

مَنْ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ  
الكتاب السادس



المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
مكة المكرمة

٤٨٤ ... ٤

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصنف للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل  
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق  
د. محمد كامل بركات

الجزء الثالث







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٦٢ - باب منع الصرف

( يَمْنَعُ صَرْفَ الْاسْمِ أَلْفُ التَّائِيثِ مُطْلَقاً ) - أَى مَقْصُورَةً  
كَانَتْ كَحَبْلَى ، أَوْ مَمْدُودَةً كَحَمْرَاء .

( أَوْ مُوَازِنَةً مَفَاعِلَ أَوْ مَفَاعِيلَ ) - كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ، وَهُوَ  
الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالْجَمْعِ الَّذِى لَانْظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ (١) ؛ وَأَمَّا حَضَاجِرُ (٢)  
عَلَمًا لِلضَّبْعِ فَمَنْقُولٌ ، وَمُفْرَدُهُ قَبْلَ النُّقْلِ : حِضْجُرٌ .

( فِي الْهَيْئَةِ ) - أَى الْمَعْتَبَرُ كَوْنُهُ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ ، سِوَاءِ كَانَ أَوَّلُهُ  
مِيمًا أَمْ لَا ، كَدِرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ ؛ وَلَابَدٌ مِنْ تَحْرُكِ مَا بَعْدَ الْأَلِفِ لِفِظًا  
أَوْ تَقْدِيرًا كَدَوَابٍّ ، وَلِذَا كَانَ عِبَالٌ فِي جَمْعِ عِبَالَةٍ (٣) ، عَلَى حَدِّ تَمْرَةٍ  
وَتَمْرٌ مَصْرُوفًا ، لِأَنَّ السَّاكِنَ بَعْدَ (٤) الْأَلِفِ فِيهِ لَاحِظٌ لَهُ فِي الْحَرَكَةِ .

---

(١) وَيُعْبَرُ عَنْهُ أَيْضًا بِصِيغَةِ مُتَهَيِّ الْجُمُوعِ ، وَضَابِطُهُ : كُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ أَلِفٍ  
تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ .

(٢) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ - حِضْجُرٌ : الْحِضْجُرُ : الْعَظِيمُ الْبَطْنِ  
الْوَاسِعِ... وَحَضَاجِرُ اسْمٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنَ الضَّبَاعِ ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِسَعَةِ بَطْنِهَا  
وَعَظْمِهِ ؛ وَحَضَاجِرُ مَعْرِفَةٌ ، وَلَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ...

(٣) فِي اللِّسَانِ - عِبَلٌ : وَعِبَلُ الشَّجَرِ يَعْبُلُهُ عِبَالًا حَتَّى عَنْهُ وَرَقَةٌ ؛ وَأُلْقِيَ عَلَيْهِ  
عِبَالَتُهُ بِالتَّشْدِيدِ ، أَى ثَقُلَ ، وَالتَّخْفِيفُ فِيهَا لُغَةٌ عَنِ اللَّحْيَانِيِّ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ( د ) .

( لا بُعْرُوضُ الكسرة ) - نحو : تَوَانٍ وتَعَازٍ ، الأَصْلُ : تَوَانِي وتَعَازِي ، لأنَّ مصدرَ تَفَاعَلَ التَّفَاعُلُ .

( أو يَأْغَى النِّسْب ) - كحَوَارِيٍّ <sup>(١)</sup> ، لأنَّ الياءَ المُشَدَّدَةَ بزيادتها وعدمها قبل الألف أشبهت تاء التَّأْنِيثِ ، فَصُرِفَ مَا هِيَ فِيهِ ، فَإِنْ وُجِدَتِ الياءُ قَبْلَ أَلِفِ الجَمْعِ مُنْعَ ، نَحْوُ : كِرَاسِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ <sup>(٢)</sup> ، الْوَاحِدَ كِرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ .

( أو الألفُ المَعْوِضَةُ مِنْ إِحْدَاهُمَا تَحْقِيقًا ) - نَحْوُ : يَمَانٍ ، فَالْألفُ عَوِضٌ مِنْ إِحْدَى يَأْغِيهِ ؛ وَالْأَصْلُ : يَمْنَى ، وَكَذَلِكَ شَآمٌ <sup>(٣)</sup> .

( أو تَقْدِيرًا ) - نَحْوُ شَنَاحٍ <sup>(٤)</sup> لِلطَّوِيلِ ، وَرَبَاعٍ <sup>(٥)</sup> ، فَيَقْدَرُ أَنَّ الْأَصْلَ : رَبْعِيٍّ وَشَنَحِيٍّ بِيَاءِ النِّسْبِ ، ثُمَّ حَصَلَ التَّحْوِيلُ إِلَى ذَلِكَ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الصَّرْفُ ، قَالُوا : رَأَيْتَ شَنَاحِيًّا وَرَبَاعِيًّا ، فَهُمَا وَنَحْوُهُمَا

(١) فِي ( د ، غ ) : كحَوَارِيٍّ بِالْجِيمِ الْمُعْجَمَةِ ؛ وَفِي الْمُقْتَضَبِ ٣ / ٣٢٨ : فَأَمَّا قَوْلُكَ : حَوَالِيٍّ وَحَوَارِيٍّ فَهُوَ حَوَالٍ وَحَوَارٍ ، فَنَسَبَ إِلَيْهِ...

(٢) فِي الْمُقْتَضَبِ ٣ / ٣٢٨ : فَأَمَّا سِرَازِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ وَكِرَاسِيٍّ فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةِ وَلَا نَكْرَةِ ، لِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ لِلنِّسْبِ ، وَإِنَّمَا هِيَ الْيَاءُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ فِي بُخْتِيَّةٍ وَكِرْسِيٍّ...

(٣) فِي ( د ) : شَآمٌ .

(٤) فِي اللِّسَانِ - شَنَحٌ : وَرَجُلٌ شَنَاحٌ وَشَنَاحِيَّةٌ طَوِيلٌ ، حَذَفَتِ الْيَاءُ مِنْ شَنَاحٍ مَعَ التَّنْوِينِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالشَّنَاحِيَّ الطَّوِيلَ الْجَسِيمَ مِنَ الْإِبِلِ .

(٥) فِي اللِّسَانِ - رَبْعٌ : يَقَالُ لِلذَّكَرِ مِنَ الْإِبِلِ إِذَا طَلَعَتْ رِبَاعِيَّتَهُ رَبَاعٌ ، وَلِلْأُنْثَى رِبَاعِيَّةٌ بِالتَّخْفِيفِ ، وَفَرَسٌ رَبَاعٌ مِثْلُ ثَمَانٍ بِالتَّخْفِيفِ ، وَكَذَلِكَ الْحِمَارُ وَالْبَعِيرُ ، وَالْجَمْعُ رَبْعٌ .

على مراعاة النسب ، والياء فيهما كهى فى أحمري ؛ ولو كان هذا كأراط<sup>(١)</sup> لمنع ، لشبهه بما لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، كما منع سراويل<sup>(٢)</sup> .

وخرج بقوله : موازنة كذا نحو : صياقلة<sup>(٣)</sup> وموازنة<sup>(٤)</sup> ، مما دخلت التاء فيه من هذا الجمع ، فيصرف لشبهه حينئذ المفرد نحو : كراهية .

( ويمنع صرفه أيضا عدله صفة ) - العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى آخر ، ومثال ما منع<sup>(٥)</sup> للعدل والصفة : مثنى وثلاث ؛ وهذا قول الخليل وسيبويه ، وقال الفراء : منع للعدل والتعريف بنية ال ، فبامتناعها من الإضافة ، صارت كأنها بآل ، وامتنعت من آل ، لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تُضَفْ . وردَّ بجريانها صفة للنكرات :

(١) فى اللسان - أراط : الأُرطى شجر ينبت بالرمل ، واحدته أُرطاة ... وقال سيبويه : أُرطاة وأرطى ، وجمع الأُرطى أُراطى ، قال : ويُجمع أيضا أُرَاطٍ .  
(٢) فى المقتضب ٣ / ٣٢٦ : وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة ، لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل ودهاليز ... قال فى الحاشية : فى سيبويه ٢ / ١٦ : وأما سراويل فشئ واحد ، وهو أعجمي ، أعرب كما أعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة .  
قال ابن مالك فى ألفيته :

(١) ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

(٣) جمع صيقل وهو شحاذ السيوف .

(٤) فى اللسان : والمَوْزَج الحُفّ - فارسى معرب ، والجمع موازنة ...

(٥) فى ( ز ) : ومثال العدل والصفة .

« أولى أجنحة مثني وثلاث (١) » ؛ وقد ثبتت إضافتها ، قال امرؤ القيس (٢) :

(٢) \* بمثنى الزقاق المترعات ، وبالجزر (٣) \*

( أو كصفة أو كعلم ) - نحو : مررت بالهندات جُمع ، وكذلك أخواتها ، فمانعها العدل وشبه العلمية أو شبه الصفة ، وسيأتى بيان هذا .

( أو كونه صفةً على فعْلان ذا فعْلَى بإجماع ) - نحو : سكران وريّان للمذكر ، وسكرى وريّاً للمؤنث ، فلا خلاف في منع (٤) هذا ؛ ثم قيل : مُنع للصفة وشبه الألف والنون بألفى التأنيث ، لعدم دخول التاء (٥) ؛ ولذا لما دخلت صُرِفَ (٦) نحو : سيفان (٧)

(١) فاطر / ١

(٢) ديوانه / ١٣

(٣) صدره :

\* يُفاكهنا سعدٌ ويغدو لجمعنا \*

يفاكهنا : يمازحنا ، والمترعات : الملائى ، والجزر : جمع جَزُور وهو البعير أو الناقة المجزورة ... والشاهد فيه إثبات إضافة مثني في قوله :

\* بمثنى الزقاق ... أى زقاق الخمر . \*

(٤) في ( غ ) : فلا خلاف في مثل هذا أنه ممنوع .

(٥) أى في مؤنثه .

(٦) في ( د ) : ولذا لما دخلته صرفته .

(٧) السيفان : الرجل الطويل .

وسيفانة ؛ وقيل : مُنع لأن النون بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ، لقول العرب في النسبة إلى صنعاء صنعائي ، وقولهم في جمع سكران سكارى ، كما قالوا في عذراء (١) عذارى . ورُدَّ بأن إبدال النون من الهمزة شاذ ، وبأن فَعْلان فعَلَى مطرد ، وأيضا فسكران للمذكر ، فلا تكون نونه بدل همزة تكون للمؤنث .

( ولازِمَ التذكير بخُلف ) - نحو : رجل لحيان (٢) ، فمن صرف فلعدم شبه زيادته بألفى التأنيث ، إذ لا مؤنث له ، ومن منع فلتقدير فعَلَى ، فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة لكان الإلحاق بباب سكران أولى من الإلحاق بباب سيفان ، لقلة هذا وسعة ذاك .

( وصَرَفُ سكران وشبهه للاستغناء فيه بفعْلانة عن فعَلَى لغة أسدية ) - فتقول بنو أسد : سكرانة وريانة وغضبانة ، ويصرفون مذكر هذه ، وكذا يفعلون فيما أشبهها ، لأنها صارت عندهم كندمان (٣) وندمانة ، ونصران ونصرانة ونحوهما . مما لحقت فيه التاء النون ، والعرب مجمعون على صرف ما كان كذلك ، وإن لم يكن على فَعْلان بفتح الفاء ، كخُمصان ، وخُمصانة بضم الخاء (٤) .

(١) في ( د ) : عذرى .

(٢) كبير اللحية .

(٣) من المنادمة ؛ والنصران واحد النصارى .

(٤) وقد جمع المصنف - ابن مالك - ما جاء على فَعْلان ومؤنثه فَعْلانة في قوله :

أَجَزُ فَعَلَى لِفَعْلَانَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا  
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا وَضَحْيَانَا  
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا وَقَشْوَانَا وَمَصَّانَا =

( ويمنع صرف الاسم أيضاً وفاقه الفعل فيما يخصه ) - كما لو سميت با نطلق واستخرج وضرب ، غير مسندة إلى ظاهر أو مضمرة . والمراد بما يخص الفعل ، مالا يوجد في الاسم إلا إن نُقل من الفعل . ( أو هو به أولى ) - وهو المعبر عنه بالوزن الغالب ، وهو ما يوجد في الاسم والفعل ، وأوله زيادة من زيادة المضارع نحو : يشكر وأفكل ؛ وإنما جعل غالباً في الفعل ، لدلالة تلك الزيادة على معنى فيه ، بخلاف الاسم .

( من وزن لازم ) - احترز من امرئ<sup>(١)</sup> إذا سمي به على لغة من يُتبع ، فيُصرف ، لأن وزنه الذي يحصل بالإتباع غير لازم ، فلم يستقر على شبه الفعل ، لأن تلك الحركة تغير<sup>(٢)</sup> صفة الزوال للإتباع ، فلو سُمي به ، على لغة من يلتزم فتح عينه ، مُنع ، لكون الوزن لازماً حينئذ ، وتقطع همزته ، وكذا الكلام في ابنم ، على اللغتين . ( لم يُخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف ) - احترز من رُدّ وقيل ، علمين<sup>(٣)</sup> فيصرفان ، لكونهما بالإعلال صاراً كمُد وقيل .

---

= وموتاناً وندماناً وأتبعهن نصراناً  
وقد ذيل المرادى هذه الأبيات بقوله :  
وزد فيهن خمصاناً على لغة ، وأليانا

(١) في ( د ) : من امرأ .  
(٢) في هذه العبارة شيء من الاضطراب ، فهي في ( د ، ز ) : بعرضية الزوال للإتباع ؛ والتحقيق من ( غ ) اجتهداً ، لأن المعنى غير واضح تماماً في كلتا العبارتين .  
(٣) سقطت من ( د ) وجاء في المقتضب ٣/ ٣٢٤ - باب ما كان من فعل : فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء ، =

( مع وصفية ) - كأحمر وأصفر .

( أصلية ) - كما مثل ، لا عارضة نحو : مررت برجل أرنب ،  
أى ذليل ، فيصرف هذا ونحو ، كأربع فى : نسوة أربع ، لعروض  
الوصفية ، وأصالة الاسمىة .

( باقية ) - كما سبق .

( أو مغلوية ) - نحو : مررت بأبطح وأجرع ، وأصلهما  
الوصف ، ثم غلبت الاسمىة .

( فيما لا تلحقه هاء التأنيث ) - كأحمر وآلى وألحى وأفعل  
التفضيل .

وخرج ماتلحق <sup>(١)</sup> التاء ، فيصرف كرجل أدابر ، وهو الذى  
يقطع رحمه <sup>(٢)</sup> ، وكذلك أباطر ، لأنه تدخله التاء ، فيقولون : امرأة  
أدابة وأبائرة ، وكذلك أرمل ؛ فمذهب الجمهور الصرف لقولهم :  
أرملة ، وقال الأنخفش : لا يصرف كأحمر .

وقوله : مع وصفية ، متعلق بالوزن الغالب لا المختص ، فليس

---

= انصرف فى المعرفة ، لأن المانع له قد فارقه ، وذلك قولك : قد قيل وبيع ورُدَّ وشُدَّ ،  
لأنه قد خرج إلى مثال فيل وديك ، كما خرج المدغم إلى مثال البر والكُر .  
(١) فى ( د ) : مالا تلحقه .

(٢) فى شرح الكافية لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وفى الأشمونى وجمع الهوامع :  
وأباطر وهو القاطع رحمه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل النصيح ؛ والذى فى لسان العرب -  
بتر : والأبائر بالضم : الذى يتر رحمه ويقطعها .... وقيل الأبائر القصير ، وقيل الذى  
لانسلى له ... والأبائر مواضع ....

وفى دبر : ورجل أدابر ، للذى يقطع رحمه مثل أباطر ... ورجل أدابر : لا يقبل قول  
أحد .. وحكاة سيبويه فى الأسماء ... قال الأزهرى : ورجل أباطر يتر رحمه فيقطعها .

في لسانهم مأمْنَع للوزن المختص والصفة ، بل لم يوجد في كل وزن غالب ، وإنما وجد في أفعال خاصة .

( أو مع العَلَمِيَّة <sup>(١)</sup> ) - أى مع وصفية ، أو مع العلمية <sup>(٢)</sup> ، كما لو سميت بضرب ونحوه مما سبق ، وغيره مما يخص الفعل كضرب أو ضُورب ، غير متحمل ضميراً ، فيمتنع للوزن المختص والعلمية ؛ وأما دُئِل ، فيمكن كونه منقولاً من الفعل ، يقال : دأل أى مشى مشية فيها عجلة وضعف ، والعرب قد تنقل أسماء الأجناس من الفعل نحو : تَنُوط <sup>(٣)</sup> لطائر يُعلق عشّه تعليقاً محكما يُتَعَجَّبُ منه ، وَبَقَم <sup>(٤)</sup> للصَّبغ المعروف ، أعجمي ، وأبطح اسم مكان منقول من الفعل .

(١) في ( ز ، غ ) : أو مع العلمية وشبهها ، وستأتى هذه البقية في عبارة مستقلة .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د) .  
(٣) في لسان العرب - نوط : والتَنُوطُ والتَّنُوطُ طائر نحو القارية سواداً تركب عشّها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عشها فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . وقال أبو علي في البصريات : هو طائر يعلق قشورا من قشور الشجر ويعشش في أطرافها ، ليحفظه من الحيات والناس والذر .. واحداً : تَنُوطَةٌ وتُنُوطَةٌ . قال الأصمعي : إنما سمى تنوطاً لأنه يدلّي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها .

(٤) وفي لسان العرب - بَقَم : والبَقَمُ شجر يُصبغ به ، دخيل معرّب .  
الجوهري : البَقَمُ صِبْغٌ معروف ، وهو العندم .. قال : وليس في كلامهم اسم على فَعَلٍ إلا خمسة : خَضَمَ بن عمرو بن تميم ، وَبَقَمَ لهذا الصبغ ، وَسَلَمَ : موضع بالشام ، وبَذَرَ : اسم ماء من مياه العرب ، وعَثَرَ : موضع ... قال : فإذا سميت به رجلاً ، لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وانصرف في النكرة .

( أو شبهها ) - نحو : أجمع وأخواته من ألفاظ التأكيد ، فهي غير منصرفة عنده لوزن الفعل وشبه العلمية .

( وعارضُ سكون التخفيف كلاًزمه ) - كما لو سميت رجلاً بضرب ، ثم خففته بسكون الراء ، فيُصرف عند سيويوه ، كما يصرف قفل ، علماً لرجل ، لأن الأصل الصرف .

( خلافاً لقوم ) - في منعه لعروض التخفيف ، ومنهم المازني والمبرد وابن السراج .

( وفي يُعْفَرُ مضموم الياء ، وألْبُ عَلماً ، خلاف ) - فمنعه الأخفش للعلمية ووزن الفعل ، فهو يَعْفَرُ بفتح الياء كيقتل ، ومنعه حينئذ اتفاق ، وإنما ضُمَّت الياء إتباعاً ، وهو عارض ، فلا يُعْتَدُّ به ؛ وصرفه غيره لذهاب وزن الفعل ، وهو قياس قول سيويوه في ضرب مخففاً ؛ وحكى أبو زيد أن من قال : يُعْفَرُ بضم الياء صرف ، وعلى هذا قد يقال : يضعف قول المنع أو يسقط ؛ لكن حكى الفارسي في التذكرة أن الأخفش زعم <sup>(١)</sup> أن من ضم ياء يَعْفَرُ ويعصُر لم يصرف ؛ وأما ألْبُ علماً فممنوع عند سيويوه للعلمية ووزن الفعل ، فوزنه أفعال ومعناه من ألْب ، ومذهب الأخفش <sup>(٢)</sup> صرفه لمباينته الفعل بالفك ؛ ورُدَّ بوجود الفك في الفعل نحو : ارْدُدْ ولَحَحَتْ عينه لصقت من الرمص ؛ وكما لا يؤثر تصحيح استحوذ اتفاقاً ، لا يؤثر فك ألْب .

من (١ - ٢) سقط من (ز) .

( ولا يؤثر وزنٌ مستوًى فيه ، وإن نُقل من فعل ، خلافاً لعيسى ) - وهو عيسى بن عمر الثقفى شيخ سيويه ، وشيخ شيخه الخليل ، فيمنع صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب فى الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم كحجر وجمل ، واستدل بالسماع ؛ قال سحيم اليربوعى :

(٤) أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الثنايا متى أضع العمامةَ تعرفونى (١)

ومذهب أبى عمرو ويونس والخليل وسيويه الصرف ، والسماع يشهد له ، قال سيويه ، وقد ذكر قول عيسى ، وهو خلاف قول العرب : سمعناهم يصرفون الرجل سمي كعسباً (٢) وهو فعلل ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطأ . انتهى . وأما جلا ، فمنقول من جملة ،

(١) الشاهد فيه على أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤثر فى منع الصرف إن نقل من فعل ، وعليه عيسى بن عمر . والبيت من شواهد سيويه ٢ / ٧ - قال فى أثناء كلام يتضمن ما تقدم : والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع قال : ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية ؛ قال الأعلم : الشاهد فى امتناع جلا من التنوين ، لأنه نوى فيه الفاعل مضمرأ فحكاه لأنه جملة ، ولو جعله اسماً مفرداً لصرفه ، لأن نظيره فى الأسماء موجود ، وعيسى بن عمر يرى أنه لا يصرف شئ من الفعل إذا سمي به ، وافق أسماء الأجناس ، أو لم يوافق ، واحتج بهذا البيت ، وهو عند سيويه محمول على الحكاية كما تقدم . والمعنى : أنا ابن المشهور بالكرم الذى يقال له : جلا ، والثنايا جمع ثنية ، وهى الطريق فى الجبل ، ويقال لكل مضطلع بالشدائد هو طلاع الثنايا ، متى أضع العمامة تعرفونى ، أى إذا حسرت اللثام للكلام ، أعربت عن نفسى فعرفتمونى .

(٢) وهو منقول من كعَسَبَ : فعلل ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطأ .

وقوله : خلافاً لعيسى ، راجع إلى ما نقل من فعل ، فلم يخالف عيسى في صرف ما لم ينقل فيه من الوزن المستوى فيه كحجر .

( وربما اعتبر تقدير الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى ) - فأكثر العرب يصرفها ، لأنها أسماء كأفكل ، والأجذل : الصقر ، والأخيل : اسم نوع من الطير ، والأفعى اسم نوع من الحيات ، ودليل اسميتها أنها لا تستعمل لغير المذكور ، ولا تقع توابع ؛ لا يقال : صقر أجدل ، ولا طائر أخيل ، ولا حية أفعى ، وبعض العرب جعلها كالصفات فمنعها لتخيّل الوصفية ؛ فأجدل في معنى شديد ، وأخيل أفعل من الخيلان ، وأفعى في معنى خبيث <sup>(١)</sup> ، وهي كصفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كالأسماء .

( وألغيت أصالتها في أبطح ونحوه ) - كأجرع وأبرق من الصفات التي استعملت كالأسماء ؛ والأبطح المكان المنبطح من الوادى ، والأجرع المكان المستوى <sup>(٢)</sup> ، والأبرق المكان الذى فيه لونان ؛ فمن راعى الأصل منع ، ومن راعى ما عرض من الاستعمال صرف ؛ والأول هو الوجه .

( ويمنع أيضاً مع العلمية زيادتا فعلان فيه ) - نحو : حمدان وغيلان .

---

(١) زاد هنا في (د) : من فعوة السم شدته ، والذي في همع الهوامع المحقق ١ / ١٠١ : وأفعى معنى خبيث منكر ، وقيل : إنه مشتق من فوعة السم ، وهي حرارته ، وأصله أفروع ، ثم قلب فصار أفعى ؛ وهو الموافق لما في القاموس .  
(٢) في (ز ، غ) : المستدير .

( وفي غيره ) - نحو : ذُبيان وعثمان . وشرط ابن عصفور لمنع هذا النوع : أن لا يجمع على فعَالين ، ولا يصغر على فُعيلين ؛ وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت بسرحان منعته ، وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين .

( أو ألف الإلحاق المقصورة ) - كأرطى<sup>(١)</sup> علماً ، فيمتنع للعلمية وألف الإلحاق المشبهة لألف التأنيث ، من جهة أنها زائدة ، ليست بدلا من حرف ، ولا تكون في مثال يصلح لألف التأنيث ؛ وأما ألف الإلحاق الممدودة كعلباء فلا تشبه ألف التأنيث ، لأن الهمزة بدل من حرف لا يمنع ، وهو الياء<sup>(٢)</sup> ، بدليل ظهورها في درحاية<sup>(٣)</sup> ، ولأنها لا تكون إلا في مثال لا يصلح لألف التأنيث الممدودة<sup>(٤)</sup> ؛ وقول ابن عصفور في الممتنع إن ألف الإلحاق المقصورة لا تقدر منقلبة عن حرف متحرك مُخالفٌ لكلام الناس ، وقد وافق على ذلك في غير الممتنع .

(١) الأرطى شجر نوره كنور الخلاف ، وثمره كالغتاب مُر ، الواحدة أرطاة .

(٢) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى .

(٣) في اللسان - درح : رجل درحاية : كثير اللحم ، قصير سمين ، ضخيم البطن لثيم الحلقة ، وهو فعلاية ملحق بجعظارة .

(٤) لأن ألف الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء ، فافترقا في الحكم ، لأجل افتراقهما في التقدير . بهذا علل ابن أنى الربيع ، ووضح صاحب شرح التصريح ٢ / ٢٢٢ هذا بقوله : إن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء .

( أو تركيبٌ يضاهي لحاق هاء التانيث ) - وهو المسمى تركيب المزج ، كبعليك علماً ، ووجه المضاهاة المنع في المعرفة والصرف في النكرة ، وحذف الثاني في الترخيم كما تحذف تاء التانيث ، وتصغير صدره ، وبقاء آخره مفتوحاً كما قبلها ، نحو : حضرموت كطليحة ، وحذف الثاني للنسب كما تحذف التاء (١) .

وخرج تركيب الإسناد كتأبط شرّاً ، وتركيب الإضافة كعبد الله ؛ فلا يمتنعان مع العلمية ولا دونها .

( أو عدلٌ عن مثال إلى غيره ) - وذلك فيما جاء على فُعَل من الأعلام ممنوع الصرف ، حتماً كعُمر وزُفر ، عدلاً عن عامر وزافر ، منقولين من الوصفية إلى العلمية ، لغلبة النقل في الأعلام أو لزومه ، وطريقُ العلم بالعدل سماعه ممنوعاً حتماً ، فأُدِد غير معدول ، لصرفه لزوماً ، قال سيبويه : العرب تصرف أَدَدًا ، وهو اسمٌ ، يقال : معد بن عدنان بن أَدَد ؛ ووقع في كلام بعضهم وهم ، إذ نُقل عن سيبويه أنه ممنوع ؛ وطُوِيَ في لغة من منع غير معدول ، بل مُنِع للعلمية وتأنيث البقعة ، بدليل صرفه في اللغة الأخرى باعتبار المكان ، وما منع للعلمية والعدل ، لا يجوز صرفه اختياراً .

( أو عن (٢) مصاحبة الألف واللام إلى المجرد منهما (٣) ) -

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : أو من مصاحبة .

(٣) في بعض نسخ التسهيل وبعض الشروح : منها .

كأُمس في لغة من منع ، عدل به عن الأُمس الذي هو معرف النكرة ،  
فاجتمع فيه العلمية والعدل فمنع ، وكذلك سحر إذا أردته من يوم  
بعينه ، حقه السَّحر ، فعدل به عنه ، وصُيرَّ علماً فامتنع . وقال صدر  
الأفاضل : هو مبني على الفتح ، لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما  
بنى أُمس في لغة البناء لذلك .

( أو عجمة شخصية ، مع الزيادة على ثلاثة أحرف ) - نحو :  
إسماعيل وإسحاق ؛ وخرج بالشخصية ذو الجنسية ، وهو مااستعملته  
العرب من لغة غيرها نكرة كدياج<sup>(١)</sup> ، والجمهور<sup>(٢)</sup> على أنه يكفي  
في المنع كون العرب أول مااستعملته لم تستعمله إلاّ علماً ؛ وشرط أبو  
الحسن الدباج<sup>(٣)</sup> كونه علماً عند العجم أيضاً ، وكلام سيويه محتمل  
للوجهين أيضاً<sup>(٤)</sup> ، وعليهما يتخرج قالون فعلى الأول يمنع ، وعلى  
الثاني يصرف ؛ وقال ابن عصفور : إنه استعمل في لغة العرب نكرة ،  
فيصرف في العلمية<sup>(٥)</sup> فيها قطعاً ، ولم يثبت مذكوره ، والمعتبر الزيادة  
على الثلاثة بغير ياء التصغير ، فغُزير<sup>(٦)</sup> مصروف ، هكذا قيل ، وفيه  
بحث .

(١) في (د) : كلجام وديياج .

(٢) في (د) : والأكثر .

(٣) أبو الحسن على بن جابر بن علي ، قرأ النحو على ابن خروف ، وتوفي /

٦٤٦ هـ .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) سقطت « في العلمية » من (د) .

(٦) جاء في القرآن الكريم مصروفاً ، « وقالت اليهود عزيزُ ابنُ الله » - التوبة / ٣٠

( أو حركة الوسط على رأى ) - نحو : كَحَل (١) اسم رجل ، فمنهم من يمنعه تنزيلاً للحركة في الوسط منزلة الحرف الرابع ، كما فعل ذلك (٢) في الثلاثي المؤنث كما سيأتى ، والأكثر على الصرف فيما نحن فيه .

( فإن تجردت العجمة منهما ) - أى من الزيادة ، على ماسبق ذكره ، ومن حركة الوسط .

( تعين الصرف ، خلافاً لمن أجاز الوجهين ) - وذلك نحو : نوح ولوط ، فالجمهور على تحتم الصرف ، وأجاز المنع عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني ، وهو ضعيف ، فلم يحفظ المنع إلا في مثل : جور (٣) وماه مما انضم إلى العجمة والعلمية فيه التأنيث .  
( ويمنع مع العلمية أيضاً تأنيث بالهاء ) - سواء علم المذكر كطلحة ، والمؤنث كعائشة .

( أو بالتعليق على مؤنث ) - كسعاد وزينب .

( فإن (٤) سمى مذكر بمؤنث مجرد ) - أى من الهاء .

(١) في (د ، ز) : كجل بالجيم المعجمة ، وقد مثل لها في الهمع ١ / ١٠٤ بشتر ولَمَك اسم رجل ؛ قال في الحاشية : شتر اسم قلعة من أعمال آران ، إقليم بأذربيجان ، وفي اللسان : لَمَك أبو نوح ، ولأمك جده ...

(٢) سقطت من (د) .

(٣) ضبطها في (ز) بضم الجيم المعجمة ، وتشديد الراء وفتحها ، وفي معجم البلدان : وجور مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً ، والماه بالفارسية : أى بلد كان .

من (٤ - ١) بالصفحة التالية سقط من ( ز ) .

(فمنعه مشروط بزيادة على الثلاثة لفظاً) - كسعاد وزينب<sup>(١)</sup> عِلْمِي رجلين ، فيمنعان للعلمية والتأنيث ، كحاهما علمي مؤنث . وخرج نحو : شَمْسٌ وقَدَمٌ<sup>(٢)</sup> عِلْمِي رجلين ، فلا يمنعان عند البصريين ، وخالف فيهما الفراء وثعلب فمنعا ، وفي الثاني ابن خروف .

( أو تقديرًا كاللفظ ) - نحو : جَيْلٌ في جَيْئَالٍ ، وهو عِلْمٌ للضبيع<sup>(٣)</sup> ، فإذا سميت به مذكراً منعتة للعلمية والتأنيث ، كما كان علماً للضبيع ، والحرف الرابع مقدر كالمفوز به ، إذ يجوز النطق به ، وهذا بخلاف كَتِفٌ عِلْمٌ مذكر ، فإنه يُصرف ، وإن كانت تاء التأنيث اللاحقة له في التصغير في معنى الرابع المقدر ، ولذا امتنع عِلْمٌ مؤنث ، لأن اللفظ بها متعذر عند التكبير ، وكذا عند التصغير ، بعد تعليقه على المذكر .

( وبعدم سبق تذكيرٍ انْفَرَدَ به ) - فإن سبق التأنيث تذكيرٌ انفرد به صُرِفَ ، كدلال اسم رجل ، فهو من أسماء النساء ، لكن سبق التأنيث فيه تذكير منفرد ، إذ هو قبل التسمية به مصدر مذكر ،

(١) من (٤) بالصفحة السابقة إلى (١) سقط من (ز) .

(٢) في (د) : وعدم ؛ ومثل لهما في همع الهوامع بكتف وشمس ، وقال : « بخلاف الثلاثي ، فإنه يصرف على الأصح مطلقاً ، سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس ، اسمي رجل » .

(٣) أي الأنثى ، ويقال للمذكر ضبعان .

فإن لم ينفرد التذكير السابق ، بل كان في الاسم التذكير والتأنيث كظلم ، فإنه يقع بهذا اللفظ قبل التسمية على المذكر والمؤنث ، فلا يحتم صرفه ؛ وهذا ليس قول البصريين ، وإنما هو للكوفيين ، قالوا : إن سميت بظلم ونحوه ، فنويت أنك سميت بوصف المذكر ، صرفت ؛ وظلم ونحوه عند البصريين كدلال ونحوه .

( محققاً ) - كدلال ووصال ، فإن سبق التذكير بانفراد محقق فيهما .

( أو مقدراً ) - كحائض وطامث ، فيصرف علم مذكر ، لسبق التذكير تقديراً ، إذ المعنى : شخص حائض أو طامث ، بدليل أنهم إذا صغروا لم يأتوا بالتاء ، فهما ونحوهما أسماء مذكرة فلا منع ، خلافاً للكوفيين .

( وبعدم احتياج مؤنثه إلى تأويل لا يلزم ) - فإن احتاج مؤنثه إلى تأويل ، فإن كان غير لازم ، انصرف نحو : جنوب ، فتصرفه علم مذكر ، وكذلك دُبور وشمال ، لأن تأنيثها يحتاج إلى تأويل ، وهو أنها أوصاف جرت على الريح ، وهى مؤنثة ، ولكن هذا التأويل غير لازم ، فبعض العرب يجعلها أسماء مؤنثات ، ولا يلحظ معنى الصفة ، وحيثئذ يكون التأويل لازماً ، وعلى هذا يمتنع علم مذكر .

والحاصل أن ما كان اسماً على لغة ، وصفة على لغة ، ففيه الصرف وتركه ، علم مذكر ، كجنوب ونحوه .

( وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر ) - فإن غلب

قبل العلمية في المذكر صرف ، كذراع علم رجل ، فهو مؤنث ، ولكن غلب في علمية المذكر ، ووصف المذكر به ، قالوا : ثوب ذراع ، أى قصير . قال الخضرأوى (١) : ولم يَحْك أحد في التسمية بذراع عدم الصرف .

( وربما ألغى التأنيث فيما قل استعماله في المذكر ) - وذلك نحو : كراع علم مذكر ، فهو من الأسماء الغالبة في المؤنث ، فالقياس يحتم منعه لقلّة استعماله ، ولكن من العرب من يصرفه تشبيهاً بذراع ؛ وقال المصنف : إن ذراعاً وكراعاً استعمالاً بالتذكير والتأنيث ، ففيهما (٢) اسمى مذكر ، الصرف وتركه ، قال : وهو الأكثر ، وكذلك كل شيء استعمل بالتذكير والتأنيث (٢) ؛ وقد سبق عن ابن هشام الخضرأوى ما يخالف بعض هذا ، وحكى الأصمعى تذكير الكراع ، والذراع .

( فإن كان علم المؤنث ثنائياً ) - كيد ودم .  
( أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً ) - كهند ، وكأن يسمى بفخذ ثم يسكن تخفيفاً .  
( أو إعلالاً ) - كدار أصله دَوْر ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوى ، ويعرف بابن البرذعى ، مات بتونس / ٦٤٦ هـ .

(٢ - ٢) سقط من (ز) .

( غير مصغر ) - فَإِنْ صَغُرَ وفيه التاء تحتم المنع نحو : يُدَيَّة  
وهُنيدة في يد وهند ، فَإِنْ لم توجد التاء لم يتحتم كحرب وناب اسمين  
لامرأة ، يُصَغَّرَان (١) فيقال : حُرَيْبٌ وَثَيْبٌ .

( ففیه وجهان ) - الصرف وتركه ؛ وفي البسيط ، في يد ونحوه  
أنه مصروف بلا خلاف ؛ وما ذكره المصنف من جواز الوجهين في  
المسألة هو قول الجمهور ؛ وذهب الزجاج ومن أخذ بقوله إلى أنه لا  
يجوز الصرف ، ونقل عن الأخفش أيضا ؛ ووجه الصرف أن خفة البناء  
بسكون الوسط قاومت إحدى العلتين ؛ وحكى النحويون الصرف عن  
العرب ، قول حاجب بن حبيب الأسدي :

(٥) أَعْلَنْتُ فِي حُبِّ جُمْلٍ أَيْ إِعْلَانٌ وَقَدْ بَدَأَ شَأْنُهُمَا مِنْ بَعْدِ كِتْمَانٍ (٢)

( أجودهما المنع ) - وهذا قول سيوييه والجماعة ، وقال  
الفارسيّ : الصرف أفصح ، قال الخضراوي : لا أعرف أحدا قال هذا  
قبله ، وهو غلط . انتهى . والمنع هو الأكثر في كلام العرب ، وهو  
القياس ، لتحقيق المانع .

(١) في (د) : لم يُصَغَّرَا .

(٢) في المفضليات ص ٧٢٠ : حاجب بن حبيب الأسدي ؛ كذا قال الضبي ،  
وقال غير الضبي : أحد بنى الصُّباح ، قال الطوسي : صُّباح قبيلة من ضبة ؛ ولم يرفعه  
الضبي في النسب ، ورفعه غيره فقال : هو حاجب بن حبيب بن خالد بن قيس بن  
المضلّل ؛ والبيت أول قصيدة له ص ٧٢٤ - والشاهد صرف جُمْلٍ في قوله : في حب  
جُمْلٍ ...

( إلا أن يكون الثلاثي أعجمياً فيتعين منعه ) - كحمص وماه  
 فيتحتم المنع عند الجمهور ، لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون  
 الوسط ، وقال بعض النحويين هو كهند ، فيرجح فيه المنع ، ويجوز  
 الصرف ، ولم يجعل للعجمة أثراً .

( وكذا إن تحرك ثانيه لفظاً ) - كقدّم اسم امرأة ، فيتحتم منعه  
 لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، بدليل قولهم في جَمَزَى :  
 جَمَزَى ، بحذف ألف التأنيث ، كحذفها من حُبَارَى ، وتجويزهم في  
 حُبَلَى حُبَلَى وَحُبَلَى . وخرج بقوله : لفظاً ، دار (١) ونحوه ، وقد  
 سبق حكمه .

( خلافا لابن الأنباري في كونه ذا وجهين ) - كهند ، فلم  
 يعبأ بحركة الوسط ، وقال : الثلاثي خفيف ، فتقاوم خفته إحدى  
 العلتين ، على أن في البسيط أن قدم ممنوع الصرف باتفاق .

( وكذا إن كان مذكر الأصل ) - نحو : زيد اسم امرأة ، فيتحتم  
 منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى الباب الأثقل ، وهو التأنيث ، وهذا  
 بخلاف تسمية المذكر بشمس ونحوه ، وقد سبق حكمه .

( خلافا لعيسى في تجويز صرفه ) - والمنع مذهب سيبويه  
 وجمهور البصريين والفراء وثعلب ؛ وفي الشرح المنسوب للصفار ، أنه  
 لا خلاف في المنع ، وهو وهم ، فبالصرف قال مع عيسى أبو زيد

(١) في (ز) : دارا ونحوه .

الأنصارى والجرمى والمبرد ، وحكى عن يونس . ووجهه النظر إلى أن له حال خفة ، وهى تذكيره قبل التأنيث ، فإذا صُرف شمس لامرأة ، وهو مؤنث فى الحالين ، فهذا أولى .

( ولا اعتداد فى منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل ) - كسباً فى رأى ، حكى الرؤاسى عن أبى عمرو ، أنه قال : لم أُجرِ سباً ، لأنى لست أدرى ماهو ؟ قال الفراء : قد ذهب مذهباً ، لأن العرب إذا سميت بالاسم المجهول ، تركت إجراءه ؛ سمعت (١) أبا السفاح السلولى يقول : هذا أبو صغرور قد جاء ، فلم يُجرِه ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به . والصغرور شبيه بالصمغ .

( أو مختوماً بنون أصلية تلى ألفاً زائدة ) - نحو سنان وبنان .

( خلافاً للفراء فى المسألتين ) - ومذهب البصريين فيهما تحتم الصرف ؛ وما حكى عن أبى عمرو ، المشهور عنه غيره ، وهو إنما منع صرف سباً للعلمية وتأنيث القبيلة ؛ وتوجيه المنع بتشبيه (٢) المجهول بالأعجمى ، وتشبيه (٢) النون الأصلية بعد الألف الزائدة بالنون الزائدة ضعيف .

( ولا اكتراث بإبدال ما لولاه وجب منع الصرف ) - فلو أبدلت من همزة أراق هاء ، ثم سميت به منعتة للعلمية ووزن الفعل ، ولم

(١) فى (ز) : سمع .

(٢) فى (د) : بشبه ... وشبه .

تبال بإبدال الهمزة ؛ وكذا لو قلت : أصيلا باللام بدل النون في أصيلا ن وسميت به ، فيمتنع للعلمية وزيادة الألف واللام المبدلة من النون .

وفي نسخة عليها خط (١) المصنّف : وجب الصرف (٢) ، ومثاله أن تسمى بحنان بإبدال النون من الهمزة في حنّاء ، فيصرف كما لو كان بالهمزة ، لأن النون غير زائدة فيه .

( فصل ) : ( صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى ، فإن كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو نحوه (٣) صُرف ) - كمعد وقريش وبدر ، ونحو : كتب زيدا وأجاده ، أى كتب هذا اللفظ (٤) ، وهذا الصرف إنما هو حيث لا يتحقق مقتضى (٥) للمنع غير التأنيث المعنوي ؛ فمثل تغلب ، مراداً به الحى ممنوعٌ للعلمية ووزن الفعل .

( وإن كان أما أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يُصرف ) - نحو : سَلُول (٦) مما لأبٍ وأم ، فإن أردت به الأم منعت ؛ ونحو :

(١) من نسخ التسهيل .

(٢) بدل قوله : وجب منع الصرف .

(٣) سقطت من ( د ، غ ) .

(٤) أى لفظ « زيد » .

(٥) فى ( ز ، غ ) : فقضى المنع .

(٦) فى ( د ) : نحو : سدوس وسلول .

مجوس ويهود ، مراداً بهما القبيلة ؛ ونحو فارس وعمان ؛ ونحو : هذا إن كتب زينب (١) أجادها ، يعنى الكلمة ؛ ونحو : قرأت نوح وهود ، والمانع فيها كلها التأنيث والعلمية .

( وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان ) - كمجوس ويهود علمين ، ويستعملان بمعنى الجمع نحو : مجوسى ومجوس ، ويهودى ويهود ، كرومى وروم ؛ ونحو : دمشق ، ونحو : أدد ، ونحو : بدر .

( وقد تسمى القبيلة باسم الأب ) - نحو : تميم هو اسم الأب ، سميت به القبيلة .

( والحقى باسم الأم ) - نحو : باهلة ، هو اسم للأم سمي به الحقى .  
( فيوصفان بابتن وابتن ) - نحو : تميم بن مر ، وابتن مر ، وباهلة بن أعصر ، وابتن أعصر .

( وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع من الصرف ) . نحو : جاءت تميم ، أى قبيلة تميم .

( وكذا قرأت هوداً ونحوه ، إن نويت إضافة السورة ) - فلا يمنع « هوداً » من الصرف حيثئذ ، لنية إضافة السورة ، وإن كان لولا هذه النية ممنوعاً ، لأنه يقصد به حيثئذ السورة كما سبق .

---

(١) فى (د) : زيداً .

( فصل ) : ( ماُمنع صرفُه دون علمية مُنec معها ) - كأحمر وسكران وأُخر ومثنى ومساجد وحبل وحمرء ؛ فيمنع الأول وزن الفعل والعلمية ، والثاني هي وزيادة الألف والنون ، والثالث والرابع يأتي الكلام عليهما ، ويمنع النوع الخامس ، العلمية وشبه العجمة ، وأما النوع السادس ، فكحاله في أن التأنيث اللازم كافٍ . ووهم الجزولي في جعله حمراء ممنوعاً للصفة والتأنيث ، وحواء ، علَم امرأة ، ممنوعاً للعلمية والتأنيث .

( وبعدها أيضا ، إن لم يكن أفعل تفضيل مجرداً من « من » )  
- أي وبعد العلمية تمنع كلها ؛ فإذا نكرت شيئاً مما ذكر بعد التسمية به كان ممنوعاً أيضاً . أما أحمر وبابه ، فلوزن الفعل وشبهه أصله ، لأنه نكرة مثله ، وشبه العلة علة ؛ وهذا مذهب سيبويه ، والسماع يشهد له ؛ قال أبو زيد : قلت للهللي : كيف تقول للرجل ، له عشرون عبداً ، كلهم اسمه أحمر ؟ فقال : له عشرون أحمر . فقلت : كيف تقول ؟ إذا كان يقال لهم : أحمد (١) ؟ فقال : له عشرون أحمداً (٢) . فأجرى أحمد ، ولم يجر أحمر ، وسيأتي الخلاف في المسألة .

وأفعل الذي للمفاضلة ، إن سميت به خالياً من من ، ثم نكرته صرفته ، قولاً واحداً ، لعدم شبهه أصله ، وإن كان بمن ، ثم نكرته

(١) في ( ز ، غ ) : إذا كان فيهم أحمد .

(٢) في ( غ ) : أحمد .

منعته ، قولاً واحداً ؛ وأما باب سكران ، فيمتنع بعد التنكير ، عند سيوييه ، للزيادة وشبهه ، خلافاً للأخفش في صرفه ؛ وكذا يمتنع آخر بعد التنكير عند سيوييه ، للعدل وشبهه أصله ، ومثنى وبابه كذلك ، وسيأتى الخلاف فيه . وأما باب مساجد ، فيمتنع لشبهه أصله ؛ هذا قول سيوييه ، ويأتى الخلاف فيه ؛ وأما حبلى وحمراء ، فيمتنعان لوجود التأنيث اللازم .

( خلافاً للأخفش في <sup>(١)</sup> مركب تركيب حضرموت ، مختوم بمثل مفاعل أو مفاعيل ) - كأن يُسمَّى بعبد مساجد أو عبد دنانير ، مركباً تركيب مزج ، كحضرموت .

( أو بذى ألف التأنيث ) - أى أو مختوماً بذى ألف التأنيث نحو : عبد بُشرى أو عبد حمراء ، علمين مركبين ، كحضرموت ؛ فإذا سميت بشيء من ذلك منعته للتركيب والعلمية ؛ فإذا نكرته صرفته عند الأخفش والجمهور ، لزوال العلمية ، فلم يبق إلا التركيب ، وهو لا يمتنع ، وما اختاره المصنف من المنع قول ضعيف .

( وله في أحد قوليه ، وللمبرد في نحو : هوازن وشراويل وأحمر ) - فمذهب الأخفش في أحد قوليه الصرف في الثلاثة منكورة بعد التسمية ، وهو قول المبرد ؛ والصحيح المنع ؛ وفي أحمر ونحوه قولان آخران ، أحدهما قاله الفارسي في بعض كتبه ، أنه يجوز الوجهان ،

(١) زاد هنا في (ز) وفي النسخة المحققة من التسهيل : في معدول العدد ؛ ولم يمثل لها الشارح .

والثاني قاله الفراء وابن الأنباري ، إن سمي رجل أحمر بأحمر لم يُجَرَّ بعد التنكير ، وإلا أُجرى بعده ، وكذا الكلام في أسود ونحوه .

( وما لم يمنع إلا مع العلمية ، صرف منكراً بإجماع ) - كعثمان آخر ، وأحمد آخر ، وعمر آخر ، وأرطى آخر ، ومعدى كرب آخر ، وإبراهيم آخر ، وطلحة آخر ؛ وسبب الصرف زوال إحدى علتين ، وهى العلمية ، فلم يبق إلا مالا يستقل بالمنع ، وقيل : زال في عمر العلتان ، لزوال العدل بزوال العلمية ، فإنه لم يُعدَلْ إلا علماً ، وفيه نظر ظاهر .

( فصل ) : ( ينون في غير النصب ما آخره ياء تلى كسرة من الممنوع الصرف ) - ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرقى - وغير النصب الرفع والجر نحو : جاءنى جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ودخل فى كلامه ما كان جمعاً كجوارٍ ، أو مصغراً كأُعَيْمٍ <sup>(١)</sup> ، أو فعلاً سمي به نحو : يغز <sup>(٢)</sup> ، ولاينون فى النصب ، بل يفتح بغير تنوين ؛ وإنما قال : من الممنوع ، لأن هذا التنوين هو تنوين العوض لا الصرف ، كما سبق فى فصل التنوين .

( ويحكم للعلم منه عند يونس بحكم الصحيح ، إلا فى ظهور الرفع ) - فإذا سميت بجوارٍ ، قلت عند يونس : هذا جوارى ، بإثبات

(١) تصغير أعمى .

(٢) مثل له فى الهمع بقوله : كَيْغَزٍ وَيَرْمِ .

الياء وإسقاط التنوين ، ومررت بجواري ، مفتوح الياء بلا تنوين ، كما يقول هو وغيره : رأيت جوارى ، وهو أيضا قول أبي زيد وعيسى والكسائي والبغداديين ، ومذهب سيويه وجمهور البصريين أنه يبقى على ما كان قبل العلمية ، وكذا الخلاف في أَعِم ويغز علمين ؛ واحتج يونس لمذهبه بقول الشاعر :

(٦) \* قد عجبت منى ومن يُعَيِّلُها \* (١)

ورُدَّ بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة . وقوله : للعلم منه ، يخرج النكرة ، فلا يفعل يونس فيها ذلك ، بل هو فيها كغيره ، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله ؛ ووقع للفارسي وهم في ذلك ، فنقل عنهم في النكرة أيضا ، ما قالوه في العلم .

( فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق ) - نحو : صحاري مخففاً من صحاري ، ثم تقلب الياء ألفاً ، فتقول : صحاري ، فيمنع لكونه مثل سكارى .

(١) البيت للفرزدق ، وعجزه :

\* لما رأيتني خلقاً مقلولياً \*

وقد احتج به يونس على قوله : إن العلم المنقوص يجوز إظهار فتحه في حال الجر . والبيت من شواهد سيويه ؛ قال الأعلم : الشاهد في إجراء يُعَيِّلُ على الأصل ضرورة ، وهو تصغير يُعَلِّي ، اسم رجل . والمقلول الذي يتقلَّى على فراشه حزناً ، أى يتململ ، والمقلول أيضاً : المنتصب القائم ؛ ولم ينون يُعَيِّلُ ، لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كُيِّطَر .

( فصل (١) ) : ( قد يضاف صدر المركب ) - أى الذى

سبق فى الباب ، وهو المركب تركيب مزج .

( فيتأثر بالعوامل ) - أى (٢) الصدر ، فتقول : هذا

حُضْرُمُوتٍ ، ورأيت حُضْرُمُوتٍ ، ومررت بحُضْرُمُوتٍ ؛ وفى قوله :  
قد ، إشارة إلى القلة .

( مالم يعتل ) - فإن اعتل الصدر ، لم يتأثر بالعوامل (٢)

حينئذ ، أى لم يظهر تأثره ، فتقول على إعراب المتضايين : هذا  
مَعْدَى كَرِبٍ ، ورأيت مَعْدَى كَرِبٍ ، ومررت بمَعْدَى كَرِبٍ ،  
بسكون الياء ، رفعا ونصبا وجراً ، لشيبهها بوقوعها لفظا وخطابا  
دردبيس (٣) ؛ وكذا تسكن الياء إذا ركبت ، وإن كان آخر الصدر  
حقه الفتح ؛ وفى البسيط : إن كان آخر الأول ياء ، جاز فتحها على  
الأصل ، ومنهم من يسكن ، وهو الأكثر ؛ وفى شرح سيبويه  
للصفر ، وقد ذكر الإضافة ، ذكر الفتح فى النصب والتسكين .

( وللعجز حينئذ ) - أى حين إذ يضاف (٤) .

( ماله لو كان مفرداً ) - أى من الصرف وتركه ؛ فموت ، من

حُضْرُمُوتٍ ، مصروف ، وهرمز ، من رام هرمز ، ممنوع .

(١) سقط هذا الفصل بأكمله من (د) ومن بعض نسخ التسهيل .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى (غ) : دريبس ؛ والدردبيس : الداهية والشيخ والعجوز الفانية وخرزة

للحب .

(٤) فى (ز) : أى حين إذ تضيف .

( وقد لا يصرف كرب ، مضافاً إليه معدى ) - فإذا ثلث :  
 هذا معدى كرب ، فعند سيبويه والفارسي ، أن كرب معرب غير  
 منصرف ، لكونه علماً مؤنثاً ، ويحتمل كون الفتحة للتركيب ، وقد  
 أجاز السيرافي الوجهين ؛ وفي كل منهما شيء ، أما الأول ، فلثبوت  
 تنوين كرب ، وأما الثاني ، فلقلّة التركيب في هذا .

( وقد يبنى هذا المركب تشبيهاً بخمسة عشر ) - فيقال : هذا  
 بعلبك ، بفتح اللام والكاف ، وإذا فتحت ، لك في معدى كرب  
 فتح الباء ، وبقيت الياء ساكنة ، وقد سبق ما في البسيط ، وفيه أيضاً  
 أن البناء ليس مطرداً في هذا النوع عند عامة النحويين البصريين  
 والكوفيين ، وقد قال سيبويه : ونحو ذلك من كلامهم كثير ، أشار إلى  
 تركيب البناء ، ومن النحويين من يجوز ذلك . انتهى .

( فصل ) : ( العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على آخر  
 مقابل آخرين ) - فإذا قلت : مررت بهند ونساء آخر ، فكان حقه  
 من جهة أنه <sup>(١)</sup> أفعّل تفضيل ، كما هو قول الأكثرين ، أو مشبهاً  
 بأفعّل التفضيل ، كما هو قول الأخفش ، أن يكون بالألف واللام ، لأن  
 أفعّل التفضيل ، إنما يثنى ويجمع عند عدم الإضافة إذا كان بآل ، فلما  
 عومل معاملة ما فيه آل في التثنية والجمع ، ولم يعامل معاملة المجرد في  
 الأفراد ، قيل : عدل به عن الألف واللام ، فمنع الصرف للصفة  
 والعدل .

(١) في (د) : كونه .

واحترز بقوله : مقابل ... من آخر مقابل آخرين ، بكسر الخاء ، وهو جمع أخرى بمعنى آخره تأنيث آخر ، بكسر الخاء ، فإنه مصروف ، لأنه غير معدول .

( وعلى موازن فُعالٍ ومفعَل ، من عشرة وخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً ، وفاقاً للكوفيين ) - وفي بعض النسخ : ( والزجاج ) ، وفي بعضها : ( وعلى موازن فُعالٍ ومفعَل ، من عشرة وواحد إلى خمسة ، ولا يقاس عليها إلى التسعة ، خلافاً للكوفيين ) <sup>(١)</sup> - فوافق الكوفيين في النسخة الأولى ، وخالفهم في الثانية ؛ ومذهب البصريين عدم القياس في اللفظين <sup>(٢)</sup> ، ومذهب الكوفيين القياس فيهما ؛ وفصل بعضهم ، فقام على المسموع من فُعال ، واقتصر في مفعَل على السماع لقلته . وقد ثبت السماع في اللفظين من واحد إلى عشرة ، حكى الشيباني : مَوْحَدٌ إلى مَعْشَرٍ ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت : أَحَادٌ إلى عُشَارٍ .

( ولا يجوز صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ) - قال الفراء ، بناء على مذهبه : إنها امتنعت للعدل والتعريف ، بنية آل ، ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء ، أجراها بقول العرب : ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثا ثلاثا ؛ قال : ووجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة ، لأنها مصروفة ، أي معدولة . انتهى . ولا يعرف البصريون هذا .

(١) في هذه العبارة خلاف بين النسخ ، على ما يوضح الشارح .

(٢) فُعالٍ ومفعَل .

( ولا مسمّى بها ، خلافاً لأبي على وابن برهان ) - وهو قول الأخفش والجزمى ، والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

( ولا منكراً ، بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم <sup>(١)</sup> ) - هو مروى عن الأخفش ، واختلف عن أبي على ، فنقل عنه النحاس الصرف ، وغيره المنع ، وهو قول الجمهور ، لشبهه أصله ، لأنه صار نكرة ، كما كان قبل التسمية .

( والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في فعل توكيداً ) - أى والعدل المانع مع ماذكر ، وذلك في جُمع وكُتّع وبُصّع وبُتّع ، ثم قيل : عدلت عن فعل ، لأن قياس جَمع أجمع وجمعاء : جُمع ، كحُمُر في أحمر وحمراء ، وهو قول الأخفش والسيراfi ، واختاره ابن عصفور ، وقيل : عن جمعاوات ، لأن ما جمع مذكره بالواو والنون ، قياس مؤنثه الجمع بالألف والتاء ، وهو اختيار المصنف ؛ وأما شبه العلمية فيها ، فمن حيث جمع مذكرها بالواو والنون ، وأن تعريفها بغير أداة لفظية ، بل بنية الإضافة ، وهو اختيار ابن عصفور والمصنف ؛ وقيل : تعريفها بالعلمية ؛ ورُدَّ بأنها جمع ، والجموع لا تكون أعلاماً ؛ وأما شبه الصفة فيها ، فمن <sup>(٢)</sup> حيث إن المذكر على أفعل والمؤنث على فعلاء ، ونظير منع العدل وشبه الصفة <sup>(٢-)</sup> ماذهب إليه الجمهور في مثني وبابه منكراً

(١) في إحدى نسخ التسهيل ، كتب فوقها بين السطور : خلافاً لسيبويه ، وفي

هامش إحدى النسخ : وفاقا لسيبويه .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

بعد التسمية ، من أن المنع للعدل وشبهه أصله .

( ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية ) - وهو المراد من يوم بعينه ، فلا ينصرف ، بل يلزم الظرفية ، ولا ينصرف للعلمية والعدل ؛ وقيل : له ولشبه العلمية ، من حيث تعرّف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية آل ، وهو اختيار ابن عصفور ، وقد سبق أنه <sup>(١)</sup> قيل : إنه مبنى .

( وفيما سمي به من المعدولات المذكورة ) - وذلك آخر وفُعال ومفعّل في العدد ، وفُعل في التوكيد ؛ فإذا سميت بشيء من هذه ، منع للعلمية والعدل ؛ وقد نص سيوييه على منع آخر مُسمّى به ، للعلمية وكونه لفظ المعدول . وفي البسيط ، عن الأخفش والكوفيين ، أنه يصرف لزوال العدل بالعلمية ، وقد سبق الخلاف في صرف فُعال ومفعّل في التسمية بهما ، وأن الجمهور على المنع ، وأما فعل في التوكيد ، فمذهب سيوييه منعه في التسمية به ، وفي البسيط صرفه عن الأخفش .

( ومن فُعل المخصوص بالنداء ) - نحو : فسق وخُبث ، عدلا عن فاسق وخبيث ، وكذا لُكع ، عدل فيه عن لأكع ، فإن سميت بها منعت للعلمية وبقاء لفظ المعدول ؛ ونقل ابن بابشاذ ، عن الأخفش الصرف ، وإليه ذهب ابن السيد ؛ وحكى أبو عبيدة أنه يقال للفرس الذكر : لكع ، وللأنثى لكعة ، قال ابن السراج والسيرافي : هذا ينصرف في المعرفة ، لأنه ليس المعدول الذي يقال فيه للمؤنثة لكاع ، بل هو كحطمة .

(١) سقطتا من ( ز ) .

( وفي فُعَل المعدول عن فاعل علماً ) - أى وفيما سُمي به من المعدولات ، وفي فُعَل ... وخرج بالمعدول غيره ، كاسم الجنس نحو : صُرِد ، والصفة كحُطِم ، والمصدر كهُدِيَ ، والجمع كغُرِف ، وبقوله : عن فاعل ، المعدول عن غيره ، كأُخِر وُجِمِع ، وبعلم ، المعدول عن فاعل في النداء كفُسَق ، إلا أنه يرد عليه ثُعَل (١) فإنه كعُمر في المنع للعلمية والعدل ، وليس معدولاً عن فاعل بل عن أفعل ؛ لكن الغالب فيما سمع من هذا النوع ، العدل عن فاعل .

( وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، عارياً من سائر الموانع ) - أى وطريق العلم بفُعَل المعدول علماً ، أن يُسمع ممنوع الصرف ، وليس فيه ما يمنع مع العلمية ، من تأنيث ونحوه ؛ فإن سمع مصروفاً ، فلا عدل ، كأُدد ، وإن وجد ما يمنع مع العلمية غير العدل فكذلك ، كطَوَى في لغة المنع ، إذ فيه مع العلمية تأنيث البقعة .

( وفي حكمه عند تميم فعال معدولاً علماً لمؤنث ، كرقاش ) -

فرقاش وبابه كحذام ، وهو مقصور على السماع ، كباب عمر ، ممنوع عند سيبويه للعلمية والعدل ، فرقاش عن راقشة ، وحذام عن حاذمة ، وذلك لأن الغالب في الأعلام أو اللازم فيها النقل ، فيقدر

(١) في (د ، ز) : ثُعَل بالغين المعجمة ، ولم أجد هذه المادة في لسان العرب ، والذي فيه وُثَعَالَة وُثُعَل ، كلتاها الأنثى من الثعالب ، وبنو ثُعَل بطن ، وليس بمعدول ، إذ لو كان معدولاً لم يُصرف .

وفي الصحاح : وُثُعَل أبو حَيٍّ من طيء ، وهو ثُعَل بن عمرو أخو نبهان ، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله :

رُبَّ رَامٍ من بنى ثُعَلٍ مخرِجٌ كَفِيهِ من سِتْرِهِ

عدول فعال عن فاعل علماً ، وفاء بما تستحقه الأعلام ، كما فعل في باب عمر ؛ وقال المبرد : باب رقاش ممنوع للعلمية والتأنيث فيقتضى الارتجال ، وهو خلاف مااستقر أو غلب في الأعلام .

وخرج بمعدول خلافه كالمصدر نحو ذهاب ، والصفة كجواد ، وما بينه وبين مفردة التاء كسحاب ، وغير ذلك من الأسماء كجناح ، فهذا كله يصرف علماً مذكراً ، إذ ليس فيه غير العلمية .

( وبينيه الحجازيون كسراً ) - فأجروه مجرى فعال ، اسم فعل لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا وتأنيثا .

( ويوافقهم أكثر تميم فيما لامه راء ) - فينونه على الكسر ، كما يفعل الحجازيون فيه وفي غيره كسفار لماء ، وحضار لكوكب ، وهما مؤنثان ، كأنهما للماءة والكوكبة ؛ وإنما قال : أكثر ، لأن بعض تميم تعرفه كحذام ، وإنما كسروا الراء ليتوصلوا إلى ماهو مذهبهم ، وهو الإمالة .

( واتفقوا على كسر فعال أمراً ) - أى اتفق الحجازيون والتميميون على بناء ذلك وما يذكر معه على الكسر نحو : نزال وحذار ودراك ، ولم يتفق على ذلك العرب ، فبنو أسد يبنون هذا على الفتح كما سيأتى ، فيقولون : نزال .

( أو مصدرأ ) - نحو : حماد ويسار وماحدّه السماع .

( أو حالأ ) - نحو : بداد بمعنى متبددة في قول الجعدى :

(٨) - وذكرْتُ من لبن المحلَّق شربةً والخيلُ تعدو بالصعيد بدادٍ<sup>(١)</sup>

قال السيرافي : بداد في موضع الحال .

( أو صفة جارية مجرى الأعلام ) - نحو : حلاقٍ للمنية ،  
وكرارٍ للخرزة ، تأخذ بها النساء أزواجهن ، يقلن : يكرار كُريه ،  
إن أقبل فسُريه ، وإن أدبر فضرَّيه .

( أو ملازمة للنداء ) - كقولهم : يافساقٍ ويأخبأث .

( وكلها معدول<sup>(٢)</sup> عن مؤنث ) - أى من فعَالٍ أمراً إلى  
الملازم للنداء ، وذلك لأنه لم يجيء العدل في فعَالٍ عن مذكر ،  
ونص المبرد على أن فعَالٍ في الأمر معدول<sup>(٣)</sup> عن فعل الأمر ،

---

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن بداد مصدر معدول مؤنث ،  
قال الأعلام :

بداد اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمي التبدد بدة ، ثم عدلها إلى  
بداد ؛ وفي ابن يعيش ٤ / ٥٤ أى بدداً بمعنى متبددة ، فهو مصدر في معنى اسم  
الفاعل ؛ واستشهد به الرضى في شرح الكافية ٢ / ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث  
معدول عن متبددة أى متفرقة فهو حال . والمحلَّق سمة إبل بنى زرارة .

والصعيد وجه الأرض ، وروى : بالصِّفاح موضع . ونسب البيت في سيبويه  
للنابغة الجعدي - ديوانه / ٢٤١ - ونسبه الأعلام للجعدي ، ثم قال : ويروى لعوف  
ابن عطية بن الحَرَج ، قال : وله ديوان صغير عندي ؛ وفي معجم شواهد العربية نسبه  
مع هذين لخسان بن ثابت - ديوانه / ١٠٨

(٢) في (د) : معدول بها .

من (٣ - ٣) سقط من (د ، غ) .

وحماة ويسارونحوهما معدولة عن<sup>(٣-)</sup> مصدر مؤنث معرفة ، وإن كانوا لم يستعملوا ذلك المصدر في كلامهم ، كما أن ملاقيح جمع مفرد لم يستعملوه ، وكذا بداد معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالبداء أو الباءة<sup>(١)</sup> ، وحلاق وبابه معدول عن صفات غلبت فصارت كالنابغة ، ولذا لا يتبع شيء منها موصوفها ، لأنها بغلبتها أشبهت الأعلام ؛ وفساق معدول عن فاسقة ؛ قال الخضرأوى : إن نزال عند سيويه علم معرفة على الجنس ، وكل ما عدل مبنيا فهو معرفة ، قال : ويرى سيويه أن هذه الأشياء بنيت حملاً على نزال ، ونزال بنى حملاً على الفعل .

( فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق ) - فإذا سميت رجلاً بنزال وباقي أخواته إلى فساق قلت : هذا فساق ، ومررت بفساق ، معرباً إعراب مالا ينصرف ، وكذا الباقي كما تفعل بعناق علم مذكر ، ولا تبنيه على الكسر ، لأنه مذكر حينئذ ، ولا يجيء . فعال معدولاً عن مذكر ؛ وأجاز بناءه على الكسر ابن بابشاذ .

( وقد يُجعل كصباح ) - فيعرب منصرفاً ؛ ولعل المصنف ألحق ذلك في نزال وأخواته بما ذكره سيويه في رقاش ، قال سيويه : ومن العرب من يصرف رقاش ،<sup>(٢)</sup> إذا سمي به مذكر ، فإنه سمي رجلاً بصباح . انتهى . والمشهور<sup>(٣)</sup> منعه ، ولا يبنى على الكسر<sup>(٣-)</sup>

(١) في ( ز ، غ ) : كالباده أو المباده ، والتحقيق موافق لما جاء عن الأعلام في شرح الشاهد السابق .

(٢) سقطت من ( د ) .

من ( ٣ - ٣ ) سقط من ( ز ، غ ) .

( وإن سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين ، وفتح <sup>(١)</sup> )  
 فعال أمراً ، لغة أسدية ) - فتبنيه على الكسر على لغة الحجاز ، وتعربه  
 كما لا ينصرف عند تميم ، وإن كان آخره راءً فعلى ما تقدم أيضاً ، وذلك  
 نحو : نزال وحذار ، وكذا باقى ما سبق من فعال .

( فصل ) : ( يصرف مصغراً مالا يصرف مكبراً ) - وهو  
 مازال بتصغيره سبب منعه ، كعمير تصغير عمر ، وسحير مصغر  
 سحر ، لزوال العدل ، فلم يعدلاً إلا مكبرين ؛ وكذا شُمير <sup>(٢)</sup>  
 وعُلق <sup>(٣)</sup> وسُريحين <sup>(٤)</sup> وجنيدل <sup>(٥)</sup> ، زال بالتصغير سبب منعها .  
 ( إن لم يكن مؤنثاً ) - كسعاد ونحوه ، فيمنع مصغراً كما يمنع  
 مكبراً ، لتحقيق السبب فى الحالين .

( أو أعجمياً ) - كبرهيم وسميعيل ، أو أبيه وأسيمع ، عند  
 من يرى تصغيرهما كذلك ، فيمنعان فى التصغير كالتكبير ، وكذا  
 ما أشبهها ، فهذا فى غير مصغر الترخيم ، وأما ما فيه كبريه وسميع  
 فالصرف .

( أو مركباً ) - كبعلبك ومعد يكرب ، فيمنعان هما ونحوهما فى  
 الحالين .

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) وجاء بها فى (د) بعد الشرح .

(٢) تصغير شُمير .

(٣) تصغير عُلُقَى ، وهو نبت يكون واحداً وجمعاً .

(٤) تصغير سرحان .

(٥) تصغير جندل .

( أو مضارعاً لفعلاء مكبراً ومصغراً ) - كسكران ، فتقول في تصغيره سُكران ، كما تقول في تصغير حمراء حُميراء ، فلا يصرف سكران مصغراً ، كما لا يصرف مكبراً . وخرج سرحان ونحوه علماً ، فيقال في تصغيره سُريحين ، فيصرف في التصغير ، لعدم المضارعة المذكورة ، ويمنع وهو علم في التكبير ، للمضارعة إذ لا يدخله حينئذ تاء التانيث ، كما لا يدخل حمراء ونحوه .

( أو ذا شبه بالفعل المضارع ، سابق للتصغير ) - كتغلب ويشكر ، فيمنعان هما وغيرهما في التصغير أيضا لبقاء علة المنع . واحترز بالمضارع من نحو شمر وضرب مبني للمفعول ، فيصرفان هما وما أشبههما في التصغير ، لزوال وزن الفعل منه .

( أو عارض فيه ) - نحو : أخادل علماً ، وتصغيره أخيدل ، فيمنع مكبراً للعلمية وشبه العجمة ، ومصغراً للعلمية ووزن الفعل ، إذ صار نحو أبيضطر .

( وقد يكمل موجب المنع في التصغير ، فيمنع مصغرا ماصرف مكبراً ) - نحو : تُحْلِيءُ علماً ، فيصغر على تُحْلِيءُ ، فيمنع في التصغير فقط ، لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية ، والموجود في التكبير العلمية وحدها ؛ وكذا يتحتم منع هند مصغرة ، إذ يقال : هنيذة ، والتاء تحتم المنع ، وفي التكبير لاتاء ، فجاز فيه الوجهان . فقله : فيمنع ، محمول على ما تجدد له المنع أو تحتم . والتَّحْلِيءُ بالكسر : ما أفسده السكين من الجلد إذا قشره ، تقول منه : حَلِيءٌ

الأديم (١) حلاً بالتحريك ، إذا صار فيه التَّحْلِيء .

( فصل ) : ( يُصْرَفُ مالا ينصرف للتناسب ) - نحو :  
« سلاسلاً وأغللاً وسعيراً » (٢) ، صرف سلاسل لصرف أغلال  
وسعير .

( أو للضرورة ) - كقوله :

(٩) فَأَتَاهَا أُحَيْمَرٌ كَأَخِي السَّهْمِ بَعْضُ (٣) فَقَالَ : كَوْنِي عَقِيْرًا (٤)

( وإن كان أفعَل تفضيل ، خلافاً لمن استثناه ) - وهم  
الكوفيون ، قالوا : لا يصرف « أفعَل من » للضرورة ، لأن منعه من  
التنوين لأجل مَنْ ، فلا يُجمع بينهما ، وأما البصريون فمنعوه للوزن  
والصفة كأحمر ، ولذا لما ذهب الوزن نُونٌ ، وإن كان معه مَنْ نحو :  
خيرٌ من زيد ، وشرٌّ منه .

( ويُمنع صرف المنصرف اضطراراً ) - وهو قول الأخفش

(١) زاد هنا في (ز) : مثل حَلِمَ .

(٢) الإنسان / ٤ : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغللاً وسعيراً » ، بصرف  
سلاسل في قراءة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) في الأشموني مع الصبان ٣ / ٢٧٤ : وأتاه ؛ قال : قاله أمية بن أبي الصلت  
الثقفى ، والضمير في أتاها يرجع إلى ناقة صالح ، عليه السلام ، وأراد بأحيمر الذى  
عقر الناقة ، واسمه قدار بن سالف ، وفيه الشاهد ، حيث نُونُهُ للضرورة ، مع كونه  
مستحقاً للمنع . وقوله : كأخى السهم ، أى كمثل السهم ، والعصب : السيف .  
وكوني : خطاب للناقة ، وعقيرا خبر كان .

والفارسيّ ، وقال به الكوفيون ، إلا أبا موسى <sup>(١)</sup> الحامض ، وهو الصحيح ، وقد كثر السماع به ، ومنه قول العباس بن مرداس :  
(١٠) فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع <sup>(٢)</sup>

( خلافاً لأكثر البصريين ) - والحامض من شيوخ الكوفيين .

( لا اختياراً ، خلافاً لقوم ) - منهم أحمد بن يحيى ، أنشد شعراً فيه منع ما ينصرف ، فقليل له : هذا موضوع ، لأن فيه منع المنصرف ، فقال : هذا جائز في الكلام ، فكيف في الشعر ؟

( وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ) - حكى الأنخفش أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، قال : وكأنها لغة الشعراء ، جرت ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر .

( والأعراف قصر ذلك على نحو : « سلاسل وقوارير <sup>(٣)</sup> » ) - حكى الأنخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي ، قال : سمعت ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمع سلامة نحو : صواحبات <sup>(٤)</sup> ، فأشبه بذلك الآحاد .

---

(١) في (د ، غ) : إلا موسى الحامض ؛ وهو أبو موسى الحامض ، سليمان بن محمد ، ولقب بالحامض لشراسته ، لازم ثعلباً زهاء أربعين حولاً ، ثم خلفه بعد موته ؛ توفي ببغداد / ٣٠٥ هـ .

(٢) الشاهد في مرداس حيث منعه للضرورة ، وهو اسم مصروف .

(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ : « وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة » .

(٤) في (ز) : صاحبات .

### ٦٣ - باب التسمية بلفظ كائن ما كان

أى بلفظ أى لفظ ؛ وجعل الفارسي ما فى قولهم : لأضرينه كائناً ما كان ، مصدرية ، وكان صلتها ، وهى مرفوعة بكائن ، وكلاهما على التمام ، والتقدير : كائناً كونه ؛ وقيل : كائن من الناقصة ، وكان ناقصة أيضاً ، وما موصولة ، استعملت لمن يعقل فى المثال ، كما استعملت له فى : لاسيما زيد ، وفى كائن ضمير هو اسمها ، وما خبرها ، وفى كان ضمير ما ، وخبرها محذوف ، أى كائناً الشخص الذى كان هو إياه ؛ ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان ، وهى تامة ، وما خبر كائن ، والتقدير : لأضرينه كائناً بصفة الوجود مطلقاً ، من غير نظر إلى حال دون حال ، ولعل هذا أولى من المذكورين قبله .  
( لما سمي به من لفظ يتضمن إسناداً ) - نحو : تأبط شراً ، وزيد قائم .

( أو عملاً ) - نحو : قائم أبواه (١) .

( أو إتباعاً ) - نحو : زيد وعمرو ورجل عاقل .

( أو تركيب حرفين ) - نحو : كأنما ، ولعل ، فاللام عندهم زائدة .

( أو حرف واسم ) - نحو : يازيد ، وأنت ، فهو مركب من الضمير وتاء الخطاب .

(١) فى ( د ، غ ) : قائم أبوه ؛ وسيأتى ما يعضد التحقيق .

( أو حرف وفعل ) - نحو : هلم ، مجرداً عن ضمير .

( ما كان له قبل التسمية ) - فإن كان مما يحكى حكى ، نحو  
ماعدًا مامثل به للعمل والإتباع ؛ وإن كان مما يعرب أعرب ، نحو  
مامثل به لهما ، فتقول : هذا زيدٌ قائمٌ ، ورأيت زيدٌ قائمٌ ، ومررت بزيدٍ  
قائمٌ ، فلا يتأثر اللفظ بالعوامل ، وكذا باقيها ؛ وتقول : هذا قائمٌ  
أبواه ، ومررت بقائمٍ أبواه ، ورأيت قائماً أبواه ، فيتغير قائمٌ بحسب  
العوامل ، ويبقى معموله بحاله ؛ وكذا يعرب ماتضمن إعراباً ، ويتبعه  
مايليه فى الإعراب .

( ولا يضاف ولا يصغر ) - لأن المذكور إما جملة أو شبهها ،  
والجملة لا يصح إضافتها ولا تصغيرها ، فكذا ماشبه بها ؛ وكذلك  
لايشئى المذكور ولا يجمع .

( والمعطوف بحرف دون متبوع ، كالجملة ) - فيحكى كما  
تحكى ، فلو سميت بنحو : وزيد ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ،  
حكيتة فقلت : قام وزيدٌ ، ورأيت وزيدٌ ، ومررت بوزيدٌ .

( ١ ) ويعرب ماسوى ذلك ) - كزيد وقام ، مجرداً عن  
ضمير وإن ( ١ ) .

( فإن كان مثنى أو مجموعاً على حدّه ) - وهو مأعرب من  
المجموع ( ٢ ) بالواو رفعاً .

من ( ١ - ١ ) سقط من ( د ) .

( ٢ ) سقطت من ( غ ) .

( أو جارياً مجرى أحدهما ) - فالجاري مجرى المثني كاثنتين  
 وثنيتين ، والجاري مجرى المجموع على المثني ، كعشرين وبابه .  
 ( مطلقاً ) - أخرج مايجرى كذلك بقيد نحو : كلا وكلتا ،  
 فلا يجريان مجرى المثني في الأشهر ، إلا مضافين إلى مضمّر .  
 ( أعرب بما كان له قبل التسمية ) - فلو سميت بزَيْدَيْن أو  
 زَيْدَيْن ، لكان الأول بالألف رفعا ، والثاني بالواو ، وكان الجر والنصب  
 فيهما بالياء ؛ ولو سميت بكلا وكلتا ، أعربا تقديراً كالمقصور .  
 ( أو جعل المثني وموافقه كعمران ) - فتلزمهما الألف ،  
 ويعربان على النون ، إعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .  
 ( والمجموع وموافقه ، كغسلين ) - فتلزمهما الياء ، ويعربان  
 على النون منصرفاً نحو : هذا زَيْدَيْنٌ ، ورأيت زَيْدَيْنَا ، ومررت بزَيْدَيْن .  
 وكذا عشرون ونحوه ، وقلبت الواو ياءً لأنه لا يوجد مفرد آخره واو زيدت  
 بعدها نون ؛ وزيتون نونه أصلية .

(أو هارون)<sup>(١)</sup> - فتلزمه الواو ، ويعرب على النون غير منصرف  
 للعلمية وشبه العجمة ، فليس في المفرد العربي ماهو كذلك ؛ وذكر  
 السيرافي وجهاً رابعاً ، قال : إنه صح عن العرب ، وهو لزوم الواو ، وفتح  
 النون ، لكنه <sup>(٢)</sup> نادر ؛ وقد قالوا : هذا يَاسْمُونُ البر ، ورأيت يَاسْمُونُ

(١) زاد قبلها في النسخة المحققة من التسهيل : (أو حمدون) ، ولم تثبت  
 بالنسخ الثلاث ، وحكمه كحكم زيدون .  
 من ( ٢ - ٢ بالصفحة التالية ) سقط من (د) .

البر ، ومررت بياسمونَ البر ، بالواو وفتح النون <sup>(٢)</sup> في الأحوال الثلاثة ؛ ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين ؛ وكلام المصنف يقتضى في الثالث القياس ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه شاذ لا يقاس عليه .

( مالم يجاوزا سبعة أحرف ) - <sup>(١)</sup> فيجرى المثني وموافقه مجرى عمران - <sup>(١)</sup> ، ويجرى المجموع وموافقه مجرى غسلين أو هارون ، بالشرط المذكور ، وذلك لأنه يصير حينئذ على خلاف قاعدة المفرد ، فمتمهى الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، فلو سميت باشهيباين أو اسهيباين لم يجر فيهما إلا حكاية ما كان للمثنى والجمع على حدّه من الإعراب .

( ويجرى نحو حاميم مجرى هابيل ) - كطاسين وياسين ، فيعرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ، لأن مثل هذا الوزن لا يوجد في لسانهم .

( وإن كان ماسمى به حرفى هجاء ، ضُعْفُ ثانيهما ، إن كان حرف لين ) - فلو سميت بلو أو فى أو لا ، قلت : قام لو وفى ولا ، ورأيت لوأ وفياً ولا ، ومررت بلو وفى ولا ؛ وإنما ضُعْفُ لأنه لا يوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك ، ويجب قلب الألف التى زيدت للتضعيف فى لا همزةً ؛ ومن العرب من يهمز فى المذكور قبل ، فيقول : لوء . وخرج بحرف اللين ، ما كان على حرفين ثانيهما ليس بلين ، نحو : مَنْ

من ( ١ - ١ ) سقط من ( ز ) .

وقد ، من : قد ضرب مَنْ ؟ ، فيجعل الإعراب في آخره بلا  
تضعيف ، ودخل في المنطوق والمفهوم ، ما كان بعض كلمة ، كأن  
تسمى بِلَى ، من ليت ، ورَبَ ، من ضرب .

( وإن كان حرفاً واحداً ، كمل بتضعيف مجانس حركته ، إن  
كان متحركاً ، ولم يكن بعض كلمة ) - فتقول في التسمية بالتاء ، من  
ضربتُ أو ضربتَ أو ضربتِ : جاءني تُو وتاءٌ وتيٌّ ، ورأيتُ تُوا وتاءٌ  
وتِيًّا ، ومررت بتُو وتاءٍ وتيٍّ .

( وإن يكنه ) - أى وإن يكن الحرف المسمى به بعض كلمة .

( وهو ساكن ، فبالحرف الذى كان قبله على رأى ) - فتقول  
في التسمية بالتاء من فتى : هذا فَتٌ ورأيت فتًا ومررت بفتٍّ .

( وبهمزة الوصل على رأى ) - وهو مذهب سيبويه ، فتقول :  
هذا أَتٌ ، وإن كان الساكن معتلاً ، فحاله كحال لَوْ علماً .

( وإن كان متحركاً فبالفاء إن كان عيناً ) - فلو سميت بالميم  
من جَمَل قلت : جَمٍّ .

( وبالعين إن كان فاءً ) - فتقول (١) في التسمية بالجيم من  
جَمَل : جَمٍّ أيضاً .

( وبأحدهما إن كان لاماً ) (١-) - فتقول في التسمية باللام من  
جَمَل : جَلٍّ أو مَلٍّ .

---

من (١ - ١) سقط من (ز) .

( لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه )  
 - فلا يرد القائل به شيئاً من حروف الأصل ، بل يضعف بمجانس  
 الحركة التي للحرف ؛ فلو سميت بالقاف من قُفل قلت : قُفّاً ، ولو  
 سميت بها من قتل قلت : قاء ، أو من قتال قلت : قَيّ ؛ وفي  
 البسيط : إذا سميت بالباء من ضرب ، قلت على رأى سيبويه والخليل  
 باء ، وعلى رأى الأخفش : ضب ؛ وعلى رأى المازني : رب ؛ وعلى  
 رأى غيرهم رد الكلمة بأسرها (١) .

( ويُجعل فو فماً ) - وذلك لأن العرب حين أفردته قالت  
 كذلك ، ولولا هذا لكان يرد إلى أصله ، وهو فوه لجمعه على أفواه .  
 ( وذو المعرب : ذواً أو ذواً ) - الأول لسيبويه والثاني للخليل .  
 والخلاف مبنى على الخلاف في أصله ، فعند سيبويه هو فعل  
 كفتى فرد إلى أصله ، وعند الخليل فعل بسكون العين . وخرج  
 بالمعرب المبني ، فذو الطائية في اللغة الشهري لو سمي بها ضعفت كما  
 تضعف لو ، ويأتى ماسبق من الهمز عن بعض العرب .

( وتقطع همزة الوصل ، إن كان ما هي فيه فعلاً ) - فإذا  
 سميت بانطلق قطعت الهمزة ، لأن ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل  
 قليل لا يقاس عليه ؛ وخرج بالفعل الاسم ، فلو سميت بانطلاق ، لم تقطع  
 الهمزة ، لأنك إنما نقلته من الاسم ؛ وقال ابن الطراوة : تقطع ، لأن

(١) زاد هنا في (د) : فتقول : ضرب .

همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل ، وقد خرج  
عن ذلك بالعلمية ؛ وردَّ بأن العرب لم تراع ذلك ، بدليل هبة الله  
علماً .

( ويجبر الفعل المحذوف آخره ) - فلو سميت بِيَغْزُ من : لم  
يَغْزُ ، رددت الواو ، ثم قلبتها ياءً ، والضممة كسرة لتصح الياء ، وإنما  
فعل ذلك ، لأنه لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ، فتقول :  
هذا يَغْزُ ، ورأيت يَغْزِي ، ومررت بيغزٍ ، كما تفعل بالمنقوص .

( أو ما قبل آخره ) - فلو سميت بِيَقُم من : لم يقم ، قلت :  
جاءني يقوم ، ورأيت يقوم ، ومررت بيقوم ؛ وكذا ما أشبهه في الحذف  
نحو : قل وبع وخف .

( والمحذوف الفاء واللام ) - كأن تسمى بَعْ (١) ، فتقول : قام  
وَع ، ورأيت وَعاً ، ومررت بَوَع .

( أو العين واللام ) - فإذا سميت بَرَه (٢) ، حذف هاء  
السكت ، وردت العين ، وهي الهمزة ، واللام ، وهي الياء ، والهمزة إذا  
رددتها متحركة ، ولا تتحرك في هذه الكلمة في الأصل إلا والراء ساكنة ؛  
فتسكن الراء حينئذ ، فتأقى بألف الوصل (٣) ، فتصير ارأى ، تحركت

(١) من وعى .

(٢) من رأى .

(٣) في (د) : بهمزة الوصل .

الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار ارأاً<sup>(١)</sup> منوناً ، لأنه منصرف ، إذ لا مانع من صرفه ، ووزنه افعل ؛ هذا قول بعض النحويين ، وبعضهم يقول : رأى كعصاً<sup>(٢)</sup> ، فرد العين واللام ، وترك الراء متحركة . ولو كان ماحذقت عينه ولامه على حرفين بحرف المضارعة ، رددت اللام دون العين ؛ فلو سميت بير ، من : لم ير ، قلت : قام يرى ، ورأيت يرى ، ومررت بيري ، ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

( برء المحذوف ) - الباء متعلقة بيجبر ، والعمل كما عرفت .  
 ( وتحذف هاء السكت مما هي فيه ) - كما سبق في : ره ، مسمى به ، وكذا لو سميت بارمه ، حذفت هاء السكت ، وتقطع همزة الوصل ، وتنون في الرفع والجذر ، وتقول في النصب : رأيت ارمى .  
 ( ويدغم المفكوك للجزم أو الوقف ) - فلو سميت باردء أو يردء ، من : لم يردد ، أدغمت ، وحذفت الهمزة من اردء ، لأن موجب مجيئها فك الإدغام ، وقد زال ، فتقول<sup>(٣)</sup> ، جاءني يردء ، وردء ، ورأيت يردء ، وردءا ، وردءا ، ومررت بيرء وردء<sup>(٣)</sup> .

(١) في (د) : ارأى ، وفي (ز) : ارأ ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن (غ) ، لأن التنوين بالفتح يولد ألفاً مثل : اسماً .

(٢) في (ز ، غ) : رأى كعصى ، والتحقيق عن (د) وهو أنسب لهذه الحالة .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) ، وفي هذه العبارة بعض الخلاف بين النسختين (د ، غ) والتحقيق على ضوء ما جاء بالمتن .

( وإعراب ما جُرَّ من حرف وشبهه ، كائن (١) على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره ، معطى ماله مستقلا بالتسمية ، أجود من حكايتهما ) - فإذا سميت . بمن زید ، أو منذ اليوم ، جاز لك وجهان :

أحدهما : إعراب المتضايفين ، ولم يذكر سيويوه غيره ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ورأيت من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ومررت بمن زيد ، ومنذ اليوم ؛ فتعطى الأول ما كان له لو سميت به مستقلا ، وتضيفه إلى مابعدة ؛ واستثنى الجمهور من ذلك ما كان ثانيه حرف علة ، نحو : في زيد ، فلم يجيزوا فيه هذا ، وعينوا الوجه الثاني ، وهو الحكاية ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ، وفي زيد ، وكذا الباقي ؛ وأجاز المبرد والزجاج إعراب : في زيد ، كالمضايفين ، فتقول عندهما : هذا في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررت بفى زيد .

وخرج ما كان على حرف واحد ، نحو : بزید ، فلا يجوز عند الجمهور فيه إلا الحكاية ، كما تقدم ، وأجاز المبرد والزجاج فيه الوجه الأول ، نحو : هذا بى زيد ، ورأيت بى زيد ، ومررت ببى زيد ، فتضعف من جنس الحركة وتعرب وتضيف .

( ويلحق نحو : أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون في لغة : « يتعاقبون فيكم (٢) ملائكة » بمسلمة ومسلمين ومسلمين ،

(١) في (د) : كائنا .

(٢) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ج ١ ص -

مسمًى بها ) - فالفعل الذى بتاء التأنيث ، خالياً من ضمير ، يلحق  
 علماً بمسلمة علماً ، فيعرب غير منصرف ، ويوقف عليه فى الأجود  
 بالتاء (١) ؛ وإذا سمى بأسلما وما بعده ، على لغة من يجعل ما اتصل  
 بها حرفاً ، وهى التى يعبر عنها النحويون بلغة « أكلونى البراغيث » ،  
 ويعبر عنها المصنف بلغة « يتعاقبون » ، إشارة (٢) إلى الخبر ، وهو :  
 « يتعاقبون - ٢ ) فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ؛ عاملت ما (٣)  
 فيه الألف معاملة المثنى ، وما فيه الواو معاملة جمع المذكر السالم ،  
 وتلحق النون فيما ليست هى فيه ، وهو أسلما ، فتقول : أسلمان ؛  
 وأسلموا فتقول : أسلمون ؛ ثم تجعل الألف والواو للرفع ، والياء للجرّ  
 والنصب ؛ وإن شئت أعربت على النون فيهما ، على الحدّ الذى  
 تقدم .

( ونحو : فعَلن ، فى تلك اللغة ) - أى لغة « يتعاقبون ... » .

( معرب غير منصرف ) - للعلمية وشبه العجمة ، فلا يوجد  
 فى الأسماء العربية ما هو كذلك ، أى لا تلحق النون فى الأسماء مثل  
 هذا الحد ، فتقول : هذا ضربُنْ ، ورأيت ضربُنْ ، ومررت بضربُنْ ؛  
 وخرج بالقيد باللغة المذكورة ، ماسمى به من : أسلماً وفعلُنْ وما بينهما ،

(١) فى (د) : بالهاء .

( ٢ - ٢ ) سقط من (ز).

(٣) سقطت «ما» من (ز).

على غير هذه اللغة ، فإنه يحكى ، لأنه جملة سمي بها ، لأن الألف والواو والنون حينئذ ضمائر .

( وإن سمي مذكر بنت أو أخت ، صرف عند الأكثر ) -

قال ابن السراج : وقوم لا يجرونهما في المعرفة ، وحكاها ابن العلج عن الفراء ، فيجعلون التاء للتأنيث ؛ ومذهب سيويه والجمهور الصرف ، والتاء للإلحاق ، كتاء عفريت ، بدليل سكون ما قبلها ، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث ، بل يتحرك لفظاً كطلحة ، أو تقديراً كحصاة ، وبدليل ثبوتها وقفاً في لغة جميع <sup>(١)</sup> العرب ، وتاء التأنيث لا تثبت وقفاً إلا في لغة طيء ، بل تقلب هاء <sup>(٢)</sup> .

( وترد هنت إلى هنه ، لفظاً وحكما ) - هنت كناية سكنوه

في الوصل وقالوا في الوقف : هنه بالتحريك ؛ فإذا سمي به وجب تحريك ما قبل التاء بالفتح ، ومنع الصرف ؛ والفرق بينه وبين بنت وأخت ، أن هنتاً إذا وقف عليه حركت نونه ، وأبدلت التاء هاء ، بخلاف أخت وبنت ، فإنهما لا يُفَعَلُ فيهما إبدال التاء ، ولا تحريك ما قبلها ، فلما سموا بهنت ، رجعوا إلى ما ثبت وقفاً ، لأنه القياس ، لأن مذكروه هن ، فقياس تأنيثه زيادة العلامة فقط ؛ وكلام المصنف على أنه لا فرق بين أن يسمى به من الوصل أو من الوقف ؛ وحكى ابن العلج هذا

(١) في (ز) : في جميع لغة العرب .

(٢) في (ز) : بل تقلبها .

عن الفراء ، وذكر قبله أنك إن سميت به من الوصل ، كان كبت وصللاً ووقفاً ، وإن سميت به من الوقف ، كان كشية وصللاً ووقفاً .

( وينزع من الألى الألف واللام ، وكذا من الذى والتى واللاتى واللاتى ) - فإذا سميت بشيء من هذه نزع آل ، لأنها زائدة ، بدليل زوالها مع بقاء الموصول ، كقراءة بعضهم : « صراطٌ لذين <sup>(١)</sup> » ؛ وقيل : إن جعلت للتعريف أزيلت ، وإلا أبقيت .

( وتجعل الياء منهن حرف إعراب ، إن ثبتت قبل التسمية ) - وإنما أعربت لزوال موجب البناء ، وهو شبه الحرف في الافتقار إلى الصلة ، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ما هي فيه بالحركات الظاهرة كولى ، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص ، فتقول على الأول : جاءنى لذى ، ورأيت لَدياً ، ومررت بِلَدىٍّ ؛ وفى الثانى : جاءنى لَدٍ ، ورأيت لَدياً ، ومررت بِلَدٍ ، كما يفعل بشج .

( وإلا فما قبلها ) - أى وإن لم تثبت الياء قبل التسمية فحرف الإعراب ما قبلها ، سواء كان ساكناً أو مكسوراً ، فتقول فى لغة من يقول : اللذ <sup>(٢)</sup> أو اللد : قام لَدٌ ، ورأيت لَذاً ، ومررت بِلَدٍ ، كما تفعل بيد ؛ وأما الألى ، فيصير كهُدى ، فيعرب كإعرابه منوناً ،

(١) الفاتحة / ٧

(٢) فى (د) : اللذ والذ .

فتقول : هذا ألى ، ورأيت ألى ، ومررت بألى (١) ؛ فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا يترك تنوينه كما فعل بعمر علماً ، لأن طريق العلم بما عدل (٢) سماع الاسم غير مصروف ؛ ولا يخفى مما سبق في باب منع الصرف ، حكم ما إذا سمى بشيء من ذلك مؤنث .

( وما ذكر من اسم حرف ، فموقوف ) - نحو : ألف لام ميم ؛ وإن كان آخره ألفاً قصر نحو : باً تاُ ثاً ؛ وفي البسيط أنه سُمع النقل في لام ألف .

( فإن صحب عاملاً اختير جريه مجرى موازنه مسمى به ) - فتقول : كتبت ألفاً ولأماً وميماً وبا ، وبالمذ ، كما لو سميت بها ؛ وحكى الفراء فيها حينئذ الحكاية نحو : كتبت يا وتا بالقصر ، لأنها اسم لغير متمكن ؛ وفي الزاى لغتان : زى نحو كى ، وزاى ، فإن صحبت عاملاً أو سميت بها قلت في الأول : زى بالتضعيف ، وفي الثانى زاء ، بإبدال الياء همزة .

( وقد يقال : هذا باً ) - أى يعرب مقصوراً وينون ، وهذا شاذ .

( وقد يحكى المفرد المبني مسمى به ) - نحو : قاف وصاد اسمين ، منهم من يسكن ، يجعلهما صوتين ، أى هذه السورة ما يذكر فيه هذا الحرف ؛ وسيبويه يحرك ، على تقدير هذه صاد أو اقراً ، وذكر

(١) فى (ز ، غ) جاءت لام ألى بالألف فى الأحوال الثلاثة .

(٢) فى (د) : بالعدل .

سيبويه في قراءة صاد وقاف بالفتح ، أنهما اسمان للسورة ، لكن بنيا على الفتح ، لكونهما غير متمكنين ، تشبيها بكيف من جهة عدم تمكنهما في الأسماء ، كما لم تتمكن كيف فيها .

( وكذا الفعل غير المسند على رأى ) - وحمل على ذلك قوله :

( ٤ ) مكرر أنا ابن جلا ... البيت . فحكى لما جعله اسماً لأبيه ؛ قال هؤلاء : ولا

ضمير فيه ، وقال غيرهم : فيه ضمير ، وحكى لأنه جملة ؛ وقيل :

هو صفة لموصوف محذوف ، أى أنا ابن رجل جلا ؛ وقيل : ممنوع

الصرف ، للوزن المشترك والعلمية .

\* \* \*

## ٦٤ - باب إعراب الفعل وعوامله

والمرادُ بالفعل ، المضارعُ ، فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافاً للكوفيين في فعل الأمر .

( يُرفع المضارع لتعريبه من الناصب والجازم ) - وهو مذهب الفراء ، ووجهه أنه إذا عَرِيَ منهما أشبه المبتدأ .

( لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافاً للبصريين ) - وذلك لأن الماضي يقع موقع الاسم نحو : زيدٌ قام ؛ وقيل : رافعه تعريبه من العوامل مطلقاً ، وهو قول جماعة ، ونسبه الخضرأوى للفراء والأخفش ؛ وقيل : هو مرفوع بحروف المضارعة ، وهو قول الكسائي .

( وينصب بأن ) - وإنما بدأ بذكرها ، لأنها أم الباب ، وقد اختلفوا في لن وكى وإذن ، كما سيأتى .

( مالم تَلِ علماً ) - فإن وليته لم تكن ناصبة للمضارع في الأكثر ، بل مخففة من الثقيلة ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى <sup>(١)</sup> » ؛ والمراد بالعلم ، مأفاد تحقيقاً كعلم وتيقن وتحقيق .

( أو ظنا ) - فإن وليته ، جاز كونها ناصبة للفعل ، وكونها مخففة من الثقيلة ، وكذا كل فعل يستعمل لليقين والترجيح ؛ والمغاربة

---

(١) المزمّل / ٢٠

يقولون : إن كان الفعل للشك ، فإن الناصبة للفعل ، أو لليقين ،  
فالمخففة ، أو مستعملاً لهما فالوجهان ، وكذا إن عرى عن  
الاستعمالين كأحببت ، ويوضح ذلك : أحببت أن عبد الله يخرج ،  
حيث أوقعوا أن المشددة بعدها .

( في أحد الوجهين ) - وهو كونها مخففة من الثقيلة ، كما  
يذكر ، فلا ينصب بها المضارع حينئذ ، والأكثر بعد أفعال الشك ،  
كونها الناصبة للمضارع نحو : « أحسب الناس أن يتركوا <sup>(١)</sup> » ،  
ويقل كونها مخففة .

( فتكون مخففة من أن ، ناصبةً لاسم لا يبرز إلا اضطراراً ) -  
ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن ، وعملها في غيره ضرورة ،  
ويجب إبرازه ، وقد سبق بباب أن إنشاد :

\* فلو أنك في يوم الرخاء سألتني <sup>(٢)</sup> \* البيت . (١١)

( والخبر جملة ابتدائية أو شرطية أو مصدرية برُبَّ أو بفعل  
يقترن غالباً إن تصرّف ، ولم يكن دعاء ، بقد وحدها أو بعد <sup>(٣)</sup> )

(١) العنكبوت / ٢

(٢) المساعد ج ١ : باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ص ٣٣٠ -

وعجزه :

\* طلاقك ، لم أبخل ، وأنت صديق \*

ولم يذكر قائله في مراجعه العديدة .

(٣) سقطت من (ز) عبارة : أو بعد نداء ، واستدركها الشارح بعد ذلك .

نداء ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس أو نفى ( - وهذا موافق لقوله في باب إن : والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرية بلا أو بأداة شرط أو برب أو بفعل يقرن غالبا إن تصرف ولم يكن دعاء ، بقدر أو بلو أو بحرف تنفيس أو نفى ؛ إلا أنه زاد في الباب الذى يتكلم الآن فيه : أو بعد نداء ، ومثاله : « أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا <sup>(١)</sup> » ، وزاد هناك : أو مصدرية بلا ، نحو : « وأن لا إله إلا هو <sup>(٢)</sup> » ، وشرح هذه المسائل قد تقدم <sup>(٣)</sup> .

- ( وقد تخلو من العلم والظن ، فتليها جملة ابتدائية ) - كقوله :
- (١٢) رأيتك أحييت الندا بعد موته فعاش الندام بعد أن هو خامل <sup>(٤)</sup>
- ( أو مضارع مرفوع ، لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على المصدرية ) وفي بعض النسخ :
- ( لكونها مخففة من أن ، عند الكوفيين ، ومشبهة بما أختها عند البصريين ) - وذلك كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتم الرضاعة <sup>(٥)</sup> »

(١) الصافات / ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) هود / ١٤

(٣) في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر - المساعد ج ١ ص ٣٣٠ وما بعدها .

(٤) لم أعثر على هذا البيت في مراجعى ؛ والشاهد في قوله : بعد أن هو خامل ، حيث خلت أن المخففة من العلم والظن ، فتلتها جملة ابتدائية : هو خامل .

(٥) البقرة ٢٣٣ .

برفع يتم ، فيحتمل كونها مخففة من أن ، وكونها الناصبة للمضارع ألغيت تشبيها بالمخففة من أن أو حملاً على المصدرية ، وكل قد قيل .  
( ولا يتقدم معمول معمولها عليها ، خلافاً للفراء ) - لأن معمول معمولها من تمام صلتها ، فلا يجوز عند البصريين : طعامك أزيد أن أكل ، ولا : أزيد طعامك أن أكل .

( ولا حجة فيما استشهد به لندوره ) - كقوله :

(١٣) \* كان جزأى بالعصا أن أجلدا \* (١)

( أو إمكان تقدير عامل مضمّر ) - أى يفسره هذا العامل ، والأجمل : كان جزأى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، وحذف المفسر لدلالة المفسر ، ونظير ما قيل في صريح المصدر في قوله :

(١٤) وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان (٢)

(١) بقية الرجز : ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا  
كان جزأى بالعصا أن أجلدا .

وهو للعجاج - ملحقات ديوانه / ٧٦ ، استدل به الفراء على جواز تقديم معمول أن عليها ؛ وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه ، أو تؤول بأن التقدير : كان جزأى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه .

(٢) البيت من قصيدة للفند الزماني ، جاء به الشارح في معرض الرد على الفراء في مخالفته للمصنف في قوله : « ولا يتقدم معمول معمولها (أن) عليها ، وإبطال حجة الفراء فيما استشهد به لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمّر يفسره الظاهر ، قال الشارح : ونظيره في صريح المصدر في قوله : وبعض الحلم ... على ما وضعه الشارح .

أى إذعان للذلة إذعان ؛ وفى قوله تعالى : « إني لكما لمن الناصحين <sup>(١)</sup> » ونحوه ، أى إني ناصح لكما من الناصحين .

( ولا تعمل زائدة ، خلافاً للأخفش ) - وحجته قوله تعالى : « وما لنا أن لا نقاتل <sup>(٢)</sup> » ، أى وما لنا لا نقاتل ، نحو : « وما لنا لا نؤمن بالله <sup>(٣)</sup> » ، والجملة فى موضع الحال ، وأن زائدة ؛ وخرج على أن التقدير : وما لنا فى أن لا نقاتل ، نحو : مالك فى هذا الأمر ، وذلك لأن أن الزائدة لا تختص ، فتدخل على الفعل : « فلما أن جاء البشير <sup>(٤)</sup> » ، (١٥) وعلى الاسم نحو : \* كأن ظبية <sup>(٥)</sup> ... أى كظبية ، وما لا يختص لا يعمل .

( ولا بعد علم غير مؤول ، خلافاً للفراء وابن الأنباري ) - فى إجازتهما : علمت أن يخرج زيد ، بنصب يخرج ، مع عدم تأويل

(١) الأعراف / ٢١

(٢) البقرة / ٢٤٦

(٣) المائدة / ٨٤

(٤) يوسف / ٩٦

(٥) والبيت بأكمله :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم  
وفى معجم شواهد العربية ، نسبه إلى ابن صريم اليشكرى ، أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكرى ، أو علباء بن أرقم ، أو ابن أصرم اليشكرى ، أو باغت بن صريم اليشكرى ؛ والشاهد هنا فى : كأن ظبية ، حيث روى على ثلاثة أوجه ، يهمنى هنا وجه الجرّ على زيادة أن بين الكاف ومجروها ، أى كظبية . والوجه المقسم : الحسن ، وتعطو : تمد عنقها ، ووارق السلم : شجر السلم المورق .

علمت ، ومنه قراءة من قرأ : « أفلا يرون أن لا يرجع <sup>(١)</sup> » بالنصب ؛ ورد عليهما بأن الناصبة للمضارع دالة على مالميس بثابت ، فلا تقع معمولة لما يقتضى الثبوت .

( ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها بعد الظن ، لتأوله به ، ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم <sup>(٢)</sup> ، لثيقن المخوف ، خلافاً للمبرد )  
 - فتقول : علمت أن يقوم زيد ، بالنصب ، إذا تأولت العلم بالظن ؛ وزعم المبرد أنها لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً ، وهو ضعيف ؛ وقد سبق قراءة من قرأ : « أن لا يرجع <sup>(١)</sup> » بالنصب ، وهى حجة عليه ، لأنه إن كان الفعل مؤولاً بالظن تشنيعاً عليهم ، فذاك ؛ وإن كان على بابه فأولى ؛ وتقول : خفت أن لا يقوم ، بالرفع ، إذا كان المخوف متيقناً ، وفى معناه قول بعضهم : إذا جعلت خفت بمعنى علمت ، ومنع ذلك المبرد ، والصحيح خلاف قوله ، قال أبو محجن :

(١٦) إذا متُّ فادفنى إلى جنب كرمية ثروى عظامى بعد موتى عروقها <sup>(٣)</sup>  
 ولا تدفننى بالفلاة فإننى أخاف إذا مامتُ أن لا أذوقها

(١) طه / ٨٩

(٢) فى (د) : بعد اليقين ، خلافاً للمبرد .

(٣) فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٥٣ : وأقول إن استبعاد أبى العباس لما أجازة سيبويه من إيقاع المخففة بعد الخوف على المعنى الذى عناه سيبويه استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قول أبى محجن ... الخ والشاهد فى قوله :

\* أخاف إذا مامت أن لا أذوقها \*

وروى الشطر الأول : إلى أصل كرمية .

ولكن النصب هو وجه الكلام ، كما قال سيويوه ؛ وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

( وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها ، بالظرف وشبهه اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً ) - ومثال المسألة الأولى : أريد أن عندى تقعد ، وأن في الدار تقعد ، وأجاز هذا كما جاز في أن ، نحو : علمت أن اليوم زيدا سائراً ، وأن في الدار عمراً جالساً ؛ ومذهب سيويوه والجمهور المنع ؛ ومثال الثانية قوله :

(١٧) لن ، مارأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال ، وأشهد الهيجاء<sup>(١)</sup>

ومنع ذلك إلا في الضرورة ، هو قول البصريين وهشام ؛ وأجاز الكسائي والفراء : لن والله أكرم زيدا ، وأجاز الكسائي : لن زيدا أكرم . ( ولا يجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيين ) - قال الرؤاسي : فصحاء العرب ينصبون بأن الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها . انتهى . وحكى اللحياني أن الجزم بها لغة ، وحكى الجزم بها أيضا أبو عبيدة ، وأنشدوا على ذلك :

(١٨) إذا ماغدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب<sup>(٢)</sup>

(١) جاء بها في المغنى في فصل «لما» ٢٨٣/١ قال : وأما المركبة من كلمتين فكقوله :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ... الخ البيت

قال ! وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدع ؟ وجواب الأول أن الأصل « لن ما » ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصل خطا للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبتا منفصلين ؛ والشاهد في الفصل بين لن ومنصوبها أدع ، اضطراراً ، على حد قوله : ( وقد يرد ذلك ، أي الفصل ، مع غيرها ، أي مع غير أن ، اضطراراً ) .

(٢) جاء في المغنى ١ / ٣٠ : تنبيه : ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن الخففة ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح بن ضبة ، وأنشدوا عليه قوله =

فالصواب إثباته ، إلا أنه قليل ؛ وتخصيص المصنف الكوفيين  
بذلك غير جيد ، فقد حكاه من البصريين المذكوران قبل .

( وينصب المضارع أيضا بَلَنْ ) - هذا هو المشهور في لسان  
العرب ، وحكى الجزم بها لغة <sup>(١)</sup> ، وأنشد ابن الطراوة :  
(١٩) لن يخب الآن من رجائك مَنْ حرك دون بابك الحلقة <sup>(٢)</sup>

( مستقبلا ) - كغيرها من نواصب المضارع ؛ ودليل  
الاستقبال ، عدم جواز الجمع بينها وبين السين وسوف ، وهذا قول  
سيبويه وغيره من النحويين ، وذكر السهيلي أن بعض المتأخرين خالف  
سيبويه في ذلك حتى ألف فيه كتابا .

( بحد وبغير حد ) - فإذا قلت : لن أقوم ، اقتضى ذلك نفى  
القيام نفياً أعم من أن يكون محدوداً بوقت أو مؤبداً ؛ وهذا قول سيبويه  
والجمهور .

( خلافاً لمن خصّها بالتأييد ) - وهو الزمخشري ، ذكر ذلك في  
الأنموذج له ، وحكى ابن عصفور عنه أن « لن » لتأكيد ماتعطيها « لا »  
من نفى المستقبل ، وحكى ابن عصفور أيضاً عن صاحب كتاب التبيان

---

= إذا ما غدونا ... الخ البيت ، والبيت لامرئ القيس ، والشاهد في قوله ،  
إلى أن يأتنا الصيد ... حيث جاء المضارع مجزوماً بعد أن .

(١) على ما سبق بيانه في الحديث عن الشاهد السابق .

(٢) ذكره صاحب المغنى ص ٢٨٥ ، ص ٦٩٨ شاهداً على الجزم بَلَنْ ؛ ونسبه

في معجم شواهد العربية لأعرابي ؛ والشاهد في قوله : لن يخب ، بجزم يخب بَلَنْ .

فى علم البيان ، أنه ذهب إلى أن « لن » تنفى ما قرب ، ولا يمتد معنى  
النفى فيها كما يمتد فى « لا » ، وكذا هو فيه ، والصحيح قول  
الجمهور ؛ ومن استعمال لن فيما لا يمتد : « فلن أكلم اليوم  
إنسياً <sup>(١)</sup> » وفى الممتد : « إنهم لن يُغْنُوا عنك من الله شيئاً <sup>(٢)</sup> » ،  
ومن استعمال لا فى الأول : « لا تستأخرون عنه ساعة <sup>(٣)</sup> » ، وفى  
الثانى : « إنَّ لك أن لا تجوع <sup>(٤)</sup> » .

( ولا يكون الفعل معها دعاء ) - وذلك لأنه لم يستعمل من  
أدوات النفى فى الدعاء إلا لا وحدها .

( خلافا لبعضهم ) - وهو مذهب قوم ؛ حكاه ابن السراج ،  
واختاره ابن عصفور ، وحملوا على ذلك : « فلن أكون ظهيراً <sup>(٥)</sup> » ؛  
ورُدَّ بأن فاعل الفعل فى الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً لا متكلماً .

( وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من لا أن ،  
خلافا للخليل ) - فهى بسيطة عند سيويه والجمهور ، والخليل

(١) مريم / ٢٦

(٢) الجاثية / ١٩

(٣) فى النسخ الثلاث : « لا يستأخرون عنه » بالياء المنقوطة من أسفل ؛  
والذى فى سورة الأعراف / ٣٤ : « لا يستأخرون ساعة » ، وفى يونس / ٤٩ : « فلا  
يستأخرون ساعة » ولم يجىء بالجار والمجرور : « عنه » إلا فى سبأ / ٣٠ : « لا تستأخرون  
عنه ساعة » .

(٤) طه / ١١٨

(٥) القصص / ١٧

والكسائي ذهباً إلى التركيب ، فيما ذكر ؛ ورد سيويه على الخليل بما نقله المصنف ، وهو حسن ، ونقل سيويه أن العرب تقول : أمّا زيداً فلن أضرب ، والخليل لا يخالف في ذلك ؛ بل لم يقل بمنعه إلاّ الأخفش الصغير ، وهو محجوج بحكاية سيويه ذلك عن العرب ؛ ويستثنى من جواز تقديم معمول معمولها التمييز ، فلا يجوز : ذرعاً لن أضيق بكذا ، على مذهب سيويه وجمهور البصريين .

( وينصب أيضاً بكى نفسها إن كانت الموصولة ) - نحو : جئت لكى أتعلّم ، فالنصب بكى نفسها ، وليست جارةً ، فحرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ إلاّ في ضرورة ، وهذا من أفصح الكلام ، قال تعالى : « لكى لا تأسّوا <sup>(١)</sup> » .

( وبأن بعدها مضمرة ، غالباً ، إن كانت الجارة ) - نحو : جئت كى <sup>(٢)</sup> لأقرأ ؛ فكى جارة مفيدة للتعليل ، واللام للتأكيد ، وليست كى ناصبة ، لأن حروف الجرّ لا تنصب الفعل ، فالنصب بأن مضمرة ؛ وسيأتى عن الفارسيّ ما يخالف هذا . واستظهر بقوله : غالباً ، على ماسمع من قول جميل :

(٢٠) فقالت : أكلّ الناس أصبحت مانحاً لسائك كيما أن تغرّ وتخدعا ؟ <sup>(٣)</sup>

(١) الحديد / ٢٣

(٢) في (ز) : جئت لكى أقرأ ؛ وواضح أنها نفس عبارة الشاهد السابق ، مع تغيير لفظ : لأقرأ ، بدلا من : لأتعلّم .

(٣) في المغنى ص ١٨٣ : ولا تظهر أن بعد كى إلا في الضرورة ، كقوله : فقالت : أكل الناس . البيت ، وفي شرح الأشموني مع الصبان ٣ / ٢٧٩ قال العيني : الشاهد هنا في : كيما أن تغر ، حيث جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة .

وظہور اُن بعد کی مسموع مع ما کالیت ، ونحو :  
جئت کی (۱) اُن اُقرأ ، غیر محفوظ .

( وتتعین الأولى ) - وهی الناصبة للمضارع .

( بعد اللام ) - نحو : جئت لکی أتعلم ، کما سبق .

( غالباً ) - احترز به من قوله :

(۲۱) أردت لکیما اُن تطیر بقربتی فترکها شناً ببیداء بلقع (۲)

فکی فیہ حرف جرّ مؤکد للام ، والنصب بأن المذكورة ؛  
وقیل : النصب فیہ بکی ، وأن زائدة مؤكدة لکی .

( والثانية قبلها ) - أى قبل اللام ، فإذا وقعت کی قبل اللام

نحو : جئت کی لأقرأ ، تعین کون کی جارة ، واللام مؤكدة لها ،  
والنصب بأن مضمرة ، ولا يجوز کون کی ناصبة ، للفصل بینها وبين  
الفعل باللام ، ولا یفصل بین الناصب والمنصوب بحرف الجرّ ولا  
بغيره ؛ وهذا الترتیب نادر ، ومنه :

(۲۲) کی لتقضینی رقیة ما وعدتني ، غیر مختلس (۳)

(۱) فی (د) : ونحو : کی جئت اُن اُقرأ .

(۲) فی المغنی ص ۱۸۲ : ومثله فی الاحتمالین : أردت لکیما اُن تطیر ...  
البيت ، فکی إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ؛ وفی شرح الأشمونی  
والصبان ۳ / ۲۸۰ مثله ، قال : وشنا حال ، وهو القرية البالية ؛ والبیداء : المفازة ؛  
وقال الجوهری : البلقعة الأرض القفراء التي لا شيء بها .

(۳) فی شرح شواهد العینی علی الأشمونی والصبان ۳ / ۲۸۱ : قاله عبد الله  
ابن قیس الرقیات - دیوانه / ۱۶۰ ؛ والشاهد فی : کی لتقضینی ، فإن کی فیہ  
تعليلية ، لتأخر اللام عنها ؛ وغیر مختلس ، بالنصب ، صفة لمصدر محذوف ؛ أى لتقضینی  
ما وعدتني قضاء غیر مختلس ، وهو بفتح اللام ، مصدر میمی بمعنى الاختلاس .

وقال الفارسيّ في التذكرة : إن النصب فيه بكى ، وليست الجارة ، لأن حرف الجر لا يعلق ، وفيه نظر .

( وترجح مع إظهار أنَّ ، مرادفةُ اللام ، على مرادفة أن ) -  
نحو : جئت لكىما <sup>(١)</sup> أن تقوم ، فكى بمعنى اللام ، مؤكدة لها ،  
والنصب بأن ، لأنها <sup>(٢)</sup> أم الباب ، والفعل قد وليها <sup>(٢-)</sup> ؛ وقد عرفت  
الخلاف ؛ واعلم أن مذهب إليه المصنف من أن كى تكون حرف  
نصب مرة ، وحرف جرّ أخرى ، هو قول سيوييه والأكثرين ، ومذهب  
الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل ، ولا تكون جارة ؛ وقيل : هى مختصة  
بالاسم ، ولا تكون ناصبة .

وفى نسخة البهاء <sup>(٣)</sup> الرقى ، بعد قوله : ( وتتعين الأولى بعد  
اللام ) مانصّه :

( على رأى ، ومطلقا على رأى ، وتتعين الثانية مطلقا على  
رأى ؛ وقد تظهر أن بعدها مفردة ، ومردفة باللام ؛ وربما تليها  
اللام ) -

فالرأى الأول هو مذهب سيوييه والجمهور ، فيتعين عندهم  
فى : جئت لكى أقرأ ، كون كى ناصبة للفعل ، كما تقدم .

(١) فى (ز) : لكى أن تقوم .

(٢) من (٢ - ٢) ضرب عليه فى (د) .

(٣) أحد تلاميذ ابن مالك .

والرأى الثانى قول الكوفيين ، كما سبق ، فكى ناصبة عندهم مطلقا ، أى سواء أكان قبلها اللام أم لم يكن .

والرأى الثالث وهو أن كى تكون جارة مطلقا ، هو قول قوم من النحويين ، وقد سبق ذكرى له ، ولا فرق عندهم بين أن تتقدم اللام أو تتأخر أو لا توجد ؛ وظهور أن بعدها مفردة كقوله : \* كيما أن تغر وتخدعا \* ومقرونة باللام كقوله : \* أردت لكيما أن تطير ... \* وهذان عند البصريين لا يقاس عليهما . ووقوع اللام بعدها ، كما سبق من قوله : \* كى لتقضىنى .. \* وكقول حاتم :

(٢٣) وأوقدت نارى ، كى ليصير ضوءها وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخله (٥)

وهو نادر ، كما سبق ذكره .

وقال الفراء : كثير فى كلام العرب : أردت لكى أقصدك ، وقليل فى كلامهم : أردت كى لأقصدك .

( ولا يتقدم معمول معمولها ) - فلا يجوز عند الجمهور : جئت النحو كى أعلم ، لأنها إن كانت ناصبة ، فما بعدها صلة ،

---

(١) فى معجم شواهد العربية ذكره فى قافية اللام المضمومة ، ونسبه لحاتم الطائى ، وقال فى الحاشية : أو التمرى ؛ وجاء به فى المغنى ص ١٨٣ بفتح اللام ، وفى ش . العينى ٣ / ٢٨٠ بضم اللام ، قال : والشاهد فى : كى ليصير ضوءها ، فإن كى هنا تتعين حرفا جاريا للتعليل بمعنى اللام ، لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد ؛ وهذا تركيب نادر .

ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، وإن كانت جارة ، فالنصب بأن ، وأن موصولة ، فالعلة بحالها .

( ولا يُبطل عملها الفصل ) - فتقول : جئت كي النحو أتعلّم ، بنصب الفعل ؛ ومن كلامهم : جئت كي فيك أرغب ، بالنصب .

( خلافا للكسائي في المسألتين ) - وهما مسألة التقديم ، ومسألة الفصل ؛ وإطلاق التقديم يتناول مثل : النحو جئت كي أتعلّم ؛ والجمهور على منعه ، ولا يبعد عن الكسائي إجازته ، كما هو مقتضى كلام المصنف ؛ ومسألة الفصل كلام المصنف يقتضي جوازها ، وقصر مخالفته الكسائي على إبطال العمل ؛ ومذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين ، منع الفصل في الاختيار ؛ وأجاز الكسائي الفصل بمعمول فعلها وبالقسم نحو : أزورك كي والله تزورني ، فيبطل عملها ، وأما الفصل بلا ، وبقاء العمل ، فمتفق على جوازه ، قال تعالى : « كي لا يكون دولة <sup>(١)</sup> » .

( ويُنصب غالباً بإذن ) - استظهر بقوله : غالباً ، على مارواه عيسى من أن بعض العرب ، مع استيفاء شروط النصب عند غيرهم ، لا يُعملها ، وهي لغة نادرة ، أثبتها البصريون ، رجوعاً إلى نقل عيسى ، ولم يثبتها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى ؛ وقول أبي بكر بن طاهر :

(١) الحشر / ٧

إن الذى رواه عيسى إنما هو فى فعل الحال ، ضعيف ، فلا يلتبس مثله على سيبويه ؛ ويزعم أن ذلك لغة .

( مصدرة ) - فإن تأخرت نحو : أكرمك إذن ، لم تعمل ، وكذا إن توسطت بين شرط وجزائه <sup>(١)</sup> نحو : إن تزرني إذن أكرمك ، وبين قسم وجوابه نحو : والله إذن لأكرمك ؛ فلا تعمل إذن <sup>(٢)</sup> شيئاً ، بل الفعل فيها جواب ، فيجزم الفعل فى المثال جواباً للشرط ، والثانى يعطى ما يستحقه جواب القسم ؛ وسيأتى ذكر توسطها فى غيرهما .

( إن وليها <sup>(٣)</sup> ) - نحو : إذن أكرمك .

( أو ولي قسماً وليها ) - نحو : إذن والله أكرمك . واقتضى كلامه أن الفصل بغير القسم لا يعمل معه نحو : إذن زيد يكرمك ؛ وهو كذلك فى المثال ، وكذا فى نحو : إذن زيدا أضرب ، عند البصريين ؛ وأجاز الكسائى النصب راجحاً ، وهشام رجح الرفع ، وأما الفصل بلا فلا يضر كما فى أن .

( ولم يكن حالا ) - نحو : إذن أكرمك الآن ، وذلك لأن الناصب يخلص للاستقبال .

( وليست أن مضمرة بعدها ) - بل النصب بها نفسها كأن ،

(١) فى (د) : وجوابه .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى الفعل .

وهذا قول الأكثرين ؛ وهى بسيطة عند الجمهور ، حرف عند معظمهم ، اسم عند بعض الكوفيين ، وقيل : هى مركبة من إذ أن ، وقيل : من إذا أن .

( خلافا للخليل فى أحد قوليهِ ) - وهو ماحكاه أبو عبيدة عنه من أن النصب بأن مضمرة بعدها ، وهو قول الزجاج والفارسيّ ؛ واحتج له بأنها لا تختص ، بل تدخل على الجملة الابتدائية نحو : إذن زيد يكرمك ؛ والثانى ماحكاه سيويه عنه سماعاً منه ، أنها الناصبة بنفسها ؛ وحكى غير <sup>(١)</sup> سيويه عن الخليل ، أن أصلها إذ أن ، ويرد قول إضمار أن بعدها ، أن أن لا تضم إلا بعد حرف جرّ أو عاطف .

( وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختياراً ) - نحو : إذن غداً أكرمك ؛ أجازهُ ابن عصفور والأبدى ، قياساً على القسم ؛ قالوا : ولا يجوز فى غيرها من النواصب ، والصحيح المنع ؛ والفرق أن القسم مؤكد ، وفصل المؤكد كلا فصل ، ولذا فصل به بين حرف الجر ومجروره نحو : اشتريته بوالله ألف درهم ، وبين المضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلامٌ ، والله ، زيد ؛ حكاه الكسائى عن العرب .

( وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً ) - قد سبق إنشاد قوله :

(١٧) مكرر لن مارأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال ، وأشهد الهيجاء <sup>(٢)</sup>

(١) سقطت من ( ز ، غ )

(٢) سبق الحديث عنه وتخرجه عند الحديث عن : لن ص ٦٥ .

عند ذكر المصنف المسألة ، في بعض النسخ .

( ومعناها الجواب والجزاء ) - ذكر ذلك سيبويه ، وفهم منه الفارسي أن الجواب يلزمها ، وأما الجزاء فيكثر فيها ، وقد تتجرد عنه ؛ ومثال الكثير أن يقال : أزورك ؛ فتقول : إذن أكرمك ؛ أجبت وجزايت ، والتقدير : إن زرتني أكرمك . ومثال الجواب بلا جزاء : إذن أظنك صادقاً ، فلا يتقدر بقولك : إن تزرنني أظنك . وفهم منه الشلوين أنها لا تنفك عنهما ؛ وقول الفارسي إنه لا يتقدر الشرط في المثال ، معترض ؛ فيجوز أن يكون المعنى : إن تزرنني أظن صدق خبرك فيما تخبرني به ؛ ولا يجوز أن يقع غير جواب ، لا يقال (١) ابتداءً : إذن أكرمك ؛ وأما « فعلتها إذاً وأنا من الضالين (٢) » فجواب : « فعلت فعلتك التي فعلت (٣) » ، أي ما فعلت قصداً ، بل فعلت معتقداً أن الوكزة لا تقضى عليه ، ويوضح هذا قراءة من قرأ : « وأنا من الجاهلين » .

( وربما نصب بها بعد عطف (٤) ) - والأكثر في لسان (٥) العرب ، إلغاؤها حينئذ ؛ قال تعالى : « فإذا لا يئوتون الناس (٦) » ،

(١) في (د) : لا يجوز .

(٢) الشعراء / ٢٠

(٣) الشعراء / ١٩

(٤) في (ز) : بعد عاطف .

(٥) في (د) : في كلام العرب .

(٦) النساء / ٥٣

«وإذن لا يلبثون (١)» ، وقرأ بعض القراء بحذف النون فيهما .

( أو ذى خبر ) - ومذهب البصريين تحتم إلغائها حينئذ ؛  
وأجاز هشام في : زيدٌ إذن يكرمك ، النصب ، وأجازه الكسائي والفراء  
في : إن زيداٌ إذن يكرمك ، والسماع ورد في مثله ، قال :

(٢٤) لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا (٢)

وخرجه البصريون على حذف خبر إن ، أي : إني لا أقدر على  
ذلك ، ثم استأنف قوله : إذن أهلك ؛ والشطير الغريب .

مسألة : لا يجوز حذف المنصوب في هذا الباب ، وإبقاء  
الناصب ؛ لو قيل : أريد أن تفعل ؛ لم يجوز : أريد أن . ووقع في  
البخاري في قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » (٣) : فيذهب كيما ،  
فيعود ظهره طبقاً واحداً ؛ (٤) أي كيما يسجد ، وشبه هذا بحذف  
الفعل بعد لما ؛ ورُدَّ بأن حذفه بعد لما جاز للدليل ، وهو منقول في  
فصيح الكلام ، بخلاف هذا ، فإنه لم ينقل من كلام العرب .

(١) الإسراء ٧٦ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٨٨ : هذا رجز لم يعلم  
راجزه ، وفي معجم شواهد العربية نسبه لرؤبة ، ثم قال : وليس في ديوانه . قال  
العيني : والشاهد في : إذن ، حيث أعملها مع أنها معترضة بين إن وخبرها ، وهو  
ضرورة ، خلافاً للفراء ؛ وخرج على حذف خبر إن ؛ أي لا أقدر على ذلك ، ثم  
استأنف ما بعده . والشطير البعيد ؛ قاله الأصمعي ، وقال غيره : الغريب .

(٣) القيامة / ٢٢ .

(٤) بخاري في الحديث عن قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .

( فصل ) : ( يُنصب الفعل بأن لازمة الإضمار ، بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ، ماضيةً لفظاً أو معنى ) - نحو : ما كان زيدٌ ليفعل ؛ ولم يكن زيدٌ ليفعل . وقوله : بأن ، هو قول البصريين ، يزعمون أن الفعل منصوب بأن مقدرة بعد اللام ؛ وزعم الكوفيون أن الناصب اللام ؛ ورد بأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل ؛ ويرد على هذا كى ، على قول البصريين ، وفيه بحث ؛ ولزوم إضمار أن في هذا ، هو قول البصريين ، ووجهه بأن : ما كان زيدٌ ليقوم ، في مقابلة : كان زيد سيقوم ، وسوف يقوم ؛ فكما لا تجتمع أن والسين أو سوف ، كذلك لا تجتمع أن واللام ؛ ويدل على مقابلة اللام حرف التنفيس امتناع : ما كان زيد سيقوم ، أو سوف يقوم ؛ استغناء بـ ليقوم ؛ وأجازه بعض المغاربة ، وذلك مردود بعدم السماع ؛ وأجاز بعض الكوفيين إظهار أن بعد اللام تأكيداً ؛ وردَّ بأنه لم يُسمع ؛ وقال ابن الأنباري : ما كان عبد الله لأن يزورك ، ما يجيزه كوفي ولا بصرى .

وقد يفهم من قوله : بعد اللام ، أنه لا يلزم إضمارها في ذلك ، إذا لم توجد اللام ؛ وقد أجازه بعضهم ، واحتج بقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يُفترى »<sup>(١)</sup> ؛ واضطرب فيه ابن عصفور ، فمرة منع ، ومرة أجاز ، والصحيح المنع ، وأما الآية فليس مما نحن فيه ، بل أخبر بمصدر ، وهو : « أن يفترى » عن القرآن ، وهو مصدر ؛ وأما ما كان زيد أن يقوم ؛ فإن أردت المبالغة جاز ، ولم يكن مما نحن فيه ،

(١) يونس / ٣٧ ، وزاد في (غ) : « من دون الله » .

وإلا لم يجوز ؛ وسميت هذه اللام مؤكدة ، لأنها تفيد نفي الفعل على وجه لا يُستفاد بدونها ؛ فمعنى : ما كان زيد ليفعل : ما كان مقدراً أو مستعداً لذلك ؛ وقال سيبويه في تمثيله : ما كان زيد لهذا الفعل ؛ وقول ابن المصنف : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ؛ إذ يقول : ما كان زيد يفعل ، ضعيف ؛ فالنقل امتناعه إذا كان نفيًا لقولك : كان زيد سيفعل ، وإجازته ، إن كان نفيًا لقولك : كان زيد يفعل ؛ وأجاز بعضهم الأول على قلة ؛ وهو مردود عليه .

وقوله : لنفى ، ليس على إطلاقه ، فلا يستعمل هنا من حروف النفي إلا ما ولم ؛ فلا يجوز : إن كان زيد ليخرج ، ولا : لما يكن ليخرج .

وقوله : في خبر كان ، هو المشهور من قول النحويين ؛ وأجاز بعضهم ذلك في أخوات كان ، نحو : ما أصبح زيد ليفعل ؛ وأجازه بعض في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليفعل ؛ وردّ بأن ذلك لم يُسمع ؛ وأجازه بعض في كل فعل تقدّمه نفي ، نحو : ما جاء زيد ليفعل كذا ؛ والصواب أن هذه اللام فيما نحن فيه ، تسمى لام الجحود ، على أنه وقع في كلام أبي البقاء ، تسمية اللام في : ما كان زيد ليفعل : لام كى ؛ وهو سهو .

وخرج بقوله : ماضية نحو : ما يكون زيد ليفعل ، فلا يجوز ؛ وهذه اللام التي نتكلم في مسائلها ، عند البصريين متعلقة بمحذوف هو خبر لكان ، والتقدير : ما كان زيد مريداً ، أو مستعداً ، ليفعل

كذا ؛ أو نحو ذلك ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام للتوكيد ، والخبر مابعدھا ؛ وليست اللام للجّر ، بل للنصب ، ولا حذف . واستدل البصريون بالتصريح بالمقدر في قوله :

(٢٥) سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيع قد يُصاب (١)

( وبعد حتى ) - أى ينصب المضارع بأن لازمة الإضمار بعد حتى ، وهذا قول سيبويه وغيره من البصريين ، فحتى عندهم جارة ، والنصب بأن مقدرة ؛ وقال الكسائي وغيره من الكوفيين : إن حتى ناصبة بنفسها .

( المرادفة لإلى أو كى الجارة أو إلا أن ) - فخرج بالمرادفة حتى الابتدائية ، فإنها لاترادف شيئاً مما ذكر ؛ والأول كقوله تعالى : « حتى يرجع إلينا موسى (٢) » أى إلى أن ؛ والثانى نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، فهى هنا للتعليل مثل كى ، وهذان المعنيان ذكرهما معظم النحويين ، أعنى كونها إذا انتصب المضارع بعدها ، للغاية أو للتعليل ؛ والثالث استشهد له المصنف بقوله :

(٢٦) ليس العطاء من الفضول سماحةً حتى تجود ، ومالديك قليل (٣)

(١) فى التصريح ٢ / ٢٣٥ : وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال : سموت ، ولم تكن أهلاً لتسمو ... فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك : ما كان زيداً مريداً للفعل ، أو مقدراً له ... ولم ينسب البيت فى التصريح ولا فى معجم شواهد العربية .

(٢) طه / ٩١

(٣) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٩٧ : هو من الكامل ؛ وأراد بالفضول : المال الزائد ؛ والسماحة : الجود . والشاهد فى : حتى تجود ، فإن حتى بمعنى الاستثناء . والبيت للمقنع الكندى .

وقول ابن المصنف : إن حتى في البيت يصح تأويلها بإلى ، فيه نظر ؛ وقد قال الخضرأوى في حديث : « حتى يكون أبواه ... » (١) حتى بمعنى إلا أن المنقطعة ، والمعنى : لكن أبواه .. قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام حتى ، وذكر من كلام سيبويه ما يقتضيه .

( وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها ) - أنشد النحويون :

(٢٧) حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو أن يبين جميعاً ، وهو مختار (٢)

وأجاز الكوفيون إظهار أن بعد حتى ، قالوا : لو قلت : لأسيرن حتى أن أصبح القادسية ، لجاز ، وكان النصب بحتى ، وأن تأكيد .

( وتُضمَر أيضاً (٣) ، أن لزوماً بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن )

---

(١) بخارى قدر / ٣ ، ومسلم قدر ٢٢ — ٢٥ وترمذى قدر / ٥ ، برواية : فأبواه يهودانه ؛ وفي فيض القدير ٥ / ٣٣ : حتى يعرب عنه لسانه ، فأبواه ...  
(٢) في الدرر ٢ / ٦ : استشهد به على جواز إظهار أن بعد حتى المعطوفة على أخرى قبلها عند البصريين ؛ أما الكوفيون فيجيزون إظهارها من غير قيد ؛ والضمير في يكون ويبين للجار المذكور في بيت قبل الشاهد ، وكذلك ضمير نفوسهم لبنى شيان في البيت الذى قبله أيضاً . والبيت من أبيات أربعة قالها يزيد بن حمار السكونى يوم ذى قار .

(٣) سقطت « أيضاً » من ( ز ، غ ) .

نحو : لألزمك أو تقضيني حقى . أى إلى أن تقضيني <sup>(١)</sup> ؛ وبعضهم  
يقدر بكى أيضا ، أى كى تقضيني ؛ وذكر سيويوه إلا أن ؛ وزعم بعض  
المغاربة أنه المستمر فيها دون الآخرين ، واستشهد بقول زياد الأعجم :  
(٢٨) وكنث إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها ، أو تستقيما <sup>(٢)</sup>  
قال : فهذا لا يقدر بإلى أن ، ولا بكى ، بل المعنى : إلا أن  
تستقيم ؛ وقيل أيضا : إن التقادير الثلاثة لا تستمر ، وإن قوله :  
(٢٩) فسر في بلاد الله ، والتمس الغنى تعش ذايسار ، أو تموت فتعدرا <sup>(٣)</sup>  
لا يصح المعنى فيه بتقدير واحد من الثلاثة ؛ ونسبة النصب  
لأن هو مذهب البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : انتصب  
الفعل بالخلاف ؛ والكسائي وأصحابه والجزمى بأو .  
وخرج بقوله : موقع كذا ، ما لم تكن أو فيه كذلك ، وهى  
العاطفة اسماً مفرداً على اسم صريح ، فإن النصب بعدها بأن جائزة  
الإضمار نحو قول المتلمس <sup>(٤)</sup> :

---

(١) زاد هنا فى (د) : أو إلا أن تقضيني ؛ وستأتى .  
(٢) قاله زياد الأعجم ، من الوافر ؛ والشاهد فى : أو تستقيما ، حيث جاءت  
فيه أو بمعنى إلا فى الاستثناء .  
(٣) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد فيه عدم استمرارية وقوع  
أو موقع التقديرات الثلاثة : إلى أن ، وإلا أن ، وكى ، فالمعنى فى هذا البيت لا يصح  
بتقدير واحد من هذه التقديرات .  
(٤) فى نسخ التحقيق الثلاث : المتلمس ؛ وفى معجم شواهد العربية نسبة  
للحصين بن الحمام ، وكذلك جاءت رواية العينى والأشمونى والتصريح ، وجاء البيت  
فى المفضليات ص ١٠٩ ضمن قصيدة للخصين ابن الحمام المرى مطلعها :  
جزى الله أفناء العشيرة كلها بدارة موضوع عقوقاً ومأثماً

(٣٠) ولولا رجال من رزام أعزة وآل شبيع أو أسوءك علقما (١)

ورزام أبو حى من تميم ؛ والتقدير : أو أن أسوءك يعلقمة .

وفى بعض النسخ التى عليها خط المصنف بعد هذا :

( ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن (٢) ولا بشرط ماض ،  
خلافاً للأخفش (٣) ؛ وقد تعلق قبل الشرط الآخذ حقه ، حتى ، وفقاً  
له ، وكى وفقاً للفراء ) - وقوله : بإذن ، إن كان صحيحاً ولم يكن  
تصحيفاً من الكاتب ، فالتثنية : أزورك حتى إذن تكرمنى ، ولألزمك  
أو إذن تقضىنى حقى ؛ وإن كان تصحيفاً ، وإنما هو أن ، وهو  
أقرب ، فإن هذا ليس موضع إذن ، لما سبق من أن الجواب يلزمها  
فالتثنية : أزورك حتى أن تكرمنى ؛ وقد مضى أن مذهب الكوفيين  
جواز إظهار أن بعد حتى . ولا يبعد من قولهم هذا ، إجازة ذلك فى  
أو ، كما أن النصب عندهم بها ، كما فعلوا ذلك مع حتى نحو :  
لألزمك أو أن تقضىنى حقى .

(١) رواية المفضل :

\* ولولا رجال من رزام بن مالك ... \*

قال : ويروى : من رزام بن مازن ... وهى الرواية ؛ وقوله : أو أسوءك علقما  
أراد : أو أن أسوءك علقما . والشاهد فى : أو أسوءك ، حيث نصب بتقدير أن بعد أو  
العاطفة .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ص ٢٣١ عن بعض نسخ التسهيل :

بظرف ولا شرط .

(٣) وفى همع الهوامع ٢ / ١٠ : وما ذكر من أن النصب بعد أو بإضمار أن ،

هو مذهب البصريين ، ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين  
الفعل ، لأنها حرف عطف ... ونقل ابن مالك عن الأخفش ، أنه جوز الفصل بين أو  
والفعل بالشرط نحو : لألزمك أو إن شاء الله تقضىنى حقى .

ومذهب البصريين امتناع ذلك ، للزوم إضمار أن بعد حتى وأو ، كما سبق ؛ والسماع لم يأت بما يخالف ذلك ؛ ومثال الفصل بالشرط : أصبحك حتى ، إن قدر الله ، أتعلّم ؛ ولألزمك أو ، إن شاء الله تقضيّني حتى .

وإنما قيد بالماضي ، لأن الجواب في المسألة محذوف لنصب الفعل ، ولا يحذف جواب الشرط إلا والشرط ماض . وما ذكر من خلاف الأخفش يحتمل العود إلى المسائل الثلاث ، وإلى المسألة الأخيرة .

والفصل بالشرط يحكى عن الكسائي في كى ، وقال : إنه يطل عملها حينئذ ، وذلك نحو : أزورك كى إن تكلمنى أكرمك ؛ والبصريون لا يجيزون هذا الفصل . قيل : ومثل هذا غير محفوظ عن العرب .

وذكر ابن المصنف أنه قد يفصل بين كى والفعل بجملة شرطية ، فيبقى النصب ؛ قال : ومن كلامهم : جئتُ كى ، إن تحسن إلى أزورك ، بالنصب ؛ قال : والكسائي يجيز ذلك بالرفع دون النصب .

ومثال ماوافق فيه المصنف الأخفش من التعليق ، والمراد به إبطال العمل : أصبحك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك .

وأخذ الشرط حقه معناه استيفاءه جوابه ؛ وهذا نظير ما سبق عن الكسائي في كى ، وعزاه المصنف ، كما رأيت ، إلى الفراء ووافقه . وقد عرفت ما فيه ؛ وفي نسخة البهاء الرقى (١) عوض هذا :

(١) أحد تلاميذ ابن مالك .

( ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو ، بظرف ولا شرط ماض ،  
خلافاً للأخفش وابن السراج ) - مثال الفصل بالظرف (١) : أقعد  
حتى عندك أقعد ؛ ولألزمك أو اليوم تقضيني حقى .

والنقل عن هشام إجازة الفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور  
نحو : أقعد حتى إليك يجتمع الناس ؛ وأجاز حينئذ الرفع والنصب ،  
وقال : إن الرفع أصح ؛ ولا يبعد إلحاق الظرف به ؛ وأجاز ذلك أيضاً  
في إذن هو والكسائي ، كما تقدم ؛ وأجازه الكسائي في كى أيضاً نحو :  
جئت (٢) كى فيك أرغب ؛ وأما مسألة الشرط فقد سبق الكلام عليها  
قريباً .

( وتضم (٣) أيضاً (٤) لزوماً ، بعد فاء السبب ) - والنصب  
بأن ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا الواو الآتى ذكرها ؛ هذا قول  
البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : النصب بالخلاف ؛ وقال  
الكسائي وأصحابه والجرمى : بالفاء والواو ؛ وأصل معنى الفاء  
التعقيب ، ثم قد تدخل في التسبيب ، وهو أخص من التعقيب نحو :  
جاء المطر ، فالربيع (٥) ، وضربت زيدا ، فبكى (٦) .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) فى (د) : جئتكَ .

(٣) زاد هنا فى ( د ، و فى بعض نسخ التسهيل ) : أن .

(٤) سقطت من (د)

(٥) مثال التعقيب .

(٦) مثال التسبيب .

( جواباً لأمر ) - نحو : زرنى فأكرمك . وأنكر بعض المتقدمين

النصب فى جواب الأمر ؛ وأنشد سيبويه لأبى النجم :

(٣١) ياناق ، سىرى عنقاً فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا (١)

( أو نهى ) - نحو : « ولا تطعوا فيه ، فيحل (٢) » ؛ وشرط

النصب ، أن لا ينقض النهى بآلاً قبل الفاء نحو : لا تضرب إلا

عمراً ، فيتأدب ؛ فيرفع حينئذ ولا ينصب ، فإن تأخر نصبت نحو :

لا تضرب زيدا فيغضب إلا تأدياً .

( أو دعاء ) - نحو : « ربنا أطمس على أموالهم ، واشدد على

قلوبهم ، فلا يؤمنوا (٣) » ، ونحو :

(٣٢) ربّ وفقنى فلا ، أعدلّ عن سنن الساعين فى خير سنن (٤)

( بفعل ) - احترز من سقيا ورعيا ونحوهما من الدعاء

بالاسم ، فلا ينصب جوابه .

(١) فى المقتضب ٢ / ١٤ فى هذا الموضع : فالأمر : ائتنى فأكرمك ، وزرنى

فأعطيك ، كما قال الشاعر : ياناق سىرى عنقاً ... البيت . قال فى الحاشية : استشهد

به سيبويه ١ / ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية ، الواقعة فى جواب

الأمر . والعنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع ؛ والبيت لأبى النجم العجلي ؛

وناق منادى مرخم ، أى ياناقة .

(٢) طه ٨١ / ٨١ ، وجاء بالنسخ الثلاث : « لاتطعوا فيه فيحل » .

(٣) يونس ٨٨ / ٨٨

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٢ : هو من الرمل ،

والشاهد فى : فلا أعدلّ ، حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء ، والفاء فاء السبب فى

الجواب عن الدعاء . ولم ينسبه أحد من أصحاب المراجع .

( أصيل في ذلك ) - احترز من الدعاء بلفظ الفعل الذي أصله الخبر ، نحو : رحم الله زيداً ، فدخله الجنة ، فلا يجوز النصب في هذا ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه .

( أو لاستفهام ) - نحو : « فهل لنا من شفعاء ، فيشفعوا <sup>(١)</sup> » ، ونحو : أين بيتك ؟ فأزورك ، وفي السبعة : « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ؟ فيضاعفه <sup>(٢)</sup> » بالنصب .

( لا يتضمن وقوع الفعل ) - فإن تضمنه ، لم ينصب الفعل نحو : لم ضربت زيداً ؟ فيجازيك . وهذا أخذه المصنف من كلام الفارسي في الإغفال مع الزجاج ، حيث قال الزجاج في قوله تعالى : « لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون <sup>(٣)</sup> » ، لو قال : « وتكتموا » لجاز ؛ أي لم تجمعون <sup>(٤)</sup> بين ذا وذا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب ؛ فرد الفارسي قوله ، والأقرب خلاف قول الفارسي .

وقد حكى ابن كيسان النصب في جواب ما تحقق وقوعه نحو : أين ذهب زيد ؟ فنتبعه ؟ ومن أبوك ؟ فنكرمه ؟ ومن أمثلة النحويين : أين بيتك ؟ فأزورك ؟ والمعنى : ليكن منك إعلام بذهاب زيد ، فاتباع منا ، وإعلام بأبيك ، فإكرام منا ، وإعلام ببيتك ، فزيارة منا ؛ ولم يتعرض أحد

(١) الأعراف / ٥٣ ، وفي (د ، ز) : « هل لنا »

(٢) البقرة / ٢٤٥ ، والحديد / ١١

(٣) آل عمران / ٧١

(٤) في (ز) : لم يجمعوا بين ذا وذا .

من المغاربة لهذا الشرط فيما نحن فيه ، لكن في كلام بعضهم في  
النفى ، كما سيأتى ، ما يعطيه .

( أو لنفى محض ) - نحو : « لا يُقضى عليهم فيموتوا <sup>(١)</sup> » ؛  
وذكر بعض المغاربة أنه لا يجوز النصب في : لم تقم ، فتحيينا ؛ وقد  
جاء النصب في قوله :

(٣٣) لم ألق بعدهم حياً ، فأخبرهم إلا يزيدهم حباً إلى هم <sup>(٢)</sup>

( أو مؤول ) - نحو : قلما تأتينا فتحدثنا ؛ لأنه في معنى :  
ماتأتينا . وكذا : ألم تأتينا فتحدثنا ؟ لصورة النفى ، وإن كان تقريراً .  
وأجاز الكوفيون : أنا غير آتٍ فأكرمك ، بالنصب ؛ لأنه في معنى :  
مأنا آتٍ فأكرمك ؛ وأجاز ذلك أيضا ابن السراج في : غير قائم  
الزيدان ، فتكرمهما . وإذا انتقض النفى بإلا قبل الفاء ، لم ينصب  
الفعل نحو : ماضرب زيدٌ إلا عمراً فيغضب ؛ بل يتعين الرفع ؛ أو  
بعدها ، جاز النصب ؛ نصاً على ذلك سيبويه ، ومثل له ب : ماتأتينا  
فتحدثنا ، إلا ازددنا فيك رغبة .

( أو عرض ) - نحو ماحكى من كلامهم : ألا نقع الماء  
فنسبح ؟ أى في الماء فحذف الجار ؛ وكقوله :

(١) فاطر / ٣٦

(٢) في ابن يعيش ٧ / ٢٦ : لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم ؛ والشاهد في قوله :  
فأخبرهم بالنصب بأن مضمرة بعد فاء السبب ، جواباً لنفى محض ؛ ونسب البيت  
لزياد بن حمل ، أو زياد بن منقذ .

(٣٤) يا ابن الكرام ألا تدنو؟ فتبصر ما قد حدثوك، فمأراء كمن سمعا<sup>(١)</sup>

(أو تحضيض) - هلا أمرت فتطاع؟ وقوله :

(٣٥) لولا تعوجين ياسلمى على دنف فتخمدى نار وجد كاد يفنيه<sup>(٢)</sup>

والتحضيض عرض مؤكد ، فتقول : ألا تجلس ؟ تعرض عليه ولا تحضه ، لأنك لا تريده ، وت قوله أيضا إذا كنت تريده وتبتغيه<sup>(٣)</sup> .

(أو تمن) - قال تعالى : « ياليتنى كنت معهم ، فأفوز<sup>(٤)</sup> » ، « لو أن لناكرة فتبرأ<sup>(٥)</sup> » ، وتقول : وددت لو تأتينا فتحدثنا ، وفي بعض المصاحف : « ودوا لو تدهن فيدهنوا<sup>(٦)</sup> » .

(أو رجاء) - نحو : لعل زيدا يأتي ، فيحدثنا ، بالنصب ؛ ولم يثبت البصريون ذلك ، وجعلوا الترجى في حكم الواجب ؛ وأثبتته

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان . هو من البسيط ، وألا للعرض ، والشاهد في : فتبصر ، حيث نصب ، لأنه جواب العرض ؛ ولم ينسب في المراجع .

(٢) في الدرر ٢ / ٨ : استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابا للتحضيض في قوله : فتخمدى . وهو من البسيط أيضا ، ولم أعثر على قائله .

(٣) قال في التصريح ٢ / ٢٣٩ : والعرض والتحضيض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة تأكيد وحث ، وفي العرض لينا ورقفا .

(٤) النساء / ٧٣

(٥) البقرة / ١٦٧ ، وفي (ز ، غ) : « ياليت لنا كرة » ، ولا توجد هذه الصيغة في القرآن .

(٦) القلم / ٩

الكوفيون على أن لعل للاستفهام ؛ وصحح جماعة من المتأخرين إثباته ، منهم ابن مالك ، مستشهدين بقوله تعالى : « فَأُطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى » (١) ، وقوله : « فَتَنْفَعَهُ » (٢) في قراءة النصب فيهما ؛ وأما كون لعل للاستفهام ، فغير صحيح ، والرجاء ظاهر في قوله تعالى : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ... » (١) ؛ وقد خرج ماورد من ذلك على العطف على التوهم ، لكثرة دخول أن في خبر لعل ، وإن كان اسمها جثة .

( ولا يتقدم ذا (٣) الجواب على سببه ) - وهذا مذهب البصريين ؛ وعلته أن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، فإذا قلت : مازيد يأتينا فيحدثنا ، فالتقدير : مازيد يكون منه إتيان فحديث ، فلا يجوز : مازيد فيحدثنا يأتينا ؛ لأنه إذا كانت الفاء لا تتقدم في العطف على الصريح نحو : زيد قام فضرب ، فإن لا تتقدم في هذا أولى ؛ وقد اشترط في القول الصحيح من كلام النحويين تقدم الجملة بأسرها في العطف على المحل ، فهاهنا أخرى ؛ ويمتنع النصب في : مازيد يكرم فيكرمه أخانا (٤) ، لأجل توهم المصدر .

( خلافاً للكوفيين ) - وسببه أن الفاء عندهم ليست عاطفة ،

(١) غافر / ٣٦ ، ٣٧ : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ، فَأُطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى » .

(٢) عبس / ٣ ، ٤ : « وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي . أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى » .

(٣) أى : هذا الجواب ؛ وفي (غ) : ذلك الجواب .

(٤) مفعول يكرم .

وإنما هو جواب تقدم على سببه ، ومن مذهبهم جواز تقدم جواب الشرط ، فهذا كذلك ؛ وخالفوا أيضا في المسألة الثانية البصريين ، فأجازوا النصب ، إذ لا مصدر متوهماً عندهم في ذلك .

( وقد يُحذف سببه بعد الاستفهام ) - قال الكوفيون : العرب تحذف الأول مع الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام ، فيقولون : متى ؟ فأسير معك ؛ يريدون : متى تسير ؟ فأسير معك . ( ويلحق بالنفي ، التشبيه الواقع موقعه ) - نحو : كأنك وإل علينا فتشتمنا ؛ أى : ماأنت وإل ؛ قال الكوفيون ؛ قال ابن السراج : وليس بالوجه .

( وربما نفي بقد ، فينصب الجواب بعدها ) - ذكره ابن سيده ، وحكى عن بعض الفصحاء : قد كنت في خير فتعرفه ؛ أى : ماكنت في خير .

( فصل ) : ( وتضمن أن الناصبة أيضا لزوماً ، بعد واو الجمع ) - خرج بالجمع ما استعمل لقصد تقدم الأول أو تأخره ، والواو وضعها التشريك في الحكم ، إما مع المعية في الزمان ، وإما دونه ، بتقدم الأول أو تأخره ؛ وقد قيل : إن المعية أظهر فيها ، وهو المعنى المقصود هنا ، كما في : اختصم زيد وعمرو ؛ والفرق بين الجمع وغيره ، أن التي للجمع يكفى فيها نفي واحد ، والتي لغيره تحتاج إلى نفيين عند سيبويه ، خلافاً للمبرد ؛ وقد سبق ذكر الخلاف في الناصب هنا ، وعلم منه أن ما ذكره المصنف هو قول البصريين .

( واقعة في مواضع (١) الفاء ) - فالأمر :

(٣٦) فقلت : ادعى ، وأدعو إن أندى لصوت ، أن ينادى داعيان (٢)

والنهي كقول أبي الأسود :

(٣٧) لآتته عن خلق ، وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم ، (٣)

وقوله تعالى : «ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحق (٤)» ،

يحمل النصب والجزم ؛ والدعاء : يارب اغفر لى ، وتوسّع على فى

الرزق ؛ والاستفهام ، ماأنشده بعض النحويين :

(٣٨) أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع (٥)؟

قال شيخنا : ولا أدرى أهو مسموع ، أم مصنوع ؟

(١) فى بعض نسخ التسهيل : فى مواقع .

(٢) فى معجم شواهد العربية ، نسبه للأعشى ، قال : وليس فى ديوانه ، قال : أو الخطيئة ، أو ربيعة بن جشم ، أو دثار بن شيان الثمرى ؛ وفى الإنصاف ص ٥٣١ : نسبه سيبويه للأعشى ، وقال الأعلام : ويروى للخطيئة ؛ قال : والصحيح أنه من كلمة ، عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا ، لذار بن شيان الثمرى ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته ، وروايتها ، كما رواها صاحب الإنصاف : فقلت ادعى ، وأدع ، فإن أندى ... وهو على طريقة الكوفيين ؛ وأما الذين رروا : وأدعو ، ومنهم سيبويه ، فعلى أن الفعل المضارع ينصب فى جواب الأمر بعد الواو . وهو من الوافر .

(٣) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان : قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ ، ملحقات ديوانه ١٣٠ ، وهو من الكامل ؛ والشاهد فى قوله : وتأتى حيث نصب الياء بعد الواو فى جواب النهى .

(٤) البقرة / ٤٢

(٥) للشريف الرضى — ديوانه ٤٩٧/١ ، والشاهد فى قوله : وأبيت بالنصب

بأن مضمرة بعد واو الجمع بعد الاستفهام ، والبيت من الكامل .

والنفي المحض : « ويعلم الصابرين <sup>(١)</sup> » ، وكقول أبي طالب :

(٣٩) كذبتُم ، وبيت الله ، نَبِزَى محمداً ولَمَّا نَطَاعَنُ دونه ونناضل  
وَنُسَلِّمَهُ حتى نُصَرِّعَ حوله ونُذهِلَ عن أبنائنا والحلائل <sup>(٢)</sup>

والمؤول كقول الخطيئة :

(٤٠) أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ ؟ وَيَكُونُ بَيْنِي وبينكم المودةُ والإِخاءُ <sup>(٣)</sup>

والعرض : أَلَا تَنْزُلُ ، وتصيبَ خيراً ؟

والتحضيض : هَلَا تَأْتِينَا ، وتكرمنا ؟

والتمنى : « ياليتنا نَرُدُّ ، ولا نَكْذِبُ بآيات ربنا ، ونَكُونُ <sup>(٤)</sup> » ؛ قراءة

حفص وحمزة بنصب الباء والنون ، وابن عامر بنصب « ونكون » فقط .

(١) آل عمران / ١٤٢ : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلمَ

الصابرين » .

(٢) من قصيدة أبي طالب اللامية المشهورة يوم الصحيفة ، يدافع عن رسول الله

ﷺ من مختصر سيرة الرسول (ص) للشيخ محمد بن عبد الوهاب ؛ وفي اللسان — نضل :

\* كذبتُم ، وبيت الله ، يُبْزَى محمدٌ \* وفي مادة : بزا :

\* كذبتُم ، وحق الله ، يُبْزَى محمدٌ \* قال : وقوله : يُبْزَى : أى يُقهر ويُغلب ،

وأراد : لا يُبْزَى محمد ، فحذف لا من جواب القسم ، وهى مرادة ، أى لا يُقهر

ولم نقاتل عنه وندافع ... والشاهد فى قوله : ونُسَلِّمَهُ بالنصب بعد الواو الواقعة بعد

النفي المحض بَلَمَّا .

(٣) فى ش . ش . العينية على الأشموني والصبان ٣ / ٣٠٧ : قاله الخطيئة من

قصيدة من الوافر ، ووقع فى ديوانه هكذا : أَلَمْ أَكُ محرمًا ، فيكون بينى ... الخ .

والشاهد فى : وَيَكُونُ ، حيث نصب بتقدير أن ، لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة

الواقعة بعد الاستفهام ؛ والمحرم : المسالم الذى يحرم عليك دمه ، وعليه دمك ؛

ويروى : أَلَمْ أَكُ مسلماً ... الخ .

(٤) الأنعام / ٢٧

والرجاء : لعل أسافر ، وأغنم .

وكل موضع من هذه الصور استعملت فيه الفاء ، تستعمل الواو إذا صحَّ المعنى ، فإن تعينت السببية ، فالفاء فقط : لاتدنُّ من الأسد ، فيأكلُك ؛ وإن امتنعت السببية ، فالواو فقط : لاتأكل السمك ، وتشرب اللبن .

ويظهر حمل قول المصنف : « في مواضع الفاء » ، على المواضع المستقرة لها ، فلا يدخل حينئذ التشبيه الواقع موقع النفي ، ولا قد ، مُراداً بها النفي ؛ فإن سُمع ذلك في الواو أيضاً قبل .

( فإن عطف بهما ) - أى بالفاء والواو .

( أو بأو ، على فعل قبل ) - أى إن عطف الفعل المذكور بعد الثلاثة ، على فعل مذكور قبل ؛ واحترز من أن يعطف على اسم متوهم أو صريح ، فإنه في الأول ينصب بأن لازمة الإضمار ، على ماسبق تقريره ؛ وفي الثاني بأن جائزة الإضمار ، كما سيأتى ذكره ، فلا يبطل حينئذ في الصورتين إضمار أن .

( أو قصد الاستئناف ) - أى قصد أن لا يكون الفعل الواقع بعدها مشاركاً لما قبلها ، من فعل أو اسم متوهم ، بل قصد القطع عنه ، فيكون الفعل إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف .

( بطل إضمار أن ) - لأن العطف يُشرك الثاني مع الأول في إعرابه ، والاستئناف يقتضى رفعه ، وفيه مع أو نوعٌ إضراب ؛ فإذا

قلت : الزمه أو يقضيك حَقَّك ، على جهة الاستئناف ، فالمعنى : أو هو يقضيك حَقَّك ؛ على كل حال ، لزمته أم لا ؛ فكأنك قلت ! بل هو يقضيك حَقَّك .

واختلف في المرفوع بعد الفاء والواو في العطف ؛ فقال البصريون : ليس معنى الرفع حينئذ كمعنى النصب ، فكل واحد من الفعلين في قولك : ماتأتينا فتحدثنا ، بالرفع على العطف ، مقصود نفْيُهُ ، وكأن أداة النفي منطوق بها بعد العاطف <sup>(١)</sup> ؛ وفي النصب يكون انتفاء الحديث مُسَبِّباً عن انتفاء الإتيان <sup>(٢)</sup> ؛ وقال الكوفيون : قد يكون ذلك على معنى الرفع <sup>(٣)</sup> ؛ وحكاه ابن عصفور عن الأعلام ، ولم يحفظه ابن عصفور عن الكوفيين ، والأعلام تبع لهم في ذلك ، واحتجوا <sup>(٤)</sup> بقوله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » <sup>(٥)</sup> ، والمعنى : لو أذن لهم ، لا عتذروا <sup>(٥)</sup> ، كما في قوله تعالى : « لا يُقْضَىٰ عليهم ، فيموتوا » <sup>(٦)</sup> ، إذ المعنى : لو قضى عليهم ، لما توار ؛ فرفع « يعتذرون » ، ونصب « يموتوا » ، والقصد بهما واحد ؛ قال الأعلام : إنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب ، رعيّاً للأكثر ؛ وردَّ ابن عصفور على الأعلام ، وقال : الصحيح عندي أن مأجازه من أن <sup>(٧)</sup> الرفع يجوز على معنى النصب باطل . انتهى .

(١) التقدير : ما تأتينا ، فما تحدثنا ، أو وما تحدثنا .

(٢) التقدير : ما تأتينا فما تحدثنا ؛ أى بسبب ذلك .

(٣) في ( ز ، غ ) : على معنى النصب .

من (٤ إلى ٤ — ٤) تقدم في (د) قبل قوله : « ولم يحفظه ابن عصفور ... » .

(٥) المرسلات / ٣٦

(٦) فاطر / ٣٦

(٧) سقطت من (ز) .

وقال الفراء : إنما أُوثرُ الرُفْعُ في « يعتذرون » على النصب ؛ لأن التوفيق بين رؤوس الآيات أخف على الألسن ، وأحسن في الالتئام والاتساق .

( ويميز واو الجمع تقديرُ مَع ، موضعها ) - أى وجوب تقدير مع ، موضعها نحو : لا تأكل السمك ، مع شرب اللبن ؛ وإنما قدر الوجوب ، لأن الواو من احتمالاتها المعية ، إلا أنها تتعين هنا ؛ ومن هذا نعلم أن قول النحويين : تقع الواو في جواب كذا مجاز ؛ فإذا كانت بمعنى مع ، لم ينعقد من الكلام شرط وجزاء ، وهذا بخلاف الفاء كما سيأتى ؛ وهذا هو طريق الجمهور ؛ وزعم بعض النحويين أن النصب بعد الواو على معنى الجواب ، وتكلف ذلك فقال : معنى : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن : إن أكلت فلا تشرب ، وإن شربت فلا تأكل ؛ والتقدير : إن لم تأكل ، فاشرب .

( وفاء الجواب ، تقدير شرط قبلها ، أو حال مكانها ) - وذلك لأن هذه الفاء تقع قبل مسبب انتفى سببه ، فتقول : ماتأينا ، فتحدثنا بالنصب ، على قصد نفى الحديث ، لانتفاء الإتيان ، فيصح حينئذ أن تقدّر شرطا قبل الفاء نحو : ماتأينا ، فإن تأتينا تحدثنا ؛ وتقع بين أمرين أريد نفى اجتماعهما ، فتقول تلك المقالة ، على قصد <sup>(١)</sup> نفى اجتماع الحديث والإتيان ؛ فيصح حينئذ أن تأتى بالحال مكانهما فتقول :

(١) في (ز) : على نفى قصد ..

ماتأتينا محدثاً ؛ فالنفي الداخل على فعل مقيد بحال ، ينفيه بقيد حاله ، وهو نفي للجمع بينهما .

( وتنفرد الفاء بأن مابعدھا في غير النفي ، يُجزم عند سقوطھا ) .. واستثناء النفي هو الصحيح ، لأن النفي خبر محقق ، فلا يشبه الشرط ، بخلاف الباقي ، وأطلق بعض النحويين العبارة فقال : كل ماتنصب فيه بالفاء تجزم ؛ وقال بعضهم : يختار الرفع في النفي ، ويجوز الجزم <sup>(١)</sup> ؛ ويحكي جواز الجزم عن الزجاجي نحو : ماتأتينا محدثنا ؛ ولم يُسمع ذلك من العرب .

ومثال الأمر : ائتنى أكرمك ؛ والنهي : لاتعص الله ، يدخلك الجنة ؛ والدعاء : يارب وفقني أطعمك ؛ والاستفهام : هل تزورني ؟ أزرك ؛ والعرض : ألا تنزل ، تُصب خيراً ؛ ويصلح أيضاً للتحضيض والتمنى : ليت لي مالا أنفق منه ؛ والترجى : لعل زيدا يأتي ، يحسن إليك .

( بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط ) - وهذا قول الخليل وسيبويه ، واختاره ابن خروف . قال سيبويه ، وقد ذكر الجزم فيما نحن فيه : وإنما الجزم بالأمر ؛ وذكر المسائل ، بتشبيه الجزم للاستفهام ولباقياها ، كما في فعل الأمر <sup>(٢)</sup> ، ثم قال : وإنما انجزم هذا الجواب كما

(١) زاد هنا في (د) : بالجزم .

(٢) في (د) : كما فعل في الأمر .

انجزم جواب : إن تأتني .. قال : وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها معنى إن ، ولذلك انجزم الجواب . انتهى : فالجزم بما سبق من الأمر وأخواته ، لإعطائه معنى الشرط وتضمن معناه كأسماء الشرط ، ولا حاجة إلى تقدير .

( لا بأن مضمرة ) - والتقدير : ائتنى ، فإن تأتني أكرمك ؛ فالجزم بشرط مقدّر دالّ عليه ما قبله ؛ وهذا تكلف إضمار مع الاستغناء عنه .

( خلافاً لمن زعم ذلك ) - نسبة المصنف لأكثر المتأخرين ، وابنه للأكثرين ، وفي المسألة قول ثالث : وهو أن الجزم بما سبق ، لا لتضمنه معنى الشرط ، بل لنيابته منابه كما في : ضرباً زيداً ؛ والفرق بينه وبين قول التضمين ، أن الجازم بالتضمين يجزم بحق الأصل لا بالنيابة ؛ وهذا قول الفارسي والسيرافي ، واختاره ابن عصفور .

وفي المسألة قول رابع : وهو أن الجزم بلام مقدّرة ، فإذا قيل : ألا تنزل ، تُصَبّ خيراً ، فالتقدير : لتصبّ خيراً .

( ويرُفَع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف ) - فإذا سقطت الفاء ، ولم ترد معنى الشرط ، رفع للاستئناف أو لقصد النعت ، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال ، أو لقصد الحال ، إن كان ما قبله يصلح مجيء الحال منه ؛ فمراده بالوصف ما يشمل الأمرين ؛ فإذا رفعت في نحو : ليت لي مالا أنفق منه ، لقصد الوصف ، فأنفق نعت ؛ وفي : ليت زيداً يقوم ، يزورنا ، الفعل حال .

( والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه بفعله  
 في جزم الجواب ) - قالوا : حسبك ، ينم الناس ؛ واتقى الله امرؤ فعل  
 خيراً يثب عليه ؛ بالجزم في الفعلين ، لأن حسبك في معنى اكفف ،  
 واتقى في معنى : ليتق ؛ قيل : ولم يُسمع من هذا النوع ، أعنى  
 نوع : اتقى ، غيره ، ولا ينقاس ؛ وحسبك مبتدأ خبره محذوف ، أى  
 حسبك السكوت ، والجملة مضمنة معنى الأمر ؛ وقيل : لا خبر له ،  
 لأنه في معنى مالا يُخبر عنه ؛ ومن قال به أعلم .

ومثال الجزم بعد الأمر المدلول عليه باسم فعل : نزال أكرمك ،  
 وعليك زيدا ، يحسن إليك ، ومكانك ، تسترخ ؛ فإن كان اسمُ  
 الفعل خبراً كهيات وأف فلا جزم .

( لا في نصبه ، خلافاً للكسائي فيه ) - إذ أجاز : حسبك  
 من الحديث ، فينام الناس ، بالنصب ؛ وكذا : صه ، فأحدثك ؛  
 وقياس قول البصريين المنع ، إذ الفاء عندهم عاطفة على مصدر  
 متوهم ، وحسبك وصه ونحوهما لا دلالة له على مصدر .

( وفي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ) - نحو : غفر  
 الله لزيد فيدخله الجنة ؛ أجاز الكسائي نصب يدخل ، والصحيح  
 منع النصب في هذا وفيما قبله ، فلم يرد به سماع .

( ولبعض أصحابنا في نصب جواب : نزال وشبهه ) - وهو أبو  
 الحسن بن عصفور ، وهو تبع في ذلك لابن جنى ، وحكاه عن ابن  
 جنى ، الخضرأوى ؛ ووجهه أن في نزال وشبهه مما هو مشتق ، دلالة

على المصدر ، كفعل الأمر ؛ ورد بأن فعل الأمر إنما صح فيه ، لتأوله بالمصدر ، من قبل أنه يقع في صلة أن المصدرية نحو : أشرت إليه بأن افْعَلْ<sup>(١)</sup> ، وذلك لا يصح في اسم الفعل المشتق ، كما لا يصح في غير المشتق منه ، ولا فرق بينهما ؛ فالصحيح المنع ، وهو غير مسموع ؛ قال الخضرأوى ، وقد ذكر قول ابن جنى : إنه يجوز النصب بعد نزال وشبهه ؛ ولا فارق عندي إلا السماع في الجميع .

( فإن لم يحسن إقامة : إن تفعل ، وإن لا تفعل ، مقام الأمر والنهى ، لم يجزم جوابهما ) - وفي نسخة عليها خط المصنف :

( فإن لم يحسن : إن تفعل ، مقام الأمر ، وإن لا تفعل ، مقام النهى ) - فالأول نحو : أحسن إلى ، لا أحسن إليك ؛ والثاني : لا تقرب الأسد ، يأكلك ؛ فيمتنع الجزم عند سيبويه وأكثر البصريين فيهما ؛ إذ لا يصح : إن تحسن إلى ، لا أحسن إليك ، ولا : إن لا تقرب الأسد ، يأكلك ؛ وإنما اشترط في النهى النفي ، محافظة على ما يقتضيه النهى من العدم .

( خلافاً للكسائي ) - المحفوظ نقل الخلاف في المسألة الثانية ؛ وظاهر كلام المصنف قد يفهم نقل الخلاف عن الكسائي في المسألتين ، وعلى هذا يكون المنظور إليه ، تقدير الشرط على حسب<sup>(٢)</sup>

(١) في (ز) : بأن يفعل .

(٢) سقطت من (د) .

ما يقتضيه الحال (١) من إثبات أو نفي ؛ فيقدر في : أحسن إلى  
أبغضك : إن لا تحسن إلى أبغضك ؛ وفي : لاتدن من الأسد  
يأكلك : إن تدن من الأسد يأكلك ؛ إلا أن الأولى لم ير فيها خلافاً ،  
وأما الثانية ، فالمشهور فيها نقل الخلاف عن الكسائي ، وحكاها ابن  
عصفور عن الكوفيين ، وحكاها بعض المغاربة عن الكسائي وبعض  
المتأخرين ؛ وقال الجرمي في الفرخ : يجوز الجزم في النهي ، على رداءة  
وقبح ؛ وقال الأخفش : يجوز فيه ، لا على الجواب ، بل حملاً على  
اللفظ ، لأن الأول مجزوم .

واستدل من أجاز الجزم على الجواب ، بأن الشيء يدل على  
نقيضه ، ومعنى الكلام يرشد إلى ذلك القدر ، ومن كلام العرب :  
لاتسألوه ، يجبكم بما تكرهون ، وعن أبي طلحة أنه قال له رسول الله  
ﷺ : لاتتطاول ، أو لا تشرف ، يصبك سهم ؛ وفي رواية : « فلا تقرب  
مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم (٢) » .

( وتضمّر أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة  
شرط ) - نحو : إن تأتني ، وتحدثنا ، (٣) أحسن إليك ، ومنه :

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) مسلم — مساجد ٧١ ، بخارى كفالة / ٤ ، مناقب / ٤٥ ، ابن ماجه —

إقامة / ٥٨ ، موطأ — طهارة / ١

(٣) في (د) : وتحدثني .

(٤١) ومن يقترب منا ويخضع ، نُؤوهِ ولا يخش ظلماً ، ما أقام ، ولا هضماً<sup>(١)</sup>

ونحو : من قام ، فيزورني ، أحسنت إليه ؛ وقوله :

(٤٢) ومن لم يقدّم رجله مطمئنةً فيثبتها في مستوى الأرض ، يزلق<sup>(٢)</sup>

يحتمل مانحن فيه ، والنصب في جواب النفي ؛ وأثبت بعض المتأخرين ذلك في أو أيضاً نحو : إن زرتني ، أو تحسن إليّ ، أحسن إليك ؛ وأثبت الكوفيون في ثمّ نحو : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت<sup>(٣)</sup> » في قراءة من نصب ؛ وعلم من التمثيل ، أنه لا فرق بين كون أداة الشرط حرفاً أو اسماً ، ولا بين كون الفعلين مجزومين لفظاً أو محلاً ؛ والجزم هنا أجود من النصب ، لأن فيه العطف على ملفوظ به ؛ والنصب هنا دون النصب في النفي وأخواته ، لأن الشرط واجب ، إلا أنه يشبه غير الواجب ، بما فيه من عدم الوقوع . ويجوز رفع مابعد الواو ، على تقدير مبتدأ ، وفيه ضعف ، فحذف الواو ، عند إرادة الحال ، هو المشهور .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢٥ : هو من الطويل ، والشاهد في : ويخضع حيث جاء بالنصب ، بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفاً على الشرط ، والنصب بإضمار أن .. ويروى : ولا ضيماً ، وهو بمعناه ؛ ولم ينسبه هنا ولا في معجم الشواهد .

(٢) من الطويل ؛ روى لكعب بن زهير ، وليس في ديوانه ؛ في سيبويه ١ / ٤٤٧ : وسألته أي الخليل — عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم ... فقال : النصب في هذا جيد ؛ وفي المقتضب ٢ / ٢٣ برواية : ومن لا يقدم .. قال : الجزم الوجه ، والنصب يجوز من أجل النفي .

(٣) النساء / ١٠٠ .

( أو بعدهما ) - أى بعد مجزومى أداة الشرط ، والمراد بعد الشرط والجزاء ، لا خصوص ماذكر ، وذلك كقوله تعالى : « فيغفر لمن يشاء <sup>(١)</sup> » ، قرىء بالرفع والنصب والجزم ؛ وكذا قرىء بالثلاثة : « ويكفر عنكم من سيئاتكم <sup>(٢)</sup> » ، ويجوز فى العطف على المنصوب من هذا الأوجه الثلاثة نحو : إن جئتنى أحسن إليك ، وأزورك ، وأكرم أخاك ؛ فالنصب عطفاً على اللفظ ، والرفع للاستئناف ، والجزم عطفاً على موضع وأزورك ، لأنه يجوز جزمه .

( أو بعد حصر بإنما ) - كقراءة ابن عامر : « إذا قضى أمراً فإنما يقول له : كن فيكون <sup>(٣)</sup> » بالنصب . ونقل الصفار النصب بعد إنما عن الكوفيين ، قال : وذلك عندنا لا يجوز . انتهى . والاستشهاد له بقولهم : إنما هى ضربة من الأسد ، فتحطم ظهره ، بالنصب ، لا حجة فيه ، لجواز كونه من باب : <sup>(٤٣)</sup> ( لبس عباءة ، وتقر عيني <sup>(٤)</sup> ) ... البيت ، وسيأتى ذكره ؛ لا من باب :

(١) البقرة / ٢٨٤ : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ؛ فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء » .

(٢) البقرة / ٢٧١ : « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم » .

(٣) آل عمران / ٤٧

(٤) فى ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣١٣ : قالته ميسون بنت بحدل الكلبيّة ، زوج معاوية بن أبى سفيان ، من قصيدة من الوافر ، تذكر فيها ضيق نفسها ، واستيلاء الهم عليها ، حين تسرى عليها معاوية وعذلها ، وقال : أنت فى ملك عظيم ، وما تدرين قدره ، فقالت :

ليئت تخفق الأرياح فيه أحب إلى من قصر مُنيف

إلى أن قالت : للبس عباءة ... الخ ، والصحيح : ولبس عباءة بواو العطف ؛ =

ماتأتينا ، <sup>(١)</sup> فتحدثنا ؛ وقد خرجت الآية على أن « فيكون »  
جواب « كن » إجراء له مجرى الأمر الحقيقي ، لأنه على صورته ، كما  
جزم « يأكلوا » <sup>(٢)</sup> ، في جواب « ذرهم » <sup>(٣)</sup> وإن لم يكن أمراً  
حقيقاً ، بل للتحذير والتهديد .

( اختياراً ) - أى ليس النصب فى المسائل الثلاث بجائز فى  
الاضطرار فقط ، بل هو جائز فى الكلام ، لكنه ، كما سبق ، دون  
النصب فى الأجوبة السابقة ، ونصوا على ضعفه ، إلا الفراء ، فأجازه  
من غير ضعف ؛ وأثبت بعض النحويين النصب بعد الفاء والواو بعد  
جواب القسم نحو : أقسم ليقومن ، فيضرب زيدا ؛ قال : ولم يذكره <sup>(٣)</sup>  
سيبويه ؛ وقوله : فى الشرط ، يقتضيه على ضعفه <sup>(٤)</sup> . انتهى .

وذكر سيبويه النصب فى الواقع بعد أفعال الشك ، قال : وتقول :  
حسبته شتمنى ، فائب عليه ؛ إذا لم يكن الوثوب واقعاً ، ومعناه : لو  
شتمنى لو ثبت عليه ؛ وإن كان الوثوب قد وقع ، فليس إلا الرفع .  
واضطرب ابن عصفور فى المسألة ، فقال فى شرح الجمل  
الكبير : هذا لا يجوز ؛ فإن وجد منه شيء ، فمن النصب فى  
الجواب ؛ وقال فى شرح القانون بالجواز .

= والشاهد فى : وتقرعنى ، حيث نصب الراء بأن مضرة ؛ والشفوف :  
التياب الرقاق ؛ ويقصد بهذا الباب ، باب عطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه  
الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم .

(١) سبق الحديث عنه بإفاضة .

(٢) الحجر / ٣ : « ذرهم يأكلوا ويتمتعوا » .

(٣) فى (ز) : ولم ينكره .

(٤) فى (د) : على ضعف .

( أو بعد حصر بآلاً ، والخبر مثبت الخالي من الشرط اضطراراً ) - مثل ابن المصنف المسألة الأولى (١) بقوله : ماأنت إلا تأتينا ، فتحدثنا ؛ وأما الثانية فمن شواهدنا :

(٤٤) سأترك منزلي لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحاً (٢)

وقال سيبويه : وقد (٣) يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر.

( وقد يُجزم المعطوف على ماقرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم ) - نحو : إن تأتني ، فأحسن إليك ، وأكرمك ، وإن تأتني ، فهو عز (٤) لك ، ويعظم قدرك ، بجزم أكرم ويعظم ، عطفاً على الجواب ؛ لأن الفاء لو سقطت من الأول لانجزم ، ومن الثاني ، لصح وقوع المجزوم موقعه ؛ قال تعالى : « من يضل الله ، فلا هادي له وَيَذَرُهُمْ » (٥) قرأ حمزة

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في المقتضب ٢ / ٢٤ ذكر قول سيبويه ١ / ٤٢٣ كما ذكره الشارح ، قال في الحاشية : ولم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ؛ ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني ، إلى المغيرة بن حبناء ، وقد رجعت إلى ديوانه فلم أجده فيه ؛ وقد نسبه في معجم شواهد العربية أيضاً إلى المغيرة بن حبناء ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣٠٥ : قاله المغيرة بن حنين التميمي الحنظلي من الوافر ، قال : والشاهد في : فأستريحاً ، حيث نصب بعد الفاء ، وليس مسبوqa بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة . وجميع الروايات بنصب : وألحق ، عدا صاحب المغني ، جاء به بالرفع : وألحق ؛ وجميع الروايات : وألحق بالحجاز ، عدا رواية المقتضب : وألحق بالعراق .

(٣) في ( ز ) : وقيل بجواز النصب .

(٤) في ( د ) : فهو خير لك .

(٥) الأعراف / ١٨٦ : « من يضل الله فلا هادي له ، ويذرهم في طغيانهم

يعمهمون » .

والكسائي بجزم الراء ، وهذا هو المسمى بالعطف على التوهم ، ومعناه أن يقدر أن المعطوف عليه نطق به مجزوماً .

وقوله : اللازم ، يخرج صورتين : إحداهما فيها جواز الجزم في المعطوف عليه نحو : إن تأتني ، فتسئ إليّ ويحسن إليّ خالد ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز في : يحسن الجزم ، لأنك لو أسقطت الفاء لما لزم الجزم ، بل يجوز في تسئ حينئذ الرفع على الحال ، والجزم على البدلية ؛ والثانية فيها امتناع الجزم فيه نحو : إن تركب إليّ فتضحك وتقرأ ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز جزم تقرأ ، لأن تضحك إذا حذفت منه الفاء لا يجوز جزمه ، بل يرفع على أنه حال ، أى إن تركب إليّ ضاحكاً وقارئاً ، أحسن إليك ؛ وهذا الذى ذكره هو مقتضى شرط لزوم الجزم ، ولكن فى اشتراطه نظر ؛ والظاهر أن المعتبر صحة الجزم لا لزومه .

( والمنفى بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب ) - حكى الفراء أن العرب ترفع وتجزم فى : ربطت الفرس ، لا تنفلت ، وأوثقت العبد ، لا يفرّ ؛ قال : وإنما جزم هذا ، لأنه فى تأويل : إن لم أربطه فرّاً ؛ وأنشد :

( ٤٥ ) لو كنت إذ جئتنا ، حاولت رؤيتنا أتيّتنا ماشياً ، لا يعرف الفرس<sup>(١)</sup>

بجزم يعرف ورفعه ؛ وحكى ابن عصفور الجزم فى ذلك عن الكوفيين ، وقال فى شرح الجمل الصغير : إنه يجب الرفع عندنا ،

(١) لم أجده فى مراجعى ، وقد أنشده الفراء شاهداً على جواز الرفع والجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى ؛ والشاهد فى قوله : لا يعرف ، حيث يجوز رفعه وجزمه .

ولايجزم إلا ضرورة ، وقال فى شرح القانون : إن ذلك جاء ضرورة ، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه فى الشعر ؛ وقال سيبويه : وسألته ، يعنى الخليل ، عن : أتى الأمير ، لايقطع اللص ، قال : الجزء ههنا خطأ ؛ لا يكون الجزء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب ؛ إلا أن يضطر شاعر . انتهى .

ولا يشترط المجوزون (١) فى المجزوم نفيه ، بل يشترط كون الفعل الموجب سبباً للمجزوم نحو : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص . وماذكرت من السببية هو الذى يعنيه المصنف بقوله : الصالح قبلها كى ؛ ووجه الجزم ، ماسبق من ملاحظة الشرط ؛ وأما إذا رفعت فالتقدير : لئلا ينفلت ، فهو مفعول من أجله ، ثم حذفت اللام ثم أن ، فارتفع الفعل ؛ وكذا تقدير : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص : لأن يفلت ، فحذفت اللام وأن ، فارتفع .

( فصل ) ( تظهر أن وتضمير ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح )  
- والعاطف : الواو والفاء وأو وثم فقط ؛ فلا يجوز : عجبت من قيامك ، بل تقعد ، أى بل أن تقعد .

(٤٣) مكرر فالواو : للبس عباءة ، وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف (٢)

(٤٦) والفاء : لولا توقع معتز ، فأرضيه ما كنت أؤثر أترباً على ترب (٣)

(١) فى (د) : ولا يشترط النحويون فى الجزم نفيه .

(٢) سبق تخريجه والحديث عنه مفصلاً .

(٣) فى التصريح ٢ / ٢٤٤ : \* ما كنت أؤثر أترباً على تربى \* قال فأرضيه =

وأو : « أو يرسل <sup>(١)</sup> رسولا » في قراءة النصب ، وهي قراءة غير نافع .

(٤٧) وثم : إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور ، يُضرب لما عافت البقر <sup>(٢)</sup> وقوله : عاطف الفعل : تعبير عن ظاهر اللفظ ، وإلا فالعطف إنما هو للاسم المقدر من أن والفعل ؛ وقوله : على اسم ، احترز من

= منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، وأن وأرضى في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فأرضائي إياه .. وتوقع ليس في تأويل الفعل ؛ والمعتر المتعرض للمعروف ؛ والأتراب جمع تَرَب ، وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه ، فيساويه في سنه ، والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاءه ، ما آثر الشاعر المساوى لغيره في السن على المساوى له في سنه ... قال في الدرر ٢ / ١١ : استشهد به على النصب بأن مضمرة جوازاً بعد فاء السببية في قوله : فأرضيه ؛ قال : واستشهد به في التوضيح على ذلك ؛ قال في التصريح : وذكر كلام صاحب التصريح كما ورد سابقا ، ثم قال : وهذا التفسير ، أعنى قوله : المساوى لغيره في السن على المساوى له في سنه ، لا يخفى أنه غلط ، ولم ينتبه له يس في حاشيته على التصريح ؛ والصواب أن إثراباً بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل ، بمعنى استغنى ، والتَّرب بالفتح — لا بالكسر والسكون — مصدر تَرَب الرجل بمعنى افتقر ، والمعنى ، لولا توقع معتر فأرضيه ، ما آثرت الغنى على الفقر ، أى سواء عندي كنت غنيا أم فقيرا ، والله أعلم .

(١) الشورى ٥١ / : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسل رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء » .

(٢) في التصريح ٢ / ٢٤٤ : فأعقله : مضارع عقل ، منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم ، وأن وأعقله في تأويل مصدر معطوف على قتلي ، أى وقتلي سليكا ثم عَقَلِي إياه ، ... قال يس في الحاشية : قوله : ابن مدركة ، قال الدنوشري : الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي أن هذا البيت لأنس بن مدرك ، بغير هاء ، وروى البيت : إني وقتلي سليكا بعد مقتله ، فعلى هذا لا شاهد فيه ؛ وأعقله : أدفع ديته .

عاطف فعل على فعل ، نحو : « أن تضلَّ إحداهما فتذكر » (١) ؛  
وقوله : صريح ، يتناول المصدر كلُّبس (٢) ، وغيره كقوله :

(٣٠) مكر-ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع، أو أسوءك، علقما (٣)  
واحترز من الاسم المتوهم ، فإن الواجب إضمار أن حينئذ ،  
كالأجوبة السابقة .

( وبعد لام الجر ، غير الجحودية ) - نحو : جاء زيد ليقرأ ،  
وهذه هي المسماة بلام كي ، بمعنى أنها للسبب ، مثل كي الجارة ،  
والنصب بعدها بإضمار أن ، لأنها هي التي عُهد إضمارها ؛  
وأجاز (٤) ابن كيسان والسيرافي إضمارها (٥) وإضمار كي ،  
واستدلّا بظهورهما نحو : جئت لأن أقرأ ، ولكي أقرأ ؛ والصحيح  
الأول ، لما سبق .

وزعم الكوفيون أن النصب باللام نفسها ، وليست جارة ، كما  
زعموا ذلك في الجحودية ، وماظهر بعدها من أن وكى مؤكّد لها ؛  
وهذه اللام تشارك عند البصريين الجحودية في (٦) الجر ، فاحترز بما  
ذكر من القيد ، لأن الجحودية يلزم إضمار أن بعدها كما تقدّم ،  
بخلاف هذه ، وبينهما فروق غير هذا ، منها : أن لام الجحود لا يقع

(١) البقرة / ٢٨٢

(٢) من قولها : ولُبِسُ عباءة ... الخ . وقد سبق بيانه .

(٣) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

من (٤ - ٥) سقط من (ز) .

(٦) في (ز) : في الخبر .

قبلها (١) مستقبل ، فلا يجوز : لن يكون زيدٌ ليفعل ، ويجوز : سأقوم لأفعل ؛ وأنه لا يوجب الفعل معها ، فلا يجوز : ما كان زيدٌ إلا ليضرب ، ويجوز : ما جاء زيد (٢) إلا ليضرب ؛ وأن الفعل قبل الجحودية لا يقيّد بظرف ، فلا يجوز : ما كان زيدٌ أمس ، أو يوم كذا ، ليفعل ، ويجوز : جاء زيدٌ أمس ليفعل .

( مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار ) - كقوله تعالى : « لئلا يعلم أهل الكتاب » (٣) ، وإنما أظهروا أن ، ليفصلوا بين المتماثلين ؛ ولا يفصل بين لام كي والفعل إلا بلا النافية أو الزائدة ، وقوله : بلا ، يشملهما .

( ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً ) - ومنه :

(٤٨) \* ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى \* (٤)

(١) زاد هنا في (د) : فعل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الحديد / ٢٩

(٤) ذكر في هامش (ز) : حاشية : تمامه :

\* وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى ؟ \*

قال : والبيت لطرفة بن العبد ، وهكذا جاء به في معجم الشواهد في الطويل منسوباً إلى طرفة ، وقد جاء هذا البيت في بعض المراجع بنصب أحضر ، وفي بعضها بالرفع : أحضر . وفي المقتضب ٢ / ٨٥ : وبعض النحويين من غير البصريين ، يُجيز النصب على إضمار أن ، والبصريون ، يَأْبُون ذلك ، إلا أن يكون منها عَوْض ، نحو الفاء والواو ، وما ذكر معهما ، نظير هذا الوجه قول طرفة .

\* ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى \* ومن رأى النصب هناك ، رأى نصب أحضر وفي الحاشية : استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف أن ؛ =

ومن كلامهم : خذ اللصَّ قبل يأخذَكَ ، ومُرّه يحفرُها ،  
بالنصب ؛ وقرأ الحسن : « تأمروني أعبد » <sup>(١)</sup> بالنصب ؛ والتقدير :  
أن أحضر ، وأن يأخذَكَ ، وأن يحفرها ، وأن أعبد .

( وفي القياس عليه خلاف ) - فمذهب الكوفيين ومن وافقهم  
من البصريين ، القياس على ما سُمع من ذلك ، والصحيح قصره على  
السماع ، لقلة ماورد منه ؛ وذهب جماعة أنه يجوز حذفها فيما سبق  
من المواضع ، إلا أنه يجب رفع الفعل بعد الحذف ، وقد روى : أحضر  
الوغي وغيره مما سبق بالرفع ؛ والمشهور قراءة « أعبد » <sup>(١)</sup> بالرفع ،  
وعليه خرجوا : « لا تعبدون إلا الله » <sup>(٢)</sup> .

( فصل ) : ( تُزادُ أن جوازاً بعد لما ) - أى التى هى للوجوب نحو :  
« فلما أن جاء البشير » <sup>(٣)</sup> ، وأن هذه ثنائية الوضع ، وقيل : مخففة  
من الثقيلة ، وفائدة زيادتها التأكيد ؛ وعن الشلوبين أنها تدل على  
السبب ، كما دلت عليه فى : جئت أن تُعطيني ؛ ولذا ثبتت فى : « ولما  
أن جاءت رسلنا لوطاً ، سيء بهم » <sup>(٤)</sup> ، للتنبيه على أن الإساءة  
كانت لأجل المجيء .

= وفى الخزانة ١ / ٥٨ بالرفع ، قال سيويه : أصله : أن أحضر ، فلما حذفت  
أن ارتفع ... والبيت من معلقة طرفة ؛ وفى المغنى ذكره مرة فى ص ٣٨٣ بالرفع ،  
ومرة فى ص ٦٤١ بالرفع أيضاً ، ثم قال : وروى : أحضر ، بالنصب .  
(١) الزمر / ٦٤ : « قل أغير الله تأمروني أعبد » .

(٢) البقرة / ٨٣ .

(٣) يوسف / ٩٦ .

(٤) العنكبوت / ٣٣ .

( وبين القسم ولو ) - نحو :

(٤٩) أما والله ، أن لو كنت حُرّاً وما بالحرّ أنت ولا القمين (١)

وجمهور النحويين على أنها زائدة هنا للتأكيد ، كما هي مع لما ؛  
وقال ابن عصفور في المقرب : إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه ،  
وفي كلام سيوييه ما يوهمه ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم :  
وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قولك : أما والله لو أن فعلت ؛ لكن  
هذا محمول عند غير ابن عصفور على اللام الموطئة نحو : والله لئن  
خرجت لأخرجن ؛ فاللام الأولى زائدة موطئة للجملة أن تقع جواباً  
للقسم لا الشرط ؛ وإنما حمل على ذلك ، لقول سيوييه بعد ذلك :  
وتكون توكيداً أيضاً في : لما أن فعل ، كما كانت في القسم في : أما والله  
أن لو فعلت ، وكما كانت إن مع ما في : ما إن زيد قائم ؛ وقال أيضاً ،  
وقد ذكر أقسام إن : فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً ، فنحو قولك :  
لما إن جاء ، وأما والله إن لو فعلت .

( وشذوذاً بعد كاف الجر ) - كقوله :

(١) في النسخ الثلاث برواية : القمين ، وذكره في معجم الشواهد في الوافر  
من غير أن ينسبه ، مرة برواية : القمين ، ومرة برواية : العتيق ، قال : وهي الرواية  
الصحيحة ؛ وبرواية : الخليل في الخزانة ٢ / ١٣٣ ويس ١ / ٢٠١ وذكره صاحب  
المغنى في مواضع زيادة أن برواية : ولا العتيق ، وقال : هذا قول سيوييه وغيره ، وفي  
مقرب ابن عصفور ، أنها في ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، ويبيده أن  
الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك .

(١٥) مكر ويوماً تُوافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم<sup>(١)</sup>

زاد أن بين الكاف وظبية شدوذاً .

( وتفيد تفسيراً بعد معنى (٢) القول ) - وكونها تأتي للتفسير هو قول البصريين ، وأنكره الكوفيون وقالوا : هي الناصبة للمضارع ، وتكلفوا ذلك في موارد ، ومن المتكلف القول بأن : « أن امشوا واصبروا » (٣) محذوف الخبر ، وهو مبتدأ ، والتقدير : خير لكم ؛ وتقع بعد أن التفسيرية ، الجملة الفعلية نحو : كتبت إليه أن افعل ، والجملة الاسمية نحو : أرسل إليه أن مأتت وذا ؟ فأن فيه تفسيرية عند الخليل ، وأجاز سيويه كونها هنا المخففة ، وردّه ابن الطراوة ، بأن المخففة لا يخبر عنها إلا بجملة تحتمل الصدق والكذب ؛ وخص بعض النحويين أن التفسيرية بالجملة الأمرية .

(١) في رواية الهمع والدرر : ويوم ، على أن الواو واو رُب ، وفي بقية المراجع : ويوماً بالنصب على الظرفية بتوافي . قال في شرح الشذور ٢٨٥ : وقد روى بنصب ظبية على أنه اسم كأن ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، ويرفع ظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبية ، وبجر ظبية ، وهو وجه الشاهد هنا ، على زيادة أن بين الكاف ومجرورها . واختلف في نسبه ، فنسبه في معجم الشواهد لابن صريم اليشكري ، واسمه باغت ؛ قال في الحاشية : أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكري ، أو راشد بن شهاب اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري ، أو ابن أصرم اليشكري .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : بعد كلام بمعنى القول .

(٣) ص / ٦ : « وانطلق الملاء منهم ، أن امشوا واصبروا على آهتكم » .

( لا لفظه ) - فلا تقع التفسيرية بعد لفظ القول ولو محذوفاً ، وكذا إذا كان الفعل مؤولاً بالقول ، فتخلص في ذلك كله الجملة للحكاية ولا يؤتى بأن نحو : قلت له : زيد قائم ؛ ولا يجوز : أن زيد قائم ؛ وقد أجازهم بعضهم ، وجعل منه : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به ، أن اعبدوا الله » <sup>(١)</sup> ، وعليه جرى ابن عصفور ، فقال في شرح الجمل الصغير : تأتى أن تفسيراً بعد صريح القول ؛ ويشترط في التفسيرية أن لا تتعلق بالأول لفظاً ، ولذا لم تحمل على التفسير في : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » <sup>(٢)</sup> لأنها خبر للمبتدأ ، ولا في : كتبت إليه بأن قم . ومن الفرق بين التفسيرية والمصدرية ، أن المصدرية يجوز تقديمها على ناصبها ، والتفسيرية لا تتقدم على الفعل ، لأن المفسر لا يتقدم على المفسر .

( وتفيده أى غالباً فيما سوى ذلك ) - قد يعترض بأنه لو قال : مطلقاً ، يعنى في المذكور ، وفيما سواه ، لكان صواباً ، فتقع أى تفسيراً بعد ماتضمن معنى القول نحو : كتبت إليه ، أى قم ، وناديته ، أى اضرب زيداً ؛ وبعد لفظ القول نحو : قال زيد قولاً : أى اضرب عبد الله ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد أنه يغلب استعمالها فيما سوى ماسبق ذكره ؛ وقد نصوا على أن كتبت إليه ، أى قم ، وناديته ،

(١) المائدة / ١١٧ .

(٢) يونس / ١٠ .

أى اضرب زيداً ، قليل . وتدخل أى على المفرد ، ولا تدخل عليه أن ،  
فتقول : مارأيت رجلاً أى كاتباً ، ولا يجوز : أن كاتباً .

( وتقع بين مشتركين فى الإعراب ، فتُعَدُّ عاطفةً على رأى ) -  
وقد سبق له فى عطف النسق ، أن أى ليست من حروف العطف ،  
خلافًا لصاحب المستوفى <sup>(١)</sup> ، فإذا قلت : هذا الغضنفر أى الأسد ،  
فأى عند المصنف ، ليست عاطفة ، لأنها يستغنى عنها نحو : هذا  
الغضنفر الأسد ، والعاطف لا يستغنى عنه ، فالأسد عطف بيان  
عنده ، ورُدَّ بأن عطف البيان لا يفصل بحرف .

( وإن ولى أن الصالحة للتفسير مضارعٌ ، معه لا ، رُفِعَ على  
النفى ) - نحو : أشرت إليه أن لايفعل ؛ فأن تفسيرية ، وتحتمل  
المصدرية ، وألغيت كما فى قراءة : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » <sup>(٢)</sup>  
بالرفع .

( وجُزِمَ على النهى ) - وتكون أن تفسيرية أيضا ، ويحتمل على  
بعد ، كونها المخففة .

( ونصب على جعل أن مصدرية ) - وفى نسخة عليها خطه :

---

(١) أبو سعيد على بن مسعود ؛ وفى المغنى فى المغنى ص ٧٦ عن أى : وتكون  
حرف تفسير ، تقول : عندى عسجد ، أى ذهب ، وغضنفر ، أى أسد ؛ وما بعدها  
عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ؛ لاعطف نسق ، خلافًا للكوفيين وصاحبي المستوفى  
والفتاح ؛ لأننا لم نر عاطفًا يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفًا ملازمًا لعطف الشيء  
على مرادفه .

(٢) البقرة / ٢٣٣ : « والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين ، لمن أراد  
أن يتم الرضاعة » .

( على النفى وجعل أن مصدرية ) - وكأنه قال : أشرت إليه بعدم الفعل ؛ وإنما قال : معه لا ، لأنه إذا كان مثبتا نحو : أوحيت إليه أن يفعل ، رفع على أن أن تفسيرية ، ونصب على أنها مصدرية .  
( ولا تفيد أن مجازاة ، خلافا للكوفيين ) - وحكى عن الأصمعي أيضا ، وأما قوله :

(٥٠) أتغضب أن أذنا قتيبة حُرَّتَا جهاراً، ولم تغضب لقتل ابن خازم<sup>(١)</sup>

فتأوله الخليل على أنها الناصبة للفعل ، قال : ويضعف الشرط ، لأن الشرط ماض ، والجواب المتقدم مستقبل ، وفيه نظر ؛ ويلزم من قوله

---

(١) ذكره صاحب المغنى مرة في إن المكسورة الخفيفة ص ٢٦ بكسر همزة إن ، قال : وأما البيت فمحمول على وجهين : أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر ، بسبب حرّ أذنّي قتيبة ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحرّ .

والثاني أن يكون على معنى التبيين ، أى أتغضب إن تبين في المستقبل ، أن أذنّي قتيبة حُرَّتَا في الماضي ؟

قال : وقال الخليل والمبرد : الصواب أن « أن أذنا » بفتح الهمزة من أن ، أى لأن أذنا ... ثم هي عند الخليل ، أن الناصبة ، وعند المبرد أن المخففة من الثقيلة . ويرد قول الخليل أن أن الناصبة ، لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لأن المكسورة . وذكره مرة أخرى في أن المفتوحة المخففة ، قال : والثالث - من معانيها - أن تكون بمعنى إذ ، كما تقدّم عن بعضهم في إن المكسورة ... كما في قوله : أتغضب أن أذنا ... بفتح همزة أن .

قال : والصواب أنها في ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة . والبيت من الطويل للفرزق - ديوانه / ٨٥٥

الفصلُ بين أن الناصبة والفعل ، ولأجله قال الكوفيون بالشرط ، قالوا  
لأنه لا يجوز : أن زيد قام ، خير من أن يقعد ، وفيه بحث ؛ وتأول المبرد  
البيت على أنها المخففة ، أى أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة حُرِّتَا .

( ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم ) - قال الهروى : أن تكون بمعنى  
لا فى مذهب بعض النحويين نحو : « أن يؤتَى أحدٌ مثل ما أوتيتُم » (١)  
قالوا معناه : لا يؤتَى أحدٌ ، وقال آخرون : لاتؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ  
مثل ما أوتيتُم ، إلا لمن تبع دينكم ؛ « وقُلْ : إن الهدى هدى الله »  
اعتراض بين الفعل والمفعول .

( فصل ) : ( المنصوب بعد حتى مستقبل ) - نحو : لأسيرن حتى  
أصبح القادسية .

( أو ماضٍ فى حكمه ) - نحو : سرت حتى أدخل المدينة ،  
لأنه لما كان غاية لما قبل حتى ، صار مستقبلاً بالإضافة إليه .

( وعلامة ذلك ) - أى علامة الاستقبال أو المضى فى حكمه .

( كون مابعدا غاية لما قبلها ، أو متسبباً عنه ) - فالغاية كما  
مثل ، ويصلح أيضاً للسبب ، وتعين الغاية فى نحو : لأسيرن ، أو سرت  
حتى تطلع الشمس ؛ ونصبه متعين عند البصريين ، وأجاز الكوفيون

(١) آل عمران / ٧٣ : « ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ؛ قل إن الهدى هدى  
الله ، أن يؤتَى أحدٌ مثل ما أوتيتُم » .

الرفع ، وحكوا من كلام العرب : سرت حتى تطلع الشمس بُزْبالَة ، بالرفع ؛ والسببية <sup>(١)</sup> في نحو : وثبت حتى آخذَ بحلقه ، أى كى آخذ - <sup>(١)</sup> ؛ وقال <sup>(٢)</sup> الفراء : يجب الرفع إذا كان الفعل المتقدم لا يُسمع يمتد ، وزعم أنه لم يُسمع فيه إلا الرفع - <sup>(٢)</sup> .

والمعنى بقول النحويين : أن يكون ما قبل حتى سبباً ، هو أن يكون فاعل الفعل الذى بعد حتى ، هو فاعل الفعل الذى قبلها ، أو سببى يشعر به اللفظ السابق نحو : سرت حتى تدخلَ راحلتى ، أو حتى تكلّ مطيتى ؛ وذكر النحويون أن المنصوب بعد حتى تكون فيه حتى لأحد معنيين : الغاية والتعليل ، وفى معناه قول من قال منهم : إنها تكون بمعنى إلى أن ، أو بمعنى كى .

( وإن كان الفعل حالاً أو مؤولاً به ، رُفع ) - فالأول نحو : مرض حتى لا يرجونه ، أى فهو الآن لا يُرجى ؛ وكقولهم : ضُربَ أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم ؛ ورأى منى عاماً أوّل شيئاً حتى لأستطيع أن أكلمه العام بشيء ؛ وكذا كل ما كان ما قبل حتى فيه مسبباً لما بعدها ، ولا يكونان متصلّى الوقوع ، بل ما قبلها وقع ومضى ، وما بعدها فى حال الوقوع .

وأما المؤول بالحال ، ففسّر بأنه الذى لم يقع ، لكنك متمكن من إيقاعه فى الحال نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى فأنا الآن

(\*) فى (د) قدم قول الفراء من (٢ - ٢) على جملة السببية من (١ - ١)

متمكن من دخولها لا أمتنع (١) من ذلك . فهذان قسمان ، أحدهما : أن يكون مابعد حتى مشروعاً فيه ، وهو الحال ؛ والثاني : أن يكون متمكناً منه ، غير ممنوع منه ، وهو كما قيل : المؤول بالحال ؛ وحق هذين الرفع ؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال ؛ وأجاز الكسائي النصب في ما كان حالاً متسبباً عما كان قبله ، فأجاز نصب تهر ، في قول حسان :

(٥١) يُغشون حتى مائِهْرُ كلابهم لايسألون عن السواد المقبل (٢)

وهو مردود ، فلم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس ؛ وأورد أنه بقى قسم آخر ذكر النحويون فيه الرفع ، وهو أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، ويكونا متصلي الوقوع فيما مضى ، لأمهلة بينهما ، بل الثاني واقع عقب الأول ، نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى سرت فدخلت ؛ وفي استدراكه بحث .

( علامة ذلك ) - أى كونه حالاً أو مؤولاً به .

( صلاحية جعل الفاء مكان حتى ) - أى مرض فلا يُرجى ، وسرت فأدخل المدينة ، وكذا الحكم في القسم المستدرك ؛ ومع كون حتى في معنى الفاء في هذه المواضع ، هى عند أكثر النحويين فيها

(١) فى (ز) : لا أمتنع .

(٢) البيت من الكامل لحسان بن ثابت — ديوانه ٣٠٩ ، وجاء به الشارح هنا شاهداً على الفعل الواقع بعد حتى ، المؤول بالحال ، وأن حقه الرفع فى قول الشاعر : حتى مائِهْرُ ، وإجازة الكسائي النصب فى ما كان حالاً متسبباً عما كان قبله ، كالفعل تهر ، ورد الشارح له .

حرف ابتداء لا عاطفة ؛ لأنها إنما تعطف المفرد ؛ وقال الأخفش : إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ، وتعطف الفعل على الفعل ، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة التسبب <sup>(١)</sup> نحو : ضربت زيدا حتى بكى ، ولأضرينه حتى يبكى .

( وكون مابعداها فضلة ) - كما سبق تمثيله ، لأنه لو لم يكن كذلك ، تعين النصب - <sup>(١)</sup> نحو : كان سيّري حتى أدخل المدينة ، أو <sup>(٢)</sup> سيّري حتى أدخل المدينة - <sup>(٢)</sup> ؛ فلو رفعت في هذا ونحوه ، كانت حتى حرف ابتداء أو عاطفة ، فيبقى الخبر عنه بلا خبر .

( متسببا عما قبلها ) - لأنه إن لم يكن كذلك ، كانت حتى للغاية ، ويلزم النصب نحو : سرت حتى تطلع الشمس ؛ وقد سبق الخلاف عنه .

( ذا محل صالح للابتداء ) - فلو قلت : مرض فهو لا يُرجى ، وضرب فهو لا يستطيع أن يتحرك ، لكان صحيحاً ؛ وهذا بخلاف ما إذا جعلت حتى غاية أو تعليلاً ، فإن الموضع لا يصلح للابتداء ، فلا يُرفع الفعل بعدها حينئذ .

( فإن دلّ على حدث غير واجب ، تعين النصب ) - نحو : ماسرْتُ حتى أدخل المدينة ، وقلّما سرتُ حتى أدخلها ؛ إذا أردت بقلّما

من (١ إلى - ١) سقط من (ز) .

ومن (٢ إلى - ٢) سقط من (ز) أيضا .

النفى المحض ؛ وأسرت حتى تدخل المدينة ؟ لا يجوز عند سيبويه الرفع في هذا ، لأن الرفع على معنى السببية ، وما قبل حتى منفيّ ، فنفي السبب لا يكون موجباً لوجود المسبب (١) .

( خلافاً للأخفش ) - في إجازته الرفع فيه ، فكان يقول : الرفع في النفي جائز في القياس ، إلا أن العرب لم تستعمله . انتهى . وإنما أجازة الأخفش ، على أن يكون الأصل : سرت حتى تدخل المدينة ؟ فأجيب بقولنا (٢) : ماسرت حتى أدخلها ؛ أي ماوقع السير الذي كان سبباً للدخول . وعن هذا قال جماعة ، منهم أبو إسحاق : لا خلاف بين سيبويه والأخفش ، والوجه الذي أجاز عليه الأخفش الرفع ، لم يتكلم عليه سيبويه ، ولو تكلم عليه لم يمنع ذلك ؛ وقيل : بل هما مختلفان ؛ وقد قرّر (٣) سيبويه في غير موضع ، أن النفي جواب (٤) الإيجاب ، لفظاً أو تقديرًا ؛ واضطراب ابن عصفور في المسألة ، فمرة استجاد قول الأخفش ، وقال : لا ينبغي أن يُعدّ هذا خلافاً لسيبويه ، ومرة قال : إنه غلط ؛ واتفقوا على أنه لم يُسمع ، وكونه لم يُسمع مع كثرة ما يُستعمل من هذا في كلامهم ، دليل على عدم صحة هذا القول .

(١) في (د ، غ) : لوجود السبب .

(٢) في (د) : بقولك .

(٣) في (د ، ز) : قدّر ، بالدال .

(٤) في (د) : جوابٌ للإيجاب .

## ٦٥ - باب عوامل الجزم

وهي قسمان : مايجزم فعلاً واحداً ، ومايجزم فعلين ، كما سيأتى ذكره .

( منها لام الطلب ) - ولا تجزم إلا فعلاً واحداً ، ويسمىها الأكثرون (١) لام الأمر . لكثرة ورودها (٢) فيه ، وهو الأصل فيها نحو : ليقم زيدٌ ، والطلب أعم لدخول الدعاء نحو : ليغفر الله لزيد .  
( مكسورة ) - حملاً على مقابل عملها وهو الجرّ ؛ وقيل : أصلها السكون مشاكلة لعملها ، كما فُعل في باء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت .

( وفتحها لغة ) - حكاها الفراء عن بنى سليم ؛ وقيد بعضهم النقل عن الفراء ، بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح ، وعلى هذا لا تفتح في : لتكرم زيدا ، ولا في : لتعذّن (٣) له .

( وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم ) - نحو : « وليوفوا نذورهم » (٤) ، « فلينظر » (٥) ، « ثم ليقطع » (٥ - ) ؛ ثم قيل : سكنت

(١) في (د) : الكثيرون .

(٢) في (د) : دورها .

(٣) في (د) : ليؤذن له .

(٤) الحج / ٢٩ : « ثم ليقضوا تفنهم ، وليوفوا نذورهم »

(٥ - ٥) : الحج / ١٥ : « ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذهب كيدُهُ ما يغيظ » .

مع الواو والفاء ، لأنها معهما ومع الحرف الذى بعدها بمنزلة كتف ، فكما سكنوا التاء ، سكنوا اللام ؛ وأما التسكين بعد ثم فردّه بعض ، وضعفه بعض ، وقلله بعض ؛ وقيل : سكنت رجوعاً إلى ما وضعت عليه من السكون ، وهذا يطرد في ثم أيضاً ، فهو أولى ، لأن ما ثبت في السبعة ، <sup>(١)</sup> لا يصح ردّه ، ولا وصفه بضعف أو قلة ، وتسكين اللام بعد ثم ثابت فيها ؛ ثم تعليل السكون بالأولى فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل ، وهو قليل ، لا يكاد يوجد إلا في ضرورة ؛ وتسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من التحريك .

( وتلزم في النثر ، في فعل غير الفاعل المخاطب ) - وهو فعل مالم يُسَمَّ فاعله ، غائباً نحو : لِيُضْرَبَ زيدٌ ، ومخاطباً نحو : لَتُضْرَبَ يازيد ، ومتكلماً نحو : لأُعْنِ بحاجتك ؛ وفعل الفاعل الغائب نحو : لِيُضْرَبَ زيدٌ عمراً ، والمتكلم نحو : « وَلَنَحْمِلَ خطاياكم <sup>(٢)</sup> » ؛ وفي الخبر : « قوموا فلأُصَلِّ لكم <sup>(٣)</sup> » ؛ ودخول اللام على فعل المتكلم ضرب من التجوز . واحترز بقوله : « في النثر » من النظم ، فقد جاء فيه حذف اللام ، وإبقاء عملها ؛ أنشد سيويه :

(٥٢) محمدٌ تَفِدُ نفسك كلَّ نفسٍ إذا ما خَفَتْ من أمرٍ تَبالاً <sup>(٤)</sup>

(١) القراءات السبع .

(٢) العنكبوت / ١٢ : « أَتَّبِعُوا سَبِيلَنَا ، وَلَنَحْمِلَ خطاياكم » .

(٣) برواية : لكم ، وبكم : بخارى صلاة / ٢ ، أذان / ١٦١ ، مسلم —

مساجد: ٢٦٨

(٤) في المقتضب ٢ / ١٣٢ : والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا

اضطر ، ويستشهدون بالبيت ...

قال في الحاشية : استشهد به سيويه ١ / ٤٠٨ على حذف لام الأمر =

وقال :

(٥٣) فلا تستطل منى بقائى ومُدَّتى ولكن يكن للخير منك نصيب<sup>(١)</sup>

وثبت بعد هذا ، فى نسخة عليها خطه :

( مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها فى نحو : قل له ليفعل ) -  
وهو الكسائى ، واحتج بقوله تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا  
الصلاة <sup>(٢)</sup> » ، أى ليقموا ، وخرجه الأكثرون على الحذف للشرط ،  
والتقدير : إن تقل لهم يقيموا ؛ وقيل : يقيموا مبنى ، واختار المصنف  
فى شرح الكافية الشافية هذا القول ، وزاد فقال : حذف لام الأمر ،  
وإبقاء عملها كثير مطرد ، وذلك بعد أمر بقول ، ومثل بالآية ؛ وقليل  
جائز فى الاختيار ، وهو الحذف بعد قول غير أمر نحو :

(٥٤) قلت لبوابٍ لديه دارها تَيْدَنْ ، فَإِنِ حَمَوْهَا وَجَارُهَا <sup>(٣)</sup>

أى لتَيْدَنْ ؛ وقيل مخصوص بالاضطرار نحو : فلا تستطل منى  
بقائى ... البيت انتهى .

= للضرورة . والتبأل سوء العاقبة ، والبيت من الوافر ، نسبه الرضى إلى  
حسان ، وليس فى ديوانه ، ونسبه فى شرح شذور الذهب ٢١١ إلى أى طالب ،  
ونسبه بعضهم إلى الأعشى ، وليس فى ديوان أى طالب ، ولا فى ديوان الأعشى .  
(١) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ٥ : من الطويل ، ولم  
ينسبه ، قال : والشاهد فى : يكن ، إذ أصله : ليكن ، فحذفت اللام للضرورة .

(٢) إبراهيم / ٣١

(٣) فى ش . ش . العينية ٤ / ٤ : قاله منصور بن مرثد الأسدى ، والشاهد  
فى : تَيْدَنْ ، إذ أصله : لتَيْدَنْ ، فحذف اللام وأبقى عملها ؛ وفى المعجم نسبه إلى  
منظور بن مرثد ؛ وهو الصحيح .

والصحيح أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز مطلقاً إلا في الشعر ؛ وقال ابن عصفور مرة : يجوز حذف اللام وإبقاء عملها ، ومرة : إلا في الشعر ، وهو قليل لا يقاس عليه .

( والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه منها ومن حروف المضارعة ) - استظهر بقوله : غالباً ، على لغة من لا يُخلية منهما ، فتقول : لتقم يازيد ، وعن زيد وأبى وغيرهما ، أنهم قرأوا : « فبذلك فلتفرحوا <sup>(١)</sup> » ، وفي الخبر : « ولتزرّ بشوكة <sup>(٢)</sup> » ، « ولتأخذوا مصافكم <sup>(٣)</sup> » وقال الشاعر :

(٥٥) لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قَرِيشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٤)</sup>

والأكثر على أنها لغة رديئة قليلة ؛ وقال الزجاجي : هي لغة جيدة ، ورُدَّ عليه بأنه لا يكاد يوجد من هذا أزيد مما ذكر ، واللغة الجيدة الفصيحة خلوه منها نحو : اضرب وأقبل واذهب .

( وهو موقوف ) - وهذا قول جمهور البصريين ، وهو عندهم

(١) يونس / ٥٨ : « قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فبفرحوا » .

(٢) وفي رواية : « زُرّه ولو بشوكة » - بخارى صلاة / ٢ ، نسائي - قبله / ١٥ ، أبو داود صلاة / ٨٠ ، ابن حنبل ٤ / ٤٩ ، ٥٤ .

(٣) وفي رواية : « على مصافكم ، كما أنتم » - ابن حنبل ٥ / ٣٤٢ ، ترمذي تفسير سورة / ٣٨

(٤) البيت من الخفيف ، ولم ينسب لأحد في المراجع ؛ والشاهد في قوله : لتقم ، على لغة من لا يخلى أمر الفاعل المخاطب من لام الأمر وحروف المضارعة ؛ وعند المصنف : الغالب خلوه منهما ؛ قال الشارح : والأكثر على أنها لغة رديئة وقليلة .

مبنى ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وسبب الإعراب شبه الاسم ، وهذا لا يشبه الاسم .

( لا مجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين ) - واختاره أبو على الحسين بن ألى الأحوص ، من تلاميذ الشلوبيين ، وقد ردّ هذا القول بأنه لا يجوز : اضرب زيد ، واشتم خالد <sup>(١)</sup> ، ولم يسمع من كلامهم ؛ ولو كان كما زعموا ، لم يمتنع ، وفيه بحث ؛ قالوا : وأما الحذف في : اغز ونحوه ، فلا دليل فيه على الإعراب ، كما زعموا ، نظراً إلى أن الحذف ليس من علامات البناء ، لأن الحذف يشبه المعرب ، فاغز في معنى لتغز ، فعومل المبنى معاملة المعرب ، كما فعلوا ذلك في : يازيد الظريف ، بالرفع .

( ولا بمعنى الأمر ، خلافاً للأخفش ، في أحد قوليّه ) - ووجه هذا القول ، أنه جرى مجرى المعرب ، فسكن آخره صحيحاً كاضرب وحذف معتلاً كاغز ، وحذفت نونه كما في الأمثلة نحو : اضربا ، فهو معرب ، وموجب إعرابه كونه أمراً ، إذ لم نرَ عاملاً لفظياً دخل عليه ، فكان جازمه كرافع المبتدأ ؛ والقول الآخر للأخفش ، البناء كقول غيره من البصريين .

( ويلزم آخره ، ما يلزم آخر المجزوم ) - فتقول : اضرب واضربا

(١) اضطربت هذه العبارة في النسخ الثلاث ، ففي (د) : لتضرب زيدا ، ولتشتم خالداً ؛ وفي (ز) : اضرب زيدا ، وتشتم خالداً ، والتحقيق من (غ) ، وهو أنسب للسياق .

واضربوا واضربى ، واغزُ وارم واخشَ ، كما تقول : لم يضرب ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربى ، ولم يغز ولم يرم ولم يخشَ .

( ومنها لا الطلبية ) - ولا تجزم إلا واحداً ، واحترز بالطلبية من النافية ، فلا تعمل هذا العمل ؛ ودخل فى الطلبية النافية نحو : لا تضرب زيدا ، والتي للدعاء : « ربنا لا تؤاخذنا <sup>(١)</sup> » ؛ ومن شاذ ما قيل ، أن لا الطلبية هى لام الطلب ، زيدت عليها الألف ، فرقا بين الإيجاب والنفى ، وفتحت اللام لأجل الألف ؛ ومنه <sup>(٢)</sup> أيضا قول السهيلي : إن لا هذه هى النافية ، وأن الجزم بلام محذوفة ، ولا زائدة بين الجازم والمجزم لقصد النفى ، كما زيدت بين الجار والمجرور فى : جئت بلا زادٍ ، وبين الجازم والمجزم فى : إن لا تضرب زيدا يأتك ؛ على أن من النحويين من زعم أن لا هذه نافية ، ولكن ألغيت وعملت إن .

( وقد يليها معمول مجزومها ) - نحو :

(٥٦) وقالوا : أخانا ، لا تخشع لظالم عزيزٍ ، ولا ذا حق قومك تظلم <sup>(٣)</sup>

أى ولا تظلم ذا حق قومك ؛ وكلامه هنا يقتضى أن ذلك قليل ، وليس مخصوصاً بالضرورة ، وقال فى شرح الكافية الشافية : وقد فصل بين لا ومجزومها ضرورة ، وأنشد البيت ، قال : وهذا ردىء .

(١) البقرة / ٢٨٦ : « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » .

(٢) فى (ز) : ومنها .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : ولا ذا حق قومك تظلم ، حيث فصلت لا النافية من مجزومها : تظلم ، بمعموله : ذا حق قومك ؛ وقال الأشمونى فى شرح الألفية : إنه ضرورة .

( وجزُمُ فعلُ المتكلم بها أقل من جزمه باللام ) - ومنه :  
( ٥٧ ) إذا ماخرجنا من دمشق فلا نُعَدُّ لها أبداً مادام فيها الجُراضِمُ (١)

وقضية كلامه أنه لا فرق بين المبنى للفاعل وغيره ، والذي ذكره غيره ، أن لا الناهية تدخل على المبنى للمفعول ، غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً نحو : لا يُضْرَبُ زيدٌ (٢) ، ولا تُضْرَبُ يازيدُ ، ولا أُضْرَبُ أنا ؛ وأما المبنى للفاعل ، فالأكثر دخولها فيه على ماهو للمخاطب ، ويضعف للغائب والمتكلم ؛ وما ذكره من التفرقة بين لا ولام الأمر في القلة ، كلام غيره على خلافه ، إذ سووا بينهما في القلة ، ولعل ما ذكره أولى (٣) ، ففي القرآن : « ولنحمل خطاياكم (٤) » .

( ومنها : لم ولما أختها ) - وتجزم كل منهما فعلاً واحداً ؛ والمراد أختها في الدلالة على النفي ؛ واحترز بذلك من لما بمعنى إلا نحو : أنشدك الله لما فعلت ، أى إلا فعلت ، ومن لما التى هى حرف وجوب لوجوب عند سيوييه ، وظرف عند الفارسيّ نحو : لما جاء زيدٌ جاء عمرو ، فإنهما لا يجزمان ، لأنهما لا تدخلان على مضارع . ولما النافية عند الأكثرين مركبة من لم وما ، وعند بعضهم هى بسيطة .

(١) فى ش . ش . العيني على الأشموى والصبان ٤ / ٣ : زعم ابن هشام أنه للفرزدق ، وفسر الجراضم بعظيم البطن ، وليس كذلك ، بل هو الوليد بن عقبة يعرض بمعاوية ، والجراضم : الأكل الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك ؛ والشاهد فى : فلا تُعَدُّ ، فإن لا فيه ناهية ، وجزم بها نعد ، وهو قليل . والبيت من الطويل .

(٢) فى ( ز ، غ ) : لا تضرب زيداً

(٣) فى ( ز ) : ما ذكر أولى ، وفى ( غ ) : ما ذكروا أولى

(٤) العنكبوت ١٢ /

ولم ولماً تفيدان نفى الماضى ، على ماسيين ؛ ثم قيل : أثرت لم ولماً فى الصيغة ، فدخلتا على الماضى فصير مزارعاً ؛ وقيل : بل دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى الماضى ؛ والأول مذهب سيويه ، والثانى مذهب المبرد ؛ والصحيح قول سيويه ، لأن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى ، والمحافظة على المعانى أولى ، لأن الألفاظ خدم للمعانى ؛ وأما : إن قام زيد ، قام عمرو ، فالفرق بينه وبين : لم يقم ، ولما يقم ، أن إن تدخل على الماضى كما تدخل على المضارع ، فلا يمكن القول بأن التغيير وقع فى اللفظ ، لأنه يكون (١) عن غير سبب ، ولم ولما لاتدخلان إلا على المضارع ، فاستند تغيير اللفظ إلى سبب .

( وتنفرد لم بمصاحبة أدوات الشرط ) - نحو : إن لم يقم زيد ، قام عمرو ، ولولم يقم زيد ، لقام عمرو ، ولا يمتنع منها أداة شرط ؛ وأورد عليه لولا ، فإنه جعلها أداة شرط فى قوله فى أواخر الباب : أو كان الشرط لو أو لولا ، ولا ترد ، لأنها إنما تدخل على المبتدأ ؛ ولا تصحب لماً شيئاً من أدوات الشرط ، لأنها لنفى قد فعل ، وقد فعل لا يكون شرطاً ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، وإن تخلصه للاستقبال ، فتعارضاً ؛ وأما لم فلنفى فعل ، وفعل يكون شرطاً ؛ هكذا قالوا ؛ وفيه بحث .

( وجواز انفصال نفىها عن الحال ) - أى وبجواز ذلك ؛ فلم

(١) فى (ز) : لا يكون .

موضوعة لمطلق الانتفاء ، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال ، أى عن زمان الإخبار عن نفي ذلك الفعل ، ويجوز كونه متصلاً بزمان الحال ؛ فالأول نحو : « لم يكن شيئاً مذكوراً <sup>(١)</sup> » ، لانقطاع انتفاء كونه شيئاً مذكوراً ، عن زمان الإخبار ، لأنه حينئذ شيء مذكور ؛ ولذا يحسن <sup>(٢)</sup> : لم يكن ثم كان ؛ والثانى نحو : « ولم أكن بدعائك رب شقياً <sup>(٣)</sup> » فنفي الشقاء متصل بزمان النطق .

( ولما ، بوجوب اتصال نفيها بالحال ) - أى وتنفرد لما بذلك ؛ فمعنى : لما يقيم زيد ، انتفاء قيامه إلى زمان النطق ، ولذا لا يحسن : لما يقيم زيد ثم قام ، وإنما يحسن : لما يقيم زيد ، وقد يقوم ، وقد لا يقوم ؛ وذلك لأن لما يقيم نفي قد قام ، وقد قام إخبار عن الماضى المتصل أو القريب من الحال ، فكذا نفيه ؛ وكون نفيها متصلاً بالحال ، هو الذى ذكره كثيرون ؛ وبعض المغاربة يقول : هى لنفى الماضى القريب من الحال ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : لا يشترط كون نفيها قريباً من الحال ، بل الغالب كونه قريباً ؛ وقال بعض المغاربة ، وقد ذكر أن لم لنفى الماضى المنقطع ، ولما لنفى المتصل بزمان الحال : هذا هو المعنى الذى لهما بحق الأصالة . وقد توضع لم موضع ما <sup>(٤)</sup> فينفى بها الحال ، وأنشد :

(١) الإنسان / ١ .

(٢) فى (ز) : لم يحسن .

(٣) مريم / ٤ .

(٤) فى (ز) : موضع لا .

(٥٨) أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ سَاعَةً فَتَرَقَّدَهَا مَعَ رَقَّادِهَا (١)

أى مات غتمض ؛ قال : ويبيِّن أنه أَجِدَّكَ يتضمَّن معنى القسم ،  
ولا يقال : والله لم يَقم زيدٌ ، بل ما يقوم أو ما قام .

( وجواز الاستغناء بها فى الاختيار ، عن المنفى ، إن دلَّ عليه دليل ) - أى وبجواز ذلك نحو : قاربت المدينة ، ولما ؛ أى ولما أدخلها ؛ وندم زيدٌ ونفعه الندم ، وندم عمرو ، ولما ؛ أى ولما ينفعه الندم ؛ وزيدٌ قام وعمرو لما ؛ أى لما يَقم ؛ وجاز ذلك ، لأنها لنفى قد فعل ، ويجوز حذف الفعل مع قد ، إذا دلَّ عليه دليل ، فلذلك جاز الحذف مع لما ، ومنه مع قد :

(٥٩) أَفَدَ التَّرْحُلَ ، غَيْرَ أَنَّ رُكَّابَنَا لَمَّا تَزَلَّ بِرَحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ (٢)

ولا يجوز حذف مجزوم لم للدليل ، إلا فى الضرورة نحو :

(١) فى لسان العرب — جدد : أبو عمرو : أَجِدَّكَ وَأَجَدَّكَ معناها : مآلك ؟ أَجَدًّا منك ؟ ونصبهما على المصدر ؛ قال الجوهري : معناها واحد ، ولا يُتكلَّم به إلا مضافاً . الأصمعى : أَجِدَّكَ معناه : أجدُّ هذا منك ؟ ونصبهما بطرح الباء . الليث : من قال : أَجِدَّكَ ، بكسر الجيم ، فإنه يستحلفه بجَدِّه وحقيقته ، وإذا فتح الجيم استحلفه بجَدِّه وهو بَخْتُهُ . قال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قولهم : أَجِدَّكَ ، فهو بالكسر ... والشاهد فيه مجيء لم موضع ما فى قوله : لم تغتمض .

(٢) البيت هنا شاهد على جواز حذف الفعل مع قد فى قوله : وكأنَّ قد ؛ قال فى المغنى ص ١٧١ : وقد يحذف الفعل بعدها — قد — لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... وكأنَّ قد . أى وكأنَّ قد زالت . وجاء البيت فى (د) وفى الدرر برواية : أزف الترحل ، والمعنى واحد : قرب . والبيت من الكامل للناطقة الذبياني — ديوانه ٢٧ .

(٦٠) احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب، إن وصلت، وإن لم (١)

أى وإن لم تصل .

( وقد يلي لم معمول مجزومها اضطراراً ) - كقول ذى الرمة :

(٦١) فأضحت مغانبها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل (٢)

أى كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . قال ابن عصفور :  
وهو أقبح الضرائر ، فلا يقاس عليه في سعة (٣) ولا غيرها . انتهى .

وكما لا يفصل بين أجزاء فعل ، ولا بين قد والفعل ، لا يفصل بين  
لم والفعل ، ولا بين لما والفعل ؛ ولحملهما على الفعل ، جاز تقديم  
معمول معمولهما (٤) عليهما نحو : زيداً لم أضرب ، أو لما أضرب . قال  
بعض المغاربة : ولا متناع الفصل ، لم يجز : لم يقيم زيد ، ولا يجلس عمرو .  
( وقد لا يُجزم بها حملاً على لا ) - أنشد الأخفش :

---

(١) البيت شاهد على جواز حذف مجزوم لم للدليل في الضرورة في قوله :  
وإن لم ، أى وإن لم تصل ؛ ويوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة ،  
وبالغين المعجمة والراء المهملة ، أى الأبعد ؛ وهو من الكامل لإبراهيم بن هرمة .  
(٢) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ٥ : المغاني جمع مغنى ، وهو  
الموضع الذى كان غنيا به أهله ، والقفار جمع قفر : مفازة لانبثاق فيها ولا ماء ،  
والرسوم جمع رسم ، وهو ما كان من آثار الديار لاصقاً بالأرض . والشاهد في فصل  
لم من مجزومها : تؤهل ، والأصل : كأن لم تؤهل الدار ، سوى أهل من الوحش .  
والبيت من الطويل لذى الرمة - ديوانه ٥٠٦ .

(٣) في (د) : في شعر ولا غيره .

(٤) في (ز) : تقديم معمولهما ، ونص المتن والمثال ، يعضدان التحقيق .

(٦٢) لولا فوارس من جَرَم وأَسْرَتَهُمْ يوم الصَّلَفاء ، لم يوفون بالجار (١)

وليس في قوله : وقد ، دليل على أن ذلك ضرورة ، كما قال الناس ؛ وكذا قوله : على لا (٢) ، مخالف لقول الناس : على ما ، وهو أولى (٣) ، لأن ما تنفى الماضي كثيراً ، ويغلب في لا عدم نفى الماضي .  
( ومنها ) - أى من عوامل الجزم .

( أدوات الشرط (٤) ) - وهى كلم وضعت للدلالة على تعليق بين جملتين من غير وقوع الثانية منهما متسببة عن الأولى عند الوقوع .  
فخرج بغير وقوع لو ولولا ولما ، فإن (٥) المقصود تعريف مايجزم من أدوات الشرط ؛ على أن المغاربة يخصصون الشرط بالمستقبل ، وابن مالك لا يخصه بذلك ، ولذلك يطلق على لو ولولا اسم أداة الشرط ،

---

(١) من البسيط ، ولم يعزه أحد إلى قائل معين ، وقد اختلفت رواياته في النسخ ، ففى (ز) : لكن فوارس ، وفى الأشموني والدرر : من ذهل ، وفى (د ، ز) : من جَرَم ، وفى (غ) : من نُعم ، وكذا فى بعض المراجع ، وفى بعضها : من قيس ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٢ ، وهو أوفى ما كتب حول الشاهد : استشهد به على أن لم قد تهمل حملاً على ما ، وفى التسهيل وشرحه للدماميني : وقد لا تجزم حملاً على لا .. وفى المغنى ص ٢٧٧ : وقد يرفع الفعل بعدها ، كما فى البيت ، فليل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة ؛ والصليفاء : موضع كانت به وقعة للعرب ، ويروى بالعين المهملة ، وبالفاء الموحدة .

(٢) أى حملاً على لا .

(٣) أى الحمل على ما .

(٤) فى (د) : أدوات الجزم .

(٥) فى (ز) : كان المقصود .

كما ستره في كلامه ؛ وفي كلام الجزولي أيضا ، إدخال لو في أدوات الشرط ؛ والأمر في ذلك قريب .

( وهي : إن ) - وهي تقتضي الربط من غير إشعار بزمن ولا شخص <sup>(١)</sup> ولا مكان ولا حال ؛ وبدأ بها ، لأنها أم الباب .

( ومن ) - وهي لتعميم أولى العلم ؛ فتقع على الملك والإنسان والشیطان .

( وما ) - وهي لتعميم من يعقل وغيره ، أو تعميم من لا يعقل .

( ومهما ) - وهي مثل ما ، وقيل : هي <sup>(٢)</sup> أعم منها ؛ ومعناها : لا أصغر عن كبير فعلك ، ولا أكبر عن صغيره ؛ وردَّ بأنه لايتأتى في : « مهما تأتتا به من آية <sup>(٣)</sup> » .

( وأى ) - وهي عامة في ذوى العلم وغيرهم ؛ وهذه الأربعة وهي : من وما ومهما وأى أسماء ، تكون مبتدأ <sup>(٤)</sup> ومفعولة ومجرورة بالحرف وبالإضافة ، إلا مهما ، فلا تجرُّ بحرف ولا إضافة ، بل تكون مبتدأة ، وهو أحسن الإعرابين في : « مهما تأتتا به من آية » ؛ ومفعولة كقوله :

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الأعراف / ١٣٢ .

(٤) في (د) : مبتدأة .

(٦٣) \* وأَنْكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ (١) \*

فمهما مفعول ثانٍ لتأمرى ؛ ويجوز فى الآية الكريمة كون مهما مفعولا ، والمسألة من الاشتغال ؛ ووقع فى كلام ابن عصفور ، أن العرب تقول : بمهما تمرر أمرر بزيد ، وهو غلط منه ، فنص الناس على خلافه ، فلا يقال مذكر ونحوه ؛ ولا يضاف إليها نحو : جهة مهما تقصد أقصد .

( وأَنْى ) - وعدّها الناس فى الظروف ؛ فهى إذا كانت شرطا بمعنى أين ، وقال بعضهم : هى لتعميم الأحوال ، ومن الجزم بها قوله :  
(٦٤) خليليَّ أَنى تأتياَنى تأتيا أَخا ، غير ما يرضيكما ، لا يحاول (٢)

وتكون أَنى أيضا للاستفهام ؛ قال الأعلام فى المختار : بمعنى متى وأين وكيف ؛ وقيل فى قوله تعالى : « أَنى شئتم (٣) » إنه بمعنى كيف ، وقيل : بمعنى متى ؛ وقال بعض المغاربة : وتقول : أَنى زيد ؟ تريد : كيف زيد ؟

(١) من الطويل ، من معلقة امرئ القيس ، وصدره :

\* أَغْرَكَ مَنى أَن حَبَّكَ قَاتلى \*

وفى ابن يعيش ٧ / ٤٣ : والمعنى أنك مهما تأمرى قلبك يفعل ، لأنك مالكة له ، وأنا لا أملك قلبى ؛ وقال قوم : المعنى : مهما تأمرى قلبى يفعل ، لأنه مطيع لك . والشاهد فى وقوع مهما الشرطية ، مفعولة لتأمرى .

(٢) من الطويل أيضا ، ولا يعرف قائله . والشاهد فى قوله : أَنى تأتياَنى تأتيا ، حيث جُزم الفعلان بأنى ، لأنها هنا أداة شرط .

(٣) البقرة / ٢٢٣ : « نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أَنى شئتم » .

( ومتى وأيان ، وهما ظرفا زمان ) - فلا يستعملان لغير الظرفية المذكورة ، ثم قيل : متى وأيان لتعميم الأوقات ، وقيل : تستعمل أيان في أوقات الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام ، والأول هو المشهور . ومن المجازة بمتى قوله :

(٦٥) متى تأته ، تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار ، عندها خير مُوقد<sup>(١)</sup>

( وكسر همزة أيان لغة سليم ) - حكاها الفراء ، وبها قرأ السُّلَمي : « إِيَّانَ يُعْعَثُونَ »<sup>(٢)</sup> .

( وقلما يُجَازَى بها ) - ولم يحفظ سيبويه المجازة بها ؛ وقال بعض المغاربة : إنه غير محفوظ ؛ والقياس يقتضي الجواز ، لأن معنى متى وأَيَّان واحد . انتهى . وقد حفظه غيره ، ومنه :

(٦٦) أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وإذا لم تدرك الأَمْنَ مِنَّا ، لم تَزَلْ حَذِرًا<sup>(٣)</sup>  
(وتختص في الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف متى) - فإذا كانت متى استفهاماً ، وليها الماضي نحو قوله :

(١) من الطويل للحطيئة - ديوانه ٢٥ - استشهد به سيبويه ١ / ٤٤٥ على رفع الفعل تعشو ، لوقوعه موقع الحال ؛ وجاء به المبرد في المقتضب في باب : ما يرتفع بين المجزومين ؛ والشاهد هنا على المجازة بمتى في قوله : متى تأته ... تجد ... وفي حاشية المقتضب : في المقصور والممدود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعشو ، إذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة ؛ وقال الأعلم : متى تأته عاشياً ، أى في الظلام ، وهو العشاء .  
(٢) النحل / ٢١ ، والنمل / ٦٥ : « وما يشعرون أيان يُعْعَثُونَ » .  
(٣) في (د) : وإذا لم يَأْتِكَ الأَمْن ... بدل : وإذا لم تدرك الأَمْنَ ؛ والبيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ؛ والشاهد في قوله : أيان نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ ... حيث جاءت أيان جازمة لفعل الشرط : نُؤْمِنُ ، وجوابه : تَأْمَنُ ؛ وهو قليل عند ابن مالك ، ولم يحفظه سيبويه .

(٦٧) متى كان الخيامُ بذى طُلُوح سُقِيتِ الغيثُ أيتها الخيامُ (١)

والمستقبل نحو : متى تقومُ ؟ وإذا كانت أيان استفهاماً فإنما يُستفهم بها عن المستقبل نحو : أيان تخرج ؟ ولا يجوز : أيان خرجت ؟ ويقعان في الاستفهام خبرين أيضاً نحو : متى القتال ؟ ، و « أيان مُرساها (٢) » ( وربما استفهم بمهما ) - وهو نادر ؛ أنشد أبو عليّ :

(٦٨) مهما لى الليلة ، مهما ليه أودى بنعلّي وسرباليه (٣)

ومهما اسم عند الأكثرين ، وقال السهيليّ : إن عاد عليها الضمير ، فاسم نحو : « مهما تأتانا به (٤) » ، وإلاّ ، فحرف ، كقول زهير :

(١) البيت من الوافر ، لجريز - ديوانه ٥١٢ - وقد جاء به سيويّه ٢ / ٢٩٨ (٤ / ٢٠٦) شاهداً على وصل القافية المقرونة بالألف واللام ، في حال الرفع بالواو في رواية : الخيامو ، على ما جاء بالكتاب وبالمغنى ؛ والشاهد هنا على أن متى يليها الماضي إذا كانت استفهاماً ، وذلك في قوله : متى كان الخيام ... والاستفهام في الشاهد غير ظاهر ؛ قال في حاشية الكتاب : وذو طلوح : موضع بعينه ، سمي بذلك لما فيه من شجر الطلح .

(٢) الأعراف / ١٨٧ ، والنازعات / ٤٢ : « يسألونك عن الساعة أيان مرساها » .

(٣) البيت من السريع ، لعمر بن ملقط ؛ جاء به في المغنى شاهداً على مجيء - مهما للاستفهام - مغنى ص ٣٣٢ - قال : الثالث - من معاني مهما : الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بالبيت ؛ قال : فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى الخبر ، وأودى بمعنى هلك ، ونعلّي فاعل ، والباء زائدة ... ولا دليل في البيت ، لاحتمال أن التقدير : مه اسم فعل بمعنى اكفف ، ثم استأنف استفهاماً بما وحدها .

(٤) الأعراف / ١٣٢ : « وقالوا : مهما تأتانا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين » .

(٦٩) ومهما تكن عند امرئ من خليفه وإن خالها تخفى على الناس تُعلم (١)

فمهما حرف للشرط كأن ، لأن من خليفة اسم تكن ، ومن زائدة ، أى وإن تكن عند امرئ خليفة ؛ وإلى زيادة من في البيت ذهب أيضا ابن السيد ؛ ولا يتعين ذلك ، لجواز كون اسم تكن ضميراً يعود على مهما . نظراً إلى المعنى ، لأنها واقعة على الخليفة ، وعند امرئ خبر تكن ، ومن خليفة تفسير ؛ ومن فيه كمن في قوله تعالى : « ما يفتح الله للناس من رحمة (٢) » .

ومهما عند الخليل مركبة من ما الشرطية ، زیدت عليها ما ؛ وقلبت الألف الأولى هاء كراهية الأمثال ، كما قالوا في : دهدت الحجر : دهديت ، وكان القلب هاء كقولهم في الوقف : أنه ، وفي الأولى ، تنبها على أنها هي المعتمدة ؛ وجوز سيويہ تركيبها من : مة وما ؛ وقال الأخفش والزجاج والبغداديون : هي مركبة من مه وما الشرطية ؛ وقيل : هي بسيطة ، ووزنها : فعلى ، والألف للإلحاق ، وزال التنوين للبناء ، أو الألف للتأنيث .

( وجوزى بكيف معنى ) - فإذا تعلق بجملتين لم تعمل

(١) البيت من الطويل من معلقة زهير ؛ قال في المغنى ص ٣٣٠ : وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً ، واستدل بالبيت ، قال : فهي هنا بمنزلة إن ، بدليل أنها لا محل لها ... قال ابن هشام : والجواب أنها في البيت إما خبر تكن ، وخليفة اسمها ، ومن زائدة ... وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر .

(٢) فاطر / ٢ : « ما يفتح الله للناس من رحمة ، فلا ممسك لها » .

شيئاً ، بل يرتفع الفعلان ، فتقول : كيف تكون أكون ؛ فجرى  
الفعلان بعدها ، كما جرى (١) بعد الاستفهامية .

( لا عملاً ) - فلا يجزم بها ، وإنما قصرت عن أسماء الشرط ،  
لأنها في الاستفهام إنما تجاب بالنكرة دون المعرفة ، فيقال : كيف زيد ؟  
فتقول : صحيح ، ولا تقول : الصحيح ؛ وأما أسماء الشرط فتجاب في  
الاستفهام بهما ؛ يقال : ما عندك ؟ فتقول : خير (٢) ، أو الخير ؛  
وأى الناس عندك ؟ فتقول : رجل يعجبك ، أو زيد ؛ ولأن الفعلين  
بعدها إنما يكونان متفقين نحو : كيف تصنع أصنع ؛ ولا يكونان  
مختلفين ، نحو : كيف تقوم أخرج ، بخلاف أسماء الشرط ، فتقول :  
ما تصنع أصنع ، وقال تعالى : « مانسوخ من آية أو ننسها (٣) نأت  
بخير منها أو مثلها (٤) » .

وتلحقها ما جوازاً لقصد التأكيد ، لضعف الارتباط بها نحو :  
كيفما تكون أكون ؛ وقال ابن العلي : الارتباط فيها قليل ، نحو :  
كيف تكون أكون ؛ والأكثر عدم الارتباط .

( خلافاً للكوفيين ) - في إثباتهم المجازاة بها معنى وعملاً ،  
فيجزمون بها ، نحو : كيف تكن أكن ؛ وقال به من البصريين (٥)

(١) في ( د ، ز ) : كما جرى .

(٢) في ( ز ) : خيراً والخير .

(٣) في ( د ، ز ) : أو ننساها .

(٤) البقرة / ١٠٦ : « مانسوخ من آية أو ننسها ، نأت بخير منها أو مثلها » .

(٥) في ( د ) : من النحويين .

قطرب ؛ وقال بعض النحويين : تجزم إذا كان معها ما ، كحيث ، نحو :  
 كيفما تكن أكن ؛ فليس في الجزم بها سماع ، ومن أجازوه صرح بأنه  
 إنما أجازوه قياساً .

( ومن أدوات الشرط : إذ ما ) - ومن استعمالها للشرط ، قول  
 العباس بن مرداس السلمى :

(٧٠) إذما أتيت على الرسول فقل له حقا عليك ، إذا اطمأن المجلس (١)  
 ياخيرَ مَنْ ركب المطى ، وَمَنْ مشى فوق التراب ، إذا تُعَدُّ الأنفسُ  
 قيل : ومن الجزم بها قول عبد الله بن همام السلولي :

(٧١) فإذا ترينى اليوم مُزجى مطيتى أصدُّ سيرا في البلاد وأفرغ (٢)  
 فإننى من قوم سواكم ، وإنما رجالى فهم بالحجاز وأشجعُ  
 واستشهدوا أيضا بقوله :

(١) البيت من الكامل ؛ استشهد به سيبويه ١ / ٤٣٢ على المجازاة بإذما ؛ وقال  
 الأعلام : ودل على ذلك إتيانه بالفاء جواباً لها ؛ ورواه المبرد في المقتضب ٢ / ٤٧  
 لنفس المسألة ، قال في الحاشية : ورواه ابن هشام في سيرته : إما أتيت ... وعليه  
 لاشاهد فيه للمجازاة بإذما .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السلولي ؛ جاء به سيبويه  
 ١ / ٤٣٢ شاهداً على المجازاة بإذما في قوله : فإذا ترينى ... فإننى من قوم ... الخ ؛  
 ورواية سيبويه : مُزجى ظعيتى ، قال في الحاشية : ويروى : أزجى ظعيتى ؛  
 والإزجاء السُّوق ، والظعينة : المرأة في الهودج ؛ وصعد في الوادى تصعيداً : انحدر  
 فيه ، بخلاف الصعود ، فإنه الارتفاع ؛ وأفرغ إفراغاً : صعد وارتفع .

(٧٢) وإنك إذما تأتِ مَأْنَتْ آمِرٌ به ، لا تَجِدْ مَنْ أَنْتِ تَأْمُرُ فاعلا (١)

وقال بعض النحويين : ليست إذما من أدوات الشرط ، وإنما ورد الجزم بها في الشعر كما إذا (٢) ، ومعناها ؛ إذ ذاك معناها ورُدَّ بأن الفعل الواقع بعد إذما ، ومعناها الاستقبال ، لم يرد إلا مجزوماً ، ولا يحفظ من لسانهم : إذما تقوم أقوم ، كما قالوا : إذا تقوم أقوم .

( وحيثما ) - نحو :

(٧٣) حيثما تستقم ، يُقَدَّرُ لك اللدُّ هُ نجاحاً ، في غابر الأزمان (٣)

( وأين ) - نحو :

(٧٤) أين تَضْرِبُ بنا العُدَّة تَجِدُنَا نَصْرُفُ العيسَ نحوها للتلاقي (٤)

(١) في الأشموني مع الصبان ٤ / ١١ : \* به تُلَفِ مَنْ إِيَّاه تَأْمُرُ آتِيا \* وجاء به في معجم الشواهد على هذه القافية ، ولم ينسبه ، وهو من الطويل ، شاهداً آخر على المجازاة بإذما في قوله : إذما تأتِ ... لا تجد ... الخ ، ورواية التحقيق هي رواية أبي حيان ، كما قال العيني في ش . ش . العيني ٤ / ١١ .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٣) البيت من الخفيف ، جاء به في ش . شذور الذهب ٣٣٧ ، وفي المغنى ١٣٣ ، وفي ش . ش . العيني ٤ / ١١ ، ولم ينسبه لأحد ؛ قالوا : والشاهد فيه قوله : حيثما تستقم يُقَدَّرُ ... حيث جزم بحيثما فعل الشرط : تستقم ، وجوابه وجزاءه : يُقَدَّرُ .

(٤) من الخفيف أيضاً ، لابن همام السلولى ؛ قال في حاشية سيويه ١ / ٤٣٢ : أى إن تضرب بنا العُدَّة في موضع من الأرض ، نصرف العيس نحوهم للقائهم ؛ والعُدَّة بضم العين جمع عادٍ كقاضٍ وقضاة ؛ والشاهد في قوله : أين تضرب ... تجدنا ؛ حيث جاءت المجازاة بأين الظرفية .

( وهما ظرفا مكان ) - يعنى حيثما وأين ؛ وهما لتعميم الأمكنة ، ويلزمان الظرفية ، وتكون أين شرطاً واستفهاماً ، ولا تكون حيثما إلا شرطاً .

( وما سوى إن أسماء ) - ولا خلاف فى ذلك إلا ماسياتى فى إذما ، وما سبق فى مهما .

( متضمنة معناها ) - أى معنى الشرطية ، ولذلك أعطيت من الربط والسببية ماتعطيه إن .

( فلذلك بنيت ) - أى لتضمنها معنى الحرف ، وهو إن الشرطية ، وما كان منها على حرفين كمن وما ، فيه أيضاً شبه الحرف فى الوضع ، إلا أن المستمر فيها كلها ، تضمن معنى الحرف ، فلذلك اقتصر عليه المصنف .

( إلا أياً ) - فإنها لا تبنى ، وإن تضمنت فى الشرط معنى الحرف الشرطى ، لما سبق من المعارضة فى أول الكتاب .

( وفى اسمية إذما خلاف ) - فمذهب سيويوه ، أنها حرف كإن ، فأخرجت عنده عما كان لها من الظرفية الماضية ، إلى الحرفية واقتضاء الشرطية فى الاستقبال . ومذهب المبرد وابن السراج والفارسي أنها اسم ظرف زمان ، إلا أنها كانت لما مضى ، فزيدت عليها ما وجوباً فصارت للاستقبال ، لتضمن معنى الشرط .

( وقد ترد ما ومهما ظرفى زمان ) قال المصنف فى شرح الكافية الشافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من فى لزوم التجرد عن

الظرفية ، مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء ؛ وأنشد أبياتا منها قول الفرزدق :

(٧٥) فما تَحَيَّ لا أَرْهَبُ ، وإن كنتُ جارماً وإن عدَّ أعدائى علىَّ لهم دَحْلاً (١)  
وقول حاتم الطائي :

(٧٦) وإنك مهما تُعْطِ بطنك سُؤْلَه وفَرَجَكَ ، نالا منتهى الذمِّ أجمعاً (٢)

وما ذكره غير متعين ، بل يحتمل المصدرية ؛ أي : أي حياة تحي ، لا أَرْهَبُ ، وأيَّ عطاء تُعْطِ ؛ قال ابن المصنف : وهذا متعين ، لأن في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ، فلا مانع من أن يكنى بهما عن مصدر فعل الشرط ، كما

(١) جاءت القافية في (د ، غ) وش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ /  
١٢ برواية : دَحْلاً ، بالدال المهملة ، والخاء المعجمة ، والتحقيق من (ز) والديوان ٢ /  
١٢٧ من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب ابن عم الحجاج مطلعها :  
وأغيدَ مِنْ مَنّْ النعاس بعظمه كأنَّ به مما سرَّينا به دَحْلاً

وفي الحاشية : المتن : القوة ؛ وَمَنّْ النعاسُ عظمه : أضعفه ، والباء بعظمه زائدة . وفي اللسان — دَحَلَ : الدَّحَلُ : الثَّار . فالشاعر يقول لممدوحه : إني لا أَرْهَبُ شيئاً ما حييت ، وإن كنتُ مذنباً ، ولو قدَّر أعدائى علىَّ لهم ثأراً ؛ وقد فسَّر العيني الدَّحَلَ بالغدر والخديعة .

كما جاءت الرواية في ش . ش . العيني : وما تحي ... ولو عدَّ .. وفي الديوان :  
فما تحي ... ولوعدَّ . والشاهد في قوله : فما تَحَيَّ لا أَرْهَبُ .. حيث جاءت ما  
شرطية ظرفية جزمتم الفعلين ، عند ابن مالك .

(٢) البيت من الطويل ، لحاتم الطائي — ديوانه ١١٤ — والشاهد فيه مجيء مهما  
شرطية ظرفية جزمتم : تعط ، ونالا .

لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به ، إذ لا فرق . قال شيخنا :  
ويحتمل بيت حاتم كون مهما مفعولا ثانيا لتعط ، وفرجك الأول ،  
وسؤله بدل من فرجك .

( وأى بحسب ماضف إليه ) - فإن أضيفت إلى ظرف  
مكان ، فظرف مكان نحو : أى جهة تجلس ، أجلس معك ؛ أو إلى  
زمان فظرف زمان نحو : أى يوم تخرج ، أخرج ؛ أو مفعول ،  
فمفعول . وتزاد معها ما ؛ والأجود زيادتها بين المضاف إليه وبينها نحو :  
« أيما الأجلين قضيتُ » <sup>(١)</sup> ، وقرأ ابن مسعود : « أى الأجلين  
ماقضيت » ؛ وتزاد ما أيضا ، وإن حذف ماضف إليه نحو : « أيما ما  
تدعوا » <sup>(٢)</sup> ؛ وهى متصرفة بوجوه الإعراب .

( وكلها تقتضى جملتين ) - نحو : إن جئتنى أكرمتك ، أو  
أكرمك ؛ وإن تجيء فأنت مكرم .

( تُسمى أولاهما شرطاً ) - والشرط فى اللغة العلامة ، فسميت  
الجملة الأولى من الجملتين المذكورتين بذلك ، لأنها علامة على ترتب  
الثانية عليها نحو : إن أسلمت ، دخلت الجنة .

( وتصدر بفعل ظاهر ) - وهو الأكثر ؛ ويكون ماضياً  
ومضارعاً ، كما سبق تمثيله ، ولا يكون أمراً ولا جامداً ولا مقروناً بقد ولا  
دعاء ولا منفياً إلا بلا أو لم .

( أو مضمّر مفسّر بعد معموله بفعل ) - وهذا هو الأكثر فى  
الإضمار نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك » <sup>(٣)</sup> ، أى وإن

(١) القصص / ٢٨

(٢) الإسراء / ١١٠

(٣) التوبة / ٦

استجارك أحد من المشركين استجارك ؛ فاستجارك المتأخر ، مفسر  
للأول المضمر ، وأحد مرفوع بالمضمر ؛ وقد جاء الإضمار على غير  
هذا نحو : « الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً  
فشر »<sup>(١)</sup> ؛ وقد سبقت المسألة بباب كان .

( يشدّ كونه مضارعاً دون لم ) - كقوله :

(٧٧) يثنى عليك وأنت أهل ثنائيه ولديك، إن هو يستزدك، مزيد<sup>(٢)</sup>

وما ذكره من الشذوذ ، هو المعروف من كلام الناس ؛ إلا أن في  
كتاب سيبويه ما يشعر بظاهرة بخلافه ؛ قال : وتقول : إن زيدا تره  
تضرب<sup>(٣)</sup> ، ومثاله بلم قوله :

(٧٨) وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل<sup>(٤)</sup>

(١) كشف الخفاء ج ١ حرف الجيم ص ٣٣٢ رقم ١٠٧٠ تحت عنوان :  
الجزاء من جنس العمل ؛ قال : وقع في كتب النحاة ، ويستدل له بقوله تعالى : « إنما  
تجزون ما كنتم تعملون » الطور ١٦ والتحريم ٧ .

(٢) البيت من الكامل ، لعبد الله بن عنمة الضبي ؛ وجاء به الأشموني عند قوله  
في تنبيهاته ٤ / ٣٠ : « كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط ، لا يكون فعل  
الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ... وأما قوله \* ولديك إن هو  
يستزدك مزيد \* فضرورة ؛ وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء ؛ وكذا فعل السيوطي في  
الهمع ٢ / ٥٩ ؛ قال في الدرر ٢ / ٧٥ : وهو من شواهد الرضى ؛ قال البغدادي :  
على أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط ، مضارعاً ، شاذ ، وحقه أن  
يكون ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط .

(٣) في ( ز ، غ ) : إن زيداً أبوه يضرب ؛ وهو لا يتمشى مع السياق ؛ وقد جاء  
المثال في المقتضب ٢ / ٧٦ : إن زيدا تره تكرمه .

(٤) من الطويل ، للمسؤول بن عاديء ؛ والشاهد فيه مجيء فعل الشرط عند  
الإضمار والتفسير ، مضارعاً مقروناً بلم ، في قوله : وإن هو لم يحمل ...

( ولا يتقدّم فيها الاسم مع غير إن ، إلا اضطراراً ) - كقوله :

(٧٩) فمن نحن نُؤمّنه ، يَبْتَ وهو آمِنٌ ومن لا نُجِرّه يُمَسِّ مِنّا مفرّعا (١)

( وكذا بعد استفهامٍ بغير الهمزة ) - فلا يقال : هل زيدٌ قام ؟

إلا في الضرورة ؛ قال :

(٨٠) \* أم هل كثيرٌ بُكّي لم يقض عبْرته (٢) \* ؟ البيت

ولا يجوز في هذا كونُ المرفوع مبتدأ ، وإنما هو على إضمار فعل ؛ لأنَّ هل في الجملة الفعلية كَقَدْ ؛ وأجاز الكسائي : هل زيدٌ قام ؟ جوازاً حسناً ؛ قال : لقولهم : هل زيدٌ قائم ؟ فكذا يجوز الابتداء بعدها ، وولايتها الأسماء مع وجود الفعل ؛ هذا حكم غير الهمزة ؛ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك معها نحو : أزيدٌ قام ؟ والاختيار والأفصح حملة على فعل يفسره ما بعده ؛ ويجوز كونه مبتدأ خيره الجملة بعده ، وذلك لأن الهمزة أم الباب .

(١) من الطويل ، لهشام المرّي ؛ ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤيّ ؛ والشاهد في قوله : فمن نحن نُؤمّنه يَبْتَ ... على أن تقدم معمول فعل الشرط عليه ، إذا كان الشرطُ غير إن ، ضرورة .

(٢) جاء في لسان العرب - قضى - : وقضى عبْرته أى أخرج كل ما في رأسه ؛ قال أوس :

أم هل كثيرٌ بُكّي لم يقض عبْرته إثرَ الأحبة يوم البين معذورٌ

والشاهد على ما جاء بالبيت السابق ، بعد استفهام بغير الهمزة ، في قوله : أم هل كثيرٌ بُكّي ... وفي حاشية سيبويه ٤٨٧/١ ، ١٧٨/٣ نسبه لعلامة الفحل - ديوانه ١٢٩ - برواية : أم هل كبيرٌ بكى ...

( وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً ) - فالجزاء ، لأنه مترتب على ما قبله ، فأشبهه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب ، والجواب لأنه لما لزم عن الأول ، صار كالجواب الآتي بعد كلام السائل ؛ وهذه الجملة تكون طلبية وخبرية وشرطية وغيرها ، اسمية وغيرها ؛ والأصل كونها جملة تصلح لأداة الشرط .

( وتلزمه الفاء في غير الضرورة ، إن لم يصح تقديره شرطاً ) - نحو : « إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ، فَنِعِمَّا هِيَ » <sup>(١)</sup> ، « إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » <sup>(٢)</sup> ، « فإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِنِّي هَدًى ، فَمَن تَبِعْ هَدَايَ ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » <sup>(٣)</sup> ، « إن يسرق ، فقد سرق أخٌ له من قبل » <sup>(٤)</sup> ، « إن كان قميصه قد من قبل ، فصدقت » <sup>(٥)</sup> ، « إن قام زيدٌ فما يقوم عمرو ، أو فلن ، أو فإن [ عمراً ] <sup>(٦)</sup> قام ، إن قائم زيدٌ ، فقد يقوم عمرو » ، « ومن يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتي الله » <sup>(٧)</sup> « وإن أقبل زيدٌ ، فما أحسنه ، أو فهو أحسن من كذا ، وإن تكرمني ، فوالله ، لأكرمَنَّكَ .

(١) البقرة / ٢٧١

(٢) آل عمران / ٣١

(٣) البقرة / ٣٨

(٤) يوسف / ٧٧

(٥) يوسف / ٢٦

(٦) في النسخ : زيداً ، والسياق يعضد التحقيق .

(٧) المائدة / ٥٤

واحترز بقوله : في غير الضرورة ، من قوله :

(٨١) من يفعل الحسنات ، الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ ، عند الله مثلاًن (١)

أى : فالله يشكرها ؛ وهذا مذهب سيبويه ؛ قال الخضرأوى :  
وأبو العباس يجوز حذف الفاء في الكلام ؛ ومن الحذف للضرورة :

(٨٢) فإن يك قوم سرهم ماصنعم ستحتلبوها لاقحاً غير باهل (٢)

أى فستحتلبونها (٣) ، وفيه حذف النون من دون ناصب ولا  
جازم ولا ملاقة مثل .

( وإن صُدِّر بمضارع صالح للشرطية ، جُزم في غير الضرورة ،  
وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً ) - نحو : « إن تمسَّسكم حسنةٌ  
تَسُوْهُم ، وإن تصيبكم سيئةٌ ، يفرحوا بها » (٤) . واحترز بالضرورة من  
قوله :

(١) من البسيط ، نسب لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، ونسب لابنه عبد  
الله ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى ؛ وروى : سيان بدل : مثلاًن والمعنى  
واحد . قال في حاشية سيبويه ١ / ٤٣٥ ( ٣ / ٥ ) : والشاهد فيه حذف الفاء من  
الجواب للضرورة ، وتقديره : فالله يشكرها .. وزعم الأصمعى أن النحويين غيروا ،  
وأن الرواية \* من يفعل الخير ، فالرحمن يشكره \* .

(٢) البيت شاهد على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة في قوله :  
ستحتلبوها ... يقال : أحلب القوم واستحلبوا ، أى اجتمعوا للنصرة والإعانة ؛ وناقاة  
لاقح وقارح ، يوم تحمل ؛ وناقاة باهل أى متروكة ، لاصرار عليها .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) آل عمران / ١٢٠

(٨٣) يَأْقَرعُ بَنَ حَابِسٍ ، يَأْقَرعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ (١)

فرفع (٢) تُصْرَعُ ، مع أن الشرط مضارع ؛ ويجوز عند سيبويه في هذا ، أن يكون على نية التقديم ، فيكون تُصْرَعُ خبر إن ؛ وأن يكون على حذف الفاء ، أى فتُصْرَعُ ؛ والوجه الأول عندى (٣) ، في هذا ونحوه أولى ؛ فإن (٤) قلت : إن تأتني آتيك ، فلم يكن قبل إن (٥) ما يمكن أن يطلب الفعل المرفوع ، جاز أيضا عند سيبويه الوجهان ، إلا أن الثاني عنده في هذا أولى (٤-).

وذهب المبرد إلى أنه على إضمار الفاء في الموضعين معاً ؛ وفصل بعضهم بين اسم الشرط وغيره ؛ فأجاز التقديم تقديراً في الحرف ، وعين في الاسم حذف الفاء .

( وجواراً إن كان ماضياً ) - نحو : إن جئتني أكرمك ، بالجزم ، وهو الفصيح المختار عند المعظم ؛ وقيل : إنه لا يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع كان ، لأنها أصل الأفعال ، قال

(١) رجز لجرير بن عبد الله البجلي ، أو عمرو بن خثارم العجلي ؛ قال في حاشية سيبويه ١ / ٤٣٦ ( ٣ / ٦٧ ) : والشاهد فيه تقديم تُصْرَعُ تقديراً ، مع تضمنها للجواب في المعنى ، والتقدير : إِنَّكَ تُصْرَعُ ، إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، وهذا من الضرورة ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحقه أن يجزم الآخر ؛ وقال المبرد في المقتضب ٢ / ٧٢ : هو عندى على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٣) سقطت من (د) ، وفي (ز) : عنده .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

(٥) سقطت إن من (غ) .

تعالى : « من كان يريد حرث الآخرة ، نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » <sup>(١)</sup> ؛ قال صاحب هذه المقالة : ولا يجوز في غيرها . انتهى . وكلام سيبويه وغيره على أن ذلك لا يختص بكان ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

(٨٤) دَسْتُ رَسُولًا ، بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ ، يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ <sup>(٢)</sup>

وقال :

(٨٥) تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ، يَذْثُبُ ، يَصْطَحِبَانِ <sup>(٣)</sup>

والرفع مسموع من كلام العرب ، وقال بعض المغاربة إنه أحسن من الجزم ، ومنه قول زهير :

#### (١) الشورى / ٢٠

(٢) من البسيط ، للفرزدق — ديوانه ٢٦٢ — وفي حاشية سيبويه ١ / ٤٣٧ (٣ / ٦٩) : دَسْتُ رَسُولًا : أرسلته في خفية للإخبار ؛ والتوغير : الإغراء بالحق ، وأصله من وغرة القدر ، وهي فوريتها عند الغلى . والشاهد فيه جزم الجواب يشفوا ، لأن الشرط ماض في موضع جزم .

(٣) من الطويل ، للفرزدق — ديوانه ٨٧٠ — وفي (د) وسيبويه ١ / ٤٠٤ برواية : تعال بدل : تعش ، قال : والرواية المشهورة : تعش ؛ وروى : فإن واثقتني بدل : فإن عاهدتني ؛ وجاء به في سيبويه ١ / ٤٠٤ (٢ / ٤١٦) : لتثنية يصطحبان حملاً على معنى مَنْ ؛ وكذا في المقتضب ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٥٣ ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٥٣ جاء به لنفس المعنى ، وأشار العيني إلى أن قوله : لا تخونني ، قيل : إنه جواب الشرط ، ولا محل لها من الإعراب ؛ قال : والحق أن يكون الجواب : نكن ، ويكون : لا تخونني ، جواب القسم الذي تضمنه : عاهدتني ، أو يكون جملة حالية .

(٨٦) وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول : لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ<sup>(١)</sup>

وكذا :

(٨٧) فإن كان لا يرضيك حتى تردّني إلى قطريّ ، لا إخالُك راضياً<sup>(٢)</sup>

وهو كثير ، وقال بعض المغاربة : إن الرفع ضرورة ، قال : ولا أعلم منه شيئاً جاء في الكلام . انتهى .

قيل : ومذهب سيوييه ، أنه على نية التقديم ، وجواب الشرط محذوف ؛ وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب ، والفاء محذوفة ؛ وقيل : هو الجواب ، ولا إضممار للفاء ، ولا هو مقدم نيةً ، وثبت بخط ابن المصنف في أصل التسهيل :

( وإن صُدّر بمضارع ، صالح للشرطية ، جُزم ، وقد يُرفع بكثرة ، إن كان الشرط ماضياً اللفظ ، أو منفيًا بلم ، وبقلة إن كان غيرهما ) - وفي هذا زيادة مسألة المنفى بلم ، نحو : إن لم تأتني

(١) من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى من معلقته — ديوانه ١٥٣ ؛ وروى : مسغبة بدل : مسألة . قال في حاشية سيوييه ١ / ٤٣٦ ( ٣ / ٦٦ ) : الخليل : المحتاج ذو الخلّة ، بالفتح ؛ والمسألة : السؤال ؛ والمسغبة : الجماعة ؛ والحَرَم ككتف بالكسر : الحرام ؛ أي إذا سئل ، لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرم على طلابه . والشاهد فيه رفع يقول على نية التقديم ، أي : يقول إن أتاه خليل ؛ والمبرد يقدره على حذف الفاء .

(٢) من الطويل ، لسوار بن المضرب ؛ قال في ش . ش . العينى ٢ / ٤٥ : إن للشرط ، وكان لا يرضيك ، فعله ، وجوابه : لا إخالُك ؛ والشاهد في حذف فاعل كان الذى هو اسمه ؛ والتقدير : فإن كان هو لا يرضيك ، أى ما نحن فيه من سلامة ؛ وقطري ، هو قطري بن الفجاءة الخارجي .

أكرمك ، بالرفع ؛ وهي مسألة مشهورة ، ويمكن دخولها في قول المصنف في تلك النسخة : إن كان ماضياً ، على تفسير الماضي بما يشمل الماضي لفظاً ، والماضي معنى ؛ فإن المنفى بلم ماضي معنى ، ففعل فيه حرف الشرط من الصرف إلى الاستقبال ، مافعله في لفظ الماضي ؛ وفي الذي أثبتته ابن المصنف ، وصف الرفع بالقلة ، إن كان الشرط غير الماضي لفظاً ، والمنفى بلم ؛ وفي تلك النسخة ، جعله ضرورة ؛ وقال المصنف في شرح الكافية الشافية : وقد يجيء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارع مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : « أينما تكونوا ، يدرككم الموت » (١) .

وقد سبق أن من النحويين من قال : إن الجزم لا يجيء في الكلام الفصيح ، إلا مع كان ؛ ومنهم من قال : إن الرفع أحسن منه ؛ وقال صاحب الواضح : الاختيار الجزم ، ويحسن الرفع ، إذا تقدّم ما يطلب الجواب ، نحو : طعامك ، إن تَزَرْنَا ، نَأْكُلُ ؛ وقول زهير : لا غائب مالى (٢) ... حسن الرفع فيه تقدّم الواو على إن . انتهى .

( وإن قرّن بالفاء رفع مطلقاً ) - أى سواء أكان الشرط بلفظ الماضي أو المضارع المنفى بلم ، أو المضارع بخلاف ذلك (٣) ، نحو : « وَمَنْ عَادَ ، فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ » (٤) ، « فَمَنْ يُوْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ » (٥) ؛

(١) النساء / ٧٨

(٢) من الشاهد / ٨٤ ص ١٥٠

(٣) أى بدون لم .

(٤) المائدة / ٩٥

(٥) الجن / ١٣

وإنما رُفِعَ ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو ينتقم ، فهو لا يخاف ؛  
هكذا قالوا ؛ ويمكن جعل الفاء رابطة ، كهى فى الجملة الاسمية ،  
ولاحذف ، بل المقترن بالفاء هو الجواب .

( وجزم الجواب بفعل الشرط ) - وهذا قول الأخفش ؛ وذلك  
لأنه مستدعٍ له ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .

( لا بالأداة وحدها ) - لأن الجزم نظير الجرّ ، والجارُّ وهو أقوى  
لا يعمل عملين ، فالجزم أولى ؛ وهذا قول المحققين من البصريين ،  
وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، واختاره الجزولى وابن عصفور والأبديّ ؛  
ووجهه أن الأداة اقتضتُهما ، فعملت فيهما كان وظنّ ، وما ذكر فى  
ردّه ، جوابه أن الجازم اقتضى معمولين ، والجار لا يقتضيهما .

( ولا بهما ) - أى فعل الشرط والأداة ؛ وذلك لأن العامل  
المركب من شيئين ، لا يجوز انفصال جزئه ، ولا حذف أحدهما كحيثما ،  
وأنت تقول : إن زيدا تكرم يكرمك .

(٨٨) وقال : \* وإلّا يَعلُ مَفرَقك الحسامُ <sup>(١)</sup> \* .

فدلّ على أن العامل ليس ماذكر ؛ وهذا القول ينسب إلى

(١) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٥ : قاله الأحوص محمد  
ابن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر ؛ صدره :

\* فطلقها فلست لها بكفٍّ . \* والشاهد فى قوله : وإلّا يَعلُ ..

حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير : وإن لم تطلقها ؛ ويَعلُ جوابه ،  
والحسام فاعله ، وهو السيف .

سيبويه والخليل ، لأن في كلامهما ما يدل ظاهره عليه ؛ ونسب إلى الأخفش أيضا .

( ولا على الجوار ) - وهذا مذهب الكوفيين ، قالوا : الجرّ يكون للجوار ، وكذلك الجزم ؛ وحكى بعض المغاربة الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ؛ وحكى بعضهم عن المازنيّ أنه مبنيّ ؛ وعن المازني أيضا أن فعل الشرط معرب ، وفعل الجزاء مبني ؛ واحتج للبناء فيهما ، بأن الفعل لا يقع موقع الاسم في المحليّ ؛ واحتج لبناء الجزاء فقط بفقد العامل ، فما سبق لا يصلح لما سبق ؛ ولأن الفعل لا يعمل في الفعل ، فالنوع لا يعمل [ في نوعه ] <sup>(١)</sup> ؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، وإنما يعمل لمزية ، كأن يضمن العامل من غير النوع ، فلما فقد العامل ولم يمكن الرفع ، لأنه لا يقع موقع الاسم ، تعيّن البناء ؛ وما ذهب إليه من البناء ، مخالف لجميع النحويين .

( خلافاً لزاعمي ذلك ) - وقد سبق ذكرهم .

( فصل ) - ( قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى ) -  
احترز بالاستقبالية من التي للمفاجأة ؛ ونقل بعض المغاربة الاتفاق على أن إذا ظرف لما يستقبل ؛ وأثبت بعض النحويين أنها تأتي للحال ؛ وجعل منه : « والنجم إذا هوى » <sup>(٢)</sup> ، « والليل إذا يغشى » <sup>(٣)</sup>

(١) هذه العبارة ليست في الأصل ، وأظن السياق يتطلبها ، وقد سقطت من النسخ الثلاث .

(٢) النجم / ١

(٣) الليل / ١

ونحوهما ؛ والصواب أن الظرف للاستقبال ، وهي حال مقدرة ،  
 والتقدير : أقسم بالليل كائناً إذا يغشى ، نحو : مررت برجل معه صقر  
 صائداً به غداً ؛ وقد سبق في الظروف ذكر المصنف أن إذا تقع موقع إذ ؛  
 وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى ، أن إذا تأتي زائدة ، وأنشد في ذلك :  
 (٨٩) فإذا ، وذلك لآتئاء لذكره والدهر يُعقبُ صالحاً بفساد (١)

وهذا كله يخرج بقوله : الاستقبالية ؛ على أن البيت يحتمل أن  
 يُخرَج على حذف المبتدأ ، أى : فإذا مانحن فيه ؛ وتكون إذا فيه  
 للمفاجأة ؛ ولو قال : الاستقبالية المضمنة معنى الشرط ، لتخرج التى  
 لمجرد الظرفية نحو : « وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون » (٢) ولذا لم تدخل  
 الفاء نحو : « فهم » ، لكان أوضح فى المقصود ، فإن التى يحزم بها  
 هى المضمنة لا المجردة ، وكأنه اتكل على قوله : حملاً على متى ، ومتى تجزم  
 إذا كانت شرطية ؛ ومن الجزم بإذا ، ماأنشده سيويه من قول الفرزدق :  
 (٩٠) ترفع لى خندف ، والله يرفع لى ناراً ، إذا خمدت نيرانهم ، تقد (٣)

(١) لم أجده فى مراجعى ، وقد أنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى ، شاهداً على  
 زيادة إذا فى قوله : فإذا ، وذلك ... وقد عقب الشارح المحقق ، بأن البيت يحتمل  
 التخرىج على حذف المبتدأ ، وتكون إذا فيه للمفاجأة .

(٢) الشورى / ٣٧

(٣) من الطويل ، للفرزدق — ملحقات ديوانه ٢١٦ — وفى حاشية سيويه  
 ١ / ٤٣٤ (٣ / ٦٢) : يقول : إذا قعدت بغيرى قبيلته ، فإن قبيلتى خندف ترفع لى  
 من الشرف كالنار الموقدة . والشاهد فيه الجزم بإذا فى ضرورة الشعر ، وموضع  
 الشاهد : تقد ، الواقعة جواباً للشرط مجزوما .

وأنشد الفراء :

(٩١) استغن، ما أغناك ربك، بالغنى وإذا تُصَبِّك خصاصة فتجمل<sup>(١)</sup>

وكلام المصنف يقتضى أن الجزم بها قليل ، لا مخصوص بالشعر ، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك ؛ قال سيويه : جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بأن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لابد لها من جواب . انتهى .

وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيد عليها ما ، جاز أن يجازى بها فى الكلام ، وإذا استعملت إذا شرطاً ، فقليل : هى مضافة لما بعدها ؛ وقيل : غير مضافة ، وهى معمولة للفعل الذى بعدها ؛ وعلى الأول العامل فيها الجزاء ؛ وإذا قلت : إذا جاء زيد ، جاء عمرو ، هل يقتضى تكراراً ، فتكون مثل كلما ، أو لا ؛ المشهور أنها لا تقتضيه ، ومنهم من قال : تقتضيه ؛ قال ابن عصفور : وهو الصحيح . فالمراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ؛ ويدل عليه :

(٩٢) إذا وجدت أوار الحب فى كبدى أقبلت نحو سقاء القوم أبرد<sup>(٢)</sup>

(١) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، أو حارثة بن بدر الغداني ؛ ويروى : فتحمل ، بالحاء المهملة ، وجاء به فى الدرر ١ / ١٧٣ برواية : واستغن ؛ قال : استشهد به على أن إذا لا تجزم إلا فى الشعر ، فى قوله : وإذا تُصَبِّك ... فتجمل ؛ والخصاصة : الحاجة والشدة .

(٢) البيت شاهد على مجىء إذا مراداً بها العموم ، كسائر أسماء الشرط ؛ والأوار شدة حرّ الشمس ولفح النار ؛ وفى اللسان برد : وابترد الماء صبّه على رأسه بارداً ، قال : إذا وجدت أوار الحب ... الخ أبرد .

فالمعنى فى البيت على العموم ، كأنه قال : متى وجدت .  
 ( وتُهمل متى ، حملاً على إذا ) - وهذا غريب ، واستدل له  
 المصنف بما فى الحديث : « إنَّ أبا بكر رجل أسيِّف ، وإنه متى يقوم  
 مقامك ، لا يُسمع الناس » (١) .  
 ( وقد تُهمل إن ، حملاً على لو ) - نحو ما فى الحديث : « فإنك إن  
 لآتراه ، فإنه يراك » (٢) ، وهو محتمل للتأويل ؛ وقرأ طلحة : « فإمَّا تَرَيْنَ من  
 البشر أحداً » (٣) . بياء ساكنة ، ونون مفتوحة هى علامة الرفع .  
 ( والأصح امتناع حمل لو على إن ) - أى فى الجزم بها ، خلافاً  
 لجماعة ، منهم هبة الله بن الشجرى ، فى إجازتهم الجزم بلو فى  
 الشعر ، واستشهدوا بقوله :  
 (٩٣) لو يَشَأْ طَارَ به ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْآطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ (٤)

(١) فتح البارى ج ٦ ص ٤١٧ رقم ٣٣٨٤ عن عروة بن الزبير عن عائشة  
 رضى الله عنها .

(٢) مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى - كتاب الإيمان ص ٧ عن أبى  
 هريرة رضى الله عنه .

(٣) مريم / ٢٦ .

(٤) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ١٤ جاء به الأشمونى  
 شاهداً على مذهب ابن الشجرى فى الجزم بلو ضرورة فى قوله : لو يَشَأْ ؛ قال  
 الصبان ، بعد أن أشار إلى كلام الشارح بعد البيت : قال الشمنى : والميعة : النشاط  
 وأول جرى الفرس ؛ واللاحق : الضامر ؛ والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء  
 وكسرها ، وهى الخاصرة ؛ ونَهْد بفتح فسكون أى جسيم - والمشرف المرتفع  
 وخُصَل جمع خُصْلَة وهى القطعة من الشعر . والبيت من الرمل ، لعلقة الفحل ، أو  
 لامرأة من بنى الحارث بن كعب .

قال المصنف : ولا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : شَا  
يشَا ، وَجَا يَجِي ، بلا همز ؛ فيجوز كون قائل البيت ممن لغته ترك  
همز شَا فقال : يشَا بلا همز ، ثم أبدل الألف همزةً ، كما قيل في عالم :  
عَالَم ، وكما فعل ابن ذكوان في : « تأكل منسأته » <sup>(١)</sup> حين قرأ بهمزة  
ساكنة ؛ والأصل : منسأة مفعلة ، مِنْ نسأته أى زجرته بالعصا ،  
فأبدلت الهمزة ألفاً ، ثم أبدلت الألف همزةً ساكنة .

( وقد يُجزم مسببٌ عن صلة الذى ، تشبيهاً بجواب الشرط )  
- وهذا مذهب الكوفيين ، أجازوا : الذى يأتينى ، أحسنٌ إليه ؛ بجزم  
أحسن ، وأنشد ابن الأعرابي :

(٩٤) لا تحفرنُ بئراً ، تريدُ أخاً بها فإنك فيها أنت من دونه تقع <sup>(٢)</sup>  
كذاك الذى يبغي على الناس ظالماً تُصِبه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع  
وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه ؛ وجاء  
أيضاً الجزم فى مسببٍ عن نكرة موصوفة بما يصلح أن يكون شرطاً ؛  
أنشد المرزبانى :

(٩٤) وكل امرئٌ يبغي على الناس ظالماً تُصِبه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع <sup>(٣)</sup>

---

(١) سبأ / ١٤ : « ما دَلَّهم على موته إلا دابةُ الأرض تأكل منسأته » .  
(٢) البيت الثانى شاهد على جزم المسبب عن صلة الذى فى قوله : كذاك الذى  
يبغي ... تُصِبه ...

(٣) يبدو أن هذا البيت هو نفس البيت السابق الذى أنشده ابن الأعرابي ، فلا  
يختلف عنه إلا فى بداية الشطر الأول : وكلُّ امرئٍ بدل : كذاك الذى .. ويقال فيه  
ما قيل فى سابقه باعتبار النكرة الموصوفة بدل اسم الموصول : الذى .. ولا يعرف  
للبيتين قائل .

وجاء ذلك فيها مع إن أيضاً ، قال :

(٩٥) وإنَّ امرأً لا يُرتَجى الخيرُ عنده يكنُ شيئاً ثقيلاً على مَنْ يُصاحِبُهُ (١)

وتحتمل هذه الشواهد كونها من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً ، كما قرأ أبو عمرو : « يَنْصُرُكُمْ ، وَيَأْمُرُكُمْ ، وَيُشْعِرُكُمْ » (٢) .  
( ويجوز نحو : إن تفعل ، زيد يفعل ، وفقاً لسيبويه ) - إذا صُدِّرَ الجزاء باسم أسند إلى ضميره فعل ، فالوجه ذكر (٣) الفاء ورفع الفعل ، فتقول : إن تفعل ، فزيد يفعل ؛ وأجاز سيبويه ترك الفاء والجزم - (٣) ؛ ووجهه رفع الاسم بفعل يفسره الفعل الظاهر بعده ؛ ومنع ذلك الفراء ، لمنعه عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، فلا يصلح هذا أن يكون مفسراً لعامل فيما قبله ؛ ومنعها أيضاً الكسائي ، وإن أجاز عمل الجواب المجزوم في ما قبله ؛ ولعل وجهه أنه لامقتضى لهذا الإضمار ، كما لامقتضى له في نحو : زيد قام ، على طريق الجمهور ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب : أجاز سيبويه ذلك دون سماع ، ومنعه الكسائي والفراء ، ويقولهما أقول . انتهى .

(١) وهذا البيت أيضاً شاهد على جزم المسبب عن النكرة الموصوفة الواقعة بعد إن في قوله : وإنَّ امرأً ... يكنُ ... ولا يعرف قائله ؛ وسيأتى احتمال الشارح في هذه الشواهد .

(٢) في « ينصركم » من قوله تعالى : « فمن ذا الذي ينصركم من بعده » آل عمران / ١٦٠ ، « آمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم » - الملك / ٢٠ و « يأمركم » من قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تذبجوا » - بقرة / ٦٧ ، « قل بئسما يأمركم به » - بقرة / ٩٣ ، « إنما يأمركم بالسوء والفحشاء » - بقرة / ١٦٩ ، « الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء » - البقرة / ٢٦٨ ، « أيا أمركم بالكفر ؟ » - آل عمران / ٨٠ ، « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات » - النساء / ٥٨ ؛ و « يشعركم » وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » الأنعام / ١٠٩

من (٣ - ٣) سقط من (د) .

( ونحو : إن تنطلق ، خيراً تُصِيبُ ، خلافاً للفراء ) - فيجوز تقديم المعمول المنصوب بالجزاء المجزوم ، عليه ، كما مثل ؛ ونقل الصفار في المسألة ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، وهو قول الكسائي ، والتفصيل . فيجوز إن كان جاراً ومجروراً نحو : إن تنطلق بزيد تمرّ ؛ ويمنع إن كان مفعولاً صريحاً ، كالمثال السابق ، وهو قول الفراء ؛ قال الصفار : والصحيح الجواز ، ونص سيبويه على ذلك في باب الجزاء مع المجرور ، ونصّ على غير المجرور في أبواب الاشتغال ، حيث أجاز : إن يقيم زيدٌ ، عمراً يكرمه <sup>(١)</sup> ؛ واستشهد الكسائي لمذهبه بقول طفيل الغنوي :

(٩٦) وللخير أيامٌ ، فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها ، الخير تُعقب <sup>(٢)</sup>

(١) التمثيل غير واضح في المسألة إلا باسقاط الضمير في : يكرمه ؛ وفي الإنصاف ص ٦٢٠ وما بعدها قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع نحو : إن تأتني ، زيدٌ يكرمك ؛ واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو : إن تأتني زيداً أكرمُ ؛ فأباه الفراء ، وأجازه الكسائي ؛ وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

وبعد أن ردّ على الكوفيين ، قال : والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء ، قول طفيل الغنوي :

(٢) وللخير أيام ... البيت - وجاءت باللام في ديوانه / ١٦ ، وجاءت في نسخ التحقيق الثلاث : وللخير ، بالراء - قال : فنصب الخير بُتْعَب ، وتقديره : تُعقب الخير ؛ وتُعقب مجزوم ، وإنما كسرت الباء للقافية ... قال في الحاشية : البيت لطفيل الغنوي ، أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب : طفيل الخيل ، لكثرة وصفه إياها .

وخرجه الفراء على أن الخير صفة لأيام ، أى أيَّامها الصالحة (١) .  
 وأنشد المصنف بيتاً آخر معه ، شاهداً في المسألة ، وليس مما  
 نحن فيه ، وهو :

(٩٧) هل أنت بائعتى دمي بغلائه إن كنت زفرة عاشق لم ترحم (٢)

وزفرة معمول ترحم ، وليس جواب الشرط ، بل هو خبر  
 كنت ، والجواب محذوف ، يدل عليه أول البيت . واختار المصنف مرة  
 أخرى مذهب الفراء في المنع ، وعليه يتعين رفع الفعل ، على أنه دليل  
 الجواب ؛ وقيل : على إضمار الفاء ؛ وردَّ بأن تقدير الفاء كوجودها ،  
 فكما لا يجوز مع وجودها في المثال : خيراً فتصيب ؛ كذا لا يجوز مع  
 تقديرها ، إلا أن يُقدَّر أنها داخلة على المفعول ، والأصل : فخيلاً  
 تصيب ، ثم حذفت ، فيجوز .

---

(١) أى الخيرة .

(٢) لم أجده في مراجعى ، ولم أستطع تحقيق بعض ألفاظه ؛ وقد أنشده المصنف  
 - كما قال الشارح - مع البيت السابق شاهداً في المسألة ؛ قال الشارح : وليس مما نحن  
 فيه .

ولفظ : بغلائه ، إن كان بالعين المهملة ، والياء المعجمة من أسفل ، والتاء  
 المعجمة من أعلى أى بعلاية ، كما جاء في إحدى النسخ ، فالعلاية موضع ؛ وإن كان كما  
 جاء في التحقيق بالعين المعجمة والهاء الأخيرة مهملة ، فهو من غلا ، والغلاء نقيض  
 الرخص ، قال في اللسان : وغالى بالشئ : اشتراه بثمن غال .. قال الفراء : غاليت  
 باللحم ، وغاليت اللحم ، جائز .. وأصل الغلاء : الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شئ .

واعلم أن قوله : ( فصل ) : ( قد يُجزم بإذا ... إلى هنا ،  
 ثبت في نسخة شرحها ابن المصنف ؛ وثبت في نسخة أخرى ، بدله ،  
 بعد قوله : خلافاً <sup>(١)</sup> لزاعمي ذلك :

( ولا يمنع جزمه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة  
 إلا وهو غير مجزوم - <sup>(١)</sup> ، خلافاً للكوفيين في المسألتين ) - والمسألة  
 الأولى مسألة : إن تنطلق ، خيراً تُصيب ؛ ونُسب المنع في هذه  
 النسخة للكوفيين ، وفي تلك للفراء ، وهو الصحيح ؛ فالكسائي رأس  
 الكوفيين ، وهو قائل فيها بالجواز ؛ ومثال المسألة الثانية : خيراً ، إن  
 انطلقت ، تصيب ، بالرفع ، فهذا جائز ، إلا أن تصيب ليس الجزاء  
 حينئذ ، بل الجزاء محذوف ، يدل عليه هذا المذكور ، فإن جازمت ،  
 أجاز الكسائي ذلك والفراء ، ومنعه البصريون ؛ ونقل بعض المصنفين  
 عن الأخفش ، ما يقتضي الجواز ؛ وفي تقديم معمول فعل الشرط على  
 أداة الشرط ، خلاف ؛ فمذهب البصريين والفراء المنع ، ومذهب  
 الكسائي الجواز نحو : خيراً إن تفعل ، يثبك الله ؛ ويحتاج الجواز إلى  
 سماع .

( وقد تنوب بعد إن ، إذا المفاجأة ، عن الفاء ، في الجملة  
 الاسمية غير الطلبية ) - وفي بعض النسخ : ( وقد تنوب بعد إن إذا )  
 - ونصوص النحويين متضافرة <sup>(٢)</sup> على إطلاق القول بأن إذا يربط بها

من ( ١ - ١ ) سقط من ( ز ) .

( ٢ ) في ( د ، ز ) : متظافرة .

في جواب الشرط مع الجملة الاسمية ، لكن السماع في الجواز <sup>(١)</sup> مع  
 إن ، قال تعالى : « وإن تُصِيبهم سيئة بما قَدَّمْت أَيْدِيهم ، إذا هم  
 يقنطون » <sup>(٢)</sup> ، وجاء أيضاً في إذا ، قال تعالى : « فإذا أصاب به مَنْ  
 يشاء مِنْ عبادِه ، إذا هم يستبشرون » <sup>(٣)</sup> .

واحترز بالاسمية من الفعلية ، فلا تدخل إذا هذه عليها ؛  
 لايجوز : إن قام زيدٌ ، إذا يقوم عمرو ؛ وبغير الطلبية من الطلبية ، فلا  
 يجوز : إن عصى زيد إذا ويلٌ له ، وإن أطاع ، إذا سلامٌ عليه ؛ بل  
 تتعين الفاء ، كما تتعين إذا كانت الاسمية منفية ، نحو : إن يقيم زيدٌ ،  
 فما عمرو قائم ؛ لايجوز : إذا ما .... ، وكذا إذا صحبتها إنَّ نحو : إنَّ  
 تقم ، فإنَّ عمراً قائم ؛ لايجوز : إذا إنَّ ، وإن جاز مع غير الشرط نحو :  
 \* إذا إنَّه عبدُ القفا واللَّهَّازِم \* <sup>(٤)</sup> (٩٨)

(١) في (ز ، غ) : في الجوازم .

(٢) الروم / ٣٦ .

(٣) الروم / ٤٨ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٧٢ (٣ / ١٤٤) : وكذلك إذا قلت : مررت ، فإذا إنه

يقول ... وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :

وكنْتُ أرى زيدا ، كما قيل ، سيداً إذا إنَّه عبدُ القفا واللَّهَّازِم

فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللَّهَّازِم ... وفي الحاشية :

والشاهد فيه جواز فتح أن وكسرها بعد إذا ؛ فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار  
 عنه بإذا ، والتقدير : فإذا العبودية ؛ أو الخبر محذوف ، أي فإذا العبودية شأنه ؛  
 والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا .

والبيت من الطويل ، من الأبيات الخمسين التي لم تنسب إلى أحد .

كما لا يجوز : إن يقيم ، فإذا زيد قائم ؛ وإن جاز : خرجت ،  
 فإذا زيد قائم ؛ وكون الربط بإذا هو قول الخليل وسيبويه ؛ وقال  
 الأخفش : هو على تقدير الفاء ، وتقدير الآية : « فإذا هم يقنطون » ؛  
 وردّ بأن حذف الفاء فيما تلزمه الفاء مخصوص بالشعر ، ولابد في  
 الربط بها ، من المحافظة على ماتعطيه من المفاجأة كآلية ؛ ونحو : إن  
 تصل إلى زيد ، إذا هو يصل ، بخلاف : إن تأتني ، إذا أنا أكرمك ؛  
 فإن قصدت المفاجأة جاز ؛ وبهذا يفرق بين الربط بها والربط بالفاء .

### ( فصل ) - ( لأداة الشرط صدر الكلام ) - كأداة

الاستفهام وما النافية ؛ وهذا مذهب البصريين ، فلا يجوز عندهم  
 تقديم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداة ، كما  
 تقدم .

( فإن تقدّم عليها شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ،  
 وليس إياه ، خلافا للكوفيين والمبرد وأبي زيد ) - ونقل أيضا عن  
 الأخفش ؛ فإذا قلت : أكرمك إن جئتني ، فأكرمك ليس جواب  
 الشرط عند جمهور البصريين ، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء  
 عليه ، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف ؛ وشبهة من جعله  
 جواباً ، أن المقصود حاصل به ، فلا حاجة إلى دعوى حذف ؛ وتختلف  
 بعض الآثار ، إنما هو للتقديم <sup>(١)</sup> ؛ وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً ،

(١) في (د) : بالتقديم .

فلا يجوز : قمت ، إن قام زيدٌ أو إن يقيم ؛ <sup>(١)</sup> والجواز إن كان مضارعاً ، فتقول : أقوم ، إن قام زيدٌ أو إن يقيم - <sup>(١)</sup> وهو قول المازني ، ويوجّه بأنّ في تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل ، فيخرج الماضي عن ظاهره إلى الاستقبال ، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم ؛ قيل : وثمة الخلاف إذا قلت : إن يقيم زيدٌ ، يقومُ عمروٌ ، بالرفع ؛ فالمانع من التقديم يقول : لا يجوز إلّا في ضرورة ، لأنه على حذف الفاء ؛ ومجيزه يقول : هو فصيح .

( ولا يكون الشرط حينئذ غير ماضٍ إلّا في الشعر ) - فلا تقول : أقوم ، إن يقيم ؛ ويجوز : إن قمت ، أو لم تقم ؛ قال تعالى : « لكن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » <sup>(٢)</sup> ؛ ومن الأول ، ومحلّ الشعر كما قال ، قوله :

(٩٩) لكن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلّم ربي أن بيتي واسع <sup>(٣)</sup>

وقوله :

من (١ إلى ١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٤٩

(٣) البيت من الطويل ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، جاء به الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٣٠ على أن مجيء الشرط في هذا الموضع ، غير ماض ، ضرورة وذلك في قوله : لكن تك قد ضاقت ... وجاء به في التصريح ٢ / ٢٥٤ عند قوله في التوضيح : وحيث حذف الجواب جوازاً ووجوباً ، اشترط في غير الضرورة ، مضى الشرط لفظاً أو معنى ؛ قال : فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفى بلم .

(٧٧) مكرّ يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيداً<sup>(١)</sup>

وأجاز الكوفيون : أنت ظالم إن تفعل<sup>(٢)</sup> .

( فإن كان غير ماض مع ما أو مَنْ أو أَى ، وجب لها في السعة حكم الذى ) - فتزول عن تقدّم ما هو دليل الجواب أو الجواب على هذه ، والفعل الذى يليها مضارع غير مجزوم بما<sup>(٣)</sup> الشرطية وبأَى الموصولة ، ويصير الفعل صلة ، نحو : آتى من يأتى زيداً ، وأحب ما يحبه ، وأكرم أيّهم يحبك ؛ وتعطى حكم الموصول من استحقاق الصلة والعائد وجواز عمل ما قبلها فيها ؛ هذا فى الكلام ، أما فى الشعر فيجوز الجزم والبقاء على الشرطية ؛ وفى رؤوس المسائل : لاختلاف فى جواز : آتيك إن تأتنى ، على قبحه ؛ واختلف فى مَنْ وما وأَى ومهما ومتى وحيثما ، فأجازه سيويه فى الشعر ، ومنعه عامة الكوفيين .

( وكذا إن أضيف إليهن حين ) - أى اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ؟ فلا يجوز الجزم فى السعة ، لأن أسماء الزمان لاتضاف إلى جملة مصدرة بأن ، فكذا لاتضاف<sup>(٤)</sup> إلى ما يُصدّر بما هو فى معناها ؛ وهذا مذهب سيويه والجرمى والمازنى ، وذهب الزيادى إلى جواز الجزم ، ونسب إلى المبرد أيضاً .

(١) من الكامل لعبد الله بن عنمة الضبى ، جاء به فى الهمع ٥٩/٢ فى هذا الموضع ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٥ : استشهد به السيوطى على جواز تصدير الشرط بالفعل المضمر الذى فسر فعل بعد معموله ؛ قال : وكونه والحالة هذه مضارعاً دون لم ضرورة .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٣٠/٤ : وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

(٣) فى ( د ، ز ) : بلم الشرطية .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

( ويجب ذلك مطلقاً لمن إثر هل ) - والمعنى بقوله : مطلقاً ،  
السعة والضرورة ، فتعطى حكم الموصول <sup>(١)</sup> ، ويرفع مابعداها حيثئذ  
في النثر والنظم نحو : هل من يأتيك تأتيه ؟ فيتعين الرفع ، لأن هل  
لايستفهم بها عن الجملة الشرطية ، لايجوز : هل إن قام زيد ، قام  
عمرو ؟ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك فيها نحو : أإن قام زيد ، قام  
[ عمرو ] <sup>(٢)</sup> ؟ فيجوز : أمن يأتيك تأتيه ؟ بالجزم .

( أو ما النافية ) - نحو : ما من يأتيك <sup>(٣)</sup> نطيعه ؛ وما أيها  
تشاء ، أعطيك ؛ فالموصولة متعينة بعد ما ، فيتعين الرفع في الفعل ،  
لأن ما لاتنفي الجملة الشرطية ؛ لايجوز : ما إن تأتيك تأتيك ؛ فإن كان  
النفي بلا ، جازت الموصولة فترفع ، والشرطية فتجزم ، لأن « لا »  
تدخل على الشرطية نحو : لا إن تأتيك ، تحسن إلينا ، ولا إن لم تأتيك  
تذكرنا ، قال ابن مقبل :

(١) في (د) : الموصولة .

(٢) تكملة ليست في الأصل ، والسياق يتطلبها ، وفي (د) : أ إن قام قام ؟

وفي (ز) : إن قام زيد قام ، وفي (غ) : أ إن قام زيد قام ؟

(٣) في (غ) : ما من يأتيك نطيعه ؛ قال سيبيويه في كتابه ١ / ٤٤٠ ( ٣ / ٧٥ ) :

وسأين لك كيف ذهب الجزاء مع هذه الحروف إن شاء الله : فمن ذلك قولك :  
أتذكر إذ من يأتيك تأتيه ؟ وما من يأتيك تأتيه ، وأما من يأتيك تأتيه ؛ وإنما كرهوا  
الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه ... وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه  
الحروف ... قال ليبد - ديوانه ٢١٧ - .

(١٠٠) على حين من تلبث عليه ذنوبه يَرِثُ شَرُّهُ ، إذ في المقام تدأبر

(١٠١) وقْدِرْ ككفَّ القرد، لا مُستعيرها يُعار ، ولا مَنْ يأتها يتدسّم<sup>(١)</sup>  
 ( أو إنَّ أو كان أو إحدى أخواتهما ) - فتقول : إنَّ مَنْ يأتينا ،  
 لا يخبُّ وليت ماتقول ، أقول ، بالرفع ؛ وكذا ترفع في : كان مَنْ يأتينا  
 نكرمُه ؛ وأصبح مَنْ يُعطينا نعطيهِ ؛ وذلك لأن اسم الشرط لا يعمل فيه  
 ما قبله إلا إن كان حرف جرّ أو اسماً مضافاً إليه نحو : بِمَنْ تَمُرُّ  
 أمرُ ، و غلام مَنْ تضربُ أضرب .

ويجوز في إنَّ وأخواتها الجزم في الشعر ، نحو قول الأعشى :

(١٠٢) إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وظباء<sup>(٢)</sup>

(١) من الطويل ، نُعيم بن مقبل - ملحقات ديوانه ٣٩٥ - وقد جاء يتدسّم في  
 نسخ التحقيق برفع الميم ، وجاء به صاحب معجم شواهد العربية في قافية الميم  
 المضمومة ، ثم نبه على أن صحته في الميم المكسورة ، وجاء به سيبويه ١ / ٤٤١  
 (٣ / ٧٧) بالميم المكسورة ؛ وفي كلام سيبويه السابق ، ما يفيد جواز الرفع والجزم في  
 الشعر . قال في الحاشية : هجا قوما فجعل قدرهم في ضآلتها ، ككف القرد ، يضمنون بها  
 على المستعير فارغة ، ولا يجد طالب القرى فيها ما يتدسّم به ، وذلك للؤمهم  
 وبخلهم . قال : والشاهد مجازاته بِمَنْ بعد لا ، لأنها تخالف ما النافية ، في أنها تكون  
 لغوا ، وتقع بين الجار والمجرور ، فلا تغير الكلام عن حاله ؛ فلذلك دخلت على جملة  
 الشرط ، فلم تغير عمله . والشاهد هنا على جواز الرفع والجزم بعد لا في قوله : ولا  
 مَنْ يأتها يتدسّم .

(٢) من الخفيف ، وفي النسخ الثلاث للأعشى ، وفي معجم شواهد العربية  
 للأخطل ، قال : وليس في ديوانه من رواية السكري ، كما نصَّ البغدادي ؛ وجاء به في  
 الهمع ١ / ١٣٦ ، قال في الدرر ١ / ١١٥ : البيت من شواهد الرضى ، على أن ضمير  
 الشأن يجوز حذفه كثيرا في الشعر ، بخلاف اسم هذه الحروف ، فإنه وإن اختص  
 حذفه بالشعر ، فإنما ورد بضعف وقلة ؛ قال عبد القادر البغدادي : وإنما لم يجعل من  
 اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته ، فلا يعمل =

وهو على حذف ضمير الشأن. وقال أمية بن أبى الصلت :  
 (١٠٣) ولكنَّ مَنْ لا يلقُ أمراً ينوبه بُعدته ، ينزلُ به وهو أعزلُ (١)  
 وإذا أضمرت فى كان وأخواتها ضمير الشأن ، جاز الجزم .  
 ( أو لكنْ ) - أى المخففة ، لدخول المثقلة فى أخوات إن ؛  
 فتقول : لكنَّ مَنْ يزورُنِي أزوره (٢) .  
 ( أو إذا المفاجأة ) - نحو : مررت بزيد ، فإذا مَنْ يزوره يحسنُ  
 إليه .

( غير مضممر بعدهما مبتدأ ) - فإن أضمرته بعدهما ، جاز  
 مجيء الشرط فتجزم ، ومنه قول طرفة :  
 (١٠٤) ولست بحلالِ التَّلَاعِ مخافةً ولكنَّ متى يسترفِدِ القومُ أرِفِدِ (٣)  
 جزم ، فدلَّ على إضمار المبتدأ ، أى ولكن أنا ، فدلَّ على  
 جواز : لكن من يأتنا نحسنُ إليه ، على تقدير : لكن نحن مَنْ ...  
 وتقول : مررت بزيد ، فإذا من يأتُه يكرمه ، على تقدير : فإذا هو من  
 يأتُه ؛ وإضمار المبتدأ بعد لكن وإذا سائغ نحو : مازيد بقائم ، ولكن  
 قاعد ، أى ولكن هو قاعد ؛ ومررت بزيد فإذا أكرمُ الناس ، أى فإذا هو .

= فيه ما قبله . والجاذر جمع جؤذر : ولد البقرة الوحشية ، والظباء الغزلان ؛  
 يقول : من يدخل الكنيسة ، يلق فيها النصارى أشباه الجاذر ، وبناتهم أشباه الظباء .  
 (١) من الطويل ، لأمية بن أبى الصلت - ديوانه ٤٦ - وفى سيبويه ١ / ٤٣٩  
 (٣ / ٧٣) : وقد جاء فى الشعر : إنَّ مَنْ يأتنى آتُه ، واستشهد بالبيت ، ثم قال :  
 فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، أى ولكنه .  
 (٢) فى ( ز ، غ ) : لا تقول : لكنَّ مَنْ لا يزورُنِي أزوره .  
 (٣) من الطويل لطرفة من معلقته ؛ وفى سيبويه ١ / ٤٤٢ (٣ / ٧٨) بعد أن  
 استشهد بالبيت على هذا الحكم قال : كأنه قال : أنا ، أى ولكن أنا ؛ قال فى  
 الحاشية : والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة .

( وَيُحَذَفُ الْجَوَابُ كَثِيرًا لِقَرِينَةِ ) - نحو : « وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ، أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ ، فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ » (١) أى فافعل ؛ ونحو : إِنْ ذَكَرْتُمْ ، أَى تطيرون .

( وكذا الشرط ) - ولكنه أقل من حذف الجواب ؛ وكذا قال المصنف فى شرح الكافية ؛ وثبت فى نسخة عليها خطه :

( وكذا الشرط المنفى بلا تالية إِنْ ) - وهو يعطى أَنَّ الشرط (٢) إِذَا لم يكن كذلك لا يحذف ؛ ونحوه قول ابن عصفور والأبدى : إنه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام ، إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف نحو : اضرب زيدا إِنْ أَسَاءَ ، وَإِلَّا ، فلا تضربه ؛ ومقصودهم الحذف بلا مفسر ، فلا يرد عليهم : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » (٣) ، لكن يرد : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فُشْرٌ » (٤) ، أى إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ ؛ ومن الحذف قوله : (٨٨) مكرر فطلقها ، فلست لها بكفٍ وَإِلَّا ، يَعْلُ مَفْرَقُكُ الْحَسَامُ (٥)

(١) الأنعام / ٣٥

(٢) فى (ز) : الشرطية .

(٣) التوبة / ٦

(٤) مضى تخريج الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم ... » قريبا ص ١٤٤ .

(٥) مضى تخريجه والحديث عنه بالشاهد رقم / ٨٦ ؛ والبيت من الزافر ،

للأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى ؛ والشاهد فيه حذف الشرط فى قوله : وَإِلَّا ، أى وَإِنْ لا تطلقها ...

أى وإلا تطلقها .

وكلامه يقتضى أن حذف الجواب يكثر للقرينة مع إن دون غيرها من أدوات الشرط ، ولم يسمع إلا مع إن ، وكذا كلامه في حذف الشرط ، بالنسبة إلى النسخة الأولى ؛ والمعروف ذلك مع إن ، وجاء مع متى في بيت أنشده المصنف في شرح الكافية الشافية .

(١٠٥) وهو : متى تؤخذوا قسراً ... البيت (١) .

( ويحذفان بعد إن ) - نحو :

(١٠٦) قالت بنات العم : ياسلمى ، وإن كان فقيراً<sup>(٢)</sup> معدماً؟ قالت : وإن<sup>(٣)</sup>

أى وإن كان كذلك ، رضيته ؛ ولا يعرف ذلك مع غير إن .

وماتقدم من شرط التعويض . عند حذف الشرط ، عن ابن عصفور والأبدى ، ذكر أيضاً فيه : إذا حذف الجواب معه ، نحو : اضرب زيدا إن أساء ، وإلا فلا ؛ أى وإن لا يسئ فلا تضربه .

(١) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٦ :

متى تؤخذوا قسراً بظنة عامر ولا ينج إلا فى الصفاد يزيد

قال : هو من الطويل ، والشاهد فى : متى تؤخذوا ، حيث حذف فعل الشرط ؛ أصله : متى تثقفوا تؤخذوا ، وقسراً أى قهراً ؛ والظنة التهمة ؛ والصفاد مايوثق به الأسير من قيد ونحوه ، والتقدير : ولا ينج يزيد إلا وهو فى الصفاد .

(٢) فى (ز) : غنيا .

(٣) رجز لرؤبة - ملحقات ديوانه / ١٨٦ ؛ جاء به فى المغنى ص ٦٤٩ فى

باب حذف الكلام ، بعد إن الشرطية ، قال : أى وإن كان كذلك رضيته .

( في الضرورة ) - هذا يقتضى أن حذفهما مع إن ، مخصوص بالضرورة ، وُجِدَتْ لا ، أو لم توجد ؛ وابن عصفور ومن تبعه على أن الحذف فيهما بدون لا ، مخصوص بالضرورة ، كالرجز ، ومع لا ، يجوز في الكلام ؛ وكلام غيرهم يقتضى جوازه في الكلام مع إن مطلقاً ، قال ابن الأنباري : تقول : لا أقصد فلانا ، لأنه لا يعرف حق من يقصده ؛ فيقال : ذرّه وإن ، أى وإن كان كذلك فذرّه ؛ وكلام غيره مثله ؛ ولا تحذف إن ولا غيرها عند الجمهور ؛ وأجاز بعض الناس حذف إن ، قال : فيرتفع الفعل صفةً ، قال تعالى : « تحبسونهما من بعد الصلاة » (١) ، فالفعل صفة « آخران » ، أو يرتفع ، على إلغاء إن ، كقول ذى الرمة (٢) :

(١٠٧) وإنسان عيني ، يحسر الماء تارةً فيبدو ، وتارات يَجْمُ فيَغْرُقُ (٣)

والمشعر بالشرطية فيهما الفاء ، وهو قول ضعيف ؛ وما ذكر من الآية والبيت ، حملهما على خلاف ذلك أوضح .

(١) المائدة / ١٠٦ : « شهادة بينكم ، إذا حضر أحدكم الموت ، حين الوصية ، اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم ؛ إن أنتم ضربتم في الأرض ، فأصابتكم مصيبة الموت ، تحبسونهما من بعد الصلاة » .

(٢) وقال ابن جني في المحتسب : وقول كثير ، فيما أظن .

(٣) من الطويل ، قاله ذو الرمة - ديوانه ٣٩٥ - جاء به في الدرر ١ / ٧٤ شاهدأ على أن جملة الخبر تخلو من الرابط ، إذا عطفت عليها أخرى بفاء السببية ... وقيل : هو على تقدير أداة الشرط ، وقدره ابن حبيب إذا ، وقدره غيره إن ، وهو الصحيح ، لأنها أم الباب . فلما حذفت ارتفع الفعل ؛ والجملة الشرطية إذا وقعت خبراً ، لم يشترط كون الرابط في الشرط ، بل في أيهما من الشرط والجزاء كفى ... وحسر الماء : نضب عن موضعه وغار ؛ ويجم : يكثر .

( وقد يسدُّ مسدَّ الجواب خبرُ ما قبل الشرط ) - نحو : « وإنَّنا  
إن شاء الله لمهتدون » (١) ، وقال القطامي :

(١٠٨) والناسُ ، مَنْ يلق خيراً ، قائلون له مايشتهى ، ولأُمّ المخطيء الهبلُ (٢)  
« فقائلون » يحتمل كونه خبر « الناس » ، وكونه خبر مبتدأ محذوف ، أى  
فهم قائلون ؛ وهو فى الثانى نظير :

(١٠٩) \* بنى ثعل ، مَنْ ينكع العنز ظالمٌ (٣) \*

أى فهو ظالم .

( وإن توالى شرطان ، أو قسم و شرط ، استغنى بجواب سابقهما ) -

(١) البقرة / ٧٠ .

(٢) من البسيط ، للقطامي - ديوانه ، من قصيدة ص ٦٠٢ مطلعها :

\* إنا محيوك فاسلم أيها الطلل \*

وفى النسخ : الحبل ، باختلاف النقط ، بدل : الهبل ، والتحقيق من الديوان ، ومن جمهرة  
القرشى ص ١٥٣ .

وفى لسان العرب - هبل : الهَيْلَةُ : التَّكِلَةُ ، والهَبْلُ : التُّكْلُ ، هَيْلَتُهُ أَمُه : ثِكَلَتُهُ .  
والشاهد فى قوله : قائلون له ، حيث سدَّ مسدَّ الجواب - جواب الشرط - على احتمال  
كونه خبر الناس .

(٣) فى سيبويه ١ / ٤٣٦ (٦٥/٣) صدر البيت : \* بنى ثعل ، لاتنكعوا العنز شربها\*  
والبيت من الطويل ، وفى ش . ش . العينية على الأشموني والصبان ٤ / ٢١ : قاله فلان  
الأسدي ، وفى سيبويه : وقال الأسدي ؛ وفى الحاشية : بنى ثعل ، نداء ، وهم بنو ثعل بن عمرو بن  
الغوث بن طيء ؛ والنكع : المنع ؛ والشرب ، بالكسر : الحظ من الماء . قال : والشاهد فيه :  
حذف الفاء من الجواب ضرورة ؛ وحسن الحذف هنا شبه من الشرطية بمن الموصولة .

ولا يخص ذلك بالشرطين ، بل ما كان أزيد من شرطين ، فحكمه كذلك ؛ فإن قلت : إن جئتنى ، إن وعدتني ، أحسنت إليك ؛ فأحسنت إليك جواب إن جئتنى ، واستغنى به عن جواب إن وعدتني . وزعم المصنف أن الشرط الثاني مقيد للأول بمثابة الحال ، وكأنه قال : إن جئتنى في حال [ وعدك لي ] <sup>(١)</sup> ؛ والصحيح في مسألة توالى الشروط ، أن الجواب للأول ، وجواب الثاني محذوف ، لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، وجواب الثالث محذوف ، لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه ؛ فإذا قلت : إن دخلت الدار ، إن كلمت زيدا ، إن جاء إليك ، فأنت حرٌّ ؛ فأنت حر جواب إن دخلت ، وإن دخلت وجوابه ، دليل جواب إن كلمت ، وإن كلمت وجوابه دليل جواب إن جاء ؛ والدليل على الجواب جواب في المعنى ، والجواب متأخر ، فالشرط الثالث مقدّم ؛ وكذا الباقي ؛ وكأنه قيل : إن جاء ، فإن كلمت ، فإن دخلت ، فأنت حر ؛ فلا يعتق <sup>(٢)</sup> إلا إذا وقعت هكذا : مجيء ثم كلام ثم دخول ؛ والسماع يشهد لهذا القول ، قال : (١١٠) **إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا، إِنْ تُذْعَرُوا، تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ، زَانَهَا كَرُمٌ <sup>(٣)</sup>**

(١) هذه العبارة في النسخ الثلاث : في حال وعدى لك ؛ وعبارة التحقيق هي الجارية مع

السياق .

(٢) هو مَنْ قيل له : فأنت حرٌّ .

(٣) من البسيط ، وفي التصريح ٢ / ٢٥٤ : ومعاقد عزّ ، بالبدال المهملة ؛ وفي (د ، ز) : الكرم ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٣١ : والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما : **إِنْ تَسْتَغِيثُوا** ، **إِنْ تُذْعَرُوا** ؛ والجواب : **تَجِدُوا** ... والتقدير : **إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا مَذْعُورِينَ تَجِدُوا** ... ومنهم من قال : الشرط الثاني متقدم في التقدير .. والمعاقل : جمع معقل ، وهو الملجأ .

وعليه عمل فصحاء المولدين ، قال ابن دريد :

(١١١) فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا ، إِنَّ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا ، فَقُولَا : لَالَعَا (١)

وقال بعض الفقهاء : الجواب للأخير ، والشرط الأخير وجوابه جواب الثاني ، والشرط الثاني وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد كذلك : دخول ، ثم كلام ، ثم مجيء ؛ وقال بعضهم : إذا اجتمعت ، حصل العتق ، تقدّم المتأخر أو لا ؛ وعلى تقدير حذف الجواب ، يجب كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، إلا في الشعر ، كالبيت السابق : إن تستغيثوا بنا إن تدعروا ...

وما ذكر المصنف ، محمول على ما إذا كان التوالى بلا عاطف ؛ فإن عطفت أحد الشرطين على الآخر ، فإن كان العطف بأو ، فالجواب لأحدهما من الأول والثاني دون تعيين نحو : إن جئتنى أو إن أكرمت زيدا ، أحسن إليك ؛ وقالوا فيما إذا دخلت الفاء على أداة شرط بعد أخرى نحو : إن جئتنى ، فإن أحسنت إليّ ، جئتكم ؛ إن الجواب للثاني ، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب الأول ؛ وهذا فيه إخراج الفاء عن العطف ، وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط .

وقال المصنف في شرح الكافية : إنه إذا اجتمع شرطان بعطف فالجواب لهما ، ومثل بقوله تعالى : « وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ يَنْزِلْ عَلَيْكُمْ حُمُومٌ كَاتِبَةٌ ، تَكْتُبُ فِي الصُّفُوفِ بِأَنفُسِكُمْ ، وَهُمْ فِي حُجُومٍ عَامَّةٍ ، يَوْمَ يُنْفَخُ الصُّورُ ، يَوْمَ لَا تَكُنُ لَهُمْ صُوفٌ وَلَا حُجُومٌ ، وَلَهُمْ فِيهَا عَمَلٌ مُتَمَامٌ ، فَمَنْ هُوَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » (٢) .

(١) البيت من مقصورة أبي بكر بن دريد المشهورة ؛ ووألت نفسي : أى لجأت وطلبت النجاة ؛ وقولهم : لالعا لفلان أى لا أقامه الله ، ولا أقال عثرته ؛ والشاهد في توالى الشرطين ، والجواب للأول منهما ، لأن لعا تقال للعائر .

(٢) محمد / ٣٦ ، ٣٧ .

وهذا على مقتضى ماسبق ، فيما إذا كان العطف بالواو ، وإن تكررت أداة الشرط ، وفيما إذا كان العطف بالفاء ، وإنما تكرر الشرط بلا أداة في المكرر ، وأما المعطوف بأو ، فلا يدخل في هذا ، لما عُلم من أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، فليس المقصود مجموع الشرطين ، بل أحدهما ، وهذا بخلاف مانحن فيه ، فإن المقصود المجموع ، فالتوالى على الجواب لم يتحقق في العطف ؛ ومثال توالى القسم الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدّر نحو : « ولئن لم يفعل <sup>(١)</sup> » ، وتحقق في العطف بالواو والفاء ؛ ومثال توالى القسم <sup>(٢)</sup> والشرط : والله إن جاء زيد لأكرمته ، وإن جاء زيد ، والله ، أكرمته ؛ ولا فرق بين القسم <sup>(٢-)</sup> الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدر نحو : « ولئن لم يفعل ما أمره لئسجنن <sup>(٣)</sup> »

وثبت بعد هذا ، في نسخة عليها خطه :

( وثانى الشرطين لفظا ، أولهما معنى في نحو : إن تُثب ، إن تُذنب تُرحم ) - وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يرى تقديم المؤخر ، فيما كان نحو هذا ، وهو مايكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادةً ؛ فهو موافق للقول الأول الصحيح من وجه ، ومخالفه من وجه ؛ فالموافقة

(١) زاد في ( د ، غ ) : بأو .

(٢) سقط من ( ز ) .

(٣) يوسف / ٣٢

في اعتقاد التقديم من تأخير (١) ، والمخالفة في الإشعار بالتفصيل ؛ إذ قضيته أنهما إذا لم يكونا كذلك ، فكل منهما واقع موقعه نحو : إن جئتنى ، إن أحسنت إليّ ، أكرمتك ؛ وأصحاب القول الأول لا يفرقون بين المرتبة وغيرها ؛ فالتأخر عندهم متقدم مطلقا ، وفي تمثيل المصنف بالمضارع في الشرط الثاني ، مع زعمه أن جوابه محذوف ، مخالفة لما تقرر من أن شرط جواز الحذف في الكلام ، كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، والتمثيل المذكور نظير ما بابه الشعر من قوله : إن تستغيثوا بنا ، إن تدعروا ..

( وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ) - وهذا قول بعض الكوفيين ، منهم الفراء ، ومنه :

(١١٢) لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً

أصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا (٢)

والبصريون يمنعون هذا ، ويؤولون البيت على زيادة اللام ، كهى

في :

(١١٣) \* أم الحليس لعجوز شهريه (٣) \*

(١) في (ز) : من تأخيره .

(٢) من الطويل ، لامرأة من عقيل ، وجاء في النسخ برواية : ضاحيا ، وفي المراجع برواية : باديا ومعناها واحد ، أى بارزاً للشمس - واللام في : لئن ، الموطقة للقسم عن الكوفية ، وزائدة عن البصرية ، وإن للشرط ، وأصم جوابه ، وفيه الشاهد ، حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر ؛ والقيظ شدة الحر .

(٣) رجز لرؤية - ملحقات ديوانه ١٧٠ - وأم الحليس كنية امرأة ، والشهيرة العجوز الكبيرة ، وجاء به هنا شاهداً على زيادة اللام في قوله : لعجوز .

ونحوه . وجرى الزمخشري على طريق المجوزين في قوله تعالى :  
« مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيَّ إِلَيْكَ » <sup>(١)</sup> ، فجعله جواب الشرط في : « لئن  
بسطت » ، وفي قوله تعالى : « مَا تَبِعُوا قَبْلَتَكَ » <sup>(٢)</sup> ، قال : هو  
جواب قسم محذوف ، سدّ مسدّ جواب الشرط .

( ويتعين ذلك ) - أى الاستغناء بجواب الشرط عن جواب  
القسم ، وإن تقدم القسم .

( إن تقدّمهما ذو خبر ) - نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقيم عمروٌ  
يأتى ؛ وزيدٌ إن يقيم عمروٌ والله يأتى . ويدخل في ذى الخبر ، الاسم  
في بابى كان وإن ، والمفعول الأول في باب ظننت ، والثانى في باب  
أعلمت ، والجملة الشرطية هى الخبر ، والقسم تأكيد ، وجوابه  
محذوف .

وقال ابن عصفور مرة : الجواب للمتقدم من القسم والشرط ،  
ولم يراع تقدم ذى خبر ، وقال مرة : إن تقدّمهما ذو خبر ، جاز أن  
يُجاب الشرط في فصيح الكلام ، نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقيم عمروٌ ؛  
وكلام المصنف في غير هذا الكتاب على ترجيح إجابة الشرط .

(١) المائدة / ٢٨ : « لئن بسطت إلیّ يدك لتقتلنى ، ما أنا بباسط يديّ إليك  
لأقتلك » .

(٢) البقرة / ١٤٥ : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا  
قبلتك » .

وقال الصفار في شرح الكتاب في : أنا والله إن تأتني آتك :  
 إنه يجوز أن يجعل الفعل المتأخر خبر المبتدأ ، ويحذف <sup>(١)</sup> جواب  
 القسم والشرط ، فتقول : آتيك ؛ وأن تجعله جواب القسم ، فتقول :  
 لآتيئك ، والجملة من القسم والشرط خبر أنا ، وأن تجعله جواب  
 الشرط ، فتقول : آتك ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ - <sup>(١)</sup> .

( أو كان حرف الشرط لو أو لولا ) - فيكون الجواب حينئذ  
 للشرط وإن تأخر ، نحو : والله لو قام زيد لقمت ؛ والله لولا زيد  
 لآتيئك ؛ وجواب القسم محذوف ، لدلالة جواب لو ولولا عليه ؛  
 قال :

( ١١٤ ) فأقسم ، أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلُمٌ <sup>(٢)</sup>

وقالت امرأة :

من ( ١ إلى - ١ ) تكررت هذه العبارة في ( ز ) .

( ٢ ) من الطويل ، للمسيب بن علس ؛ يقول : لو التقينا بكم في الحرب ،  
 لأظلم نهاركم ، فصار ليلاً مفعماً بالشر - حاشية سيويه ١ / ٤٥٥ ( ٣ / ١٠٧ ) -  
 قال : والشاهد فيه إدخال أن توكيداً للقسم ، كما تدخل اللام بعده ، ولذلك لا يجمع  
 بينهما ، فلا يقال : أقسم لأن ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ /  
 ٢٨٦ : ولكان جواب الشرط ؛ وفيه خلاف مشهور ؛ قال الصبان : لكان لكم ...  
 جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ، بناء  
 على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه ؛ أو جواب لو ،  
 وجواب القسم محذوف ، بناء على أن الجواب للامتناعي ، تقدم على القسم أو تأخر ؛  
 أو جواب لو ، ولو وما دخلت عليه جواب القسم .

(١١٥) فوالله لولا الله تُخشى عواقبُهُ لُرْعَزَ من هذا السرير جوانبُهُ (١)

وجرى ابن عصفور في اجتماع القسم مع لو أو لولا ، على قاعدة اجتماع القسم والشرط ، فجعل الجواب للمتقدم ، فقال في : والله لو قام زيد لقيمت ، أو لولا زيد لفعلت : إن الجواب للقسم ، وجواب لو ولولا محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ؛ فإن سُمع في الكلام : والله لو قام زيد ، لم يقم عمرو ، أو والله لولا زيد لم أقم ؛ فهو حجة لما قال المصنف .

( وإن توسَّط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائزُ الحذف ، غير صفة ، أبدل من الشرط ، إن وافقه معنى ) - احترز بجائز الحذف ، من الخبر ، نحو خبر كان وثاني مفعولٍ ظننت ، نحو : إن تكن تحسنُ (٢) إلى أكرمك ؛ وإن تظنني أكرمك ، لم يخب ظنك ؛ وقال : (١١٦) ومن لايزل يستحمل الناس نفسه ولا يُغنها يوماً من الدهر ، يُسأم (٣)

(١) من الطويل ، قالته امرأة في عهد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عند مروره بدارها ليلاً ، على عادته في الطواف بالمدينة ليلاً ؛ وقد اختلفت روايات البيت في النسخ والمراجع ؛ ففى : ( ز ، غ ) : لزحزح بدل : لُرْعَزَ ؛ وفي ابن يعيش ٩ / ٢٣ : فوالله لولا الله ، لاشيء غيره لُرْعَزَ ... الخ وفي الحاشية ، في رواية الموطأ عن عبد الله بن دينار :

فوالله ، لولا الله .... لزلزل .... الخ

وهو مثال لما جاء بالشاهد قبله ، وقد بينت فيه أوجه الخلاف .

(٢) في ( غ ) : محسنا .

(٣) من الطويل ، من معلقة زهير ؛ وفي سيبويه ١ / ٤٤٥ ( ٣ / ٨٥ ) - باب ما يرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما - قال بعد أن ذكر البيت : إنما أراد : مَنْ لايزل =

وبغير (١) صفة ، من نحو : إن يأتني رجلٌ يأمرُ بالمعروف  
أكرمه . ويدخل في الموافق معنى ، المرادف ، نحو : مَنْ يقصدني  
يتعمدني أكرمه . يقال : عمدت للشئ أعمدُ عمداً ، قصدت له ؛  
قال :

(١١٧) متى تأتينا ، تلمم بنا ، في ديارنا تجد حطباً جزلاً ، وناراً تأججاً (٢)

وأيت زيداً ، وألمت يزيد ، مترادفان ؛ ويدخل فيه ما كان نوعاً من الأول  
نحو : إن تأتني تمش أحسن إليك ؛ فالمشى نوع من الإتيان ، لأن الإتيان يكون  
مشياً وغير مشى ؛ فهذان القسمان يدلان من الفعل السابق ، فيجزم المضارع  
من ذلك لفظاً ، والماضي محلاً نحو : إن أتيتني مشيت أكرمك ؛ إذا

= مستحماً... يكن من أمره ذاك ؛ ولورفع : يُغنيها ، جاز ، وكان حسناً ، كأنه قال :  
مَنْ لا يزل لا يغني نفسه ... وفي الحاشية : يستحمل الناس نفسه ، أى يلقي إليهم بحوائجه  
وأمره ، ويحملهم إياها . قال : والشاهد فيه رفع : يستحمل ، لأنه ليس بشرط ولا جزاء ، وإنما  
اعترض بينهما خبراً عن : يزل .

(١) أى واحترز بقوله : غير صفة .

(٢) من الطويل ، لعبيد الله بن الحر ، أو الخطيئة ، وليس في ديوانه ؛ وهو من شواهد  
سيبويه ٤٤٦ / ١ (٨٦ / ٣) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلام ، والنسبة هنا من معجم  
شواهد العربية ؛ قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله : متى تأتينا تلمم بنا ... البيت ، قال : تلمم  
بدل من الفعل الأول ؛ وتلمم مضارع مجزوم من الإلام وهو الزيارة ؛ والجزل الغليظ ، وذلك  
لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف عن بعد ؛ وتأججاً من التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهى  
إما بضمير الاثنين للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق .. والشاهد فيه جزم تلمم على البدلية من  
تأتينا ؛ ولو أمكن رفعه على تفسير الحال لجاز .

جعلت مشيت فيه بدلا ، كان في محل جزم ؛ وإنما ذكر المصنف المضارع ، لأن الجزم يظهر فيه <sup>(١)</sup> ؛ وما ذكر من البدلية هو على بدل الشيء أو الاشتغال ، بحسب القسمين .

( وإلا رُفِعَ ، وكان في موضع الحال ) - أى وإلا يوافق معنى ، نحو : من يأتي يضحك أحسن إليه ؛ فيضحك في موضع الحال ، أى مَنْ يَأْتِنِي ضاحكاً ، ومنه :

(٦٥) متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد <sup>(٢)</sup>

وقضية كلامه أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه ، وتخصيصه الرفع بغيره ؛ والأمر ليس كذلك ، فيجوز في الموافق الرفع ، ويكون في موضع الحال ، إلا أن الجزم هو الوجه ؛ والماضي في الحالية كالمضارع ، نحو : من يأتني قد مشى ، أو قد ضحك ، أحسن إليه ؛ وفي لزوم قد ما عرف من الخلاف .

( واتصال ما الزائدة بأن وأى وأين وأيان وكيف ومتى جائز ) - نحو : « وإما تُعرضن » <sup>(٣)</sup> ، « وإما ينزغنك » <sup>(٤)</sup> وجاء في كلام العرب كثيراً بدون النون نحو :

(١) في (ز) : يظهر معه .

(٢) من الطويل ، للحطيئة - ديوانه ٢٥ - قال سيويه ١ / ٤٤٥ (٣) / ٨٦ : ومما جاء مرتفعاً قول الحطيئة : متى تأتته تعشو - البيت ؛ قال في الحاشية : يمدح قيس بن شماس ؛ تعشو إلى النار ، تأتيا ظلاماً في العشاء ؛ والشاهد فيه رفع تعشو ، لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء .

(٣) الإسراء / ٢٨ : « وإما تُعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولا ميسوراً » .

(٤) الأعراف / ٢٠٠ ، فصلت / ٣٦ : « وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعد بالله » .

(١١٨) زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أُنْثَى إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي (١)  
ونحو : « أَيَّا مَاتَدْعُوا » (٢) ، « أَيِنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » (٣) ،  
ونحو :

(١١٩) « فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ » (٤)

وزعم بعض المغاربة أَنَّ مَا لَا تَلْحَقُ أَيَّانَ ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ ونحو :  
(١٢٠) مَتَى مَاتَلَقْنِي ، فَرْدَيْنِ ، تَرْجُفُ رَوَانِفُ الْيَتِيكِ وَتُسْتَطَارَا (٥)

(١) من الكامل ، لسلمى بن ربيعة ؛ وجاء به ابن الشجرى ١ / ٤٣ ، ٢ / ٦٩ ،  
وابن يعيش ٩ / ٥ - قال ابن يعيش : قد تزداد ما مع إن الشرطية مؤكدة ، لتأكيد  
معنى الجزاء ، ويدخل معها نون التوكيد ، كما فى قوله تعالى : « فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى  
هَدًى » - طه ١٢٣ - وقد يجوز أن لاتأتى بهذه النون مع فعل الشرط .. قال الشاعر :  
زعمت تماضر ... البيت ، قال فى الحاشية : أنشد الشارح العلامة هذا البيت ، على أنه  
يجوز ألا تأتى بنون التوكيد فى فعل الشرط مع إن الشرطية المقرونة بما ... قال ابن  
الشجرى : والخَلَّةُ فى الكلام على معان : أحدها الحاجة ، والثانى الخصلة ، والثالث  
الاختلال ، وهو المراد فى هذا البيت ، وأصل الخلل : الفرجة بين الشيئين ؛ أى زعمت  
تماضر أن أبناءها الأصاغر يسدون بعدى ما اختل من الأمور .

(٢) الإسراء / ١١٠ : « أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » .

(٣) النساء / ٧٨

(٤) من الطويل ، أنشده أبو زيد ؛ وفى (غ) : \* فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ يَنْزِلُ \*  
وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٠ مثله ، برواية : تنزل ؛ وفى الدرر ٢ / ٨٠ :  
إِذَا النِّعْجَةُ الْأَدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ  
قال : استشهد به على زيادة ما بعد أيان .

(٥) من الوافر ، لعنترة - ديوانه / ١٠٨ ؛ والشاهد فيه زيادة ما ، بعد متى  
الشرطية فى قوله :

متى مَاتَلَقْنِي .. قال فى الدرر ٢ / ٨٠ : والبيت من شواهد الكشاف ؛ والروانف  
جمع رائفة ، وهى أسفل ألية القائم ؛ وتُستطار ، يقال : استطير فلان ، إذا ذعر وفرع .

وكيفما تكونُ أكونُ ؛ وما في هذه كلها زائدة للتوكيد ، كهى  
 فى : « فبما رحمة من الله » (١) ، خلافاً لأبى موسى فى زعمه فى أى ،  
 أنها عوض من الإضافة ؛ وقوله : « أيما الأجلين قضيت » (٢) يرد  
 عليه ؛ وماعدا ما ذكر من أدوات الشرط ، منه ما لا يجوز لحاق ما له ،  
 وهو : مَنْ وما ومهما وأى (٣) ، خلافاً للكوفيين فى غير مهما ،  
 فأجازوا الزيادة معها ، نحو : مَنْ ما يأتنى أكرمه ؛ ومنه ما تلزمه ما ،  
 وهو : حيثما وإذما ، خلافاً للفراء فى إجازته الجزم بإذ وحيث دون ما .

( وكون فعلى الشرط ماضيين وضعاً ) - أى الفعلين المتعلقين  
 بأداة الشرط وهما : الشرط والجزاء ، نحو : « إن أحسنتم أحسنتم  
 لأنفسكم » (٤) .

( أو بمصاحبة لم أحدهما ) - نحو : إن لم تأتني ضربتك (٥) ،  
 وإن أتيتني لم أضربك .

( أو كليهما ) - نحو : إن لم تفعل لم أفعل .

( أو مضارعين دون لم ) - نحو : « إن تُصَبِّك حسنةٌ  
 تُسَوِّهم » (٦) .

(١) آل عمران / ١٥٩ : « فبما رحمة من الله لنت لهم » .

(٢) القصص / ٢٨

(٣) فى كلام المصنف ما يفيد الجواز معها .

(٤) الإسراء / ٧ .

(٥) فى (د) : أكرمتك .

(٦) التوبة / ٥٠

( أَوَّلَى مِنْ سِوَى ذَلِكَ ) - لِلْمُشَاكَلَةِ ؛ وَأَوَّلَاهَا الْمُضَارِعَان ،  
ثُمَّ الْمَاضِيَان ، وَغَيْرَ هَذِهِ الصُّوَرِ الْخَمْسِ أَرْبَعٌ : إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمُكَ ، إِنْ  
لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ، يَقَمْ عَمْرُو ، إِنْ يَقَمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، إِنْ يَقَمْ زَيْدٌ ، لَمْ يَقَمْ  
عَمْرُو ؛ وَأَوَّلَاهَا أُولَاهَا <sup>(١)</sup> . هَكَذَا قِيلَ .

( وَلَا يَخْتَصُّ نَحْوُ : إِنْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ ، بِالشَّعْرِ ) - وَفَاقًا لِلْفَرَاءِ ،  
فَإِنَّهُ أَجَازَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ ، قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ  
يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » <sup>(٢)</sup> ،  
خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ ، نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ ،  
وَأَنشَدُوا أَيْيَاتًا مِنْهَا :

(١٢١) إِنْ تَصَرَّمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصَلُّوْا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا <sup>(٣)</sup>  
وَكَلَامُ سِيَبَوِيهِ يَقْتَضِي عَدَمَ اخْتِصَاصِهِ بِالشَّعْرِ ، قَالَ فِي  
أَوَاخِرِ بَابِ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ <sup>(٤)</sup> :

(١) فِي (د) : وَأَوَّلَاهَا أَوَّلَاهَا .

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، تَقْدِيمٌ وَتَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ النَّوَاوِيُّ وَأَبُو الْفَضْلِ وَخَفَاجِي  
ج ١ ص ١٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٣) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَلَمْ يَعْزِ إِلَى أَحَدٍ بَعِيْنِهِ ؛ وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَجِيءُ الشَّرْطِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ  
مُضَارِعًا ، وَالْجَوَابُ مَاضِيًا ؛ وَالصَّرْمُ : الْقَطْعُ ؛ وَالْإِرْهَابُ : مَصْدَرُ أَرْهَبَهُ إِذَا أَخَافَهُ .  
قَالَ فِي الدَّرَرِ ٢ / ٧٤ : اسْتَشْهَدْ بِهِ عَلَى أَنْ فَعَلَ الشَّرْطُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
مُضَارِعًا ، وَجَوَابُهُ مَاضِيًا عِنْدَ الْفَرَاءِ وَابْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : وَخَصَّهُ سِيَبَوِيهِ بِالضَّرُورَةِ ؛  
وَفِي الْأَشْمُونِيِّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ :

\* وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْفَهُمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ .... \* :

وَخَصَّهُ الْجُمْهُورُ بِالضَّرُورَةِ ، وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَالْمُصَنِّفِ جَوَازُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ ، وَهُوَ  
الصَّحِيحُ .

(٤) سِيَبَوِيهِ ٤٤٨/١ ( ٣ / ٩١ ) ، وَفِي ( ز ) : بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ .

« فإذا قلت : إن تفعل ، فأحسن الكلام أن يكون الجواب :  
أفعل ، لأنه نظيره من الفعل ؛ وإذا <sup>(١)</sup> قال : إن فعلت ، فأحسن  
الكلام أن تقول : فعلت ، لأنه مثله ؛ فكما <sup>(٢)</sup> ضَعُف فعلت مع  
أفعل ، وأفعل مع فعلت ، قَبِحَ لم أفعل مع يفعل ، لأن لم أفعل نفى  
فعلت <sup>(٣)</sup> وقبح لأفعل مع فعل ، لأنها نفى أفعل . انتهى .

وهذا الكلام يخرج منه أن نحو : إن تفعل فعلت ، وإن فعلت  
أفعل ، وإن تفعل لم أفعل ، وإن فعلت لأفعل ، ضعيف ؛ وفي أول  
كلامه إشعار بحُسن ، حيث قال : فأحسن الكلام ، وفي آخره  
تصريح بقبح ، إذ قال : قبح لم أفعل ، وقبح لا أفعل ؛ وليس المراد  
بالقبح الامتناع ، إذ لم يذهب أحد إليه مطلقا ؛ وكيف يحمل على  
ذلك ، ومن جملة الصور : إن فعلت أفعل ، والتعليل يرشد إلى عدم  
الامتناع ؛ وتعيين القبح بلم أفعل مع يفعل ، وبلا أفعل مع فعل  
بخصوصهما ، لا وجه له ، فلا فارق بين هذا وبين ما قبله ، ولا قائل  
بالفرق على هذا الوجه ، بل سوى الأكثرين بين : إن يقيم ، قام زيد ،  
وبين إن يقيم ، لم أقم ، فخصُوهما بالشعر ، ولم يمنعوا الثاني دون الأول .  
( وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعا غير منفى بلم  
إلا قليلا ) - وهذا نحو قوله فيما تقدم ، عند ذكر سبق دليل الجواب :  
« ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض إلا في الشعر » ؛ وحاصل

(١) في النسخ : وإن قال ، والتحقيق من نص سيويه .

(٢) في النسخ : وكما ، والتحقيق من سيويه .

(٣) زاد هنا في (ز) : فأحسن الكلام .

الكلامين ، أن الجواب إذا حذف للدلالة ، نحو : آتيك إن أتيت ،  
 والله إن أتيت لآتيَنَّكَ ، وجب كون الشرط ماضياً ، لفظاً أو تأويلاً ،  
 لكن قال هناك : إن خلاف ذلك مخصوص بالشعر ، وقال هنا : إنه  
 قليل ، فلا يقتضى الاختصاص بالشعر ، والصحيح اختصاصه  
 بالشعر ، قال سيويه في : إن تأتني آتيك ، إنه جائز على التقديم  
 والتأخير <sup>(١)</sup> ؛ وقال في : إن تأتكَ هند آتيك ، إنه قبيح ، لأن  
 الجواب لا يحذف مع عمل إن ، إلا ضرورة ؛ وسوى المبرد بين  
 الموضعين ، وقد سبق أن الكوفيين أجازوا : إنه <sup>(٢)</sup> ظالم إن يفعل .

( ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان أو غيرها ،  
 إلا مؤوَّلاً ) - ففعل الشرط مستقبل في المعنى ، لأن هذه الأدوات  
 تقتضى الاستقبال ، ومثال مظاهره خلاف ذلك بلفظ كان : « إن  
 كنتُ قلته ، فقد علمته » <sup>(٣)</sup> ، « إن كان قميصه قدَّ » <sup>(٤)</sup> ، وبغير  
 ذلك : « إن صدُّوكم عن المسجد الحرام » <sup>(٥)</sup> في قراءة أوى عمرو وابن  
 كثير ، بكسر الهمزة ، والصدُّ متقدِّم عام الحديبية ؛ وأوّل ما قيل على  
 تقدير : إن أكن كنتُ قلته ، وإن يكن كان قميصه قدَّ ؛ وأوّل الثاني  
 على معنى : إن يكن صدُّ غير ماتقدم ، يكن هذا الحكم ؛ وزعم

(١) أى على تقدير : آتيك إن تأتني .

(٢) في (د) : أنت ظالم إن تفعل .

(٣) المائة / ١١٦

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) المائة / ٢ : « ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدُّوكم عن المسجد الحرام » .

المبرد أن كان تبقى على مدلولها من المضى ، من حيث جُرِّدت للدلالة على الزمان الماضى ، قال : فلا تغير أداة الشرط دلالتها عليه ؛ واحتج بتلك الظواهر ؛ وأجيب بأنها استعملت للمستقبل بلفظ الماضى فى قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطَّهروا » (١) ، وبما سبق من التأويل .  
( وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة ) - نحو : « إن يسرق ، فقد سرق » (٢) ، « وإن يكذبوك فقد كُذِّبت » (٣) .

( أو مقدرة ) - نحو : « إن كان قميصه قد من قبل فصدقت » (٤) ، « وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت » (٥) .  
وكلام المصنف والجزولى وغيرهما ظاهر فى أن الجواب هو الماضى لفظاً ومعنى ، ولابد من تأوله ، فكيف يتسبب الماضى عن المستقبل ، والجواب كما علم يتسبب عن الشرط ، وقد سبق ذكر هذا فى تعريف هذه الأدوات ؛ وينبغى تأوله على أن الجواب مستقبل محذوف ، دل هذا عليه ، فسمى الدليل جواباً ، باعتبار دلالاته على (٦) الجواب ؛ وقال الخضرائى فى قوله تعالى : « إن يمسنكم قرح فقد مسَّ القوم قرح مثله » (٧) ، كان الأستاذ ابن خروف يقول فى هذا : الجواب محذوف

(١) المائة / ٦

(٢) يوسف / ٧٧ : « قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل » .

(٣) الحج / ٤٢ ، فاطر / ٤

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) يوسف / ٢٧

(٦) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٧) آل عمران / ١٤٠ .

واستغنى عنه بالمسبب ؛ والمعنى فى : إن يُهَنِّكَ فقد أهنته ، فلا ينكر ذلك ، فقد أهنته . انتهى .

( ولا ترد إن بمعنى إذ ، خلافاً للكوفيين ) - وما احتجوا به من قوله : « وإن كنتم فى ريب » <sup>(١)</sup> ، وقوله : « وذروا مابقى من الربا ، إن كنتم مؤمنين » <sup>(٢)</sup> ، « لتدخلن المسجد الحرام ، إن شاء الله » <sup>(٣)</sup> لايتعين فيه مذكروا ، بل إقرار إن على مااستقر لها من الشرطية فى ذلك واضح .

( فصل ) : ( لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه ) - فتدل على امتناع مادخلت عليه ، ويستلزم امتناعه امتناع التالى ، نحو : لو أكلت لشبعت ؛ فامتنع الأكل ، ولزم منه امتناع الشبع ؛ هكذا قيل فى تقرير كلام المصنف ؛ وعبارة سيويه : لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ؛ والعبارة المشهورة فى لو : أنها حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالٍ ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ وهذه العبارة هى التى يظهر تنزيل كلامه فى التسهيل عليها ؛ والمعنى حرف يقتضى امتناع مايليه ، ويقتضى استلزام وجوده ، وجود تاليه .

وتحقيق القول فى ذلك وتقريره ليس من وظيفة هذا التصنيف ،

(١) البقرة / ٢٣

(٢) البقرة / ٢٧٨

(٣) الفتح / ٢٧

وإنما أقرر هنا معنى العبارة التي ذكرها على الوجه الذي ذكرته ؛  
 فقوله : حرف تقتضى امتناع ما يليه إلى آخره ، معناه أنك إذا قلت :  
 لو جئتنى أكرمتك ، اقتضى ذلك نفى المجيء ، واستلزام ثبوته ثبوت  
 الإكرام ، ولا يقتضى نفى الإكرام ولا بد ، فقد يكون الجواب مساوياً  
 للشرط ، فيمتنع لامتناعه ، نحو : لو كانت الشمس طالعة ، لكان  
 النهار موجوداً ؛ وقد يكون أعم من الشرط ، فلا يكون ممتنعاً في نفس  
 الأمر ، لجواز أن يكون لازماً لأمر ثابت ، فيكون ثابتاً لثبوت ملزومه ،  
 نحو : لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه ؛ فإن تركه السؤال محكوم بكونه  
 ممتنعاً ، والعطاء محكوم بثبوته ، والمعنى أن العطاء ثابت مع ترك  
 السؤال ، فكيف مع السؤال ؟ وهذا هو معنى قول سيبويه : حرف لما  
 كان سيقع .. إلى آخره . فأخذ في الملازمة جانب الثبوت ، ولم يتعرض  
 للانتفاء عند الانتفاء .

( واستعمالها في المضى غالباً ) - هذا قول قوم من النحويين ؛  
 وأكثر المحققين ، كما قال ابن المصنف ، على أنها لاتستعمل في غير  
 المضى ؛ ومن مجيئها للشرط في المستقبل : « وليخش الذين لو  
 تركوا » (١) ، « أعطوا السائل ، ولو جاء على فرس » (٢) ؛ وقال ثوبة :  
 (١٢٢) ولو أن ليلى الأخيلىة سلمت على ، ودوني جندل وصفائح (٣)

(١) النساء / ٩ : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا  
 عليهم » .

(٢) الفتح الكبير للنبيهاني ١ / ١٩٩ - عن أبي هريرة : « أعطوا السائل وإن جاء  
 على فرس » .

(٣) من الطويل لثوبة بن الحمير ؛ وفي ( ز ، غ ) : زقى ، بالألف المقصورة ياء =

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَاً إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحٍ  
( فلذا لم يُجْزَمَ بها إلا اضطراراً ) - أى لكونها للمضى غالباً ؛ وقد  
سبق له أن الأصح امتناع ذلك ، وسبق ذكر تأويل ما أنشد مَنْ أثبتته .  
( وزعم اطرادُ ذلك على لغة ) - وإذا ضُمَّ هذا إلى ما سبق من  
كلامه كان فى لو ثلاثة آراء :

أحدها : أنه لا يجزم بها ، لا فى الكلام ولا فى الشعر .

الثانى : أن الجزم بها ضرورة .

الثالث : أن الجزم بها على اطراده لغة .

( وإن وليها اسمٌ ، فهو معمولٌ فعلٌ مُضَمَّرٌ مفسَّرٌ بظاهر بعد  
الاسم ) - نحو المثل : لو ذاتُ (١) سوارٍ لطمتنى ! أى لو لطمتنى  
ذاتُ سوارٍ ؛ وقول عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (٢) ؟ وقوله :

---

= وكذا فى الأثموني مع الصبان ٤ / ٣٨ ، وفى التعليق قال : زَقَى يزقو ، فصحتها  
بالألف ، كما جاءت بالتحقيق عن (د) والمغنى ص ٢٦١ . والجندل : الحجارة ،  
والصفائح : الحجارة العراض ، تكون على القبور ؛ وأو زقا بمعنى إلى أن ، أى لرديت  
السلام إلى أن زقا إليها صدى . قال فى ش . ش . العيني على الأثموني والصبان ٤ /  
٣٨ : مِنْ زَقَى الصَّدَى يزقو إذا صاح ، والصَّدَى الذى يجيبك مثل صوتك فى الجبال  
والكهوف وشبهها .

قال : والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق فى المستقبل ، إلا أنها لاتجزم ،  
واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضى .

(١) قاله حاتم فى قصة مشهورة - تصريح ٢ / ٢٥٩ والأثموني مع الصبان ٤ /

٣٩ .

(٢) قالها عمر لأبى عبيدة رضى الله عنهما ، فى قصة معروفة - تصريح ٢ /

٢٥٨ ، والأثموني مع الصبان ٤ / ٣٩ .

(١٢٣) أَخْلَى لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ<sup>(١)</sup>

وكلام المصنف يقتضى أَنَّ لَوْ مِثْلُ إِنْ ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ وَغَيْرِهِ ، فَقَالَ : لَوْ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ؛ وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ : إِنَّهَا لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ ، ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، وَكَلَامُ الْمَغَارِبَةِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْمُنْسُوبُ لِلْبَصْرِيِّينَ ، قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : الْبَصْرِيُّونَ يَصْرَحُونَ بِامْتِنَاعِ : لَوْ زَيْدٌ قَامَ لِأَكْرَمَتِهِ ، عَلَى الْفَصِيحِ ، وَيَجِيزُونَهُ شَاذًا نَحْوُ : لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ ... ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ . انْتَهَى ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ »<sup>(٢)</sup> ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي الْجَوَازَ ، وَقَدْ خَرَجَ عَلَى إِضْمَارِ كَانَ ؛ أَيْ لَوْ كُنْتُمْ<sup>(٣)</sup> أَنْتُمْ ، فَانْفَصَلَ لِإِضْمَارِهَا الضَّمِيرُ ، وَهِيَ تَحْذِفُ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ : وَيُقَاسُ عَلَى هَذَا مَا هُوَ مِثْلُهُ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ : لَوْ زَيْدٌ قَامَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ ؛ وَقَالُوا : ائْتَنِي بِدَابَةِ وَلَوْ حِمَارًا ، وَأَلَا مَاءً وَلَوْ بَارِدًا ؛ بِإِضْمَارِ كَانَ ؛ أَيْ وَلَوْ كَانَ حِمَارًا ، وَلَوْ كَانَ بَارِدًا ؛ وَهُوَ مُقَاسٌ .

( وَرَبَّمَا وَلِيَهَا اسْمَانِ مَرْفُوعَانِ ) - يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ يَلِيهَا<sup>(٤)</sup> مُبْتَدَأً ، وَاسْتَشْهَدَ هُوَ وَغَيْرُهُ ، مِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

(١) مِنَ الطَّوِيلِ ، لِلْفُطُوشِ الضَّبِّيِّ ؛ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ ، حَيْثُ وَلِيَ لَوْ غَيْرُ الْفِعْلِ لِلزُّرُورَةِ ؛ وَالْحِمَامُ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَوْتُ ، وَعَتَبْتُ جَوَابَ لَوْ ، وَمَعْتَبٌ مَصْدَرٌ مِمَّا بِمَعْنَى الْعِتَابِ ، مُبْتَدَأً ، وَمَا عَلَى الدَّهْرِ خَبْرُهُ .

(٢) الْإِسْرَاءُ / ١٠٠ : « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي » .

(٣) حَذَفَتْ عِبَارَةُ التَّفْسِيرِ مِنْ ( ز ، غ ) .

(٤) فِي ( ز ) : قَدْ وَلِيَهَا .

(١٢٤) \* لو بغير الماء خلقى شَرَقٌ (١) \*  
لكن خصّه غيره بالضرورة ، كما وقع المبتدأ بعد هلا فى قوله :

(١٢٥) \* فهلاً نفسٌ ليلي شفيعُها \* (٢) ؟

وبعضهم لم ير هذا ، بل سلك التخريج ، فقال الفارسيّ :  
خلقى فاعل فعل مضمر ، يفسره شرق ، أى لو شرق خلقى ؛  
وشَرِقٌ خبر مبتدأ محذوف ، أى هو شرق ؛ وكذا قيل فى : هلاً نفس  
ليلى .. أى هلاً شفعت نفس ليلي هى شفيعها المقبول ؛ وقال ابن  
خروف : هو على إضمار كان الشأنية ، أى لو كان هو ، أى الشأن ،  
بغير الماء خلقى شرق ، ومما حمل على وقوع المبتدأ بعد لو قوله :  
\* لو فى طُهَيَّة أحلامٌ ، لَمَّا عَرَضُوا \* (٣)

(١٢٦)

(١) من الرمل لعدى بن زيد - ديوانه ٩٣ - وقال العينى : من الوافر ؛ وفى  
حاشية سيبويه - ١ / ٤٦٢ ( ٣ / ١٢١ ) : هذا صدر بيت ، عجزه :  
\* كنت كالغصان بالماء اعتصارى \*

والشَرِق الذى يغص بالماء ونحوه ، والغَصَّان صفة من الغصص ، والاعتصار أن  
يغص الإنسان بالطعام ، فيعتصر بالماء ؛ والمعنى : لو شرقت بغير الماء ، أسغت شرقى  
بالماء ، فإذا غصصت بالماء ، فم أسيعه .

والشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد لو ، وضعت موضع الفعلية شذوذاً .  
(٢) من الطويل ، للصمة القشيري أو المجنون أو ابن الدمينه أو إبراهيم الصولى ،  
وصدره : \* ونبت ليلي أرسلت بشفاعة \* إلى .. والشاهد هنا فى حذف الفعل بعد  
هلا التى للتحضيض ، ضرورة ، والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليلي شفيعها ؟  
(٣) من البسيط ، لجرير - ديوانه ٥٨٧ ، وعجزه :

\* دون الذى أنا أرميه ويرمينى \*

والبيت شاهد على وقوع المبتدأ بعد لو فى قوله : لو فى طهية أحلام ...

ويحتمل كونه على إضمار كان ، أى لو كان فى طهية أحلام .

( وإن وليها أن ، لم يلزم كون خبرها فعلاً ) - ومن غير  
الفعل : « ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام » (١) ؛ وقال امرؤ  
القيس :

(١٢٧) \* ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (٢) \*

وقال الشاعر :

(١٢٨) ما أطيّب العيش لو أن الفتى حجرٌ تنبؤ الحوادث عنه وهو ملموم (٣)

( خلافاً لزاعم ذلك ) - وهو السيرافى ، وغلط فيه ؛  
وكذلك قاله الزمخشري ، فمنع الاسم ، ولو كان بمعنى فعل ، نحو :  
لو أن زيداً حاضراً ؛ والسماع يرد ذلك . واختلف فى أن بعد لو ؛

(١) لقمان / ٢٧ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس - ديوانه ٣٩ - وجاءت الرواية فى سيبويه ١ /  
٤١ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ٧٦ ، والدرر ٢ / ١٤٤ : فلو أن ما أسعى ...  
وعجزه :

\* كفى ، ولم أطلب ، قليل من المال \*

وجاء به سيبويه ١ / ٤١ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ فى باب التنازع ، وهو هنا  
شاهد على مجيء خبر أن الواقعة بعد لو غير فعل ، فى قوله : ولو أن ما أسعى لأدنى  
معيشة ؛ كما جاء فى الآية قبله .

(٣) من البسيط ، تميم بن مقبل - ديوانه ٢٧٣ - وجاء به الشارح هنا شاهداً  
آخر ، على ما جاء بالبيت والآية قبله ، وهو مجيء خبر أن الواقعة بعد لو ، غير فعل فى  
قوله : لو أن الفتى حجرٌ ...

فمذهب سيبويه أنها في موضع رفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ،  
لانتظام الخبر <sup>(١)</sup> والخبر عنه بعدها ، كما لا يحتاج إلى ثانٍ في : ظننت  
أنَّ زيدا قائمٌ ، وذهب المبرد إلى أنها في موضع رفع بفعل مضمر ،  
فيقدر [ في ] : « ولو أنهم صبروا » <sup>(٢)</sup> : ولو ثبت أنهم صبروا .

( وجوابها في الغالب فعلٌ مجزوم بلم ) - نحو :

(١٢٩) فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم تمت ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمخلدٍ <sup>(٣)</sup>

( أو ماضٍ منفيٌ بما ) - نحو : « لو كان خيراً ، ما سبقونا  
إليه » <sup>(٤)</sup> .

( أو مُثَبَّتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة ) - وأكثر ما جاء في  
القرآن كذلك : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » <sup>(٥)</sup> .

( <sup>(٦)</sup> ) ولا تُحذفُ غالباً إلا في صلة ) - نحو : « وليخش  
الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم » <sup>(٧)</sup> ؛ فلو

(١) في (ز) : الخبر والخبر عنه .

(٢) الحجرات / ٥ : « ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ، لكان خيراً لهم » .

(٣) من الطويل ، لزهير - ديوانه ٢٣٦ ؛ جاء به في الهمع ٢ / ٦٦ شاهداً على

هذا الحكم ، قال في الدرر ٢ / ٨٢ : استشهد به على أن الغالب في لو ، أن يجيء  
جوابها مضارعاً مجزوماً بلم في قوله : لم تُمُتْ .

(٤) الأحقاف / ١١

(٥) الأنفال / ٢٣

(٦) في (د) : لا تحذف .

(٧) النساء / ٩ .

وما دخلت عليه ، صلة الدين ؛ وسقط هذا من نسخة عليها خط المصنف ، وتصحيحه وحذفه هو الصواب ؛ فقد نصَّ الناسُ على أنَّ المثبت الواقع جواباً للو ، يجوز دخول اللام عليه وحذفها ، والحذف في كلام العرب كثير ، ونطق به القرآن ؛ قال تعالى : « لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ » <sup>(١)</sup> ، « لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ » <sup>(٢)</sup> ، « لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ » <sup>(٣)</sup> .

واحترز بقوله أولاً : في الغالب ، من مجيئه جملة اسمية في قوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا ، لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » <sup>(٤)</sup> خرَّجه الزجاج <sup>(٥)</sup> على أنه جواب لو ، لأنه في معنى : لأثيبوا .  
( وقد تصحب ) - أى اللام .

( ما النافية ) - وهو قليل ، قال :

(١٣٠) لو أنَّ بالعلم تُعطى ماتعيشُ به لما ظفرت من الدنيا بثُفُروقٍ <sup>(٦)</sup>

(١) الواقعة / ٧٠ : « لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً » .

(٢) الأعراف / ١٠٠ : « أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ » .

(٣) الأعراف / ١٥٥ : « قَالَ : رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَإِيَّائِي » .

(٤) البقرة / ١٠٣

(٥) في (ز) : الزجاجي ، ونُصَّ في المراجع على أنه الزجاج .

(٦) لم أجده في مراجعي ، والشاهد فيه مجيء اللام مصاحبة لما النافية في جواب

لو في قوله : لَمَا ظَفَرْتُ ؛ وفي اللسان - تُفَرَّقُ : الْأَصْمَعِيُّ : الثُّفُوقُ قَمِيعُ الْبُسْرَةِ

وَالثَّمَرَةِ ؛ وَقَالَ الْعَدَبُ : الثُّفُوقُ هُوَ مَا يَلْزَقُ بِهِ الْقَمِيعُ مِنَ الثَّمَرَةِ ؛ اللَّيْثُ : الثُّفُوقُ

غُلَافٌ مَا بَيْنَ الثَّوَاةِ وَالْقَمْعِ ؛ ابْنُ شُمَيْلٍ : الْعَنْقُودُ إِذَا أَكَلَ مَا عَلَيْهِ فَهُوَ ثُّفُوقٌ

وَعُمُشُوشٌ ، قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : وَالذَّفَرُ وَالذَّفُوقُ لُغَةٌ فِي الثُّفُوقِ . فَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ

الشَّيْءِ الْتَافَهُ الْيَسِيرُ .

وثبت في بعض النسخ بعد هذا :

( وإن ولي الفعل الذى وليها جملة اسمية ، فهي جواب قسم مُغْنِي عن جوابها ) - هذا قاله قوم في قوله تعالى : « لثوبة من عند الله خير » <sup>(١)</sup> ، واللام على هذا لام جواب القسم ، لا جواب لو ؛ وعلى هذا يكون قوله : في الغالب ، أولاً ، احترازاً من كون جوابها جملة اسمية مقرونة بالفاء ، وأنشد المصنف شاهداً على ذلك :

(١٣١) قالت سلامة : لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تُعذراً  
لو كان قتلٌ ياسلامٌ ، فراحةً لكن فررتُ مخافةً أن أوسراً <sup>(٢)</sup>

(١) البقرة / ١٠٣ ؛ وفي المغنى ص ٢٧٢ : قيل : وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو الفاء ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لثوبة من عند الله خير » . وقيل : هي جواب لقسم مقدّر ؛ وقول الشاعر :  
\* لو كان قتلٌ ياسلام فراحةً \*

(٢) جاء بهما في الهمع ٢ / ٦٦ شاهداً على أن تصدير جواب لو بالفاء من غير الغالب ؛ قال في الدرر ٢ / ٨٢ : وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وجوابها في الغالب فعل مجزوم بلم ، نحو : لو لم يخف الله لم يعصه ؛ قال الشارح : واحترز بقوله : في الغالب ، من جواب جاء على غير ذلك ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لثوبة » . قلت : لكن في بعض النسخ أن هذا ونحوه على تقدير قسم تكون له الجملة الاسمية جواباً ، فيكون احترازه بقوله : في الغالب ، من ورود الجواب جملة اسمية بالفاء كقوله : لو كان قتل ياسلام فراحة ... الخ ، أى فذلك راحتها ، كذا قيل . قلت : ويمكن أن يكون راحة عطفاً على قتل ، والجواب محذوف ، أى لو كان قتل تعقبه راحة لم أفر ، ويدل عليه قوله : لكن فررت ؛ وأظن أن ابن المصنف حمل البيت على ذلك ، يعنى أن لو تكون جواباً لذلك القسم . وروى : الأبطال بدل الأعداء .

فراحة خبر مبتدأ محذوف ، أى فهو راحة ، والجملـة جواب لو ، وكان تامة ، أى لو وقع قتل استرحت ؛ قال ابن المصنف : ويجوز كون الفاء عاطفة على قتل ، وجواب لو محذوف ، كما حذف فى مواضع كثيرة . انتهى . وحذف جواب لو للدلالة كثير ، ومنه « ولو أن قرآناً [ سُيِّرَتْ به الجبال ] » <sup>(١)</sup> ، « وما أنت بمؤمن لنا ، ولو كنا صادقين » <sup>(٢)</sup> ، « ولو افتدى به » <sup>(٣)</sup> ، وإلا ماء ولو بارداً ، أى لكان هذا القرآن ، وما صدقنا ، ولم يُقبل منه ، ولو كان بارداً لقبلته ، فمطلوبه الحار عدل عنه إلى البارد ، واللازم فى لو فى مثل هذا أن يكون مابعدھا دون المطلوب ، نحو : ائتنى بدابةً ، ولو حماراً .

( فصل ) : ( إذا ولى لما فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، فهى ظرف بمعنى إذ ، فيه معنى الشرط ) - احترز بماضٍ لفظاً من لما النافية ، فلا يليها إلا المضارع لفظاً ، كما تقدم ؛ ويقولـه : ومعنى ، من لما . إلا فى القسم ، فلا يليها إلا ماضٍ لفظاً ، مستقبل معنى ؛ وكون لما بمعنى اسماً مراداً به الظرفية الماضية ، هو قول أبى على وابن جنى وأبى بكر الفارسي <sup>(٤)</sup> ، واستشهد لهذا القول بقوله :

(١) الرعد / ٣١ : « ولو أن قرآناً سُيِّرَتْ به الجبال ، أو قُطِعَتْ به الأرض ، أو كُتِمَ به الموتى » .

(٢) يوسف / ١٧

(٣) آل عمران / ٩١ : « فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ، ولو افتدى به » .

(٤) فى ( غ ) : وأنكره الفارسي .

(١٣٢) إني لأرجو محرراً أن ينفعا إياي ، لما صرْتُ شيخاً قَلْعاً (١)

قال المصنف في شرح الكافية : هذا يقوى قول أبي علي ، لأنها قد جاءت لمجرد الظرفية . انتهى . ويحتمل كون جواب لما محذوفاً لفهم المعنى ، أي لما صرْتُ شيخاً قلعاً ، حصل لي هذا الرجاء .

( أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب ) - والحرفية فيها مذهب سيوييه والمحققين ، فإذا قلت : لما قام زيدٌ قام عمرٌ ، أفادت لما ربط الجملة بالجملة ، كما تفيده لو ، إلا أن لو تدلُّ على عدم الوقوع ، بالنسبة إلى عدم وقوع الملزوم ، ولما تدل على ربط واقع بواقع ، وعن هذا قيل : هي حرف وجوب لوجوب ؛ وقال بعضهم : حرف وجود شيء لوجود غيره ؛ وبعضهم يقول : إذا كانت الجملتان مثبتتين ، كانت حرف وجوب لوجوب ، أو منفيتين نحو : لما لم يقم لم أقم (٢) ، كانت حرف امتناع لامتناع ؛ وإن كانت الأولى مثبتة فقط نحو : لما قمت لم أقم ، كانت حرف امتناع لوجوب ، وفي عكسه عكسه ؛ وفي الحقيقة يرجع كله لما سبق ، من أنها حرف وجوب لوجوب ، فتأمله . واستدل لسيوييه بمجىء جوابها منفيًا بما ، ومصدراً بإذا الفجائية ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، قال تعالى : « فلما قضينا عليه الموت ، مادَّ لهم

(١) جاء به في لسان العرب - قلع - قال : والقُلْعَةُ الرجل الضعيف ، وهو قَلْعٌ وقْلَعٌ وقْلَعَةٌ وقْلَاعٌ : لم يثبت في البطش ولا على السرج ... وشيخ قَلْعٌ يتقلَّع إذا قام ، عن ابن الأعرابي ، وأنشد : إني لأرجو . - البيت ، والشاهد فيه مجىء لما اسماً مراداً به الظرفية الماضية .

(٢) في ( ز ، غ ) : لما يقم لم أقم .

على موته «<sup>(١)</sup> ، وقال : « فلما نجاهم إلى البرّ ، إذا هم يشركون »<sup>(٢)</sup> .  
 وقول المصنف : فهي كذا وكذا ، يشعر بثبوت الأمرين لها ،  
 وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لا يقول بالآخر ؛ وكأنه رأى أنها  
 قد تتجرد للظرفية ، بناء على ظاهر ذلك الشاهد ، وتأتى للربط مع  
 امتناع عمل الجواب فيها ، كما في صورتى ما وإذا ، فأثبت لذلك لها  
 الأمرين ؛ وقد عرفت ما فى الشاهدين من الاحتمال ، فتعين المصير إلى  
 الحرفية أو ظهر .

( وجوابها فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى ) - نحو : « فلما أن جاء  
 البشير ، ألقاه على وجهه »<sup>(٣)</sup> .

( أو جملة اسمية ، مع إذا المفاجأة ) - نحو : « فلما أحسوا  
 بأسنا ، إذا هم منها يركضون »<sup>(٤)</sup> ؛ وجاء أيضا بإذا مع ليس ، قال  
 كعب بن زهير :  
 (١٣٣) حديث أناسي ، فلما سمعته إذا ليس فيه ما أبين فأعقل<sup>(٥)</sup>

(١) سبأ / ١٤

(٢) العنكبوت / ٦٥

(٣) يوسف / ٩٦

(٤) الأنبياء / ١٢

(٥) فى ( ز ، غ ) : حديث أتانى ، والتحقيق من ( د ) ومن الديوان ص ٤٦ ،  
 وبرواية : ما أبين بدل : ما يبين ، فى النسخ . يريد أسمع هممة لاتفهم ، وقيل : يريد  
 كأن عزيز الجن حديث أناسي ، على ما جاء بالبيت قبله :  
 وصرّماء مذكاري كأن دويها بُعيدَ جنان الليل مما يُخِيلُ

( أو الفاء ) - مثل له المصنف بقوله تعالى : « فلما نجاهم إلى البرّ ، فمنهم مقتصد <sup>(١)</sup> » ؛ ويحتمل <sup>(٢)</sup> حذف الجواب ، وهو يحذف لدلالة المعنى ، والتقدير : انقسموا قسمين ، فمنهم مقتصد ، ومنهم غير مقتصد - <sup>(٢)</sup> ؛ فحذف الجواب والمعطوف عليه ، ودلّ على المعطوف : « وما يجحد بآياتنا <sup>(٣)</sup> » ؛ ومن حذف الجواب : « فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجبّ <sup>(٤)</sup> » ؛ وقال الكوفيون : الواو زائدة .

( وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ) - مثله المصنف بقوله :  
(١٣٤) فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيدٌ ولأنه أخاه عن الغدر  
فصبّ عليكم تغلبَ ابنة وائل فكانوا عليكم مثلَ راغية البكر <sup>(٥)</sup>

= وصرماء : فلاة ، ومذكّار : مخوفة ذات هَوْل .. قيل : يريد عزيز الجن بها وتخيّلهم . والشاهد في البيت مجيء جواب لَمَّا بإذا مع ليس ؛ قال في حاشية الديوان : إذا وقعت في جواب لَمَّا .

(١) لقمان / ٣٢ : « دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ؛ فلما نجاهم إلى البرّ فمنهم مقتصد » .

من (٢ - ٢) سقط من (غ) .

(٣) لقمان / ٣٢ : « وما يجحد بآياتنا إِلَّا كل ختارٍ كفور » .

(٤) يوسف / ١٥

(٥) ديوان الأخطل ص ٢٢١ ، يهجو ابن صفّار المحاربى ، برواية : أن ليس

فيهم ...

أمال عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر  
والشاهد في مجيء جواب لَمَّا ماضياً مقروناً بالفاء في قوله : فصبّ عليكم أو عليهم ...

أى صبّ عليكم ، أو فهو صبّ عليكم ، فيكون نحو : « فمنهم مقتصد » ، ويجوز كون الجواب محذوفاً ، أى انتقم منكم ، فصبّ عليكم .

( وقد يكون مضارعاً ) - مثل له بقوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ وجاءته البشرى يُجادلنا » <sup>(١)</sup> ، فيجادلنا الجواب ، ويحتمل الحذف ، أى أخذ يجادلنا .

\* \* \*

---

(١) هود / ٧٤ : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ ، وجاءته البشرى ، يجادلنا في قوم لوط » .

## ٦٦ - باب تميم الكلام على كلمات مفترقة إلى ذلك

لكثرة دورانها ، وتشعب أحكامها ، وعدم تعلقها بتمام معناها ، واستعمالها بباب من الأبواب السابقة ، أفردت بالذكر ، وكان التعبير : بتميم الكلمات ، لأنه سبق في الأبواب ذكر شيء من أحكامها ، نحو كون الاستفهام له صدر الكلام ، إلى غير ذلك ، مما سبق من شيء من حكم الكلمات المقصودة بهذا الباب .

( يستفهم بكيف عن الحال ، قبل ما يستغنى به ) - نحو : كيف جاء زيد ؟ فجاء زيد ، تَمَّ (١) كلاماً دون كيف ، فهو مستغنى به عنها ، في كونه كلاماً ، ومعناها فيه ، السؤال عن هيئة المجيء .

( وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به ) - نحو : كيف زيد ؟ فزيد وحده لا يستغنى به كلاماً ؛ ودخل في الخبر : كيف كان زيد ؟ إذا جعلتها ناقصة ؛ وكيف ظننت زيدا ؟ وكيف أعلمت زيدا فرسك ؟ ( ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفاً ) - فإذا قلت : كيف جاء زيد ؟ أو كيف زيد ؟ رجع المعنى إلى تقدير :

---

(١) في (غ) : يتم .

على أى حال جاء زيد؟ وعلى أى حال زيد؟ وبمقتضى هذا سميت ظرفاً ، لأنها فى تأويل جار ومجرور ؛ كما أنك إذا قلت : جلست خلفك ، أو زيد خلفك ، كان الظرف فى تأويل : جلست فى مكان وراءك ؛ وهذا تفسير معنى تقريباً ؛ وحقيقة وضعها : السؤال عن وصف لموصوف ؛ ولهذا يبدل منها مايدل على الصفة والموصوف ، نحو : كيف جاء زيد؟ أراكباً أم ماشياً؟ وكيف زيد؟ أصحيح أم سقيم؟ ويجاب بمثل ذلك ، نحو : راكب أو صحيح ؛ ولو كان ماذكر حقيقة معناها ، لجرى فى البديل والجواب بالمصدر ؛ وهذا (١) ظاهر كلام سيبويه ؛ وبعضهم يقول : مذهب سيبويه أن كيف ظرف ، ولذا قدّرها بعلَى أى حال؟ فشبهت كيف باسم المكان ، لأنها سؤال عن حال ، وهم يقولون : زيد فى حال حسنة ، وعلى حال حسنة ؛ فإذا قلت : كيف جلس زيد؟ فكيف عنده منصوبة بجلّس نصب الظروف ؛ وإذا قلت : كيف زيد؟ فكيف ظرف واقع موقع خبر زيد .

وقضية هذا ، أنك إذا أجبت على لفظ كيف ، تقول فى جواب : كيف زيد ؟ : على صحة أو على خير ، ونحو ذلك ؛ وقد أجازهم ابن الضائع وغيره ، واستشهد ابن الضائع بقول رؤبة ، وهو معدود فى الفصحاء ، وقد قيل له : كيف أنت ؟ أو كيف أصبحت ؟ : خير ، عافاك الله ؛ بخفض خير ، على تقدير حرف الجر (٢) ؛ قال :

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) أى بخير .

وحرف الجرّ لا يحذف ويبقى عمله ، إلا حيث يكثر استعماله ، كحذفه من اسم الله في القسم ، وحذف مِنْ في باب كم ؛ فلولا كثرة مجيء على خير ونحوه في جواب كيف ، لم يحذف الحرف (١) ، لاسيما في كلام رؤبة ، وسيأتى زيادة على هذا .

وقال الأنخفش والسيرافي : كيف في تقدير اسم ، وليست (٢) ظرفاً ، والتقدير في قولك : كيف زيد ؟ أصحيح زيدٌ أم غير صحيح (٣) ؟ وفي : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكبا جاء (٤) أم غير راكب ؟ فكيف في الأول في موضع رفع خبر زيد ، وفي الثاني اسمٌ في موضع نصب على الحال ؛ ورفع البدل أو نصبه ، وكذا الجواب ، يشهد بذلك ؛ وقد رجح قول سيبويه بما سبق عن رؤية في الجواب ، فإنه يدل على تضمين السؤال معنى ما ذكره سيبويه ؛ ويقال على هذا إن أجيب على اللفظ ، قيل : على كذا أو بكذا ؛ وإن نظر إلى المقصود ، نصب الجواب أو رفع ، على حسب الحالين ، وكذا البدل .

والحاصل أنها ظرف على وجه التشبيه ، بدليل الجواب بالجارّ والمجرور ، وأصلها عدم الظرفية ، وهي للسؤال عن صفة لموصوف ؛ فإن نظرنا إلى ماعرض من الظرفية ، أتينا بالجواب على حسب ذلك ،

(١) أى حرف الجرّ .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) جاءت هذه العبارة في (د) : أصحيح زيد أم غير صحيح ؟ وجاءت في

(ز ، غ) : أصحيح أم غير صحيح زيد ؟

(٤) سقطت من (د) .

فيكون مجروراً ، لأن النصب على الظرفية لا يتأتى في الاسم المجاب به ؛ وإن نظرنا إلى الموضوع الأصلي من غير نظر إلى ماعرض من التشبيه ، طابقنا ، فأتينا بما يدل على صفة لموصوف ، وراعينا محل المجاب من رفع أو نصب .

وقال الخضرأوى : كيف عند سيويوه ظرف ، وجوابه في خبر ونحوه ، وقولهم صحيح ، محمول عنده على المعنى ، وهو ظرف مستعار ، جعل الحال كالمكان ؛ وغيره يعكس ، فيجعله غير ظرف ، وصحيح على ما يجب ، وفي عافية محمول على المعنى .

( وربما صحبتها على ) - روى من كلامهم : على كيف تتبع الأحمرين ؟ وجرت بإلى أيضاً ، قالوا : انظر إلى كيف تصنع ؟ وبعن ، قال :

(١٣٥) \* عن كيف ضيعتنا ؟ ذهل بن شيبانا (١) \*

لكن هذا كله شاذ ؛ ولا يدخل عليها حرف الجر فصيحاً ، فقله تعالى : « كيف خُلِقْتُ » (٢) ، و « كيف مدَّ الظل » (٣) من باب التعليق ، وليس كيف بدلا من الإبل وربك ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وكيف لا تجر فصيحاً ، فلا يخرج القرآن على ذلك .

(١) لم أجده في المراجع ، والشاهد فيه جر كيف بعن ، في قوله : عن كيف ضيعتنا ..

(٢) الغاشية / ١٧ : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلِقْتُ » .

(٣) الفرقان / ٤٥ : « ألم تر إلى ربك كيف مدَّ الظل » .

( ولجوابها وللبدل منها النصبُ في الأول ) - وهو كونها قبل مايستغنى به ؛ فيقال : كيف جاء زيدٌ ؟ فتقول : راكباً ونحوه ؛ وفي البدل : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكباً أم غيرَ راكب ؟

( والرفع في الثاني ، إن عدمت نواسخ الابتداء ) - وذلك إذا كانت قبل مالا يستغنى به ؛ فيقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيحٌ ، ونحوه ؛ وتقول في البدل : كيف زيدٌ ؟ أصحيح أم سقيم ؟ وقد سبق عن ابن الضائع والخضراوي ، أنه يقال في الجواب أيضاً : على خير ، ونحوه .

( وإلا ، فالنصب ) - أى وإلا تعدم النواسخ ، فالنصب متعين ، نحو : كيف أصبح زيدٌ ؟ فتقول : صحيحاً ؛ وكيف أصبح ؟ أصحيحاً أم سقيماً ؟

( ولا يجازى بها قياساً ، خلافاً للكوفيين ) - وقد سبق قوله في عوامل الجزم : وجوزى بكيف . معنى لا عملاً ، خلافاً للكوفيين ؛ وبمقتضى هذا يكون المراد بلا يجازى : لا يجزم بها ، وهو قول الكوفيين ؛ وقوله : قياساً ، إشارة إلى أن مَنْ قال بالمجازاة بها ، على هذا الوجه ، إنما قاله قياساً لا سماعاً ، وقد سبق ذكر ذلك ؛ وإطلاق كلامه ، يقتضى أنه لا يجازى بها ، ولو كانت معها ما ، نحو : كيفما تكن أكن ، وقد أجازوه بعضهم ، كما سبق .

وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد قوله : خلافاً للكوفيين ، قوله :

( ومن وافقهم ؛ وأنى مرادفة لها أو لأين أو متى ) - فأما من وافقهم فهو قطرب ، كما سبق ؛ وأما محامل أنى ، فقد سبق ذكرها ، وأنها تكون فى الاستفهام بمعنى كيف وأين ومتى .

( فصل (١) ) : ( تكون قد اسماً لكفى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال ) - وقد ذكر فى أسماء الأفعال ، أن قد اسم لاكتفى فى أحد الوجهين ؛ ويعنى بالوجهين ، اللذين ذكرهما هنا ، على تقدير اسميتها ؛ وأحدهما كونها اسم فعل ، فتعامل معاملة أسماء الأفعال ، من تحمّل الضمير ، ولزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم ، نحو : قدنى (٢) ؛ وحكى الكوفيون : قد عبد الله درهم ، بنصب عبد الله ، وعلى هذا يكون معناها : كفى أو يكفى ، وقيل : المعنى : ليكف عبد الله ؛ وهذا لا يكون تفسيراً لما ناب الاسم عنه .

( وترادف حسباً ، فتوافقها فى الإضافة ) - وهذا هو الوجه الثانى ؛ فتقول : قد عبد الله درهم ، بجرّ عبد الله بالإضافة (٣) ، كما تقول : حسب عبد الله درهم ، إلا أن قد اسم مبنى على السكون ، لكونه على حرفين لا ثالث لهما مقدّر ، فأشبهه الحرف ، وحسب معرب ،

(١) سقط لفظ « فصل » من ( ز ) .

(٢) جاء فى رجز لأبى نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبى بجدلة ، أو حميد بن

مالك - سيويه ١ / ٣٨٧ ( ٢ / ٣٧١ ) :

\* قدنى من نصر الحبيبين قدى \*

(١٣٦)

(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .

وكلاهما مبتدأ ، خبره درهم ؛ والبناء قول البصريين ، وقال الكوفيون :  
إذا رادف قد حسَبَ أعرب ، ورفع على الابتداء ؛ وحكوا أن العرب  
تقول : قَدْ عبد الله درهم ، برفع قد ، يجعلونها بمنزلة حسَب .

( إلى غير ياء المتكلم ) - فأما ياء المتكلم فلا تكون قد معها  
موافقة لحسب في الإضافة ، بل تضاف حسَبُ إليها بلا نون ، نحو :  
حسبي درهم ، ولا تضاف قد إليها إلا بالنون ، فلا يقال : قَدِي  
درهم ، بل قَدْنِي (١) ؛ وقد سبق له في أول الكتاب أن الثبوت مع قد  
بمعنى حسَب ، أعرف من الحذف ، فَقَدْنِي أعرف من قَدِي ، على  
هذا التقدير ، ومن الحذف :

\* قَدْنِي من نصر الخُبَيْين قَدِي (٢) \*

(١٣٦) مكرر

والذي يظهر أن يقال : إنَّ قَدْنِي بالنون اسم فعل ، وقَدِي بلا  
نون بمعنى حسَب ؛ وقَدِي في البيت ، يحتمل كونها اسم فعل ،  
حذف منها النون شذوذاً كما في :

\* إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي (٣) \*

(١٣٧)

(١) سبقت الإشارة إلى الشاهد الذي جاء به سيويوه ، ويأتي به الشارح بعد  
هذا الكلام ، وفيه شاهد على الحذف ، وشاهد على الثبوت .

(٢) بل فيه شاهد للحذف ، وشاهد للثبوت ، كما سبق .

(٣) رجز لرؤبة - ملحقات ديوانه ١٧٥ - صدره : \* عددتُ قومي ،  
كعديد الطَّيس \* ويروى : عهدت قومي ، وعهدي بقومي ، وعهدي بقوم ،  
بالتنكير ؛ واختلف في تفسير الطيس - خزاعة - ٢ / ٤٢٥ ( ٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ) -  
فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : بل هو  
كل خلق كثير النسل نحو الثمل والذباب والهوم ، وقيل : الطيس : الكثير من الرمل  
والماء وغيرهما ؛ قال ابن يعيش ٣ / ١٠٨ : فأما قول الشاعر =

وكونها بمعنى حَسَب ، ولم تصحب النون كحَسَب ، وهى تأكيد بالموافق بالمعنى (١) .

( وتكون حرفاً ، فتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع ، لا يشبه الحرف ) - نحو : قد قامت الصلاة ، فقامت الصلاة فعل متوقع ، أى منتظر ؛ وخرج بلا يشبه الحرف (٢) ، الفعل الذى لا يتصرف نحو : نعم وعسى وأفعل فى التعجب ، فلا تصحبها قد .

( لتقريبه من الحال ) - فقد إذا دخلت على الماضى تقربه من الحال ، أى من زمن الحال ، فيقال إذا كان الماضى المثبت قريباً من زمن الحال ، أى غير بعيد منه : والله لقد قام زيد ؛ والمغاربة يقولون : إن قد مع الماضى حرف تحقيق ، ومع المضارع للتوقع ، والمعنى بالتوقع ، على هذا ، أنه متوقع ، أى أنه منتظر حصوله فيما يأتى ، وبالمتوقع ، على ما ذكره المصنف ، أنه كان قبل وقوعه فيما مضى ، منتظراً .

= عددت قومی ... الخ البيت ، فوصله بغير نون ، تشبيهاً لها بالحرف ، لقلّة تمكّنها ، وعدم تصرفها ؛ وقال فى الخزّانة : وأنشده شراح الألفية ، على أن حذف نون الوقاية منه ضرورة ؛ وفى المغنى ص ١٧٠ ، ١٧١ جاء بالبيت : قدنى من نصر الحبيبين قدى ... الخ ، وقال : تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحَسَب ، على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ؛ وأما الثانية ، فتحتمل الأول ، وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة ، كما فى قوله : عددت قومی .. البيت ؛ ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين ، وهو قول الشارح ، إلّا أنه جعل حذف النون شذوذاً .

(١) فى ( د ) : فى المعنى .

(٢) سقطت من ( د ) .

( أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ،  
لتقليل معناه ) - نحو : قد يجود البخيل ، وقد يصدق الكذوب ،  
وهذا قد ييطل به قول من زعم أنها مع المضارع للتوقع ، إلا أن يدعى  
أن ذلك لا يقال إلا عند توقع جود وصدق ، وقتاً ما ؛ ويجوز أن يقال :  
إنَّ قد لم تُفد التقليل ، بل إنما أفادته قرينة الاسم والحال .

( وعليهما للتحقيق ) - فتصحب الماضي والمضارع ، لتحقيق  
الوقوع .

( ولا تفصل من أحدهما ) - فلا يقال : قد زيداً ضربتُ ، ولا  
قد زيداً أضربُ : كما لا يفصل بين آل وما دخلت عليه ، ولذلك جعل  
سيبويه : قد زيداً رأيت ، من المستقيم القبيح ، أى المستقيم معنى ،  
الممنوع تركيباً ، لأنك وضعت اللفظ في غير موضعه .

( ١٣٨ ) ( بغير قسم ) - نحو : أخالذ<sup>(١)</sup> قد والله أوطأت<sup>(٢)</sup> ...  
البيت ؛ وإنما امتازت قد عن آل بذلك ، لأنها تُفرد من الفعل ،  
ويُوقف عليها فصيحاً ، بخلاف آل .

( وقد يغنى عنه دليل فيوقف عليها ) - كقول النابغة<sup>(٣)</sup> :

(١) في (ز) : أخالدا .

(٢) في (ز) : أوطئت ؛ وتما البيت :

أخالذ قد والله أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ

والبيت من الطويل ، قاله أخو يزيد بن عبد الله البجلي ؛ جاء برواية : أوطئت ، في

معجم شواهد العربية ، وفي الدرر ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٨٩ برواية : وُطئت ؛ والشاهد

فيه جواز الفصل بين قد والفعل بالقسم في قوله : قد والله أوطأت

(٣) الذبياني - ديوانه ٢٧ - وتماه :

أَفَدَ التَّرْحُلَ (١) ... البيت ، أَى وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ .  
 ( وَيَسُوْغُ اقْتِرَانَهَا بِالْمُضَارِعِ ، تَأْوُلُهُ بِالْمَاضِي (٢) كَثِيْرًا ) -  
 نَحْوُ : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » (٣) ، « قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ  
 لِيَحْزَنَكَ » (٤) ، « قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ » (٥) ؛ أَى قَدْ رَأَيْنَا ، وَقَدْ  
 عَلِمْنَا ، وَقَدْ عَلِمَ ؛ وَضَرَبَ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذَا فِي نَسْخَةِ .  
 ( وَتَرَادُفُهَا هَلْ ) - نَحْوُ : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ  
 الدَّهْرِ » (٦) قَالَ الْمُفَسِّرُونَ : الْمَعْنَى : قَدْ أَتَى ؛ وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ  
 الْخَضْرَاوِيُّ : ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَأَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّ هَلْ تَكُونُ  
 بِمَعْنَى قَدْ ، مَجْرَدَةً مِنَ الِاسْتِفْهَامِ ، وَبِهَا فَسَّرُوا : « هَلْ أَتَى عَلَى  
 الْإِنْسَانِ » ؛ وَمِنْ ذِكْرِهِ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَالْمَبْرِدُ .

= أَفَدَ التَّرْحَلَ ، غَيْرَ أَنَّ رُكْبَانًا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ  
 وَيُرْوَى : أَزَفَ التَّرْحَلَ .

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ ؛ وَالشَّاهِدُ فِيهِ ، كَمَا قَالَ فِي الْمَغْنَى ص ١٧١ : وَقَدْ  
 يُحْذَفُ الْفَعْلُ بَعْدَهَا لِدَلِيلٍ ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ : أَفَدَ التَّرْحَلَ ... الْبَيْتُ ؛ وَأَفَدَ وَأَزَفَ  
 بِمَعْنَى : دَنَا وَقَرَّبَ ، وَالتَّرْحَلَ : الرَّحِيلَ وَالرُّكَّابَ الْإِبِلَ الَّتِي يُسَارِعُ عَلَيْهَا ؛ وَلَمَّا تَزَلُّ  
 مِنْ زَالٍ يَزُولُ التَّامَّةُ بِمَعْنَى ذَهَبَ وَانْفَصَلَ ، وَالرَّحَالَ جَمْعُ رَحْلٍ ، وَهُوَ مَسْكَنُ  
 الرَّجْلِ وَمَنْزَلُهُ ، وَكُلُّ مَا يَعْدُ لِلرَّحِيلِ .  
 (٢) فِي ( د ، ز ) : بِالْمَضِيِّ ، وَقَدْ ضَرَبَ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ كُلِّهَا فِي  
 نَسْخَةِ .

(٣) الْبَقْرَةُ / ١٤٤

(٤) الْأَنْعَامُ / ٣٣

(٥) النُّورُ / ٦٤

(٦) الْإِنْسَانُ / ١

( وتساوى همزة الاستفهام ، فيما لم يصحب نافياً ، ولم يُطلب به تعيين ) - فتدخل على الجملة الفعلية نحو : هل قام زيدٌ ؟ والاسمية نحو : هل زيدٌ قائمٌ ؟ فإن وجد النفي ، دخلت الهمزة دون هل نحو : « ألم نشرح لك صدرك ؟ » <sup>(١)</sup> ؛ فإن كان النفي بإن ، نحو : إن زيدٌ قائمٌ ، فلا يحفظ من لسانهم : أإن زيدٌ قائمٌ ؟ ولا : هل إن زيدٌ قائمٌ ؛ ويقال في : زيدٌ غيرُ قائمٌ : أزيدٌ غير قائمٌ ؟ وهل زيدٌ غير قائمٌ ؟

ونبّه بقوله : « ولم يُطلب ... » على موضع استعمال الهمزة ، وهو طلب التعيين ، نحو : أزيدٌ قام ، أم خالدٌ ؟ وأعمراً ضربت أم جعفرأ ؟ وأقمت أم قعدت ؟ وتختص الهمزة أيضاً بتضمين التوبيخ ، نحو :

\* أطراباً ؟ وأنت قنسرئ <sup>(٢)</sup> \* (١٣٩)

ولايجوز : هل تطرب ؟ وأنت شيخ ؟ على التوبيخ ؛ وكذا تضمن الإنكار والتعجب ؛ وتختص هل بأن يراد بالاستفهام <sup>(٣)</sup> بها

#### (١) الشرح / ١

(٢) رجز للعجاج - ديوانه ٦٦ - وعجزه : \* والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيٌّ \* جاء به في المغنى ص ١٧ ، ١٨ في خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى الإنكار التوبيخي ، قال بعد البيت : أي أتطرب وأنت شيخ كبير ؟ وجاء به الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٢٠٣ في زيادة الياء المشددة زيادة عارضة ، قال الصبان : قوله : أطرباً ؟ أي أتطرب طرباً ، والهمزة للتوبيخ ، وقوله : قنسرئ ، نسبة إلى قنسرين ، بفتح النون وكسرها ، كورة بالشام ، كما في القاموس ، وقال في المغنى : وأنت شيخ كبير ؟ قال الأشموني : والدهر بالإنسان دَوَّارِيٌّ ، أي دَوَّار ، والشاهد على تضمين الهمزة معنى التوبيخ .

(٣) سقطت من (ز) .

الجحد ، ويعينه دخول إلا ، نحو : هل زيدٌ إلا قائمٌ ؟ ، « وهل تُجازى  
إلا الكفور ؟ » (١) ؛ ولا يجوز : أيقوم إلا زيدٌ ؟ وأزيدٌ إلا قائمٌ ؟ ويمتنع  
أيضا : ألم يكن زيدٌ إلا قائماً ؟ وأليس زيدٌ إلا قائماً ؟

ويجوز : هل يكون زيدٌ إلا قائماً ؟

قال ابن المصنف : ويُستفهم أيضا بمتى وأين وكيف ، مراداً  
بذلك الجحد ، تقول : متى قلت هذا ؛ أى ماقلت .

وحكى الكسائى : أين كنت لتنجو منى ؛ أى ماكنت .

وقال تعالى : « كيف يكون للمشركين عهدٌ » (٢) أى مايكون .

( ويكثر قيام مَنْ ، مقرونةً بالواو ، مقام التاني ) - نحو : « وَمَنْ

يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » (٣) ؛ « وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » ؛ (٤)

أى مايغفر الذنوب إلا الله ، ومايقنط من رحمة ربه إلا الضالون .

والمصنف إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة ، فلا اعتراض عليه ،

أو لقصد الاشتراط ، فيعترض بأنه لا يمتنع أن يقال : مَنْ يَغْلِبُ الرِّجَالَ

إِلَّا زَيْدٌ ؛ (٥) أى مايغلبهم إلا هو ، لأن الواو لا مدخل لها فى إرادة (٦)

هذا المعنى .

(١) سبأ / ١٧

(٢) التوبة / ٧ : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله » ؛

(٣) آل عمران / ١٣٥

(٤) الحجر / ٥٦ : « قال : وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » .

(٥) فى (ز) : إلا زيداً .

(٦) سقطت من (د) .

( فيجاء غالباً بإلاً ، قصداً للإيجاب ) - أى أن هذا الاستعمال يغلب مع قصد الإيجاب بحصرٍ ، فيجاء بإلاً لذلك ، فلو لم يقصد ذلك لم يُؤْتَ بما يدل على الإيجاب ، نحو : ومن يجترىء على الملوك ؟ أى ما يجترىء عليهم أحد ؛ ولا يتعين إلا عند قصد الإيجاب ، فلو قيل : ومن يضرب زيدا غير عمرو ؟ لجاز ، ويرتفع غير بدلاً من المستكن فى يضرب ، ويجوز نصبه استثناءً ، ورفعُه صفةً ، والأول أفصح .

( وقد يقصد بأى نفىً ، فيعطف على ما فى حينها بولاً ) -

كقوله :

(١٤٠) فاذهب ، فأى فتى فى الناس أحرزه من حتفه ظلمٌ دُعجٌ ولا جبلٌ<sup>(١)</sup>  
أى ما فتى فى الناس أحرزه ظلمٌ ولا جبلٌ .

وأجاز المصنف فى باب الاستثناء ، من شرح هذا الكتاب ، قياساً على هذا : أى الناس يُطره الغنى ، إلا الجاهلون ؟ على جعل الجاهلين بدلاً من ضمير يطر .

(١) من البسيط ، للمتخل الهذلى - هذليين ٢ / ٣٥ - وجاء به فى المغنى فى الواو المفردة ص ٣٥٥ قال : والثالث - من أحكام الواو المفردة - اقترانها بلا ، إن سبقت بنفى ، ولم تقصد المعية ... وإذا فقد أحد الشرطين ، امتنع دخولها ... وإنما جاز قوله :

فاذهب ، فأى فتى ... البيت ، لأن المعنى : لا فتى أحرزه ... برواية : ولا جبلٌ ؛ والتحقيق من النسخ ، وابن الشجرى ١ / ٧٧ ، ٢ / ٣٢ ، وديوان الهذليين ٢ / ٣٥ قال : يقول : لا تحزه من حتفه الظلم ولا الجبل ، والظلم جمع ظلمة ، والدعج الشديدة السواد ، وبعده :

ولا السَّماكان إن يَسْتَعْل بينهما يَطِرُ بخطّة يوم شرّه أصيلٌ

( ولأصالة الهمزة ، استأثرت <sup>(١)</sup> بتمام التصدير ) - ووجه أصالتها <sup>(٢)</sup> ، أنها لم تخرج عن الاستفهام إلى معنى قد أو النفي ، كما فعل في هل ؛ ولذلك اختصت بتمام التصدير ، فكانت فيه على التمام دون هل ، فإنها شاركت الهمزة في أصل التصدير ، ولم تنته إلى تمامه كالهمزة .

( فدخلت على الواو ) - نحو : « أولا يرون أنهم يُفْتَنُونَ » <sup>(٣)</sup> ، « أو كلما عاهدوا » <sup>(٤)</sup> .

( والفاء ) - « أفلم يسيروا » <sup>(٥)</sup> ، « أفلا يشكرون » <sup>(٦)</sup> ؟ ( وثُمَّ ) - « أثُمَّ إذا ما وقع » <sup>(٧)</sup> ؛ والذي ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين ، أن هذه الحروف مؤخَّرة من تقديم ، للمحافظة على ماتستحقُّ الهمزة من تمام التصدير ؛ والحروف عاطفة لجملة الاستفهام على ما قبلها ، وحرف العطف ، وإن كان يتصدر ، فيتقدم على الجملة ، نحو : قام زيدٌ ، وقد خرج عمرو ، ولا يجوز : قد وخرج ، فالهمزة أولى منه بذلك ، لأنه قد لا يتقدم على الجملة ، وذلك

(١) في بعض نسخ التسهيل : اختصت .

(٢) في (ز) : اتصاها .

(٣) التوبة / ١٢٦

(٤) البقرة / ١٠٠ : « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم » ؟

(٥) يوسف / ١٠٩ ، الحج / ٤٦ ، غافر / ٨٢ ، محمد / ١٠

(٦) يس / ٣٥ ، ٧٣ .

(٧) يونس / ٥١ : « أثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به ، الآن وقد كنتم به تستعجلون » ؟

حين يدخل على المفرد نحو : قام زيد وعمرو ، وهكذا قيل في تقرير هذه الدعوى ، ونقض بتقدم العاطفة على ما يستحق التصدير غير الهمزة ، من أدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وأدوات الشرط ؛ وذهب الزمخشري مرة إلى أن العطف في هذا على جملة مقدّرة بين الهمزة والعاطف ، ويقدر في كل مكان ما يليق به نحو : أمكثوا <sup>(١)</sup> ، فلم يسيروا <sup>(٢)</sup> ؟ واعترض بأن فيه دعوى حذف جملة ، لم ينطق بها قط ، ولا دليل يعين المحذوف ؛ وذهب مرة إلى موافقة الجماعة .

( ولم يدخلن عليها ) - يعنى الواو والفاء وثم ؛ فيقال : قد قام زيد ، أقام عمرو ؟ ولا يقال : فأقام عمرو <sup>(٣)</sup> ، كما يقال : فهل قام عمرو <sup>(٤)</sup> ؟

( ولم تُعدْ بعد أم ) - فلا يقال : أزيدُ عندك أم أعمرو ؟ ولا : أقيمت أم أقعدت ؟ كما يقال تأكيداً : أعلى عمرو غضبت أم على زيد ؟ بحذف <sup>(٥)</sup> الهمزة ؛ وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيساً ، فكيف تقع بعده تأكيداً ؟

( بخلاف هل وسائر أخواتها ) - فإنها تعاد ، فتقول : هل قام زيد ؟ أم هل قدم بكر ؟ ومن يضربُ عمرًا ؟ أم من يضرب خالداً ؟

(١) سقطت من (د) .

(٢) أى في قوله تعالى : « أفلم يسيروا » يقدر : أمكثوا ...

(٣) أى بدخول الفاء على الهمزة .

(٤) أى بدخولها على هل .

(٥) في (ز ، غ) : بخلاف .

وأيهم شتم بكرةً ؟ أم أيهم ضربه ؟ وتقع أيضا بعد الواو والفاء وثم ؛ وقد سبق تمثيل هل ، وتقول : قد (١) فعلت كذا ، فمن يقدر على ذلك ؟ ( ويجوز أن لا تعاد هل ، لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية (٢) في عدم الأصالة ) - فعولت بمقتضى الشبهين ، فلم تُعَدْ للأول ، وأعيدت للثاني ؛ وقد اجتمعا في قوله تعالى : « قل هل يستوى الأعمى والبصير ... » (٣) الآية ، وقال علقمة :  
 (١٤٠) هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأثك اليوم مصروم (٤)  
 (٨٠) أم هل كبير بكى ، لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم  
 فلم يُعَدْ أولا ، وأعاد ثانياً ، عكس الآية ، وكلاهما جائز .

(١) في (غ) : هل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) ومن بعض نسخ التسهيل ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) الرعد / ١٦ : « قل : هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور ؟ »

(٤) من البسيط ، لعلقمة الفحل - ديوانه ١٢٩ - قال في حاشية سيبويه -  
 ١ / ٤٨٧ (٣ / ١٧٨) : أى هل تبوح بما استودعتك من سرّها يأساً منها ، أو تصرم حبلها ؟ أى تقطعه ، لنأيها وبعدها عنك وانقطاعها ؛ واستأنف السؤال فقال : أم هل تجازيك ببكائك على إثرها وأنت شيخ ؟ وأراد بالكبير نفسه ؛ والعبرة : الدمعة ، ولم يقضها ، أى هو دائم البكاء ، والمشكوم : المجازى ، من الشكّم : العطية عن مجازاة ، فإن كانت العطية ابتداءً فهي الشكر ، بضم الشين فيهما ؛ والشاهد فيه ، دخول أم منقطعة في هذا البيت وسابقه ؛ والحبل استعارة للوصل والحبة ، ونأثك أصله : نأت عنك ، فحذف عن ، ووصل الضمير بالفعل ، ومصروم أى مقطوع ؛ قال في حاشية المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، ٢٩١ : والمعنى : هل تكتم الحبيبة ، وتحفظ ما علمت من ودها لك ، وما استودعته منها ؟ أم انصرم حبلها منك ، لبعدها عنك ؟

( وقد تدخل عليها <sup>(١)</sup> الهمزة ، فتتعين مرادفةُ قد ) - وفي  
نسخة : فترجح ، كقوله :

(١٤١) سائل فوارسَ يَرْبُوعَ بِشَدَّتْنا أَهْلُ رَأُونَا بَوادى الْقُفِّ ذى الْأُكْمِ ؟ <sup>(٢)</sup>

ويحتمل كون هل للاستفهام كالهمزة ، وجمع بينهما تأكيداً ، كما  
جاء :

(١٤٢) \* ولا للمأبهم <sup>(٣)</sup> ..... \*

(١٤٣) و : \* ..... عن بما به <sup>(٤)</sup> ..... \*

(١) فى (ز) : عليهما .

(٢) من البسيط ، لزيد الخير ، وجاء فى (د) برواية : بحملتنا ، وفى (ز ، غ) :  
بحملتها ، والتحقيق من المقتضب ١ / ٤٤ ، ٣ / ٢٩١ ، وابن الشجرى ١ / ١٠٨ ،  
٢ / ٣٣٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والمغنى ص ٣٥٢ ، وجاءت الرواية فى  
ابن الشجرى : بسفح القُفِّ ، وفى ابن يعيش والمغنى : بسفح القاع ؛ قالوا : والشَّدةُ :  
الحملة ؛ والقُفُّ : جبل ليس بعالي فى السماء ؛ قال ابن الشجرى : هو ما ارتفع من  
الأرض فى صلابه .

(٣) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالى ، وتماه :

فلا والله لا يُلْفَى لما بى ولا للمأبهم أبداً دواء

قال فى المغنى ص ٣٥٣ : ويمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد ،  
على سبيل التوكيد ، شذوذاً .

(٤) تماه :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد فى علو الهوى أم تصوباً

فى معجم شواهد العربية : من الطويل ، للأسود بن يعفر ، وفى التصريح  
٢ / ١٣٠ ، وش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٣ / ٨٣ : الأسود بن جعفر ،  
قال : أى فأصبحت النسوة غير سائلات ...

والشاهد فى : عن بما به ، حيث أدخل الباء بعد عن تأكيداً ، لما كانا =

ولعل المصنف لهذا قال : فيترجّح <sup>(١)</sup> ، وإنما قال : يترجّح ، لأن التأسيس خير من التأكيد ، وقد ثبت كون هل بمعنى قد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على ماندر ؛ وقد تقرر التضمين بأن الحمل على ماعرف وحمل عليه القرآن ممكن ، فلا يجوز العدول إلى غيره ، مالم يثبت في هذا الباب بوجه .

( وربما أبدلت هاؤها همزة ) - فيقال : ألّ قام زيدٌ ؟ أى هل قام ؟ حكى ذلك قطرب عن أبى عبيدة .

( فصل ) : ( حروف التحضيض هلاً وألاً ولولاً ولوما ) - يقال : حضّ على الشيء إذا طلبه وحث على فعله ؛ والتحضيض مبالغة ، ضعف الفعل للتكثير ؛ وهذه الحروف تحتل التركيب ، ويكون أصل ألا هلا ، وأبدلت الهاء همزة .

( ولا يليهنّ غالباً إلاّ فعلٌ ظاهر ) - نحو : « فلولا نفرَ » <sup>(٢)</sup> ، « لولا أخرتني » <sup>(٣)</sup> ؛ واستظهر بالغالب على :

\* فهلاً نفسُ ليلي شفيعُها <sup>(٤)</sup> ؟ \* (١٢٤) مكرر

= يستعملان في معنى واحد ، فيقال : سألت به ، وسألت عنه ؛ وصعد أى ارتقى ؛ وتصوّبا أى نزل ، والألف للإطلاق .

(١) أى في إحدى نسخ التسهيل ، كما أشار إليه الشارح .

(٢) التوبة / ١٢٢ .

(٣) المنافقون / ١٠ .

(٤) سبق تخريجه في الشاهد رقم / ١٢٤

إذ ظاهره وقوع المبتدأ والخبر بعد هلاً ؛ وذكر الأبدى أن من النحويين من أجاز ذلك ؛ مُستدلاً بهذا ، وهو متأول ، إمّا على إضمار كان الشأنية ، أو على إضمار فعل يفسره شفيعها ، أى هلاً شفعت نفس ليلي ؟ وشفيعها خبر مبتدأ محذوف ، أى هى شفيعها ، أى نفسها ؛ ويدخل فى كلامه ما وليهن من الفعل الظاهر نية نحو : هلاً زيدا ضربت ؟ قال تعالى : « فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا » (١) ، فتضرعوا عامل فى إذ ، فهو مقدّم نية .

( أو معمول فعل مضمر ، مدلول عليه ) - بما بعده نحو : (٢)  
هلاً زيدا أكرمته ؟ أى هلاً أكرمت زيدا أكرمته ؟ أو بما قبله نحو :

(١٤٤) تُعْدُونَ عَقَرَ النَّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بنى ضوطرى<sup>(٢)</sup> ، لولا الكمى المقنعا<sup>(٣)</sup>

أى لولا تعدون الكمى ، أو لولا تعقرون الكمى ؛ أو بقرينة  
حالية ، كأن تقول لمن جرد سيفاً : هلاً زيدا ؟ أى هلاً تقتل زيدا ؟

(١) الأنعام / ٤٣ .

من (٢ - إلى ٢) سقط من (ز) .

(٣) من الطويل ، لجرير - ديوانه ٣٣٨ - قال فى معجم شواهد العربية : أو الأشهب بن رميلة ؛ قال فى حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٥ : هذا البيت لجرير ، وقد أخطأ ابن الشجرى ، حيث نسب فى أماليه ١٠ / ٢٧٩ - إلى الأشهب بن رميلة ؛ فإنه لا خلاف بين الرواة فى أن القصيدة التى منها هذا البيت لجرير يهجو الفرزدق ؛ قال فى ش . ش . العينية ٤ / ٥١ : ورماهم بالحمق ، لأن الضوطرى : المرأة الحمقاء ، والشاهد فى قوله : لولا الكمى ، حيث نصب بالفعل المقدّر بعد لولا ، أى لولا تلقون الكمى ، أو تبادرون ، أو نحو ذلك .

وثبت في نسخة البهاء الرقي<sup>(١)</sup> ، ونسخة عليها خطه<sup>(٢)</sup> ،  
بعد هذا :

( بلفظ أو معنى ) - ومثال المعنى : هلاً زيداً مررت به ؟ أى  
هلاً جاوزت زيداً مررت به ؟

( وقلماً<sup>(٣)</sup> يخلو مصحوبها من توبيخ ) - نحو : « لولا جاءوا  
عليه بأربعة شهداء »<sup>(٤)</sup> ، « ولولا إذ سمعتموه قلت »<sup>(٥)</sup> ؛ وبعضهم  
يقول : تدخل على المضارع إذا كانت تحضيضاً ، نحو : « لوما تأتينا  
بالملائكة »<sup>(٦)</sup> ؛ وعلى الماضي إذا كانت توبيخاً .

( وإذا خلا منه ) - نحو : « لولا أخرتني إلى أجل  
قريب »<sup>(٧)</sup> ، ومثل أيضاً بقوله : « فلولا نفر من كل فرقة منهم  
طائفة »<sup>(٨)</sup> .

( فقد يغنى عنهن لو ) - نحو : لو تأتيني ، فتحدثني ؟  
( وألاً ) - وهى مخففة نحو : ألا تنزل ، فتصيب خيراً ؟

(١) بهاء الدين بن الرقي المتوفى / ٦٨٠ هـ ، من تلاميذ ابن مالك .

(٢) أى خط المصنف .

(٣) فى (د) : وقل ما يخلو .

(٤) النور / ١٣

(٥) النور / ١٦

(٦) الحجر / ٧

(٧) المنافقون / ١٠

(٨) التوبة / ١٢٢

( وتدل أيضاً لولا ولوما على امتناع لوجوب ) - والمغاربة يقولون بالبدال (١) ، والمعنى قريب ، والمقصود أنها تدل على امتناع شيء لتحقيق غيره ، فهو واجب ، أى ثابت أو واقع ، وهو موجود .

( فيختصان بالأسماء ) - أى بالجملة الاسمية ، نحو : لولا زيد ، أو لوما زيد ، لأتيتك ؛ وقد عرف ذلك في باب المبتدأ ، وسبق فيه ذكر الخلاف في الاسم المرفوع ، أهو مبتدأ ؟ أو مرفوع بفعل ، أو بلولا ، وعلى هذا قولان .

( ويقتضيان جواباً كجواب لو ) - وقد سبق ذكر جواب لو قريباً ؛ فالجزوم بلم :

(١٤٥) \* ولولاك ، لم يعرض لأحسابنا حسن (٢) \*

والماضي المنفى بما : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ،

(١) أى لوجود .

(٢) من الطويل ، ونسب إلى عمرو بن العاص ، يخاطب معاوية ، بشأن الحسن ابن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم ؛ وصدره :  
\* أتطمع فينا من أراق دماءنا \* ؟

والشاهد هنا مجيء جواب لولا مجزوماً بلم : ولولاك لم يعرض ... قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٢ / ٢٠٦ : وذهب سيويوه إلى أن لولا حرف جرّ إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه ، فالضمائر مجرورة بها عند سيويوه ؛ وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ؛ وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله : أتطمع فينا ... البيت ؛ قال العيني في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : والشاهد في لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكر مجيء نحوه في الفصيح .

مازكى منكم من أحد» (١) ، قيل : وفي هذه الآية ردُّ على ابن عصفور ، في زعمه أن الأحسن دخول اللام ، ويجوز حذفها ؛ والماضى المثبت : « ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لَهَمَّتْ طائفة » (٢) ، ولم يجيء في القرآن بغير اللام ؛ وقال ابن عصفور مرة : إن حذفها من هذا ضرورة ، ومرة : إنه جائز في قليل من الكلام ، قال :

\* لولا الحياء ، وباقي الدين ، عِبْتُكما (٣) \*

وهذا إذا لم يتقدم القسم ، فإن تقدم فلا بد من اللام ، نحو :

(١١٥) مكرهوا لله ، لولا الله ، تُخْشَى عواقبُهُ لُحْزِحَ من هذا السرير جوانبُهُ (٤)

وجاء الجواب مع لولا مقروناً بقد ، قال :

(١٤٧) لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته لقد شربت دماً أحلى من العسل (٥)

ولا يبعد جواز ذلك في لو ، قياساً على هذا ، نحو : لو جئتنى لقد أكرمتك . ويحذف جواب لولا للدلالة ، كما يحذف جواب لو ،

(١) النور / ٢١

(٢) النساء / ١١٣

(٣) من البسيط ، لابن مقبل - ديوانه / ٨٦ - وعجزه :

\* ببعض ما فيكما ، إذ عبتا عَورى \*

قال في الدرر ٢ / ٨٣ : استشهد به على أن حذف اللام من جواب لولا ضرورة أو قليل .

(٤) تقدم تخريجه برقم / ١١٤ ؛ والشاهد هنا وجوب اللام في جواب لولا ، إذا تقدم قسم .

(٥) والشاهد في هذا البيت مجيء جواب لولا مقروناً بقد ، في قوله : لقد شربت دماً ...

قال تعالى : « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ، وأن الله تواب حكيم » (١) ، أى لواخذكم (٢) ونحوه .

( وقد بلى الفعل لولا ، غيرَ مفهمةٍ تحضيضاً ، فتؤول بلو لم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة أن مقدرة (٣) ) - يشير بهذا إلى تأويل ما استشهد به الكسائي ، على ما ذهب إليه ، من أن المرفوع بعد لولا الامتناعية ، مرفوع بفعل مضمر ، لظهوره في قوله :

(١٤٨) ألا زعمت أسماء أن لأحبها فقلت : بلى ، لولا ينازعنى شغلى (٤)

وقوله :

(١٤٩) لا در درك ، إني قد رميتهم لولا حذت ، ولا عذرى لمحدود (٥)

(١) النور / ١٠

(٢) هكذا جاء هذا اللفظ في النسخ الثلاث ، وأظنه من المواخذه ، بتخفيف همزة : مؤاخذه ، قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ٥٠ : قوله : نحو : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله ثواب حكيم » أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة .

(٣) سقطت من بعض النسخ .

(٤) من الطويل ، لأبى ذؤيب الهذلي - هذليين ١ / ٣٤ - والشاهد هنا ظهور الفعل المرفوع بعد لولا ؛ قال في المغنى ص ٢٧٦ : لولا في هذا البيت كلمتان بمنزلة قولك : لولم ، والجواب محذوف ، أى لولم ينازعنى شغلى لزرثك ؛ وقيل : بل هى الامتناعية ، والفعل بعدها على إضمار أن ...

(٥) من البسيط ، نسبة السيرا في للجموح الظفرى ، وكذا ابن الشجرى ، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمى ، قال في حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٦ : حُددت - بالبناء للمفعول - حُرمتُ ومُنعتُ ؛ والعُذرى - بضم العين والقصر - اسم بمعنى المَعذرة ؛ =

والتأويل هو أن لو حرف امتناع لامتناع ، ولا نافية بمعنى لم ،  
 أى لو لم يَنَازَعْنِي ، ولو لم أُحَدِّثْ ؛ ولا قد نفى بها الماضي ، نحو : « فلا  
 صدَّق ولا صلَّى » <sup>(١)</sup> ، أى لم يتصدق ولم يُصلِّ ؛ أو لولا حرف  
 امتناع لوجود ، وما بعدها مبتدأ ، بإضمار أن ، أى لولا أن يَنَازَعْنِي ،  
 ولولا أن حُدِّثْتُ ؛ ولما حذفت ، بطل عملها في يَنَازَعْنِي ، فارتفع ، كما  
 بطل في : تسمع بالمعيديِّ ، خيرٌ من أن تراه . وخرج من كلام  
 المصنف ، أن لولا لها معنيان : التحضيض وامتناع الشيء لوجوب <sup>(٢)</sup>  
 غيره ؛ وزعم على بن عيسى <sup>(٣)</sup> والنحاس ، أن لولا تأتي بمعنى ما  
 النافية ، وحملها عليه : « فلولا كانت قرية آمنت » <sup>(٤)</sup> ، أى ما كانت .

( فصل ) : ( ها ويا حرفا تنبيه ) - ولا خلاف في ها ، وأما

يا فقليل : إنما تكون للنداء ، وفي قوله :

(١٥٠) ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورحماً <sup>(٥)</sup>

= والاستشهاد في البيت كسابقه ، قال في حاشية ابن يعيش : على أنه ربما  
 دخلت لولا على الجملة الفعلية ؛ وقال ابن السيرافي : لولا لا يقع بعدها إلا الأسماء ..  
 وتقع بعدها أن المفتوحة المشددة ... فلما اضطر الشاعر ، حذف أن واسمها ، وأبقى  
 خبرها ، والأصل : لولا أني حُدِّثْتُ ، وهذا قبيح ... قال : ويجوز أن يكون شبه لولا  
 بلو ، فأولاهما الفعل . انتهى .

(١) القيامة / ٣١

(٢) في (د) : لوجود .

(٣) أبو الحسن الرماني المتوفى / ٣٨٤ هـ .

(٤) يونس / ٩٨

(٥) من م . الكامل ، لعبد الله بن الزبيري ؛ وجاء به في المقتضب ٢ / ٥١ ،

وابن الشجري ٢ / ٣٢١ ، والإنصاف ص ٦١٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ لمناسبة حمل  
 الثاني على معنى الأول ؛ والشاهد هنا مجيء يا للنداء ، مع حذف المنادى .

المنادى محذوف ، أى يا امرأة ؛ وكذلك ما كان نحوه ؛ مما لا يصلح للدعاء ؛ وقيل : هى فى ذلك للتنبيه ، لاستعمالها حيث لامنادى ، نحو : « ياليتنى متُّ قبل هذا » <sup>(١)</sup> ، ولكثرة الحذف لو قدر منادى ، فقد حذف الفعل .

( وأكثرا استعمال ها ، مع ضمير رفع منفصل ) - يُشترط كونه مبتدأ ، نحو : « ها أنتم أولاء تحبونهم » <sup>(٢)</sup> ؛ فلو كان غير مبتدأ ، لم يَجُز ، نحو : ما قام إلَّا هأنا ، وما ضرب إلَّا هأنا ؛ والمعروف أن يخبر عنه باسم الإشارة كآلية ، وشذَّ الإخبار بغيره ، أنشد ثعلب ، قال : أنشد الفراء :

(١٥١) \* أبا حكيم ، ها أنت نجمٌ ، فجالدِ <sup>(٣)</sup> \*

( أو اسم إشارة ) - نحو : هذا زيدٌ ؛ وقد سبق بياب اسم الإشارة شىءٌ من أحكام هاء التنبيه ؛ قيل : وتلزم هاء التنبيه مع اسم الإشارة ، إذا وقع صفة لأى ، نحو : يأيهذا الرجل . واستظهر بقوله : وأكثر ... على قلة استعمالها مع غيرهما ، نحو قول النابغة :  
(١٥٢) ها إن ذى عذرةٍ إن لاتكن نفعت فإن صاحبها مشارك النكد <sup>(٤)</sup>

(١) مريم / ٢٣

(٢) آل عمران / ١١٩

(٣) أنشده ثعلب ، قال : أنشده الفراء ؛ ولم أعر عليه فى مراجعى . والشاهد فى قوله : ها أنت نجمٌ ... حيث جاء استعمال ها التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل : أنت ، مخبر عنه بغير اسم إشارة شذوذاً ، فخبره نجمٌ .

(٤) من البسيط ، للناطقة الديباني - ديوانه ٢٧ - وفى (د) برواية =

- ( وأكثر مايلي يا نداء ) - أى منادى نحو : يازيد .
- ( أو أمر ) - كقراءة الكسائي : « ألا يا اسجدوا » <sup>(١)</sup> ، وقوله :
- (١٥٣) ألا يا اسلمى ، ثم اسلمى ، ثمَّت اسلمى
- ثلاث تحياتٍ ، وإن لم تكلمى <sup>(٢)</sup>
- ( أو تمنٍّ ) - وإنما جاء بليت نحو : « ياليت بينى وبينك بُعد المشرقين » <sup>(٣)</sup> ، لا بؤدّ وألاً ولؤ .
- ( أو تقليل ) - وجاء برُبّ ، نحو :

= ها إن ذى عذرة إن لم تكن قبلت فإن صاحبها قد تاه فى البلد  
وفى ابن يعيش ٨ / ١١٣ برواية :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

والشاهد هنا على قلة استعمال ها التنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة ، حيث دخلت على إن ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٦ : والعذرة بكسر العين : اسم للعذر بضمها ؛ وقال ابن يعيش : والعذر والمعذرة والعذرى واحد ، والعذرة بالكسر كالجلسة بمعنى الحالة .

(١) التمل / ٢٥ : « ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخبء فى السموات والأرض » ؟ .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى حاشية ابن يعيش ٣ / ٣٩ : ولم أعر على قائله ؛ قال : أما قوله : يا اسلمى ، فإن يا حرف لمجرد التنبيه ، وربما جاز أن تكون حرفاً للنداء ، ثم حذف المنادى ، فيكون تقدير الكلام : ياهذه اسلمى ... الخ ؛ والشاهد هنا على أن أكثر مايلي يا نداء كالمثال ، أو أمر كما فى قراءة الكسائي ، وفى البيت فى قوله : ألا يا اسلمى ...

(٣) الزخرف / ٣٨ .

(١٥٤) \* يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا (١) \*

( وقد يُعزَى التنبيه إلى أَلَا وأَمَّا ، وهما للاستفتاح مطلقاً ) -  
يعنى أن الأكثر كونُهُما للاستفتاح مطلقاً (٢) ، سواء أقصد تنبيه أم  
لم يقصد (٣) .

( وكثر أَلَا قبل النداء ) - نحو :

(١٥٥) \* أَلَا يَاقِيسُ وَالضُّحَاكُ سِيرَا (٤) \*

( وَأَمَّا قبل القسم ) - نحو :

(١٥٦) \* أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرّاً (٥) \*

( وتُبدل همزُها هاء ) - فيقال (٦) : هَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ  
كَذَا ؛ وَقَالُوا أَيُّضاً فِي أَلَا : هَلَا ؛ وَذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ :  
« هَلَا يَا اسْجُدُوا » (٧) .

(١) رجز لا يعرف قائله ؛ وعجزه : \* إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ ، أو كَفَّ الْيَدَا \* وجاء به ابن  
يعيش ٤ / ١٥٢ ، والسيوطي في الهمع ١ / ٣٩ شاهداً على قصر اليد ؛ وإنما جاء به هنا  
شاهداً على أن أكثر ما يلي يا نداءً أو أمر أو تمن أو تقليل بُرْبٍ في قوله : يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ ...  
والعنس الناقة الصلبة ، وتوسَّد أي أخذ ذراع الناقة له بمنزلة الوسادة .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (غ) : سواء قُصد تنبيه أو لم يُقصد .

(٤) من الوافر ، ولا يعرف قائله ؛ وجاء به ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، والدرر ٢ /  
١٩٦ شاهداً على جواز رفع الضحاك ونصبه .. والبيت هنا شاهد على كثرة مجيء أَلَا  
قبل النداء في قوله : أَلَا يَاقِيسُ ... وعجزه : \* وقد جاوزتما حَمْرَ الطَّرِيقِ \*

(٥) وهذا شاهد على مجيء أَمَّا كثيراً قبل القسم ، في قوله : أَمَّا وَاللَّهِ ...

من (٦ - ٦) سقط من (د) .

(٧) التمل / ٢٥ .

( أو عيناً ) - فيقال : عَمَّا واللَّه .

( وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث ، وهي إقرار الهمزة ، وإبدالها هاء ، وإبدالها عيناً ، فيقال : أَمَّ واللَّه ، وَهَمَّ واللَّه ، وَعَمَّ واللَّه .

( فصل ) : ( من حروف الجواب نعم ) - <sup>(١)</sup> وحروف الجواب نعم <sup>(١-)</sup> وأى وأجل وإنَّ وبلى ، ويجاب بجَيْر ، فقليل : اسم ، وقيل : حرف .

( وكسرُ عينها لغة كنانية ) - قال أبو عمرو : لغة كنانة نِعِم ، بكسر العين ؛ وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، إلا أنَّ الفتح أشهر ، وجاء الكسر محكياً عن كلام رسول الله ﷺ ، وكلام عمر وعلي والزيير وابن مسعود ؛ وقرأ معظم السبعة : نَعَم بالفتح ، وقرأ الكسائي بالكسر .  
( وقد تُبدلُ حاءٌ ) - فيقال : نَحَم ، رواه النضر بن شميل .  
( وحاءٌ حتَّى عيناً ) - وهي لغة هذيل ، يقولون في حتَّى : عَتَّى ، وقرأ ابن مسعود : « عَتَّى حين » <sup>(٢)</sup> ؛ وقد سبق له ذكر هذا بياب حروف الجر .

من (١ إلى - ١) سقط من (ز) .

(٢) يوسف / ٣٥ : « ليسجنَّه حتَّى حين » ،

المؤمنون / ٢٥ : « فتربصوا به حتَّى حين » ،

المؤمنون / ٥٤ : « فذرهم في غمرتهم حتَّى حين » ،

الصفات / ١٧٤ : « فتولَّ عنهم حتَّى حين » ،

الصفات / ١٧٨ : « وتولَّ عنهم حتَّى حين » ،

الذاريات / ٤٣ : « وفي ثمود إذ قيل لهم : تمتعوا حتَّى حين » .

( وهى لتصديق مُخبر ) - كأن يقال : جاء زيدٌ ؛ فيقال :  
نعم .

( أو إعلام مستخبر ) - يقال : هل جاء زيدٌ ؟ فتقول : نعم .  
( أو وعد طالب ) - نحو : اضرب زيدا ؛ فتقول : نعم .  
وقال سيبويه : نعم : عِدَّةٌ وتصديق ؛ قالوا : فالعدة  
للمستقبل ، والتصديق للماضى ؛ ويدخل فيه الموجبُ والسؤالُ عنه ،  
نحو : قام زيدٌ ، وأقام ؟ والنفى والسؤال عنه نحو : ما قام زيدٌ ، وأما  
قام ؟ فى الأول هى تصديق للشبوت ، وفى الثانى تصديق للنفى ؛ وفى  
جعلها للسؤال تصديقاَ تجوّز ؛ وقيل إنها تأتى حرف تذكير لما بعدها  
نحو : نعم ، هذه أطلألهم ؛ ورد بأنها تصديق لما بعدها وقُدِّمت .  
( وإى بمعناها ) - فتكون لتصديق مخبر ، أو إعلام مستخبر ،  
أو وعد طالب

( مختصة بالقسم ) - نحو : « ويستنبئونك : أحقُّ هو ؟ قل :  
إى وربى » (١) .

( وإن وليها الله ، حذف ياءها ) - فنقول : إِ الله ؛ وحذفت  
لالتقاء الساكنين .

( أو فُتحت ) - نحو : إِى الله ، كما فُتحت نون مِنْ مع لام  
التعريف نحو : مِنْ الرجل .

(١) يونس / ٢٣ ، وسقط صدر الآية : « ويستنبئونك » من ( د ) .

( أو سكنت ) - نحو : إى الله ، تشبيهاً بالتقاء الساكنين ،  
على الحد <sup>(١)</sup> ؛ وإن وليها حرف القسم ، وجب ثبوت الياء ساكنة .  
( وأجل لتصديق الخبر ) - ماضياً أو غيره ، مُوجِباً <sup>(٢)</sup> أو  
غيره ، نحو : قام أو سيقوم زيدٌ ، وما قام وما يقوم زيدٌ ، فتقول :  
أجل ؛ ولا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : تجيء ، قال : إلا  
أنَّ أجل في الخبر أحسن من نعم ، ونعم في الاستفهام أحسن منها .  
( وبلى لإثبات نفى مجرد ) - فإذا قيل : ما قام زيدٌ ، وأردت  
الثبوت خلاف ما قال ، قلت : بلى ، وإن أردت النفي كما قال ، قلت :  
نعم . ويجرى النهى مجرى النفي ، فإذا قيل : لا تضربُ زيداً ، وقلت :  
بلى ، فالمقصود : بلى أضربه ؛ ذلك لأن النهى فيه معنى النفي .  
( أو مقرون باستفهام ) - سواء أريد الاستفهام عن النفي أو  
التقرير ، فيقال في : ألم تضربُ زيداً ؟ على المعنيين : بلى ، إن أريد  
الثبوت ، ونعم ، إن أريد النفي ؛ قال الله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟  
قالوا : بلى » <sup>(٣)</sup> ، قال ابن عباس : لو قالوا : نعم ، لكفروا .  
( وقد توافقها نعم بعد المقرون ) - واستعمال بلى فيه هو  
المشهور ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه أكثر من استعمال نعم ، ومن  
استعمال نعم ، قول جَحْدَر :

(١) في (ز) : على الحذف .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) الأعراف / ١٧٢ : « وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ،  
وأشهدهم على أنفسهم : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قالوا : بلى » .

(١٥٧) أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو وإيانا ، فذاك بنا تداني (١)  
نعم ، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

ووقع في عبارة سيبويه ، في موضعين متقاربين ، استعمال نعم  
بعد أليس ؛ ذكر ذلك في باب مايجرى عليه صفة ماكان من سببه ،  
وصفة ما التبس به ؛ ولحنه فيه ابن الطراوة ، حيث استعمل نعم مكان  
بلى ، وهو جار على قول قوم : إن الاستفهام إذا دخل على النفي ،  
كان الجواب في النفي بنعم ، وفي الإيجاب ببلى ، وتأولوا قول جحدر  
على أنه جواب : وترى الهلال ، فقدم ، أو جواب مقدّر في نفسه وهو  
اعتقاد أن الليل يجمعهما ، وقيل : هو جواب « فذاك بنا تداني » .

وبلى حرف مرتجل ، وقيل : أصلها بل العاطفة بعد النفي ؛  
وقال بعض الكوفيين : الألف داخلة للإيجاب ؛ وقال الفراء : دخلت  
للتأنيث .

( فصل ) : ( كلاً حرف ردع وزجر ) - وهو مذهب الخليل  
وسيبويه وعامة البصريين .

( وقد تؤوّل بحقاً ) - وهو مذهب مقابل للأول ، قال به  
الكسائي وابن الأنباري وغيرهما ، وكأن المصنف رأى استعمالها  
للمعنيين ، فجعلها لهما ، على حسب ما ذكر .

(١) من الوافر ، لجحدر بن مالك اللص ؛ والشاهد في قوله : نعم ، بعد قوله :  
أليس الليل ... فاستعمل الشاعر نعم بعد النفي المقرون بالاستفهام ، فجاءت موافقة بلى .  
قال في المغنى ص ٣٤٧ : وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطئُ مُخطئٌ . انتهى .

( وقد تساوى إى معنى واستعمالاً ) - فتكون حرف تصديق ، وإنما تستعمل مع القسم نحو : كلاً ، والله ، بمعنى : إى والله ؛ وهذا قاله عبد الله بن محمد الباهلي ، ونحوه قول النضر ابن شميل : إنها تكون بمعنى نعم .

( ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم ) - قال أبو حاتم : كلاً ردُّ للكلام الأول ، وتكون بمعنى ألا الاستفتاحية ؛ قال ذلك الزجاج وغيره ، وقال أبو علي بن أبي الأحوص : تكون كلاً بمنزلة لا ، ردّاً لما قبلها ، ويُبتدأ بما بعدها ، ويوقف عليها ، نحو قوله تعالى : « أم اتخذ عند الرحمن عهداً ؟ كلاً » (١) ؛ قال (٢) : وعدتها أربعة عشر موضعاً في القرآن ؛ أعنى التى تكون كذلك ؛ وهذا قول الأكثرين من أهل الأدب والعربية ، وأهل المعانى والتفسير ؛ قال : وأجاز أبو حاتم أن تكون فى تلك المواضع كلها بمعنى ألا ، وبمعنى حقاً ؛ فيكون الوقف على ما قبل كلاً ، والابتداء بها ؛ وهو قول غيره من المفسرين .

( وأما : حرف تفصيل ) - نحو : « فأما من أعطى واتقى » (٣) ثم قال : « وأما من بخل .... » (٤) وهو كثير ؛ لكن لا يلزمها

(١) مريم / ٧٨ : « أطلع الغيب ، أم اتخذ عند الرحمن عهداً » ؟

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الليل / ٥ .

(٤) الليل / ٨ .

التفصيل ، إذ يصح : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ مقتصرًا عليه .

( مؤوّلٌ بمهما يكن من شيء ) - فهي حرف ضمّن معنى أداة الشرط وفعل الشرط ؛ فإذا قيل : أمّا زيدٌ فمنطلق ، فالمعنى المطلق <sup>(١)</sup> : إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق ؛ فحذف الحرف والفعل ، ونابت أمّا منابهما ؛ وتأويلها بمهما يكن من شيء ، للإعلام بأن ذلك واقع لا محالة ؛ إذ قوة الكلام تشعر ، بمقتضى الاستعمال ، بأن زيداً منطلق ؛ انطلق غيره أو لم ينطلق ، فمهما كان من انطلاق غيره وعدمه ، فانطلاقه واقع .

( فلذا تلزم الفاء بعد مايلها ) - أى لتأولها بمهما يكن من شيء ، فتقول : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ وهذا القدر من التعليل ، لا يقضى بلزوم الفاء ، فإن مهما لاتلزم الفاء في جوابها ، إلّا حيث تلزم في جواب الشرط ، على حسب ماتقدّم ، فلا بد من زيادة على ذلك .  
( ولا يليها فعلٌ ) - فلا يقال : أمّا ضربتُ فزيداً .

( بل معموله ) - نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » <sup>(٢)</sup> .  
( أو معمول مأشبهه ) - كقول العرب : أما العسل فأنا شرّاب .

( أو خبر ) - نحو : أمّا في الدار فزيدٌ .  
( أو مخبر عنه ) - نحو : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ - وقال الصّفّار ،

(١) في ( ز ، غ ) : المنطلق .

(٢) الضحى / ٩ .

في شرح كتاب سيبويه : كلام العرب أن تقدم مع أمّا المبتدأ ، ولا تقول : أمّا قائمٌ فزيدٌ ، إلّا قليلاً .

( أو أداة شرط ) - نحو : « فأما إن كان من المقرّين .  
فَرَوْحٌ » (١) .

( يغنى (٢) عن جوابها جوابُ أمّا ) - كما هو قاعدة اجتماع (٣)  
طالبُ جواب ، فقله تعالى : « فَرَوْحٌ » جوابُ أمّا ، لتقدمها ؛  
وجوابُ إن محذوف لدلالة جواب أمّا عليه ، والتقدير : مهما يكن من  
شيء ، فَرَوْحٌ وريحان ، إن كان من المقرّين ؛ ويدل على ذلك التزامهم  
معنى فعل الشرط ، فلا يجوز : أمّا إن يقيم زيدٌ ، فعمرو منطلقٌ ؛ وهذا  
الذي اختاره هو قول سيبويه ؛ وقال الأخفش : الجواب لهما ؛ وقال  
الفارسيّ مرة بقول سيبويه ، ومرة : الجواب للشرط ، وجواب أمّا  
محذوف ؛ واحتج بأنه لا يفصل في أمّا إلّا بمفرد .

( ولا تُفصل الفاءُ بجملة تامة ) - فلا تقول : أمّا زيدٌ منطلق  
فعندى . وخرج بتامة الفصل بأداة الشرط والشرط ؛ ويرد عليه جملة  
الدعاء ، فشرط أن يفصل بين أمّا وجملة الدعاء معمول أمّا نحو : أمّا  
اليوم - رحمك الله - فلاّ فعلنّ كذا ؛ أو معمول جوابها نحو : أمّا زيداً  
- رحمك الله - فأكرّم ؛ ولا يجوز : أمّا - رحمك الله - زيداً فاضرب ،  
ولا : فاضرب زيداً .

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ : « فأما إن كان من المقرّين . فَرَوْحٌ وريحانٌ وجنةٌ

نعيم » .

(٢) في ( ز ، غ ) : ويغنى .

(٣) سقطت من ( د ) .

( ولا تحذف <sup>(١)</sup> ، في السعة ، إلا مع قول يغني عنه محكيه )  
 - نحو : « أكفرتم بعد إيمانكم » <sup>(٢)</sup> ؟ أى فيقال لهم ؛ وخرج بالسعة  
 الضرورة نحو :

(١٥٨) \* فأما القتال ، لا قتال لديكم <sup>(٣)</sup> \*

أى فلا قتال ؛ وسبق له نحو هذا في آخر باب الابتداء .  
 ( ولا يمتنع أن يلي أمّا معمول خبر إن ، خلافاً <sup>(٤)</sup> للمازني ) -  
 نحو : أمّا زيداً <sup>(٥)</sup> ، فإنني ضاربٌ ؛ وهذا قول المبرد أولاً ، وقول ابن  
 درستويه والفراء ؛ وله زيادة أذكرها .

(١) أى الفاء .

(٢) آل عمران / ١٠٦ : « فأما الذين اسودت وجوههم ، أكفرتم بعد  
 إيمانكم » ؟ .

(٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي ، وعجزه :

\* ولكن سيراً في عراض المواكب \*

وفي المقتضب ٢ / ٧١ برواية : أمّا القتال ... الخ ؛ والشاهد في قوله : لا قتال ،  
 بحذف الفاء ضرورة ؛ وهكذا ذكر في المغني ص ٥٦ أن الاستغناء عن الفاء هنا  
 ضرورة . قال في حاشية المقتضب : العراض جمع عُرض ، بضم العين وسكون الراء ،  
 بمعنى الناحية .

والمواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة .  
 وحذف اسم لكن ، وسيراً مفعول مطلق حذف عامله ، وفي عراض متعلق  
 بالفعل المحذوف .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من النسخ الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من  
 التسهيل .

(٥) في (د) : أمّا زيدٌ .

وتوجيهه أن هذا الموضع للزوم الفصل بين أمّا والفاء ، اغتفر فيه وقوع مالا يتقدّم مع غير أمّا ، فكما جاز : أمّا زيدا فاضرب ، مع امتناع : إن أقم زيدا فاضرب ، جاز هذا ، وإن امتنع : زيدا إني ضارب .

ومذهب سيويه والمازني والجمهور المنع ، فلا يُقدّم عندهم إلّا ماتقدّم لو سقطت أمّا ، فيجوز : أمّا زيدا فاضرب ، لجواز : زيدا اضرب ؛ ويمتنع : أمّا زيدا فإني ضارب .

وأجاز الفراء التقديم مع ليت ولعل ، وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل . وحكى ابن ولّاد عن المبرد أنه رجع ، وقال الزجاج : رجوعه عندى مكتوب بخطه .

وثبت بعد هذا في نسخة البهاء الرقى وغيرها ، وسقط من بعض النسخ : ( وقد تبدل ميمها الأولى ياء ) - أنشد الفراء :  
(١٥٩) \* وأيما العجز منها فلا يجزى (١) \*

( وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله ) - نحو : أمّا علماً فذو علم .

( أو مشتق منه ) - نحو : أمّا علماً فعالم .

---

(١) هكذا جاء في النسخ الثلاث ، ولم أعر عليه بمراجعي ، وقد أنشده الفراء شاهداً على إبدال ميم أمّا الأولى ياء في قوله : وأيما العجز منها ... وفي الهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ - استشهد على هذا الحكم بقول الراجز :  
(١٦٠) لاتفسدوا آبالكم أيما لنا ، أيما لكم

( فينصبه الحجازيون مطلقاً ) - أى معرفة ونكرة ؛ فيقولون :  
 أمّا العلم ، أو أمّا علماً ، فزيدٌ عالم ؛ بالنصب فيهما ؛ وقد ذكر  
 المسألة في باب الحال ، وقال : إن للحجازيين في المعرف الرفع  
 والنصب ، وهذا مخالف لما ذكره هنا من النصب مطلقاً . وقضية  
 مفهوم كلامه في الحال ، ومنطوق كلامه هنا ، أنهم يلتزمون نصب  
 النكرة <sup>(١)</sup> ، وهو كذلك ، وصرح به في الشرح في باب الحال .

( ويرفعه التميميون معرفةً ، وينصبونه نكرة ، وقد يرفعونه ) - أى  
 المنكر ؛ وكذا حكى عنهم في باب الحال .

( والنصب على تقدير : إذ ذكرت ، والرفع على تقدير : إذ  
 ذكر ) - أى مهما ذكرت العلم ، أو علماً ؛ أو مهما ذكر العلم ، أو  
 علم ؛ وما ذكر من التقدير تفسير معنوي ، وهذا قول الكوفيين ،  
 حكاه عنهم الخضرأوى ، ونقله المصنف أيضاً بباب الحال ، عن بعض  
 النحويين واختاره ، وقال في الكتاب ، في باب الحال ، وهو يعنى  
 المعرف في النصب : مفعول له عند سيوييه ، وهو والمنكر مفعول  
 مطلق عند الأخفش ، وقد سبق شرحه .

( واستعمال العلم بالوجهين موضع هذا المصدر ، جائزٌ على  
 رأى ) - هذا آخر ما ثبت مما سبق ذكره ، وهذا الرأى هو رأى  
 الكوفيين ، ولا يخصون ذلك بالعلم ، بل يُجيزون نصب العلم وغيره

---

(١) في (د) : المنكر .

من المعارف الواقعة بعد أمّا ورفعَه ، وحكوا من كلام العرب : أمّا  
النصرة ، فلا نصرة لك ، وأمّا أباك (١) ، فلا أب لك ؛ وأجازوا : أمّا  
العبيد فلا عبيد لك ، يريد عبيداً بأعيانهم ؛ ولا يجوز النصب في شيء  
من هذا عند سيبويه .

واعلم أنه يجوز عند سيبويه والجماعة ، أن تعمل أمّا بما فيها من  
معنى الفعل ، في الظرف والحال والجار والمجرور والمفعول له ، ولا تعمل  
في غير ذلك ، خلافاً للكوفيين ؛ ومنع بعض النحويين عملها في  
المفعول له .

( فصل ) - ( قد يقوم مقام : مايفعلُ أحدٌ : أقلُّ ) - نحو :  
أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدٌ (٢) ؛ ويدل على إجرائه مجرى النفي ،  
دخول إلا ؛ قال سيبويه : لأنه صار في معنى : ما أحدٌ .

( ملازماً للابتداء ) - فلا يقع أقلُّ إلا صدرأً ، لأنها نابت  
مناب النفي بما ، وله صدر الكلام ، فلا يجوز : كان أقل رجل يقول  
ذلك ، إلا على إضمار الشأن .

( والإضافة إلى نكرة ) - إمّا قابلة لآل كرجل ، أو غير قابلة  
كمَنْ ، فتقول : أقلُّ مَنْ يقول ذلك ؛ قال سيبويه : حدثنا بذلك

(١) في (غ) : الأب .

(٢) في (ز) : إلا زيداً ، وهو مخالف للحكم .

يونس عن العرب ، يجعلونه نكرة ، وإنما جعل نكرة ، لأن المقصود العموم ، والنكرة في سياق النفي تُعم .

( موصوفة بصفة مغنية عن الخبر ) — فإذا قلت : أقلُّ رجل يقول ذلك ، مريداً به النفي العام ، فأقلُّ مبتدأ ، ويقول ذلك صفة لرجل ، فهو في موضع جرّ ، وقيل : الجملة خبر المبتدأ ؛ وعزى كل من القولين للأخفش ؛ والمرجح الأول ، لثبوت المطابقة في ضمير الفعل للمضاف إليه ، نحو : أقلُّ امرأة تقول ذلك ، وأقلُّ رجلين يقولان ذلك ، وأقلُّ رجال يقولون ، وأقلُّ امرأتين تقولان ، وأقلُّ نساء يقلن ؛ ولو كان المذكور خبراً لطابق المبتدأ ، وهو أقلُّ ، فكان يقال : أقلُّ رجلين يقول ذلك ؛ ولا يقال (١) . والجملة صفة لآخر ، والخبر محذوف ، والتقدير : موجود ونحوه . هكذا قدروه ، والبحث فيه لا يخفى ، وسيأتى شيء منه .

واحتزرت بقولي : النفي العام ، مما إذا أريد التقليل نحو : أقلُّ يوم لا أصوم فيه ، فإنه لا يعنى بهذا : ما يومٌ من الأيام إلا أصوم فيه ، فيوما العيد لا يُصام فيهما ، وإنما المعنى على تقليل انتفاء الصوم ، أى هو كثير الصوم ؛ فأقلُّ في هذا لا يلزمه الابتداء ، بل يجوز نصبه على الاشتغال ، والجملة المذكورة خبر عنه . نصّ على ذلك سيبويه .

( لازم كونها فعلاً ) — كما سبق تمثيله .

(١) أى ولا يقال ذلك ، أى المثال الأخير .

( أو ظرفاً ) - نحو : أقل رجل فيها ، أو عندك ، إلا زيد .  
 ( وقد تجعل خبراً ) - وقد سبق نقله عن الأخفش . ووجهه  
 وإن طابق الضمير المضاف إليه ، هو محط الفائدة ، والمطابقة جاءت  
 نظراً إلى المعنى ، فمعنى : أقل رجلين يقولان ذلك : ما رجلان يقولان  
 ذلك ؛ فنظر في الكلام إلى جانب المعنى ، لا إلى جانب اللفظ ،  
 ونظيره : غير قائم الزيدان ، فسدّ مسدّ الخبر ما ليس معمولاً للمبتدأ ،  
 لأنه <sup>(١)</sup> في معنى : ما قائم الزيدان - <sup>(١)</sup> ؛ فروعى في هذا المضاف  
 إليه <sup>(٢)</sup> في العمل ، والمبتدأ في المعنى ، كما روعى فيما نحن فيه المضاف  
 إليه في المطابقة ، والخبر للمضاف ، نظراً إلى المعنى .

( ولابد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها ) - وإن  
 جعلت خبراً ، كما سبق تقريره .

( ويساوى أقل المذكور ، قلّ رافعاً مثل <sup>(٣)</sup> المجرور ) - نحو :  
 قلّ رجل يقول ذلك ؛ وآل في المجرور للعهد ؛ والمراد ما سبق في : أقل  
 رجل ... والمراد بالمثلية كونه نكرة موصوفة بمثل ما سبق ؛ فالفعل كما  
 تقدّم ، والظرف نحو : قلّ رجل في الدار ، أو عندك ؛ ودخل في  
 النكرة : قلّ من يقول ذلك ، كما سبق ؛ والجملة هنا أو الظرف ، صفة  
 لا غير ؛ ولا خبر له ، إذ لا مبتدأ ؛ والمطابقة لازمة ، كما سبق ، نحو :  
 قلّ رجلان <sup>(٤)</sup> يقولان ذلك ، وكذا الباقي . ويراد بقلّ من النفي العام ،

من (١ إلى - ١) سقط من (ز ، غ) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل : رافعاً مجرور أقل .

(٤) في (ز) : رجل ، وواضح أنه سهو من الناسخ .

مايراد بأقل ؛ وسبق أن أقلّ تستعمل للتقليل ، وكذا تستعمل أيضا قلّ ؛ وسيأتى ذكره لهذا .

( ويتصل بقلّ ، ما كافة عن طلب فاعل ، فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال ) — نحو : قلّما يقوم زيد ، أى ما يقوم ؛ فما كافة لقلّ عن عملها ، كما تكف ربّ نحو : « ربما يود » <sup>(١)</sup> ؛ إلا أن ربما للماضى ، وقلّما للاستقبال . قاله ابن العلي .

واحترز بكافة من المصدرية نحو : قلّما أضرب <sup>(٢)</sup> زيدا ؛ واحترز بضرورة من قوله :

(١٦١) صِدَدَتْ فَأَطُولَتْ الصَّدْوَدَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدْوَدِ يَدُومُ <sup>(٣)</sup>  
وفيه <sup>(٤)</sup> تأويلان :

أحدهما أن وصالا فاعل تقدّم ضرورة .

(١) الحجر / ٢ : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .

(٢) في (د) : ضربت .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة - ملحقات ديوانه ٤٩٤ - وقيل : للمرار الفقعسي ؛ وفي المقتضب ١ / ٨٤ : كما قال ، حيث اضطر الشاعر : صددت فأطولت الصدود وقلّما ... وإنما قلّما للفعل . قال في الحاشية : استشهد به سيبويه في موضعين : ١ / ١٢ ( ١ / ٣١ ) ، ١ / ٤٥٩ على أنه ضرورة ، لوقوع الاسمية بعد قلّما .. ولا يقع بعد قلّما إلا الفعلية ؛ وكذلك استشهد به المبرد ، فلا خلاف بين المبرد وسيبويه ، على ما قرره ابن هشام في المغنى ص ٣٠٧ ؛ قال ابن هشام : وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال - قلّ وكثر وطال - مصدرية لا كافة ؛ وقد أوضح الشارح هنا هذه المواضع .

من ( ٤ - ٤ ) سقط من ( ز ، غ ) .

والثاني أنه مرفوع فعل مضمر يفسره يدوم - ٤ ، أى وقلما  
يدوم وصال يدوم نحو : « وإن أخذ من المشركين استجارك » (١) .  
( وقد يُرادُ بها حينئذ التقليل حقيقة ) — فإذا استعملت قلَّ  
استعمال أقل ، فتارة يراد بها النفي المحض كأقل ؛ وتارة يراد بها تقليل  
الشيء ونزارته ، وهو أصل وضعها ، كما يراد ذلك بأقل ، حين هي  
أفعل تفضيل .

( وقد يُدلُّ على النفي بقليل وقليلة ) — نحو : قليل من الرجال  
يقول ذلك ، وقليلة من النساء تقول ذلك ؛ أى ما يقول ذلك رجل ،  
وما تقول ذلك امرأة .

( فصل ) : ( منعت التصرف أفعال ) — والتصرف ومنعه  
يكونان فى الأسماء والأفعال ؛ والتصرف فى الأسماء أن تستعمل بوجوه  
الإعراب ، فتكون مبتدأة ومفعولة ومضافا إليها ، ومنعه أن يقتصر بها  
على بعض الإعراب ، كاختصار ايمن على الرفع على الابتداء ، وسبحان  
على النصب على المصدرية ؛ والتصرف فى (٢) الأفعال أن تختلف أبنية  
الفعل لاختلاف الزمان نحو : ضرب يضرب اضرب ، ومنعه أن يلزم  
صيغة واحدة مثلا .

( منها المثبتة فى نواسخ الابتداء ) (٣) — وهى ليس وعسى ودام ،

(١) التوبة / ٦ : « وإن أخذ من المشركين استجارك فأجره » .

(٢) فى (ز) : والتصرف على الأفعال .

(٣) فى (د) : المبتدأ .

في المشهور ، وهَبَ وغيرها مما سبق .

( وباب الاستثناء ) — وهي عدا وخلأ وحاشا في النصب ، ولا يكون .

( والتعجب ) — وهي صيغة الثلاث : ما أحسنه وأحسن به ، وَحَسُنَ بمعنى ما أحسنه ، فلا تستعمل إِلَّا هكذا ، ولا تكون بالمضارع .

( وما يليه ) — أى ما يليه بابُ التعجب ، وهو نعم وبئس وحبذا ، فلا يجوز : يُحب ذا زيد ، مراداً به ما يراد بحبّذا .

( ومنها : قلّ النافية ) — وقد سبق ذكرها ، ولا تتصرف حينئذ ، بل تلزم صيغة المضى . واحترز بالنافية من المراد بها التقليل ، فإنها تتصرف نحو : قلّ وُدُّ فلان ، ويقل وُدُّه .

( وتبارك ) — هو من البركة ، ولا يستعمل إِلَّا كذلك ، قال تعالى : « فتبارك الله » (١) .

وبارك متصرف نحو : اللهم بارِكْ فيه ، والله يبارِكْ لك ؛ ويُعَدَّى بفي واللام وعلى ، ومنه : وبارك على محمد .

( وسُقِطَ في يده ) — يقال : سقط الشيء ، بمعنى وقع ، وقد تستعمل حيث لا تستعمل وقع ؛ قال الخليل : يقال : سقط الولد من

(١) المؤمنون / ١٤ : « فتبارك الله أحسن الخالقين » .

غافر / ٦٤ : « ذلكم الله ربكم ، فتبارك الله ربُّ العالمين » .

بطن أمه ، ولا يقال : وقع ، ويقال : سَقَطَ في يده ، مبنياً للمفعول ،  
 أى ندم ، ومنه : « ولما سَقَطَ في أيديهم » (١) ، قال الأخفش :  
 وقرأ (٢) بعضهم : سَقَطَ ، كأنه أضمر الندم ، وجوّز : أسَقَطَ في  
 يده ؛ وقال أبو عمرو وغيره : لا يقال : أسَقَطَ ، بالألف ، على ما لم  
 يُسَمَّ فاعله .

( وهَدَّكَ من رجل ) — يقال : مررت برجل ، هَدَّكَ من  
 رجل ، أى أثقلك وَصَفُ محاسنه ، هذا أصله ؛ ويفسر أيضاً  
 بحَسْبِكَ من رجل ، أى يُحْسِبُكَ ، (٣) يقال : أحسبني كتابي . وفيه  
 لغتان :

إحداهما : إجراؤه مُجرى المصادر ، فيوصف به المفرد وغيره  
 بلفظ واحد ، تابِعاً ما قبله في الإعراب ، ولا يثنى ولا يجمع ولا  
 يؤنث ، فتقول : مررت برجلين هَدَّكَ من رجلين .

والثانية جعله فعلاً ، يؤتى (٤) فيه بعلامة التانيث للمؤنث ،  
 ويبرز فيه ضمير الاثنين والجماعة ، فتقول : مررت بامرأة ، هَدَّتَكَ  
 من امرأة ، وبرجلين هَدَّاكَ من رجلين ، وكذا الباقي ، وهو فعل

---

(١) الأعراف / ١٤٩ : « ولما سَقَطَ في أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلُّوا ، قالوا :  
 لعن لم يرحمنا ربُّنا ويغفر لنا ، لنكوننَّ من الخاسرين » .

(٢) في (د) : وقال بعضهم .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٥٦ ( ١ / ٣١٠ ) : ومن ثمَّ قالوا : حَسْبُكَ وزيداً ؛ لما  
 كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمر ، نووا الفعل ، كأنه قال : حَسْبُكَ  
 ويُحَسِبُ أخاك درهمٌ ؛ وكذلك : كَفَيْكَ ...

(٤) في (ز) : ينوى .

لايتصرف ؛ وقول المغاربة : إن العرب لم تستعمل منه فعلاً ، ليس بصواب ؛ فقد نقل فعليته سيبويه وغيره ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجل هذك من رجل ، ومررت بامرأة هذتك من امرأة ؛ فجعله فعلاً بمنزلة كفاك وكفتك .

( وعَمَّرْتُكَ الله ) — قال :

(١٦٢) عَمَّرْتُكَ الله إِلَّا ما ذَكَرْتُ لَنَا هل كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

والمعنى : أسألك الله ؛ وقد سبق تقريره بباب القسم .

( وكَذَبَ في الإِغْرَاءِ ) — روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : كَذَبَ عليكم الحج ، كَذَبَ عليكم العمرة ، كَذَبَ عليكم الجهاد ؛ ثلاثة أسفار كَذَبَ عليكم . فقيل : كَذَبَ بمعنى وجب ، والحج مرفوع ، وكذا الباقي ؛ وقال الأخفش : الحج مرفوع بكذب ، ومعناه نصب ، لأنه يريد أن يأمر بالحج ، كما يقال : أمكنك الصيد فارمه ؛ وقال في بيت عنتره :

---

(١) من البسيط ، للأحوص - ديوانه ٢٠١ - قال سيبويه ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ ( ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ) : وكأنه حيث قال : عَمَّرَكَ الله ، وَقَعَدَكَ الله ، قال : عَمَّرْتُكَ الله ، بمنزلة : نَشَدْتُكَ الله ، فصارت عَمَّرَكَ الله منصوبةً بعَمَّرْتُكَ الله ، كأنك قلت : عَمَّرْتُكَ عَمْرًا ، وَنَشَدْتُكَ نَشْدًا ، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ به . قال الشاعر : عَمَّرْتُكَ الله ... قال في الحاشية : عَمَّرْتُكَ الله ، أى سألته تعميرك وطول بقائك ، وقيل : معناه : ذَكَرْتُكَ به .. قال : والشاهد فيه : عَمَّرْتُكَ الله ، وضعت موضع : عَمَّرَكَ الله .. وذو سلم : موضع ، عند جبل قريب من المدينة .

(١٦٣) كَذَبَ العَتِيقُ وماءٌ شَنُّ باردٌ إن كنتِ سائلتي غُبُوقاً فاذهبي<sup>(١)</sup>

إنه يقول : عليك العتيق ؛ فكذب ، وإن كان بصيغة الخبر ، فيه معنى الإغراء ، ولا يتصرف حينئذ ، وإن كان متصرفاً فيما عدا ذلك ، لا يقال : يكذب<sup>(٢)</sup> عليكم الحج ، ولا كاذب ؛ وقد نص جماعة على استعمال كذب للإغراء ، قال الأعلام : وأصل الكذب الإمكان ، وقولك للرجل : كذبت<sup>(٣)</sup> معناه : أمكنت من نفسك ؛ فلذا اتسع فيه ، فأغرى به ، لأن من أغرى بشيء ، فقد جعل المغرى به ممكناً مستطاعاً ، إن رآه المغرى ؛ وهو يرجع إلى ما سبق عن الأخفش من قوله : كما يقال : أمكنك الصيد . واختلف في الاسم المذكور بعد ؛ فقال بعض النحويين : يجب رفعه ، ولا يجوز نصبه ، لأن كذب فعل ، لا بد له من فاعل ، والجملة في معنى الأمر ؛ وقال بعضهم : يجوز نصبه ، واستدل بما روى أبو عبيد عن أبي عبيدة عن أعرابي نظر إلى ناقة نضو لرجل ، فقال : كذب عليكم البزر والنوى ، أى الزمهما ، فنصب البزر والنوى ؛ وحكى نحوه يونس بالنصب

(١) من الكامل ، لعنترة ، أو خُزَز بن لُوْذَانَ ؛ جاء به سيويوه برواية : فاذهب ، شاهداً على حذف الياء من : اذهبي .. قال في الحاشية : كذب عليك : كلمة نادرة تغرى بها العرب ، فترفع ما بعدها وتنصب . والعتيق ما قدم من التمر ، والشَّنُّ القرية البالية ، وماؤها أبرد من ماء الجديدة ، والغبوق شرب العشى ، واذهبي انطلقى . والشاهد هنا استعمال كذب في الإغراء .

(٢) في (ز) : كذب ؛ وواضح أنه سهو من الناسخ .

(٣) في (ز ، غ) : أكذبت .

في البزر والنوى أيضا ؛ لكن قال أبو عبيد : لم يسمع النصب مع كذب في الإغراء إلا في هذا الحرف . انتهى . وهو ضعيف : وقد حكى الأعلام أن مضر تنصب ، والرفع لليمن ؛ وروى بيت عنترة بالرفع والنصب ؛ ويُخرج النصب على تضمين كذب معنى الأمر ، فمعنى كذب العتيق أى الزم العتيق ؛ والعتيق هنا هو التمر البالى ؛ ويجوز فى : كذب عليكم الحجج ، على الإغراء ، الحمل فى النصب على التنازع ، ويجوز إجراء الرفع عليه ، وحذف مفعول عليك اختصاراً .  
( وينبغى ) - وذكر غيره أنه يتصرف ، ومنهم ابن فارس ، قال فى المجلد : ما ينبغى لك أن تفعل كذا ؛ هذا من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرتة فانكسر .

( ويهيط ) - قال ابن (١) طريف : يقال (٢) : مازال يهيط مرة ويهيط أخرى ؛ ولا ماضى ليهيط (٣) ، والهياط الصياح ، والهياط الدفاع . انتهى . يقال : مازال فى هَيْط ومَيْط ، وهِيَّاط ومِيَّاط ، أى فى ضجاج (٤) وشر وجلبة ، وقيل : فى هِيَّاط : فى دُنُو ، وفى مِيَّاط : فى تباعد ، يقال : تهايط القومُ اجتمعوا وأصلحوا أمرهم بينهم ، وتمايطوا تباعدوا وفسد ما بينهم .

(١) فى (ز) : ابن طريفه .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) زاد فى (د) : ولا ماضى ليهيط ؛ وفى اللسان : ماط عنى مَيْطاً ومَيْطَاناً ، وأما تَنْحَى وبُعْد وذهب .

(٤) فى (د) : فى صياح ، وفى اللسان : ضَجَّ يضجُّ ضَجًّا وضجيجاً وضججاً وضججاً : صاح .

( وأهْلُم ) — يقال هَلُم ، فتقول : إلى مَ أَهْلُم ؟ فدخل همزة المتكلم دليل الفعلية ، ولم يستعملوا منه ماضياً ، ولا أكثر العرب أمراً ، فلذا قيل : إنه غير متصرف .

( وأهَاءُ وأهَاءُ بمعنى آخذ وأعطى ) — يقال : هاءٍ ، بمعنى خذ ، فتقول : مأهَاءُ ، أى ما آخذ ، وما أهَاءُ ، أى ما أعطى ؛ ولا يستعمل من الذى بمعنى آخذ ، غير المضارع ، إلا فى لغة ؛ فإنهم استعملوها فعلاً للأمر (١) ، كما سيأتى ؛ وقالوا : هاءٍ : كَفَّ ، كَخَفَّ (٢) ، وهائى وهاء وهاءوا وهائون ؛ وعلى هذا يكون معنى عدم (٣) التصرف فى أهَاءُ ، أنه لم يتصرف تمام التصرف ، بل استعمل المضارع والأمر ، دون الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ؛ فيكون هاءٍ وأهَاءُ نظير دع ويدع ، وذَرَّ ويذر ، فى الأكثر ؛ وأما أهَاءُ بمعنى أعطى فلم يتصرف مطلقاً ، لا يقال : أهَاءَ بمعنى أعطى ، ولا هَاءً بمعنى أعطى .

( وهَلُمَّ التيمية ) — واحترز من لغة غيرهم ؛ فإنها عندهم اسم فعل ؛ وقد سبق ذكر هلم بأسماء الأفعال ، ولم تستعمل تيم من هلم إلا الأمر ، وأما المضارع فكما سبق ذكره .

( وهَاءُ وهَاءٍ بمعنى خذ ) — ولم يتعرض المصنف فى أسماء الأفعال لفعلية هاءٍ ، وقد سبق الكلام عليها .

(١) زاد فى ( ز ، غ ) : كَخَفَّ .

(٢) سقطتا من ( ز ، غ ) .

(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .

( وَعِمَّ صَبَاحاً ) — فذهب المصنف إلى أنه لم يستعمل هذا الفعل إلا بصيغة الأمر ؛ وقال يونس : وَعِمْتُ الدَّارَ أَعِمُّ ، أى قلت لها : انعمي ، وقال الأصمعي : عم في كلام العرب أكثر من انعم ؛ وقال الأعلام : ويقال وَعِمَ يَعِمُ في معنى : نعم ينعم ، وَعِمَّ وَيَعِمُّ ، كَعَدَّ وَيَعْدُ <sup>(١)</sup> ؛ وكلام الأعلام يدل على أنه يستعمل المضارع أيضا ؛ وقد استند إليه وإلى كلام يونس في إثبات تصرفه ، فقليل : ثبت بنقل يونس والأعلام <sup>(٢)</sup> تصرفه متعدّياً ولازماً . انتهى . وكلام يونس يحتمل البحث ، <sup>(٣)</sup> لاحتمال كونه مأخوذاً من لفظها مثل : سَبَّح ، قال : سبحان الله ؛ وسلّم ، قال : سلام عليك <sup>(٣-)</sup> ؛ وقيل إن قولهم : عِمَّ صباحاً ، كلمة تحية ، كأنه محذوف من نَعِم ينعم ، بالكسر ، كما تقول : كل من أكل يأكل ، فحذفت الألف <sup>(٤)</sup> والنون استخفافاً ، وقيل في قول عنترة :

(١٦٤) \* وَعِمَى صَبَاحاً ، دَارَ عِبَلَةٍ ، واسلمى <sup>(٥)</sup> \*

(١) وفي لسان العرب : وقال الجوهري : وَعِمَ الدَّارَ قال لها : عِمَى صباحاً ؛ قال يونس : وسئل أبو عمرو بن العلاء عن قول عنترة : وعِمَى صباحاً دَارَ عِبَلَةٍ ... الخ فقال : هو كما يَعِمَى المطرُ ، وَيَعِمَى البحرُ بزبدته ، وأراد كثرة الدعاء لها بالاستسقاء .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

من (٣ - ٣) سقط أيضا من ( ز ، غ ) .

(٤) أى من انعم .

(٥) من الكامل لعنترة ، وهو عجز بيت صدره :

\* يادَارَ عِبَلَةٍ بالجِوَاءِ تَكَلَّمَى \*

والجِوَاءُ بالكسر : واد في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة ؛ وعم صباحاً : كلمة تحية عندهم من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل - حاشية سيبويه ٢ / ٢٦٩ .

هو أمر من عَمِيَ المطرُ يَعْمِي عمياً ، والمراد الدعاء بكثرة السقيا ؛ ورُدَّ بأن قياسه حينئذ : أعمى كأرمى (١) .

( وتعلَّم بمعنى اعلم ) — نحو :

(١٦٥) تعلَّم شفاء النفس قهرَ عدوِّها فبالغ بلطف في التحيُّل والمكر (٢)

أى اعلم ؛ وقد سبق له ذكر هذا بياب ظنَّ . واحترز بمعنى اعلم ، من تعلَّم ، أمراً بالتعلَّم ، فإنه يتصرف ، فيستعمل المضارع نحو : يتعلَّم ، والماضى نحو : تعلَّم ؛ وذكر بعضهم أن الذى بمعنى اعلم ، يتصرف أيضاً .

( وفى زجر الخيل : أقدم وأقدم ) — وزجر الخيل : بعثها على السير ، وكذا غيرها ؛ يقال : زجر البعير ساقه ، وضبط ابن دريد وغيره ، أقدم ، بقطع الألف وكسر الدال ؛ وهى كلمة زجر للفرس معلومة فى كلامهم ، كأنه يؤمر بالإقدام ، وهو السرعة ، وجاء فى حديث المغازى : أقدم حيزوم (٣) ؛ وضبط بضم الدال ، يقال : قدم يَقْدُم قدماً أى تقدَّم ، قال تعالى : « يَقْدُمُ قومه يوم القيامة » (٤) ؛ فاقْدُم بالضم : أمرٌ بالتقدُّم ؛ وجاء فى : اقدم ، كسر الهمزة ؛ وحيزوم اسم فرس من خيل الملائكة .

(١) فى اللسان — وعم: قال الأزهري : إن كان من عَمِيَ يَعْمِي ، إذا سال ، فحَقُّه أن يروى : واعْمِي صباحاً ؛ كذلك روى عن ابن الأعرابى .

(٢) من الطويل ، لزياد بن سيار ؛ والشاهد فى قوله : تعلَّم .. بمعنى اعلم ، حيث نصب مفعولين مثله ، أحدهما : شفاء النفس ، والثانى : قهرَ عدوِّها .

(٣) فى اللسان — قدم : وأقْدِم وأقْدَم : زجر للفرس وأمرله بالتقدم ، وفى حديث بدر : إقْدُم حيزوم ، بالكسر ، والصواب فتح الهمزة ، كأنه يؤمر بالإقدام ، وهو التقدم فى الحرب ( بخارى — مغازى ) .

(٤) هود / ٩٨ .

( وَهَبَ ) — هذا أيضا مما يستعمل في زجر الخيل ، وهو لا يتصرف ؛ ولم يذكر هَبَ بمعنى ظَنَ هنا ، لأنه ذكره في باب ظن ، وقال : إنه لا يتصرف ؛ وكان ينبغي له أن لا يذكر تَعَلَّمَ بمعنى اعلم هنا ، لسبقه أيضا هناك .

( وَأَرْحَبَ ) — قال (١) الجوهري : يقال أرحبُ الشيء وسَعَتْهُ (٢) ؛ قال الحجاج ، حين قتل ابن القريّة : أَرْحَبُ يا غلامُ جُرْحَهُ ؛ ويقال أيضا في زجر الخيل : أَرْحَبُ وَأَرْحَبِي ، أي توسّعي وتباعدى ؛ قال الشاعر :

\* نَعْلَمُهَا هَبِي وَهَلَّا وَأَرْحَبَ \* (٣)

وقال قطرب : إذا كان البعير باركاً قيل له : أَرْحَبِي أَرْحَبِي ، ليقوم . ومعنى كون هذا ونحوه لا يتصرف ، أنه إذا استعمل للزجر ، لا يكون إلا بصيغة الأمر .

( وَهَجَدَ ) (٤) — ضبطت هذه اللفظة بكسر الهاء والجيم وسكون

(١) سقطت هذه العبارة من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( د ) : أَوْسَعَتْهُ .

(٣) في لسان العرب — رَحِبَ : وأرحبت الشيء : وسَعَتْهُ .. وقيل للخيل : أَرْحَبُ وَأَرْحَبِي ، أي توسّعي وتباعدى وتنحّي ، زجر لها ، قال الكميت بن معروف :  
نَعْلَمُهَا هَبِي وَهَلَّا وَأَرْحَبَ      وفي أبياتنا ، ولنا ، افتلينا  
والشاهد في استعمال : أَرْحَبُ وَأَرْحَبِي ، زجراً للخيل بمعنى : توسّعي وتباعدى وتنحّي .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل ص ٢٤٧ : وَهَجَدَ ، بضم الهاء ، وفي لسان العرب والصحاح : هَجَدَ بالكسر ، زجر للإبل ؛ وفي تاج العروس — هجد : وَهَجَدَ زجر للفرس مثل هَجَدَ ، وهو بكسرتين وسكون .

الدال المهملة ، وقال قطرب : إنه يقال في زجر الفرس : إجد إجد وهجد هجد، واجدم؛ بزيادة الميم ، وقالوا : أجدمت الفرس إجداماً : قلت له ذلك ؛ قال ابن الرقاع : هُنَّ عُجَم ، وقد عرفن من القول : هَبِي وأجدمي . انتهى <sup>(١)</sup> . ولابد من رد هجد إلى وزن الأفعال ؛ ويجوز أن يقال : أصله : أجد ، بفتح الهمزة ، فقلبت الهمزة <sup>(١)</sup> هاء ، كما قيل في : أراق : هراق ، ثم كسرت الهاء إتباعاً لكسرة الجيم ؛ وكذا يقال في إجد ، بكسر الهمزة : إن ذلك للإتباع . وحكى الجوهري أنه يقال : إجد ، بالكسر ، يعنى في الهمزة والدال ، لما ذكر غيره زجراً للإبل ، وذكره في الدال المهملة ؛ وقال ابن دريد : هو من زجر الخيل ؛ وقيل في رد هجد لوزن الفعل : إن أصله : إجدم بالميم ، وقد قالوه كما تقدّم ، وهو فعل كقولهم : إجدمي ، والميم من نفس الكلمة ، وهى لام الفعل ، ثم حذفت شذوذاً ، ثم نقلت حركة الدال إلى الجيم الساكنة ، ولم يعتدوا بتحريك الجيم لعروضه ، فأبقوا الهمزة ، كما قالوا في : سَلْ : اسأل ، فلما صار إجد ، أبدلوا الهمزة هاء ، فقالوا : هجد . انتهى . وبقي عليه الإلتباع لكسر الهاء والهمزة ، وهذا تكلف كثير ، ومخالف لما سبق من قول قطرب : إنه يقال <sup>(٢)</sup> : إجدم ، بزيادة الميم ، إلا أن يحمل على إرادة معنى بالميم ، والمراد أن ذلك زائد <sup>(٣)</sup> على المذكور ، قيل : من إجد وهجد .

(١ — ١) سقطتا من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) في (د) : زيادة .

وفي الصحاح ، في الذال المعجمة ، أنه يقال : أجذم البعير في سيره : أشرع ، والميم في هذا أصلية ، إلا أنه بالمعجمة ، وما سبق ذكره هو بالمهملة .

( وليست أصواتاً ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة ) - نحو : أرْجَبِي ، وهذا من خواص الأفعال ، كما سبق أول الكتاب .

( واستغنى غالباً بترك عن : وذر وودع ، وبالتَّرك عن الودر والودع ) - استظهر بغالباً ، على ما نقل من أنه نطق بمصدر يذر ويدع ، وبالماضى فيهما ؛ وكلام سيوييه يدل على أنه لم يُحفظ مصدر <sup>(١)</sup> ليدر ، أو لم يُعبأ به ، لندوره أو غير ذلك ؛ وكلام غيره على أن المصدر من هذين والماضى واسم الفاعل والمفعول ممت ؛ وقد قرئ شذوذاً : « ما ودَعَكَ ربُّكَ » <sup>(٢)</sup> بالتخفيف ؛ وفي الحديث : « ذروا الحبشة ما وذرَّتكم » <sup>(٣)</sup> ، وفيه أيضاً : « لينتهين أقوام عن

---

(١) في ( ز ، غ ) : لم يُحفظ وَذَرٌ ؛ وفي اللسان - وذر : الودرة : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع : وَذَرٌ ، وَوَذَرٌ ، عن كراع .. وودرة وذرّاً قطعه ، والودر : بضغ اللحم ... وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يذر ، والفعل الماضى ، فلا يقال : وَذَرَهُ ، ولا واذر .

(٢) الضحى / ٣ ؛ وفي حاشية الإنصاف ص ٤٨٦ : وقرأ عروة بن الزبير : « ماودَعَكَ ربُّكَ » بتخفيف الدال .

(٣) لم أجده في مراجع الحديث التي تحت يدي .

وَدَعِهِمُ الْجُمُعَةَ» <sup>(١)</sup> ؛ وفي الصحاح : وربما جاء في ضرورة الشعر :  
ودعه فهو مودوع ، قال :

(١٦٧) ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه <sup>(٢)</sup> ؟

وقال خفاف بن ندبة :

(١٦٨) إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوعٌ وواعدٌ مصدق <sup>(٣)</sup>

(١) مسلم - جمعة / ٤٠ ، نسائي - جمعة / ٢ ، أحمد - رقم / ١ و ٢٣٩

برواية : عن ودعهم الجمعيات .

(٢) من الرمل ؛ أشار في معجم شواهد العربية إلى أنه لأبي الأسود - ديوانه / ٣٦ - وأشار في الحاشية إلى أنه يروي لأنس بن زعيم ؛ وفي الإنصاف ص ٤٨٥ : ولا يقال : ودع ودعاً فهو وادع ، ولا وذَرَ وذراً فهو واذر ؛ فأما قول أبي الأسود الدؤلي :  
\* ليت شعري عن خليلي ... الخ \* ، فهو محمول على أنه بمعنى : ودع ،  
بالتشديد، فخفف ؛ وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتد به في الاستعمال ؛ وفي  
الحاشية : أنشد ابن منظور هذا البيت في مادة . ودع ، ونسبه إلى أبي الأسود ، ثم قال :  
وهذا البيت ، روى الأزهري عن ابن أخي الأصمعي ، أن عمه أنشده لأنس بن زعيم :  
ليت شعري عن أميري ما الذي غاله في الحب ... الخ .

قال ابن بري : وقد روى البيتان للمذكورين ... والاستشهاد بهذا البيت في قوله :  
ودعه ، بتخفيف الدال مفتوحة ، حيث ورد فيه الفعل الماضي الثلاثي من هذه المادة ؛  
والمشهور أن العرب أهملت الماضي الثلاثي من هذه المادة .

(٣) ذكره في معجم شواهد العربية ، في قافية القاف المكسورة ، قال : من  
الطويل ، لخفاف بن ندبة ، وأشار إلى وجوده بالأصمعيات / ٢٤ ، وبالمع  
٢ / ٨٤ ، وبالدرر ٢ / ١٠٨ ، والذي وجدته بالمع والدرر هذا الجزء فقط :  
\* جرى وهو مودوعٌ ووادعٌ \* وقال في الدرر : استشهد به على أن مجيء مودوع  
ووادع ، من غير الغالب ، لأن الغالب الاستغناء عن ودع ، بترك ، وعن مودوع =

انتهى . والبيت الأول قيل : إنه لأبى الأسود ، وقيل لغيره من العرب ؛ ومعنى البيت الثانى أنه إذا ابتلت أسافل جواده من عرق أعاليه ، جرى وهو متروك ، لا يُضْرَب ولا يُزَجَر ، وَيَصْدُقْكَ فى وعده البلوغ إلى الغاية ؛ يقال للرجل الشجاع ، والفرس الجواد : إنه لذو مَصْدَق ، بالفتح ، أى صادق فى الحملة ، وصادق فى الجرى ، كأنه ذو صدق فيما يَعْدُكَ من ذلك ؛ وفى الصحاح أيضا تقول : ذره ، أى دَعَهُ ، وهو يَذَرُهُ أى يَدَعُهُ ، وأصله : وَذَرَهُ يَذَرُهُ ، مثل : وَسَعَهُ يَسَعُهُ ، قال : وقد أميت مصدره فلا يقال : وَذَرُهُ ولا واذر ، ولكن تَرَكُهُ وهو تارك . انتهى . وما ذكر من الإمامة هو المعروف ، كما تقدم ، وإنما

---

= بمتروك ، وعن وادع بتارك ؛ وفى التسهيل : ( واستغنى غالباً .... الخ واستشهد الدمامينى على ذلك ببعض الأحاديث التى نقلها السيوطى فى الأصل ، ويقول الشاعر : ليت شعرى ... الخ البيت ؛ وقد أكثر فى اللسان النقل من الأبيات الشاذة من هذا القبيل فى مادة ودع ... ولم نعثر على تنمة هذا البيت ، ولا قائله .

والذى فى اللسان - ودع : فأما قول خُفاف بن ثُدْبَة :

إذا ما استحمت أرضه من سماءه جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعدُ مَصْدَق

فكأنه مفعول من الدعة ، أى أنه ينال مُتَدَعاً من الجرى ، متروكاً لا يُضْرَب ولا يُزَجَر ما يسبق به ؛ وقد أورده الجوهري ، وفسره فقال : أى متروك لا يُضْرَب ولا يُزَجَر ؛ قال ابن برى : مودوع ههنا من الدعة ، التى هى السكون ، لا من الترك ، كما ذكر الجوهري ؛ أى أنه جرى ولم يَجْهَدْ ، كما أورده ؛ وقال ابن بُزْج : فرس وديع ومودوع ومودع ... والشاهد هنا على مجيء مودوع بمعنى متروك ، فى غير الغالب .

أردت التنبيه على وزن الماضي الممات ، فالمنطوق به إن ثبت ، كذلك يكون (١) .

\* \* \*

---

(١) سبقت الإشارة إلى ما جاء باللسان — وذر : الْوَذْرَةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع وَذْرٌ ، وَوَذْرٌ، عن كراع ... وَوَذْرَةٌ وَذْرًا قطعه ، وَالْوَذْرُ بضغ اللحم ... وأما في الغابر — أى المضارع — فيقال : يَذْرُهُ وَيَدْعُهُ ، وأصله : وَذِرَهُ يَذْرُهُ ، مثال : وَسِعَهُ يَسْعُهُ ، ولا يقال : واذر ولا وادع ، ولكن تركته فأنا تارك ، وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يَذَرُ ، والقعل الماضي ، فلا يقال : وَذِرَهُ ولا واذر ... وحكم يَذَرُ في التصريف حكم يَدَع ...

## ٦٧ - باب الحكاية

وهي <sup>(١)</sup>إيرادُ لفظ المتكلم على حسب ما أورده ؛ ثم المحكى إما أن يكون بعد القول أو لا ؛ أما الذى بعد القول فقد سبق ، وأما غيره فهو المقصود هنا ؛ والباب معقود للحكاية بغير القول ، بأى وبمن .

( إن سئل بأى عن مذكور منكر عاقل أو غيره ، حكى فيها مطلقا ما يستحقه من إعراب ) - فعلم بتعليق أى بالسؤال ، أن المستعملة هنا هى أى الاستفهامية ، لا الشرطية ولا غيرها ؛ واحترز بمذكور ، عن ابتداء السؤال بأى ، فإنه لا يحكى فيها شيء ، إذ لم يسبق ما يحكى ، وإنما يكون بحسب العامل فى كلامك ، نحو : أيهم قام ؟ وأي الناس ضربت ؟ وبأى الناس مررت ؟ بخلاف ما إذا ذكر شيء فى كلام غيرك ، فاستثبت بأى ، فإنك <sup>(٢)</sup> تحكى ما سبق ؛ وبمنكور عن المعرفة ، فلا يحكى بأى ، بل تبطل الحكاية حينئذ ؛ ولا فرق فى الحكاية بين العاقل وغيره <sup>(٣)</sup> ، فهما سواء فى الحكم . ويحكى بأى فى الوصل والوقف ، وإليه الإشارة بقوله : مطلقاً ؛

---

(١) فى (ز) : وهو .

(٢) فى (ز ، غ) : فإنما .

(٣) فى (ز) : أو غيره .

وهذا بخلاف مَنْ، كما سيأتى . ويجعل فى أى ما كان للاسم المحكى من مستحق إعراب ، فتقول لمن قال : قام رجل : أى ؟ ورأيت رجلاً : أيّاً ؟ ومررت برجل : أى .

( وتأنيث ) - نحو : قامت امرأة ؛ فتقول : أَيْتُ ؟  
( وتثنية ) - نحو : قام رجلان أو امرأتان ؛ فتقول : أَيَانِ ؟ أو أَيَّانِ ؟ .

( وجمع تصحيح موجود <sup>(١)</sup> فيه ) - نحو : قام بنون ؛ فتقول : أَيُّون ؟ .

( أو صالح لوصفه ) - نحو : قام رجال ؛ فتقول : أَيُّون ؟  
لصلاحية رجال للوصف بما فيه الواو <sup>(٢)</sup> والنون ، نحو : رجال مسلمون ؛ وكذا إذا قيل : نساء ؛ فتقول : أَيَّات ؟ لصلاحية وصف نساء بما فيه الألف والتاء ، نحو : نساء مسلمات ؛ وما ذكر من مطابقة أى فى الحكاية على الوجه المذكور ، هو الأفصح ؛ ومنهم من يطابق فى الإعراب والتذكير والتأنيث لاغير ، وسيأتى ؛ وأما أى فى ابتداء السؤال ، فالأفصح إفرادها وتذكيرها ؛ ومنهم من يثنى ويجمع ويؤنث ، وهو قليل ، لا يكاد يوجد إلا فى شعر ، نحو :

\* بأى كتاب أم بأية سنة ؟ \* البيت <sup>(٣)</sup> (١٦٩)

(١) علامة جمع التصحيح .

(٢) فى ( ز ، غ ) : الألف والنون ، وهو سهو ظاهر .

(٣) من الطويل للكميت بن زيد ، من قصيدته المشهورة فى مدح آل البيت ، وجاء به فى الهمع ١ / ١٥٢ ، وفى الدرر ١ / ١٣٤ — شاهدا على حذف مفعولى =

واختلف (١) في حركة أَيْ في الحكاية ؛ فقليل : إعراب ، وقيل : إتباع للفظ المتكلم ، وهي في موضع رفع على الابتداء أو الخبرية ، وعلى طريق البصريين ؛ والقول بالإعراب يكون في الرفع مبتدأ ، فتقدير قولك : أَيْ ؟ في استثبات : قام رجل ؛ أَيْ قام ؟ ويقدر في النصب العامل متأخراً ، ففي : أَيْ ؟ التقدير : أَيْ رأيت ؟ وإذا قدرت في الجر قلت : بأَيْ مررت ؟ ومنهم من التزم في الحكاية أن يقال : بأَيْ ؟ حتى لا يحذف حرف الجر مع بقاء عمله ؛ ويجوز أن يقول : أَيْ ضربت ؟ وبأَيْ مررت ؟ فيظهر العامل توكيداً ، بشرط تأخره ؛ وعلى طريق الكوفيين يجوز تقديم العوامل ، لأن الاستفهام للاستثبات يجوز عندهم تقديم العامل فيه مع أَيْ وما وَمَنْ ، وأجازوا أيضاً إظهار العامل هنا ، فتقول : قام أَيْ ؟ ورأيت أَيْ ؟ ومررت بأَيْ ؟ ويجوز عند بعضهم أن لا يُحكى ، قال في الإفصاح : من النحاة مَنْ أجاز ترك الحكاية بأَيْ ، وأجاز الاستئناف (٢) على الابتداء والخبر ؛ وشرط أَيْ في الاستثبات أن لا تكون مضافة .

( وإن سُئل عنه في الوقف بِمَنْ ، فكذلك ) - أَيْ عن المذكور المنكر ، فيجوز (٣) في الحكاية بمن ، مجرى الحكاية بأَيْ .

= حسب لدليل ؛ وهو هنا شاهد على تأنيث أَيْ في ابتداء السؤال ، وجاء في (د) برواية : أم بأية حجة ؟ وعجزه : ترى حبهم عاراً على وتحسب .

(١) في (د) : واختلفوا .

(٢) في (غ) : الاستثبات

(٣) سقطت من (د) .

( ولكن تشبع الحركات في نونها حال الأفراد ) - فإذا قيل :  
قام رجل ، قلت : مَنْو ؟ ورأيت رجلاً ، قلت : مَنْأ ؟ ومررت برجل ،  
قلت : مَنْي ؟

( ويُسكن قبل تاء التانيث حال التثنية ) - فتقول : مَتَانِ ؟  
في الرفع ، وَمَتَيْنِ ؟ في النصب والجر .

( وربما سكنت في الأفراد ، وحركت في التثنية ) - أي قبل تاء  
التأنيث ؛ وفي تثنية المؤنث ، حكى ابن كيسان ، في المختار له ، أن  
من العرب من يقول : مَنَتْ ؟ بسكون النون والتاء ، رفعا ونصبا وجرًا ؛  
والفصيح <sup>(١)</sup> منه بتحريك النون بالفتح ، وإسكان الهاء المبدلة من هاء  
التأنيث ، والحكاية في مَنَتْ ؟ ومَنَه ؟ مقدرة في التاء والهاء ، رفعا ونصبا  
وجرًا ؛ ومنهم من يقول في تثنية المؤنث : مَتَانِ ؟ وَمَتَيْنِ ؟ بتحريك  
النون قبل التاء ، وهو القياس ، لأن الفصيح في المفرد منه بتحريك  
النون ، والتثنية فرع الأفراد ؛ وتقول في : قام مسلمات : مَنَات ؟  
بسكون التاء <sup>(٢)</sup> ، وكذا في : رأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات ،  
والحكاية مقدرة في التاء ، رفعا ونصبا وجرًا .

( وقد يستعملان مع غير المفرد المذكور استعمالهما معه ) -  
فيحكي في أيّ الإعراب فقط ، ولا يثنى ولا يجمع في تأنيث ولا

(١) في ( ز ، غ ) : والصحيح منه

(٢) في ( ز ، غ ) : بسكون الهاء .

تذكير ، ويأتى فى المؤنث بالتاء <sup>(١)</sup> ، فتقول لمن قال : قام رجل ، أو رجلان ، أو رجال : أى ؟ ولمن قال : رأيت رجلاً ، أو رجلين ، أو رجالاً : أيّاً ؟ ولمن قال : مررت برجل أو رجلين أو رجال : أى ؟ أو بأى ؟ وتقول فى المؤنث : آية ، برفع إن رفع ، ونصب أو جرّ إن نُصب أو جرّ ؛ واللفظ هكذا إفراداً وتثنية وجمعاً ؛ وتلحق مَنْ واو <sup>(٢)</sup> ، رفعاً إن رفع ، وألف <sup>(٣)</sup> ، نصباً إن نُصب ، وياء جرّاً إن جرّ ، فتقول : مَنْ ، مَنْ ، مَنْ ، فى التذكير والتأنيث مطلقاً ، حكاية يونس عن قوم من العرب ؛ وقال سيبويه فى هذا الباب : وسنبن وجه هذه الواو والياء والألف ، فى غير هذا الموضع ، إن شاء الله تعالى ؛ ولم يوجد ذلك فى كتابه .

وعدّ بعضُ المصنفين ، مع الأسماء الستة ، فى الرفع بالواو ، والنصب بالألف ، والجرّ بالياء ، مَنْ فى الحكاية .  
 وذهب المبرد وأبو على ، إلى أن هذه الحروف زيدت أولاً ، ولزمت عنها الحركات ؛ وقيل إن هذه الحروف عوض من لام العهد ، لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام ؛ وقال أبو سعيد <sup>(٤)</sup> : الحركات وقعت بها الحكاية <sup>(٥)</sup> ، ثم أشبعت فتولدت الحروف .

(١) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة فى (غ) : وبأية فى المؤنث .

(٢) فى (ز) : واوا .

(٣) فى (ز) : وألفاً .

(٤) السيرافى .

(٥) فى (ز) : الحكايات .

( ولا يُحكى غالباً معرفةً إلاّ العلم ، غير المتيقن نفى الاشتراك فيه ) - استظهر بقوله : غالباً ، على ما حُكى من قولهم : مع منين ؟ استنباطاً لمن قال : ذهبت معهم ؛ وخرج بغير المتيقن ، قرش ونحوه ، ودخل زيدٌ وآدم علمين ونحوهما .

( فيحكيه الحجازيون ) - أى فيجيز الحجازيون حكايته ، مع كونهم يجيزون رفعه بكل حال ؛ وأما بنو تميم فيوجبون رفعه بكل حال ، ولا يُجيزون الحكاية أصلاً .

( مقدراً إعرابه بعد مَنْ ) - فتقول لمن قال : رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ؛ ولمن قال : مررتُ بزيدٍ : مَنْ زيدٍ ؟ بالجر ؛ فمن فيهما مبتدأ ، والاسم بعدها خبر ؛ ويجوز عكسه ، وعلامة الرفع مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الحكاية ؛ وإذا قلت : مَنْ زيدٌ ؟ فهو أيضاً على تقدير الحركة للعلة المذكورة . ونقل ابن عذرة أن من النحويين من يقول : إن الرفع الموجود إعرابٌ لا حكاية ، إذ لا ضرورة في تكلف التقدير ؛ وظاهر كلام المصنف على الأول ، وما ذكر من التقدير في الأحوال الثلاثة ، هو قول جمهور البصريين ؛ وقال الفارسي في : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ، وَمَنْ زيدٍ ؟ بالجر : إنَّ مَنْ مبتدأ ، خبره جملة ، والتقدير : مَنْ ذكرته زيداً ، وَمَنْ مررت به زيدٍ ؛ وهذا التقدير يقتضى كون زيد بدلاً من المضمَر المنصوب ، أو من المجرور ؛ وصرح بأن زيداً ، حالة الرفع لا يصلح أن يكون خبراً لمن <sup>(١)</sup> ، كحالة النصب

(١) زاد هنا في ( ز ، غ ) : قال .

والجَرَّ ، لأن الخبر المفرد يكون المبتدأ في الأصل ، أو منزلاً منزله ،  
 والمسئول عنه اسمه زيدٌ لا زيداً ، بالنصب ولا غيره ، ولم يبين الخبر  
 المقدّر حالة الرفع ، وقياس ما ذكره أن يكون التقدير : مَنْ يُذكر زيدٌ ،  
 بالبناء للمفعول ، ويكون زيدٌ بدلاً من الضمير في يُذكر ؛ وقال كثير  
 من الكوفيين : الاسم المحكى فيه الإعراب ، بدل (١) مِنْ مَنْ ، وَمَنْ  
 محمولة على عامل مضمّر ، يدل عليه المذكور في كلام الأول ؛ ويجوز  
 عندهم أن يقدر العامل (٢) قبل مَنْ ، في هذا الباب ؛ فإذا قيل : قام  
 زيدٌ ، فقلت : مَنْ زيدٌ ؟ فالتقدير عندهم : قام مَنْ ؟ أو مَنْ قام ؟  
 وزيد بدل من مَنْ ، وكذا الباقي .

( غير مقرونة بعاطف ) - فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : وَمَنْ  
 زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، ووجب رفع زيد في الأحوال الثلاثة ؛ وفي  
 البسيط أنه إذا قيل : ضربت زيداً وعمراً ، جاز أن تقول : مَنْ زيداً ؟  
 وَمَنْ عمراً ؟ بالحكاية ، وأنه إنما تبطل الحكاية إذا دخل حرف العطف  
 على الأول .

( ولا يقاس عليه سائر المعارف ، ولا يُحكى في الوصل بمن ،  
 خلافاً ليونس في المسألتين ) - أما المسألة الأولى ، وهي حكاية (٣) غير  
 العلم من المعارف ، فالذي أجمع عليه الرواة ، وهو مذهب الحجازيين ،

(١) في (ز) : بدلاً .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

حكاية العلم ، اسماً وكنيةً ولقباً ، وأما غيره ، فإن كان مُحلّياً بآل ، وهو وصف منسوب ، فإنك تأتي بمن بآل (١) ويأى النسب ، فتقول لمن قال : قام زيد القرشي ، إذا استثبت عن القرشي : ألمني ؟ ويعرب ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون ، والألف والتاء وصللاً ووقفاً ؛ وفي البسيط يقال : ضربت زيدا ، فتقول : ألمني ؟ تحكيه على كلامه ، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ ويأتي الخلاف : أهذا إعراب ؟ أم لا ؟ وكأنك قلت : أهو القرشي ؟ انتهى .

وأطلق سيبويه أنك تقول : ألمني ؟ في السؤال عن نسب إلى بلد أو صفة أو قبيلة أو أب ، فتقول : ألمني ؟ فيقول : القرشي أو المكي أو الخياط أو العلوي ؛ واختاره الزجاج ، وخصه السيرافي بالنسب إلى الأب أو القبيلة .

وقال المبرد وغيره : إنما يقال : ألمني ؟ في مَنْ يعقل ، وأما غيره فيقال : المائي ؟ والماوي ؟ فإذا قال : رأيت الحمار ، وأردت نسبه ، قلت كذلك ، لا ألمني ؟ والصحيح ما أطلقه سيبويه (٢) ، ولم يُسمع منهم ما ذكر المبرد ، وإنما قاله قياساً .

ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف ، فلا يجوز فيه الحكاية ، على المختار ؛ وأجاز بعضهم فيه الحكاية ، وهو ما حكاه المصنف عن يونس ، فتقول لمن قال : رأيت

(١) أي تأتي بمن مُحلّاة بآل .

(٢) سقطت من (د) .

أخاك : مَنْ أخاك ؟ ومررت بأخيك : مَنْ أخيك ؟ وجاء زيدٌ بهذين :  
مَنْ هذين ؟ ومررت بالزیدین : مَنْ الزیدین ؟

وحكى الأخفش أن منهم من يحكى الاسم مطلقاً ، اسماً كان  
أو صفةً ؛ وسمع سيويه : دعنا من تمرتان ، حكاية لمن قال : عنده  
تمرتان ؛ وسمع قوم : ليس بِقُرَيْشِيًّا ، حكاية لمن قال : أليس قريشياً ؟  
وإنما يحكى هذا النوع بعد القول أو مايجرى مجراه ؛ وشذَّ هذا في  
حذف القول ، والأصل : دعنا من قولك : ماعنده تمرتان ، وليس  
بالذى يقال فيه : أليس قريشياً ؟

وأما المسألة الثانية ، وهى الحكاية بِمَنْ فى الوصل : فأجاز  
ذلك يونس ، وحكاها لغةً عن بعض العرب ، ولشدوذها قال يونس :  
لايصدق بهذه اللغة كل أحد ؛ فثبت على هذه اللغة الزيادة وصلأ ،  
كما تثبت وقفأ ، فتقول : مَنْو يافتى ؟ وَمنا ياهذا <sup>(١)</sup> ؟ وَمنى ياهذا ؟  
بلا تنوين ؛ وتقول فى المؤنث : مَنت يافتى ؟ رفعا ونصبا وجراً ؛  
يشير <sup>(٢)</sup> إلى الحركة ولا ينون <sup>(٣)</sup> ، وفى الثنية : مَناي وَمَناي يافتى ؟  
وَمَنيي وَمَنتي يافتى ؟ بكسر النون ، وَمَنُون وَمَنيَن يافتى ؟ بفتحها ،  
وَمَناي يافتى ؟ فتضم التاء وتنون ، رفعاً ، وتكسرهما وتنون نصباً وجراً <sup>(٢-)</sup> .  
( وفى حكاية العلم ، معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف :

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) ، وكرر فى (ز) : مَني ياهذا ؟ .

من (٢ إلى ٢) سقط من (غ) .

(٣) فى (د) : ولا تنوين .

منعه (١) يونس ، وجوزّه غيره ، واستحسنه سيوييه ) - فذهب يونس  
وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يطل الحكاية ، وذهب  
غيرهم إلى خلافه ، فيحكيان إذا كانا مما يحكى ، فتقول : مَنْ زيدا  
وعمرًا ؟ لمن قال : ضربت زيدا وعمرًا ؛ وإن كان أحدهما فقط مما  
يحكى ، بنيت على ماتقدّم (٢) ، وأتبعته الآخر ، فإذا قيل : رأيت  
صاحب عمرو وزيدا ، قلت : مَنْ صاحب عمرو وزيد ؟ بلا  
حكاية ، وإن عكس حكيته ، وكذا الحكم لو قال : رأيت رجلاً  
وزيدا ، وزيدا ورجلاً ، فلا يُحكى في الأول ، ويحكى في الثاني ؛ قال  
سيوييه : وأما ناس فقاسوا ، فقالوا : تقول (٣) : مَنْ أخو زيد وعمرو ؟  
وَمَنْ عمرًا وأخا زيد ؟ فيتبع الكلام بعضه بعضا ، وهذا حسن . انتهى .  
وفي البسيط : إن كان أحدهما مما يحكى (٤) ، فأعدت مَنْ ،  
حكيت العلم دون الثاني ، وإلا لم تحك واحداً منهما ؛ وفيه أيضا : إذا  
قيل : ضربت زيدا ورجلاً ، قلت : مَنْ زيدا ومنا ؟ فلو قدمت النكرة  
قلت : مَنْ وَمَنْ زيدا ؟ .  
( ولا يُحكى موصوفٌ بغير ابن ، مضافٌ إلى العلم (٥) ) -

---

(١) سقطت عبارة الخلاف من النسخ ، وجاءت بالنسخة المحققة من التسهيل ،  
وسأقي الشارح بتفصيل الخلاف .  
(٢) أى على المتقدم منها .  
(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .  
(٤) فى ( ز ، غ ) : مما لا يحكى .  
(٥) فى النسخة المحققة من التسهيل : مضافاً إلى علم .

فإذا قلت : رأيت زيدَ بنَ عمرو ، جاز أن يُحكى ، فيقال : مَنْ زيدَ ابنَ عمرو ؟ لأنهما صارا بمنزلة زيد ؛ ولو قيل : رأيت زيداَ الظريف ، لم تجز الحكاية ، وتعيّن الرفع ، فيقال : مَنْ زيدُ الظريف ؟ وحكم بقية التوابع ، عدم الحكاية أيضا ، فيقال : مَنْ زيدُ نفسه ؟ ومن زيدُ (١) أخو عمرو ؟ ومن زيدُ أبو حفص ، بالرفع في الجميع ، لمن قال : رأيت زيداَ نفسه ، أو أخا عمرو ، أو أبا حفص ؛ وكذا في الجرّ ؛ وأجاز الفارسيّ (٢) الحكاية في الوصف والموصوف ، وزعم أنه أخذه من كلام سيبويه ، وهو مردود عليه .

( وربما حكى الاسم دون سؤال ) - مثل هذا بقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » (٣) واختلف (٤) في حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ بعد القول ؛ والصحيح جوازه عند المصنف ، وصحح غيره المنع ؛ واختلف أيضا (٥) في تخريج الآية ، فقيل : إبراهيم مرفوع

(١) في (ز) : زيداَ .

(٢) في (د) : السيرافي .

(٣) الأنبياء / ٦٠ : « قالوا سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم » ، وهكذا مثل له في الهمع ٢ / ١٥٤ قال : كقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » فإبراهيم ليس بمسئول عنه ، وقد حكى هذا اللفظ ، لأنه كان اسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولا لم يسم فاعله .

(٤) جاءت هذه العبارة في (د) هكذا : « وفي حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ ، خلاف » .

(٥) سقطت من (ز ، غ) .

يُقَال ، فيكون من حكاية المفرد ، أى يطلق عليه هذا اللفظ ؛ وقيل :  
حذف منه حرف النداء ، أى يا إبراهيم ؛ وقيل : خبر مبتدأ محذوف ،  
أى أنت إبراهيم ، وعلى هذين يكون من حكاية الجمل ؛ وقال الأعلم :  
رفع بالإهمال ، إذ لم يسبقه ما يؤثر فيه ، والقول لا يصلح لذلك ،  
فلا يقع بعده إلا جملة أو مفرد يؤدي معناها كحق وباطل ، والمهملة إذا  
ضم إلى غيره رفع نحو : واحد (١) واثنان ؛ ويجوز أن يمثل هذا بما سبق  
من قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً .

( وربما حكى العلم والمضمر بمن ، حكاية المنكر ) - فإذا  
قدر جهل الاسم المعرفة الذى جرى ذكره فى كلام المخاطب ، فلم يُذَرَّ  
ما هو ، حكى كما يحكى النكرة ؛ ولا يختص ذلك بالعلم والمضمر ، بل  
كل معرفة كذلك حينئذ ، ولا بمن ، بل يحكى إذ ذاك بمن أو بأى ،  
وعليه ماسبق من قولهم : منين ؟ استثباتاً لمن قال : ذهبت معهم .

( وربما قيل : ضَرَبَ مَنْ مِنْهُ ؟ وَمَنُوْنَا ؟ لمن قال : ضرب  
رجلٌ امرأة ، ورجلٌ رجلاً ) - رجلٌ امرأة ، يرجع إلى : مَنْ مِنْهُ ؟  
ورجلٌ رجلاً ، يرجع إلى : مَنْ مِنْهُ ؟ والمراد بالأول أن منهم من يعرب  
مَنْ ، قال يونس والكسائى : بعض العرب يعرب مَنْ ، ويحكى بها  
النكرات ، كما يحكى بأى ، ومن كلامهم : ضرب مَنْ مِنْهُ ؛ وحكى  
الكسائى : ضرب غلام من منا ، بإعراب الأول بالخفض وتنوينها ،

(١) فى (د) : واحد اثنان .

وبترك الإعراب فيها وتسكينها ؛ والمراد بالثاني إثبات الزيادة في الوصل ؛  
وأشار برهما (١) إلى قلة هذا العمل .

( ويقال في حكاية التمييز ، لمن قال : عندي عشرون : عشرون  
ماذا ؟ وعشرون أيّاً ؟ على رأى ) - المراد بالحكاية هنا ، إيراد الكلام  
مورد الاستثبات ، كما سبق أنك تقول لمن قال : ضربت زيداً :  
الْمَنِي ؟ على معنى الاستثبات عن نسبه ، كأنك قلت : أهو  
القرشي ؟ فإذا قيل : عندي عشرون ، فأردت الاستثبات عن  
حقيقتها ، قلت : عشرون ماذا ؟ أو عشرون أيّاً ؟ وهذا إنما هو على  
رأى من يعتقد في استفهام الاستثبات ، أنه يجوز تقديم العامل عليه ،  
وهو رأى الكوفيين ، وجرى عليه ابن عصفور ، وحكى الكوفيون من  
كلام العرب : يفعل ماذا ؟ يصنع ماذا ؟ بنصب يفعل ويصنع ، على  
تقدير : يريد أن يفعل ماذا ؟ ويريد أن يصنع ماذا ؟

( ويحكى المفرد المنسوب إليه حكم هو للفظه ) - نحو :  
ضرب فعل ماضٍ ، ومن حرف جرٍّ ؛ ويجوز أن يقال : ضربتُ زيداً  
فتقول : زيداً مفعولٌ بنصب زيد .

( أو يجرى بوجه الإعراب (٢) ) - إن كان قابلاً للإعراب ،  
فإن كان مبنيًا حُكى ولم يُعرب ، نحو : مَنْ موصولٌ ، وهَلْ حرفٌ  
استفهام ، واضرب فعلٌ أمرٌ ؛ وحكم الإسناد اللفظي أن يُنسبَ

(١) في ( ز ، غ ) : وأشار بهذا .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل ، بعد هذا : اسماً للكلمة أو للفظ .

للمسند إليه ، ما يستحقه من إعراب وبناء ، لو أسند إلى معناه ، فلذا يبنى ما ذكر ، ويُعرب في قولك : زيدٌ ثلاثي ونحوه .

( فصل ) : ( إن سأل بالهمزة عن مذكور ، مُنكراً اعتقاداً كونه على ما ذكر ، أو بخلافه ، حكاه غالباً ، ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً ، في الوقف ، جوازاً ، بمدّة تجانس حركته ، إن كان متحرّكاً ) - والمراد بهذا الفصل ، ذكر حرف الإنكار ، ويأتى في الفصل بعده ذكر حرف التذكر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق في الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم ، لقصد هذه المعاني ، وهى متناسبة ، ولذلك جمعها بباب واحد .

وقوله : بالهمزة ، يدل على أن حرف الإنكار لابد أن تتقدمه الهمزة دون غيرها ؛ لكن حكى أبو زيد الأنصارى ، عن الكلايين ، أنهم قالوا فى : رأيت زيدا : زيدا انيه ؟ بغير همزة استفهام ، فيحذفون لدلالة قرينة الحال على الاستفهام ، مع علامة الإنكار .

وقوله : مذكور ، يخرج مالم يسبق ذكره ؛ فلو أنكرت ابتداءً ضرب عمرو مثلاً ، لقلت : أضربت عمراً ؟ ولا تقول : أضربت عمرنيه ؟ بالحق حرف الإنكار .

وقوله : منكرٌ أو بخلافه ، إشارة إلى ضربين الإنكار ؛ فالأول كأن يقال : قام زيدٌ ، فتقول : أزيدٌ نيه ؟ منكراً لقيامه ؛ والثانى كقول بعضهم ، وقد قيل له : أخرج إن أخصبت البادية ؟ :

أنا إنيه ؟ منكراً أن يكون على خلاف الخروج ، فأنكر على المتكلم استفهامه عن شيء لا ينبغي أن يستفهم عنه ، لأنه لابد من وقوعه ، وأنا في ذلك مرفوع أخرج (١) .

ونبه بقوله : غالباً ، على أن حكاية لفظ المتكلم لا تلزم ؛ فإذا قال : قام زيد ، كان لك أن تقول : أقائم زيد ؟ ونحوه .

ومثال الصفة أن يقال : قام زيد الفاضل ؛ فتقول : أزيد الفاضلوه ؟ والمعطوف أن يقال : قام زيد وعمرو ؛ فتقول : أزيد وعمرونيه (٢) ؟

ونبه بقوله : منتهاه ، على أن زيادة الإنكار إنما تكون آخراً ، فإن أنكرت الجملة جميعها ، كانت في آخر لفظ منها ؛ وإن أنكرت جزءً ، ففي (٣) آخره .

وإنما تلحق مدة الإنكار في الوقف ، لا في الوصل ؛ وهي جائزة لا لازمة ؛ فإن لم تلحقها وأنت منكر ، قلت : أزيد ؟ وأزيداً ؟ وأزيد ؟ وتكون المدة مجانسة للحركة ، إن ضمة فضمة ، نحو : قام أحمد ، فتقول : أحمده ؟ وإن فتحة ففتحة ، نحو : ضربت أحمد ، فتقول : أحمده ؟ وإن كسرة فكسرة ، نحو : مررت بحدام ، فتقول : أحمده ؟ ولا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، في ظاهر أو مضمّر .

(١) في (ز) : مرفوع خرج .

(٢) في (ز) : أزيد وعمرونيه ؟

(٣) في (ز) : فهي آخره .

( أو بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان تنويناً ) - فتقول :  
أزِيدُنيه ؟ وأزِيدَنيه ؟ وأزِيدَنيه (١) ؟ وإنما كسر التنوين لالتقاء  
الساكنين .

وكلامه يقتضى أن تقول فى : رام : أرامَنيه ؟ وفى : عصا :  
أعصَنيه ؟ وأما موسى والقاضى ، رفعاً وجراً ونحوه ، فقليل : يأتى  
بمدة الإنكار مناسبة للحرف الساكن ، فيحذف الحرف لالتقاء (٢)  
الساكنين ، كما حذف فى : « مُوسَى الكتاب » (٣) ويرمى (٤)  
الرجلُ ، فتقول : أموساه ؟ وألقاضيه ؟ وقيل : يفصل بين الاسم  
وحرف الإنكار بأنْ ، فتلتقى النون مع المدِّ ، فيرجع حرف المدِّ ياءً  
فتقول : أموسى إنيه ؟ وألقاضى إنيه ، وهو الصحيح ، لقولهم : أنا  
إنيه ؟ ولو جاء على الأول لقليل : أناه ؟ هكذا قيل ، وفيه بحث .  
وتقول فى غلامى ، فى لغة من سكن الياء : أغلاميه ؟ تحذف كما  
تحذفها فى الندبة حين قلت : واغلاماه !

( أو نون إنْ ، تلى المحكىّ توكيداً للبيان ) - أو عاطفةً على  
قوله : تنويناً ؛ ويجوز لك فى الإنكار أن تأتى بأنْ توكيداً للبيان

(١) فى (د) : أزِيدَنيه ؟ مرة واحدة ، وسقط اللفظان الآخران .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) البقرة / ٥٣ ، البقرة / ٨٧ ، الأنعام / ١٥٤ ، هود / ١١٠ ،  
الإسراء / ٢ المؤمنين / ٤٩ ، الفرقان / ٣٥ ، القصص / ٤٣ ، السجدة / ٢٣ ،  
فصلت / ٤٥

(٤) فى (د) : والقاضى والرجل .

فتكسر نونها قبل حرف الإنكار ، كما تكسر التنوين ، فتقول في : قام أحمد : أأحمدانيه ؟ فإن كان آخر الاسم منوناً ، وأثبت بأن ، فثلاثة أوجه : إقرار التنوين ساكناً وتحقيق الهمزة نحو : أزيد إنيه ؟؛ ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين وحذفها نحو : أزيد <sup>(١)</sup> ننيه ؟ وإدغام التنوين في نون إن المكسورة بعد حذف الهمزة نحو : أزيد نيه ؟

( وربما وليت ، دون حكاية ، ما يصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أنا إنيه ؟ ) - أشار بهذا إلى ماسبق من قول بعض العرب ، وقد قيل له : أخرج إلى البادية <sup>(٢)</sup> إن أخصبت ؟ : أنا إنيه ؟ فوليت إن دون حكاية ، ضمير المتكلم ، وهو في معنى ضمير المخاطب في كلام القائل : أخرج ؟ وبه يصح المعنى الذي قصده ، وهو الإنكار .

( وقد يقال : أذهبته ؟ لمن قال : ذهب ) - كان القياس أن لا يحكى اللفظ ، لأن المقصود في كلام المستثبت المخاطب <sup>(٣)</sup> ، فكان حقه أن يقول : أنت إنيه ؟ فيأتى بضمير مخاطب منفصل ، ثم يأتى بأن ، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم بعينه ، فقال : أذهبته ؟ وكانت المدة واواً ، لأن التاء مضمومة .

وبعض العرب حكى اللفظ ورجع إلى الخطاب ، فقال : أذهبته ؟

(١) في (د) : أزيدنيه ؟ وفي (غ) : أزيدنيه ؟

(٢) في (د) : أخرج إن أخصبت البادية ؟ .

(٣) سقطت من (د) .

( وأنا إنيه ؟ لمن قال : أنا فاعل ) - وهذا أيضا من حكاية اللفظ ، ولو جاء على القياس لقال : أنت إنيه ؟ قال سيبويه : ومن قال : أذهبتوه ؟ قال : أناه . انتهى . وقد يستدل بهذا لما سبق من أنه يقال : أموساه ؟ ولكنه لا يتم .

( فإن فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو نحوه ، أو كان السائل واصلاً أو غير منكر ولا متعجب ، لم تلحق هذه الزوائد ) - فإذا قيل : قام زيدٌ ؛ فقلت : أتقول : زيد ؟ <sup>(١)</sup> أو اليومَ زيدٌ ؟ لم تلحق علامة الإنكار ؛ لأنك زدتَ على ما ذكر المتكلم ، فكان نظير سبق الواو لمن في باب الحكاية ؛ وكذا إذا وصلت فقلت : أزيدُ يافتي ؟ أو لم تنكر ولا تعجبت ، وكأنه يُشير بنفى التعجب إلى المعنى الثانى المشار إليه أول الفصل بقوله : أو بخلافه ؛ فإن قائل : أنا إنيه ؟ لمن قال : أخرج ؟ تعطى تعجباً من سؤاله عن خروجه ؛ مع أنه لابد منه . وقال ابن أبى الربيع : الإنكار إما لُبْعِد وقوع ذلك ، أو لأنه معلوم ، أو لكون الأمر فى نفسك بعيداً ، وهذا شبيه بالإنكار . انتهى . فيجوز أن يكون المصنف أراد هذا الثالث بما ذكره هنا من التعجب .

ويحصل من كلامه أن الهمزة تساق هنا لثلاثة معان ؛ والأقرب الأول ، ولا يخفى رد هذا الثالث إلى أحد القسمين الأولين .

(١) فى ( ز ، غ ) : أتقول : زيدا ؟

( فصل ) : ( إذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد الوقف ، وصل آخرها بمدة تجانس حركته <sup>(١)</sup> إن كان متحركا ) - فإذا عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه ، بسبب عدم ذكره ، توقف ؛ فجعلوا مدةً هناك ليتذكر ، وتسمى مدة التذكر ؛ وهي مثل مدة الإنكار ؛ فيقول في : قال : قالا ؛ وفي : تقول : تقولوا ؛ وفي : من العام : من العامي ؛ وهذا إن <sup>(٢)</sup> لم تكن الكلمة على حرف واحد ، فإن كانت فإنما تلحق بما يصح الوقف عليه ؛ ولو قصد الوقف ، لم تلحق مدة التذكر ، بل يقف عليه ، كما سيذكر في باب الوقف <sup>(٣)</sup> .

( وباء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً ) - فيقول في قد : قدى ، وفي آل ، لو تذكر في الحارث ونحوه : آلى ؛ وإن قلنا : إن اللام وحدها هي حرف التعريف ، وذلك للزوم ألف الوصل ، فصارت بها كقد ؛ ودخل في التصحيح ما جرى مجراه ، من واو وياء ، في قبول الحركة ؛ فيقول في لو واخشوا : لوى واخشوى ؛ وفي كى واسعى : كى واسعى ، فتلحق العلامة ، ويكسر الساكن الذى قبلها ، لالتقاء الساكنين ، فتصير العلامة ياءً ساكنة .

وخرج المعتل نحو : موسى وعيسى ، فلا تلحقه ، بل يمكن المدُّ عند التذكر ، وفي ذلك غنية عن إلحاق شيء .

(١) في ( ز ، غ ) : حركتها .

(٢) في ( د ) : إذا لم .

(٣) في ( ز ، غ ) : كما يذكر في باب الوقف .

وفي البسيط ، مع هذا ، تجويز أن يؤتى بالمدة ، فيقول :  
 موسا (١) ، وهذه هي مدّة التذكر ، لأنها دخلت لمعنى ، وحذفت  
 التى قبلها للساكين .

( ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ) -  
 لأن المنكر قاصد الوقف ، والمتذكر لا يقصده .

\* \* \*

---

(١) فى (د) : موساء ، وفى (ز ، غ) : موساه ، وفى الفقرة التالية من المتن ما  
 يعضد التحقيق .

## ٦٨ - باب الإخبار

وضع أهل العربية هذا الباب ، ليعلم به ضبط المتعلم ماتعلمه  
من أبواب النحو ، وكذلك باب المخاطبة .

( شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب إمكان الاستفادة ) -  
سماه مخبراً عنه ، وهو مخبر به ، توسعاً ؛ قيل : ويجوز كون عن بمعنى  
الباء ، كما تعاقبا في : اسأل عنه ، وبه ؛ وقول النحويين : أخبر بالذى  
عن كذا ، يحتمل الأمرين ، وعلى الثانى تكون الباء بمعنى عن ، وعن  
بمعنى الباء ؛ ومعنى إمكان الاستفادة ، أن يكون للاسم الذى قيل :  
أخبر عنه بالذى ، معنى فى ذلك المحل ، وتحصل بالإخبار فائدة ، فلا  
يخبر عن بكر من أبى بكر ، والقيس فى امرئ القيس ، ولا عن اثنين  
من : هذا ثانى اثنين ؛ فلا يقال : اللذان هذا ثانيهما اثنان ، لأنه لا  
فائدة فى الإخبار بذلك .

( والاستغناء عنه بأجنبى ) - أى يصلح أن يجعل مكانه  
أجنبى قبل الإخبار ، كزيد من : ضربت زيدا ؛ إذ يصح وقوع عمرو  
مثلا موقعه ، بخلاف الهاء فى : زيد ضربته ، فلا يصح وقوع أجنبى  
موقعها ، لفوات العائد إلى المبتدأ ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء ، ويجوز  
الإخبار عن زيد ، فتقول : الذى ضربته زيد .

( وجواز استعماله مرفوعاً ) - يعنى أن يكون الاسم المخبر عنه

متصرفاً ، فما لزم طريقة واحدة ، لا يخبر عنه كأمين في القسم ، وما التعجبية ، وسبحان ، وسحر من يوم بعينه .

( مؤخرًا ) - أخرج مالزم الصدر ، كأسماء الشرط ، وم الخبرية ، وضمير الشأن .

( هو أو خلفه المنفصل <sup>(١)</sup> ) - فالأول كريد من : ضربت زيدا ، فتقول : الذى ضربته زيد <sup>(٢)</sup> ؛ والثانى التاء من : ضربت ، فتقول : الذى ضرب أنا ؛ فالتاء فى ضربت لا تؤخر ، فقام أنا مقامه .

( مثبتاً ) - احترز مما لزم <sup>(٣)</sup> النفى أو شبهه ، كأحد وأخواته ، فلا يخبر عنها ، لأنها تخرج حينئذ عما تستحقه من النفى ، فلا يقال فى <sup>(٤)</sup> : ماضرت أحداً : الذى ماضرته <sup>(٥)</sup> أحد .

( منوباً عنه بضمير ) - أخرج <sup>(٦)</sup> الحال والتمييز وما ربط <sup>(٧)</sup> به من اسم ظاهر ، نحو : زيد قام ؛ ونحو ذلك من قوله تعالى : « ولباس التقوى ، ذلك خير » <sup>(٨)</sup> .

(١) فى (ز) : المتصل .

(٢) فى (ز) : الذى ضربت زيدا .

(٣) فى (د) : لازم .

(٤) فى (د ، ز) : فيما .

(٥) فى (ز) : الذى ضربت أحد .

(٦) فى (د) : احترز من الحال .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) الأعراف / ٢٦ .

( لا يطلبه بالعود شيئان ) - يُخرج الهاء في : زيد ضربته ،  
والضمير المستتر في : منطلق ، من : زيد منطلق ، فلا يخبر عنهما ،  
لأنك إذا وضعت مكان كل منهما ضميراً ، اقتضاه كل من المبتدأ  
والموصول ، فيلزم من ذلك بقاء أحدهما بلا عائد ، إذ لا يمكن عودُه  
عليهما . بل على (١) أحدهما ؛ فلو قيل : جاء زيد ولقيته ، جاز  
الإخبار عن هذه الهاء ؛ فإنها لا يطلبها بالعود شيئان ، فتقول : الذى  
لقيه هو (٢) ؛ فالهاء عائدة على الذى ، وهو عائد على زيد فى ذلك  
الكلام . هذا ما صرح به الشلوبين الكبير ، ويقتضيه كلام المصنف  
هنا ، ونصّه فى غير هذا الكتاب ، وكلام ابن عصفور عليه ؛ ونازع فى  
ذلك الشلوبين الصغير ، فمنع ، وهو اختيار الجزولى ، وهذا الشرط  
يغنى عنه ماسبق من اشتراط الاستغناء عنه بأجنبى ، ولم أره فى بعض  
النسخ .

( وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة ) - أى أن يكون  
المخبر عنه فى جملة تصلح أن تكون صفة ؛ وهى الخبرية الخالية من  
التعجب ، التى لا تستدعى كلاماً سابقاً ؛ وذلك لأن تلك الجملة  
تجعل صلة للذى ، أو يُسبِك منها اسم توصل به ال جملة الأمر  
والنهي والتمنى وغيرها ، مما لا يكون صلة لا يخبر عما فى حيزها من  
الأسماء .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطت من (ز) .

( أو جملتين في حكم جملة واحدة ) - وهما جملتا الشرط والجزاء ، فتقول في الإخبار عن زيد من : إن تضرب زيدا أضربه : الذى إن تضربه أضربه زيد .

( وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه ، فيشترط اتحاد العامل حقيقة ) - فتقول مخبراً عن زيد من : قام زيد وعمرو : الذى قام هو عمرو <sup>(١)</sup> ، زيد ؛ وعن عمرو : الذى قام زيد وهو ، عمرو ؛ إذ العامل متحد حقيقة .

( أو حكماً ) - نحو : كفى بزيد <sup>(٢)</sup> وعمرو رفيقين ؛ فتقول في الإخبار عن زيد : الذى كفى به وعمرو رفيقين ، زيد ؛ وعن عمرو : الذى كفى بزيد وهو رفيقين ، عمرو ؛ فلم يتحد العامل حقيقة ، لجرّ أحد الاسمين بالحرف ، ورفع الآخر عطفاً على الموضع ، لكنه اتحد حكماً ؛ واحترز من أن يختلفا ، وإنما ذلك فى العطف على التوهم ، نحو : زيد لم يقم ولا بصديقك ، أى <sup>(٣)</sup> ليس زيد بقائم ولا بصديقك ، فلا تخبر عن بصديقك ، فتقول : الذى زيد لم يقم ولا به صديقك <sup>(٣-)</sup> ؛ لأن عامل الجرّ ليس موجوداً فى المتوهم العطف عليه ، فما اتحد العامل فى المتعاطفين ، لفقد عامل المتوهم . هكذا شرح هذا الموضع ، وفيه بحث .

(١) فى (د) : الذى قام هو عمرو وزيد .

(٢) فى (ز) : كفى زيد ...

من (٣ إلى - ٣) سقط من (د) .

( فإن استوفى الشروط ، أخبر عنه مطلقاً ، بما يوافقه من الذى وفروعه ) - ويعنى بالإطلاق كونه جملة اسمية أو فعلية ، فإن كان المخبر عنه مفرداً مذكراً فالذى ، أو مؤنثاً فالتى ، أو مثنى فاللذان أو اللتان ، أو جمعاً فالذين أو اللاتي ونحوهما .

( وبالألف واللام إن صدرت الجملة التى هو منها بفعل ) - فيستعمل الذى وفروعه فى الاسمية والفعلية ، ولا تستعمل آل إلا فى الفعلية ؛ فيخبر عن زيد من : ضربت زيدا ، بالذى وآل ؛ ولا يخبر عنه من : زيد قائم ، إلا بالذى ؛ وذكر الأنخفش صورتين يخبر فيهما فى الفعلية بآل دون الذى ؛ إحداهما : قامت جاريتا زيد ، لا قعدتا ، فتخبر عن زيد بقولك : القائم جاريتاه ، لا القاعدتان ، زيد ؛ ولا يجوز : الذى قامت جاريتاه ، لا الذى قعدتا ، زيد ؛ لعدم ضمير الذى فى الجملة المعطوفة . انتهى .

وقد أجاز بعضهم : مررت بالذى قام أبواه ، لا الذى قعدا ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ؛ وعلى هذا يجوز مامنع الأنخفش

والثانية قولك : المضروب الوجه ، زيد ، لايجوز فيها : الذى ضرب الوجه ، زيد ؛ وهذه على (١) مافيا من إشكال ، إذا سلّمت ، يجوز فيها مامنعه على رأى من يجيز تشبيه الفعل ، مستنداً إلى ظواهر منها أن امرأة كانت تهراق الدماء .

---

(١) فى (ز) : مع ما فيها .

( موجب ) - خرج المنفى نحو : ماضيت زيداً ، ومازال عمرو قائماً ، لزوال النفي حينئذ .

( يصاغ منه صلة لهما <sup>(١)</sup> ) - يخرج غير المتصرف كنعم وبئس ويذر ؛ ولو استغنى بهذا عن ( موجب ) كما فعل في غير هذا الكتاب لكان له وجه ؛ ويجوز أن يقال : لا يغنى .

( وذلك بتقديم الموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم أو خلفه خبراً ، وجعل ما بينهما صلة ، عائداً منها إلى الموصول ضميرٌ يخلف الاسم في إعرابه الكائن قبل <sup>(٢)</sup> ) - فمثال تأخير الاسم أن يقال : أخبر عن زيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ ؛ ومثال خلفه : الذى ضرب أنت ، فى الإخبار عن التاء من : ضربت .

وقوله : بتقديم الموصول ، يقتضى عدم جواز تأخيره ، فلا يقال : زيد <sup>(٣)</sup> الذى ضربته ؛ وقد صرح قوم بلزوم تأخير الخبر ، وهو قضية كلام الأكثرين ؛ وفى البسيط أنه يجوز أن يُقدّم <sup>(٤)</sup> زيدٌ مبتدأ أو خبراً عن الذى ؛ قال : ولكن الأحسن أن يكون خبراً عنه متأخراً .

(١) فى ( ز ، غ ) : صلة لآل : والتحقيق عن (د) والنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل : قبل ذكر الموصول ، وسيشير الشارح إلى هذه الزيادة .

(٣) فى (د) : زيداً الذى ضربته .

(٤) فى ( د ، ز ) : إن تُقدّم زيداً ...

ونقل عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبراً ومبتدأ ؛ قيل : وقد يجب التقديم كما في الإخبار عن اسم الاستفهام ، فتقول في الإخبار عن قولك : أيهم قائم ؟ : أيهم الذي هو قائم ؛ وهذا مبني على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام ؛ والأظهر والقياس المنع ؛ وأجاز بعضهم ذلك ، وعليه في الصورة المذكورة أى خبر مقدم ؛ قاله ابن عصفور ؛ وقال ابن الضائع : مبتدأ .

والمراد بالكائن قبلُ : الكائن قبل ذكر الموصول ، وكذا هو في نسخة ؛ فيعطى الضمير الذي خلف ما جعلته خبراً أو مبتدأ ، على ما عرفت ، ما كان لذلك الاسم قبل مجيء الموصول ، من الإعراب ، من رفع أو نصب أو جرّ ، لكنه لا يكون إلا ضمير غيبة ، وإن خلف ما ليس كذلك كما سبقت الإشارة إليه في قوله : أو خلفه .

وقد أجاز الحُشَنِّي (١) المطابقة ، فتقول في الإخبار عن التاء من : ضربت : الذي ضربت أنت ؛ ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم ، نحو : الذي قمت أنا ، في الإخبار عن التاء من : قمت ؛ وهو قريب من إجازة الكسائي في : أنت الذي ضربت : الذي ضربت أنت ، وقد فرّق بينهما ، وفي الفرق نظر .

وقد أجاز الكسائي في : أنا قائم ، وأنت قائم : الذي أنا قائم ، أنا ، والذي أنت قائم ، أنت .

---

(١) في (غ) : الكسائي .

وفي الإخبار عن ضمير المتكلم أو المخاطب خلاف ؛  
والجمهور على الجواز ؛ وأما ضمير الغيبة فقد عرفت مافيه .

( فإن كان الاسم ظرفاً متصرفاً ، قُن الضمير بفي ، إن لم  
يتوسع فيه قبل ) - فتقول في الإخبار عن اليوم ، من قولك : قمت  
اليوم ، إن لم يتسع فيه : الذي قمت فيه اليوم ؛ وإن اتسعت قلت :  
الذي قمته اليوم .

وفي الإخبار عن المفعول له خلاف ؛ وابن عصفور صحح  
المنع ، وابن الضائع صحح الجواز ؛ ويجب على الجواز أن تأتى بالجار  
فتقول في : قمت إجلالاً لك : الذي قمت له ، إجلالاً <sup>(١)</sup> لك .

( فإن كان الموصول الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضميراً  
لغيرهما ، وجب إبرازه ) - فتقول في الإخبار عن التاء من : ضربت  
زيداً : الضاربُ زيداً ، أنا ؛ ولا يبرز المرفوع بالضارب ، لأن الضمير  
لأ ل ، وفي الإخبار عن زيد : الضاربه أنا ، زيدٌ ، فيبرز لأن آل لزيد ،  
وأنا لغيره .

( وهذا الاستعمال جائز في خبر كان ) - المعنى  
بالاستعمال : الإخبار بالذى والألف واللام ؛ وفي جواز الإخبار عن  
خبر كان خلاف :

قال ابن الدهان : أكثر النحاة على جوازه ، ومثل بـ كان زيدٌ

(١) في ( ز ، غ ) : إجلال .

منطلقاً ؛ قال : ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان مطلقاً ؛ واستقبحه ابن السراج ، قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ؛ وخص ابن عصفور الخلاف بالمشتق ، وقال في الجامد نحو : كان زيد أخاك : إنه جائز بلا خلاف ، فتقول : الذى كان زيد إياه ، أو كانه زيد (١) ، أخوك ؛ والكائن زيد إياه أخوك ، أو الكائن ؛ وتقول فى المشتق : الذى كان زيد إياه قائم ، أو كانه ؛ والكائن زيد إياه (٢) قائم ، أو الكائن ؛ والخلاف فى خبرها المشتق ، ثابت فى خبر المبتدأ المشتق ؛ ومن جوزه فيه ابن الدهان ؛ ولكن صححوا المنع فى المشتق .

وفى بعض نسخ التسهيل :

( والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف ، خلافاً لمن منع ، لا فى البدل المفرد من متبوعه ) - فإذا قيل : جاء زيد أخوك ، لم يجوز الإخبار عن البدل وحده ، فلا تقول : الذى جاء زيد هو أخوك ، لئلا يلزم خلل جملة الصلة عن العائد ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإن أخبرت عن البدل مع المبدل منه جاز ، فتقول : الذى جاء زيد أخوك ، كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول : الذى جاء هو أخوك زيد . ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كل منهما منفرداً ؛ واختار ابن عصفور منع الإخبار عن البدل .

( خلافاً لقوم ) - هو راجع إلى المسألتين ، وخلافه فى الأولى بالجواز ، وفى الثانية بالمنع .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) فى ( د ) : والكائن إياه زيد قائم .

( وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل ، لم يغير<sup>(١)</sup> )  
الترتيب ، ما لم يكن الموصول الألف واللام ، والمخبر عنه غير المتنازع  
فيه ) - فتقول في الإخبار عن زيد من قولك : ضربني وضربت زيدا :  
الذي ضربني وضربته زيد ، من غير تغيير للترتيب الذي كان عليه  
الكلام ؛ وكذا : الضاربي والضاربة أنا زيد .

( فإن كان ذينك<sup>(٢)</sup> ) - أي<sup>(٣)</sup> الموصول آل ، والمخبر عنه  
غير المتنازع فيه<sup>(٣-)</sup> .

( قُدم المتنازع فيه ، معمولاً لأول المتنازعين ، وإن كان قبل  
معمولاً للثاني ) - فإذا قيل : أخبر عن التاء من : ضربت وضربني  
زيد ؛ قلت : الضارب زيدا ، والضاربة هو أنا .

( وهذا أولى من مراعاة الترتيب ، بجعل خبر أول الموصولين عن  
خبر الثاني ) - بأن تقول في الصورة المذكورة : الضاربة أنا هو ، والضاربة  
زيد أنا<sup>(٤)</sup> ؛ وإنما كان ذلك أولى ، لأنه جملة واحدة ، بخلاف الثاني فإنه  
جملتان ، فما يعطى المقصود ، وهو أشبه بما وقع الخبر عنه فيه<sup>(٥)</sup> أولى ؛  
وإنما كان أشبه ، لأن الجملتين فيه كجملة واحدة ، بدليل : ضربني  
وضربته زيد ؛ وبالأول قال الأخفش ، والثاني منقول عن المازني .

(١) في (ز) كما في بعض نسخ التسهيل : (لم يعتبر) .

(٢) في (د ، غ) : فإن كان ذلك .

من (٣ إلى ٣) سقط من (غ) .

(٤) في (ز) : والضاربة زيدا أنا .

(٥) في (د) : فهو أولى .

## ٦٩ - باب التذكير والتأنيث

( أصل الاسم التذكير ) - وذلك لأنه مامن مذكر ولا (١)  
 مؤنث إلا يقع عليه اسم الشيء ، وهو (٢) مذكر في لسانهم ؛ قيل :  
 وهذا إذا لم ترد (٣) اللفظ ، فإن أريد بالكلمة اللفظ ، جاز التذكير  
 والتأنيث ، اسماً كانت (٤) أو فعلاً أو حرفاً ؛ وقد سبق هذا ، وزعم  
 الفراء أن حروف الهجاء لا تذكر إلا في الشعر .  
 ( فاستغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث ) - لأن الثواني (٥)  
 تحتاج إلى ما يميزها (٦) ، كما فعل بالتعريف الطاريء على التنكير ،  
 حيث جيء بـأل ، وفي النفي الطاريء على الإيجاب ، حيث جيء  
 بالنافي .

( وعلامته (٧) في الاسم المتمكن ، تاء ظاهرة ) - نحو عائشة  
 وفاطمة ؛ وخرج بالمتمكن المبنى بناء (٨) غير طاريء ، فلم يجعل فيه

---

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( د ، ز ) : شيء .

(٣) في ( د ، غ ) : إذا لم يرد اللفظ .

(٤) في ( د ، غ ) : كان .

(٥) في ( د ) : القوافي .

(٦) في ( د ) : إلى مميز .

(٧) أي علامة التأنيث ؛ وقد زاد في بعض نسخ التسهيل قبل هذا : ( وحكم  
 به لما جهل أمره ، كابن مسمى به مؤنث ؛ وافتقر التأنيث إلى علامة ) ولم يأت به في  
 المساعد ولم يشرحه .

(٨) سقطت من ( غ ) .

ماذكر ، بل يدل على التأنيث بغير ذلك ، كالصيغة نحو : هن وها .  
 وقوله : تاء للإعلام بأن التأنيث بالتاء ، والهاء بدل منها ، وقد نصَّ على  
 ذلك سيبويه ، وقيل التأنيث بالهاء وأبدلت في الوصل تاء ؛ وما فيه  
 التاء ، إن كان مدلوله مذكراً حقيقة ذُكِّر ، نحو : قام طلحة ؛ وشذَّ .

(١٧٠) \* أبوك خليفة ولدته أخرى (١) \*

أو مؤنثاً حقيقةً ، أنث كفاطمة ، ولا يذكر إلا ضرورةً ، وإن  
 لم يتميز المذكر عن المؤنث بلفظ ، أنث للمذكر (٢) والمؤنث ، كنملة  
 وقملة (٣) ؛ وهذا يعلم ضعف قول مَنْ سئل عن نملة سليمان : أذكراً  
 كانت أم (٤) أنثى ؟ فقال : أنثى ، لقوله تعالى : « قالت نملة » (٥) .

( أو مقدرة ) - كهند وشمس ؛ ودليل تقديرها دخولها في  
 التصغير كهنيدة وشميسة ، والتصغير كثيراً ما يرد الأشياء إلى أصولها .  
 ( أو ألف مقصورة ) - كسكرى .

(١) في هامش (ز) : تمامه \* وأنت خليفة ، ذاك الكمال \* ولم أجده في غير  
 حاشية الصبان - ٩٤ / ٤ - ، الشطر الأول فقط ، دون شرح أو تعليق .

(٢) في (د) : أنث المذكر كالمؤنث .

(٣) وجاء في حاشية الصبان على الأشموني ٩٥ / ٤ : قاعدة : مالا يتميز  
 مذكره عن مؤنثه ، فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً ، كالنملة والقملة ، للمذكر  
 والمؤنث ...

(٤) في (ز) : أذكر كانت أو أنثى .

(٥) التمل / ١٨ .

( أو ممدودة ، مبدلة همزة ) - نحو : حمراء ؛ وكون الهمزة بدلا من ألف التأنيث ، هو قول جمهور البصريين ، وقال الكوفيون والزجاجي (١) : الألف الممدودة علامة التأنيث ، وزاد الكوفيون في علامة التأنيث : التاء في أخت وبنت ، والألف والتاء في مسلمات ، والنون الثانية في هُنَّ ، وقالوا في الأولى : دخلت لأن نون التأنيث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا ، والكسرة في أنتِ ، والياء في هذى ، وقال هشام : التأنيث فيها بالكسرة .

( ويُعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ) - المراد بذلك ما يصلح أن يكون مذكراً ، فيحصل اللبس ، فلا ينبغي أن يقيد ذلك بما لا فرَجَ له ، والاسم الخالي من التاء ، إن كان حقيقى التذكير والتأنيث ، وامتناز فيه المذكر عن المؤنث كهند وزيد ، أثَّثَ المؤنث ، وذكَّرتَ المذكر ، وإن لم يميز كبرغوث ، ذكرته للمذكر والمؤنث ، وإن كان مجازيَّهما فالأصل تذكيره نحو : عود وحائط ، ولا يؤنث إلا سماعاً كقدر وشمس ، وبابه اللغة ، وقد صُنِفَ في ذلك كتب ، وممن صنف فيه الفراء وأبو حاتم ، ومثال ما ذكر من التصغير : نوية في نار ، ودوية في دار .

( أو وصفه ) - نحو : كُلُّ كتفاً مشويّة ، ويدخل فيه الخبر نحو : يدُ زيدٍ مبسوطة .

(١) في (د) : والزجاج .

( أو ضميره ) - نحو : العين كحلَّتْها .

( أو الإشارة إليه ) - نحو : « هذه جهنم » (١) .

( أو عدده ) - نحو : ثلاث أيد ، فحذفوا التاء من العدد كما حذفوها مع المؤنث الحقيقي ، نحو : ثلاث نسوة ، وهذا هو المعروف ، أعنى أنها لا تسقط إلا مع المؤنث ؛ وقد تسقط التاء مع عدد المذكر نحو :

(١٧١) \* وإن كلاباً هذه عشرُ أبطن (٢) \*

فيؤول بالمؤنث ، كقولنا في البيت : إنه كنى بالبطن عن القبيلة .

( أو جمعه على مثال يخص المؤنث ) - كهندات ، فهذا الجمع يخص المؤنث ، مالم يكن جمع مصغر المذكر الذى لا يعقل ولا صفته .

( أو يغلب فيه ) - كأفعل ، فإنه غلب في المؤنث ، كعقاب وأعقب ، ويمين وأيمن ، فإذا جُمع اسمٌ على أفعل ، قضى بتأنيثه ، مالم

---

(١) يس / ٦٣ : « هذه جهنم التى كنتم توعدون » ، الرحمن / ٤٣ : « هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون » .

(٢) ش . ش . العنبي على الأشمونى والصبان ٤ / ٦٣ من الطويل ، وعجزه : \* وأنت برىء من قبائلها العشر \* قاله رجل من بنى كلاب ، سمى النواح ، والشاهد فى : عشر أبطن ، والقياس : عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

يُعلم تذكيره ، لقلة ذلك في المذكر ، كغراب وأغرب ، وجنين وأجنن .  
وبقى مما يعرف به التانيث ، لحاق التاء الفعل نحو : كُسرت  
القدر وتكسّر ، وقد سبق ذكرها بباب الفاعل .

( وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف  
المذكر ) - كقائمة وحسنة وصفية ومضروبة .

( ١ ) والآحاد المخلوقة من أجناسها ) - كتمرة وتمر ، وبقرة  
وبقر ؛ واختلف هل الأصل التاء ، ثم سقطت لإفادة الجنس ، أو  
الأصل سقوطها ثم وصلت لإفادة الواحد ؟ وأجاز الكوفيون استعمال  
لفظ الجنس من ذلك للمفرد المذكر ؛ قال الفراء : ربما جعلوا الأنثى  
مفردة بالهاء ، وجعلوا المذكر مفرداً بطرح الهاء ، فيكون كأنه على لفظ  
الجمع ؛ قالوا : رأيت حماماً على حمامة ، ورأيت حماماً ذكراً ؛ وقال  
الكسائي ( ٢ ) : سمعت كل هذا النوع تُطرح من ذكره الهاء ؛ وهذا  
عند البصريين شاذ لا يقاس عليه .

( وربما فصلت الأسماء الجامدة ) - كامرء وامرأة ، ورجل  
ورجلة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وهو قليل ، قال :  
( ١٧٢ ) كلٌّ حيٌّ ظلٌّ مغتبطاً غيرَ جيرانى بنى جبلة  
هتكوا جيب فتاتهم ، لم يبالوا حرمة الرجل ( ٣ )

( ١ ) في ( ز ) : أو الآحاد .

( ٢ ) سقطت من ( ز ، غ ) .

( ٣ ) الشاهد في قوله : رجلة : مؤنث رجل ؛ ذكره في اللسان ولم يعزه ؛ قال  
عنى بجيبها : هنها .

وقال :

(١٧٣) إنسانةٌ فتانةٌ بذر الدجى منها خجلٌ<sup>(١)</sup>

( والآحاد المصنوعة ) - نحو : عِمام وعِمامة ، وجَرَّ وجَرَّة ،  
وقلنسُو<sup>(٢)</sup> وقلنسوة .

( وربما لحقت الجنس ، وفارقت الواحد ) - كقولهم : كمء  
للواحد<sup>(٣)</sup> ، وكماة للجمع ، حكاه يونس وغيره ، ومثله : جَبْأة  
وجَبْء ، وهذا قليل ، وعكسه هو الكثير ، كتمرة وتمر .

( وربما لازمت صفات مشتركة ) - إما لغير المبالغة نحو : رجل  
رَبْعة ، وامرأة رَبْعة ، ورجل يَفْعة ، وامرأة<sup>(٤)</sup> يَفْعة ؛ وإما للمبالغة  
نحو : رجل عَلَّامة ، وامرأة عَلَّامة ، وكذا مِطْرَابَة ومَلُولَة ؛ ووجهوا  
التأنيث في المبالغة في وصف المذكر ، بأنه أُريدَ أنه غاية في ذلك  
الوصف ، والغاية مؤنثة .

( أو خاصة بالمذكر ) - كقولهم : رجل بُهْمَة ، أى<sup>(٥)</sup>  
شجاع .

(١) الشاهد في قوله : إنسانة مؤنث إنسان ؛ لم أجده في مراجعى ؛ وقال في  
اللسان والصحاح : ولا يقال : إنسانة ، والعامّة تقوله .

(٢) في ( د ، ز ) : وقلنسوة وقلنس .

(٣) في النسخ الثلاث : كمأ للواحد ، وكماة للجمع ، والتحقيق من الصحاح  
وشرح الأشموني على الألفية ، تمشياً مع القاعدة الإملائية .

(٤) سقطت من ( ز ) .

(٥) سقطتا من ( د ) .

( لتأنيث ماوصف بها في الأصل <sup>(١)</sup> ) - كما قيل في التي للمبالغة : إنه أريد غاية في ذلك <sup>(٢)</sup> ، وكما يقال في بُهْمَة : إنه على تقدير أن الأصل : نفس بهمة .

( أو تنبيهها على أن المؤنث أولى بها من المذكر ) - فأتى بالتاء في المذكر ، تنبيهها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لا تكون إلا للمؤنث ، بل المؤنث بها أولى ، أو تنبيهها على أن ماثبتت فيه التاء ، مما يقع على المذكر والمؤنث ، كشاة ، المؤنث أولى به لأجل التاء .

( وتجيء أيضا لتأكيد التأنيث ) - نحو : ناقة ، وذلك لأن المذكر له لفظ يخصّه ، وهو جمل ، فلو أسقطوا التاء لحصل الفرق <sup>(٣)</sup> ، كما في جدى لمذكر <sup>(٤)</sup> ، وعناق لمؤنث <sup>(٥)</sup> ، فكانت التاء لتأكيد معنى التأنيث ، ومثل ناقة ، نعجة ؛ والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث مثل هذه سقوط التاء ، كما في شيخ وعجوز وحمار وأتان ، وبكر وقلوص .

( أو الجمع ) - أى لتأكيد معنى الجمع ؛ وقال الشلوبين في قول الجزوليّ : ولتأكيد معنى الجمع : المراد تأكيد معنى الجمع من

(١) سقطت هذه العبارة من (د) ولم يأت بشرحها .

(٢) في (ز) : إنه أريد في ذلك غاية .

(٣) مكرر (٣١) قال أبو النجم : \* ياناق ، سبرى عَنَقاً فسيحا \* وإن كان سقوطها هنا

للترخيم .

(٤) في (ز) : للمذكر ، وفي (غ) : للمؤنث .

(٥) في (ز) : للمؤنث .

التأنيث ، كحجارة وفحولة ، لأنها مؤنثة ، تقول : هي الحجار ، فتكون الحجار مؤنثا ، وإن لم تدخل التاء ، فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذى فى الجمع من التأنيث ، وعلى هذا هى كالتاء <sup>(١)</sup> فى ناقة ، فىغنى عن ذكر الجمع ما قبله من تأكيد التأنيث .

( أو الوحدة ) - نحو ظلمة وغرفة وسدرة <sup>(٢)</sup> ؛ وبعضهم يعبر عنها بتأنيث اللفظ ، فإن مرجعه إلى أن <sup>(٣)</sup> اللفظ كالمؤنث فى الإخبار والإضمار وغيرهما من أحكام التأنيث .

( أو لبيان النسب ) - كالمهالبة والأشاعة والمناذرة ، فى النسب إلى المهلب بن أبى صُفْرة ، والأشعث بن قيس ، والمنذر بن ماء السماء ؛ والمعنى : المنسوبون إلى المهلب ، ولو قيل : المهالب لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب ، بخلاف الأول ، فإنه المراد به أولاد المهلب ، وإن لم يكن اسم كل واحد منهم « مهلب » <sup>(٤)</sup> .

وقيل : التاء فى المهالبة ونحوه ، عوض عن ياء النسب ، ولهذا لا يجتمعان ، بل يقال : المهليون أو المهالبة .

( أو التعريب ) - كقولهم : موازجة جمع مؤزج ، وهو الخف ، وقيل : الجورب ، وكياجة جمع كيلجة <sup>(٥)</sup> ، وهو مكيال ؛

(١) فى ( ز ) : هى التاء .

(٢) فى ( د ، ز ) : ومدينة .

(٣) سقطت من ( ز ) .

(٤) سقطت من ( غ ) وفى ( د ) : مهلبا .

(٥) فى ( د ) : جمع كيلج .

وبعضهم يقول : إن التاء دخلت للعجمة ، وهو قريب مما ذكر المصنف .

( أو المبالغة ) - كعلامة ونسابة <sup>(١)</sup> وراوية ؛ وقد سبق ذكرها في قول المصنف : صفات مشتركة ؛ وقال بعضهم : إنه يُنوى في المدح على معنى : داهية ، وفي الذم نحو : كاذبة ، على معنى <sup>(٢)</sup> بهيمة ؛ وذكره أيضا الفراء ؛ وما سبق من قصد معنى الغاية يشمل الأمرين ؛ ومنع الفارسي دخول التاء للمبالغة في صفاته تعالى ، لأن التاء للتأنيث ، وعلى هذا لا يقال في الله : علامة .

( أو عوضاً من محذوف لازم الحذف ) - كِلْدَة ، التاء عوض من الفاء <sup>(٣)</sup> ، والأصل : وَلَدٌ ، واللدة : مَنْ عمره مثل عمرك ، يقع على الذكر والأنثى ؛ ولثة ، والتاء فيه عوض عن اللام ؛ وإقامة ، التاء فيه عوض عن العين ، على خلاف : هل المحذوف العين أو ألف إفعال ؛ وتزكية ، التاء عوض من مدّة تفعيل .

( أو معاقب ) - نحو : زنادقة وفرازة ، الأصل : زناديق وفرازين ، فعاقبت التاء الياء ، ولذا لا يجتمعان ، وإقرار الياء هو الأصل ، كما أقرت في بها ليل وسرايل ، والتاء عوض منها ، فعلوا ذلك

(١) في شرح الأشموني على الألفية ٤ / ٩٧ : وقد يجاء بها للمبالغة ، كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة ، كعلامة ونسابة .

(٢) اضطربت هذه العبارة في النسخ ، ففي (د) : وقال ثعلب : إنهم أثبتوا في المدح على معنى داهية ، وفي الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ؛ وفي (ز) : وقال بعضهم : إنه بنوا في المدح على معنى ذاهية ، وفي الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ، والتحقيق من (غ) وهو أقرب إلى السياق .

(٣) فاء الكلمة ، وهي هنا الواو .

فى بعض الألفاظ ؛ وقيل : التأنيث للجمع ، وعدم اجتماعها مع الياء للطول ؛ ونقض المصنف كون التاء للنسب والجمع <sup>(١)</sup> معاً ، كبربرة أى البربريون ؛ وقيل : هى للنسب ، ولكن صادف العجمة ، أو للعجمة ، وصادف النسب ؛ وكونها للفرق بين الواحد والجمع فى غير أسماء الأجناس ، كبغال وبغالة ، وجمال وجمالة ، وحمار وحمارة ، وكذا شاميّة وبصريّة وكوفية ؛ وفى البسيط أن التاء تأتى للفرق بين المطلق والمعين نحو : ضربّة وضرب ، وهى تاء <sup>(٢)</sup> التحديد ؛ والفرق بين هذا والجنس ، أن الضرب يصدق على الضربة ، والتمر لا يصدق على التمرة ؛ وللفرق بين الاسم والصفة ، نحو : شاة ربّى وربّيّة ، فالأول صفة ، والثانى اسم لما يُربّى ؛ وكذا شاة ذبيح وذبيحة ؛ وكذا الحلوبة ، لأنها صارت اسماً لما شأنها هذا ؛ وللفرق بين المذكر والمؤنث فى العدد نحو : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة .

( وتُقَدَّر منفصلة ، مالم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير ) -  
فللتاء اتصال من حيث جعلت محلاً للإعراب كقائمة ، وانفصال من حيث حذفت فى النسب ، نحو <sup>(٣)</sup> : مكّي ؛ والأصل انفصالها ، لأنها تزيد على مدلول الكلمة وضعاً ، لكن إن أدّى تقدير انفصالها إلى عدم النظير ، لم يُقَدَّر حذفها ، بل تُجعل كأنها <sup>(٤)</sup> من بنية الكلمة كعدة وزنة ، إذ لا يقال : عدّ ولا زن .

(١) فى (د) : للنسب والعجمة معاً .

(٢) فى (ز ، غ) : وهى هاء التحديد .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

(٤) فى (د) : بل يجعل كأنه .

( والجنس المميز واحده بها ، يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميون والنجديون ) - قال تعالى : « أعجازُ نخلٍ خاوية » <sup>(١)</sup> ، وقال : « أعجاز نخلٍ منقعر » <sup>(٢)</sup> ؛ واجتمع التذكير والتأنيث في قوله تعالى : « مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ . فمالتون منها البطون . فشاربون عليه من الحميم » <sup>(٣)</sup> ؛ ومذكر هذا النوع ليس له لفظ عند البصريين ، بل يتميز عن مؤنثه بالصفة نحو : شاة أو حمامة ذكر ، وقد سبق قول الكوفيين ونقلهم فيه ؛ وقال بعضهم : التأنيث لغة الحجازيين وغيرهم ، والتذكير لغة تميم ونجد ؛ وقال أبو حاتم : أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكراً ، وهو الغالب على أكثر العرب ؛ وربما أنث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقيسون ذلك في كل شيء ، ولكن في خواص .

واعترض على المصنف بضرب وضربة ، واستخراج واستخراجة ، فإنه يدخل في كلامه ، والعرب تُذكر هذا ولا تؤنثه ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد الجنس الذي لا يصلح للواحد كتمر ونخل ، وضرب يقع على الواحد فلا يدخل في ذلك ، لكن يلزم على هذا ، جعل التاء فيه زائدة على الوجوه التي ذكرها المصنف ، في مجيء التاء ، كما سبق عن البسيط <sup>(٤)</sup> .

(١) الحاقة / ٧ .

(٢) القمر / ٢٠ .

(٣) الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٤) في (د) : عن صاحب البسيط .

واعترض أيضا ، بأن من أسماء الأجناس ماجاء مؤنثاً لاغير ، كالبط والنحل <sup>(١)</sup> ، ومنها ماجاء مذكراً لاغير ، كالقمح والعنب ، وفيه نظر .

وقال صاحب الإفصاح : أكثر النحويين ، فيما أعلم ، جعلوا التذكير والتأنيث في هذا الباب قياساً <sup>(٢)</sup> سواء ، إلا أبا حاتم ؛ وذكر ماسبق من كلامه .

( فصل ) : ( الغالب في الصفات المختصة بالإناث ، إن لم يُقصد بها معنى الفعل ، أن لا تلحقها التاء ) - كحامل ومرضع وطالق ؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء ؛ وقال الكوفيون ، خلا الفراء ، يجوز أن تلحقها ؛ وقال الفراء : ربما أتى بعض هذا في الشعر ، وليس يحسن في الكلام ، وأنشد للأعشى :

(١٧٤) \* أيا جارتا ، بيني ، فإنك طالقة <sup>(٣)</sup> \*

(١) في (د) : والخيال .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) البيت من الطويل ، مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس - ديوانه

١٨٣ - وتمامه :

\* كذاك أمور الناس ، غادٍ وطارقة \*

أراد بالجارة : الزوجة ؛ وبينى أى فارقينى وابتعدى عنى ؛ وقوله : كذاك أمور الناس غادٍ وطارقة ، أى أن بعض ما يعرض للناس ، يعرض لهم في وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم في وقت الطروق ، وهو الليل ؛ والشاهد في قوله : طالقه ، حيث أتى بهذا الوصف مؤنثاً بتاء التأنيث ، مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، لأنه حمله على معنى الفعل وهو الحدوث ، فبنى النعت على الفعل .

وقال البصريون : إن قصد بهذا أنها فعلت أو تفعل ، أنثت بالهاء ، وإلا فلا ، وجعل من ذلك : « يوم ترونها تذهل كل مُرضعة عما أرضعت » <sup>(١)</sup> ، وبيت الأعشى ، وقوله أيضا :

(١٧٥) تَمْخَضُتُ المَنُونُ له بيومٍ أَنَّى ، ولكلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ <sup>(٢)</sup>

وقوله :

(١٧٦) كمرضعةٍ أولادَ أخرى، وضِيعَتُ بنى بطنِها، ذاك الضَّلَالُ عن الرُّشْدِ <sup>(٣)</sup>

( لتأديتها معنى النسب ) - أى ذات حمل ؛ ويعزى هذا للخليل .

( أو لتذكير ماوصف بها فى الأصل ) - أى شخص مريض ؛ ويعزى لسيبويه .

#### (١) الحج / ٢

(٢) من الوافر ، ذكره فى الإنصاف ص ٧٦٠ ، وقال فى الحاشية : أنشده ابن منظور (ح م ل - أن ا) ونسبه فى المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق (هكذا) .. وأصل معنى تمخض تحرك ، وتمخضت المنون على المجاز .. والمنون المنية وهى الموت ؛ وأنى أى أدرك وبلغ مداه ؛ ولكل حاملة تمام ؛ أى أن لكل حمل مدة ينتهى فيها وتم مدته .

والشاهد فى قوله : حاملة ، حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث ، لا يوصف به غيرهن ، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل ، على نحو ما ذكر فى الشاهد السابق ؛ قال ابن منظور : وامرأة حامل وحاملة على النسب وعلى الفعل ، يريد أنه يقال : حامل على النسب ، ويقال : حاملة على الفعل ..

(٣) لم أجده فى مراجعى ؛ والشاهد فى قوله : كمرضعةٍ أولادَ أخرى ، حيث جاء بالوصف : مرضعة ، متصلا بتاء التأنيث ، مع أنه خاص بالإناث ، على النحو الذى سبق ذكره فى البيت السابق .

( أو لأمن اللبس ) - وهو قول الكوفيين ؛ وقيل : هو للكسائي وبعض الكوفيين .

( وربما جاءت كذلك ) - أى بغير تاء عند قصد المؤنث .

( صفات مشتركة ) - قالوا : رجل جنب ، وامرأة جنب ؛

وكذا بالغ وضامر ووصى ووزير ووكيل وكفيل وشاهد ؛ قال الفراء :

وتقول (١) : مؤذن بنى فلان امرأة ، وفلانة شاهد ، لأن الشهادة

والأذان تقبل في النساء ، وربما جاء في الشعر بالهاء ، وأنشدوا لابن همام :

(١٧٧) فلو جاءوا بيرة أو بهند لبايعنا أميرة مؤمنينا (٢)

وليس بخطأ أن تقول : وكيلة ووصية ، إذا أفردتها وأردتها بذلك

الوصف ، والتذكير وجه الكلام ، قال :

(١٧٨) فليت أميرنا ، وعزلت عنا مخضبة أناملها ، كعاب (٣)

( فصل ) : ( لا تلحق التاء غالباً صفةً على مفعال ) -

كمِعْطَارٌ وَمِذْكَارٌ ؛ وَقُلْ بالتاء ، قالوا : مِجْدَامَةٌ للأمر ، أى مِقْطَاعٌ له ، ومِقدَامَةٌ على الأمر .

(١) سقطت من (د) .

(٢) لم أجده في مراجعى ، والشاهد في قوله : أميرة مؤمنينا ، بتاء التأنيث ، والوجه بالتذكير ، أى بدون تاء : أمير المؤمنين ؛ وأنشدوا البيت لابن همام .

(٣) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : فليت أميرنا ... مخضبة أناملها ، فجاء الخبر : مخضبة صفة بالتاء ، وهو خبر لأمر ؛ والكعاب بالفتح : المرأة حين يبدو ثديها للنهود .

( أو مُفْعِل (١) - كَمُذَكِّرٌ وَمُحَقِّقٌ ؛ (٢) وقيل : كَلْبَةٌ مُجَرَّثَةٌ ؛ وامرأة مُصْنِيَّةٌ ، مع قولهم : مُجَرِّرٌ وَمُصْنِبٌ .

( أو مَفْعِيل ) - كَمِكْثِيرٌ وَمِعْطِيرٌ ؛ وَقَلٌّ مَسْكِينَةٌ ، حَمَلًا عَلَى فَقِيرَةٍ ، وقالوا أيضا : امرأة مسكين (٣) .

( أو فَعُولٌ بمعنى فاعل ) - كَشَكُورٌ وَصَبُورٌ ؛ وَقَلٌّ فَرَوَقَةٌ وَمَلُولَةٌ وَصَرُورَةٌ ؛ وخرج الذى بمعنى مفعول ، فيؤنث بالهاء نحو : أَكُولَةٌ بمعنى مأكولة ، وَرَكُوبَةٌ بمعنى مركوبة ؛ وقد تحذف التاء ، قال تعالى : « فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ » (٤) ، وفى مصحف عبد الله : « رَكُوبَتُهُمْ » ؛ وقال أبو عبيدة : الحلوبة والرَّكُوبَةُ ونحوهما ، تكون للواحد والجمع ، فإذا أسقطوا الهاء ، لم تكن إِلَّا للجمع .

( أو فَعِيلٌ بمعنى مفعول ) - كَجَرِيحٌ وَقَتِيلٌ ؛ وخرج نحو : مَرِيضٌ وَشَرِيفٌ ، فإنهما للفاعل ، فيقال للمؤنثة : مَرِيضَةٌ وَشَرِيفَةٌ ،

(١) الذى فى الألفية :

(١٧٩)

ولاتلى فارقةً فَعُولًا أصلاً ، ولا المفعال والمفعيلا

كذلك مَفْعَلٌ... ومثل لها الشارح - ابن عقيل - فى شرحه على الألفية بِمَعْشَمٍ ؛ ولم تَرِدْ « مُفْعِلٌ » بالألفية ، وكذا فى الهمع ، جاء بِمَفْعَلٍ ، بالكسر وفتح العين ، كِمَعْشَمٍ ، ولم يأت بِمُفْعِلٍ ، بالضم والكسر ؛ وفى النسخة المحققة من التسهيل : (لا تلحق التاء غالبا صفة على مفعال أو مُفْعِلٍ أو مَفْعَلٍ أو فَعُولٍ بمعنى فاعل أو فَعِيلٍ بمعنى مفعول) .

(٢) فى (د) : وَقَلٌّ .

(٣) قال الأشمونى فى شرحه : وَسَمِعَ : امرأة مسكين ، على القياس ؛ حكاه

سيبويه .

(٤) يس / ٧٢ : « وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ ، فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ » .

وإن أريد بالأول أنه متخذ لكذا ، دخلت الهاء ، فتقول : هذه ضحية ، للذكر والأنثى ؛ وهذه ذبيحة بنى فلان .

( إلا أن يُحذف موصوف فعيل ، فتلحقه ) - نحو : رأيت قتيلة بنى فلان ، وهذه قتيلة ؛ وذلك لإزالة اللبس ؛ وإنما حذفت في : مررت بامرأة قتيل ، فقتيل لأمن اللبس ، بذكر الموصوف ، ولو ذكر مايؤمن معه اللبس لحذفت <sup>(١)</sup> ، وإن لم يكن المذكور الموصوف نحو : رأيت قتيلاً من النساء ؛ قاله أبو حاتم .

( ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل ، قد يُحمل أحدهما على الآخر ، في اللحاق وعدمه ) - كقولهم : شاة نطيحة ، بالهاء ، وهى بمعنى مفعولة ، وكذا امرأة حميدة ، بمعنى محموددة ؛ وقالوا : امرأة صديق ، بلا هاء ، وهى بمعنى فاعل .

( وربما حُمل على فعيل ، في عدم اللحاق ، فعال ) - كقولهم : مُذبة هُذام ، ومُذبة حُراز ، حكاها سيبويه ؛ وحذفوا التاء منه حملاً على حذفها من فعيل ؛ وينبغي حمل كلام المصنف على فعيل بمعنى فاعل بمعنى <sup>(٢)</sup> ، لسبق ذكر أنه قد تحذف منه التاء ، حملاً على فعيل بمعنى <sup>(٢-)</sup> مفعول ، فيكون <sup>(٣)</sup> فعال محمولاً في الحذف على ما حمل على فعيل بمعنى مفعول <sup>(٣-)</sup> ؛ وإنما انبغى حمله على ذلك ، ليُحمل الشيء على

(١) في (د) : لحذفها ، وفي (ز) : تحذفه .

من (٢ إلى ٢) سقط من (غ) .

من (٣ إلى ٣) سقط من (غ) .

مايشاكله معنى ؛ وكلام سيويه ، على أن فعيلاً بمعنى فاعل ، محمول في حذف التاء منه ، على فعول بمعنى فاعل ، فهو أولى من كلام المصنف ، لما ذكرنا من الحمل على المشاكل .

وحاصل كلام المصنف ، على ماقررناه ، أن فعيلاً بمعنى فاعل محمول على فعيل بمعنى مفعول ، وفعلاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، ففيه المشاكلة في الثاني دون الأول ؛ وكلام سيويه على أن فعيلاً بمعنى فاعل ، محمول على فعول بمعنى فاعل ، وفعلاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، المحمول على فعول في حذف التاء ، ففيه المشاكلة في الجملتين ؛ قال سيويه ، وقد ذكر حذف التاء من فعال : جعلوا فعلاً بمنزلة أختها فعيل ؛ قال : (١) وقد أجرى شيء من فعيل ، مستوياً في المذكر والمؤنث ، شبيه (٢) فعول ؛ وذكر ربحاً خريقاً ؛ ووجه حمل فعال على فعيل أنهما أخوان ؛ قال سيويه : ألا ترى أنك تقول : طويل وطوال ، وبعيد وبُعَاد ، وشجيع وشُجاع ؛ وتدخل في مؤنث فعال التاء ، كما تدخل في مؤنث فعيل .

وهُذَام بالضم ، من الهَذَم ، وهو القطع ؛ قال أبو عبيدة : الهُذَام : السيف القاطع ، وهو بالذال المعجمة ؛ وجرّاز (٣) من الجرّز ، بالزاي بعد الراء ، وهو القطع ، يقال : سيف جرّاز ، بالضم ، أي قاطع ؛ والخريقُ : الريح الباردة الشديدة الهبوب ؛ قال الأعلم الهذلي :

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د ، ز) شبه .

(٣) في (د ، ز) : حُرّاز ، بالخاء المهملة ، وفي لسان العرب — جرّزه يجرّزه جرّزاً : قطعه ، وسيفٌ جرّازٌ ، بالضم قاطع .

- (١٨٠) كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانُ رِيحٍ خَرِيقٍ بَيْنَ أَعْلَامٍ طَوَالٍ (١)  
 ( وَفَعِلَ ) - قال تعالى : « لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا » (٢) ،  
 والأصل : مَيِّتٌ فَخَفَفَ ، كَهَيِّنٍ فِي هَيِّنٍ ؛ وَقَالُوا : نَاقَةٌ رِيَّضٌ ، وَالْأَصْلُ  
 رِيَّوْضٌ (٣) ، وَتَوَصَّفَ بِذَلِكَ أَوَّلُ مَارِيضَتْ ، وَهِيَ صَعْبَةٌ بَعْدَ .  
 ( وَصَوَّغُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، مَعَ كَثْرَتِهِ ، غَيْرُ مَقْيَسٍ ) -  
 وَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ بِيَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَزَادَ قَوْلُهُ : خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ؛  
 وَلَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ ، فَلَا يَبْعُدُ الْقِيَاسُ ، فَيَبْنَى (٤) مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مَجْرَدٍ  
 مُتَصَرِّفٍ تَامٍ ، فَكَذَلِكَ الْمَسْمُوعُ ؛ وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ شَرْطِ آخِرِ بِيَابِ  
 اسْمِ (٥) الْفَاعِلِ .  
 ( وَبَجِيَءٌ أَيْضًا بِمَعْنَى مُفْعَلٍ ) - كَقَوْلِهِمْ : أَعْقَدْتُ الْعَسَلَ ، فَهُوَ  
 عَقِيدٌ أَوْ مُعَقَّدٌ ؛ وَسَبَقَتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ بِيَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ .  
 ( وَمُفْعِلٌ ) - كَقَوْلِهِمْ : سَمِعَ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ ؛ قَالَ :  
 (١٨١) أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُوْرَقْنِي ، وَأَصْحَابِي هَجَوْعٌ (٦)

(١) مِنَ الْوَافِرِ ، لِلْأَعْلَمِ الْهَذَلِيِّ : ابْنُ يَعِيشَ ٥ / ٤٩ قَالَ : وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ :  
 خَرِيقٌ فِي صِفَةِ الرِّيحِ ؛ وَقَدْ جَاءَ فِي الْهَذَلِيِّينَ ٢ / ٨٤ بِرَوَايَةٍ أُخْرَى .  
 (٢) الْفَرْقَانُ / ٤٩ : « لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا ، وَنَسْقِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْهَاسًا  
 كَثِيرًا » .  
 (٣) وَفِي اللَّسَانِ - رَوْضٌ : وَكَذَلِكَ غَلَامٌ رِيَّضٌ ، وَأَصْلُهُ : رِيَّوْضٌ ، فَقَلْبْتُ  
 الْوَاوَ يَاءً وَأَدْغَمْتُ ؛ وَالْأُنْثَى وَالذَّكَرُ فِيهِ سَوَاءٌ .  
 (٤) فِي (ز) : فَيَبْنَى .  
 (٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز) .  
 (٦) ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ / ١٠٦ ، مِنَ الْوَافِرِ ، لِعَمْرُو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ ، قَالَ :  
 مَعْنَاهُ : الدَّاعِي الْمَسْمُوعُ .

- أى المسمع ، وخرج عليه أيضا : « عذابٌ أليم » (١) .  
 ( قليلاً ) - راجع إلى المسألتين .  
 ( وبمعنى مُفاعلٍ كثيراً ) - قالوا : جليس وقعيد وخليط ، أى  
 مجالس ومقاعِد ومخالط .  
 ( وقد يُذكرُ المؤنثُ ) - كقولهم : ثلاثة أنفس ، قال :  
 (١٨٢) ثلاثة أنفس ، وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عِيالى (٢)  
 ( ويؤنثُ المذكرُ ) - نحو :  
 \* سائل بنى أسدٍ : ماهذه الصوتُ ؟ (٣) \* (١٨٣)  
 \* وإنَّ كِلاباً هذه عشرُ أبطنٍ (٤) \* (١٧١) مكرر

(١) البقرة ١٠ ، ١٠٤ ، ١٧٤ ... وفي مواضع كثيرة من البقرة وغيرها .  
 (٢) من الوافر ، للحطيئة — ديوانه ١٢٠ — وهو من شواهد سيويه  
 ٢ / ١٧٥ ، ورضى الدين فى باب العدد ؛ والذَوْدُ بفتح الذال المعجمة ، وسكون  
 الواو ، وآخره دال مهملة ، هو اسم جمع ، يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من  
 الإبل .. والشاهد فى هذا الموضع فى قوله : « ثلاثة أنفس ، حيث أتى بلفظ العدد  
 مقترنا بالتاء ، مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث هو : نفس ؛ مراعاة للمعنى ، إذ يطلق  
 على النفس لفظ : شخص ، والشخص مذكر .  
 (٣) من البسيط لرويشد بن كثير الطائى ، وهو عجز بيت صدره :  
 \* يأبىها الراكب المزجى مطيته \* والمزجى اسم الفاعل من أَرْجَى يُرْجَى ، ومعناه :  
 السائق ، والمطية كل ما يركبه الإنسان ، ويروى : بلغ بنى أسد ... ومحل الاستشهاد  
 هنا فى قوله : هذه الصوتُ ، حيث جاء باسم الإشارة للمفردة المؤنثة ، وأشار به إلى  
 الصوت ، وهو مفرد مذكر .. فعل ذلك مراعاة للمعنى أيضا حيث يطلق على الصوت  
 لفظ : جلبة أو ضوضاء أو ضجة ، وهذه الألفاظ مؤنثة .  
 (٤) من الطويل للنواح الكلابى ، وقد سبق ذكره وتخريجه فى نفس الباب ، =

( حملاً على المعنى ) - ففي ثلاثة أنفس ، المعنى : ثلاثة أشخاص ، ولذلك عاملها معاملة المذكر ، فأثبت التاء ؛ وعكسه : عشر أبطن ، لتأويله بقبائل ؛ وكذا : ماهذه الصوت ؟ أى الضجة .  
( ومنه ) - أى من تأنيث المذكر ، حملاً على المعنى .

( تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر ) - نحو : « ثم لم تكن فتنّهم إلا أن قالوا » <sup>(١)</sup> فى قراءة « تكن » بالتاء المثناة من فوق ، « وفتنّهم » بالنصب ؛ أثّ المصدر المنسبك من أن وصلتها ، وهو اسم تكن ، لتأنيث الخبر ، وهو فتنّهم ؛ وممن قرأ كذلك أبو عمرو ؛ وكذلك : « إلا أن تكون ميتة » <sup>(٢)</sup> فى قراءة التاء ، ونصب ميتة ، وممن قرأ كذلك ابن كثير .

\* \* \*

---

= وهو من شواهد سيبويه ، وأنشده ابن منظور فى : بطن - والمذكور هنا صدر البيت ، وعجزه :

\* وأنت برىء من قبائلها العشر \*

والشاهد فى قوله : عشر أبطن ، والأبطن جمع بطن ، والبطن مذكر ، فحذف التاء مراعاة للمعنى ، لأن البطن بمعنى القبيلة .

(١) الأنعام / ٢٣

(٢) الأنعام / ١٤٥

## ٧٠ - باب ألفى التأنيث

( تُعرف المقصورة بوزن حُبَلَى ) - فما كان على وزن فُعَلَى ،  
فألفه للتأنيث ، كأنثى وُبَشْرَى ورُجْعَى ، ولا تلحقه التاء ؛ وقولهم :  
بُهِمَاءَ مع قولهم : بُهِمَى <sup>(١)</sup> ، ممنوعاً <sup>(٢)</sup> ، شاذ ؛ وقيل : وكأنهم  
جعلوا ألفه للتكثير ، وقيل : هي للإلحاق ، والواحدة بُهِمَاءَ ، بناء على  
إثبات فُعَلَل ، وهو قول الكوفيين والأخفش ؛ وبُهِمَى نبتٌ ؛ ولأَيْنُون  
مافيه ألف التأنيث ، وماحكى ابن الأعرابي ، من صرف دنيا شاذ ،  
وكذا صرف مُوسَى الحديد ، شاذ ، وهو فُعَلَى ، وممن قال ذلك  
الفراء ، وقال الأموي : هو مُفْعَل من أُوسِيْتُ : حلقت ، وقال  
أبو عبيد : ولم يُسمع التذكير فيه ، إلا من الأموي ؛ وقيل : الألف  
لِلإلحاق . وأما موسى اسم رجل ، فقال أبو عمرو بن العلاء : هو  
مُفْعَل ، لصرفه في النكرة ، وقال الكسائي : هو فُعَلَى .

( وَحُبَارَى ) - وهو طائر يقع على الذكر والأنثى ، واحدهما  
وجمعهما ، وإن شئت قلت في الجمع : حُبَارِيَات ، وكذا كُلُّ فُعَالَى  
ألفه للتأنيث ، كجُمَادَى للشَّهْر ، وَسُمَانَى لَطَائِر .

(١) اسم لنبت .

(٢) أى من الصرف .

( وشُقَّارَى ) - فُعَّالَى ، وهو نَبْتُ ، ومثله حُوَّارَى ، وهو مأخوَر من الطعام ، أى يُيِّضُ ، يقال : هذا دقيق حُوَّارَى ، وكلاهما بضم أوله وتضعيف عينه .

( وسُمَّهَى ) - فُعَّلَى بضم أوله وتضعيف عينه ، وهو الهواء ، ويقال : ذهب فى السُّمَّهَى ، أى فى الباطل ، والسُّمَّهَى والسُّمَّهَى الكذب والأباطيل ، ويقال : ذهبت إبله السُّمَّهَى ، أى تفرقت فى كل وجه .

( وفَيْضُوضَى ) - وهو فَعْلُولَى ، ويقال أيضا : فَيْضِيضَى ، وهو فَعْلِيلَى ، وقيل : هما فَيَعُولَى وفَيَعِيلَى ، يقال : أموالهم فَوْضَى بينهم ، أى هم شركاء فيها .

( وفَوْضُوضَى ) (١) - مثله ، وحكوا فيه القصر والمد ، فلا يكون الوزن مختصا بالمقصورة .

---

(١) فى النسخ الثلاث : وفَيْضُوضَى مثله ؛ وهو سهو ، فاللفظ الذى قبله فى المتن هو : فَيْضُوضَى ، فلا يكون مثله ، بل هو هو ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : وفَيْضُوضَى وفَوْضُوضَى ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٠١ : وفَيَعُولَى كفَيْضُوضَى ، وفَوْعُولَى كفَوْضُوضَى للمفاوضة ، وضبطهما الصبان وقال : يقال : أموالهم فَيْضُوضَا وفَوْضُوضَا بينهم ، بالقصر والمد فيهما ، أى هم شركاء فيها ... وبعد هذا الوزن سقطت من النسخ بعض الأوزان ، ثبتت فى بعض نسخ التسهيل ، وجئت بها فى النسخة المحققة منه هى : بَرَدَى وشُعْبَى وفَرْتَنَى وخَوَزَلَى وخَيْرَلَى وخَنْسَرَى والجَفَلَى وقَرْفُصَا ، وإِهْجِرَى وهَجِرَى ، وحُضِيضَى وحِضِيضَى ، وخُلِيطَى وقِطِيطَى ومُصْطَكَى ؛ وقد جاء ببعضها الشارح فى شرحه على الألفية ، وجاء الأشمونى ببعضها فى شرحه .

( وَبُرْحَايَا ) - فُعَلَايَا ، ولم يجيء غيره ، ومعناه العجب ،  
يقال : مَا أَبْرَحَ هذا الأمر ! أى ما أعجبه !.

( وَأَرْبَعَى ) - بضم الهمزة وفتح الباء ، وهو ضرب من مشى  
الأنب ، وثبت هذا الوزن فى نسخة البهاء الرقى .  
( وَأَرْبَعَاوَى ) - أَفْعُلَاوَى ، يقال : قعد أَرْبَعَاوَى إذا قعد  
مُتَرَبِّعاً .

( وَهَرَنْوَى ) - هو اسم نبات ، وكلام المصنف ، على أنه  
فَعْلَوَى ، وقيل : هو فَعْلَلَى كقهقرى ، والواو أصل فى بنات الأربعة ،  
كما فى وَرَنْتَل ، شذوذاً ، وهذا أولى من جعل الواو زائدة ، لأن فَعْلَوَى  
لم يثبت ، وأصالة الواو فى بنات الأربعة ثبتت فى المضعف باطراد ، وفى  
غيره قليلاً .

( وَقَعُولَى ) - وهو بالقاف ، ووزنه فَعُولَى ، وهو ضرب من  
مشى الشيخ ، يقال : قَعُولَ الرجلُ ، أى مشى مشية من يخشى التراب  
بإحدى قدميه على الأخرى ، لِقَبْلِ فيهما ، قال صخر بن عُمَيْر :  
\* قاربت أمشى القَعُولَى والفَنَجَلَةَ (١) \*

(١٨٤)

والفنجلة : مشية فيها استرخاء ، كمِشية الشيخ .

( وَبَادَوَلَى ) - فاعُولَى ، وهو موضع ، ولم يجيء غيره (٢) .

---

(١) فى الصحاح : \* فصرت أمشى القعولى والفنجلة \*  
(٢) زاد فى بعض نسخ التسهيل : وبادولى ، وجاءت بالنسخة المحققة ؛ قال  
الصبان : وفى القاموس ، أن فى الدال الفتح والضم .

( وإِيجَلَى ) - إِفْعَلَى ، وهو موضع ، وقال الأصمَعِيُّ : اسم رجل <sup>(١)</sup> .

( وَسِبْطَرَى ) - فِعْلَى ، وكذا : دِفْقَى ، وهما لضربين من المشى ، وذكر بعضهم فِعْلَاءَ ممدوداً نحو : إَوَزَاءَ ، وهى مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين ، فيكون فِعْلَاءَ مشتركاً <sup>(٢)</sup> ، وكذا فَعْلُولَى ، كما سبق ذكره .

( وَحُذِرَى ) - فُعْلَى من الحذر ، ومثله : كُفْرَى : وعاء الطلع ، وَبُذِرَى من التبذير .

( وَعِرْضَى ) - فِعْلَى من الاعتراض ، ومثله كِفْرَى ، لغة فى الكُفْرَى ، ونقل الفراء سُلْحَفَى وسُلْحَفَاة ، فدخل التاء يقتضى كون الألف ليست للتأنيث ، إلا أن يُجعل نادراً ، كما سبق فى بهمة ؛ وأثبت بعضهم فى فعلاً المدد ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل .  
( وَعِرْضَنَى ) - فِعْلَنَى من الاعتراض <sup>(٣)</sup> .

(١) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ١٠١ : قال الفارضى : بكسر الهمزة وتشديد اللام : (إِيجَلَى) ، وقال الدمامينى : بهمة مكسورة ، فتحتية ، فجيم مكسورة ، فلام (إِيجَلَى) اسم موضع ، وقال الأصمَعِيُّ : اسم رجل ، ونصّ المرادى فى شرح التسهيل ، على سكون التحتية ، وكسر الهمزة والجيم ، ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه إِفْعَلَى ، بكسر الهمزة وفتح العين .

(٢) أى بين المقصور والممدود .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة : وَعِرْضَنَى ، بضم

العين .

( ورَهْبُوتَى )<sup>(١)</sup> - فَعْلُوتَى من الرَّهْب ، ومثله رَغْبُوتَى<sup>(١)</sup> من الرغبة ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل .

( وَحَنْدَقُوقَا ) - التصريفيون ذكروا هذه اللفظة بغير ألف وعلى ذلك كلام سيبويه ، وجعلها صفة ؛ وغيره قال : إن الحندقوق اسم نبت ؛ وذكره ابن القطاع بالألف ، كما ذكره المصنف ، ووزنه فَنَعْلُوكَى ، وعليه كلام سيبويه ، وقيل : فَعْلُوكَى ، ويقال . بفتح الحاء والذال وبكسرهما ؛ وفي الصحاح : الحندقوق نبت ، وهو الزُّرْق ، نبطىّ معرب ، قال : ولا تقل : الحندقوقا .

( وَدَوْدَرَى ) - وهو العظيم الخصيتين ، ووزنه : فَوَعْلَى<sup>(٢)</sup> .  
( وَهَبَيْخَى ) - المشهور في هذه اللفظة سقوط الألف ، كذلك ذكرها سيبويه وغيره ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، ووزنها : فَعْيَلَا ؛ وَالْهَبَيْخُ : الغلام الممتلئ ، والأنثى هَبَيْخَة .

( وَيَهْيَرَى ) - المعروف فيه أيضا حذف الألف ، وقال ابن السراج : ربما زادوا الألف ، وذكر الألف أيضا ابن القطاع وابن عصفور ، لكن قال ابن القطاع : وزنه : فَعْفَلَى ، وقال ابن عصفور : وزنه : يَفْعَلَى ، ولم يثبت سيبويه يَفْعَلُ ، بتشديد اللام ، وأثبت الزبيدي وغيره ، واليهيّر من أسماء الباطل ، وذكر الزبيدي أنه يقال : حَجَرٌ

(١) في ( ز ، غ ) : رهبوتا ورغبوتا .

(٢) ضبطه الصبان بفتح الدالين المهملتين ، بينهما واو ساكنة ، وتشديد الراء .

يَهْيَرُ ، أَى صِلْب (١) .

( وَمَكُورَى ) - وزنه : مُفْعَلَى ، وهو بكسر الميم وضَمُّها (٢) ، وكلام المصنف على الضم ، ولم يجيء إلا صفة ، وهو قليل ؛ ومعناه العظيم الرَّوْثَة من الدواب ، ويقال أيضا لعظيم الأنف ، وهو مأخوذ من الكمارَة .

( وَمِرْقَدَى ) - وهو مَفْعَلَى بكسر الميم وفتحها أيضا ، وهو الكثير الرقاد ، كما ذكر الزبيدي ، وفسره الجوهري بالذى يرقد في أموره (٣) ؛ والمعروف ثبوت مَفْعَلَى في الأسماء كمرعزى ، وأثبتته الزبيدي في الصفات ، ونقل أنهم يقولون : رجل مرقَدَى ، وقيل : هو من الوصف بالأسماء ، ولذا لم يُجَر ، بل كان مؤنثا والموصوف مذكرا .

(١) ضبطه الصبان أيضا كما في التحقيق ، وجاء بعبارة القاموس : اليَهْيَرَى مقصوراً مشدداً : الماء الكثير ، والباطل ، ونبات أو شجر ، زنته : يَفْعَلَى أو فَعْلَى أو فَعْلَى .

(٢) حقق الصبان هذه اللفظة فقال : ومَفْعَلَى ، ذكر الشارح - الأشمونى - منه ثلاثة أوزان : الأول بفتح الميم ، كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مَكُورَى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم ، وإن قال بعد ذلك : ونقل فيه ضم الميم وكسرها ؛ والثانى بضمها ؛ والثالث بكسرها ، كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مِرْقَدَى بكسر الميم ؛ والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام ، والأولان منها بفتح العين ، والأخير بكسرها ... قال فى القاموس : رجل مكورَى ومكور ، وتثلث ميمهما : فاحش مكثار ، أو لثيم ، أو قصير عريض .

(٣) ضبطه الصبان بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة ، قال : وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر ، وإذا خفف مُدَّ ، قاله الدمامينى ، وفى ابن عقيل على التسهيل ، أن الميم تفتح أيضا ؛ وقوله : لكثير الرقاد ، الذى فى القاموس : الارقداد الإسراع ، ورجل مرقَدَى كمرعزى يسرع فى أموره .

( وَشَفْصَلَى ) - هو فَعْلَلَى ، وهذا الوزن استدركه الزبيدي على سيبويه ، وأثبتته ابن القطاع أيضا ، وذكر أنه تفتح شينه وتكسر ، وذكر ابن القوطية المفتوح منوناً ، وعلى هذا تكون ألفه للإلحاق بسفرجل ، وفسره بأنه نبات يلتوى على الشجر ، وفسر غيره الشَّفْصَلَى بحمل بعض الشجر ، ينفلق عن مثل القطن ، وله حب كالسمسم .

( وَمَرَحِيًّا ) - وهو فَعَلَيًّا ، وهو لعبة من المرح ، ومثله بَرَدِيًّا لموضع ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل (١) .

( وَبَرَدَرَايَا ) - ووزنه فَعْلَلَايَا ، وقال ابن القطاع : فَعْلَعَايَا (٢) ، وهو موضع .

( وَحَوَّلَايَا ) - وهو فَعْلَايَا ، وقيل : فَوَعَالَى ، وهو اسم .

( وَبِفَعْلَى أَنْشَى فَعْلَان ) - نحو : سَكَّرَى .

( أَوْ مَصْدَرًا ) - نحو : دَعَوَى .

( أَوْ جَمْعًا ) - نحو : جَرَحَى وَمَرَضَى وَهَلَكَى وَزَمَنَى .

( وَبِفَعْلَى مَصْدَرًا ) - كَذَكَّرَى ، ونحوه قولهم في اليمين : هِيَ

مِنِّي صِرِّي ، أَيْ غَرِيمَةٌ وَجِدٌّ ، وهِيَ مِنْ أَصْرَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ : أَقَمْتُ وَدَمْتُ .

(١) ضبطه الصبان وقال : قوله : للمرح هو شدة الفرح والنشاط ، وقيل :

مَرَحِيًّا : موضع .

(٢) فِي (ز) : فَعْلَفَايَا .

( أو جمعاً ) - كَحِجْلَى جمع حَجَل ، وَظِرْبَى جمع ظِرْبَان كَقَطِرَان ، وهى دُويبة مُنتنة الريح .

( فَإِنْ ذُكِّرَ مَاسَوَى ذَلِكَ ) - أى مَاسَبَق ذَكَرَهُ مِنْ فَعَلَى وَفَعَلَى وَغَيْرَهُمَا ، وَذَلِكَ أَنَّ يَوْصَفُ بِصِفَةِ الْمَذَكَّرِ ، أَوْ يَشَارُ إِلَىهِ <sup>(١)</sup> بِإِشَارَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، نَحْوُ : هَذَا الْحَبْنَطَى <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ الْقَصِيرُ الْبَطْنُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْمَزُهُ ، وَهُوَ مِنَ الْحَبَطِ ، وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ لِلِإِلْحَاقِ بِسَفَرِجَلٍ .  
( أَوْ لِحَقَّتْهُ التَّاءُ ) - كَقَوْلِهِمْ فِي وَاحِدِ السَّعَالَى : سِعْلَاةٌ ، وَهِيَ أَخْبَثُ الْغِيلَانِ ، فَدَخُولُ التَّاءِ دَلِيلُ <sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّ التَّاءَ <sup>(٣-)</sup> لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتَيْ تَأْنِيثٍ .

( دُونَ نَدُورٍ ) - احْتَرَزَ مِنْ قَوْلِهِمْ : بُهْمَاةٌ ، حَكَاهُ سَيَبَوِيهٌ ، مَعَ مَنْعِ بُهْمَى ، فَالْمَنْعُ دَلِيلُ أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ ، لَكِنْ شَذَّوْا فِي الْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ ؛ وَبُهْمَى كَمَا سَبَقَ : نَبَتٌ ، قَالَ سَيَبَوِيهٌ : تَكُونُ وَاحِدَةً وَجَمْعًا ، وَالْأَلْفُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَقَالَ قَوْمٌ : أَلْفُهَا لِلِإِلْحَاقِ ، وَالْوَاحِدَةُ بُهْمَاةٌ ، وَقَالَ الْمَبْرِدُ : وَهَذَا لَا يَصْرَفُ ، وَلَا يَكُونُ أَلْفُ فُعَلَى بِالضَّمِّ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ ؛ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ قِيلَ أَيْضًا : إِنْ أَلْفُهَا كَأَنَّهَا جَعَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ .  
( أَوْ صَرَفٌ ) - مِثْلُ لَهُ بِجَبْرَكَى ، وَهُوَ الْقَرَادُ ، وَهُوَ

(١) فِي ( ز ، غ ) : إِلَيْهَا .

(٢) فِي ( ز ) : حَبْنَطَى .

مِنْ ( ٣ - ٣ ) سَقَطَ مِنْ ( ز ) .

مصروف ، والأنثى حَبْرَكَةٌ ، وربما شبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر ، القصير الرجل ، فقليل له : حَبْرَكِي ، وأكثر العرب على تنوينه ، ويوضح ذلك قولهم : حبركة ؛ لكن قال الجرمي : وقد جعل بعضهم الألف في حبركي للتأنيث ، فلم يصرفه ؛ وما أجمع على تنوينه حَبْنَطِي ، يقال : رجل حَبْنَطِي بالتنوين ، وحَبْنَطًا بالهمز ، وحَبْنِطَةٌ ، وكذلك عَفْرَتِي <sup>(١)</sup> منون لاغير ، وهو الأسد ، وسمى بذلك لشدته ، وكان ينبغي أن يقول : أو صرف دون ندور ، كما قال في التاء ، حتى تخرج دنيا ، بالتنوين ، كما سبق عن ابن الأعرابي .

( فآله للإلحاق ) - ولذلك ذُكِرَ ولحقته التاء وصرف ، لكن لا يلزم كون ألفه كذلك ، فقد تكون للتكثير كقَبْعَثَرِي .

( فإن كان في صرفه لَعْنَان ففى ألفه وجهان ) - كأَرْطِي وَعَلَقِي ، من العرب من يصرفهما ، فتكون الألف للإلحاق ، ومنهم من يمنعهما ، فتكون للتأنيث ؛ وتترى ، نَوْنَه ابن كثير وأبو عمرو ، على أن ألفه للإلحاق ، ولم ينونه الباقون ، على أن ألفه للتأنيث .

( وتعرف الممدودة بوزن حمراء ) - فما كان على فعلاء ، فآله ، للتأنيث ، سواء كان مصدرًا كسَرَاء ، أم مفردًا غيره ، صفةً لها أفعل كحمراء ، أو لامذكر لها ، كدِيمَةٍ هَطْلَاء ، ولم يقولوا : مطرٌ أهطل ، أو غير صفة ، كصحراء ، أو جمعاً ، كحلفاء وطُرَفَاء ، قال الأصمعي :

(١) لسان - عفر : والعَفْرَتِي : الأسد ، وهو فَعْلَتِي ، سمي بذلك لشدته ؛ والنون للإلحاق بسفرجل ؛ وناقاة عَفْرَنَاء ، أى قوية .

الواحدة (١) : حَلْفَة وَطَرَفَة (٢) .

( وَبَرَكَاء ) - وهو فَعَلَاء ، والبراكاء أن يبركوا بإبلهم ، وينزلوا عن خيلهم ، ويقاتلوا رَجَّالَة ، وبركاء كل شيء : معظمه وشدته ، ومثله : ثلاثاء ، ومن الصفة طباقاء ، يقال : رجل طباقاء ، وهو الذى ينطبق عليه أمره ؛ وأما صحارى فآلفه مبدلة من الياء ، والأصل : صحارٍ ، فليس فعآلى مما اشترك فيه الممدود والمقصور ، على أن ابن القطاع أثبت فعآلى فى الممدود ، وذكر منه أدامى ، موضع بالحجاز ، فيه قبر الزهرى العالم .

( وسِيرَاء ) - وهو فَعَلَاء ، ومثله : خَيْلَاء لغة فى خَيْلَاء ، وعَنْبَاء لغة فى العنب ؛ والسِيرَاء ضرب من النبت ، وثوب مخطط يعمل من القَزِّ ، وعن الفراء ، أن الثوب شبه بذلك النبت ؛ ولم يجىء فَعَلَاء إلا اسماً ، ونص سيبويه على أنه لا يكون صفة ، وفى الحديث : « بِحُلَّة سِيرَاء » (٣) ، فيجوز كونه مثل : ثوب خَزَّ وذَهَب ، أو عطف بيان إن أجزته فى النكرات ، وأما خَيْمَاء (٤) ، اسم ماء ، فلا يثبت اشتراك

(١) فى ( ز ، غ ) : الواحد .

(٢) قال الصبان فى حاشيته : والراجع أن طرفاء اسم جنس جمعى لاجمع ؛ والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء : شجر ؛ قال فى القاموس : وهى أربعة أصناف منها : الأثل ، الواحدة طَرَفَاء وطَرَفَة محرّكة ، وبها لقب طرفة بن العبد ، واسمه عمرو .  
(٣) فى المعجم المفهرس للحديث الشريف : والسِيرَاء: المضلع بالقز ، والنص كما جاء بالبخارى بيوع ٤٠ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ١٤٤ : « أرسل النبى ﷺ إلى عمر بحلة من حرير أو سيراء » .

(٤) سقطت من (د) ، وفى (ز) : جِسْمَاء .

هذا الوزن ، لجواز كون المنع لغير الألف المقصورة ، بل للعلمية وتأنيث المعنى .

( وقصاصاء ) - وهو فعلاء<sup>(١)</sup> ، حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره ، وهو القصاص .

( وقاصعاء ) - فاعلاء ، ومثله : نافعاء ، وهما من جُحرة اليربوع ، قال أبو حاتم : يقال : قصع اليربوع ، وهو أن يحفر جحره<sup>(٢)</sup> ، فإذا حفر ودخل فيه<sup>(٣)</sup> ، سدّ فم الجحر بتراب يجيء به من داخل ، لئلا يُدخل عليه ، فسمى ذلك الجحر : القاصعاء ؛ والنافعاء جحر لا يخرقه ، فإذا أخذ عليه سائر الجحر ، ضرب فم ذلك الجحر برأسه ففتقه .

( وعشوراء ) - فعولاء ، وهو اليوم العاشر من المحرم ، ولا نظير له في الأبنية ، ومن البصريين من ذكر فيه القصر ، فيكون وزنا مشتركا .

( وحروراء ) - فعولاء ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل ، ومنه : جَلُولاء ، وهو موضع كحروراء ؛ وأثبت ابن القوطية وابن القطّاع فعولاً بالقصر ، ومنه دَبُوقَى للعذرة ، وأما تُنُوفَى في قوله :

(١) زاد بعدها في (د ، ز) : بالفتح ، وهو سهو ، وقد ضبطه الأشموني والصبيان بكسر الفاء ، وهو القصاص .

(٢) في (ز) : حفرة .

(٣) في (د) : فإذا فرغ خرج .

\* عُقَابُ تُتَوَفَى ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ (١) \*

فقال ابن عصفور : المحفوظ فيه تنوف بغير ألف ، فيمكن كون الألف إشباعاً ، ولم يثبت ذلك في المقصور .

( وَدِيكُسَاء ) (٢) - فِعْلَاء ، وهو مما استدركه الزبيدي ، وهو القطعة من النعم ، وقيل : الياء فيه أصلية في بنات الأربعة كَيْسْتُغُور ، ووزنه فِعْلَاء ، نحو طِرْمَسَاء وهي الظلمة ، وَيَسْتُغُور اسم موضع ، وقيل : شجر ، وهو فَعْلُلُول ، قال المبرد : الياء من نفس الكلمة ، كعين عَضْرَفُوط ، لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة ، إلا الميم في مُدَحْرَج ونحوه .

( وَيُنَابَعَاء ) - يُفَاعِلَاء ، ولم يذكره غير ابن القطاع ، وذكر في أوله الضم والفتح .

(١) من الطويل ، لامرئ القيس - ديوانه ٩٤ - صدره :

\* كَأَنَّ دَثَاراً حَلَقَتْ بَلْبُونَهُ \*

ودثار اسم راعي امرئ القيس ؛ والشاهد في مجيء تُتَوَفَى مقصوراً ؛ وفي ش . العيني على الأشموني والصبان ٣٠ / ١١١ - أن تُتَوَفَى اسم موضع مرتفع في جبل طيء .. والقواعل جبل سلمى ؛ ويقال : القواعل جبال صغار ؛ أراد كأن عقاباً من عقبان تنوف ذهبت بهذه الإبل ، لاعتقان هذه الأجبل الصغار .

(٢) ضبطها في النسخ ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : دِيكُسَاء ، والتحقيق عن الأشموني ؛ قال الصبان : قال في القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية ، والكاف مضبوطة في النسخ الصحاح منه بالسكون ... قال : ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير مامر ، فقال : بدال مهملة مكسورة ، فمثناة تحتية ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسين مهملة ، والياء فيه زائدة ، فوزنه : فِعْلَاء ؛ وقيل : أصلية ، فوزنه : فِعْلَاء ، وقَوَاه بعضهم ؛ وقوله : القطعة من النعم ، عبارة القاموس : لقطعة عظيمة من النعم والغنم .

( وَتَرْكِضَاءُ <sup>(١)</sup> ) - تَفْعَلَاءُ ، ولم يُسَمَّعْ غَيْرُهُ ، ونقل فيه أيضا كسر التاء والكاف ، قالوا : هي تَمْشِي التَّرْكِضَاءُ ، وهي مشية فيها تبختر .

( وَتَفْرِجَاءُ ) - هذا مما استدركه الزبيدي ، بناء على أن وزنه تَفْعَلَاءُ ، ويقال فيه أيضا : تَفْرِجٌ وَتَفْرِاجٌ ، وهو الذى ينكشف فَرْجُهُ ؛ وقيل : وزنه فَعْلَلَاءُ كَطَرْمَسَاءُ ، والنون أصل .

( وَكِبْرِيَاءُ ) - فَعْلِيَاءُ ، وهو وزن قليل ، ويكون فى الاسم كهذا ، وهى العظْمة ، ونحو : السَّيْمِيَاءُ للعلامة ؛ وفى الصفة كقولهم : رِيحٌ جَرِيَاءُ ، إذا كانت شمالاً ، وقيل : هى النكباء التى تجرى بين الشمال والدُّبُور ، وهى رِيحٌ تقشع السحاب .

( وَبَرَّسَاءُ ) - وهو عند المصنف : فَعْنَلَاءُ ، والنون زائدة ، وكلام الجوهري عليه ، ويدل لزيادتها قولهم فيه : البراساء ، ووزنه عند الزبيدي وابن القطاع وابن عصفور : فَعْلَلَاءُ كَعَقْرَبَاءُ .

( وَبَرَّنَاسَاءُ ) - هو عند المصنف : فَعْنَلَاءُ ، وكلام الجوهري نحوه ؛ ودليل الزيادة ماسبق ؛ وقال التصريفيون : وزنه فَعْلَلَاءُ <sup>(٢)</sup> ،

---

(١) وضبطها الأشموني والصبان بضم الكاف ، قال الصبان : قال أبو حيان والمرادى والشمى : ويقال : تَرْكِضَاءُ ، بكسر التاء والكاف ؛ قال فى القاموس : وعندى أنهما الركض .

(٢) فى ( ز ، غ ) : فَعْنَلَاءُ ، وهو نفس الوزن عند المصنف .

وهو قليل ، ومدلول اللفظ : الناس <sup>(١)</sup> ، والمذكور من الثلاث لغات ،  
يقال : ما أدري أى البرنساء هو ؟ أى أى الناس <sup>(٢)</sup> ؟

( وقَرْفُصَاء ) - وهو فَعْلَاء ، بفتح الفاء ، ولم يثبت غير هذا  
اللفظ ، فيجوز كون الفتحة للتخفيف ، فقد ثبت قَرْفُصَاء بالضم ،  
فيكون نظير : جُحْدُب ، فى أن الأصل ضم الدال ، وتفتح تخفيفا .  
( وقَرْفُصَاء ) - بالضم ، ولم يحىء إلا اسماً ، وهو قليل ،  
يقال : قعد القَرْفُصَاء ، إذا اجتمع فى قعدته ، وذكر ابن القطاع  
قصره ، فيكون الوزن مشتركا <sup>(٣)</sup> .

( وعُنْصَلَاء وَعَنْصَلَاء ) - فُعْلَاء ، بضم العين وفتحها <sup>(٤)</sup> ،  
يقال للبصل البرى : عنصل وعنصل ، بفتح الصاد وضمها فيهما ،  
والجمع العناصل ، ومثله : خنفساء بفتح الفاء وضمها ، لكن حكى  
ابن القطاع : خنفسى ، بضم الفاء وفتحها والقصر ، فيكون الوزن  
مشتركا .

(١) فى (ز) : اليأس .

(٢) وفى شرح ابن عقيل على الألفية : وبراساء لغة فى البرنساء ، وهم الناس ،  
وقال ابن السكيت : يقال : ما أدري ، أى البرنساء هو ؟ أى : أى الناس هو ؟  
(٣) ضبطه الأشمونى بضم الأول والثالث ، قال : وحكى ابن القطاع أنه يقال :  
قعد القَرْفُصَى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ؛ ويجوز فى ثالثة الفتح والضم .. وفى  
القاموس : يجوز فى المقصور تثليث القاف والفاء ، فتقول : القرفصى بضمهما وفتحهما  
وكسرهما .

(٤) قال الصبان : بضم العين والصاد المهملتين ، وتفتح الصاد أيضا .

( وَمَشْيُوحَاء ) - مَفْعُولَاء كَمَعْيُورَاء : ومَأْتُونَاء لجماعة الأعيار والأتن ، وصفة كمشييوخاء ومعلوجاء - لجماعة الشيوخ (١) والعلوج .

( وَمَشْيُخَاء ) - إن كان هذا بالخاء المعجمة فوزنه : مَفْعِلَاء ، وهو قليل ، ومنه هذا وَمَرْعَزَاء ، وفي شرح الكافية بالجيم ، وفسره بالاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » (٢) ، وعلى هذا وزنه : فَعِيلَاء ؛ مشجت بين الشيئين مَشْجاً : خلطت ، والشئ مَشِيج ، والجمع أمشاج ، مثل يتيم وأيتام ، وقوله تعالى « أمشاج » المراد - والله أعلم - ماء الرجل يختلط بماء المرأة ودمها (٣) .

( وَمَرْعَزَاء (٤) ) - وحكى فيه القصر ، فيكون وزناً مشتركاً .

(١) في (د) : الأشياخ .

(٢) الإنسان / ٢ .

(٣) ضبطه الأشموني : مَشْيُخَاء ، وقال : للاختلاط ؛ وقال الصبان : بيم مفتوحة ، فشين معجمة مكسورة ، فتحية ساكنة ، فحاء معجمة ، وأصله : مَشْيُخَاء ، بسكون الشين ، وكسر الياء ، فأعلَّ إعلال مبيع ، وقد ضبطه بإعجام الحاء الدماميني .. ثم قال : وقال ابن القطاع : يقال : القوم في مشيحاء ، بحاء مهملة ، أى في جد وعزم ؛ وفي شرح الكافية للمصنف بالجيم ، وهو الاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » ووزنه على هذا : فَعِيلَاء .. وفي القاموس : هم في مَشْيُوحَاء من أمرهم وَمَشِيحَى ، أى في أمر يتدرونه ، أو في اختلاط .. وفي القاموس أيضاً : مَشْيُخَاء ، بفتح فسكون فضم ، جمع لشيخ .

(٤) قال الصبان تعقيباً على مَشْيُخَاء : وقد مثل صاحب الهمع لوزن : مَفْعِلَاء ، بفتح الميم وكسر العين ، بَمَرْعَزَاء ، براء فعين مهملة فزأى ، وهو الزغب الذى تحت شعر العنز .

( وأَرْبَعَاء ) - أَفْعَلَاء ، ولا يُعرف مفرداً إلا اسماً لليوم المعروف .  
لكن في كلام السعديّ (١) أَنَّ أَرْمَدَاءَ للرماد ، وهو قياس أَفْعَلَاءَ  
كأَصْدِقَاءَ جمع صديق ؛ وحكى أبو زيد : أَرْمَدَاءَ كثيرة .

( وأَرْبُوعَاء ) - هو أَفْعُلَاء ، وضبط بفتح الهمزة وضمّ الباء ،  
وفسر الأربُعاء كذلك يعود من عيدان الخيمة ، وذكر السعديّ :  
أَرْبُعاء ، بفتح الهمزة والباء ، وأنه يقال لعمود من أعمدة الخباء ؛ قال  
الجوهرى : وحكى عن بعض بنى أسد ، أنهم يفتحون الباء ، يعنى في  
اسم اليوم المعروف ، وهذا الوزن كذلك ، وسيأتى عدُّ المصنف له في  
المشتركة (٢) . وقالوا أيضاً :

( أَرْبُعاء ) (٣) - بضم الهمزة والباء ، لموضع ولليوم .  
( ومُزَيَّقِيَاء ) - وهو فُعَيْلِيَاء ، بضم الفاء ، وكسر اللام ، وأثبتته  
ابن القطاع ، وهو لقب عمرو بن عامر ، ملك من ملوك اليمن ، زعموا  
أنه كان يلبس كل يوم حُلَّتَيْن ، ويمزقهما بالعشيّ ، يكره أن يعود  
فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره .

ومثله ( مُطَيِّطَاء ) - وهو التبخر ومَدّ اليدين في المشى ، وفي  
الحديث : « إذا مشت أمتى المُطَيِّطَاء ، وخدمتهم أبناء فارس والروم ،  
كان بأسُّهم بينهم » (٤) .

(١) ابن القطاع .

(٢) في (د) : الأسماء المشتركة ، والمقصود : الأوزان المشتركة .

(٣) وقد جاء بالنسخة المحققة من التسهيل وزناً ثالثاً مستقلاً بدون عبارة :  
وقالوا أيضاً .

(٤) فيض القدير ج ١ ص ٤٤٥ رقم / ٨٦٧ ترمذى ، عن ابن عمر .

( وسُلْحَفَاء ) (١) - فُعْلَاء ، ذكره ابن القطاع (٢) .

( ويشتركان ) - أى ألفا التأنيث المقصورة والممدودة .

( فى فَعَلَى ) - فالمقصورة نحو : بَرَدَى اسم نهر ، وفلان يَعْدُو

الْمَرَطَى ، لنوع من العدو ، وناقاة بَشَكَى : خفيفة ، والممدودة قَرَمَاء وَجَنَفَاء موضعان ، وابن دَأْثَاء وهى الأمة (٣) .

( وفُعْلَى ) - فالمقصورة نحو : أُرْبَى للداهية ، ولم يرد إلا اسماً ،

والممدودة فى الصفة : امرأة تُفْسَاء ، وفى الاسم : الخِيَلَاء ، وهو فى الجمع الجمع كثير كشعراء .

(١) قال الأشمونى فى تنبيهاته : حكى فى التسهيل سُلْحَفَاء بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ؛ وحكى الفراء سلحفاء ، وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث ، إلا أن يجعل شاذاً مثل بهمة ؛ وعلق الصبان فى حاشيته بقوله : بسين مهملة مضمومة ، فلام مفتوحة ، فحاء مهملة ساكنة ، ففاء ، فألف التأنيث الممدودة : دوية معروفة - دمامينى - قال : وقضية صنيع الشارح ، أنه بضم اللام ، لكن صنيع القاموس يؤيد الأول - فتح اللام ، وعن قوله : ليست للتأنيث قال : لأن ألف التأنيث لاتلواها تاء التأنيث ، إذ لا يجتمع علامتا تأنيث .

(٢) وسقط بعد هذا من النسخ الثلاث بعض ألفاظ ، ثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل ، وسيأتى بعضها فى المشترك الذى ينبه عليه الشارح بعد ذلك ، وبعضها جاء به الأشمونى فى تنبيهاته ، وعلق عليه الصبان فى حاشيته ، كما جاء بعضها بالجمع هى :

( وعَقْرَبَاء لمكان ، وهندباء لبقلة ، وحوصلاء للحوصلة ، وأرمداء للرماد ، وَجَنَفَاء لموضع ، وَخِيَلَاء ، وعاشوراء ، وإهْجِيرَاء للعادة ، وطرفاء لأربعة أصناف من الشجر منها الأثل ، وَجُخَادِبَاء لضرب من الجراد ، وكَرِثَاء لنوع من التمر ، وزكرياء ، وبعكوكاء للشر والجلبة ، وَخِيَلَاء ) .

(٣) فى القاموس : الدَأْث : الأكل والثقل والدَّئْس .. والدَّأْثَاء : ويحرك : الأمة ، وابن دَأْثَاء : الأحق .

( وَفَعَلَى ) - فالمقصورة قَرَّرى اسم موضع ، ولم يأت إلاّ اسماً ، وكذا الممدودة نحو : كَرَبَاء ، حيث قتل الحسين رضى الله عنه ؛ وخصّ في غير هذا الكتاب هذه الأوزان الثلاثة بالمقصورة ، والصحيح ما في هذا الكتاب .

( وَفِعْلَاء ) (١) - كَهَنْدِباء ، وفيه القصر والمدّ ، وقيل : هو فيعلّى ، ووقع الأمران في كلام ابن القطّاع ؛ ومن مقصور فعلاء : الهربدى ، وهى مشية الهرايدة ، وهو قليل ، ومن ممدوده : الطُّرْمَساء للظلمة .

( وَفَوَعَلَى ) - والمقصورة : خَوْزَلَى ، والممدودة : حوصلاء .  
 ( وَفِيَعَلَى ) - كَخَيْزَلَى ، وأثبتته الزبيديّ وابن القطّاع في الممدود أيضا ، ومنه عندهم : الدَّيْكَسَاء ، وقد سبق الكلام عليه .  
 ( وَفَعِيلَى ) - والقصر والمدّ سُمعا في : قَرِيثَاء ، حكى الكسائى أنه يقال : قَرِيثَاء بالمدّ ، لضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْرًا ، وقال أبو الجراح : تمر قَرِيثَى (٢) غير ممدود ، ومن القصر أيضا : كَثِيرَى (٣) ، ومن المدّ : ظليلاء لموضع ، وضبطه بعضهم بالضاد ، وبعضهم بالظاء ، المعجمتين .

(١) في (د) : فعلى ، وكذا بالنسخة المحققة من التسهيل ، وهو على أية حال من المشترك .

(٢) في (ز ، غ) : قريثا .

(٣) في (ز ، غ) : كثيرا ؛ قال الصبان : اسم البزر ، كما في الفارضى .

( وَفَعِّلَى ) - هَجَّيرَاءَ وَمَكِّثَاءَ ، وَالْهَجَّيرَاءُ : العادة ،  
وَالْمَكِّثَاءُ ، الْمَكْثُ ؛ وَأَكْثَرُ هَذَا النُّوعِ مَقْصُورٌ ، وَنُحْوُ الْمَدِّ فِي الْفَافِ  
مِنْهَا : الْمَكِّثَاءُ ، وَالْكَسَائِيُّ يَقِيسُ عَلَى مَا سَمِعَ مَدَّهُ مِنْ فَعِيلَاءَ ، فَيَمْدُ  
جَمِيعَ الْبَابِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحُوِّينَ يَقْصُرُ الْمَدَّ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ .  
( وَفَاعُولَاءَ ) - نُحْوُ : بَادُولَاءَ <sup>(١)</sup> وَعَاشُورَاءَ .

( وَإِفْعِيلَى ) - نُحْوُ : إِهْجِيرَاءَ وَإِجْرِيَاءَ لِلْعَادَةِ ، وَلَا يُحْفَظُ  
غَيْرُهُمَا ، وَنُحْوُ فِيهِمَا أَيْضًا الْمَدُّ .

( وَفِعْلَى ) - قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّوْلِيُّ : وَمَنْ الطَّيْرُ الزَّمَجِيُّ  
وَالزَّمَكِيُّ ، بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ ، قَالَ ثَابِتٌ هِيَ الْأَسْتُ <sup>(٢)</sup> . انْتَهَى ، وَنُحْوُهُ  
قَوْلٌ مِنْ قَالَ : مَنبِتُ ذَنْبِ الطَّائِرِ ، وَالْمَشْهُورُ فِيهِمَا الْقَصْرُ ؛ وَذَكَرَ  
الْمُصَنِّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، أَنَّ الْوِزْنَ مُخْتَصٌّ بِالْمَقْصُورَةِ ، وَالصَّحِيحُ  
خِلَافُهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا .

( وَفَعْلُولَى ) - بِالْقَصْرِ : فَوْضُولَى ، يُقَالُ : أَمَرَهُمْ  
فَوْضُولَى أَيْ يَتَفَاوَضُونَ فِيهِ ، وَأُثْبِتَ الزَّيْدِيُّ مَدَّ هَذَا الْوِزْنِ ، وَنُحْوُ مِنْ  
ذَلِكَ : هُمْ فِي بَعْكُوكَا ، أَيْ جَلْبَةٌ وَشَرٌّ ، وَكَذَلِكَ : مَعْكُوكَا ، بِإِبْدَالِ الْبَاءِ  
مِيمًا ، عَلَى لُغَةِ بَنِي مَازَنَ ، فَإِنَّهُمْ يَبْدِلُونَ مِنَ الْبَاءِ إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا مِيمًا .

---

(١) اسم موضع ؛ قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : وَمِنْ الْمَقْصُورَةِ : بَادُولَى ، وَقَالَ الصَّبَّانُ :  
وَفِي الْقَامُوسِ أَنَّ فِي الدَّالِ الْفَتْحَ وَالضَّمَّ ، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ : عَلَى الضَّمِّ يَكُونُ وَزْنُهُ  
مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ ، بِدَلِيلِ : عَاشُورَاءَ .

(٢) فِي ( ز ) : الْأَسْمُ .

( وَفَعَلِيًّا ) - كزكريا فيه المد والقصر .

( وَفَعَّلِي ) - بالقصر : لَغَيَزِي (١) وَخُلِيَطِي ، ولا يحفظ في المد إلا قولهم : هو عالم بدُخَيْلائك ، أى باطن أمرك .

( وَفَعَّلِي ) - كجُلْنَدِي ، اسم ملك عُمان ، وفيه المد أيضا ، وذكر ابن القطاع أن لاهه تفتح وتضم ، وأنها يُمدَّان ، وأما الجيم فمضمومة لاغير .

( وَأَفْعَلِي ) - فالقصر : أَوْجَلِي لموضع ، وَأَجْفَلِي للدعوة العامة ، قيل : ولا نعلم غيرهما ، وقد حكوا أيضا : الأَرَبَلِي للجماعة ، ومن ذكره الجوهري ، فحكى عن بعضهم أن الأَجْفَلِي والأَرَبَلِي : الجماعة من كل شيء ، والممدود أَرَبَاء لليوم ، كما سبق ، وقالوا أيضا . أَجَفَاء بالمد .

( وَيُفَاعِلِي ) - بالقصر والمد : يُنَابِعَا . اسم بلد ، وذكر ابن القطاع في أوله الفتح والضم .

( وَفُعَالِلِي ) - نحو : جُخَادِبِي ، سمع فيه القصر والمد ، وهو ضرب من الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

( وَأَمَّا فُعَلَاء وَفُعَلَاء (٢) ، فملحقان بقرطاس وقرناس ) - فمثل

(١) في (ز) : كَغَبِيرِي .

(٢) زاد بعدهما في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : « وَفُعَلَاء » وقد مضى ذكره في المشترك ، وأشار إلى ذلك هنا ضمن الشرح .

عِلْبَاءٌ وَقُوبَاءٌ مَصْرُوفٌ ، لَأَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، وَالزِّيَادَةُ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِلْحَاقِ ؛ هَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَجَازُ الْكُوفِيِّونَ كَوْنُ أَلْفٍ فَعْلَاءً لِلتَّأْنِيثِ (١) ، مُحْتَجِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ » (٢) بِمَنْعِ الصَّرْفِ ؛ وَخَرَجَهُ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِي ، لَا لِلتَّأْنِيثِ بِالْأَلْفِ ؛ وَعَدَّ الْمُصَنِّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، فِعْلَاءً ، مِنْ أُنْبِيَاءِ الْإِلْحَاقِ ، وَجَعَلَ مِنْهُ زَمْكَاءَ الطَّائِرِ ، وَأَنَّهُ يَلْحَقُ بِطَرْمَاحٍ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمَرْفُوعُ ، فَيَصْرَفُ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي هَذَا الْكِتَابِ جَعْلُهُ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأَوْزَانِ الْمَشْتَرَكَةِ .

\* \* \*

---

(١) زَادَ فِي (د) : الْمَعْنَوِي .

(٢) الْمُؤْمِنُونَ / ٢٠ .

## ٧١ - باب المقصور والمدود

المراد من هذا الباب ، ذكر ما يعرف به المقصور القياسي وغيره ، والمدود القياسي وغيره ؛ وقد سبق في أول الكتاب تعريف المقصور والمدود ؛ والمشهور أن فتى ونحوه سمي مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الإعراب فيه ، أى منع ، من قوله تعالى : « حُورٌ مقصورات » (١) ، وهو الذى ذكره سيبويه ؛ وقيل : قصر عن الغاية التى للمد ، واستحسنه ابن عصفور ، لجعلهم المدود فى مقابلته .  
( كلُّ معتل الآخر ، فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح ، لزوماً أو غلبةً ، فقصره مقيس ، كاسم مفعول مازاد (٢) على ثلاثة أحرف ، ومصدر فعل اللازم ) - فاسم المفعول المذكور ، لزم فتح ما قبل الآخر فيه نحو : مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ ، فيقال فى المعتل : مُعْطَىٌ ومُسْتَدْعَىٌ ، والمصدر المذكور غلب فيه ذلك كفرح وبطر ، وجاء غيره نحو : شَكِسَ شكاسةً ، وصَهَبَ صُهوبةً ، وسَكِرَ سُكراً ؛ والمطرِد فى المعتل القصر نحو : جَوَى جَوًى ، وهَوَى هَوًى ؛ وجاء على فعل ، قالوا : رَوَى يَرَوَى رِيّاً ، وعلى فعال ، قالوا : غَرَى غَرَاءً (٣) ، حكاه سيبويه

(١) الرحمن / ٧٢ ، وزاد فى (د) : « فى الخيام » .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : غير الثلاثى .

(٣) جاء به الأشمونى بكسر أوله ، وفى تعليق الصبان : وفى القاموس : غَرَى به

كَرَضَى غَرَى وغراء : أولع ، كأغرى به وغرى مضمومتين ، وفى (ز) كما فى شرح التسهيل لناظر الجيش ، ضبطت بفتح الأول : غَرَى وغراء .

والغراء بالمَدِّ ، على وزن فَعَالٍ ، على جهة الشذوذ ، وحكاية أبو زيد والأصمعيّ : غَرَى بالقصر ، على القياس .

( والمَفْعَلُ ) - لمصدر أو زمان أو مكان ، نحو : عَزَا مَعَزَى ورَمَى مَرْمَى ، والنظير من الصحيح : مَذْهَب .

( والمِفْعَلُ ، مراداً به الآلة ) - كِمَرَمَى ، ونظيره من الصحيح : مِغْزَل ، وجاء من الصحيح : مِفْعَال كِمِقْرَاض ، ولا يكاد يوجد في المعتل .

( وجمع فُعْلة ) - كُدُمِيَّة ودُمَى ، ونظيره من الصحيح : ظُلْمَة وظَلَم .

( وفِعْلة ) - كِمِرْيَة ومِرَى ، ونظيره : قِرْبَة ، وقِرْب ؛ وشَذَّ في فُعْلة بالضم في المعتل ، فَعَلَ بالكسر ، قالوا : كُسُوة وكُسَاً وكِسَاً<sup>(١)</sup> ، بضم أول الجمع وكسره ؛ وشَذَّ في فِعْلة بالكسر في المعتل ، فَعَلَ بالضم ، قالوا : لِحْيَة ولُحَى ، وجِلْيَة وجُلَى ، بضم أول الجمع وكسره .

( والفُعْلَى أنثى الأفعَل ) - أى وجمع الفُعْلَى نحو : الدُّنَا والعُلَا جمع الدنيا والعُلَا ، ونظير ذلك : الكُبْرَى والكُبَر .

( فإن لَزِم ، قبل آخر نظيره الصحيح أَلْف ، أو غَلَب ، فمُدُّه مقيس ، كمصدر مأوله همزة وصل ) - فتقول : استدعى<sup>(٢)</sup>

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( ز ، غ ) استدعا .

استدعاء بالمد ، لأن الصحيح <sup>(١)</sup> يقال فيه : استخرج استخراجاً بالألف ، وكذا ماأشبهه ؛ ومثال الغالب مفعال صفة فعالية في الصحيح كذلك كمطعام ، فتقول في المعتل : معطاء بالمد ، وقد يجيء على مفعّل كمطعن ، وقد جاء في المعتل كذلك كما سيأتى .

( وموازن فعّال ) - كسقاء ، ونظيره من الصحيح : شرّاب .

( وتفعّال ) - كتعداء <sup>(٢)</sup> ، نظيره تكرار .

( ومفعّال صفة ) - نحو : مهّداء ومِعطاء ، ونظيرهما :

مهذار <sup>(٣)</sup> ، وقالوا : رجل معطّى بالقصر شذوذاً .

( وواحد أفعلة ) - أى ماطرّد في جمعه أفعلة نحو : كساء

وأكسية ، وقباء ، وأقبية ، والنظير : حمار وأحمر ، وقذال وأقذلة ،

وشذّ بالقصر ندّى وأندية ، وقفّى وأقفية ، ورخى وأرحية ، وقال

الأخفش : الأخيران من كلام المولّدين . وكلام المصنّف هنا ، وفي

باب التثنية ، على أن الفعل لا يسمى مقصوراً ، وكذا الحرف ، وهكذا

كلام الجمهور من أهل العربية ، ووُجّه بأن المقصور ما يوجد من

جنسه ممدود ، وعند ابن عصفور ، منّ مقيس المقصور ، كل فعل

آخره حرف علة ، قبله فتحة نحو : أعطى وساقى .

(١) فى (ز) : لأن أصل الصحيح .

(٢) فى (ز) : كتعداد ، والمقصود : تعداء مصدر عدا .

(٣) قال الصبان : بالذال المعجمة ، أى كثير الهذيان فى منطقته .

( وما لم يكن كذلك ، فمأخذ قصره ومدّه السماع ) - أى ما لم يكن داخلاً تحت ماذكر من الضابط ، فمأخذه <sup>(١)</sup> السماع ؛ والمراد بالمقصود والممدود فى هذا الباب ، ما يتناول مافيه ألف التأنيث وغيره ، فالضابط <sup>(١-)</sup> المذكور هنا ، المقصود به ذلك ، وما ذكره من الأوزان قبل هذا <sup>(٢)</sup> ، المقصود به ما يخص ألف التأنيث . ومن المقصور السماعى فى غير ألف التأنيث : الفتى : واحد الفتيان ، والحجى : العقل ، ومن الممدود كذلك ، الفتاء : حداثة السن ، والحذاء : النعل ؛ وذكر المصنف فى الخلاصة والكافية الشافية ، مسألة قصر الممدود وعكسه ، ولم يذكرها فى هذا الكتاب ؛ ولا خلاف بين النحويين فى جواز قصر الممدود ضرورة فى الجملة ، إلا أن سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين ، إلا الفراء ، جاوزوا ذلك لها مطلقاً ؛ وقال الفراء : إن كان للممدود قياس يوجب المد ، كفعلاء أفعل ، لم يقصر ، وإلا قصر ، كالهواء الشاغل بين السماء والأرض ؛ وردّ بقوله :

فلو أن الأطباء <sup>(٣)</sup> ... البيت (١٨٦)

فقصر الأطباء ، وهو أفعلاء ، وله قياس يوجب مدّه ، ومنع

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) فى (د) : قبل هذا الباب .

(٣) تمام البيت :

فلو أن الأطباء كأن حولى وكان مع الأطباء الأساة

من الوافر ؛ والشاهد هنا قصر الأطباء ضرورة ، أصله الأطباء ، ولا يعرف قائله .

البصريون مدَّ المقصور للضرورة ، وأجازه معظم الكوفيين مطلقاً ؛ وقال  
الفراء : إن كان له ما يوجب قصره ، لم يَجُز ، وإلاَّ جاز ؛ فسكّر  
عنده لا تُمدُّ ، لأنَّ فعَلَى فعلان لا يكون غير مقصور ؛ واحتج الكوفيون  
بالسمع ، قال :

(١٨٧) سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء (١)

فمدَّ الغنى ضد الفقر ، وهو مقصور .

\* \* \*

---

(١) من الوافر ؛ والشاهد فى قوله : ولا غناء ، حيث مدَّه وهو مقصور ، ولا  
يعرف قائله .

## ٧٢ - باب التقاء الساكنين

( لا يلتقى ساكنان في الوصل المحض ، إلا وأولهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متصل لفظاً ) - فخرج بالوصل الوقف ، فيلتقى الساكنان فيه ، سواء كان أولهما حرف لين نحو : يضربون ، أو غيره نحو : ضرب . وخرج بالمحض ، مأجى فيه الوصل مجرى الوقف ، كقراءة نافع : « وَمَحْيَا وَمَمَاتِي » <sup>(١)</sup> بتسكين ياء محياي ؛ ودخل في اللين نحو : دَابَّه ، وَخَوَيْصَه ، وخرج : زَيْد .

( أو حُكماً ) - نحو : اضربن ، واضربن ، والأصل : اضربون واضربين .

( وربما قر من ذلك ) - أى من التقاء الساكنين .

( بجعل همزة مفتوحة بدل الألف ) - قال أبو زيد : سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » <sup>(٢)</sup> ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : دَابَّه وشَابَّه ؛ وقرأ أيوب

(١) الأنعام / ١٦٢ : « قل : إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

(٢) الرحمن / ٣٩ .

السَّخْتِيَانِيَّ : « وَلَا الضَّالِّينَ » <sup>(١)</sup> وقالوا : إنه لا ينقاس إلا في ضرورة الشعر .

( فإن لم يكن الثاني مدغماً متصلاً حذف الأول ، إن كان ممدوداً ) - نحو : « وقيل : ادخلا النار » <sup>(٢)</sup> ، « أفي الله شك » <sup>(٣)</sup> ؟ « يقولوا التي هي أحسن » <sup>(٤)</sup> ، بحذف الألف والياء والواو ؛ فإن كان الساكن الثاني مدغماً ، فقد حكى فيه الوجهان ، نحو : هال الله لأقومنَّ ، وغلامي الرجلُ ضربه .

( أو نون توكيد خفيفة ) - نحو : اضرب الرجل ، أى اضربن .  
( أو نون لدن ) - نحو : مارأيته من لد الصباح ، بحذف النون .

( غالباً ) - استظهر به على ما جاء من كسرها قليلاً ، نحو :  
(١٨٨) تتهض الرعدة في ظهري من لدن الظهر إلى العَصِير <sup>(٥)</sup>  
( فإن كان غيرهنَّ ) - أى غير ممدود ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لدن .

(١) الفاتحة / ٧

(٢) التحريم / ١٠

(٣) إبراهيم / ١٠

(٤) الإسراء / ٥٣

(٥) من الرجز ، قاله رجل من طيء ؛ والشاهد فيه كسرون لدن ، في القليل ، لالتقاء الساكنين .

( حُرِّكَ ) - أى الأول نحو : اضرب الرجل .

( إلا أن يكون الثانى آخر كلمة ، فيُحَرِّك هو ) - أى الآخر  
نحو : أين وأمس وحيث .

( مالم يكن تنويناً ، فيُحَرِّك الأول ) - نحو : إليه وصيه وحيث .

( وربما حُذِف الأول ، إن كان تنويناً ) - كما روى عن أبى

عمرو :

« أَحَدُ ، اللهُ الصَّمَدُ » (١) بحذف التنوين ؛ وكقراءة عمارة بن

عقيل : « ولا الليلُ سابقُ النهارِ » (٢) ، حذف التنوين ونصب النهار ؛  
وقال الجرمي : حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، مطلقاً ، لغة . انتهى .

ويطرد حذف التنوين للالتقاء (٣) فى الندبة ، كقولك فى ندبة

غلام زيد : واغلامَ زيداه !. على رأى البصريين ، والأصل كسر

التنوين لالتقائهما ، نحو : مررت بزيد انظريف ؛ ومن العرب من يضم

إتباعاً ، إذا كان مابعد الساكن مضموماً ضمّاً لازماً ، نحو : هذا زيدٌ

أَخْرُجْ له (٤) ؛ فإن كان الضم عارضاً ، فالكسر ، نحو : هذا زيدٌ

ابْنُكَ .

(١) الإخلاص / ١ ، ٢

(٢) يس / ٤٠

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (د) .

(وأثبت إن كان ألفاً) - كقولهم : التقت حلقاً البطان ،  
 بثبوت الألف ، والجيد حذفها ؛ وقالوا في القسم : ها الله ، وإي الله ،  
 بحذف الألف والياء ، على القياس ، وبإثباتهما على الشذوذ . وعلم من  
 هذا ، أن الإثبات لا يختص بالألف ، كما ذكر ؛ لكن إذا حُمِلَ هذا  
 على ما إذا كان الساكن الثاني غير مُدْغَم ، كما يدلّ عليه كلامه ، لم  
 يرد (١) هذا هنا ، وكان داخلاً فيما يذكره من بعد ؛ وعلم مما ذكرناه  
 في المسألة التي قبل هذه ، أن الحذف في الموضعين ليس على السواء ،  
 بل الثاني شاذ ، والأول قليل ؛ بل هو لغة ، ويطرد في بعض المواضع .

( ويتعين الإثبات ، إن أُوثر الإبدال على التسهيل في نحو :  
 الغلامُ فعل ؟ ) - فإذا دخلت همزة الاستفهام على مافيه أل ، فللعرب  
 مذهبان ، قرئ بهما في السبعة ؛ أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفاً ،  
 فتقول : الغلام ؟ فيلتقى ساكنان ؛ والثاني : تسهيلها ، أي جعلها  
 بينَ بين ؛ وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعاً للالتباس بالخبر ، وكان القياس  
 الحذف ، لتحرك ما قبل همزة الوصل ، نحو (٢) : قال الغلام ، لكن  
 فعلوا ذلك لذلك (٣) ، والإبدال أقيس ، لزوال صورة الهمزة ، وأما  
 التسهيل فهو كبقائها ، فإنها عند البصريين متحركة .

( وربما ثبت الممدود ، قبل المدغم المنفصل ) - نحو :

(١) في (غ) : لم يرد عليه هذا هنا .

(٢) في (د) : فهو نحو .

(٣) في (ز) : كذلك .

« عنهُ تَلَهَّى » <sup>(١)</sup> ، « ومالكُم لاتناصرُون » <sup>(٢)</sup> ؟ وذلك لأن التشديد عارض .

( وقبل الساكن العارض تحريكه ) - فإذا قلت : يغزو الأحمر ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، فإنك تحذف أيضا الواو ، وربما ثبتت ، فتقول : يغزو لَحْمَر ، نظراً إلى ما عرض من الحركة ؛ وقد قال بعض العرب : رمات <sup>(٣)</sup> المرأة ، بإثبات الألف ، لما عرض للقاء من الحركة ، وأنشد الكسائي :

(١٨٩) يا حُبُّ قد أَمْسَيْنَا ولم تنامِ العَيْنَا <sup>(٤)</sup>

أثبت الألف ، لما حرك الميم لالتقاء الساكنين ؛ وفيه شاهد آخر ، وهو حذف نون المثني بلا سبب غير الضرورة .

( وأصل ما حُرِّكَ منهما الكسر ) - أى من الساكنين ، الأول أو الثانى ، وإنما قال : ما حُرِّكَ ، لأنه قد لا يحرك ، بل يُحذف ، كما سبق ؛ وفى البسيط : الكسر أصل ، قاله النحويون ، ويُحَرِّكُ بغيره لوجه ما ؛ ويجوز كون الفتح الأصل ، لأن الفرار من الثقل ، والفتح أخف ؛ وكونه لا أصل فى التقاء الساكنين لحركة ، بل تقتضى وجود

(١) عبس / ١٠ .

(٢) الصافات / ٢٥ .

(٣) فى : رَمَتِ المرأة ؛ أصل الفعل : رَمَى ، بالألف .

(٤) رجز لا يعرف قائله ، أنشده الكسائي ، والشاهد فى قوله : ولم تنام العينا ، بإثبات ألف تنام ، أصله : ولم تنم ، وحركت الميم لالتقاء الساكنين .

التحريك ، وتعيين الحركة يكون <sup>(١)</sup> لوجوه تخصّ .

( ويُعدّل عنه ) - أى عن الكسر تخفيفاً ، نحو : أين وكيف ،  
لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء ، ومنه : « المَ الله » <sup>(٢)</sup> بفتح الميم ،  
وقال أبو الحسن : الكسر فيه جائز ، على الأصح ؛ ولم يسمع أحدٌ  
فيه الكسرَ ولا قرئ به ؛ وحكى قطرب : « قُمَ الليل » <sup>(٣)</sup> ، واضربَ  
الرجلَ ، بالفتح ، مطرداً فيما كان ثانيه لام التعريف .

( أو جَبَراً ) - نحو : قبلُ وبعْدُ ؛ لما حذف المضاف وُنِيا ،  
جُعل بناؤهما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب ، وهى الضمة ،  
جبراً لما حصل ، فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب .

( أو إتباعاً ) - نحو : مُنْذُ ، ضُمَّت الذالُ إتباعاً للميم ؛ وإذا  
ضُمَّ ثانى الساكنين ضمةً لازمةً ، جاز مع الكسر للالتقاء ، الضم  
لِلإِتباع نحو : « قل ادعوا الله » <sup>(٤)</sup> ، و « فتيلاً ، انظر » <sup>(٥)</sup> قرئ بالضم  
والكسر ؛ وحكى أبو بكر ، أن بعض العرب يقول : ادْخُلُ الدارَ ،  
بالضم ، لضم الخاء ، قال : وهو ردىء لِلْبَس ؛ وحكى عن قوم من

(١) سقطت من (د) .

(٢) آل عمران / ١ ، ٢ .

(٣) المزمل / ٢ .

(٤) الإسراء / ١١٠ : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أيّ ما تدعوا ، فله  
الأسماء الحسنى » .

(٥) النساء / ٤٩ ، ٥٠ : « بل الله يزكى من يشاء ، ولا يظلمون فتيلاً . انظر  
كيف يفترون على الله الكذب » .

النحويين إجازة الإتيان في المفتوح نحو : اصنَع الخيرَ ، قياساً على أين وكيف ؛ وقالوا : إنهما فُتحتا إتياعاً .

( أو رَدًّا للأصل ) - نحو : مُذُّ اليوم ، أصله : مُنْذُ ، حذفت نونُه ، وبنى على السكون ، فلما التقى الساكنان ، حُرِّك ، وضمَّت الدال ، لأن الضمة كانت لها في الأصل .

( أو تجنباً للبس ) - كتاء الخطاب في أنت ، وكافه في ذاك وذلك ، لأن أصل الحرف الجائي لمعنى ، يلحق آخر الكلمة السكون ، كالتنوين ونون التوكيد ، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون ، ففتحتا لكلا يلتبس المذكر بالمؤنث .

( أو حملاً على نظير ) - مثل : نَحْنُ ، لم يُكسر لالتقاء الساكنين ، بل بُنى على الضم ، حملاً على هُمُ ، فالحركة في نَحْنُ كالواو في نظيره وهو : هُمُ .

( أو إثارةً للتجانس ) - وذلك في اسْحَارَ ونحوه ، إذا سمي به ورُخِّم ، فإن آخره يبقى راء ساكنة ، وقبلها ساكن وهو الألف ، فلا بد من الحركة ، فتحرك الراء بالفتح ، مجانسةً للألف ، ولأقرب متحرك إليه (١) .

(١) قال ناظر الجيش في هذا الموضع من شرحه للتسهيل : إثارة التجانس : ومثل لذلك باسْحَارَ ، إذا سُمِّيَ به ورُخِّم ، فإن ترخيمه يحذف الراء الآخرة ، وحينئذ تصير الراء ساكنة بعد الألف ، فإذا احتيج إلى تحريك الراء ، حركت بالفتحة لمجانستها الألف . وقد مثل له ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٣٠ باشْعَالٌ ، قال : ومن ذلك قول الشاعر :

(١٩٠) وبعد بياض الشيب من كل جانب علا لمتى حتى اشْعَالٌ بهيمها =

( فصل ) : ( تُفتح نون مِنْ مع حرف التعريف ) - نحو : مِنْ القوم .

( وشبهه ) - نحو : مِنْ أَلْيَزِيد ، فَأَلْ فيه زائدة لا معرفة ، وكذا مِنْ أَلَّذِي ونحوه ، إن قيل : إن تعريفه بالصلة .

( وربما حُذفت ) - أى مع أَلْ ؛ وشرطه أن لا تكون اللام مدغمة ، فلا يُقال فى : من الظالم : م الظالم ؛ ونظيره نون بنى ، لا تحذف فى مثل : بنى النجار ، بخلاف الحارث ، فتقول : بَلْحَارْث ، ومن حذف نون مِنْ :

(١٩١) ليس بين الحىِّ والميتِ سببٌ إنما للحىِّ مِلْمِيَّتِ النَّصَبِ (١)

وهو كثير جدا ، فينبغى جوازه فى السعة ، ولا يخص بالضرورة ، كما قال ابن عصفور وغيره ، ولا يحكم بقلته ، كما يقتضيه كلام المصنف ؛ وشذَّ حذفها مع لام التعريف المدغمة فى قوله :

= ورواية اللسان : وبعد انتهاز الشيب ... قال : يريد : اشْعَالٌ ، وهو كثير ؛ قال أبو العباس : قلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ... قال فى الحاشية : والشَّعْلُ بفتحيتين ومثله الشُّعْلَةُ بالضم : أصله البياض فى ذنب الفرس أو ناصيته ... ويقال منه : شَعَلَ كَفَرَحَ ، شَعَلًا مثل : فَرَحًا ، وكذلك اشْعَالٌ اشْعِيلًا : إذا صار ذا شَعْلٍ ، والمراد به هنا مجرد البياض ؛ وقد أراد الشاعر أن يقول : اشْعَالٌ كاحْمَارٍ ، فحرَّكَ الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، لأنها أقرب الحروف إليه ...

(٢) لا يعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : مِلْمِيَّتِ ، بحذف نون مِنْ ، أصله : من

الميت .

(١٩٢) المطعمين لدى الشتاء سدائفاً ملنيب غراً ... (١)

لكنه حين حذف أظهر لام التعريف .

( وثكسر ) - أى نون من .

( مع غيره ) (٢) - أى مع ساكن غير لام التعريف ، نحو :

من ابنك ، ومن انطلاقتك .

( والكسر معه ) - أى مع لام التعريف .

( أقل من الفتح مع غيره ) - أى مع ساكن غير لام

التعريف ؛ فمن الغلام ، بالكسر ، أقل من الفتح فى : من ابنك .

( وتكسر نون عن ، مطلقاً ) - أى مع لام التعريف نحو :

عن القوم ؛ ومع غيره نحو : عن ابنك .

( وربما ضمت مع حرف التعريف ) (٣) نحو : عن القوم ،

حكاه الأخفش ، ولا وجه له من القياس .

( وتضم الواو المفتوح ما قبلها ) - يخرج المضموم ما قبلها ،

نحو : اقتلوا الرجل ، وارموا الغلام ؛ فإنها لا يُنطق بها .

(١) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ولا تتمته ، والشاهد فى قوله : ملنيب ، أى من النيب حيث حذف نون من مع همزة الوصل من أداة التعريف شذوذاً ؛ وسدائف جمع سديف ، وهو لحم السنام أو شحمه ، والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة .

(٢) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة منه : غالباً .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل وفى النسخة المحققة منه : وربما حذفت ،

وفى نسخة : وربما فتحت .

( إن كانت للجمع ) - نحو : اخشَوْوا <sup>(١)</sup> الناس .  
 ( وإلَّا كُسِرَتْ ) - أى وإن لم تكن للجمع نحو : « لو استطعنا » <sup>(٢)</sup> .

( وقد ترد بالعكس ) - فتكسر التى للجمع نحو : اخشَوْ الناس ، وقياسه أن يقال : اخشَوْنْ ؛ ولم يحكه سيبويه ، وحكاه غيره عن قوم من العرب ، وهو قليل ؛ وتضم الأخرى <sup>(٣)</sup> ، ومنه قراءة الأعمش وابن وثاب : « لو اطلعت عليهم » <sup>(٤)</sup> ، وذكر ذلك عن نافع وأبي جعفر أيضا .

( وربما فُتحت ) - حكاه الأخفش وقطرب ، ومنه قراءة يحيى ابن يعمر وغيره : « اشتروا الضلالة » <sup>(٥)</sup> بالفتح .  
 ( وتُحذف نون لكن للضرورة ) - ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ومنه :

(١٩٣) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان مأوك ذافضل <sup>(٦)</sup>

(١) فى نسخ التحقيق : اخشوا .

(٢) التوبة / ٤٢ : « وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم » .

(٣) أى واو لو .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ١٦ ، ١٧٥ ؛ وفيه لبس بالثنى .

(٦) البيت من الطويل ، للنجاشى الحارثى ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام فى مغنى اللبيب ؛ ومحل الاستشهاد فى قوله : ولاك اسقنى ، أصله : ولكن اسقنى ، فالتقى ساكنان : نون لكن ، وسين اسقنى ، وكان الأصل فى التخلص من هذين الساكنين أن تكسر نون لكن ، ولكن =

أى ولكن ، فحذف ضرورة ، لالتقاء النون ساكنة ، مع سين اسقنى .

( فصل ) : ( استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعف اللام ، الساكنها جزماً ) - نحو : لم يُردّ ، ولم يبرّ ، ولم يفرّ . وقوله : بنو تميم ، يقتضى أن غيرهم لا يدغم ، والمنقول أن أهل الحجاز لا يدغمون ، وغيرهم من بنى تميم وغيرهم يدغم .

( ووقفاً ) (١) - نحو : ردّ يازيد ، وبرّ ، وفرّ . وأورد عليه : اردذنّ ، فهذا مضاعف اللام ، وقد سكن آخره وقفاً ، ولا يدغمه بنو تميم .

( فى غير أفعل تعجباً ) - تحرّز من نحو : أشدّد بحمرة كذا ، فإن العرب مجمعون على الفكّ فيه .

( والتزموا فتح المدغم فيه فى : هلمّ مطلقاً ) - أى التزم بنو تميم ، فيفتحون فى : هلمّها (٢) ، وهلمّه ، وهلمّ الرجل ، وهو المراد بقوله : مطلقاً ، أى مع ها الغائبة ، وهاء الغائب ، وقبل الساكن ، ولا يريد أنها تفتح دائماً ، فإنها تكسر فى : هلمّى ، وتضم فى : هلمّوا ؛ وحكى الجرميّ : هلمّ بالفتح والكسر عن بعض بنى تميم ؛

= الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين ، حين اضطر لإقامة الوزن .

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وقفاً .

(٢) سقطت من (د) .

وَهَلَّمَ عند عير بنى تميم من الحجازيين وغيرهم اسمُ فعل ، فلا تكون  
إِلَّا مفتوحة الميم ، فإن الياء والواو لايتصلان بها حينئذ .

( وفى غيرها ) - أى والتزم بنو تميم فى غير هلم ، فتح المدغم  
فيه .

( قبل ها غائبة ) - نحو : لم يُرَدِّها ورُدِّها ، ولم يَبْرِّها وبرِّها ،  
ولم يُقَرِّها وأقَرِّها .

( وضمَّه ) - أى ضم المدغم فيه ، فى المضموم الفاء قبل هاء  
غائب ، نحو : لم يُرَدِّه ، ورُدِّه .

( وربما كسر ) - أى فى المضموم الفاء نحو : رُدِّه .

( وقد تفتح ) - نحو : رُدِّه ، على رأى ، هو رأى الأكثرين ،  
قال ثعلب فى الفصيح : ازُرُّ عليك قميصك ، وزُرُّه ، وزُرِّه ، وزُرِّه  
مثل : مُدِّ ومُدِّ ومُدِّ ، وغلطه بعضهم فى إجازة الثلاثة ، وظاهر قول  
سيبويه ، ماذكر ثعلب ؛ وفى الإفصاح : حكى الكوفيون : رُدِّها  
بالضم والكسر ، ورُدِّه بالكسر والفتح ؛ وقال الجرميُّ : وقد تركه قوم  
على ماكان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة ، فلم يغيروا عما  
بنى عليه .

( ولا يُضَمَّ قبل ساكن ، بل يُكسر ) - نحو : رُدِّ الرجل ،  
ورُدِّ ابنك ؛ وقال ابن كيسان : لغة قيس وتميم : رُدِّ القوم ، بالكسر ،  
وأنشد الخليل :

(١٩٤) \* دُمَّ المنازل بعد منزلة اللّوى (١) \*

بالكسر .

( وقد يُفتح ) - قال أبو علي : منهم من يفتح من آل ،

فيقول :

(١٩٥) \* فَعُضَّ الطرف (٢) \*

وقال سيبويه : الأَفْصَحُ والأَكْثَرُ الكسْرُ ، وذكر سيبويه أن

الضمُّ مع آل ليس من كلامهم ، وحكاه ابن جني ، وهو قليل .

( وإن لم يتصل بشيء مما ذكر ) - أى ها الغائبة ، وهاء

الغائب ، والساكن .

( فُتِحَ ) - نحو : رُدَّ وِفِرَّ وَعَضَّ ، وهى لغة أسد وناس

غيرهم .

(١) من الكامل لجرير - ديوانه ٥٥١ برواية : الأقوام - وفي شرح . ش .

العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٣٩ : من الرمل ، وعجزه :

\* والعيش بعد أولئك الأيام \*

وفي حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : قال ابن هشام : الأرجح فيه كسر الميم الذى

هو واجب إذا فك الإدغام ، على لغة الحجاز ، ودونه الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى

أسد . والضم ضعيف ، ووجهه إرادة الإتيان .

(٢) بداية بيت من الوافر لجرير - ديوانه ٧٥ - وتماه :

فغض الطرف إنك من نُمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وفي حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : والاستشهاد بالبيت فى قوله : فغض الطرف ، فإنه

يروى بالوجهين : كسر الضاد وفتحها .. وقال العيني : يجوز فى : فغض أربعة أوجه :

الفتح لحفته ، والضم إتياناً للغين ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما فى قوله تعالى : =

(أو كُسِر) - نحو : رُدُّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهى لغة كعب وغنى ؛  
وأما ، لم يُضَارَّ ، فلم يُحَكَّ فيه إلا الفتح ، ولم يذكر سيبويه غيره ؛  
وأجاز الفراء كسره قياساً ، ولم يحكه لغة .

(أو أتبع حركة الفاء) - نحو : رُدُّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهو أكثر فى  
كلامهم .

(وفكّ الحجازيون كل ذلك) - فيقولون : لم يَرُدُّ وارْدُدْ ، ولم  
يَرُدُّها وارْدُدْها ولم يَرُدُّه وارْدُدْه ، ولم يَرُدُّ الرجل ، وارْدُد الرجل ؛  
وأكثر ماجاء القرآن بالفكّ ، قال تعالى : « ولا تَمْنُنْ تستكثر » (١) ،  
« ومن يَحْلِلْ » (٢) ؛ وجاء بالفكّ والإدغام فى السبعة : « ومن يَرْتَدِدْ  
منكم » (٣) .

(إلا هَلُمَّ) - هذا استثناء منقطع ، فإن كلامه فى الفعل ، كما  
ذكر فى أول الفصل : وهَلُمَّ عند الحجازيين اسم فعل .  
( والتزم غير بكر الفكّ قبل تاء الضمير ) - نحو : رَدَدْتُ

---

« واغضض من صوتك » - لقمان / ١٩ - قال : والتشديد لغة بنى تميم . والذى فى  
شرح التسهيل ، لناظر الجيش ، فى هذا الموضع : أنشد الخليل - رحمه الله :  
\* ذُمُّ المنازل بعد منزلة اللوى \*

بالكسر ، وكذا قول الآخر :

\* فَعُضَّ الطرفَ إنك من نمير \*

بالكسر أيضا ؛ قال أبو على : ومنهم من يفتح مع الألف واللام ...

(٢) المدثر / ٦

(٣) طه / ٨١ : « ومن يَحْلِلْ عليه غضبى فقد هوى » .

(٤) البقرة / ٢١٧ : « ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك

حبطت أعمالهم » .

وردَّتْ ، وكذا الفروع نحو : ردَّتْ (١) وردَّتْما وردَّتْثم وردَّتْثن .

( وأخويه ) - وفي نسخة عليها خطه ، بدل هذا :

( ونُونيه المرفوعين ) - أى نُونِي الضمير ، وهو تفسير لقوله :

« أخويه » - أى أخوى تاء الضمير ، وذلك نحو : ردَّنا زيداً ، والهندات ردَّنا زيداً ؛ وقيد المرفوعين ، سبق لأحدهما بالنسبة إلى الأخير (٢) ، فإن نا يكون مع الفعل مرفوعاً ومنصوباً ، ومع المنصوب الإدغام مجمع عليه من بكر وغيرهم نحو : ردَّنا زيدٌ ، وهذا لايجيء في نون الإناث ، فإنها لا تكون ضمير نصب . وبكر المذكورون هم بنو بكر بن وائل ، أخى تغلب بن وائل ؛ والذي نقله كثيرون ، أن ناساً من بنى بكر بن وائل يدغمون ، وكذا حكاه الخليل ، لكن عزاه السيرافى وابن السراج إليهم فقالا : البكريون يفعلون كذا (٣) ، وذكرنا اللغة ، فيقولون : ردَّته وردَّته (٤) وردَّنا ، وكذا ما أشبه ذلك ؛ وهذا في ما لم يفكه العرب شذوذاً نحو : لِحَحَّتِ العينُ (٥) ؛ فهذا لايدغمه بكر ولاغيرهم ؛ وحكى الفراء أن بعض الذين يدغمون فيقولون : ردَّتْ

(١) سقطت من (ز ، غ) ، ووضع بدلها : نحو : رددنا ، وهو سهو ، إذ الحديث هنا عن تاء الضمير ؛ وستأتى : رددنا في موضعها .

(٢) في (ز) : إلى الاحتراز .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (ز) ، وفي (د) : ردَّتْ وردَّتْ .

(٥) والذي في شرح التسهيل لناظر الجيش في هذا الموضع : وليعلم أن ماشدَّت العرب فيه وفكته ولم تدغمه من المضاعف في الأفعال ، لايدغمه بنوبكر ، وذلك =

وَمَرَّتْ ، يَزِيدُونَ أَلْفًا فيقولون : رَدَّاتٍ وَمَرَّاتٍ ؛ ووجه لغة الإدغام تقدير وجوده قبل التاء والنون ، فلم يعتدوا بدخولهما ، بل أبقوا اللفظ على ما كان ، ونظير هذا ما حكى الكسائي ، عن عبد القيس ، أنه سمع منهم : أُرْدَ وإِفْرَ وأَغْضَ ، بهمزة الوصل مع الإدغام ، كأنهم لم يعتدوا بحركة ما قبل المدغم لعروضها ، واعتدَّ (١) الفريقان معاً بالعارض هو لا بالحركة ، وأولئك بالضمير .

( وحذفُ أوَّلِ المِثْلَيْنِ عند ذلك ، لغةُ سليم ) - أى عند اتصال التاء والنون نحو : ظَلْتُ ومِسْتُ وأَحَسْتُ وهَمْتُ ، وذكر سيويہ الثلاثة السابقة ، وذكر ابن الأنباري الرابعة ، والأصل : ظَلَلْتُ ومِسَسْتُ وأَحَسَسْتُ وهَمَمْتُ ، وحذفوا تخفيفاً ، وقالوا : ذلك في ظَلَلْتُ ومِسَسْتُ على وجهين : أحدهما : نقل حركة العين إلى الفاء نحو : ظَلْتُ ومِسْتُ ، بكسر الفاء ؛ والثاني عدم النقل ، فتبقى الفاء مفتوحة ، كما كانت ؛ ونص سيويہ على شذوذ هذا الحذف في موضعين من الكتاب ؛ وعلى أنه شاذ ، كلام جمهور النحويين ، وقال سيويہ ، وقد ذكر الثلاثة السابقة : ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذَّ إلا هذه الأحرف . انتهى .

---

= نحو : لِحَحَتِ العين ، وشكك الفرس ، وقطط الشعر ، وضبيب المكان ... لأن الوقوف على ما نطقت به العرب ، وإن كان شاذاً ، واجب .

(١) في (ز) : فما اعتدَّ الفريقان معاً ، بالعارض هو ، لا بالحركة ، وأولئك بالضمير ؛ هكذا جاءت العبارة في النسخ ، ويبدو أن بها بعض الخلل .

والمصنف حكى أن ذلك لغة سليم ؛ وقال ابن جنى : إن  
 كسر الظاء من ظَلَّتْ ، لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم ، ولم يُقرأ في  
 السبعة إلا بالفتح ، قال تعالى : « فَظَلَّتُمْ تَفْكُهُونَ » <sup>(١)</sup> ؛ وقال  
 الخضرأوى : زعم الفراء أن هذا قياس مستمر في : رَدْتُ وَمَرْتُ  
 وَهَمْتُ .

\* \* \*

---

(١) الواقعة / ٦٥ .

## ٧٣ - باب النسب

وبعضهم يقول : النسب في العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده . وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ، فتسميته باب الإضافة ، أجود من باب النسب ، لعمومها وقصوره ؛ وقيل : الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه ، وغير ذلك ، فالنسب أخصّ بهذا الباب ؛ وقال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسب ؛ ويقال : نسبة ، بكسر النون وضمها .

( يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ، ياء مشددة ، تلي كسرة )  
 - نحو : هاشمى ومالكى ؛ وإنما يكسر ما قبلها تشبيها بياء الإضافة .  
 ( ويُحذف لها عجز المركب غير المضاف ) - فما كان مركباً تركيب مزج ، كعلبك وخمسة عشر ، أو تركيب جملة ، كتأبط شراً ، أو كان مركباً جارياً مجرى الجملة في الحكاية نحو : لولا ، ينسب إلى صدره ، ويحذف ما عداه ، فتقول : بعلى وخمسى وتأبطى ولوى ، بتخفيف الواو ، وتقول في : كُنْتُ : كوني ، والكونى الشيخ الكبير ؛ لقوله : كنتُ وكنتُ ؛ وشُدُّ : كُنْتُ ، قال :

(١٩٦) إذا ما كنت ملتمساً لغوثٍ فلا تصرُخ بكُنْتُ كبيراً<sup>(١)</sup>

(١) من الوافر ، ولا يعرف قائله ؛ قال في الدرر - ٢ / ٢٣٠ - وأنشده

صاحب التاج مع ما بعده هكذا :

وربما زادوا فيه نونا ، ويروى :  
(١٩٧) ولستُ بكتّيتي ولستُ بعاجنٍ وشرُّ الرجال (١) الكتّيتي وعاجن (٢)

وماذكرته من أنه ينسب للصدر ، موافق لكلام المصنف في  
الكافية الشافية والخلصة ، وهو أولى من المذكور هنا ، فلو سميت  
بخرج اليوم زيد ، لحذفت اليوم وزيدا ، ونسبت لخرج ، فقلت :

= إذا ماكنت ملتصقا لغوث فلا تصرخ بكتّيتي كبير  
فليس بمدرّك شيئا بسعي ولا سمع ولا نظر بصير  
وذكر للبيت رواية محرفة :

إذا ماكنت ملتصقا لغوث فلا تصرخ بكتّيتي يجيب

قال : استشهد به على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل : كتّيتي ،  
فإنه منسوب إلى : كُتْتُ .

(١) في (ز) : وشر الخصال ، وستأتي في رواية : وشر خصال المرء ، وفي  
أخرى : وشر خصال الناس .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ؛ ففي شرح ابن يعيش ٦ / ٧ :  
فأصبحت كتّيتا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كُتْتُ وعاجن  
وجاء بهذه الرواية في الدرر ٢ / ٢٢٩ ، وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ١٨٩ ،  
ونسبه في الهمع ، وفي معجم شواهد العربية للأعشى ؛ وفي ابن يعيش رواية أخرى :  
وما أنت كتّيتي ، وما أنا عاجن وشرُّ الرجال الكتّيتي وعاجن  
وفي الدرر :

وماكنت كتّيتا ، وماكنت عاجنا وشر الرجال الكتّيتي وعاجن  
ورواية أخرى :

قد كنت كتّيتا ، فأصبحت عاجنا وشر خصال الناس كنت وعاجن  
والكتّيتي الشيخ الكبير ، سمي بذلك لكثرة قوله : كنت كذا ، وكنت كذا ...  
والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع اليدين عند قيامه من الكبر ؛ والشاهد في قوله :  
كتّيتي ، والقياس : كُوتِي ، وبزيادة النون : كتّيتي .

خرجي ، فتنسب للصدر ، وتحذف ماعداه ، ولا يقتصر في الحذف على العجز .

( وصَدْرُ المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً ) - نحو : ابن الزبير ، وابن عمر فتقول : زُبَيْرِي وَعُمَرِي .

( أو تقديرًا ) - كقولهم في النسب إلى أبي بكر : بكري ، وذلك لأنه قبل العلمية ، كان الأبُ معرفاً بيكر ، فبعد العلمية لم يتعرف الأول بالثاني تحقيقاً ، بل تقديرًا ، نظرًا إلى ما قبل العلمية .

( وإلا فعجزه ) - أي وإن لا يتعرف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديرًا نحو : امرئ القيس ، فامرؤ لم يتعرف بالقيس ، تحقيقاً ولا تقديرًا ، لأن تعريفه بالعلمية ، ولم يسبقها إضافة امرئ إلى القيس تقديرًا ، كما تقرر ذلك في أبي بكر ، فإن إضافة أب ، اقتضت ذلك ، لما هو وضع الكنية ، نظرًا إلى غالب استعمالها أو لازمه في الأصل ، فتقول : امرئ ومرئ ، وكذا اثنا عشر ، تقول فيه : إثني أو ثنوي ، وتحذف الألف وعشرًا ، لتنزله منزلة النون ؛ والنون تحذف هي والألف ، فتقول : ثنوي وإثني ، في النسب إلى من اسمه : اثنان ، إذا أجرته مجرى المثني ، نصّ على ذلك سيويه .

( وقد يُحذف صدره خوف اللبس ) - كقولهم في النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل : منافئ وأشهلئ ، إذ لو قالوا : عبدئ لا لتبس ؛ وقالوا في عبد القيس : عبدئ ، لأن القيس ليس بشيء معروف يضاف إليه عبد ، وقال المبرد : قياسُ الباب فيما يُعرّف بثان

معروف ، كابن الزبير وابن كراع ، أن يُضاف إلى الثاني ، وما كان الثاني فيه غير معروف كعبد القيس وامرئ القيس ، أن يُضاف إلى الأول ؛ واعترض عليه السيرافي بالنسبة إلى ثاني الكنى ، كأبى بكر ، فإن الثاني غير معروف ، ولا الكنى موضوعة على ذلك ، وقد يُكنى مَنْ لا وَلَدَ له ، وأجيب بأن الأصل فى الكنى ، إضافة أب وأم إلى اسم معروف مُعَيَّن قبل ذلك ، وهذا ليس فى عبد القيس ونحوه ، وهذا ماسبقت الإشارة إليه قبل ، والمراد بالمضاف ما كان علماً ، تعليقاً أو غلبةً ، كما سبق تمثيله ، فلا يدخل نحو : غلام زيد ، فالنسب فى هذا إما إلى الأول أو الثاني ، على حسب القصد ، وقيل : هو كابن الزبير وأبى بكر ، فيقال فيه : زيدى ، وهو ضعيف .

( وقد يُفعل ذلك بـعَلَبك ونحوه ) - فيقال : بكى ، بحذف الصدر ، وقياسه : بَعَلَى ، وهذا يحكى عن الجرْمى ، فيجيز النسبة إلى أى الجزئين شئت ، فتقول فى حضرموت مثلاً : حضرى وموتى .

( ولا يقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرْمى ) - فى إجازته فى الجملة أيضاً أن يُنسب إلى الأول وإلى الثاني ، فتقول : تَأْبَطَى وشَرَّى ؛ واستأنس بما ذهب إليه من (٢) ذلك بقوله :

(١٩٨) تزوجتُها راميّةً هرمزيّةً بفضل الذى أعطى الأمير من النقد (٣)

(١) أى فى النسبة إلى : تأبط شراً .

(٢) فى (د) : فى المركب .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وفى ش . ش . العيني على الأشموني

والصبان ٤ / ١٩٠ : من الرزق بدل من النقد ، وهكذا جاءت القافية بمعجم =

وغيره من النحويين لم يخير في ذلك ، بل قال : إنه يجوز النسبة إليهما معاً كما سيأتى نحو : البعلّى البكى ، وهو نظير البيت ، ولم يرد السماع بما ذكر الجرمي من التخيير ، وظاهر كلام الأخفش يقتضيه أيضاً ، لكن لم يسمع ذلك في الجملة ، وما سمع في مركب المزج إلا كما تقدّم ، ولا في مركب الجملة ، النسبة إلى ثانى الجزئين .

( ويُحذف الآخر ، إن كان تاء تأنيث ) - فتقول في النسبة إلى فاطمة : فاطمي ؛ وإنما حذفوها ، لئلا يؤدي إلى اجتماع تاءين في بعض الصور ، كما لو نسبت مؤنثة لفاطمة للزم : فاطميّة حينئذ (١) ، وقول الناس : درهم خليفتي ، بثبوت التاء الحن .

( أو زيادتى تصحيح ) - فتقول في مسلمين ومسلمات ، علمين أو غير علمين : مسلمي .

( أو شبيهتهما ) - نحو : عشرين وأخواته ، فتقول : عشري ، بحذف الزيادتين ، ويدخل في الشبيه ، زيادة التثنية ، فتقول في النسبة إلى زيدين : زيدي ، ومن جعل الإعراب على النون قال : زيداني ، كما تقول في حمدان : حمداني ، وكذا من قال : هذه نصيبين ، فأعرب على النون قال : نصيبيني .

= شواهد العربية ؛ قال العيني : والضمير في تزوجتها ، يرجع إلى امرأته .. والشاهد في قوله : رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رام هُرمز : بلدة من نواحي خوزستان ، والنسبة إليها : رامي ، لأن المركب ينسب إلى صدره ؛ ويجوز أن يقال : هرمزي ؛ وجاءت النسبة هنا إلى الجزئين ، على الندرة والضرورة .

(١) سقطت من (د) .

( أو ياء منقوص غير ثلاثي ) - نحو : قاضٍ ومُعْتَلٍ ومُسْتَدْعٍ ،  
فتقول قاضِيٍّ ومُعْتَلِيٍّ ومُسْتَدْعِيٍّ ، بحذف الياء ، لالتقاء الساكنين ؛  
وسياًتي حكم الثلاثي .

( أو ياء مشددة ) - نحو : كرسِيٍّ ومرمِيٍّ وشافعيٍّ ، وإنما  
حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد اسم آخره أربع زوائد  
من جنس واحد .

( بعد أكثر من حرفين ) - احترز من حيٍّ وقصِيٍّ وكسِيٍّ ،  
فسياًتي حكمه .

( أو ألفاً <sup>(١)</sup> للتأنيث رابعة ) - نحو : جَمَزِيٍّ وحُبْلِيٍّ في : جَمَزَى  
وحُبْلَى ؛ وحذفت إجراء للألف مجرى الياء ؛ وخرج بالتأنيث ألف  
الإلحاق ، كعَلَقَى في وجهٍ ، والأصلية كملهَى ، وسياًتي حكمهما .  
( أو فوقها <sup>(٢)</sup> - أي فوق الرابعة .

( مطلقاً ) - أي إن كانت للتأنيث نحو : فَوْضُوضِيٍّ <sup>(٣)</sup> ، أو  
أصلية نحو : مُشْتَرِيٍّ ومُسْتَدْعِيٍّ <sup>(٢)</sup> ، أو زائدة للتكثير نحو :  
قَبْعَثَرِيٍّ ، وإنما حذفت لطول الكلمة .

( أو واواً تلي مضموماً ثالثاً ) - نحو : عَرْقُوةً وترْقُوةً ، فتقول :  
عَرَقِيٍّ وترَقِيٍّ ، بحذف الواو .

(١) في ( د ، غ ) : أو ألف التأنيث رابعة .

من ( ٢ - ٢ ) سقط من ( د ) .

(٣) في ( غ ) : فضوضي .

( فصاعداً ) - نحو : قَمَحْدُوَة ، فتقول : قَمَحْدِي ، وإنما حذفوا ، لأن تاء التأنيث تحذف ، فيبقى آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة ، فيجب قلب الواو ياءً ، والضممة كسرةً ، فيصير من باب قاضٍ ومُشْتَرٍ ، فتحذف الياء ، كما تحذف من هذين .

وخرج المضموم الأول نحو : فو (١) ، من قولك (١-) : فُو زَيْدٍ ، والمضموم الثاني ، كأن يُننى من الرمي مثل سَمُرَة ، فتقول : رُمُوَة ، فلا تحذف الواو من هذين .

( أو حرف لين ، مع نون تسقط للإضافة ) - نحو : زيدان واثنان وغيرهما ، مما لحقته علامة التثنية ، وقد سبق بيان ذلك ، ولو سكت عن هذا ، اكتفاء بدخوله فيما ذكر من التثنية ، لكان وجهاً أولى . وخرج بقوله : تسقط ما إذا أعربته على النون ، فإنها لا تحذف حينئذ للإضافة ، فتبقى مع ما قبلها من حرف العلة في النسب ، كما يبقى ذلك في حمدان ونحوه ، وقد سبق ذكر ذلك .

( ويُقلب واواً ، ماتليه ياءُ النسب من ألف ثالثة ) - نحو : فَتَوَى وَعَصَوَى في فتى وعصاً .

( أو رابعة لغير التأنيث ) - نحو : مَلْهَوَى في مَلْهَى ، وَعَلَقَوَى في عَلَقَى ، إن جعلنا ألفه للإلحاق ، وإن جعلناها للتأنيث ، فالأحسن الحذف .

---

من (١ - ١) سقط من (ز ، غ) .

( أو همزة أبدلت من ألف التانيث ) - نحو : حمراوى فى حمراء ، ومن العرب من يقر الهمزة ، وهو قليل ردىء ، نقله أبو حاتم .  
 ( وفى همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان ) - أصلية كانت كقراء للكثير القراءة ، أو منقلبة عن أصل ككساء ، أو للإلحاق كعلباء ، فتقول : قرأئى وقرأوى ، وكسائى وكساوى ، وعلبائى وعلباوى ، بإقرار الهمزة ، وبقلبها واواً .

( أجودهما فى الأصلية التصحيح ) - فقرأئى بالهمز ، أجود من قرأوى بالواو ، وتخصيصه الأصلية بذلك ، يقتضى أنهما فى الآخرين سواء ؛ وقيل : يقتضى أن القلب أجود ، وبعضهم يقول فى كساء : إن الإقرار أحسن من القلب ، ويقول فى علباء العكس .  
 ( وربما حذفت الألف الرابعة كائنة لغير التانيث ) - وهى الأصلية كملهى ، والملحقة كعلقى ، فى وجه ، فتقول : ملهى ، وعلقى ، بالحذف ، تشبيهاً بألف التانيث .

( وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه ) - نحو : حبلوى فى حبلى ، حملاً على ملهى وعلقى ، والأفصح الحذف نحو : حبلئى ، والثانى <sup>(١)</sup> على سكونه ؛ وشذوا فى بنى الحبلئى : حئى <sup>(٢)</sup> من الأنصار ، فقالوا : الحبلئى ، بفتح الباء .

(١) أى الحرف الثانى يبقى على سكونه .

(٢) فى (د) : بطن .

وخرج مالم يسكن ثانيه نحو : جَمَزَى ، فليس فيه إلا الحذف (١) ، ولا يقلب الألف ، لثلاثا تتوالى أربع متحركات في كلمة ، وهو مفقود .

( وقد تزداد ألف قبل بدلها ) - نحو : حُبْلَاوَى .

( وبديل الرابعة التي للإلحاق ) - هذا ذكره أبو زيد ، فأجاز في معزى : معزاوَى ، وحكى : أُرطاوَى ، ولم يذكر سيبويه فيها إلا الحذف والقلب ، وأجاز السيرافى ، مَلْهاوَى ، على قياس : حبلَاوَى .

( ولا تقلب ألف معلّى ، ونحوه من المضاعف العين ) - فإذا وقعت الألف خامسة ، وهى منقلبة عن أصل ، وقبلها حرف مشدّد كمعلّى ومثنّى ومُعَمّى ، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف ، كما لو لم يشدّد ما قبلها ، نحو مُشْتَرَى ، فحذفها متفق عليه .

( خلافاً ليونس ) - فى جعلها مثل : معطى وملهى ، فى إجازة قلبها ، وهو ضعيف ، فليس الحرف المشدّد كحرف واحد ، بل هو حرفان ؛ وقد ألزمه سيبويه أن يقول فى عبدّى : عبدوَى ، بقلب الألف واواً ، كما قلبت فى حبلّى ، فقليل : حبلوَى ، وهو لا يقول ذلك ، بل يلزم الحذف ، فيقول : عبدّى .

( والنسب إلى : شج وحيّ وعلّى وتحية ونحوهن ، كالنسب إلى فتّى ) - فتقلب اللام فيهن واواً ، سواء اليائى والواوى ، فتقول :

(١) فى (د) : فليس إلا الحذف ، وفى (ز) : فليس فيه الحذف .

شجوىّ وحيوىّ وعلوىّ وتحوّىّ ؛ وشجّ فعل كأشّر ، وما كان كذلك ،  
تفتح عينه فى النسب ، كما سيأتى ، فلما فتحت عين شجّ للنسب  
تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار مثل : فتّى لفظاً ؛  
ومثل شجّ : عيم ، إلّا أن اللام ياء ، فتقول : عموىّ أيضاً ، وإنما قلبت  
الياء واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ؛ وأما حىّ ، فلم ينسب إليه على  
لفظه ، كراهة اجتماع أربع ياءات ، فحركوا أول ياءيه بالفتح ، فقلبت  
الثانية واواً ، فصار حيوىّ كفتوىّ ، ومثل حىّ تحىّ من تحيّة ، ووزنه  
تفعلة ، فنسب إليه كما ينسب إلى رميّة ، فقل : تحوىّ كرموىّ ، وإنما  
قل : رموىّ ، بحذف ياء المدّ (١) ، كما تحذف ياء صحيفة ، فإنها  
فعيلة مثلها ، فكما يقال : صحفّى ، قيل : رموىّ ، لصيرورتها بعد  
الحذف إلى فعل كأشّر ، فيفتح المكسور ، فيصيران إلى فعل ، كما  
سبق فى شجّ ، إلّا أن تحية أجرى فيها الأصل مجرى الزائد ، فياؤه  
المحذوفة أصلية ، وياؤه رميّة زائدة ؛ ومثل تحيّة ، فى أصالة حرف العلة  
الذى يحذف : ثئيّة (٢) وهى التّمكّث ، ومثله صورة : غزيّة وحميّة ،  
لزيادة الحرف ، فتقول أيضاً : ثاوىّ وغزوىّ وحموىّ .

وفى بعض النسخ ، ذكر علىّ مع هذه ، فيقال فى النسب إلى  
علىّ ونحوه كشقىّ : علوىّ وشقوىّ ، ووجه حذف الياء الزائدة بما  
سيأتى ، فيصير فعلا بكسرة قبلها حرف واحد ، فيفتح كما فى نمر ،

(١) أى من رمى .

(٢) هذا اللفظ وتفسيره غير واضحين فى (د ، غ) ، ولم أجد هذا اللفظ بهذا  
المعنى فى مادة : ثأى ، بالصّحاح أو اللسان .

فِصِيرَ عَلَا (١) كَفَتَى ، فَيَقَالُ : عَلَوَى كَفَتَوَى .

( وَيُفْتَحُ وَيُصَحَّحُ ثَانِي حَيٍّ ) - فَيَقَالُ : حَيَوَى ، كَمَا سَبَقَ ،  
وَأِنَّمَا لَمْ يَقُولُوا : حَيَوَى بِسُكُونِ الْيَاءِ ، لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا اجْتَمَعَا ،  
وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتِ إِحْدَاهُمَا فِي  
الْأُخْرَى ، فِصِيرٌ : حَيٍّ ، بِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ ؛ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي وَوَاءً فِي  
الْأَصْلِ ، رُدَّ إِلَى أَصْلِهِ ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَى : طَوَوَى ، لِأَنَّهُ مِنْ  
طَوَيْتَ .

( وَشَذَّ نَحْوُ : حَيٍّ وَأُمِّيٍّ ) - ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي  
حَيٍّ : حَيَوَى ، قَالَ : وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ آخِرُهُ هَكَذَا ؛ وَحَكَى عَنْ أَبِي  
عَمْرٍو ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : حَيٍّ وَلِيٍّ ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ أَبُو عَمْرٍو هَذَا ، لِأَنَّهُ  
لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ يَحْذَفُ ، وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ : آخِرُهُ هَكَذَا ، يَعْنِي يَاءَ  
مُشَدَّدَةً ؛ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ كُسَيَّاءَ : تَصْغِيرَ كَسَاءَ ، لَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا  
كُسَيٍّ ، بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ ؛ وَوَجْهُهُ أَنَّكَ حِينَ  
صَغَّرْتَ اجْتَمَعَتِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ : يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَالْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ  
الْأَلْفِ ، وَالْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ الْهَمْزَةِ ، فَحِينَ قِيلَ : كُسَيٍّ ، حُذِفَتِ يَاءُ  
الْأَلْفِ ، وَبَقِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ وَيَاءُ الْهَمْزَةِ ، فَإِذَا جِئَ بِبِيَاءِ النِّسْبِ ،  
لَا تَحْذَفُ يَاءُ التَّصْغِيرِ ، لِأَنَّهَا لِمَعْنَى بَاقٍ ، وَلَا يَاءُ الْهَمْزَةِ ، لِثَلَاثِهَا يَتَوَالَى  
الْإِعْلَالُ ، لِأَنَّكَ حُذِفَتِ يَاءُ الْأَلْفِ ، وَلِلزُّومِ تَحْرِيكُ يَاءِ التَّصْغِيرِ ،

(١) سَقَطَتْ مِنْ ( ز ، غ ) .

فلذلك ثبتت الياءان ، فما كان نحو : كُسَيِّ مصغراً ، لا تحذف منه الياء المشددة أصلاً ، وفي أثناء كلام سيبويه ، مايدل على هذا .  
 ( وقد يُعامل نحو : قاضي ومَرْمِي ، معاملة شَجَّ وعلَيّ ) -  
 فيقال : قاضوي ومرموي ، والقياس : قاضي ومرمي بالحذف ؛ ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش ، على شذوذ : قاضوي ، ووجهه أنه فتح وسطه ، ثم قلبت ياءه واواً ، وهذا كما فتح وسط تَغْلِب ، فقليل : تَغْلَبِي ، بالفتح ، وفتح هذه ونحوه كثير عند سيبويه من المسموع .  
 ونظير : قاضوي ، قوله :

(١٩٩) وكيف لنا بالشُّربِ ، إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نَقْدُ (١)

وأشدُّ من هذا ، قولهم في النسب إلى العالية : عُلوِيّ ، بضم العين وسكون اللام ، وفي النسب إلى البادية : بدَوِيّ ، بفتح الدال ؛ وإنما قيل : مَرْمَوِيّ ، تشبيهاً للياء (٢) المشددة ، بعد أكثر من حرفين ، بها ، واقعة بعد حرفين ، كعلَيّ ، فحذفت الياء الزائدة في مَرْمِيّ ، كما تحذف

(١) من الطويل ، وفي حاشية ابن يعيش ٥ / ١٥١ : نسب الشارح هذا البيت إلى عمارة بن عقيل ، ونسبه ثعلب إلى الفرزدق ، وقال الأعلم : وقيل هو لذي الرمة ، وكذا نسبه في معجم شواهد العربية ، وقال : إنه في ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٥ ؛ وقال غيرهما - ثعلب والأعلم - هو لأعرابي مجهول ؛ والشاهد في قوله : الحانويّ ، قال العيني : فإنه نسبة إلى الحانية تقديراً ، وقلبت الياء واواً ، كما في النسبة إلى القاضي : قاضوي ؛ وقال سيبويه : والوجه : الحانِيّ ، لأنه منسوب إلى الحانة ، وهي بيت الخمار ، وإنما جاز أن يقال : حانويّ ، لأنه بنى واحده على فاعلة ، من حنا يحنو إذا عطف .

(٢) في (ز) : لشبهها للياء المشددة ، بعد أكثر من حرفين ، بها واقعة بعد حرفين كعلَيّ .

في على ، وقلبت اللام واوا ، فقليل : مَرْمُوى ، كما يقال : علوى ؛ وهذه لغة قليلة ، والمختار ماسبق من حذف الياءين ، فيقال : مَرْمِى .  
(١) ويُحذف أيضا لياء النسب ، مايليه المكسور لأجلها ، من ياء مكسورة مدغم فيها (٢) - فتقول في النسب إلى سيد وغزِيل (٣) : سَيْدَى وغَزِيلَى ، بياء واحدة ساكنة ؛ قال خطاب الماردى : وفي العرب قبيلة تسمى أُسَيْد ، كأنه تصغير أسود ، ونسبت العرب إليها : أُسَيْدَى بالتخفيف . انتهى .

وشدّت العرب في طيّى فقالوا : طائى ، بقلب الياء ألفاً ، كما قالوا في تَيْجَل : تاجَل ، والقياس : طيئى بياء ساكنة قبل الهمزة .  
وخرج بقوله : مايليه ، ما لم يَل الياء المذكورة ، فإذا صغرت مهياماً من هام ، وقلت : مُهَيِّم على مُفَيْعِل ، للتعويض من المحذوف ، قلت : مُهَيِّمَى على مُفَيْعِلَى ، ولا تحذف ، لأن المكسور لياء النسب لم يَل الياء المذكورة .

وخرج بمكسورة ، المفتوحة نحو : هَبَيْخ (٤) فتقول : هَبَيْخَى ، ولا تحذف شيئاً ؛ ومدغم ، ما لم يدغم فيه ، نحو (٥) مُعْغِم ، من أغيمت السماء ، فهذه ياء مكسورة ، يليها ما يكسر لياء النسب (٥-).  


---

(١) هنا موضع فصل في بعض نسخ التسهيل .

(٢) زاد في النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخه : ما لم ينفصل ، ولم ترد هذه العبارة في نسخ التحقيق ، ولا في نسخة ناظر الجيش ، فلعلها من الشرح .

(٣) زاد في (د) : تصغير غزال .

(٤) هو الغلام الممتلئ شحماً ، وقيل : الغلام الناعم .

من (٥ - ٥) سقط من (ز) .

لكنها غير مدغم فيها ، فلا يُحذف ، فيقال في النسب :  
مُغيمى بإثبات الياء .

( وقد بينى من جزءى المركب : فعلل ، بقاء كل منهما وعينه )  
- كقولهم فى عبد شمس : عبشمى .

( فإن اعتلت عين الثانى ، كمل البناء بلامه ) - كقولهم فى  
امرىء القيس : مرقسى ، وفى عبد القيس : عبقسى ، وإنما فعلوا ذلك  
كراهة اجتماع حروف العلة .

( أو بلام الأول ) - كقولهم فى حضرموت : حضرمى ، وفى تيم  
اللات : تيملى ؛ وقولهم فى عبد الدار : عبدرى ، يحتمل كونه مثل  
مرقسى ، أو مثل حضرمى . ويدخل فى قوله : المركب ، مركب  
الإضافة والمزج والإسناد ؛ وإنما يقال من ذلك ماسمع ، ولا يطرد فى  
شئ من المركبات .

( وينسب <sup>(١)</sup> إليه ) - أى إلى ذلك المبنى المكمل ، كما سبق  
تمثيله .

( وربما نُسب إليهما معاً ، مُزلاً تركيبهما ) - فيقال : جاءنى  
البعلى البكى ، ومنه :

(١٩٨) مكرر \* تزوجتها راميةً هرمزيةً <sup>(٢)</sup> \*

( أو صيغا على زنة واحدة ) - نحو : البعلبكى  
والرامهرمزى .

(١) فى ( د ، غ ) : ونسب .

(٢) سبق تخريجه وشرحه .

( أو شُبِّها به ، فعوملاً معاملته ) - أى شبه المركبان بما صيغ على زنة واحد ، كقولهم فى كُنت : كُنْتُ ، نَزَّلُوا كُنْتُ ، للشَّيخ ، منزلة العلم ، لكثرة وقوع هذا اللفظ منه . فنسبوا إلى لفظه ، كما يُنسَب إلى المفرد ، تشبيهاً له به .

( فصل ) : ( يقال فى فُعَيْلة : فَعَلَى ) - كَحَنْفَى فى حنيفة ، حذفوا الياء الزائدة ، ثم فتحوا الوسط ، كما فعلوا فى نَمِر ، وذلك كراهة وجود الكسر فى أكثر حروف الكلمة ، مع ياء النسب ؛ وشذَّ قولهم فى عميرة - كلب - عَمِيرَى ، وأثبتوا الياء أيضاً فى النسب إلى السليقة ، وهى الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بسليقة ، بياء النسب ، أى بطبعه ، لا عن تعلم ؛ وقالوا فى بنى عُبيدة - حى من تميم - عُبدَى ، بحذف الياء ، وضم أوله ، للفرق بينه وبين عُبيدة ، من قوم آخرين ؛ وقالوا فى زينة : زَيَانَى ، بالألف شذوذاً ، ولو سَمِيت بزينة ، ثم نسبت لم تقل إلا : زَيْنَى ، على القياس ، نص عليه سيبويه ، وهو مطرد فى كل ما شذت العرب فيه فى النسب ، إذا سميت به ، ثم نسبت ، لم تنسب إلا على القياس .

( وفى فُعَيْلة وفَعُولَة : فُعَلَى ) - فتقول فى جُهَيْنة وبُئينة : جُهَنَى وبُئِنَى ، وشذَّ فى رُدَيْنَة : رُدَيْنَى ؛ وأما فَعُولَة ، فمذهب سيبويه ، أنك تحذف الواو ، كما حذفوا الياء ، وتفتح العين ، فتقول فى حَمُولَة وركوبة : حَمَلَى وركَبَى ، قياساً على قولهم فى أزد شُنُوءَة : شَنَى ؛ وذهب الأخفش والمبرد والجرمى إلى أنك تنسب إليه على لفظه ،

ولا تحذف شيئاً ، فتقول : رَكُوبِي ، قالوا : وَشَنِيئِي (١) شاذ ، وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو ، وتبقى الضمة ، فتقول : رَكُوبِي ؛ وفي الغرة لابن الدهان ، نسبة هذا إلى سيويه والأخفش ، وهو وهم ، والصحيح في المسألة ، قول سيويه ، للسمع (٢) .

وقولهم : وَشَنِيئِي شاذ ، جوابه أنه لو ورد نحوه مخالفاً له ، صحَّ ذلك ، ولكن لم يُسمع في فَعُولَةٍ غَيْرُهُ ، ولم يُسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منهم ، فصار أصلاً يقاس عليه .

( مالم يُضاعف ) - نحو : شديدة وعديدة وضرورة ، فتقول : شديديّ وعديديّ وضروريّ ، ولا تحذف الياء ولا الواو ، كراهة اجتماع المثليين (٣) .

( أو تعدم الشهرة ) - هذا القيد لم يتعرض له سيويه ولا نحاة المغاربة ، بل المشهور وغيره سواء في الحذف ، حيث يحذف ، وفي الإثبات ، حيث يثبت ، ولعله تحرز من قولهم في رُدَيْنِيَّة : رُدَيْنِي .  
( أو تعتلَّ عينُ فَعُولَةٍ أو فَعِيلَةٍ ، صحيحة اللام ) - ثبت قوله : فَعُولَةٍ في بعض النسخ دون بعض ، ومثاله . قَوْلُهُ ، ومثال فَعِيلَةٍ : طَوِيلَةٍ ، فتقول : قَوْلِي وطَوِيلِي ، ولا تحذف ، لئلا تتحرك الواو ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيكثر التغير ؛ ومثل فَعِيلَةٍ فُعِيلَةٍ ، فتقول في لُوزَةٍ : لُويزِي ، بلا حذف ، حملاً على طَوِيلَةٍ .

(١) في (د) : وَشَنَائِي .

(٢) أى لموافقته السماع .

(٣) في (ز) : المسئلتين ، وهو سهو .

وخرج بصحيحة اللام ، ما اعتلت (١) لامه ، وعينه معتلة ،  
فإن ياءه تحذف نحو : طَوِيَّةٌ وَحِيَّةٌ ، فتقول : طَوَوِيٌّ وَحِيَوِيٌّ .

( وقد يقال : فُعَلِيٌّ وَفَعَلِيٌّ ، في فُعِيلٍ وَفَعِيلٍ ، صحيحى  
اللام ) - كقولهم في هُذَيْلٍ : هُذَلِيٌّ ، وفي ثَقِيفٍ : ثَقَفِيٌّ ؛ والقياس  
عدم الحذف ، فتقول : هُذَيْلِيٌّ وَثَقِيفِيٌّ . واحترز بصحيحى ، من  
قَصِيٍّ وَعَلِيٍّ ونحوهما ؛ وذكروا في قَصِيٍّ وجهين ، أحدهما الإثبات ،  
فتقول : قُصَيِّيٌّ ، والثاني الحذف ، فتقول : قَصَوِيٌّ ؛ ولم يذكر سيبويه  
في فَعِيلٍ إِلَّا الحذف ، فقال : إنك تقول في عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ ؛ وذكر  
الفارسيّ فيه وجهي قُصَيٍّ ، والفرق بينهما أن الكسرة قبل الياء أثقل من  
الضمة ، فلذا لم يذكر سيبويه إِلَّا الحذف .

( ولا يقاس عليه ) - فلا يقال في فُعِيلٍ وَفَعِيلٍ ، صحيحى  
اللام : فُعَلِيٌّ وَفَعَلِيٌّ إِلَّا حيث سُمِعَ ، بل تثبت الياء ؛ ومن المسموع  
أيضا : قُرَشِيٌّ في قَرِيشٍ ، وَسَلَمِيٌّ في سُلَيْمٍ ، وَفُقَمِيٌّ في فُقَيْمٍ كنانة ،  
وأما فُقَيْمٍ من تميم ، فلم يشذوا فيه .

( وفعولة المعتل اللام ، كالصحيحها ) - فينسب إلى عَدُوَّةٍ ،  
كما ينسب إلى شَنْوَةٍ ، فتقول : عَدَوِيٌّ ، كما تقول : شَنْئِيٌّ .

( لا كفَعول ) - فلا تقول في عَدُوَّةٍ : عَدَوِيٌّ ، بلا تغيير ، كما  
يقال ذلك في عَدُوٍّ .

---

(١) في (د) : ما اعتلت عينه ، ولامه معتلة .

( خلافاً للمبرد في المسألتين ) - فالمسألة الأولى مسألة هُذِلَ وثَقِيف ونحوهما ، وقد سبق أن الحذف فيهما جار على غير القياس ، وقال المبرد : بل يجوز ذلك قياساً ، واختار المصنف القصر على السماع ، لقلة ماورد من ذلك ، وقال السيرافي : الحذف في هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جداً في لغة الحجاز ؛ والمسألة الثانية مسألة فعولة المعتلة اللام ، اختار المصنف فيها كما في الصحيح اللام ، وهو مقتضى ماسبق عن سيويه في شُئْوَة ، ومذهب المبرد عدم الحذف ، وقد سبق ذكر قوله ، فكما تقول عنده : رَكوبِي في رَكوب وركوبة ، تقول في عَدْوَة : عَدُوِّي كعدوّ ؛ وإن أدّى الحذف إلى التقاء مثلين لم تحذف ، بل تقول في تميم : تميمي ، وفي سُلُول : سُلُولِي .

( وتفتح غالباً عين الثلاثي المكسورة ) - نحو : نَمِر وإِبِل ودُئِل ، فتقول : نَمَرِي وإِبِلِي ودُؤْلِي <sup>(١)</sup> بالفتح ، وذلك كراهة للكسر في جميع حروف <sup>(٢)</sup> الكلمة ، أو في أكثرها ، مع ياء النسب . واستظهر بقوله : غالباً ، على قولهم في الصَّبْع : صَبْعِي ، بكسر العين مع كسر الصاد إتباعاً ، وهو شاذ ، وقيل : إن كسرة الفاء إذا كانت إتباعاً ، تفتح العين ، فيقال : صَبْعِي ، ثم إن شئت ، بقيت الصاد على حركة الإِتباع ، وإن شئت فتحتها ؛ والمعروف أن فتح عين نَمِر ونحوه في النسب واجب ؛ وقال طاهر القزويني : إن ذلك جائز لا واجب .

(١) في ( د ، ز ) : دئلي .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

( وقد يُفعل ذلك بنحو : تغلب ) - الإشارة إلى فتح العين ، ونحو تغلب ماكان على أربعة ، وثالثه مكسور ، كثيرٌ ومشرق ومغرب ، فيجوز في هذا كله فتح المكسور في النسب ، فتقول : تَغَلَّبِيٌّ وَثَيْرَبِيٌّ وَمَشْرِقِيٌّ وَمَغْرَبِيٌّ ، فإن كان الاسم على أكثر من ذلك ، لم يُفتح المكسور ، فتقول في جَحْمَرِش : جَحْمَرِشِيٌّ ، بالكسر لاغير ؛ وفي قوله : وقد ، إشعار بقلة الفتح في تغلب ونحوه ، وسيأتى بسط هذا .

( وفي القياس عليه خلاف ) - ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، وكلام النحويين مضطرب في المسألة ، فقال الصفار في شرح الكتاب : جملة النحويين على جواز الوجهين : بقاء الكسر ، والتخفيف بالفتح ، في تغلب ونحوه ، وقال الجرمي : إن الفتح شاذ ، والقياس الكسر ؛ وقال غير الصفار : إن الفتح مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسي وجماعة ، شاذ عند سيويه والخليل ، وتوسط الجزولي فقال : المختار أن لا يفتح ؛ وكلام سيويه والخليل ظاهر في عدم القياس ؛ ويحتمل أن يفهم منه خلاف ذلك .

( ولا يغير نحو : جَنَدِل ) - مما توالى حركاته ، وكُسِر ما قبل آخره ، كهُدَيْدٍ وَعُلْبِطٍ ، فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تغيّر كسرتة فتحة ، بل ينسب إليه على لفظه ، فتقول : جَنَدِلِيٌّ وَهُدَيْدِيٌّ وَعُلْبِطِيٌّ ؛ وهذا لا خلاف فيه ، لأنه لما تحرك الأولان بغير الكسر ، قاوما ما بعدهما من المكسورين . وجَنَدِلُ الموضع الذي فيه حجارة ، والهُدَيْدُ اللبن الخاثر ، وعمش العين ، يقال : بعينه هُدَيْدٌ ، أى عمش ، والعُلْبِطُ : الضخم .

( فصل ) : ( لا يُجبر في النسب ، من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتل اللام ) - فالمحذوف الفاء ، المعتل اللام نحو : شِية ودية ، والمحذوف العين ، المعتل اللام نحو : المُرَى <sup>(١)</sup> ويرَى <sup>(٢)</sup> علمين ، والأصل : المُرَى ويرَى ، فحذفت العين ، فتقول في النسب إلى هذين القسمين : وشَوَى أو وشِيى ، على ماسياتى من الخلاف ؛ والمُرَى واليرَى ، برّ الفاء والعين ؛ فإن كانت اللام صحيحة ، لم ترد الفاء ولا العين ، فتقول في عِدّة ولِدّة : عِدَى ولِدَى ؛ وإنما رَدّوا في شِية ونحوه ، ولم يُرَدّوا في عِدّة ونحوه ، لأن التاء تحذف للنسب ، فيبقى شِية بعد ذلك على حرفين ، ثانيهما حرف علة ، وهو مفقود ، وهذا بخلاف عدة ونحوه ؛ وتقول في سِه : سَهَى ، وأصله : سته ، بدليل أستاها في الجمع ، وسُتِيه في التصغير ، وكذلك لو سميت بمُدّ قلت : مُدَى ، وأصله : منذ ، فحذفت العين ؛ وهذا الذى ذكره من ردّ العين إذا صحّت اللام ، هو فى غير المضاعف ، فلو سميت برُبّ ، مخففاً من رُبّ ، ثم نسبت ، رددت المحذوف ، فقلت : رُبّى بالتضعيف ، نصّ عليه سيويه ، ولا خلاف فيه .

( وأما <sup>(٣)</sup> المحذوفها ) - أى المحذوف اللام .

( فيجبر برّها ) - أى برّ اللام .

(١) اسم فاعل من أراه الشئ يُريه ، فهو مُريه ، والأصل : المُرَى .

(٢) مضارع رأى ، وأصله : يرأى .

(٣) فى (ز) وفى بعض نسخ التسهيل : فأما .

( إن كان معتل العين ) - نحو شاه ، أصله : شَوَهَة كَصَحْفَة ، فحذفت لامه ، فوليت تاء التأنيث الواو ، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ودليل أن المحذوف الهاء قولهم في الجمع : شِيَاهُ ، ودليل سكون الواو ، أن فَعْلَة أكثر في كلامهم من فِعْلَة ، فتقول في النسب : شاهي ، برد المحذوف .

ومذهب سيبويه أنك تبقى الألف ، ولا تأتى بواو موضعها ، لأجل ردّ اللام ، لأنه لا يعتد بما عرض ، كما أنك تقول في يد : يدوي ، بالتحريك ، نظراً إلى ما كان عليه الحرف قبل ردّ اللام ؛ والمنقول عن الأخفش ، أنك تقول : شوهي ، فتأتى بالواو ، كما تقول في يد : يدوي ، فتردّ الدال (١) إلى أصلها من السكون ، وقد رجع في الأوسط إلى قول سيبويه ، وحكى عن العرب : عدوي ، بالفتح ، وقاس عليه : يدوي ، وقال في النسب إلى شاه : شاهي ، كما هو قول سيبويه .  
( وكذا الصحيحها ) - أي الصحيح العين .

( إن جبر بردها في التثنية ) - نحو : أخ وأب ، قالوا في التثنية : أخوان وأبوان ، برّد اللام ، فتردّ في النسب ، فيقال : أخوي وأبوي .

( والجمع بالألف والتاء ) - نحو : أخت وسنة ، قالوا في الجمع المذكور : أخوات وسنوات ، برّد اللام ، فيقال في النسب : أخوي وسنوي ، ومن جعل اللام هاء في سنة ، قال : سنهي ، وقد قالوا : سانهت .

(١) في (ز) : اللام .

( وإلّا فوجهان ) - أى وإن لايجبر بالردّ فى التثنية والجمع المذكور ، فوجهان : الردّ وعدمه ، وذلك نحو : غَدَ وشَفّة ، يقال فى التثنية : غدان وشفتان ، ولم يجمع شفة بالألف والتاء ، استغناء بجمع التكسير ، ولأَمْ غَدِ واوٌ <sup>(١)</sup> ، لقوله :

( ٢٠٠ ) وماالناس إلّا كالديار ، وأهلها بها يوم حَلُّوها،وغَدُوا، بلاقع <sup>(٢)</sup>

ولام شَفّة هاء ، بدليل شفاه ، وشافهتُ فلاناً ، فتقول فى النسب : غَدَوَى وشَفَهَى ، وَغَدَى وشَفَى ، بالإثبات والحذف ؛ والمراد بقوله فيما قبل هذا : إن جُبِر : إن جُبر وجوباً ، فلا يدخل يد ودم فيه ، ويدخلان فى قوله : وإلّا فوجهان ؛ إذ التقدير : وإلّا يجبر وجوباً ، فإن قولهم : يديان <sup>(٣)</sup> ودميان ، قليل أو ضرورة ، فتقول فى النسب : يدوى ويديّ ، ودموى ودميّ ، بالرد وعدمه ؛ وإنما حملتُ قوله على ذلك ، ليوافق كلام النحويين ، فيد و دم عندهم ، مما يجوز فيه الوجهان .

( وتفتح عين المجبور ، غير المضاعف ، مطلقاً ) - أى سواء

(١) أصله : غَدُو .

(٢) من الطويل ، للبيد - ديوانه ١٦٩ - والشاهد فى قوله : غَدُوا ، والاستدلال بهذا اللفظ ، على أن غداً أصله : غَدُو ، بإسكان الثانى ، فإذا نسب إليه ، ورُدَّ المحذوف منه قيل : غَدَوَى ، فلم تسلب الدال حركتها ، لأنها جرت على التحرك بعد الحذف ، فجرت على ذلك فى النسب والردّ إلى الأصل . ومعنى البيت أن الناس فى اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار ، مرة يعمرها أهلها ، ومرة تقفر منهم ؛ والبلاقع : الخالية المتغيرة ، واحداها بلقع ..

(٣) فى (ز) : يدان ودميان .

كان أصلها السكون ، كشيّة ، أصلها : وشيّة ، ويد ، أصلها :  
يَدِي ، أو كان متحركاً ، كأخ وأب ، فتقول : وشَوِيّ ويدَوِيّ وأَبَوِيّ  
وأَخَوِيّ ، بفتح العين في الجميع ؛ وأصل وشَوِيّ : وشَوِيّ بكسر الواو  
والشين ، لأنك تردّ الفاء ، مع بقاء العين على حركتها ، ثم فتحت  
الشين ، كما فتحت باء إبل في النسب ؛ ولما فتحت الشين ، صارت  
الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، فيصير الاسم من الثلاثي الذي آخره  
ألف ، فتقلب في النسب واواً ؛ وهذا الفتح إنما هو في غير المضاعف ،  
وأما المضاعف فلا يُفتح ، بل تكون العين ساكنة ، وهو اتفاق ،  
فتقول في رَبٍّ مخفّفاً : رَبِّي بالتضعيف ، ولم يفتحوا ، كراهة ثقل  
التكرار <sup>(١)</sup> ، وقوم من عبد القيس ، يقال لهم : قرّة ، مخفّف الراء ،  
قالوا في النسب إليهم : قرّي بتشديد الراء .

( خلافاً للأخفش ، في تسكين ما أصله السكون ) - فتقول في  
يد وشاه : يَدَوِيّ <sup>(٢)</sup> وشَوَهِيّ ، بسكون العين ، عملاً بالأصل ، وقد  
سبق ذكر هذا عنه ، وأنّ مذهب سيويّه التحريك ، وأنك تقول على  
مذهبه : شاهيّ ، كما سبق تقريره ، ويدَوِيّ كما سبق ذكره ، وسبق أيضاً  
أن الأخفش رجع في الأوسط إلى قول سيويّه ، وهو قول الأكثرين ،  
والسمع يعضده ، وهو قول العرب : عدَوِيّ ، بفتح الدال ، كما سبق  
ذكره .

(١) في (د) : التكرير .

(٢) في (د) : يَدِيّ .

( وإن جبر مافيه همزة الوصل ، حذفت ، وإن لم يُجبر ، لم تُحذف ) - سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت في نسخة البهاء الرّقِّي وفي غيرها ، والمعنى : إن رددت المحذوف مما فيه همزة الوصل حذفتها ، وإلا فلا ، فكأنها عوض المحذوف ، فلا يجتمعان ، فتقول في ابن واسم واست : بنوى وسموى وستوى ؛ ويجوز في السين من سموى الكسر والضم ، ويجيء فيه خلاف سيويه والأخفش ، إذ أصله : سَمُو بسكون الميم ، فتفتحها عند سيويه ، وتسكنها على المشهور عن الأخفش ، وتقول : اسمى وابنى واستهى ، بإقرار همزة ، إذ لم يردّ ما حذفت ، ويجيء في همزة اسمى الضم والكسر ، فالوجهان عند العرب في السين عند سقوط همزة ، وفي همزة عند وجودها .

( وإن كان حرف لين آخر الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث ضعّف ) - فتقول في النسب إلى كى <sup>(١)</sup> : كيوى ، كما تقول في النسب إلى حى : حيوى ، لأن كيثا صار بالتضعيف مثله <sup>(١)</sup> ، وتقول في النسب إلى لو : لوى بالتضعيف .

( وإن كان ألفاً ، جعل ضعفها همزة ) - فتقول في رجل سمي لا : لاء بالمد ، فإذا نسبت ، جاز فيه وجهان : إقرار همزة ، فتقول : لائى <sup>(٢)</sup> ، وإبدالها واواً ، فتقول : لاوى . وخرج بقوله : حرف لين ، كم ونحوه ، فلا يجب تضعيفه ، بل يجوز ، فتقول : كمى وكمى ، بالتخفيف والتثقيل .

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) في النسخ : لائى ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

( فصل ) : ( تبدل همزة ياء نحو : سقاية وحوليا ) -

فتقول : سقائي وحولائي<sup>(١)</sup> ، بالهمز فيهما ، وذلك أن الياء تحذف لأجل ياء النسب ، وكذا ألف التانيث ، يجب حذفها في مثل هذا ، لأنها فيما زاد على أربعة ، فتبقى الياء متطرفة ، وقبلها ألف زائدة ، فتبدل همزة ، كما فعل في كساء ورداء ؛ وعلم من كلامه ، أن الواو في شقاوة ونحوها ، لا تبدل همزة ، بل تقرّ بحالها ، فتقول : شقاوي ، وذلك لأن العرب قد قلبت الهمزة واواً ، فإذا وجدت الواو ، لم تغير .

( وقد تُجعل واواً ) - ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي ، وهو صحيح ، فتقول : شقاوي وحولاوي ؛ والضمير في : تُجعل ، للهمزة .  
( وفي نحو : غاية ، ثلاثة أوجه ) - وهو ما ثالثه ياء بعد ألف<sup>(٢)</sup> ، كطاية وثاية .

أحدها : بقاؤه على لفظه ، فيقال : غايي ؛

الثاني : قلب الياء همزة ، كما فعل في سقاية ؛

الثالث : قلب الهمزة المبدلة من الياء واواً .

( أجودها الهمز ) - ثبت هذا في نسخة البهاء الرقي ، وذلك لسلامته من ثقل الياءات ، مع الكسر الموجود ، ذلك في الوجه الأول ؛ ومن الإبدال بعد الإبدال ، كما في الوجه الثالث ؛ والطاية السطح ، والثاية مأوى الغنم .

(١) في ( د ، ز ) : ودرحائي ، وهو سهو ظاهر .

(٢) زاد هنا في ( د ) : يعني أصله .

( ولا يغير ماله ياء أو واو ، من الثلاثي الصحيح العين ، الساكنها ، باتفاق ، إن كان مجرداً ) - فتقول في : ظبي ودلو : ظبيّ ودلوّ ؛ وخرج بالصحيح ، حتى ونحوه ، وقد سبق حكمه .

( وإن أنث بالتاء ، عومل معاملة منقوص ثلاثي ، إن كان ياءً ) - فتقول في ظبية ودُمية : ظبوّ ودموّ ، كما تقول في شج : شجوّ ؛ والدمية : الصورة من العاج وغيره .

( وفاقاً ليونس ) - ومذهب سيويه ، أنه لا يغير منه إلا ماورد تغييره ، ومنه : قروّ ، في النسبة إلى القرية .

( لا إن كان واواً ، وفاقاً لغيره ) - فتقول في غزوة : غزوّ ، بسكون العين <sup>(١)</sup> ؛ وحاصل ما في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : البقاء على ما كان عليه في اليائي والواويّ ، فتقول في ظبية : ظبيّ وفي غزوة : غزوّ ، بسكون العين فيهما ، وبقاء الياء والواو ، وهو الذي يعزى للخليل وسيويه ، واختاره ابن أبي الربيع .  
الثاني : أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور <sup>(٢)</sup> الثلاثي ، فيقال : ظبوّ وغزوّ ، بفتح العين وبالواو ، وهو مذهب يونس ، واختاره الزجاج .

والثالث : التفرقة ، بجعل اليائي كالمقصور ، وبقاء الواويّ على

(١) أي عين الكلمة .

(٢) في (د) : المنقوص .

لفظه ، وهو اختيار ابن عصفور ، وكذا المصنف على هذه النسخة ؛  
 ووجهه أن السماع ورد بما قال يونس في اليائي ، قالوا في حي من  
 العرب ، يقال لهم : بنو زنية : زنوي ، وفي البطية : بطوي ؛ وأما  
 الواوي فقاسه على اليائي ، والسماع ورد بخلاف قوله ؛ قالوا في بني  
 جروة ، وهم حي من العرب : جروي ، بسكون الراء ؛ وزعم بعض  
 النحويين أن الخليل يميز الوجهين في اليائي ، ويختار الإقرار على  
 الأصل ؛ ونقل سيويه عن الخليل يحتمله .

وفي نسخة البهاء الرقي : ( وإن أنث بالتاء ، فكذلك ، خلافاً  
 ليونس ، في فتح عينه ، وقلب يائه واواً ) - وهذا موافق لما قدمناه من  
 النقل عن الخليل وسيويه .

( والنسب إلى أخت ونظائرها ، كالنسب إلى مذكراتها ) -  
 فتقول فيه وفي بنت وثنتان : أخوي وبنوي وثنوي ، كما تفعل لو نسبت  
 إلى ما لا تاء فيه من ذلك ؛ وإنما فتح ما كان ساكناً قبل التاء ، لأنه  
 بحذفها لأجل النسب ، صار متطرفاً ، فأشبهه دال يد ، وميم دم ،  
 وفتح الأول في أخوي وبنوي ، لأنهم حين جمعوا ، فتحوا ، وقالوا : أخوات  
 وبنات .

( خلافاً ليونس ، في إيلاء ياء النسب التاء ) - فيقول : أختي  
 وبنتي ، والقول الأول لسيويه والخليل ؛ ووجهه أن التاء ، وإن كانت  
 للإلحاق ، معاملة<sup>(١)</sup> معاملة تاء التأنيث ، لخصوص ما هي فيه

(١) أي هي معاملة مثل معاملة تاء التأنيث .

بالمؤنث ، وحين جمعت العرب ، رُدَّت إلى الأصل ولم تعتدّ بالتاء ؛  
 ووجه مذهب يونس ، أن التاء للإلحاق بقُفْل (١) وجِذْع ، فأجرى  
 الملحق مجرى الأصلي ؛ وذهب الأخفش إلى أنه يحذف التاء من هذا  
 النوع ، ويُقرّ ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ،  
 فتقول : أَخَوَى وَبَنَوَى وَثَنِي .

( وتقول في فم ، ومن اسمه : فو زيد : فَمَى وفَمَوَى ) - وقد  
 نصَّ سيبويه على أن فماً يقال فيه ، على لغة من قال في التثنية :  
 فمان : فَمَى ، وعلى لغة من قال : فموان : فَمَوَى ، وكان القياس أن  
 يقال عند الردّ : فوهَى ، لكن سيبويه نظر إلى ما سُمع في التثنية من  
 قولهم : فموان ، فألحق النسب به ؛ وأما فو زيد ، فإذا أفرد المضاف  
 فيه صار فماً ، فيأتى فيه مأتى في فم مفرداً .

( وفي ابنم : ابنمى وابنّى وبنوى ) -  
 فالأول ، على لفظه ، ولم يُسمع ، وإنما قيل نظراً ؛ وإذا فتحت  
 نونه في الأحوال كلها ، فلا كلام ، وإن أتبعته ، ففي مررت بابنمى ،  
 قيل قياسه ، أن يجوز فيه ما جاز في تغلبى من الفتح .  
 والثاني ، على حذف الميم ، وإبقاء الهمزة ، فيصير النسب إليه  
 كالنسب إلى ابن .

والثالث ، على حذفهما (٢) ، كما يقال في ابن : بنوى .

(١) يعنى أُخْتُ وبنت .

(٢) أى الميم والهمزة .

( وينسب إلى الجمع بلفظ واحده ، إن استعمل ) - فتقول في الفرائض : فرضي ، وكذا في الكتب : كتابي ؛ وقول الناس : فرائضي وكتبي ، يعد في اللحن ، وأجاز ذلك قوم .

( وإلا فبلفظه ) - ومنه قولهم : أعرابي ، فأعراب جمع لا واحد له من لفظه مستعمل ، وليس جمع عرب ، وفاقاً لسيبويه ، لأن العرب يقع على البادي والحاضر ، والأعراب يخص أهل البادية .

( وربما تُنسب إلى ذى الواحد بلفظه ، لشبهه بواحد ) - قالوا : كلابي الخلق ، وقياسه : كلبى الخلق ، وذلك لشبه كلاب بكتاب ، وهو واحد .

وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه :

( لشبهه بواحد في الوزن ، وصلاحيته للجمع ) - فقال في جمع كلاب : كلابات . وفي قوله : وربما ، إشعار بقلة ذلك ، وغيره يجعله شاذاً .

( وحكم اسم الجمع ، والجمع الغالب ، والمسمى به ، حكم الواحد ) - فتقول في قوم : قومي ، وكذا اسم الجنس ، فتقول في تمر : تمرى ، هكذا قيل <sup>(١)</sup> ؛ وتقول في الأنصار : أنصاري ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته ، غلب على قوم بأعيانهم ؛ وتقول في كلاب وأثمار ، اسمي قبيلتين : كلابي وأثماري ، ومنه قولهم : المدائني ، في النسب إلى المدائن ، وهو بلد بعينه .

(١) زاد بعدها في (د) : وفيه بحث .

( وذو الواحد الشاذ ، كذى الواحد القياسي ) - فينسب إلى الواحد الشاذ الذى ليس جارياً على قياس الجمع ، فتقول فى مذاكير <sup>(١)</sup> : ذكرى ، وفى ملامح <sup>(٢)</sup> : لحي ، وهو قول سيويه .

( لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبى زيد ) - فى أنه ينسب إلى لفظ الجمع ، نظراً إلى أن <sup>(٣)</sup> ذلك الواحد لشذوذه صار كالعدم ، فتقول : مذاكير وملاحي ؛ وقد حكى أبو زيد هذا عن العرب ، فلا ينبغي أن يردّ مطلقاً ، قال أبو زيد : قالوا فى النسب إلى محاسن : محاسنى .

( ويُلتزم <sup>(٤)</sup> فتح عين تمرات وأرضين ونحوهما ) - فإذا سميت بتمرّات ، ثم نسبت ، حذفت الألف والتاء ، وفتحت العين ، فقلت : تمرى ، وإنما فتحت ، لئلا يلتبس بالنسب إلى تمرّات باقياً على الجمعية ، فإنك تردّه إلى الواحد ، فجعلوا سكون العين فى هذا ، وفتحها فى ذاك فرقاً ؛ نصّ على الفتح فى العلم سيويه ؛ وإذا نسبت إلى أرضين قلت : أرضى ، بفتح العين ، ووجهه ماسبق من قصد الفرق ، فإن الجمع يُردّ فى النسب إلى واحده ، إلّا أن يكون ساكن العين .

( وكسرُ فاء سنين ونحوه ) - فإذا سميت بسنين ، وأعرّته

(١) فى ( ز ، غ ) : مذاكر .

(٢) فى ( د ، غ ) : ملاميح ، وشرح النص التالى يوضح صحة التحقيق .

(٣) سقطت من ( د ، غ ) .

(٤) فى ( د ، غ ) ، وفى بعض نسخ التسهيل : ويلزم .

بالحروف ، حذفت حرف العلة والنون ، وقلت : سِنِيّ ، بكسر النون لأجل النسب ، وتكسر السين أيضا ؛ وإن أعربته بالحركات ، لم تحذف شيئا ، بل تقول : سِنِيّ ؛ وإن لم يُسمَّ به ، وأعربته كالجمع ، رددته إلى المفرد ، وقلت : سنويّ أو سنهيّ ، كما سبق ؛ وإن جعلت الإعراب على النون ، نسبت إليه على لفظه ، لأنه مفرد لفظا ، جمع معنى ، فصار مثل قوم ، فتقول : سِنِيّ .

( إن كُنَّ أعلاماً ) - أى تمرات وأرضين وسنين <sup>(١)</sup> ونحوها .

( وقد يُردُّ الجمع المسمّى به إلى الواحد ، إن أمن اللبس ) -

ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، ومثال ذلك : الفرهوديّ بالضم في الفراهيد ، وهو علم لبطن من الأزد ، منهم الخليل شيخ سيويه ، يقال في النسب إليهم : الفراهيديّ ، على صيغة الجمع ، للعلمية ، كما قالوا : المدائني والمعاقرّي ، ويقال : الفرهوديّ ، بالردّ إلى الواحد ، لأمن اللبس ، وهو أنه ليس لغيرهم هذا الاسم ، وقيل : لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ؛ وفي الصحاح : الفرهودُ حَيٌّ من نجد <sup>(٢)</sup> ، وهو بطن من الأزد ، يقال لهم : الفراهيد ، منهم الخليل ، يقال : رجل فراهيديّ ، وكان يونس يقول : فرهوديّ .

( وماغيّر في النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطراده ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : حمد ، بدون إعجام .

لم يُقَسَّ عليه ) - فالأول نحو قولهم : سُهِّلَ ، بضم السين ، في النسب إلى سَهْل ، بفتح السين ؛ ولا يقاس على هذا ، فلا (١) يقال في كلب : كُلبِي ، بضم الكاف ؛ والثاني كقولهم في عميرة كلب : عميرِي ، والقياس : عَمَرِي كحَنَفِي ، كما سبق ، وكقولهم (٢) في ثَقِيف : ثَقَفِي ، والقياس على الصحيح : ثَقِيفِي ، كما سبق (٢-) أيضا .

( فصل ) : ( قد تلحق ياء النسب ، أسماء أبعاض الجسد ، مبنية على فُعال ) - نحو : رُؤَاسِي ، للعظيم الرأس ، وَأَنَافِي ، للعظيم الأنف .

( أو مزيداً في آخرها ألف ونون ) - رَقَبَانِي ولَحْيَانِي ، للعظيم الرقبة واللحية .

( للدلالة على عِظَمها ) - أى عِظَم تلك الأبعاض ، وقد لحقت (٣) فُعالاً في غير ذلك ، قالوا في الشيء الذى يكون طوله أو عرضه شبراً أو شبرين مثلاً إلى العشرة : أَحَادِي وثَنَائِي إلى عَشَارِي . ( وتلحق أيضا ، فارقةً بين الواحد وجنسه ) - نحو قولهم : زَنْجِي وزَنْج ، ويهودِي ويهود ؛ كما قالوا : تَمَرَةٌ وتمر (٤) .

( وعلامة للمبالغة ) - كقولهم : رَجُلٌ أعْجَمِي وأَحْمَرِي ، إذا

(١) سقطتا من ( ز ، غ ) .

من ( ٢ - ٢ ) سقط من ( ز ) .

(٣) أى الياء .

(٤) أى يجعل التاء فارقة بين الواحد وجنسه .

إذا كان كثير العجمة والحمرة ، كما قالوا : راوية ، إلا أن زيادة التاء للمبالغة ، أكثر من زيادة ياء النسب لها .

( وزائدة لازمة ) - نحو كرسى ، وحوارى بمعنى ناصر ، وفي الخبر : « الزبير ابن عمتى ، وحوارى من أمتي » (١) .

( وغير لازمة ) - كقول الصلتان العبدى :

(٢٠١) أنا الصلتانى الذى قد علمتم إذا ما تحكمت ، فهو بالحكم صادق (٢)

وقوله :

(١٤٠) مكرراً طرباً ، وأنت قنسى والدهر بالإنسان دوارى (٣)

وليست الياء فيه للمبالغة ، لأنها استفيدت من فعال ، هكذا قيل ، وفيه بحث ، وهذا كله مقصور على السماع ، فلا يقال فى العظيم الكبد : كبادى ، ولا فى العظيم الرأس : رأسانى ، ولا غير ذلك مما سبق ، إلا إن سُمع .

( ويستغنى عنها غالباً بصوغ (٤) فعال ، من لفظ المنسوب إليه ،

(١) فيض القدير ج ٤ ص ٧١ برقم / ٤٥٨٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل عن جابر - رضى الله عنهما .

(٢) من الطويل ، للصلتان العبدى ، والشاهد فى قوله : أنا الصلتانى ، يياء النسب غير اللازمة ، لأن اسمه الصلتان ، بدون ياء .

(٣) رجز للعجاج - ديوانه ٦٦ - والشاهد فى قوله : والدهر بالإنسان دوارى ، أى ، دوار ، والياء فيه زائدة غير لازمة ؛ والقنسى نسبة إلى قنسين ، بفتح النون وكسرهما : كورة بالشام ، كما فى القاموس ؛ والقنسى : الشيخ الكبير .

(٤) سقطت من النسخ ، وثبتت فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى نسخة البهاء الرقى ، على ما يأتى بيانه .

إن قصد الاحتراف (١) - الضمير لياء النسب ، واستظهر بقوله :  
غالباً ، على قولهم : بُتَّى ، فى بائع البُتوت ، وهى الأكسية ، ومنه :  
عثمان البُتَّى ، أحد الفقهاء ، وقولهم : عطرى ، فى بائع العطر ، وقالوا  
أيضاً : بُتَات وعطَّار .

وفى نسخة البهاء الرقى ، عوض بفَعَّال ، قوله : بصوغ فَعَّال ،  
ولا فرق ، إلا أن هذه أوضح ؛ والمقصود أن فَعَّالاً يكثر فى الحرف  
نحو : الحَبَّاز والقَزَّاز والسَّقَّاء ، أى المعالج لذلك .

( وبصوغ فاعل ، إن قصد صاحب الشئ ) - فىقال عند  
قصد (٢) صاحب كذا ، لا المحترف : لابن وتامر ورايح ، أى صاحب  
لبن وتمر وريح .

( وقد يُقام أحدهما مقام الآخر ) - فمن قيام فَعَّال مقام فاعل  
قولهم : نَبَّال أى صاحب نبل ، قال امرؤ القيس :

(٢٠٢) وليس بذى ربح ، فيطعننى به      وليس بذى سيف ، وليس بنَبَّال (٣)

وعليه حمل بعضهم : « ومارئك بظلام ... » (٤) ، أى بذى

---

(١) ثبت بعد هذا فى بعض نسخ التسهيل : والمعالجة ، وهى نفس معنى :  
الاحتراف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من الطويل ، لامرؤ القيس - ديوانه / ٣٣ - والشاهد فى قوله : وليس  
بنَبَّال ، حيث قام نَبَّال وزن فَعَّال مقام : نابِل وزن فاعل .

(٤) فصلت / ٤٦ .

ظلم ، ولا ينقاس ، قال سيبويه : وليس في كل شيء من هذا قيل  
هذا ، لاتقول لصاحب الفاكهة : فكَاه ، ولا لصاحب الشعير :  
شَعَّار ؛ ومن قيام فاعل مقام فَعَّال ، قولهم : حائك في معنى حَوَّاك ،  
لأن الحياكة من الحرف .

( وغيرهما ، مقامهما ) - قالوا : امرأة معطار ، أى ذات  
عطر ، ورجل طَعِم ، أى ذو طعام ، ورجل نَهَر ، أى ذو عمل في  
النهار ، أنشد سيبويه :

(٢٠٣) ولستُ بِلَيْلى ، ولكنِّي نَهْرٌ لأُدْلِجُ اللَّيْلَ ، ولكنْ أبتكرُ<sup>(١)</sup>

واستعمل معطير للعطار ، قال العجاج يصف الحمار والأتن :  
(٢٠٤) \* يَتَبَعْنَ جَاباً كُمْدُقَ المَعْطِيرِ<sup>(٢)</sup> \*

(١) من أبيات سيبويه ، من الرجز ، والشاهد في قوله : ولكنِّي نَهْرٌ ، أى ذو  
عمل في النهار ، قال العيني في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢٠١ :  
وفي رواية الجوهرى : \* إن كنت ليلياً فإنِّي نَهْرٌ \* قال : والشاهد في نَهْرٌ ، فإنه  
استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب ، فلم يقل : ولكنِّي نهاري ، والنَّهْرُ ، بفتح النون ،  
وكسر الهاء ، هو العامل بالنهار ، وأدْلَجُ القَوْمُ ، إذا ساروا من أول الليل ، والابتكار هو  
الأخذ بأول الأشياء .

(٢) ديوان العجاج ج ٢ - تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي - ملحقات  
الديوان (٣١) : في أراجيز العرب (١٥٥) - قال في الحاشية : رواها البكري دون  
نسبة ، ولكنها نسبت إلى العجاج في بعض المصادر ، ورواية الديوان : يَضْرِبْنَ بدل  
يتبعن ، قال : في اللسان والصحاح والمقاييس والمخصص في موضع : يتبعن ، وفي  
موضع آخر : يضربن ، والجَابُ الحمار الغليظ من حمر الوحش ، والمْدُقُّ والمْدَقُّ ما  
دققت به ، والمعطير أراد العطار ، وهو موضع الشاهد ، حيث استعمل لفظ معطير ،  
بدل العطار .

أى العطار ، وهذا كله لا ينقاس .

وقال المبرد : إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا ، قياس ، ومذهب سيبويه خلافه ، فهو عنده كثير ، ولا يقاس عليه .

( وقد يُعَوَّض من إحدى ياءى النسب ، ألف قبل اللام ) -  
أى قبل لام الكلمة ، كقولهم فى يمينى : يمان ، وقولهم فى شامى :  
شام ، فيصيران كقاضٍ ، وهو شاذ ، قال :

( ٢٠٥ ) تَهَامُونَ ، نَجْدِيُّونَ ، كِيداً وَنَجْدَةً لِّكُلِّ أَنَاسٍ مِنْ وَقَائِعِهِمْ سَجُلٌ <sup>(١)</sup>

( وشذَّ اجتماعهما ) - قالوا : يمانى وشامى .

( وفتحوا تاء تِهَامٍ ، لخفاء العوض ) - والقياس أن لا تفتح ،  
بل تبقى على كسرهما ، كما بقى يمان وشام على الفتح ، لكن لما  
ظهر <sup>(٢)</sup> العوض فى هذين ، لم يُحْتَجَّ إلى تغيير يتبيّن به التعويض ،  
فأصلهما يمين وشام ، فتعويض الألف ظاهر ، بخلاف تِهَامٍ ، فأصله  
تِهَامَةٌ ، فقد رُدُّوه إلى تَهَمٍ أو تَهَمٍ ، ثم عوضت الألف من إحدى  
ياءى النسب ، ففتحت التاء حينئذٍ ، ليظهر التعويض .

\* \* \*

(١) لم أجده فى المراجع التى تحت يدى ، والشاهد فى قوله : تَهَامُونَ جمع تِهَامٍ ،  
أصله تِهَامَةٌ ، ثم رُدُّ إلى تَهَمٍ أو تَهَمٍ ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب ، وفى  
الجمع فى الشاهد ، جمعت جمع قاضٍ : قاضُونَ ، فقال : تَهَامُونَ ؛ والسَّجُلُ مذكر ،  
وهو الدلو إذا كان فيه ماء ، قلَّ أو كثر .

(٢) فى (د) : لما بقى .

## ٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به

## مما لم يسبق ذكره

أمثلة (١) الأوزان التي وضعت للدلالة عليه ، كأفعال وفعل  
وغيرهما ، والذي يتعلق به وذكره هنا ، هو كونه للقلة أو للكثرة ، وما  
يفعل في (٢) الكلمة ، صحيحة أو معتلة ، عند صوغها على مثال من  
تلك الأمثلة ، ونحو ذلك ، مما لم يجر له ذكر في أول الكتاب ، عند  
الكلام في كيفية التثنية وجمعى التصحيح .

( كل اسم دال على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ،  
فهو جمع واحدٍ مقدّر ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب  
فيه ) - فخرج بقوله : أكثر ، المثني ، والخاص نحو : عباديد ، فليس  
في المفرد هذا الوزن ؛ وأما معافر فعلم منقول من الجمع ، وحضاجر  
للضبع ، جمع حضجر ، وكأن كل جزء من بطنها حضجر ، لكبر  
بطنها ؛ وسراويل ، قيل : أعجمي ، وقيل ، جمع سروالة ، ويستدل  
بقوله :

(٢٠٦) عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف (٣)

(١) في (د) : وأمثله .

(٢) في (د) : بالكلمة .

(٣) من المتقارب ، قائله مجهول ، وقيل : مصنوع ؛ والذي أثبتته قال : إن  
سروالة واحدة السراويل ، وقال السيرافي : سروالة لغة في السراويل ، إذ ليس مراد  
الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل ؛ وإنما هو هجاء ، والسراويل تمام  
اللباس ، فأراد أنه تام التردى باللؤم .

والغالب نحو : أعراب ، فهو جمع لواحد مقدر ، كعباديد ونحوه ، وهو قول سيبويه وغيره ، وقيل : جمع عرب ، وهو ضعيف ، وأفعال يكثر في الجمع ، ويقل في المفرد ، قالوا : برمة أعشار ، أى مكسرة قطعاً قطعاً ؛ وقيل : لم يثبت في المفرد ، وأعشار من وصف المفرد بالجمع ، وهو قول الأكثرين ؛ والعباديد : الفرق من الناس ، ذاهبين في كل وجه ، وكذلك العبايد ، يقال : صار القوم عبايد وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له : وواحد على فعلول أو فعليل أو فعلال ، في القياس .

( وإلاً فهو اسم جمع ) - نحو : إبل ، الواحد جمل أو ناقة ، ونحو : قوم ، الواحد رجل .

( فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ ، دون الهيئة <sup>(١)</sup> ، وفي الدلالة ، عند عطف أمثاله عليه ، فهو جمع ) - نحو : رجال <sup>(٢)</sup> ، فرجل ورجال متوافقان في أصل اللفظ ، أى في مادته ، ومختلفان في الهيئة ؛ ولو قلت : رجل ورجل ورجل <sup>(٣)</sup> ، لوافق رجالاً في الدلالة على التعدد . وخرج بقوله : دون الهيئة ، جنُب ، فإنه يقع على الواحد والجمع بلفظ واحد ، وكذلك المشي في اللغة الفصحى ، فهو يوافق عند قصد الواحد ، ما يقصد به الجمع في اللفظ والهيئة ، فليس جنب ، عند إرادة الجمع بجمع ، بل هو لفظ مفرد ، يشترك فيه الواحد وغيره .

(١) في (ز) : أو في الدلالة .

(٢) في (ز) : نحو : رجل ورجال .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وخرج بقوله : وفي الدلالة ... إلى آخره : قریش ، فليس جمع قرشيّ ، لأنك لو قلت : قرشيّ وقرشيّ وقرشيّ ، لكان معناه جماعة تنسب لقریش ، وهذا ليس <sup>(١)</sup> بمدلول قریش ، فليس قریش جمعاً ؛ وعلم مما مثلناه <sup>(٢)</sup> في القيد الأول ، أنه لو قال : عند عطف مثليه أو أمثاله ، لكان أولى .

( ما لم يخالف الأوزان الآتي <sup>(٣)</sup> ذكرها ) - وهي أمثلة الجمع للقلّة أو الكثّة نحو : ركب .

( أو يُساوٍ <sup>(٤)</sup> الواحد ، دون قبح ، في خبره ) - نحو : الركبُ سار ، كما تقول : الراكب سار . وقوله : دون قبح ، للاحتراز عن معاملته <sup>(٥)</sup> معاملة الواحد شذوذاً ، نحو : الرجال قائم .

( ووصفه ) - نحو : هذا ركبٌ سائر ، كما تقول : هذا راكبٌ سائر ؛ قال الفارسيّ : لا يجوز : قومك ذهب ، ولا صحبتك خرج ، ولا قومك ذاهب ، إلّا إن جاء في شعر أو نادر كلام ، لأنه يؤدّي عن جمع ، فصار كالجمع المكسر ، وقال سيّويه : القوم مفرد ، وصفته

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( ز ) : قلناه .

(٣) في ( ز ) : التي ذكرها .

(٤) في النسخ الثلاث : أو يساوى ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، واللفظ معطوف على يخالف المجزوم بلم .

(٥) في ( د ) : عن معاملة الجمع معاملة الواحد .

لا تجيء إلا على المعنى ، ولا تقول : قومٌ ذاهب ؛ قال الخضرأوى : وهذا هو الأصل ، قال تعالى : « سِيَهْزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونِ الدُّبُرُ » (١) .

( والنسب إليه ) - فتلحق ياء النسب لفظه ، فتقول : رَكْبِي ، كما تقول ، راكبي ، ولا يكون فيه ماسبق ذكره في النسب إلى الجمع ، من عدم لحاق الياء لفظه ، ووجوب الرد إلى المفرد ، على ما بين .

( أو يتميز (٢) من واحده بنزع ياء النسب ) - كرومي وروم ، وتركبي وترك .

( أو تاء التأنيث ) - كبُسْر وبُسرة ، وسفين وسفينة .

( مع غلبة التذكير ) - احترز مما لزم التأنيث ، نحو : تُخَم وتُهم ، فهما جمع تخمة وتهمة ، لا أسماء جمع ، نص عليه سيويه ، للزوم التأنيث ، قالوا : هذه تخم ، وهي التهم ؛ وفي عبارة المصنف تقصير .

( فإن كان كذلك ) - أي مخالفاً ، أو مساوياً ، أو مميزاً ، كما سبق شرحه .

( فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ، لا جمع ) - فاسم الجمع هو غير المميز بما سبق ذكره ، واسم الجنس هو المميز المذكور ؛ وسقط من بعض النسخ : أو اسم جنس ، وقيل على هذا التقدير :

(١) القمر / ٤٥ .

(٢) في ( د ، ز ) : يميز ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : أو يَمْتَرُ .

إنه اندرج في اسم الجمع ، مثل بُسر وسفين ، وغير المصنف يسمى هذا اسم جنس ، انتهى . ويندرج أيضا على هذا التقدير روم ونحوه ، وغيره يسميه اسم جنس أيضا .

( خلافاً للأخفش ، في ركب ونحوه ) - كطير وصحب ، فهي عنده جموع تكسير ، لا أسماء جموع ؛ وحكى في الأوسط ، أنهم قالوا : صائم وضوم ، وزائر وزور ، ونائم ونوم ، وشاهد وشهد ؛ ومذهب سيويه أنها جموع ، بدليل تصغيرها على لفظها ، قال :

(٢٠٧) وأتى رُكيبٌ ، واضعون رحالهم إلى أهل نار، من أناسٍ بأسودا<sup>(١)</sup>

وهي للكثرة باتفاق ، فلو كانت جموعاً لم تصغر على لفظها كجموع الكثرة ؛ وحكى السيرافي عن الأخفش ، أنه يمنع تصغيرها على لفظها ، والذي في الأوسط للأخفش ، أنها تصغر على لفظها ، قال : وإن صغرت شيئاً من هذا على واحده ، فهو جائز على قبحه ، فتقول : صويحبون ، في صحب .

( وللفرأ في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ ) - كبسر وغمام ، ورُدُّ عليه ، بأن هذا لو كان جمع تكسير حقيقة ، لم يوصف بالمفرد ، وقد قال تعالى : « إليه يصعد الكلم الطيب »<sup>(٢)</sup> ، وقال : « أعجاز نخل منقعر »<sup>(٣)</sup> .

(ومن الواقع على جمع ، ما يقع على الواحد) - كالمصدر ، نحو : رجلٌ

(١) لم أجده في مراجعي ؛ والشاهد في تصغير ركب على لفظه : رُكيب .

(٢) فاطر / ١٠ .

(٣) القمر / ٢٠ .

عَدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ، ونحو : جُنُبٌ ، يقال : رجلٌ جُنُبٌ ، ورجالٌ جُنُبٌ ، ونحو : فلكٌ وهجانٌ ودلاصٌ ، فإنها تقع على الواحد والجمع ، قال تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك ، وجريئاً بهم » <sup>(١)</sup> ، وقالوا : ناقة هجان ، ونوق هجان ، ودرع دلاص ، ودروع دلاص .

( فإن لم يُشَنَّ ، فليس بجمع ) - كالمصدر ، إذا يقال : رجلان عدل ، بالافراد ، كما في غير التثنية ، ونحو : جُنُبٌ في الأفصح ، فيقال أيضاً : رجلان جُنُبٌ .

( وإن ثُنِيَ ، فهو جمع مقدرٌ تغييره ، على رأى ) - وهو قول سيبويه والأكثرين ، لوجود التغيير في التثنية ، على تقدير التغيير في الجمع ، فالضمة في فُلْكَ للمفرد ، كضمة قُفْلٍ ، وللجمع كضمة أُسْدٍ ، وكلام المصنف في أول الكتاب على هذا ، وجُنُبٌ في لغة من قال في التثنية : جُنُبَانِ ، مثل فُلْكَ وأخواته ، وفي لغة من قال فيها : جُنُبٌ كالمصدر ، كما سبق .

( والأصح كونه اسم جمع ، مستغنياً عن تقدير التغيير ) - فاختار هنا أن فُلْكَ وأخواته ، واقعة على جمع ، أسماء جموع ، ولا تغيير مقدرٌ ، لأنه تكلف لا داعي إليه ، ولا يبعد وضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، كما وقع الاشتراك بين كَلَّى وجزئه ، في لفظ كإنسان للشخص وللمثال الذي يُرى في سواد العين .

(١) يونس / ٢٢ .

( فصل ) : ( تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ ) - فلا  
يقاس على ما سُمع من ذلك ، كقولهم في رطبة : أرطاب .  
( استغناء بتجريده في الكثرة ) - نحو (١) : بُسرة وبُسْر ، وتَمْرَة  
وتَمْر .

( وبتصحيحه في القلة ) - نحو : تمرات ، وهذا إذا لم يصحب  
آل الاستغراقية (١-) ، أو يُضَفَّ إلى مايعم ، فإن كان كذلك ، لم يدل  
على القلة ، وعليه قول حسان :

(٢٠٨) لنا الجففاتُ الغرُّ يَلْمَعْنَ في (٢) الضَّحَى  
وأسيافنا يقطُرْنَ من نَجْدَةٍ دما (٣)

( وهي من ثلاثة إلى عشرة ) - فأقصى مايقع عليه جمع القلة  
عشرة ، وأدناه ثلاثة .

( وأمثلتها : أَفْعُل ، أفعال ، أفعلة ) - وسيأتى مايقاس في كل  
منها ، وما يُحفظ فيه .

( ومنها فِعْلة ، لا من أسماء الجمع ، خلافاً لابن السراج ) -

(١) من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (د ، ز) : بالضحى .

(٣) من الطويل ، لحسان بن ثابت - ديوانه ٣٧١ - والشاهد في قوله :  
الجففات : جمع جفنة ، وهي القصعة ، فإن المراد به الكثير ، وكذا : الأسياف ، حيث  
أريد به الكثير أيضاً ، والقياس : الجفان والسيوف .

ولا يقاس في شيء من الأوزان ، ولعلّ هذا شبهة ابن السّراج في جعله اسم جمع ، وهو ضعيف ؛ وكثير من صيغ الجمع ، ثبت له ذلك ، كما ستراه ؛ وقد نظم بعض النحويين الأربعة في قوله :

بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعله، يُعرف الأدنى من العدد

ونظم أبو الحسن علي بن جابر الدباج ، بيتا ذكر فيه جمع التصحيح لمذكر أو مؤنث ، فإنه للقلة ، وهو قوله :

وسالم الجمع أيضا داخل معها في ذلك الحكم ، فاحفظها ولا تزد

قرأته على شيخنا أبي حيان - رحمه الله - قال : أنشدني شيخنا أبو عليّ الحسن ابن أبي الأحوص ، فيما قرأته عليه ، لشيخه أبي الحسن المذكور .

( وليس منها فَعَلَ وفَعَلَ وفَعَلَة ، خلافاً للفرّاء ) - أي ليس من أسماء الجموع ، هذه الأوزان ، نحو : ظَلَمَ وسَدَرَ وقَرَدَة ، وكأن شبهة الفرّاء في جعلها من أسماء الجموع ، قولهم : ظلمات وسدرات ، فجمع الجمع لا ينقاس : وجمع اسم الجمع أسهل ، لأنه أقرب إلى المفرد ، وهو ضعيف ، فظلمات ونحوه جمع ظلمة ، لا جمع ظَلَمَ ، والفتح للإتباع .

( بل هُنَّ وسائر الأمثلة الآتي ذكرها ، لجمع الكثرة ) - ودليل أن هذه صيغ جمع أنها تعامل معاملة الجمع في الخبر والوصف ، نحو : الظُّلَم أنجلَيْنَ ، وهذه غُرَف انهْدَمْنَ ، وأما : « وأسبغ عليكم نِعْمه

ظاهرةً وباطنة» (١)، «غرف مبنية» (٢) فمن باب : « وإذا الرسلُ أُقْتُتْ » (٣) ؛ وأما كونها للكثرة فباتفاق .

(وربما استغنى بما لإحدهما عن ما للأخرى ، وضعاً أو استعمالاً ، اتكلاً على قرينة ) - فالوضع كرجل وأرجل ورجال ، فأرجل للقلة ، ولم يوضع لرجل غيره في الكثرة ، ورجال للكثرة ، ولم يوضع لرجل غيره في القلة ، والاستعمال ك : « ثلاثة قُرُوء » (٤) ، جمع قُرُء ، وهو صيغة كثرة ، وقالوا في قرء في القلة : أقراء ، لكن استعمل ما للكثرة في الآية ، مكان ما للقلة ، لقرينة « ثلاثة » .

( وما حذف في الأفراد من الأصول ، رُدَّ في التفسير ) - نحو : شفة وشفاه ، وسِه وأستاه ، وحرٍ وأحراح .

( ما لم يبق على ثلاثة ، فيُكسَّر على لفظه ) - نحو : باز ، أصله : بازى ، فحذفت لامه ، وبقي بعد ذلك على ثلاثة أحرف ، فقالوا في تكسيه : أبواز .

( ويغنى غالباً التصحيح عن تكسير الخماسي الأصول ) - نحو : فرزدقون ، وذلك لقصد المحافظة على ما هو أصل ، فإن صيغة الجمع المتناهي ، تقف عند الحرف الرابع . واستظهر بقوله : غالباً ، على

(١) لقمان / ٢٠ .

(٢) الزمر / ٢٠ .

(٣) المرسلات / ١١ .

(٤) البقرة / ٢٢٨ .

قولهم : فرازد . والحاصل في المسألة ، أن الخماسي الأصول ، يجمع بالواو والنون ، والألف والتاء ، إن وجد فيه شرط جواز ذلك ، وإن لا يوجد ، جىء بما يفهم الجمع ، نحو : عندي كثير من السفرجل ، أو جمع بالحذف ، كما سيأتى بيانه ، نحو : سفارج ، وقد يُجمع كذلك ، مع إمكان التصحيح نحو : فرازد .

( وموازن مفعول ) - نحو : مضرويين ومضروبات ، وهذا هو الغالب ، وقالوا : ملعون وملاعين ، ومسلوخ <sup>(١)</sup> ومساليخ .  
( والمشدّد العين من الصفات ) - نحو : شرّابين <sup>(٢)</sup> وشرّابات ، وقالوا في جبار ودجال : جبابرة ودجاجلة .

وثبت في نسخة عليها خطّه : ( غير ثلاثي ) - ليخرج مُرّ ، فإنه مشدّد من الصفات ، وكسّروه فقالوا : أمرار ؛ ولا حاجة إلى هذا القيد ، لخروجه بإضافة مشدّد <sup>(٣)</sup> للعين ، فإن هذا مضعف العين واللام ، لا مشدّد العين .

( والمزيد أوله ميم مضمومة ) - نحو مُكرمين ومُكرمين ، ومُكرّمات ومُكرّمات ، ومنطلقين ومنطلقات ؛ وخرج بمضمومة ، المكسورة نحو : مطعان ومطعام ونحوهما ، فإنها <sup>(٤)</sup> لا تجمع جمع السلامة ، فتكسّر نحو : مطاعين ومطاعم .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (غ) : شرّاب وشرّابين .

(٣) في (د) : مشدد العين .

(٤) في (ز) : فإنهما ، والمقصود : مطعان ومطعام ونحوهما .

( إِلَّا مُفَعَّلًا وَمُفَعَّلًا يَخْصُ الْمُؤنْثُ ) - نحو : مُكْعَبٌ وَمُطْفِلٌ ،  
فهذان لا يصححان <sup>(١)</sup> ، وكذا ما أشبههما ؛ فإنه يُجمع بالألف  
والتاء ، من صفات المؤنث ، ما كان بالتاء ، كضاربة ومكرمة ؛ وسمع  
خودات <sup>(٢)</sup> وثيبات <sup>(٣)</sup> ؛ ومكعب بمعنى كعاب ، والكعاب  
والكعاب الجارية التي يبدو ثديها للنهود ، يقال : كعبت تكعب ،  
بالضم كعوباً ، وكعبت ، بالتشديد مثله ؛ والمطفل : الطيبة معها  
طفلها ، وهى قرية عهد بالتاج ، وكذلك الناقة ، والجمع مطافل  
ومطافيل .

( واستغنى بمذكر التصحيح ، فى بعض الثلاثى ، صفةً لمذكر  
عاقِل ) - نحو : حلو وحلوون ، وندس <sup>(٤)</sup> وندسون ، فلم يكسر  
استغناء بجمع التصحيح . واحترز ببعض <sup>(٥)</sup> ... مِنْ مُرٍّ ، فإنهم  
قالوا : مُرُون ، ومع أنهم كسروه على أمرار ؛ فليس هذا الاستغناء ثابتاً  
فى جميع المذكور <sup>(٦)</sup> .

( ومؤنثه ، فيما لم يكسر ، من اسم ما لا يعقل مذكراً ) - أى  
بمؤنث جمع التصحيح ، وذلك نحو : سجلات .

(١) أى لا يجمعان جمع تصحيح .

(٢) جمع خود .

(٣) جمع ثيب .

(٤) فى (غ) : وسدس وسدسون .

(٥) فى (د) : ببعض الثلاثى .

(٦) فى (د) : الأمور .

( وقد يفعل ذلك ) - أى الجمع بالألف والتاء .

( به ) - أى بالمذكر .

( ثابتاً تكسيه ) - نحو بُوق ، قالوا : بوقات ، مع قولهم :  
أبواق .

( ويكثر فى صفاته مطلقاً ) - أى يكثر الجمع بالألف والتاء  
فى صفة المذكر الذى لا يعقل ، كُسِّرَتْ أو لا ، نحو : جبال  
شامخات <sup>(١)</sup> ، ونخيول سابقات ، وسراقات طويلات .

( وليس مطرداً فى اسمه الخماسى فصاعداً ، مالم يكن مصدراً ذا  
همزة وصل ) - نحو : انطلاق واستخراج واقتدار ، فيجوز قياساً :  
انطلاقات واستخراجات واقتدارات ؛ واعترض هذا <sup>(٢)</sup> بتجويز كون  
الجمع لانطلاقة واستخراجة واقتدارة للمرّة ، فيكون جمع مؤنث  
بالتاء ، أو جمع مذكر ، كما زعم المصنف ، وفيه بحث . وخرج بهمزة  
وصل نحو : مدحرج ، للمصدر ، وكذا مقاتل له ، فلا يقال :  
مدحرجات ولا مقاتلات .

( خلافاً للفراء ) - فى تجويزه جمع الاسم المذكر بالألف والتاء  
قياساً مطرداً ، إذا كان لغير العاقل ، ولم يكسر خماسياً فصاعداً ،  
مصدراً أو غيره ، ووافقه عليه بعض المغاربة ، ومنه قولهم : اصطبلات  
وسراقات .

(١) فى ( د ، غ ) : ساجحات .

(٢) سقطت من ( د ، ز ) .

( وشد قولهم : رمضانات وشوالات ) - إذ كسروهما على أرمضة وشواويل .

( فصل ) : (أفعل ، لاسم على فَعَلَ ، صحيح العين ) - نحو فَلَسَ وَأَفْلَسَ ، وكَأَسَ وَأَكْوَسَ ، وَصَكَّ وَأَصُكَّ ، وَدَلَوُ وَأُدِّلَ ، وَثَدَى وَأُثِدَّ ؛ وخرج باسم : الصفة نحو : كَهَلْ وَضَخَمَ ، وبصحيح العين : مَعَتَّلُهَا ، كَثُوبٌ وَسَيْفٌ ، فلا يقاس فيهما أفعل .

( أو مؤنث بلا علامة ، رباعى ، بمدة ثالثة ) - كَعَنَاقُ (١) وَأَعْنُقُ ، وَذِرَاعٌ وَأَذْرُعُ ، وَكَرَاعٌ وَأَكْرُعُ ، وَيَمِينٌ وَأَيْمُنُ ؛ وخرج المذكر كَطِحَالٌ وَجَنِينٌ وَمَكَانٌ ، وَمَا كَانَ بَعْلَامَةً ، كَسَفَاهَةِ (٢) وَرِسَالَةٍ وَغُجَالَةٍ وَصَحِيفَةٍ ، وَغَيْرِ الرَّبَاعِيِّ كَدَعْدُ ، وَمَا خِلَا (٣) مِنَ الْمَدَّةِ كَخَنْصَرٍ وَضَفْدَعٍ .

( وَيُحْفَظُ فِي فِعْلٍ ، مطلقاً ) - اسماً كان ، كَقَوْلِهِمْ : ضِرْسٌ وَأَضْرُسٌ ، وَذِئْبٌ وَأَذْؤُبٌ ، قِيلَ : وَجِرُوا وَأَجِرُوا ، أَوْ صِفَةً نَحْوُ : جِلْفٌ وَأَجْلُفٌ ؛ وَالْجِرُّ مَثَلُ الْفَاءِ ، وَهُوَ وَلَدُ الْكَلْبِ وَالسَّبَاعِ ، وَيُقَالُ : أَعْرَابِيٌّ جِلْفٌ ، أَيْ جَافٌ .

( وَفِي فَعَلٍ ) - نَحْوُ : جَبَلٌ وَأَجْبُلٌ ، وَنَارٌ وَأَنْوَرٌ ، وَعَصَاٌ وَأَعْصَى .

(١) بفتح العين المهملة ، وهى أنثى المعز .

(٢) فى (ز) : كسقا .

(٣) فى (ز) : وما حكى .

- ( وفُعل ) - نحو : قُفِل وأُقِفِل .
- ( وفُعل ) - نحو : عُتِق (١) وأُعْتِق .
- ( وفُعل ) - نحو ضُبِعَ وأضْبِع .
- ( وفِعِل ) - نحو : ضِلَعَ وأضْلَعَ .
- ( وفَعَلَة ) - نحو : أكمة وآكُم ، والأصل (٢) : أأكُم ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً .
- ( وفَعَلَة ) - نحو : نعمة وأنعم .
- ( أسماء ) (٣) - قيدٌ في الصور السبع .
- ( وفي نحو : عبَد ) - قالوا في الجمع : أعْبُد ، وقال المصنف في غير هذا الكتاب : إن فَعَلًا الصفة ، إنما يُجمع على أَفْعُل ، إذا استعمل كالأسماء ، ومثل بَعُد وأعْبُد .
- ( وسيف ) - قالوا : أسِيف ، ومثله : عين وأعْيِن ، قال تعالى : « تجرى بأعيننا » (٤) .

(١) في النسخ الثلاث ، وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٣ : نحو : قرط وأقراط ؛ قال الصبان : قوله : نحو قرط وأقراط ، صوابه : نحو : عُنُق وأعناق ، لأن القرط ساكن الراء ، لامضمومها . انتهى . شنواني .

(٢) سقطتا من (ز) .

(٣) في (د ، ز) : اسماً ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، والسياق يعضده .

(٤) القمر / ١٤ .

( وثوب ) - قالوا : أثُوب ، ومثله : قوس وأقوس ؛ وإنما تنكبوا أفْعَلًا في فعل الاسم المعتل العين ، لثقل الضمة في حرف العلة .  
 ( وطحال ) - قالوا : أطحل ، ومثله : شهاب وأشهب .  
 ( ومكان ) <sup>(١)</sup> - قالوا في جمعه : أمكن ، والأظهر زيادة الميم ، وأنه مَفْعَل من الكون ، فقياسه : مكاون ، لكن لما لزمته الميم ، شبهت : بما هو أصل ، فقالوا في جمعه : أمكنة ، كزمان وأزمنة ؛ فمن ثم قالوا : أمكن ، ونحوه في تنزيل الزائد منزلة الأصلي : مسيل ، قالوا في جمعه : مُسِل ، كقضيبي وقضب ، لتخيل أنه فَعِيل ؛ ونظير مكان وأمكن : جناح وأجنح .

( وجنين ) <sup>(٢)</sup> - قالوا في جمعه : أجنّ ، بالإدغام والفتك <sup>(٣)</sup> ، وقياسه : أجنّة ، وجاء أيضا أفْعَل في فَعُول ، قالوا : رسول وأرسل .

( وليس التأنيث مصححاً لاطراده في فَعَل ، خلافاً ليونس ) -  
 فيُجيز في قَدَم ونحوه من فَعَل المؤنث ، اقتياس أفْعَل ، والجمهور على أنه لاينقاس فيه ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

(١) زاد قبلها في النسخة المحققة من التسهيل ، وفي (ز) : وعنان ، ولم يمثل له .

(٢) زاد بعدها في (ز) وفي النسخة المحققة من التسهيل : وأنبوب ، ولم يمثل له ، وقد مثل له في شرح التسهيل لناظر الجيش بأثب .

(٣) في شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ٦ باب أمثلة الجمع ، في هذا الموضع : وقالوا في جنين : أجنّ ، وجاء مفكوكا في الشعر ، قال رؤبة :  
 \* إذا رمى مجهولة بالأجنّ \* .

( ولا في فَعَلَ وفَعَلَ وما بينهما ، خلافاً للفرء ) - فيجيز  
اقتياس أفْعَلَ في المؤنث من فَعَلَ كَقَدَّرَ ، وفَعَلَ كَقَدَّمَ ، وفُعَلَ كَغُولَ ،  
وهي من السَّعَالَى ، وكلَّ ما اغتال الإنسان فأهلكه ، فهو غُولٌ ،  
يقال : غالته غُولٌ ، إذا وقع في مهلكة ، وفُعَلَ كَعُنُقَ ، وهو مذكر  
أيضاً ؛ وقال ابن دريد : إن سكنت ثانيه ذكرت ، وإلا أنثت ، وفُعَلَ  
كعَجَزَ ، وفَعَلَ نحو قَتَبَ <sup>(١)</sup> ، والجمهور على أنه لا يطرد شيء من  
ذلك .

( فصل ) : ( أفعال ، لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أفْعَلَ ) -  
نحو : حوض وأحواض ، وبيت وأبيات ، وحزب وأحزاب ، وجمل  
وأجمال ، وركن وأركان ، وعنق وأعناق ، وعضد وأعضاء ، وعنب  
وأعنان ؛ وخرج بالاسم : الصفة ، نحو : كهل ؛ وبالثلاثي : طحال  
ونحوه .

( وقَلَّ في فَعَلَ ، معتلّ العين ) - قالوا : مال وأموال ، وحال  
وأحوال ، وخال وأحوال .

( وندر في فَعَلَ ) - كَرُطَبَ وأرطاب ، ورُبَعَ وأرباع .

( ولزم في فَعَلَ ) - كإبل وآبال .

( وغلب في نحو مَدَى ) - قالوا : مَدَى وأمداء ، ونحوه : ظَبَى  
وأظباء .

(١) مثل لها الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ١٢٣ بقوله :

ولا في فَعَلَ نحو : ضِلَع .

( وَلَبَّ ) - قالوا : ألباب ، ونحوه : أطلال .

( وَنَمِر ) - قالوا : أنمار ، ونحوه : فخذ وأفخاذ .

( وَعَضَد ) - قالوا : أعضاد .

( وَعَنْب ) - قالوا : أعناب ، وقمع وأقماع .

( وَطُنْب ) - قالوا : أطناب ، وعنق وأعناق .

( وَفَلَّوْ وَعَدُّو ) - قالوا : أفلاء وأعداء .

( ويحفظ في فَعْل صحيح العين ) - ومن المسموح من ذلك قولهم : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد ، وألف وآلاف ، وجد وأجداد ، وقياس فَعْل المذكور : أَفْعَل ، والوجه أن ينقاس فيه أفعال ، لكثرة ما سمع من ذلك ، وهي تزيد على المائة .

( وليس مقيساً فيما فاءه همزة أو واو ، خلافاً للفرّاء ) - قالوا : أنف وآناف ، وأرض وآراض ، وأهل وآهال ، ونحو : وقف وأوقاف ، ووهم ، وأوهام ، ووغد وأوغاد ، وهو كثير ، فالوجه ما ذهب إليه الفرّاء من القياس ، بل الوجه كما سبق القياس فيه ، وفي غيره ؛ وذكر المصنف <sup>(١)</sup> أن أفعالاً في الذي فاءه واو <sup>(٢)</sup> ، من فَعْل ، أكثر من أَفْعَل ، بل قال : شَدَّ فيه أَفْعَل نحو : وجه وأوجه ، وقال أيضاً : إن أفعالاً في المضاعف فيه أكثر من أَفْعَل نحو : عمّ وأعمام ، وربّ وأرباب ، وأنهم ربما استغنوا فيه بفُعُول ، فلم يسمع غيره ، نحو : جدّ وجُدود ، وحَظّ

(١) في شرح الكافية ، كما ذكر الأشموني .

(٢) في (ز) : واواً ، ولعله سهو من الناسخ .

وحُظوظ ، وقدَّ وقُدود ، قال : ولم يُسمع في شيء منه أفْعَل ، إلَّا نادراً <sup>(١)</sup> ، نحو : كفَّ وأكفَّ ؛ وهذان الكلامان يقتضيان تخصيص ماسبق ، من أن <sup>(٢)</sup> أفْعَل يطرد في فَعْل صحيح العين ، إلَّا أن يُجعل المضاعف قسيماً للصحيح العين ، فلا يدخل فيه ، كما اصطلاح على ذلك بعض المغاربة ، فتقول : الاسم إما صحيح أو معتل أو مضاعف ، فلا يحتاج إلى استثناء القسم الثاني .

(ويحفظ أيضاً في فَعِيل بمعنى فاعل ) - قالوا : شريف وأشرف ، ویتيم وأیتام ، وقمير وأقمار ، بمعنى مقامر ومقامرين ، قاله ابن سيده ؛ واحترز بفاعل من غيره ، وهو قسمان : اسم مؤنث ، وقياسه القلة : أفْعَل ، كيمين وأيْمُن ، كما سبق ؛ أو مذكر ، وقياسه أفعلة ، كما سيأتي ، وصفة نحو : جريح وقتيل ، ولم يأت فيه أفعال .  
( وفعال ) - قالوا : جَبان وأجبان .

( وفُعْلة ) - نحو : هَضْبَة وأهضاب ، وشَطْبَة <sup>(٣)</sup> وأشطاب .  
( وفُعْلة ) - نحو : جُثَّة وأجثاث ، وبركة وأبراك : طائر من طيور الماء .

( ونحو : سَعْفَة ) - قالوا : سَعْفَة وأسعاف ، وقصرَة وأقصار ، وهي أصل العنق ، وقيل : هو بالدال .

(١) في (ز) : إلَّا نادر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الشَّطْبَة أغصان النخلة الرُّطبة - لسان العرب : سعف .

( وفيقة ) - وهى ما بين الحلبتين ، تحلب الناقة ثم تترك ، ثم يعاد إلى حلبها ، وقالوا فى الجمع : أفواق .

( ونَمِرَة ) - قالوا : أنمار ، والقياس لأجل التاء ، جمعها بالألف والتاء .

( وجِلْف ) - ففعل الصفة ، لا ينقاس فيه أفعال ، بل إن كان لآدمى ، فقياسه الجمع بالواو والنون ، نحو : نَضُو ونِضُوين <sup>(١)</sup> ، وقد جاء على أفعال ، قالوا : أنضاء وأجلاف ، وعلى أفعل ، قالوا : أجلف .

( ونِضُوَة ) - جمعوه أيضا على أنضاء ، وقالوا : لِقُوَة وألقاء ، وهى العقاب السريعة .

( وحُرّ ) - وهو فعل الصفة ، قالوا فيه : أحرار ، ونحوه : مرّ وأمرار ، وقياسه الجمع بالواو والنون .

( وحَلَق ) - قالوا : أخلاق ، ومثله <sup>(٢)</sup> : بَطَل وأبطال ، المراد به فَعَل الصفة ، وقياسه الجمع بالواو والنون <sup>(٢-)</sup> .

( وجُنُب ) - قالوا : أجناب ، ولم يجيء من الصفة على فُعَل إلا هذا ، وشُلل ، يقال : رجل شُلل ، أى سريع فى حاجته .

( فى لغة من جمعه ) - ففى جنب لغتان ، أفصحهما الإفراد

(١) فى (ز) : نضون .

(٢) من ( ٢ - ٢ ) سقط من (ز) .

مطلقاً ، والثانية المطابقة في التثنية والجمع ، وقياسه حينئذ الجمع بالواو والنون ، إذا كان لمذكر ، ولم يجاوز ذلك في شلل ، ولم يجيء من تأنيث فُعْل ، صفةً ، شيء .

( وَيُقْظ ) - قالوا : أيقاظ ، ونحوه : نَجْد وأنجاد ، وقياس فُعْل الصفة ، الجمع بالواو والنون ، نحو : حَدَث وحَدَّثين ، ولم يتجاوز ذلك فيه إلا في يُقْظ ونَجْد ، وهو بناء قليل ، ولم يجيء منه شيء بالتاء .

( وَنَكِد ) - قالوا : أنكاد ، ونحوه قولهم : فَرِح وأفراح ، ولم <sup>(١)</sup> يتجاوز في فَعِل الصفة ، الجمع بالواو والنون نحو : فَرِع وفَرِعين ، وشَدَّ أنكاد وأفراح <sup>(١)</sup> ؛ وما أنث منه بالتاء ، يُجمع بالالف والتاء .  
( وَكُوُود ) - قالوا : عقبة كُوُود ، وعِقَاب أكَّاد .

( وَقِمَاط وَغُثَاء وخريدة وميت وميته ) - قالوا : أقمَاط ، وأغُثاء ، وأخراد ، وأموات .

( وَجَاهِل ) - قالوا : أَجْهال ، ونحوه : بَانٍ وأبناء ، وْحَانٍ وأحناء ، وقالوا : أبناؤها أحناءوها ، قال أبو عبيدة <sup>(٢)</sup> : بناتها حناتها .  
( وَوَادٍ ) - قالوا : وَادٍ وأوداء ، كصاحب وأصحاب .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (ز) : أبو عبيد .

( وذوطة ) - وهو ضرب من العناكب تلسع ، وقالوا في جمعه :  
أذواط ، وقياسه : الجمع بالألف والتاء .

( وأغيد ) - قالوا في جمعه : أغياذ ، ونظيره : أعزل (١)  
وأعزال .

( وقحطاني ) - قالوا في جمعه : أقحاط .

( فصل ) : ( أفعلة لاسم مذكر رباعي بمدة ثلاثة ) - نحو :  
طعام وحمار وغراب ، قالوا : أطعمة وأحمرة وأغربة ، ونحو : رغيف  
وعמוד ، قالوا : أرغفة وأعمدة ، وشذ في كتاب ، الاستغناء بكتب  
عن أكتبة ، وخرج بالاسم : الصفة كرجل جواد ، وبمذكر المؤنث ،  
فقياسه : أفعل ، كما سبق ، ورباعي بمدة : الرباعي بغير مدة كدرهم ،  
وبثلاثة : الثانية ، فلا ينقاس حينئذ أفعلة ، وشذ وادٍ وأودية .

( فإن كانت ألفاً ) - أى المدة الثالثة .

( شذ غيره فيه ) - أى غير أفعلة .

( معتل اللام ) - قالوا : سماء للمطر ، وهو مذكر ، وجمعوه  
على : سُمي ، وقياسه : أسمية ، كقباء وأقبية ، وكساء وأكسية ، وقالوه  
أيضا .

( أو مضاعفاً ) - قالوا : عنان وعُنن ، وقياسه : أعنة ،  
وقالوه .

(١) فى (د ، ز) بالغين المعجمة .

( على فعال أو فعال ) - أخرج ماكان على غير هذين الوزنين ، فإنه لم يشذ فيه على أفعلة ، كغشاء وخنان ، وهو داء يأخذ في الأنف . وعلم من كلامه أن ماثله غير ألف ، لم يشذ فيه غير أفعلة ، وهو كذلك ، وستأتى أوزان مقيسة في المقصود بالتقييد في المحلين .

( ويحفظ في نحو : شحيح ) - قالوا : أشحّة .

( ونجى ) - النجى فعيل ، وهو الذى تُسارّه ، والجمع : أنجية ، قال الراجز :

( ٢١٠ ) إنى إذا ما القوم كانوا أنجيه واضطرب القوم اضطراب الأرشية  
\* هناك أوصينى ، ولا تُوصى بيه (١) \*

قال الأخفش : وقد يكون النجى جماعة كالصديق ، قال تعالى : « خلصوا نجياً » (٢) ، قال الفراء : وقد يكون النجى النجوى ، اسماً ومصدرًا .

( ونجد ) - وهو ما ارتفع من الأرض ، والجمع : أنجاد ونجود وأنجد ، وقالو : أنجدة ، فقال المصنف وغيره : هو جمع نجد ، وقيل : هو جمع نجود ، جمع الجمع .

---

(١) من الرجز ، لسحيم بن وثيل اليربوعى ، والأرشية الحبال ، وأرشية الحنظل واليقطين : خيوطة ، وقد أرشت الشجرة ، وأرشى الحنظل ، إذا امتدت أغصانه ، والشاهد في قوله : كانوا أنجيه : جمع نجى .  
(٢) يوسف / ٨٠ : « فلما استيأسوا منه ، خلصوا نجياً » .

( وَهَى ) - قالوا : أَوْهِيَّة ، يقال : وهى السَّقاء ، يَهِي وهياً : تَحْرَق ؛ وفي السَّقاءِ وَهَى بالتسكين ، وأوهيت <sup>(١)</sup> السَّقاء فوهى ، وهو أن يتهياً للخرق ، يقال : أوهيتُ وهياً فأرقعه ، وفي السَّقاء وَهِيَّة على التصغير ، أى خرق قليل .

( وسَدَّ وسُدَّ ) - قالوا : الأَسِدَّة ، على غير قياس ، وهى مثل العمى والصمم والبكم ، لا تجعل بجنبك الأسدَّة ، أى لا يضيقن صدرك ، ، فتسكت عن الجواب ، كمن به صمم وبكم ، قال الكميت :

(٢١١) وما بجنبى من صفح وعائدة

عند الأسدَّة ، إن العى كالعضب <sup>(٢)</sup>

أى <sup>(٣)</sup> ليس بى عى ولا بكم ، عن جواب الكاشح ، ولكنى أصفح عنه ، لأن العى عن الجواب كالعضب <sup>(٣-)</sup> ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو ، والعائدة : العطف .

( وقَدَح ) <sup>(٤)</sup> - قالوا : أقدحة .

( وقِن ) - وهو العبد إذا مُلك هو وأبوه ، ويستوى فيه الاثنان

(١) فى (ز) : وأوهنت .

(٢) فى اللسان - سدَّ : والسَّدَاد ماسدٌ به ، والجمع أسدَّة ، والسَّد الردم ، والسَّد والسَّد : كل بناء سُدَّ به موضع ، والجمع أسدَّة وسدود ، وهو موضع الشاهد .

من (٣ - ٣) سقط من (د) .

(٤) بكسر القاف وسكون الدال المهملة ، وهو السهم قبل أن يراش ، وقياس جمعه : قداح وأقداح .

والجمع والمؤنث ؛ وربما قالوا : عبید أقنان ، وقالوا : أقنّة ، ويُشَدّ لجرير :  
(٢١٢) \* أولاد قوم خلقوا أقنّه \* (١)

فقليل : جمع قنّ ، وقيل : جمع أقنان : جمع الجمع .  
( وخال ) - قالوا : أخولة .  
( وقفا ) - قالوا : أقفية .

( وجائر ) - وهو الخشبة الممتدة في أعلى السقف ، والجمع  
أجوزة وجوزان .

( وناجية ) - وهى الناقة السريعة ، تنجو بمن ركبها ، ويقال  
لها : النجاة أيضا ، والبعير ناج ، قال :  
(٢١٣) \* ناجية وناجياً أباهما (٢) \*

وجمعوا ناجية على أنجية .

( وظنين ) - قالوا : أظنة .

( ونضيضة ) - قال أبو عمرو : النضيضة : المطر القليل ،  
وقالوا في الجمع : نضائض وأنضة (٣) .

---

(١) شرح ديوان جرير للصاوى ج ٢ ص ٥٩٨ ، قاله في بنى سليط ،  
وتمامه :

إنّ سليطاً في الخسار إنّه أولاد قوم خلقوا أقنّه

(٢) لم ينسبه في الصحاح ، وقال في الحاشية : وقيله : \* أى قلوب ركب تراها \*

(٣) في (ز) : ونضيضة .

( وَعَيَّى ) (١) - قالوا : أَعْيَّة [ أصلها : أَعْيِيَّة ] .

( وَجَزَّة ) - قالوا : أَجَزَة (٢) .

( وَعَيَّل ) - قالوا : أَعِيلَة (٣) .

( وَعُقَاب ) - قالوا : أَعْقَبَة (٤) .

( وَأُدْحِي ) - وهو موضع النعامة الذى تفرخ فيه ، وهو أفعول من دحوت ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عش ، وقالوا فى جمعه : أدحية .

( ورمضان ) - قالوا : أرْمَضَة ، وجمعوه أيضا على رمضانات وأرْمِضَاء .

(١) اختلف فى إعجام حرفى هذه اللفظة ، ففى إحدى نسخ التسهيل : غنى ، وفى (ز) : وعى ، قالوا : أَعْيَة وفى (د ، غ) : وعى ، بدون إعجام ، قالوا : أَعْيَة ؛ والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، والأخيرة تشبه : غبى وأغبية .

(٢) وهذه أيضا ، اختلف فى إعجام حرفيها ، والتحقيق من شرح الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، قال الأشمونى : والجزّة صوف شاة مجزوزة ، وقال الصبان : بكسر الجيم .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ، إلا أنها فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٦ : وعيّل وأعوّلة ، وكذا جاءت فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٤ : تحقيق د . عبد المنعم هريدى ؛ وقال الصبان : بفتح العين المهملة ، وتشديد التحتية المكسورة : واحد العيال ، وقياس جمعه : عياييل ؛ وقال فى حاشية شرح الكافية : والعيل : أهل بيت الرجل ينفق عليهم ، للمذكر والمؤنث سواء .

(٤) قال الصبان : وقياس جمعه : أعقب وعقبان .

( وَخَوَّان ، لربيع الأول ) - قالوا : أخونة ؛ وقالوا أيضا : وادٍ وأودية ، وباب وأبوية ، ورحى وأرحية .

( وَيُحْفَظُ فِعْلَةً فِي فَعِيل ) - هذا رابع أمثلة القلة ، وقد سبق أنه لا ينقاس في شيء من الأسماء ؛ ومما جاء في فعيل : صَبَى وَصَبِيَّة ، وَخَلِيل وَخِلَّة .

( وَفَعَلَ ) <sup>(١)</sup> - قالوا : فَتَى وَفَتِيَّة ، وَوَلَدَ وَوَلَدَةٌ .

( وَفُعَال ) - نحو : غُلَامٌ وَغُلْمَةٌ ، وَشَجَاعٌ وَشَجْعَةٌ .

( وَفَعَال ) - غَزَالٌ وَغَزْلَةٌ .

( وَفَعَلَ ) - قالوا : شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَثَوْرٌ وَثِيْرَةٌ ؛ وقالوا لِلَّذِي يَكُونُ دُونَ السَّيِّدِ فِي الْمَرْتَبَةِ : الثُّنْيَانُ ، بِالضَّمِّ ، وَالثَّنْيُ ، بِضَمِّ الثَّاءِ وَكسرها <sup>(٢)</sup> ، قال :

(٢١٤) تَرَى ثِنَانًا إِذَا مَا جَاءَ ، بَدَّءَهُمْ وَبَدَّؤَهُمْ ، إِنْ أَتَانَا ، كَانَ ثِنْيَانَا <sup>(٣)</sup>

ورواه اليزيدي : ثِنْيَانُنَا إِنْ أَتَاهُمْ .. ، وقالوا في الجمع : ثُنْيَةٌ ، قال الأعشى :

(١) ذكر قبل هذا في النسخة المحققة من التسهيل : فَعَلَ ، بفتح فسكون ، وسيأتى ، وجاء في (ز) : وَفَعَلَ ، ومثل له بغلام وغلمة ، وشجاع وشجعة .

(٢) قال في شرح الكافية ٤ / ١٨٢٦ : وَثْنَى وَثْنِيَّةً ، وَهُوَ أَغْرَبُهَا ، وَالثَّنْيُ : الثَّانِي فِي السِّيَادَةِ ، وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ :

\* طَوِيلُ الْيَدَيْنِ رَهْطُهُ غَيْرُ ثُنْيِيَّةٍ \* الْبَيْتُ ، وَسيأتى .

(٣) فِي اللِّسَانِ - ثْنَى : وَالثَّنْيُ مِنَ الرِّجَالِ : بَعْدَ السَّيِّدِ ، وَهُوَ الثُّنْيَانُ ، قَالَ أَوْسُ بْنُ مَعْرَاءَ =

(٢١٥) طويل اليدين رهطه غير ثنية أشم كريم ، جاره لا يرهب<sup>(١)</sup> ويقال (٢) : فلان ثنية قومه ، أى أرذلهم .

( فصل ) : ( من أمثلة جمع الكثرة : فَعَلَ ، وهو لأفَعَلَ وفَعَلَاء ، وصفين متقابلين ) - نحو : أحمر وحُمَر ، ويقابله : حمراء ، ويقال فيه أيضا : حُمِر .

( أو منفردين ، لمانع في الخلقة ) - نحو : أكرم وكُمِر ، وأقلف وقُلْف ، ورتقاء ورُتْق ، وقرناء وقُرْن .

( فإن كان المانع الاستعمال خاصة (٣) ، ففَعُل فيه محفوظ ) - نحو : رجل آلى (٤) ، وامرأة عجزاء ، وكبر العجز يشترك فيه المذكر

= ترى ثنانا إذا ما جاء بدءهم ... البيت ؛ ورواه « الترمذى » هكذا ، وأظنه تحريف « اليزيدى » كما في النسخ والصحاح : ثُنَيَانَا إِن أَنَاهُمْ ... الخ يقول : الثانى منا فى الرئاسة ، يكون فى غيرنا سابقاً فى السؤدد ؛ والكامل فى السؤدد من غيرنا ، ثنى فى السؤدد عندنا ، لفضلنا على غيرنا .

(١) من الطويل ، للأعشى - ديوانه ١٢١ - ورواية الديوان : لا يرهق ، وهى الأصح ، لأن قافية القصيدة قافية ؛ قالها الأعشى فى مدح الملق ، وكذا جاءت فى لسان العرب : ثنى ، ولكن ابن مالك جاء برواية : لا يرهب ، فى شرح التسهيل ، وشرح الكافية ، وشرح عمدة الحفاظ .

(٢) فى (ز) : وقالوا .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، ومن شرح ناظر الجيش ، ومن شرح الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، وستظهر أهميتها فى كلام الشارح .

(٤) ضبطه فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ بفتح الهمزة وسكون اللام (آلى) وقال : والآلى العظيم الآلية ، وضبطه الصبان فى حاشيته على الأشموني ٤ / ١٢٧ =

والمؤنث ، ولم يقولوا : رجل أعجز ، ولا امرأة ألياء ، في أشهر اللغات ؛  
وقد حكى : رجل أعجز ، وامرأة ألياء ، وذكر المصنف في غير هذا  
الكتاب <sup>(١)</sup> أن فُعْلاً يطرد في هذا النوع ، كاطراده في أحمر وحمراء ،  
فعلى هذا يقال : رجال ألي ونساء عُجْز <sup>(٢)</sup> .

( ويجوز في الشعر ، إن صحت لامه ، أن تُضَمَّ عينه ) - كقوله :

(٢١٦) أيها الفتيان في مجلسنا جَرِّدوا منها وراداً وشُقِّر <sup>(٣)</sup>

وهو جمع أشقر ، وقوله :

(٢١٧) طوى الجديدان ماقد كنت أنشره وأُخْلَفْتَنِي ذواتُ الأعين التُّجَل <sup>(٤)</sup>

وهو جمع نجلاء ؛ فإن اعتلت اللام وجب التسكين نحو :

= بهمزة ممدودة ، ثم ألف بعد اللام ، أى كبير الألية ، والأصل : ألي ، بهمزتين ،  
ثانيتها ساكنة ، وتحتية بعد اللام ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً ، وكذا التحتية ، لتحركها  
وانفتاح ما قبلها .

(١) شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ .

(٢) في التصريح : فعلى هذا يقال : رجال ألي ، ونساء ألي ، ورجال عُجْز ،  
ونساء عُجْز .

(٣) في شرح الكافية وحاشيتها ص ١٨٣٠ : من المديد ، قائله طرفه بن العبد  
- ديوانه ٨٢ - وجَرِّدوا الخيل : ألقوا عنها جلالها ، وأسرجوها ، استعداداً للقتال ؛  
والوراد : الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود ، والفرس الأشقر : ما أشرب  
بياضه حمرة ؛ والشاهد في قوله : وشُقِّر ، بضم العين ، وجواز هذا في الشعر .

(٤) من البسيط ، من قصيدة نسبها أبو علي القالي في الأمالى ١ / ٢٥٩ إلى أبى  
سعيد الخزومي ، وفي رواية الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٨ ، والسيوطي في الهمع ص  
١٧٥ : وأنكرتنى ؛ والشاهد في قوله : الأعين التُّجَل ، بضم الجيم ، والقياس  
تسكينها ، وهو جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة العين .

عُمَى جمع أعمى أو عمياء ، ولا يجوز الضم ، لأنه يؤدى إلى تصيير الاسم على فُعْل ، وهو بناء تنكبوه فى الأسماء .

- ( مالم تعتلّ ) - أى العين ، نحو : بيض وسود .  
 ( أو تضاعف ) - نحو : غُرّ ، جمع غُرَّاء أو أغرّ .  
 ( ويحفظ أيضا فى فعيل وفعل ، معتلى اللام ، صحيحى العين ) - قالوا : عَفُوّ وعُفُو ، وثَنَى وثُنَى (١) .  
 ( وفى نحو : سَقَف ) - قالوا : سُقْف .  
 ( وِرْد ) (٢) - قالوا : وُرْد .  
 ( وخَوَّار وخَوَّارة ) - قالوا : خُور .  
 ( ونُموم ) - وهو النّمام ، جمعه على نُم .  
 ( وعميمة ) - وهى النخلة الطويلة ، قالوا : عُمّ .  
 ( وبازل ) - قالوا : بُزْل (٣) .

( وعائذ ) - وهى القرية العهد من التّاج ، من الظباء والإبل والخيل ، قالوا : عُوذ ، مثل : حائل وحُول .  
 ( وحاج ) - قالوا : حُجّ ، وهو مثل بازل وبُزْل ، وعائذ وعُوذ ، وحائل وحُول .

---

(١) الثَّنَى كل ما سقطت ثنيتُهُ ، وهى إحدى الأسنان الأربع التى فى مقدم الفم .

(٢) والوَرْد : الماء الذى يُورَد ، والقوم يردون الماء ، والإبل الواردة ، والنصيب من الماء ، والقطيع من الطير والجيش ، والنصيب من القرآن أو الذكر .

(٣) والبازل : البعير طلع نابه ، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة ، فهى وهى بازل ، والبازل أيضا : السّن تطلع فى وقت البزول .

( وأَسَد ) - قالوا : أَسَدٌ .

( وَأَظَلَّ ) - قالوا : ظُلٌّ .

( وَبَدَنَةٌ ) - قالوا : بُدْنٌ ، قال تعالى : « وَالْبُدُنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ » (١) .

( وَكَثُرَ فِي نَحْوِ : دَارِ وَقَارَةٍ ) - أى كَثُرَ فُعْلٌ ، فى المؤنث على فَعَّلٍ أو فَعَّلَةٍ ، نحو : دَارِ وَدُورٍ ، وَقَارَةٍ وَقُورٍ .

( وَنَدَرَ فى زُعْبُوبٍ (٢) ) - وهو القصير ، قالوا : زُعْبٌ ، والقياس : زَعَابِيْبٌ ، لأنه على فُعْلُولٍ ، للإلحاق بعصفورٍ .

( وَمِنْهَا : فُعْلٌ ، ولا يكون لمعتل اللام ) - لأنه لو جمع سِقَاءٌ مثلاً على ذلك كما جُمِعَ حِمَارٌ ، لَأَدَّى إلى تَصْيِيرِ الاسم على فَعْلٍ .

( وهو مقيس فى فَعُولٍ ، لا بمعنى مفعول ) - نحو : صَبُورٍ وشكورٍ وعَمُودٍ وقلوصٍ ، وخرج : حَلُوبٍ وركوبٍ ونحوهما ، فلا يقال : حُلْبٌ ولا رُكْبٌ .

( وفى فَعِيلٍ اسماً ) - كقَضِيبٍ ورغيفٍ ، وأخرج الصفة ، كعَلِيمٍ ونذِيرٍ وجريحٍ ، فلا ينقاس فيها فُعْلٌ .

(١) الحج / ٢٦ : « وَالْبُدُنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ » .

(٢) فى بعض النسخ بالراء والعين المهملتين ، وفى بعضها بالزاي والغين المعجمتين ، والتحقيق من ( ز ، غ ) ، والنسخة المحققة من التسهيل ، وفى القاموس : الزُعْبُوبُ بالضم : اللثيم القصير ، كالأزعب ، جمعه : زُعْبٌ ، بالضم ، شاذ .

( وفَعَال وفِعال اسمين ) - نحو : قَذال وأَتان ، وِحمار وذِرَاع ؛  
وأُخرج الصفتين نحو : جَبان ، فلا يقال : رجال جُبُن ، وضِنّاك ،  
فلا يقال : نُوق ضُنُّك والضُنّاك ، قال الأصمعيّ : الناقة العظيمة  
المؤنّخر ، وقال غيره : المرأة الضخمة الثقيلة العجز ؛ وقال بعضهم :  
الضنّاك بالفتح : المرأة المكتنزة ، وعليه جرى الجوهريّ ، وقال أبو  
سهل : الذي أحفظه : الضنّاك بالكسر : المرأة المكتنزة .

( غير مضاعفين ) - ثبت هذا في نسخة الرّقّي وغيره ،  
وسقط من بعض النسخ . واحترز به من نحو : حَنان <sup>(١)</sup> ومِدَاد ،  
فلا يجمعان على فُعْل ؛ وقد سبق في الكلام على أفعلة حكمهما ؛  
وأخذ <sup>(٢)</sup> من كلامه ، أن المضاعف إذا كان بغير ألف ، اطرّد فيه  
فُعْل ، نحو : سرير وسُرّر ، وذليل وذُلّل .

(وندر عُنن) - هو جمع عِنان الدابة ، والقياس : أَعِنَّة .

( ووُطُط ) - جمع <sup>(٣)</sup> وَطَاط ، وهو الرجل القصير <sup>(٣-)</sup> .

( ويُحفظ في فُعْل ) - نحو : سَقَف وسُقُف ، ورَهْن ورُهْن ،  
وقَلْب النخلة وقُلْب .

(١) في (ز) : جبان ، وواضح أنه سهو ، لأنه غير مضاعف .

(٢) في (د) : وأفهم كلامه .

من (٣ - ٣) سقط من (د) وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٩ : وشدّ عنان

وعُنن ، وحجاج ، وحُجَج ، ووَطَاط ووُطُط ، قال الصبان : وَطَاط ، بواو مفتوحة ، وهو  
وهو الرجل الضعيف .

( وفعل ) - نحو : نَمِرُ ونُمِر ، وأجاز بعضهم كونه مختصراً من نُمور .

( وفعيلة ) - نحو : صحيفة وصُحِف .

( مطلقاً ) - أى اسماً كانت الثلاثة ، أو صفات ، قالوا فى الصفة نحو : خَشِنَ وخُشِنَ ، وفَرَخَ وفُرِخَ ، ونَجِبَ ونُجِبَ ، وخَرِيدة وخُرِدَ .

( وفى فعيل <sup>(١)</sup> ) - كَنذِرَ ونُذِر .

( وفاعِل ) - كَشَارِفَ وشُرِفَ ، قال :

\* ألا يَاحْمَزَ ، لِلشُّرْفِ النَّوَاءِ <sup>(٢)</sup> \*

(٢١٨)

هكذا قيل ، وفيه بحث

( وفعال <sup>(٢)</sup> ) - كَصَنَعَ وصُنِعَ

( وفعال ) - نحو : ناقة كِنَازَ ونُوقَ كُنَزَ ، وبعضهم يقول نُوقَ كِنَازَ ، فيكون مثل : هِجان ودِلَاص ؛ على أن بعضهم قال فى هِجان : نُوقَ هُجُنَ ، وفى دِلَاص : دُرُوعَ دُلُص ؛ وذكر غيرُ المصنف

(١) زاد هنا فى النسخة المحققة من التسهيل : اسماً ، وفى شرح ناظر الجيش : ومن الكلمات التى يُحفظ فيها فُعْلٌ ، ست ؛ لكنها مقيدة بأن تكون أوصافاً ، وذكر فَعِيلاً وفَاعِلاً وفَعِيلاً وفَعِلاً وفَعِلاً وفَعِلاً ، قال : ومثاله : فَرِحَ وفُرِحَ ؛ وفى همع الهوامع ٢ / ١٧٥ : وفعل بلا تاء اسماً ، كقَضِيبَ وقُضِبَ ، ونذر فى الصفة كَنذِرَ ونُذِر ، وفى ذى التاء كصحيفة وصُحِف .

(٢) فى الصحاح : وجمل ناو ، وجمال نواء ، أى سمان .

(٣) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل : وفَعْلٌ ، بفتحتين .

أن فُعْلاً يقال (١) في فَعَالٍ وفِعَالٍ وصفين .

( وفَعَلَة ) - نحو : فَرِحَ وفُرِحَ .

( أوصافاً ) - قيّد في جميع ما تقدّم ، من قوله : وفي فَعِيلٍ إلى فَعِلَة .

( وفي فَعَالٍ ) - نحو : كُرَاعٌ وكُرْعٌ ، وقُرَادٌ وقُرْدٌ ؛ وذكر في غير هذا الكتاب أنه مقيس ، والصحيح الأول ، فلا يقال في غُرَابٍ غُرْبٌ ولا في عُقَابٍ عُقْبٌ .

( وفَعَلَة ) - نحو : ثَمَرَةٌ وثُمُرٌ ، وخَشَبَةٌ وخُشْبٌ .

( وفِعْلٌ ) - نحو : سِتْرٌ وسُتْرٌ ، قال :

(٢١٩) والمسجدان ، وبيتٌ أنت عامرُه لنا ، وزمزمُ والأحواضُ والسُّتُرُ (٢)

( أسماء ) - قيّد في الأوزان الثلاثة المذكورة ، وهذا كله ؛ أعنى قوله : ونذر عُنُنٌ ، إلى قوله : وفِعْلٌ ، أسماءٌ ، سقط من بعض النسخ ، وثبت في نسخة الرّقى وغيره .

( ويجب في غير الضرورة ، تسكين عينه ، إن كانت واواً ) -  
أى عين فُعْلٌ ، نحو : سوارٌ وسُورٌ ، وعوانٌ وعُونٌ ، ونوارٌ ونُورٌ ؛ ويجوز الضم في الشعر ، قال :

(١) في (د) : يقاس .

(٢) في شرح الكافية ٤ / ١٨٣٥ : نحن عامرُه ، بدل : أنت عامرُه ، قال في الحاشية : هذا بيت من البسيط ، أنشده المصنف ، نقلاً عن أبي عليّ ، ولم يعزه إلى أحد ، والشاهد في قوله : والسُّتُرُ بضمّتين .

(٢٢٠) أَغَرَّ الثَّنَايَا ، أَحَمُّ اللَّثَاتِ يَحْسِنُهَا سُوكُ الْإِسْحَلِ (١)

سُوكُ : جمع سِوَاك ؛ قال الفراء : وربما قالوا : عُونُ كُرْسُل ،  
فَرَقًا بَيْنَ الْعَوَانِ وَالْعَانَةِ ، أَيْ بَيْنَ جَمْعِيهِمَا ، وَتَخْصِيصَهُ بِالشَّعْرِ ، قَوْلُ  
الْبَصْرِيِّينَ .

( وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ تَكُنْهَا ) - أَيْ لَمْ تَكُنْ الْعَيْنَ وَآوًا ، فَتَقُولُ فِي :  
حُمُرٌ وَقُدُلُ : حُمُرٌ وَقُدُلُ ، بِالتَّسْكِينِ .

( وَلَمْ تَضَاعَفْ ) - فَلَا يُقَالُ فِي الْمُضَاعَفِ بِغَيْرِ الضَّمِّ ، نَحْوُ :  
سَرِيرٌ وَسُرُرٌ ، إِلَّا مَا شَذَّ .

( وَرَبَّمَا سَكَنْتَ مَعَ التَّضْعِيفِ ) - قَالُوا : ذُبَابٌ وَذُبٌّ .

( فَإِنْ كَانَتْ يَاءً ، كُسِرَتِ الْفَاءُ عِنْدَ التَّسْكِينِ ) - أَيْ إِنْ  
كَانَتْ الْعَيْنُ ، فَتَقُولُ فِي سِيَالٍ وَعِيَالٍ : سِيْلٌ وَعُيْلٌ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ ،  
لَأَنَّ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ ، أَخَفُّ مِنْهَا عَلَى الْوَآءِ ، وَيَجُوزُ التَّسْكِينُ ،  
فَيُقَالُ : سِيْلٌ وَعِيْلٌ ، بِكَسْرِ الْفَاءِ ، لِتَصَحِّحِ الْيَاءِ ، كَمَا فُعِلَ فِي بَيْضٍ .

---

(١) مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ ، وَأَغَرَّ : أَبْيَضَ ، وَالثَّنَايَا جَمْعُ ثَنِيَّةٍ ،  
وَهِيَ مِنَ الْأَسْنَانِ ، الْأَرْبَعُ الَّتِي فِي مَقْدَمِ الْفَمِ ، ثَنَتَانِ مِنْ فَوْقَ ، وَثَنَتَانِ مِنْ أَسْفَلَ ،  
وَالْأَحْمُ : الْأَسْوَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ مِنَ الْحَمَةِ ، وَهُوَ لَوْنٌ بَيْنَ الدَّهْمَةِ وَالْكَمَةِ ، وَاللَّثَاتُ :  
جَمْعُ لَثَةٍ ، وَهِيَ اللَّحْمَةُ الْمُرْكَبَةُ فِيهَا الْأَسْنَانُ ، وَجَاءَتْ بِكَسْرِ اللَّامِ فِي ابْنِ يَعِيشَ  
١٠ / ٨٤ ، وَبِفَتْحِهَا فِي ش. ش. الْعَيْنِ ٤ / ١٣٠ ؛ وَسُوكُ : جَمْعُ سِوَاكَ ، وَالْإِسْحَلُ :  
الشَّجَرُ الَّذِي يَتَّخِذُ مِنْهُ السِّوَاكُ ، وَفِيهِ الشَّاهِدُ ، حَيْثُ جَاءَتْ وَآوُ سُوكَ مَضْمُومَةٌ  
لِلضَّرُورَةِ ؛ يَصِفُ فَمَ امْرَأَةٍ بِأَنَّهُ جَمِيلٌ نَظِيفٌ ، لَهُ رِيحٌ طَيِّبَةٌ ، مِمَّا تَسْتَاكُ بِالْإِسْحَلِ .

( ومنها : فَعَلَ ، وهو لُفْعَلَةٌ ) - نحو : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، وَعُدَّةٌ (١) وَعُدَدٌ ، وَغُرُورٌ وَغُرٌّ ، وَنُهْيَةٌ وَنُهْيٌ .

( وَفُعْلَةٌ ) - نحو : جُمُعَةٌ وَجُمَعٌ .

( اسمين ) - أخرج الصفتين ، نحو : رجل ضَحْكَةٌ (٢) ، وامرأة شُلَّةٌ ، وهى السريعة فى حاجتها ؛ وفُعْلٌ فى الصفة قليل جدا ، لم يُحفظ منه إلا جُنُبٌ وشُلٌّ .

( وللفُعْلَى أنثى الأفعل ) - نحو : الكبرى والكُبْرُ ، والعُلْيَا والعُلَى ، وأخرج ما ليس كذلك ، كحبلَى ورُجْعَى ونُهْمَى ، فلا تُجمع هذه ونحوها على فُعْلٍ .

( ويحفظ فى نحو : الرؤيا ) - قالوا فى الجمع : رؤى .

( ونُوبَةٌ ) - قالوا : نُوبٌ .

( ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرّاء ) - فى اقتياسه جمع كل مصدر يكون بوزن فُعْلَى ، على فُعْلٍ ، نحو : جَوْزَةٌ وَجُوزٌ .

( ويحفظ أيضا فى فُعْلَةٍ وصفاً ) - قالوا : رجل بُهْمَةٌ ورجال بُهَمٌ ؛ قال أبو عبيدة : البُهْمَةُ بالضم : الفارس الذى لا يُدْرَى من أين يُؤْتَى ، لشدة بأسه ؛ وأخرج بوصف : الاسمُ ، فلم يُجمع كذلك ، يقال للجيش : بُهْمَةٌ ، ومنه قولهم : فارس بُهْمَةٌ ، وليث غابة .

(١) فى (د) : وغدة وغدد ، بالغين المعجمة .

(٢) وهو من يضحك كثيراً .

( ونحو : ثُخْمَة ) - قالوا <sup>(١)</sup> : ثُخْم ، وهو جمع للزوم التأنيث ، قالوا : هي التُّخْم ، وأما رُطْب ، فاسم جنس للتذكير ، قال تعالى : « رُطْباً جَنِيًّا » <sup>(٢)</sup> .

( ونُفْسَاء ) - قالوا في الجمع : نُفَس ، بالتخفيف ، وشَدَّدوا الفاء أيضا ، وقالوا في جمعه : نِفَاس <sup>(٣)</sup> أيضا ، ولم يأت فعلاء مجموعاً على فعال إلا في هذا ، وفي قولهم : عُشْرَاء وعِشَار .

( وَظُبَّة ) - قالوا : ظُبَّة وَظُبَى ، وَبُرَّة وَبُرَى ، وَلُغَة وَلُغَى .  
( وَعُجَايَة وَقَرِيَة وَحَلِيَة وَعَدَو ) - ثبت هذا في نسخة الرُّقَى وغيره ، وسقط من بعض النسخ ؛ والعُجَايَة والعُجَاوَة ، قال الأصمعيّ : لغتان ، وهي قدر مضغّة من لحم ، تكون موصولة بعصب ينحدر من ركة البعير إلى الفرسين ، وقالوا في الجمع : عُجَى ، وقالوا : قرية وَقْرَى ، وَثَرَوَة وَثُرَى ، وَشَهْوَة وَشَهَى ، وقالوا : حَلِيَة وَحَلَى ، وأيضاً لَحِيَة وَلَحَى ، وسمع أيضاً حِلَى وَلَحَى ، وهو القياس ، وقالوا : عَدَو وَعَدَى ، والمشهور عُدَاة ، بالتاء .

(١) في (ز) : ونحو : ثُخْمَة وَثُخْم ، وهو جمع ... الخ .

(٢) مريم / ٢٥ : « وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ ، تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْباً جَنِيًّا » .

(٣) في شرح الكافية ٤ / ١٨٣٨ : وحكى ابن سيده في المخصص في نُفَسَاء

نُفْساً بالتخفيف ، وَثُفْساً بالتشديد ؛ وفي الحاشية : قال ابن سيده في المخصص ١ /

٢١ : فإذا ولدت المرأة قيل : وضعت ، ثم هي نُفَسَاء ، والجمع نُفَسَاوَات ، ونفاس

وَنُفْس وَنُفْس - اللحيانيّ : وَثُفَاس - أبو عليّ : ونوافس .

( واطرد عند بعض بنى تميم وكتب ، فى المضاعف المجموع على فُعل ) - أى وبعض كتب ؛ قال المصنف : استثقل بعض التميميين والكليبين ضمة عين فُعل فى المضاعف ، فجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا : جُدَدَ وذُلَّلَ : انتهى . قال الخضرأوى : ولم يَحْكِهِ سيبويه وحكاه أبو عبيدة وغيره ، وأنه قياس . انتهى . والشلوين على جوازه فى الاسم ، كسرير وسُرر ، والصفة ، وهو قول ابن جنى ، وخصه ابن قتيبة وغيره بالاسم ، والسماع ورد فى جمع فعيل المضاعف ؛ قال الخضرأوى : بخلاف ما فيه الألف .

( ومنها : فِعل ، وهى لفْعَلَة ، اسماً تاماً ) - نحو : فِرْقَة وفِرَق ، وِدِيمة وِدِيَم ، وَحِجَّة <sup>(١)</sup> وَحَجَج ، وَمِرْيَة وَمَرَى ؛ وخرج بتام رَقَة <sup>(٢)</sup> ونحوه ، فلا يجمع على فِعل ، لحذف فائه ؛ ولم يثبت بعضهم فِعلَة فى الصفات ؛ وذكر فى المخصص فى الصفات : كِبَرَة وعِجْزة <sup>(٣)</sup> وغيرهما ، وأنها تكون هكذا للمفرد وغيره ، فيجوز كون المصنف احترز باسم عن صفة كهذه ، والصحيح إثبات ذلك .

( ويحفظ فى فِعلَى اسماً ) - نحو : ذِكر فى ذِكرَى .

( ونحو : ضِيْعَة ) - مما عينه ياء ، فيقال : ضِيْع ، ومثله : خَيْمة وخِيَم .

(١) الحجة : السنة .

(٢) فى (د) : زنة ونحوه .

(٣) والذى فى المخصص ، كما فى الأشموني : صِغْرَة وكِبَرَة وعِجْزة فى ألفاظ آخر ، وفى لسان العرب : وفلان صِغْرَة أبويه ، وصِغْرَة ولد أبويه ، أى أصغرهم ، وهو كِبَرَة ولد أبويه ، أى أكبرهم ، والعجزة وابن العجزة : آخر ولد الشيخ .

( ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراء ) - فقله في هذا بالقياس ، كقله في رؤيا ونوبة باقتياس فُعل ، والصحيح القصر على السماع ؛ وخرج باسم ، الصفة نحو : رجل كيصي (١) .

( ويحفظ باتفاق ، في فَعْلَة ، واحد فَعَلَ ) - نحو : سِدْر في سِدْرَة واحد سِدْر ؛ (٢) وخرج فَعْلَة الذي ليس كذلك ، فإنه ينقاس فيه فَعَلَ (٣) ، كما سبق ذكره .

( والمعوض من لأمه تاء ) - نحو : عِزَة ولِثَة ، قالوا : عِزَى ولِثَى ، والعِزَة : الفرقة من الناس .

( وفي نحو : معدة ) - قالوا : مِعْد .

( وقشع ) (٤) - وهو الجلد البالي ، قالوا في جمعه : قِشْع ، شدوذاً .

( وهضبة ) - وهى المطرة ، والجمع هِضْب ، ومثله : بَذْرَة وبِذْر .

( وقامة ) - قالوا : قِيم ، ونحوه : ثارة وثِير ، وحاجة وجَوَج .

(١) وفي اللسان عن ابن الأعرابي : الكِيسُ : البخل التام ، ورجل كِيسَى وكِيسٌ : متفرد بطعامه ، لا يؤاكل أحداً ، والكِيسُ : اللئيم الشحيح ، وعن الليث : الكِيسُ من الرجال : القصير التار ، وفي التهذيب عن أبى العباس : رجل كِيسَى ياهذا بالتنوين : ينزل وحده ، ويأكل وحده .

(٢) فى (ز) : نحو : سِدْرَة فى سِدْر واحد سِدْر .

(٣) فى (ز) : فَعْلَة .

(٤) ضبطها فى (ز) بكسر القاف ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والصبان على الأشموني ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية .

( وهْذَم ) - وهو بكسر الهاء ، وسكون الدال : الثوب البالى ، وقالوا فى جمعه : هِذَم وأهدام .

( وَصُورَة ) - قالوا فى الجمع : صُور ، بكسر الصاد ، وقال الجوهريّ ، الصُّور ، بكسر الصاد ، لغة فى الصُّور ، جمع صورة ، وينشد هذا البيت على هذه اللغة ، يصف الجوارى :

(٢٢١) أَشْبَهْنَ مِنْ بَقَرِ الْخُلُصَاءِ أَعْيْنَهَا

وَهُنَّ أَحْسَنُ مِنْ صَيْرَانِهَا صُورًا <sup>(١)</sup>

والصَّيرَان جمع صِوار ، وهو القطيع من البقر ، وقالوا أيضا : قُوَّةٌ وَقَوَى .

( وَذِرْبَة ) - مثل قِرْبَة ، لغة فى امرأة ذِرْبَة ، أى حديدة اللسان ، وقالوا فى الجمع : ذَرَب ، قال الراجز :

(٢٢٢) \* إِلَيْكَ أَشْكُو ذِرْبَةً مِنَ الذَّرْبِ <sup>(٢)</sup> \*

والصِّمَّة : الرجل الشجاع ، والذكر من الحيّات ، وجمعه : صِمْم .

( وَعدَوٌ ) - قالوا : عدَى ؛ قال الجوهريّ : العدَى بكسر

---

(١) من البسيط ، لذى الرمة - ديوانه ١٨٧ - وفى لسان العرب : الجوهريّ : والصُّور ، بكسر الصاد : لغة فى الصُّور ، جمع صورة ؛ وهى موضع الشاهد فى البيت .

(٢) فى اللسان - ذرب : وقوم ذَرَبٌ : أجْدَاء ، وامرأة ذِرْبَة مثل قِرْبَة ، وذِرْبَة أى صَحَّابَة ، حديدة ، سليطة اللسان ... وفى الحديث أن أعشى بنى مازن ، قدم على النبى ﷺ ، فأنشد أبياتاً فيها :

العين ، وهو جمع لانظير له ، وقال ابن السكيت : لم يأت فعل في  
النعوت إلا حرف واحد ، يقال : هؤلاء قومٌ عِدَى ، (١) أى غرباء ،  
وقوم عِدَى (١-) أى أعداء . انتهى .

وعَدُّ التصريفيون عِدَى في المفردات ، ولم يثبت سيوييه في  
الصفة غيره ، وله أخوات تذكر في التصريف إن شاء الله . قال ابن  
السكيت : ويقال : قوم عِدَى وعُدَى ، أى أعداء ، مثل : سيوى  
وسوى ، قال الأخطل :

(٢٢٣) ألا ياسلمى ، ياهند ، هند بنى بدر

وإن كان حياناً عِدَى آخر الدهر (٢)

يُروى بالضم والكسر ؛ وقال ثعلب : يقال : قوم أعداء  
وعِدَى بكسر العين ، فإن أدخلت الهاء (٣) ، قلت : عُداة بالضم .  
انتهى . وهذا هو المشهور كما تقدم .

= ياسيد الناس ، ودَيَانُ العرب إليك أشكو ذُرْبَةً من الذَّرْبِ  
قال أبو منصور : أراد بالذربة امرأته ... وجمعها ذَرَب ؛ وهى موضع الشاهد .  
من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) من الطويل ، للأخطل - ديوانه ١٧٩ - وفي رواية ابن يعيش ٢ / ٢٤ :  
\* وإن كان حَيٌّ قاعداً آخر الدهر \*

وفي (د) وابن الشجرى ٢ / ١٥١ : عدا .. ، وحيانا مثنى حَيٌّ ؛ وفي اللسان :  
عدى : وقال ابن الأعرابى فى قول الأخطل : ألا ياسلمى ياهند ... : العِدَى : التباعد ،  
وقومٌ عِدَى ، إذا كانوا متباعدين ، لا أرحام بينهم ولا حلف ، وقومٌ عِدَى ، إذا كانوا حرباً ،  
وقد روى هذا البيت بالكسر والضم ، مثل : سيوى وسوى ، وهو موضع الشاهد من  
البيت .

(٣) فى (ز) : التاء .

( وَحِدَاةٌ ) - قالوا : حِدَا ، قال :

(٢٢٤) وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْثَمُونَ عَلَى الْأَلَى

تراهنَّ يومَ الرُّوعِ كالْحِدَا الْقُبْلُ (١)

فِحْدَاةٌ وَحِدَا ، كَحَبْرَةٍ وَحَبْرٍ ، وَعِنَبَةٌ وَعِنَبٍ ، فيجوز كون  
حِدَاةً اسمَ جنسٍ ، ووصفُهُ بالجمع ، كوصف السحاب بالثقال ، في  
قوله تعالى : « وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ » (٢) ، وقول الجوهري :  
هو جمع حِدَاةٍ تَجُوزُ ، لقوله : مثل عنبه وعنب ، وَحَبْرَةٍ وَحَبْرٍ .  
( وألحق المبرد بِفُعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ ، فُعْلًا وَفِعْلًا مؤنثين ) - فتقول  
في جُمْلٍ : جُمْلًا ، كما تقول في غُرْفَةٍ : غُرْفٌ ، وتقول في هِنْدٍ :  
هِنْدٌ ، كما تقول في كِسْرَةٍ : كِسْرٌ ؛ وكلام المصنف في غير هذا  
الكتاب ، يقتضى موافقته ، ومذهب غير المبرد ، القصر في هذا على  
السماع ، وهو الصحيح .

(١) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي - هذليين ١ / ٣٧ ، وهمع ١ / ٨٣ ،  
وش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٤٨ - وفي (د ، ز) : وتفننى بدل :  
وتبلى ؛ وتُبْلَى من الإبلاء ، وهو الإفناء ، وفاعله ضمير مستتر يعود على المنون ، وهو  
الموت ، في البيت الذي قبله :

فتلك خطوب قد تملَّتْ شبابنا قديماً ، فتُبْلِينَا المنونُ ومائِبلَى  
ويستلثمون ، أى يلبسون اللأمة ؛ وهى الدرع ، ويوم الرُّوع ، أى يوم  
الحرب ، والْحِدَا جمع حِدَاةٍ ، الطائر المعروف ، وهو موضع الشاهد ، والقُبْلُ بضم  
فسكون ، وهى التى فى أعينها قَبْلُ بفتحتين ، وهو الحور .  
(٢) الرعد / ١٢ .

( ولا يكون في فِعَل ولا فِعَال ، لما فاؤه ياء ) - وذلك لاستثقال الكسر على الياء .

( إلّا ماندر كيعار ) - هو جمع يَعْر ، ككَلْب وكِلَاب ، وَيَعْرَة كَقَصْعَة وقصاع ؛ وَالْيَعْرُ ، وَالْيَعْرَةُ : الجدى يربط في الزبية للأسد ؛ وقال ابن خروف : حكى الشيباني : يَقاط جمع يَقْظ ، وقال ابن الضائع : قال الفارسي : هو جمع يَقْظان ، ورَّجَّحه ابن الضائع بكثرة فِعَال في جمع فَعْلان .

( فصل ) : ( من أمثلة الكثرة : فِعَال ، وهو لفْعَل ) - نحو : كلب وكلاب ، وضخم وضخام .

( غير اليائي العين ) <sup>(١)</sup> - ثبت هذا في نسخة الرقي وغيره ؛ واحترز به عن نحو : بَيْت وشَيْخ ، فلا يقال : بِيَات ولا شِيَاخ .  
( ولفَعْلَة مطلقاً ) - أى وصفاً واسماً ، يائي العين وغيره ) - نحو : جَفْنَة وجِفَان ، وضَيْعَة ، وضِياع ، وصَعْبَة وصِعَاب .

( ولفَعْل ، اسماً غير مُضاعف ، ولا معتل اللام ) - نحو : جَبَل وجِبَال ، وقَلَم وقِلَام ، وأَقْلَام أكثر ؛ وخرج باسم : الصفة ، نحو : حَسَن ، قالوا : حِسان ، ولم يطردوه ، لا يقال في بطل : بِطال ، ولا في عَزَب : عِزاب ؛ وخرج المضاعف ، فلا يقال في طَلَل : طِلال ؛ والمعتل اللام كَفَتَى وعَصاً وهَوَى ، فقياس هذه أفعال .

(١) سقطت من (ز) .

( وَلَفَعَلَه ) - كَرَقَبَه وَرَقَاب ، وَحَسَنَه وَحِسَان .  
 ( وَلَاسَمَ عَلَى فِعْل ) - نَحْو : ذَثَبَ وَذَثَاب ، وَبَثَرَ وَبَثَار .  
 ( أَوْ فُعْل ) - كَرُمَحَ وَرِمَاح .  
 ( مَا لَمْ يَكُنْ كَمُدَى ) - أَى يَأْتِى اللام .  
 ( أَوْ حُوت ) - أَى وَاوِىَّ العَيْن ؛ فَلَا يَجْمَعَانِ عَلَى فِعَال ،  
 لَا يُقَالُ : مَدَاءٌ وَلَا حَيَاتٌ ، بَلْ قِيَاسُ الْأَوَّلِ أَفْعَالُ كَأَمْدَاءٌ ، وَظَبْيٌ  
 وَأَطْبَاءٌ ، وَقِيَاسُ الثَّانِي فُعْلَانُ كَحَيَّتَانِ ، وَعُودٌ وَعِيدَانِ ؛ وَأُخْرِجَ  
 بِاسْمٍ : الصِّفَةُ نَحْوُ : جَلَفَ وَحُلُو ، فَلَا يُجْمَعَانِ عَلَى فِعَال .  
 ( وَلَوْصَفَ صَحِيحُ اللام ، عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ ، بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ  
 فَاعِلَةٍ ) - كَظَرِيفَ وَظَرَافَ ، وَظَرِيفَةً وَظَرَافَ ؛ وَاحْتَرَزَ مِنْ كَوْنِهِمَا  
 بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ نَحْوُ : جَرِيحٌ وَلَطِيمَةٌ ، فَلَا يُقَالُ : جَرَّاحٌ وَلَا لِطَامٌ ؛ وَقَوْلُ  
 الْعَبْدِيِّ : إِنَّ فِعَالًا فِي هَذَا النَّوعِ جَمْعُ فَعِيلَةٍ خَاصَّةٌ ، غَلَطَ ، فَقَدْ ذَكَرَ  
 النَّاسُ ذَلِكَ فِي فَعِيلٍ أَيْضًا ، وَمِنْهُ : شَدِيدٌ وَشِدَادٌ ، وَحَدِيدٌ وَحِدَادٌ ،  
 وَسَمِينٌ وَسِمَانٌ ، وَهُوَ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ ؛ قَالَ الْخَضْرَاوِيُّ : وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ  
 خِلَافًا .

( أَوْ عَلَى فَعْلَانِ ) - نَحْوُ عَطَشَانِ وَعِطَاشٍ ، وَرِيَّانٍ وَرِوَاءٍ .  
 ( أَوْ فُعْلَانِ ) - نَحْوُ : تُحْمَصَانِ وَخِمَاصٍ .  
 ( أَوْ فَعْلَى ) - نَحْوُ غَضَبَى وَغِضَابٍ .  
 ( أَوْ فَعْلَانَةٍ ) - نَحْوُ : نَدَمَانَةٍ وَنِدَامٍ .  
 ( أَوْ فُعْلَانَةٍ ) - نَحْوُ تُحْمَصَانَةٍ وَخِمَاصٍ .

( ولم يجاوز في نحو : طويل وطويلة ، إلا للتصحيح ) - وهو ماعينه واو ، ولامه صحيحة ، من فَعِيل وفَعيلة ، بمعنى الفاعل ، فإنهما يُجمعان على فِعال نحو : طوال ، ولا يُعدل إلا إلى التصحيح ، فيقال في جمع المذكر العاقل : طويلون ، وفي غيره : طويلات .

( ويُحفظ في فعول ) - كخِراف في خروف ، وقِلاص في قلوص .

( وفِعلة ) - نحو : لِقحة ولِقاح .

( وفَعِل وفَعلة ) - نحو : نَمِر ونِمار ، ونَمرة ونِمار .

( وفَعالة ) - نحو : عَباءة وعِباء .

( وفي وصف على فاعل ) - نحو : قائم وقيام .

( أو فاعلة ) - نحو : صائِمة وصِيام ، وكذا راع وراعية يُجمعان على رِعاء .

( أو فُعَلَى ) - نحو : أُنْثَى وإناث .

( أو فَعال ) - نحو : جَواد وجِياد .

( أو فِعال ) - نحو دِرْع دِلاص ، ودروع دِلاص .

( أو فَيَعِل ) - نحو : خَيْرٌ وخِيار .

( أو أَفْعَل ) - كأعجف وعِجاف ، وفي العين (١) :

---

(١) معجم العين للخليل بن أحمد .

لم يُجمع أَفْعَل على فِعال إِلَّا في هذا ، وحكى الفارسي : أَجْرَب  
وجِرَاب ، وحكاه أبو حاتم أيضا مع أَبْطَح وبَطَاح .

( أو فعلاء ) - كعجفاء وعِجَاف .

( أو فعيل بمعنى مفعول ) - كَرَبِيط وِرِباط .

( وفي <sup>(١)</sup> اسم على فُعْلَة ) - نحو : بُرْمة وِبرام ، وَحْفرة وَحِفار .

( أو فُعْل ) <sup>(٢)</sup> - نحو : قُرْط وقِرَاط ، وَخَفَّ وَخِفَّاف ، وَعُشَّ  
وعشاش ، وهو في المضاعف كثير .

( أو فُعْل ) - نحو : رُبْع ورباع ، ورُطَب ورِطاب <sup>(١)</sup> ؛

والرُبْع : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول النتاج ، يقال : ما لهم هُبْع  
ولا رُبْع ، والهُبْع ما ينتج في آخر النتاج ، والأنثى رُبْعَة وهُبْعَة .

( أو فُعْلان <sup>(٣)</sup> ) - نحو : سِرْحان وسِرَاح ، وضِبْعان

وضِبَاع ، يقال للأنثى : هذه ضِبع <sup>(٤)</sup> ، وللذكر : ضِبْعان ، وقول  
الجوهرى : إنه يقال للأنثى : ضِبْعانة ، مستدرك ، قالوا : ولا يكون  
بالألف والنون إِلَّا للذكر .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقط من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد جاء في نفس النسخة بعد  
ذلك محرفا ، ونبت عليه .

(٣) زاد قبل هذا في النسخة المحققة من التسهيل : أو فُعْل ، وأظنه تحريف : أو  
فُعْل الذى ظننته ساقطا من النسخة ، ونبت عليه .

(٤) في (ز) : هذه ضِبَاع .

( أو فَعِيل ) - ثبت هذا في نسخة الرُّقَى وغيره ، ومثاله :  
فَصِيل ، وفِصَال ، وَأَفِيل وإِفَال ، والأَفِيل : الصغير من الإبل ،  
والأنثى أَفيلة .

( أو فَعُل <sup>(١)</sup> ) - نحو : رَجُل وِرْجَال ، وَسُبُع وسِبَاع ،  
وقياسه في القلة والكثرة أفعال ، كعَضُد وأَعْضَاد ، وَعَجُز وأعْجَاز .

( أو فَعِل ) - ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، وضبط  
بكسر العين ، ومثاله : رَخِل ، بالخاء المعجمة ، وهو الأنثى من ولد  
الضأن ، والذكر حَمَل ، والجمع : رَخَال ورُخَال أيضا بالضم ،  
وقياسه في القلة : أفعال نحو : كَبِد وأَكْبَاد ، وفي الكثرة فُعل نحو :  
كَرُوش <sup>(٢)</sup> .

( وندر في يائى العين ) - أى ما كان على فَعَل ، يوضح هذا  
ماسبق في أول الفصل ، عن نسخة الرُّقَى ، قالوا : ضَيْف وِضْيَاف .  
( أو الفاء ) - وقد سبق أنهم قالوا : يَغَر ويَعَار ، وسبق ما في  
يقظ .

( وفي أَيْصِر ) - وهو حبل قصير ، يُشَدُّ به في أسفل الخباء  
إلى وتد ، والأَيْصِر أيضا : الحشيش ، يقال : لفلان محشٌّ لا يُحَزَّر  
أَيْصُرُهُ ، أى لا يُقَطَّع ، وذكر المصنف وغيره أنه قيل في جمع أَيْصِر :

(١) في (ز) : أو فَعِل نحو : رَخِل ورِخَال ، وهو تداخل بين هذا الوزن وتاليه .

(٢) جمع كَرَش مثل كَبِد .

إِصَار ، وقال الجوهريّ : الأيصر والإصار واحد ، للحبل والحشيش ،  
قال في الحبل : وجمع الإصار : أَصْر ، وجمع الأيصر : أَيَاِصِر .  
( وَحِدَاةٌ ) - قالوا في الجمع : حِدَاً .  
( وَقِنِينَةٌ ) - قالوا في الجمع : قِنَان .  
( وَيُشَارِكُهُ فُعُولٌ قِيَاساً ، في اسم على فَعْل ) - أى يشارك  
فِعَالاً ، نحو : كَعَبٌ وَكُعُوبٌ ، وَقَدَّ وَقُدُودٌ  
( ليس عينه واواً ) - فلا ينقاس في حَوْضِ فُعُول ، بل يقتصر  
على السماع ، نحو : فَوَّجٌ وَفُؤُوجٌ .  
( أو على فَعْل ) - نحو : جِسْمٌ وَجُسُومٌ ، وَدِرْعٌ وَدُرُوعٌ .  
( أو فُعْل ) - نحو بُرْدٌ وَبُرُودٌ .  
( غَيْرَ مُضَاعَفٍ ) - أخرج نحو : نُحِفَّ<sup>(١)</sup> وَجُلَّ .  
( أو فَعْل ) - وذلك نحو : أَسَدٌ وَأُسُودٌ ،<sup>(٢)</sup> وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ ؛  
وذكر في غير هذا الكتاب ، أن فُعُولاً في فَعْل ، نحو أَسَدٌ وَأُسُودٌ<sup>(٢-)</sup> ،  
مقصوداً على السَّماع ؛ قيل : فلعلّ هذا تصحيف فُعْل ، والمعنى أن فُعُولاً  
كَبُرْدٌ ، يجمع على فُعُول قِيَاساً ، إن لم يُضَاعَف ، كما سبق تمثيله ، أو  
أَعْلَّ<sup>(٣)</sup> كَحَوْتٍ وَمُدَى ، فإن كان كَذِينِكَ ، شَذَّ فيه فُعُول ، كَحُصَّ

(١) في (د) : نحو : نُحَصَّ وَنُحِفَّ .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) في نسخ التحقيق : أو فعل ، ولا يتمشى مع السياق ، والتحقيق عن شرح  
ناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٨٥٣ .

وَحُصُوصٌ ، وَتُوِيَّ وَتُوِيَّ (١) ؛ وهكذا قال في غير هذا الكتاب ؛  
 وَالْحُصُّ بضم الحاء والصاد المهملتين : الْوَرَسُ ، ويقال : الزعفران ،  
 وَالتُّوِيَّ : حفرة حول الخباء ، لئلا يدخله ماء المطر ، وقالوا في الجمع :  
 تُوِيَّ (١) بضم النون ، لأنه فُعول ، وَتُوِيَّ بكسرها إتباعاً للكسرة .  
 ( وسماعاً في (٢) فاعل وصفاً ) - نحو : شاهد وشهود ،  
 وساجد وسُجود ، وباكٍ وبُكَيَّ ، ومثال فِعال : صاحب وصِحاب .  
 ( غير مضاعف ) - احترز من نحو : وادٌّ ونادٌّ .  
 ( ولا معتل العين ) - احترز من نحو : قائم وبائع .  
 ( وفي نحو : فُسِّلَ ) - وهو فَعَلَ صفة ، قالوا : فُسِّلَ وفُسُول ،  
 وكَهْل وكُهُول ؛ والفُسْلُ الرجل الدون الخسيس ، وجمعوه أيضا على  
 فِسال ، نحو : صِعب وضِخام في صعب وضخم .  
 ( وفُوج ) - وهو فَعَلَ الاسم ، وعينه واو ، وقالوا : فُوج ،  
 ومثال فِعال : ثوب وثياب ، وحوض وحياض .  
 ( وساق ) - وهو فَعَلَ المعتل عينا ، قالوا : سُوق ، وقال في  
 غير هذا الكتاب : إنه شاذ ، لثقل الضمة ، ومثال فِعال : دار وديار .  
 ( وبَدَرَة ) - وهو الاسم على فَعْلَة ، قالوا : بُدور ، وصَخْرَة  
 وصُخور ، ومثال فِعال : جَفَنَة وجفان .  
 ( وشُعْبَة وقُنَّة ) - وهو ما كان اسماً على فَعْلَة ، غير مضاعف

---

(١) أظن الأحسن كتابتها : تُوِيَّ .

(٢) في (ز) : على فاعل .

ومضاعفاً ، قالوا : شعوب وقُتُون ، ومثال فعال : بُرْمَة وبرام ، وقُنَّة وقِنان ، وقَبَّة وقباب ، والقُنَّة أعلى الجبل .

( وشذوذاً في نحو : ظريف ) - قالوا : ظُرُوف ، ونحوه قولهم : خبيث وخُبوث ؛ وهذا عند الخليل وسيبويه ، مما جُمع على غير واحد كَمذاكير في ذكر ، وذلك لمخالفته مايجيء في تكسيه (١) ، وعند المبرد والجزمى والفارسي ، أن هذا جمع على حذف الزيادة ، ويسمى جمع ترخيم ، كتصغير الترخيم ، وقال السيرافي : يجوز كون ظروف اسم جمع ، وكونه جمع ظريف شذوذاً .

( وأسينة ) - وهي واحدة قوى الوتر ، جمعوها على أُسُون شذوذاً .

( وحُصّ ) - سبق أنه شذَّ قولهم : حُصَّ وحُصوص ، ومثال فعال : نُحِفَّ ونُخفاف .

( وآنسة ) (٢) - جمعوها على أنُوس شذوذاً ، ومثال فعال : قائمة وقيام .

( وانفرد مقيساً بنحو : كَبِد ) - أى انفرد فُعول عن فعال في اسم على فَعَل ، فيقال : كُبُود ، وكَرِش وكُرُوش .

( وبَيَّت ) - وهو الاسم على فَعَل ، وعينه ياء ، فيقال : بُيوت ، وعَيْن وعُيون .

(١) في (ز) : في تكثيره .

(٢) في (د) : وأنيسة ، والمثال الآتي لفعال يعضد التحقيق ، وفي القاموس :

جارية أنسة : طيبة النفس .

( ومسموعاً بنحو : نُؤَيِّ ) - قد سبق أنهم قالوا : نُؤَيِّ ،  
بضم النون وكسرهما ؛ وهذا إن ثبت أن تلك اللفظة تصحيف فعل  
مفهوم من ذلك الموضع ، ويزيد إفادة أنه لم يُسمع فيه فِعال .  
( وطلَّل ) - وهذا إن ثبت عدم التصحيف ، ولعل هذا  
يوضحه تقييد لما يقاس فيه فُعل من فعل ، بكونه غير مضاعف ،  
وأما المضاعف ، ففُعل مسموع فيه ، نحو : طَلَّل وطلَّل ، ولم يقولوا :  
طَلال .

( وعَناق وسَماء وهَرَاوة ) - قالوا : عُنوق وسُمِّي وهُرِّي .  
( وفاق فِعالاً في فَعَل ، وفُعل ، المخالف مُدَيّاً ) - ففُعل في  
الوزنين المذكورين ، أكثر من فِعال .  
( وفاقه فِعال في فعل ، غير المضاعف ) - ففِعال فيه أكثر من  
فُعل .

( وشاركه شذوذاً في نحو : ضيف ) - قالوا : ضيف وضياف  
وضيوف ، وكلاهما شاذ ، وذلك لما سبق في فِعال ، وأما شذوذ فُعل ،  
فلأنه صفة ، بخلاف بيت وبُيوت ، وعين وعيون ، كما سبق .  
( وقد تلحقهما التاء ) - أى فِعالاً وفُعلولاً ، قالوا : فِحالة  
وفُحولة ، وليس بمطرِد .

( وقد يُستغنى عنهما بفعيل ) - قالوا : ضَبَّان وضَبَّين ، ولم  
يقولوا : ضَبَّان ولا ضَبُّون .  
( وفُعال ) - نحو : عُراق جمع عُرق ، وهو العظم الذى أخذ  
عنه اللحم .

( والأصحُّ أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع ) - بدليل لزوم التأنيث نحو : هي الضَّئِين والعُرَاق والعَبِيد والتُّوَام ؛ وقيل فعيل وفُعال اسما جمع ، وهو ضعيف ، فلم يُسمع التذكير ، لا يقال : هو العَبِيد ولا هو التُّوَام ، وهو جمع التُّوَم .

( فَإِنْ ذُكِّرَ فَعِيلٌ كَغَزِيٍّ ، فهو اسم جمع ) - إذ لو كان جمعا لم يُذكر ، كما لا يجوز : الرجال قام ، ويجوز : الرهط خرج .

( فصل ) : ( من أمثلة جمع الكثرة <sup>(١)</sup> : فُعْلٌ ، وهو لفاعل وفاعلة وصفين ) - فيقال في ضارب وضاربة : ضَرَبَ ؛ وخرج الاسمان ، فلا يقال في حاجب العين : حُجِّبَ ، ولا في جائزة البيت : جُوِّزَ .

( ويشاركه فُعَّالٌ ، قياساً في المذكر ) - نحو : صائم وصُؤَام <sup>(٢)</sup> ، ونائم ونُؤَام <sup>(٣)</sup> .

( وسماعاً في المؤنث ) - فلا ينقاس فُعَّالٌ في فاعلة أو فاعل لمؤنث ، بل يُقصر على السماع ، قال :  
(٢٢٥) أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ <sup>(٤)</sup>

(١) في (ز ، غ) : جمع التكسير .

(٢) ، (٣) في (ز) : صُؤْمٌ ، وَنُؤْمٌ ؛ وقد جاء التعبير في شرح الكافية ٤ / ١٨٤٥ : « وَيُشَارِكُهُ فُعَّالٌ قِيَاساً فِي الْمَذْكَرِ ، كَصَائِمٍ وَصُؤْمٍ وَصُؤَامٍ ، وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٤) من البسيط ، للقطامي - ديوانه ص ٧ ، وفي رواية اللسان - صدد : عنهم بدل عنى ، ورواية التحقيق ، كما جاءت بالنسخ ، ومجالس العلماء للزجاجي / ٢٧٥ والعيني ٤ / ٥٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ١٣٣ ... =

( ويَقْلَانِ في المعتل اللام ) - للاستغناء بفُعْلَةٍ ، كَرَامٍ ورُمَاةٍ ؛  
ومثال القليل : عَافٍ وَعُفِّي ، وَجَانٍ وَجُنَّاءُ (١) .

( وَندرا في سَخَل ) - وهو الرجل الضعيف ، قالوا في جمعه :  
سُخْلٌ وَسُخَالٌ .

( وَنُفْسَاء ) - قالوا (٢) في الجمع : نُفْسٌ وَنُفَاسٌ .

( وَفُعْلٌ في نحو : أعزل ) - وهو الذي لا سلاح معه ،  
قالوا (٢-) في جمعه : عُزَّلٌ ، وَندر فيه أيضا فُعَّالٌ ، قالوا : عُزَّالٌ ،  
وَندر أيضا فيه : أفعالٌ ، قالوا : أعزالٌ ، وجمعوه أيضا على عُزْلٍ  
وَعُزْلَانٍ ؛ ومثال (٣) أعزلٌ وَعُزْلٌ : أَحْوَسٌ وَحُوْسٌ ، وهو بالحاء والسين  
المهملتين ؛ ومن حُوْسٌ قول الخطيئة يذم رجلاً :

(٢٢٦) رهط ابن أثعل في الخطوب أذلة دنسو الثياب قناتهم لم تُضرس

= والشاهد في قوله : صُدَّاد جمع صَادَّةٌ ، وهو نادر ، كما جاء في شرح الكافية / ٤ /  
١٨٤٦ : « وَندر في المؤنث ، كقول الشاعر : أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَائِلَةٌ ... البيت .

(١) في شرح الكافية ٤ / ١٨٤٦ : واعتلال اللام مانع منهما ، استغناء في  
فاعل بفُعْلَةٍ ، كَرَامٍ ورُمَاةٍ ، وفي فاعلة بفواعل ، كرامية وروامٍ . وَندر غَايٍ وَغَزَى ،  
وعَافٍ وَعُفِّي ، وكذا غَزَاءٌ في جمع غَايٍ ، وَسُرَّاءٌ في جمع سَارٍ ؛ وَحَكِي سَبِيوِيَّةٌ : جَانِيَاً  
وَجُنَّاءٌ ، وهو نظير سُرَّاءٍ في جمع سَارٍ ؛ وَحَكِي ابن سَيْدَةٍ : سَاقِيَا وَسُقَى ، وهو نظير  
غَزَى في جمع غَايٍ ... وكذا جاء التعبير عند ناظر الجيش ، وهو أَوْفَى وَأَوْضَحٌ .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) في (ز) : ويقال .

بالهمز من طول النفاق ، وجارهم

يُعطى الظلّامة في الخطوب الحُوس (١)

وهي الأمور التي تنزل بالقوم وتغشاهم وتحل ديارهم .

( وسُرَّو ( ٢ ) - وهي البيوض من الدجاج والضباب والجراد ، والجمع سُرَّاء ، ويقال : أسرأت الجرادة تُسرَّى إسرَاءً : باضت ، وأسرأت : حان ذلك منها ، والسرَّة بالكسر : بيضها ، ويقال أيضا : سرَّوة ، وأصله الهمز .

( وخريدة ) - وهي الخفرة من النساء الحَيَّة ، والجمع : خُرْد ، وقالوا : أيضا : خرائد وخُرْد .

( وفُعَّال في حكم وحفيظ ) - ثبت هذا في نسخة الرقي وغيره ، أى ونذر فُعَّال فيهما ، قالوا : حُكَّام في حَكَم ، وحُفَّاظ في حفيظ ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع فاعل ، لثبوت حاكم وحافظ .

(١) من قصيدة للحطيئة ، يهجو أباه وأمه - ديوانه ص ٢٧٣ شرح ابن السكيت والسكري ، ورواية الديوان : رهط ابن جحش ... دُسَّم الثياب ... بالهمز من طول الثقاف .. يقصد رهط أبيه ، ودُسَّم : دنسو ، والهمز : الغمز ، والثقاف : مايقوم به الرمح .. وفي الشرح : الحُوس : الشَّداد جمع حوساء ... والصواب : جمع حائس .

(٢) في (د) : وسرو ، وفي (ز) : وسرُّو ، وفي (غ) : وسرَّو ، وفي شرح ناظر الجيش مما حكاه ابن سيده : وجرادة سُرَّو بالمد ... وجراد سُرَّاء بالمد أيضا ، وفي شرح الكافية ٤ / ١٨٤٧ : وجرادة سُرَّو .. وجراد سُرَّأ بدون مد ، وفي اللسان : سرأ - وسرأت الجرادة تسرأ سُرَّأ ، فهي سُرَّو : باضت ، والجمع : سُرَّو وسُرَّأ ، الأخيرة نادرة .

( ومنها : فَعَلَّة ، لفاعل ، وصفاً مذكراً صحيح اللام ) - نحو :  
 بارٌّ وبررة ، وساحر وسحرة ؛ وخرج المؤنث ، كطالق وحائض ،  
 ومعتل اللام نحو : غازٍ ورايم .

( ويقلّ فيما لا يعقل ) - كناعق ونَعَقَة للغربان .

( وندر في : خبيث ) - قالوا : خَبِثَة .

( وسيدّ ) - قالوا : سادة أصله : سَوْدَة ، تحركت الواو ،  
 وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

( وبرّ ) - قالوا : بَرَّة ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع  
 بارّ .

( وخيّر ) - قالوا : خَاَرَة ، وأصله : خَيْرَة .

( وأجوق ) <sup>(١)</sup> - وهو المائل الشّدق ، جمعه على جَوَقة .

(١) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل : ودَنغ ؛ وقلت في الحاشية إنها  
 سقطت من بعض نسخ التسهيل ، ومن شرح ابن عقيل ؛ ولكنها جاءت في شرح  
 الكافية ٤ / ١٨٤٢ : من أمثلة جمع الكثرة : فَعَلَّة ، والقياس منه ما كان لفاعل ،  
 صحيح اللام ، صفة لمذكر عاقل نحو : سافر وسَفَرَة ..

ويقلّ فيما لا يعقل ، كناعق ونَعَقَة ، وهى الغربان ، وفي غير فاعل ، كسيدّ  
 وسادة ، وخبيث وخبيثة ، ودَنغ ودَنَغَة ، وأجوق وجَوَقة ؛ والدنغ : الرذل ....

وفي القاموس المحيط : دَنغ بالنون والغين المعجمة ، ككتف ، يجمع على دَنَغَة  
 محرّكة ، وهم سفلة الناس وأرذالهم ... ونقل ناظر الجيش في شرحه ، كل ما جاء  
 بشرح الكافية .

(ومنها : فُعَلَةٌ لفاعل ، وصفاً لمذكر عاقل ، معتل اللام ) -  
 نحو : قاضي وقضاة ، وغازٍ وغزاة ؛ وخرج الاسم نحو : وادٍ ، فلا  
 يقال : وداة ، والمؤنث نحو : غادية ، فلا يقال : غداة ، بل غوادي ،  
 وغير العاقل نحو : كلب ضارٍ ، فلا يقال : ضُراة ، والصحيح اللام ،  
 فلا يقال في ضارب : ضُربة .

( وندر في نحو : غَوِيَّ ) - قالوا : غَواة ، وليس غَوِيَّ بزنة  
 فاعل ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع غاوٍ ؛ وقالوا : كَمِيَّ وكُماة ،  
 ولم يقولوا : كام .

( وعريان وعدوّ ) - قالوا : عُراة وعُداة ؛ ويحتمل الاستغناء ،  
 لثبوت عارٍ وعادٍ ، بمعنى عدوّ ، قالت امرأة من العرب : أَشَمَّتْ رَبُّ  
 العالمين عاديك .

( وهادر ) - قالوا : هُدَرة ؛ وإنما ندر لصحة اللام ، والهادر  
 الذي لا يُعتدّ به ، وهو بالبدال المهملة .

( ورَذِيَّ ) - وهو بالراء والذال المعجمة ، على وزن : فَعِيلُ :  
 البعير المنقطع من الإعياء ، قالوا في جمعه : رُذاة ، وإنما ندر ، لأنه  
 ليس بزنة فاعل .

( وباز ) - قالوا : بُزاة ، وندر ، لأنه اسم .  
<sup>١</sup> وهذا ، أعنى قوله : ومنها فُعَلَةٌ ... إلى آخره ، ثبت في  
 نسخة الرقي وغيره ، وسقط كله من بعض النسخ <sup>(١)</sup> .

وذهب بعض النحاة إلى أن فُعْلَة المضمومة الفاء ، ليس بناء أصليا ، وإنما هو بفتح الفاء <sup>(١)</sup> كَحَمَلَة جمع حامل ، والضمة للفرق بين الصحيح والمعتل .

وقال الفراء : وزنه فُعْل ، بتضعيف العين ، كشاهد وشُهد ، والهاء حين قلت : غُزاة مثلاً ، عوض مما حذف ، كالهاء في إقامة ، بدليل غُزى وسُقَى ، في غازٍ وساقٍ ، والجمهور على أنه وزن أصلي ، لم يعرض فيه تغيير ، وهو مختص بالمعتل ، كما سبق بيانه ، إلا ماندر ، كما سبق ذكره .

( ومنها : فِعْلَة ، لاسم صحيح اللام على فُعْل ، كثيراً ) - نحو : قُرْطٌ وقِرْطَة ، وكُوزٌ وكِرْزَة .

( وعلى فُعْل ، وفِعْل قليلا ) - نحو : زَوْجٌ وزَوْجَة ، وقَعْبٌ وقَعْبَة ، ونحو : قِرْدٌ وقِرْدَة ، وحِجْلٌ وحِجْلَة ؛ قال أبو زيد : يقال لفرخ الضَّبِّ ، حين يخرج من بيضته : حِجْلٌ ، ويُكْنَى الضَّبُّ : أبا الحِجْل ؛ وخرج ما كان صفة أو معتل اللام ، فلا يُجمع ظَبْيٌ ، ونَحْيٌ على فِعْلَة .

( وندر في نحو : عِلج ) - قالوا : عِلْجَة ، وندوره لأنه صفة .

( ووقعة ) - قالوا في الجمع : وقعة ، وندر لكونه بالتاء .

( وهادر ) - قالوا : هِدْرَة ، وندر لكونه صفة ، وعلى غير الأوزان الثلاثة .

(١) في (ز) : بفتح الحاء .

( ومنها : فَعَلَى لَفْعِيل ، بمعنى مَمَات ) - كَقَتَلَى لِقَتِيل ،  
وَصَرَعَى لَصَرِيع .

( أَوْ مُوَجَّع ) - كَجَرَحَى لَجَرِيح ، وَأَسْرَى لِأَسِير .  
( وَيُحْمَل عَلَيْهِ مَادَّلٌ عَلَى ذَلِكَ مِنْ فَعِيل ) - نَحْو : مَرِيض  
وَمَرَضَى .

( وَفَعِل ) - كَزَمِن وَزَمْنَى .  
( وَفَعَلَان ) - كَسَكَرَانَ وَسَكَرَى .  
( وَفَعِيل ) - كَمَيَّت وَمَوْتَى .  
( وَأَفْعَل ) - كَأَحْمَقَ وَحَمَقَى .  
( وَفَاعِل ) - كَهَالِكَ وَهَلَكَى .  
( وَنَدَرَ فِي كَيْسٍ ) - قَالُوا : رَجُلٌ كَيْسٌ وَرَجَالٌ كَيْسَى ،  
وَنَدَوْرُهُ لَكُونُهُ لَغَيْرِ مُمَاتٍ أَوْ مُوَجَّعٍ .

( وَذَرِبَ ) - قَالُوا : سِنَانٌ ذَرِبٌ ، وَأَسِنَّةٌ ذَرَبَى ، وَنَدَرِلَا ذَكَرٌ  
فِي كَيْسٍ .

( وَجَلَدَ ) - قَالُوا : رَجُلٌ جَلْدٌ ، وَرَجَالٌ جَلْدَى ، وَنَدَرَ لَعْدَمِ  
مَاسَبِقٍ مِنَ الْمَعْنَى وَالْوِزْنِ .

( وَمِنْهَا : فَعَلَى لِحَجَلٍ وَظُرْبَانٍ ) - قَالُوا : حَجَلٌ ، وَحِجْلَى ،  
وَالْحَجَلُ الذَّكَرُ ، وَالْأُنْثَى حَجَلَةٌ ، وَقِيلَ : الْحَجَلَةُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ  
وَالْأُنْثَى ، وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ : الْيَعْقُوبُ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْحِجْلَى لُغَةٌ فِي  
الْحَجَلِ ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ جَعَلَ الْحِجْلَى وَالْحَجَلُ مَفْرَدَيْنِ ، وَيَحْتَمِلُ

كونه جعل الحَجَل اسم جنس ، والمفرد حَجَلَة ، وجعل حَجَلِي في معنى حَجَل من الجمع ؛ وقالوا : ظُرْبَان وظُرْبِي ؛ وكلام المصنف جارٍ على قول الجمهور : إن فِعْلِي جمع تكسير ؛ وقال ابن السَّراج : هو اسم جمع ، وكلامه يقتضي أنه لم يوجد فِعْلِي جمعاً إلا لهذين ، والأمر كذلك ؛ وسأل الفارسي المتنبى ، عما جاء من الجمع على فِعْلِي ، فذكر المتنبى اللفظين سريعاً من غير توقف ، قال الفارسي : فبقيت طول الليل ، أطلب ثالثاً ، فلم أقدر عليه ؛ والظُّرْبَان دابة قيل : تشبه الهرّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، وهي منتنة الريح ، تفسو في جُحر الضبّ ، فيقلق لذلك ؛ وجمع أيضاً على ظربان وظراي وظرايين وظَرْب (١) .

( ومنها : فُعَلَاء ، لفعيل ، وصفاً لمذكر عاقل ، بمعنى فاعل )  
- نحو كريم وكُرماء ؛ ونص سيبويه على أنهم لا يقولون : صُعْرَاء ولا سُمْناء (٢) ، فاستغنوا عن هذين ، وفي صبيح ، عن فعْلان بفعال ، قالوا : صِغار وِسِمَان وصِباح .

( أو مُفْعِل ) - نحو : سميع وسُمَعَاء ، وهو بمعنى مُسْمِع .  
( أو مُفَاعِل ) - نحو : نديم ونُدْمَاء ، وخليط وخُلَطَاء .  
( وحُمِل عليه خليفة ) - فهو بمعنى فاعل ، إلا أن فيه التَّاء ، فقالوا : خلفاء في جمعه ، حملاً على فعيل ؛ هذا قول سيبويه ، وقال

(١) في (ز) : وطراب .

(٢) في (ز) : ولا سميناء .

الفارسيّ : خليفة ، جمعه : خلائف ، وأما خُلفاء ، فجمع خليف ؛  
وقد حكى أبو حاتم : خليفة وخُلفاء بمعناه ، ولم يحفظ سيبويه  
خُلفاء ؛ قال الفارسيّ : ولو حفظه ، لم يقل ما قال ؛ ورُدَّ بأن سيبويه  
سمع خُلفاء ممن يقول : خليفة ، فثبت حينئذ خُلفاء لخليفة ؛ ونظيره  
على هذا ما حكى عن سيبويه ، من فقيرة وفقراء ، لكنهم لم يقولوا :  
فقاير ، كما قالوا : خلائف ؛ وقالوا : سفية وسفهاء ، وسفائه ، فهو  
مثل : خليفة وخُلفاء وخلائف .

(ومادّل على سجيّة مدح أو ذم من فعال) - نحو : شُجاع  
وشُجعاء ، ورُدّال بمعنى رُدّل ورُدّلاء .

(أو فاعل) - نحو : عاقل وعُقلاء ، وجاهل وجُهلاء .  
(فإن ضوعف فعيل المذكور ، أو اعتلت لامه ، لزم (١)  
أفعلاء) - نحو شديد وأشدّاء ، وولّى وأولياء .  
(إلا ماندر) - قالوا : سَرِيّ وسُرّواء (٢) ؛ حكاها الفراء ، ولم  
يقولوا : أسرياء ، وتقيّ وتُقّواء ، حكاها بعض البصريين ، وقالوا :  
أتقياء ، وسَخِيّ وسُخّواء ، وقالوا : أسخياء .  
(وندر فُعلاء في رسول) - قالوا : رُسَلاء .  
(وودود) - قالوا : وُدّاء .

(١) في (غ ، والنسخة المحققة من التسهيل) : لزمه .

(٢) في (ز) : وسُرّراء .

( وحَدَّث ) - قالوا : حُدِّثَاء .

( وفي نحو : سَفِيهَة ) - قالوا : سَفُهَاء ، وهو مثل : خَلِيفَة وخُلَفَاء <sup>(١)</sup> ، من حيث تأنيث اللفظ <sup>(١)</sup> ، إِلَّا أَنَّ خَلِيفَة للمذكَّر ، وسَفِيهَة للأنثى .

( وأَسِير ) - قالوا : أُسْرَاء ، وهو فَعِيل بمعنى مفعول ، ومثله : قَتِيل وقُتْلَاء ، ودَفِين و دُفْنَاء .

( وَسَمَح ) - قالوا : سُمَحَاء .

( وَخِلْم ) - وهو بالخاء المعجمة مكسورة : الصديق ، قالوا في جمعه : خُلَمَاء ، والمخالمة : المصادقة ، وأَصْل الخِلْم كُنَاس الطَّبِي ، والأخلام الأصحاب .

( وَيُحْفِظ أَفْعَلَاء في نحو : نصيب ) - قالوا : أَنْصَبَاء ، وقياسه : أَفْعَلَة أو فُعْل (٢) كَرَغِيف ، وأَرْغَفَة ورُغْف ؛ وقالوا أيضا : خَمِيس وأَخْمَسَاء ، ورَبِيع وأَرْبَعَاء .

( وَصَدِيق ) - قالوا : أَصْدَقَاء ، وقياسه : صُدَقَاء .

( وَظَنِين ) - قالوا : أَظْنَاء .

( وَهَيْن ) - قالوا : أَهْوَنَاء ، والقياس : هَوْنَى (٣) ، كَمِيت

وَمَوْتَى .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (ز) : أو فَعِيل .

(٣) في (د ، غ) : هونا .

( وقَرَّ ) - قالوا : أَقْرَأَ ، وقياسه في القلة : أَفْعَلَ ، وفي الكثرة : فَعَالَ ، نحو : صَكَ ، وَأَصُكَّ وصِكَكَ وصُكُّوكَ .

( وندر في صديقة ) - وفي الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء خديجة »<sup>(١)</sup> ، وهو في الدور كسفيهة<sup>(٢)</sup> وسُفْهَاء ، فُفْعَلَاء ، وَأَفْعَلَاء يَخْصَّانَ المذكور .

( ومنها : فَعْلَان ، لاسم على فَعَلَ ) - كَصُرْدَ وصِرْدَان ، وَجُعَلَ وجِعْلَان .

( أو فُعَالَ ) - كَغُلَامَ وغِلْمَان ، وَغُرَابَ وغِرْبَان ، وَعُقَابَ وعِقْبَان .

( أو فَعَلَ ) - نحو خَرَبَ وخِرْبَان ، والخَرْبُ ذكر الحُبَارَى .  
( مطلقاً ) - أى اعتَلَّت عينه نحو : دار وديران ، ونحال وخيَلان ، أو لأمه كَأَخٍ وإِخْوَان ، وَفَتَى وَفَتِيَان ، أو صَحَّتا كما مرَّ .  
( أو فُعَلَ ، واوَى العين ) - كَحُوتٍ وحيَتَان ، وَعُودٍ وعِيدَان .  
( ويحفظ في اسم على فَعَلَ ) - نحو : قَنُو وقَنَوَان<sup>(٣)</sup> .

(١) بخارى في مناقب الأنصار / ٢٠ ، والترمذى في البر / ٦٩ والمناقب / ٦١ ، وأحمد ٦ / ٢٧٩ ، ومسلم - فضائل الصحابة ٧٥ برواية : « أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة » .

(٢) في (ز) : كسفيه .

(٣) القنو : العذق من النخلة بما فيه من الرطب ، وفي التنزيل : « ومن النخيل من طلعها قنوان دانية » - أنعام ٩٩ .

( أو فَعَال ) - نحو : صِيَّارٌ وصَيَّرَان ، والصَّوَّارُ قَطِيعٌ بَقَرِ

الوَحْشِ .

( أو فَعَال ) - نحو : غَزَالٌ وَغَزْلَان .

( أو فَعُول ) - نحو : خَرُوفٌ وَخِرْفَان .

( أو فَعِيل ) - نحو : ظَلِيمٌ وَظُلْمَان .

( أو فَاعِل ) - نحو : حَائِطٌ وَحِيطَان .

( أو فَعْلَةٌ ) - نحو : نِسْوَةٌ وَنِسْوَان .

( أو فَعْلٌ ) - نحو : عَبْدٌ وَعَبْدَان .

( أو فَعْلَةٌ ) - نحو : قَضَفَةٌ وَقِضْفَان ، والقَضْفَةُ : الْأَكْمَةُ .

( وَفِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلٍ ) - قالوا : شَيْخٌ وَشَيْخَان ، وَضَيْفٌ

وَضَيْفَان .

( أو فُعَالٌ ) - قالوا : شُجَاعٌ وَشُجْعَان .

( وَنَدَرٌ فِي كَرَوَانٍ ) - قَالَ سَيَبَوِيه : قالوا : كَرَوَانٌ وَلِلْجَمْعِ :

كِرَوَان ، وَإِنَّمَا كُسِّرَ عَلَى كَرَا<sup>(١)</sup> ، كَمَا قالوا : إِخْوَانٌ ، وَقَدْ قالوا فِي مِثْلِ : أَطْرُقُ كَرَا<sup>(٢)</sup> . انْتَهَى .

وَفِي الْمَحْكَمِ أَنَّهُ يُقَالُ : كَرَا ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَإِنَّمَا قالوا فِي الْمِثْلِ ،

وَهُوَ تَرْخِيمٌ ، وَقِيَاسُ جَمْعِهِ : كِرَاوِين ، وَمِثْلُهُ : وَرَشَانٌ ، وَهُوَ طَائِرٌ

(١) هَكَذَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ أَوْ تَضْحِيفٌ أَوْ وَهْمٌ ، كَمَا جَاءَ فِي

الْمَحْكَمِ بَعْدَ .

(٢) شَرَحَ الْمِثْلَ ضَمِنَ بَيْتٍ مِنَ الرَّجَزِ ص ٥٦٢ مِنَ الْمُسَاعَدِ ج ٢ .

أيضا ، قالوا في جمعه : ورشان مثل كِروان ، على غير قياس ، وقالوا أيضا : ورَاشين .

( وفَلْتان ) - يقال : فرس فلْتان ، أى نشيط حديد الفؤاد ، وقالوا في جمعه : فِلْتان ، ومثله : صَمَيان في صَمَيان ، يقال : رجل صَمَيان أى شجاع .

( وُضِفَنٌ ) - وهو على وزن خِدَبٌ ، الأحمق من الرجال ، مع عظم خَلْقٍ ، قالوا في جمعه : ضِفْنان .

( ومنها : فُعْلان ، لاسم على فاعل ) - نحو : رَغيف ورُغْفان ، وقُضيب وقُضْبان .

( أو فَعَل ، صحيح العين ) - نحو : ذَكَرَ وذُكْران ، وحَمَلَ وحُمْلان . وخرج نحو : دار .

( أو فَعَلَ ) - نحو : ظَهَرَ وظُهِران ، وبَطَنَ وبُطْنان .

( أو فِعْل ) - نحو : ذِئْبٌ وذُؤْبان ، وهو قليل .

( ويُحْفَظ في فاعل ) - قالوا : راكِب ورُكبان ، وفارس وفُرسان .

( وأَفْعَل فَعْلَاء ) - قالوا : أَعْمى وعُميان ، وأَسود وسُودان ؛ وقال الفراء : هو جمع الجمع ، ففُعْلان جمع فُعْل ، لا جمع أَفْعَل ؛ ومذهب سيبويه أنه جمع أَفْعَل ، وقال سيبويه في أَفْعَل : إنه يجمع على فُعْلان كثيراً ، وردَّ على الفراء ، بأن فُعْلًا في الاسم والصفة ، لا يجمع على فُعْلان ، بضم الفاء ، وإنما جاء في المعتل العين من الأسماء على فُعْلان بكسرها ، نحو : حُوت وحِيتان .

( ونحو : حُوار ) - وهو ولد الناقة حين يُفصل ، وإذا فُصل  
عن أمه فهو فصيل ، حكى سيبويه أن بعض العرب يقول في جمعه :  
حُوران ، والأكثر في لسانهم : حيران ، وقالوا في القلَّة : أحورة .  
( وزُقاق ) - قالوا في الجمع للكثرة : زُقَّان ، وفي القلة :  
أزقة .

( وثُنَى ) - قالوا : ثُنَّيان .  
( وقعيد ) - قالوا : قُعْدان .  
( وجذَع ) - قالوا : جُذعان .  
( ورخل ) <sup>(١)</sup> - قالوا : رُخْلان .

( ومنها فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما  
ثانيه ألف زائدة ) - فیدخل في قوله : لغير كذا ، ما كان من الأسماء  
ثانيه الألف المذكورة ، وهو على فاعل ، كحاجب العين ، وحائط  
وحاجز ، أو فاعل كطابع ، أو فاعلاء كقاصعاء ، فتقول : حواجب  
وحوائط وطوابع وقواصع ؛ ولا فرق بين اسم الجنس والعلم ، فلو سميت  
بخاتم لقلت : خواتم ، كما كنت تقول قبل العلمية ، وتدخل أيضا  
صفة المؤنث العاقل نحو : طالق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضاربة  
وضوارب ، وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو : نجم طالع ونجوم

(١) لم تضبط في نسخ التحقيق ، وفي النسخة المحققة من التسهيل ، كما في بعض  
نسخ التسهيل : دخل بالبدال والحاء المهملتين ، وفي القاموس : رخل وجمعها : رِخْلان  
بكسر الراء ، وفي شرح ناظر الجيش ، ضبطها بفتح الأول وكسر الثاني ، وفي  
القاموس : الرِّخْل بالكسر ، وبهاء ، وككتف : الأنثى من أولاد الضأن ، والجمع :  
أرْخُل ورِخال ، ويضم ، ورِخْلان ورِخْلَة ورِخْلَة .

طوالع ، وجبل شاخ ، وجبال شواخ ، ونصّ على اطراده سيبويه ، ومن حكم بشدوده فقد غلط .

وخرج بزائدة نحو : آدم ، فأوادم أفاعل لا فواعل ؛ وخرج بغير ماكان من فاعل ، لمذكر عاقل نحو : ضارب وقاتل ، فلا يقال : ضوارب وقواتل ، وسيأتى ذكر شيء يشدّ منه .

( أو واو غير ملحقة بخماسي ) - كجواهر وجواهر ، وصومعة وصوامع ؛ وخرج بغير ملحقة : واو خورنق ، فإنها ألحقت هذا بسفرجل ، ففي الجمع تسقط الواو ، فيقال : خرائق .

( ويفصل عينه من لامه ياءً ، إن انفصلا في الأفراد ) - نحو : ساباط وجاموس وطومار وعاشوراء ، فتقول : سوايط وجواميس وطوامير وعواشير .

( وشدّ نحو : دواخن ) - هو جمع دُخان ، وقياسه أدخنة في القلّة كأغربة ، ودِخنان في الكثرة كغربان .

( وحوائج ) - هو جمع حاجة ، والقياس في القلّة : حاجات ، وفي الكثرة حذف التاء .

( وفوارس ) - هو جمع فارس ، وهو صفة لمذكر عاقل ، وجاء على ذلك شدوداً ، ومثله قولهم في هالك : هوالك ، وفي غائب غوائب ، وشاهد وشواهد ، وسابق وسوابق ، وناكس ونواكس ؛ وثبت في نسخة الرّقى وغيرها بعد قوله : فوارس : ونواكس <sup>(١)</sup> .

(١) ثبتت في النسخة المحققة من التسهيل .

( ومنها : فعَالَى ، لاسم على فعَلَاء ) - كصحراء وصَحَارَى .  
 ( أو فعَلَى <sup>(١)</sup> ) - كذَفَرَى وذَفَارَى <sup>(٢)</sup> .  
 ( أو فعَلَى ) - كعَلَقَى وعَلَاقَى .  
 ( ولوصف على فعَلَى ) - كحُبَلَى وحَبَالَى ، وَخُنْثَى وَخُنَاثَى .  
 ( لا أنْثَى أفعل ) - أخرج الفضلَى والدُّنْيَا ونحوهما ، فلا يجمع على فعَالَى .

( أو على فعَلَان ) - كسكران وسَكَارَى ، ونَذْمَان ونَذَامَى .  
 ( أو فعَلَى ) - كسَكْرَى وسَكَارَى ، وشاة حَرَمَى ، وهى المشتبهة للنكاح ، وشياه حَرَامَى ، وليس لها <sup>(٣)</sup> فعَلَان فى المذكر ، فلذا أطلق فيها ، وأطلق فى فعَلَان أيضا ، ليشمل مالا فعَلَى له كَنَذْمَان .

( ويحفظ فى نحو : حَبِط <sup>(٤)</sup> ) - قالوا : حَبَاطَى .  
 ( ويتيم ) - قالوا : يتَامَى .  
 ( وأَيِّم ) - قالوا : أَيَامَى .  
 ( وطاهر ) - قالوا : طَهَارَى .  
 ( وعَذْرَاء ) - قالوا : عَذَارَى .

(١) فى (ز) : أو فعلا .

(٢) والذَفَرَى من الحيوان والإنسان : العظم الشاخص خلف الأذن .

(٣) فى (ز) : لنا .

(٤) الحَبِطُ : هو البعير المنتفخ البطن لوجع ؛ وفى اللسان : والحَبِطُ وجع يأخذ البعير فى بطنه ، وقد حَبِطَ حَبِطاً فهو حَبِطٌ ، وإبل حَبَاطَى وحَبَطَةٌ ؛ وقال الأزهري : حَبِطَ بطنه إذا انتفخ ، يَحْبِطُ حَبِطاً فهو حَبِطٌ .

( وَمَهْرِيّ <sup>(١)</sup> ) - قالوا : مَهَارَى .

( وشاة رئيس ) - قالوا : شِيَاه رَآسَى ؛ والشَّاةُ الرَّئِيسُ : التى أصيبت رأسُها .

( وفُعَالَى فى وصف على فَعْلَان أو على فَعْلَى راجح ) - ففُعَالَى <sup>(٢)</sup> ، المضموم الفاء ، راجح فى سكران وسكرى ونحوهما على فَعَالَى بفتحها .

( وفى غير يتيم من نحو : قديم وأسير ، مستغنى به ) - فقالوا فى أسير وقديم : فُعَالَى بضم الفاء ، مستغنين به فيهما وفى نحوهما ، عن فَعَالَى بفتح الفاء ، ولم يقولوا فى يتيم : فُعَالَى بضم الفاء .  
( وفى غير ذلك ، مستغنى عنه ) - أى فى غير أسير وقديم ، استغنى عن فُعَالَى بضم الفاء ، بالمفتوحها نحو : حَبَاطَى وَيَتَامَى وَأَيَامَى ، وما سبق ذكره بعدها .

( ويُغْنَى الفَعَالَى عن الفَعَالَى ، جوازاً ، فى فُعْلَى ) - فتقول فى حُبَلَى : حَبَالَى بفتح اللام ، كما سبق ، وحَبَالَى بكسرها ، وكذا ماأشبهه .

( وما قبلها ) - وهو كل اسم على فَعْلَى كَعَلَقَى ، وفِعْلَى كَذَفَرَى ، وفَعْلَاء كصحراء ، فتقول : الصَّحَارَى والصَّحَارَى ، والدَّفَارَى والدَّفَارَى ، والعَلَاقَى والعَلَاقَى ، بالفتح والكسر .

(١) والمَهْرِيّ : بعير منسوب إلى مَهْرَة ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .  
(٢) فى (ز) : ففعال .

( ونحو : عذراء ) - وهو ما كان من فعلاء صفة ، فتقول :  
العَذَارَى والعَذَارَى ، بالفتح والكسر .

( ومَهْرِيّ ) - فتجمع أيضا كما تقدّم .

( ولزوماً في نحو : حَذْرِيَّة<sup>(١)</sup> وَسِعْلَاة<sup>(٢)</sup> وَعَرْقُوة<sup>(٣)</sup> والمَأْقَى<sup>(٤)</sup> ،  
فلا يقال فيهما : الفعالي بالفتح ، بل يلزم الكسر .

( وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبْنَطَى<sup>(٥)</sup> وَعَفَرْنَى<sup>(٦)</sup>  
وَعَدَوَلَى<sup>(٧)</sup> وَقَهْوَبَاة<sup>(٨)</sup> وَبُلْهَنِيَّة<sup>(٩)</sup> وَقَلْنَسُوة<sup>(١٠)</sup> وَحُبَارَى<sup>(١١)</sup> ) -  
فتقول حينئذ : الحَبَاطَى والعَفَارَى والعَدَالَى والقَهَابَى والبَلَاهَى  
والقَلَاسَى والحُبَارَى ، بالكسر لا غير ؛ وإن حذف ثانی الزائدين ،

(١) القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة .

(٢) في القاموس : السَّعْلَاة والسَّعْلَاء ، بكسرها : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٣) العَرْقُوة : الخشبة المعترضة على رأس الدلو .

(٤) المَأْقَى : هو طرف العين مما يلي الأنف ، ويقال له : الموق والماق .

(٥) والحَبْنَطَى : العظيم البطن ، وزيدت فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل .

(٦) والعَفَرْنَى : هو الأسد ، وأول زائديه النون .

(٧) والعَدَوَلَى : قرية بالبحرين ، وأول زائديه الواو .

(٨) والقَهْوَبَاة : سهم صغير ، وأول زائديه الواو .

(٩) والبُلْهَنِيَّة : السَّعة ، يقال : فلان في بُلْهَنِيَّة من العيش ، أى في سعة ، وأول زائديه النون .

(١٠) والقَلْنَسُوة : ما يلبس على الرأس ، وزيد فيه النون والواو ، ليلتحق

بَقَمَحْدُوة ، وأول زائديه النون .

(١١) في اللسان : والحُبَارَى ذكر الخرب ؛ وقال ابن سيده : الحُبَارَى =

صار على مثال : فعالل ، فتقول : الحباط والعفار<sup>(١)</sup> والعداول والقهاوب والبلاهي والقلائس والحباطر .

( وندر في أهل وعشرين وليلة وكيكة ) - قالوا : الأهالي والعشاري والليالي ، والكيكي ، وهي البيضة .

( ومنها : فعالي ، لثلاثي ساكن العين ، زائد آخره ياء مُشدّدة ، لا لتجديد<sup>(٢)</sup> نسب ) - نحو : كُرسى وبردى<sup>(٣)</sup> ، فتقول في الجمع : كراسي وبرادي ؛ وخرج ما كان لتجديد نسب نحو : تُركي ، فلا يقال فيه : تراكي ، وكذا لا يقال في بصري : بصاري ، ولا في جنّي جناني ؛ وعلامة التجديد أنها إذا سقطت ، بقي لما صحبته معنى ؛ وقد عاملوا مافيه المُشدّدة ، لتجديد نسب في الأصل ، بهذه المعاملة<sup>(٤)</sup> نحو : مُهرى ، وهو منسوب إلى مُهرة بن حيدان ، أبو قبيلة ، وقالوا في الجمع : المهارى بتشديد الياء ، وحفظوها أيضا ، وقد سبق .

= طائر ، والجمع حباريات ، قال سيويه : ولم يُكسر على حباري ، ولا حباطر ، ليفرقوا بينها وبين فعلاء وفعالة وأخواتها ؛ وقال الجوهري : الحباري : طائر ، يقع على الذكر والأنثى ، واحدها وجمعها سواء .

(١) بحذف ثاني الزائدين من عَفَرَتِي .

(٢) في شرح الكافية ، وفي الأشموني : لغير ذى نسب جُدّد ؛ وقال الصبان : بأن لا يكون فيه نسب أصلاً ، كعلباء وقوباء . وحولاًيا وكُرسى ، أو فيه نسب غير مجدد ، أى غير ملحوظ الآن ، لكونه صار منسياً أو كالمُنسى ، فالتحق بما لانصب فيه بالكلية ، كمهرى .

(٣) سقطت من (ز) ، والبردى : نوع من جيد التمر ، ويجمع على برادي .

(٤) سقطت « بهذه المعاملة » من (ز) .

وَعُلِمَ مِنَ الْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، أَنَّ أَنْاسِيَّ لَيْسَ جَمْعاً لِأَنْسِيٍّ ،  
وَهُوَ جَمْعُ إِنْسَانٍ ، بِإِبْدَالِ النُّونِ يَاءً ، كَقَوْلِهِمْ فِي ظَرْبَانِ (١) : ظَرْبَيَّ ؛  
وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : أَنْاسِينَ وَظَرْبَيْنِ ، عَلَى الْأَصْلِ .

( وَلَنُحَوِّ : عَلَبَاءُ وَقَوْبَاءُ ) - وَهُوَ مَا الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ بِسِرْدَاحِ  
وَقَسْطَاسٍ (٢) ، فَتَقُولُ : الْعَلَابِيَّ وَالْقَوَابِيَّ .  
( وَحَوَّلَايَا ) (٣) - قَالُوا : حَوَالِيَّ .

( وَيَحْفَظُ فِي صَحْرَاءٍ وَعَذْرَاءٍ وَإِنْسَانٍ وَظَرْبَانِ ) - فَتَقُولُ :  
صَحَارِيَّ وَعَذَارِيَّ ، فَقِيَّ جَمْعُهُمَا ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ : كَسْرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَعَ  
تَشْدِيدِهَا ، وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ مَعَ التَّخْفِيفِ (٤) ، وَالثَّلَاثَةُ أَيْضًا فِي  
مَهْرِيٍّ ، كَمَا سَبَقَ ؛ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُمْ قَالُوا : أَنْاسِيَّ وَظَرْبَيَّ ، وَأَنْهَمَا جَمْعَا  
إِنْسَانٍ وَظَرْبَانِ ، وَوَزَنَهُمَا عَلَى الْأَصْلِ : فَعَالَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَهُمَا بَعْدَ  
الْبَدَلِ ، بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ ، فَصَارَ مِثْلُ فَعَالِيٍّ .

( وَمِنْهَا : فَعَائِلٌ ، لَفْعِيلَةٌ ، لَا بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ ) - نَحْوُ : صَحِيفَةٌ

(١) قَالَ الصَّبَّانُ : بِالظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ ، عَلَى وَزْنِ : قَطِرَانٍ : دُوَيَّةٌ مُتَنَتِنَةُ الرِّيحِ ،  
قِيلَ : تَشْبَهُ الْهَرَّ ، وَقِيلَ : تَشْبَهُ الْقَرْدَ ، وَقِيلَ : تَشْبَهُ الْكَلْبَ ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ  
التَّسْهِيلِ - وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْذُ قَلِيلٍ - قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : يَزْعُمُ الْأَعْرَابُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي  
ثَوْبٍ أَحَدَهُمْ إِذَا صَادَهَا ، فَلَا تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حَتَّى يَبْلِي الثَّوْبَ .

(٢) فِي (ز) : وَقَرَطَاسٍ .

(٣) قَالَ الصَّبَّانُ : بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَسُكُونِ الْوَاوِ مَعَ الْقَصْرِ ، قَالَ  
الدَّمَامِينِيُّ : اسْمُ مَوْضِعٍ ، وَفِي الْقَامُوسِ : قَرْيَةٌ مِنْ عَمَلِ النَّهْرَوَانِ .

(٤) زَادَ بَعْدَهَا فِي (ز) : أَيْضًا .

وصحائف ، وظريفة وظرائف ، ولا يقال في قتيلة بنى فلان :  
قتائل (١) .

( ولنحو : شمال (٢) وجُرائض (٣) وقرِثاء (٤) وبرَاكاء (٥)  
وجُلُولاء (٦) - قالوا : شمائل (٧) وجَرايِض وقرَايث وبرَايك وجَلاليل .  
( وحُبَارَى وحَزَابِيَّة (٨) - قالوا : حَبَاير وحَزَايب .  
( إن حُذف ما زيد (٩) بعد لاميهما (١٠) ) - يعنى الزائد

(١) جاءت هذه اللفظة بصور مختلفة في نسخ التحقيق ، ففي (د ، ز) : قبيلة  
وقبايل ، بالقاف والياء ، وفي (غ) : قتيلة وفتايل ، بالفاء والتاء ، وفي شرح ناظر  
الجيش : قبيلة وقبايل .

(٢) في شرح الكافية ٤ / ١٨٦٦ : ومثال فعائل للمجرد من التاء : شمائل في  
جمع شمأل وشمال ، والشمأل الريح التى تهب من الجهة التى تقابل الجنوب .

(٣) في حاشية الصبان - ٤ / ١٤٢ - عن الدمامينى : بجيم مضمومة ، فراء ،  
فألف ، فهزمة مكسورة ، فضاء معجمة ، وهو العظيم البطن .

(٤) وقرِثاء ، بقاف مفتوحة ، فراء مكسورة ، فتحتية ، فمثلة ، فألف ممدودة :  
التمر والبسر الجيدان .

(٥) بفتح الموحدة والراء مع المد : الثبات في الحرب ، كما في الصحاح .

(٦) بفتح الجيم ، وضم اللام مع المد : قرية بناحية فارس - صحاح .

(٧) في (ز) : قالوا : شمأل وجَرايِض وقرِثاء وبرَاكاء وجلُولاء ؛ وهو تكرار  
للمفردات .

(٨) هو الغليظ إلى القصر - صحاح .

(٩) في (د ، غ) : إن حذف ما بعد لاميهما .

(١٠) أى لامي حبارى وحزابية ، وهما : الراء من حبارى ، والموحدة من  
حزابية .

الثانى ؛ وإن حذف الأول قيل : الحباثر <sup>(١)</sup> والحزائب ، وقد سبق ذكر ذلك فى حبارى .

( وَلِفْعُولَةٌ ) - نحو : حَمُولَةٌ .

( وَفَعَالَةٌ ) - نحو : سَحَابَةٌ .

( وَفِعَالَةٌ ) - نحو : رِسَالَةٌ .

( وَفُعَالَةٌ ) - نحو : ذُؤَابَةٌ .

( اسْمَاءٌ ) <sup>(٢)</sup> - قيد فى الأربعة المذكورة ، فتقول : حمائل

وسحائب ورسائل وذوائب ؛ ولا يُفعل ذلك فى الصفات نحو : ضرورة وفقاقة ، يقال : رجل فقاقة ، أى أحرق هُدرة ، وطوالة .

( وَإِنْ خَلَوْنَ مِنَ التَّاءِ ، مع انتفاء التذكير ، حفظ فيهن ) -

فإذا خَلَتْ الأربعة المذكورة من التاء ، وكانت لمؤنث ، حفظ فى

جميعها <sup>(٣)</sup> فعايل نحو : قلوص وقلايص ، وشِمال وشمايل ، وشَمال

وشمايل ، وعُقَاب وعقايب ؛ ولا يقاس فيهن حينئذ ؛ فلا يقال فى

عناق : عنايق ، ولا فى ذراع : ذرايع ، ولا فى كراع : كرايع ؛ وكلامه فى

غير هذا الكتاب ، يقتضى القياس .

(١) فى نسخ التحقيق : قيل : الحبارى والحزائى ، والتحقيق من شرح ناظر

الجيش ، ومن الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٤٢ .

(٢) فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل : أسماء .

(٣) فى (د) : فى جمعها .

( وأحقهن به فعول ) - نحو : عجوز وعجائز ، وسلوب وسلايب ، وهو كثير ؛ قيل : ويقاس ، مالم يُستغن عنه . ولا يحفظ فعائل في فعيل ، اسم جنس مؤنث ، لكن إن سمى مؤنث بسعيد ، جاز فيه سعايد ، قياساً .

( وقد ثبت له <sup>(١)</sup> ولفعال وفعيل ، مذكرات ) - قالوا : جزور (٢٢٧) وجزائر ، وسماء <sup>(٢)</sup> وسمائي <sup>(٣)</sup> ، قال :

\* فوق سبع سمائيا <sup>(٤)</sup> \*

وذلك في قول من ذكر السماء ، ولذا جمعت على أسمية ، ووصيد ووصائد .

( وقد ثبت لفعيل وفعيلة ، بمعنى مفعول ومفعولة ) - قالوا في فعيل بمعنى مفعول : فعائل <sup>(٥)</sup> ، وفي فعيلة بمعنى مفعولة : رهينة ورهاين ، وذبيحة وذبايح .

(١) أى لفعول ، أى : وقد ثبت فعائل لفعول ولفعال وفعيل ، مذكرات .  
(٢) بمعنى المطر .

(٣) في ( د ، ز ) : سماء .

(٤) في الصحاح - سما : وأما قول الشاعر : \* سماء الإله فوق سبع سمائيا \* فجمعه على فعائل ، كما تجمع سحابة على سحائب ، ثم رده إلى الأصل ، ولم ينون كما ينون جوار ، ثم نصب الياء الأخيرة ، لأنه جعله بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف ، كما تقول : مررت بصحائف يافتى .

قال في الحاشية : الشاعر أمية ؛ وصدده : \* له ما رأت عين البصير وفوقه \*  
قال الصاغاني : الرواية :

\* فوق سبت سمائيا \* والسابعة هي التي فوق الست .

(٥) في هذا الموضع بياض في شرح ناظر الجيش .

( ولنحو : ضَرَّةٌ وَظَنَّةٌ <sup>(١)</sup> وَحُرَّةٌ ) - قالوا : ضَرَّيرٌ وَظَنَّيرٌ وَحَرَّيرٌ .

( فصل ) : ( غير فواعل وفعالين من المساويهما في البنية ) -  
أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو : فعالل أو مفاعل أو  
فعالول ، وما أشبه ذلك مما ثالثه <sup>(٢)</sup> ألف بعدها حرفان .

( لكلّ ما زاد على ثلاثة أحرف ) - كجعفر ومسجد وجدول  
وغيرها من الأسماء ، فتقول : جعافر ومساجد وجداول .

( لا بمدة ثانية ) - نحو : حائط وقاصعاء .

( ولا بهمزة أفعل فعلاء ، مستعملة ) - نحو : أحمر حمراء .

( أو مقدرة ) - نحو : رجل آلى ، ولم يقولوا : امرأة ألياء .

( ولا بعلامة تأنيث رابعة ) - نحو : حُبلى وذِكْرى ودَعوى .

( ولا بألف ونون ، يضارعان ألفى فعلاء ) - نحو : سكران .

---

(١) فى الصبان على الأشمونى ٤ / ١٤٢ : قوله : وَظَنَّةٌ ، بفتح الطاء المهملة ،  
وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة - دمامينى ؛ وفى الصحاح : وَالظَّنُّ  
بالضم : حزمة القصب ، والقصبه الواحدة من الحزمة : طَنَّةٌ ؛ وَالظَّنَّةُ : التَّهْمَةُ .  
وفى اللسان : ويروى بالطاء المعجمة ، وفى الحديث : « فمن تَطَنَّ ؟ أى مَنْ  
تَتَّهَم ؟ »

وأصله : تَطَنَّ ، من الظَّنَّة : التهمة ، فأدغم الظاء فى التاء ، ثم أبدل منها طاء  
مشددة ، كما يقال : مُظْلَمٌ فى مضطلم .

(٢) فى (ز) : ثانيه .

( فيما لم يشذ ) - احترز من قولهم في غرثان : غرثين ،  
وقياسه : غرّاثى كسكارى ، واحترز بالمضارعة من نحو : سلطان ،  
فإنه يُجمع على سلاطين ، فهذه الأربعة لا تجمع على موازن فواعل  
وفعايل ، وقد سبق ذكر جمعها <sup>(١)</sup> ، وإنما استثنائها <sup>(٢)</sup> لدخولها تحت  
قوله : لكل مازاد على ثلاثة .

( ولا يُفك المضعّف اللام في هذا الجمع ، إن لم يفك في  
الإفراد ) - فيقال في حَمَارَة القيظ ، وهى حَرُّه : حَمَارٌ ، وفي  
خَدَبٌ : خَدَابٌ ، بالإدغام ، وتقول في قردد : قرادد ، بالفك ؛  
والقردد : المكان الغليظ المرتفع .

( مطلقاً ) - أى لا يُفك المدغم وإن كان ملحقاً ، كما سبق  
تمثيله .

( خلافاً لمستثنى ما كان ملحقاً ) - فيقول في خَدَبٌ :  
خَدَابِبٌ ، بالفك ، لأن خَدَباً ملحق بسِبْطَرٍ ، فالباء في الإفراد قابلت  
ساكناً ، ولقيت مثلها ، فأدغمت ، وفي الجمع قابلت متحركاً ، وهو  
سباطر ، فلا إدغام ، وهو ضعيف ، لخروجه عن الأصل .  
( وما رابعه حرف لين <sup>(٣)</sup> غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً ، فُصِّل

(١) في (ز) : جميعها .

(٢) في (ز) : استثنى ، وفي (غ) : استثنا .

(٣) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة منه : زائد ؛  
وسياتى بيانه .

في هذا الجمع ثالثه من آخره يياء ساكنة ( - نحو : بهلول وسربال  
وقنديل ، فتقول : بهاليل وسرابيل وقناديل ، وكذا ما كان مدغماً إدغاماً  
غير أصليّ نحو : جُدَيْل ، تصغير جدول ، فيفصل في جمعه كذلك .

وخرج ذو الإدغام الأصليّ نحو : هَبِيَّخ وعطوّد ، فلا يفصل  
فيه الثالث ، بل تحذف في الجمع الواو والياء الساكنين ، وهما الثالث ،  
وقولهم في عطوّد : عطاود وعطاويد ، إنما فصل فيه الرابع لا الثالث :  
فإنه محذوف كما تقرّر ؛ والهَبِيَّخ : الغلام الممتلىء ، والعطوّد : السير  
السريع (١) .

وثبت في بعض النسخ : حرف لين زائد ، وهو احتراز عن  
نحو : مختار ، فإن رابعه منقلب عن أصل ، فتقول : مختار .

( وقد تعاقبها هاء التأنيث ) -- أى تعاقب الياء المذكورة نحو :  
جَبَّار وجبابرة ، ودجال ودجاجلة ، والقياس : جباير ودجاجيل ،  
فعاقبت الهاء الياء ؛ ولذا لا يجتمعان .

( ويحذف من ذوات الزوائد ، ما يتعذر ببقائه أحد المثلين ) -  
وهما موازنا فعالل وفعاليل ؛ وذلك نهاية ما يرتقى إليه بناء الجمع ، فإذا  
كان في الاسم من الزوائد ما يُخِلُّ بقاءه بإحدى الزنتين ، حذف على  
ماسيبين .

( فإن تأتّى بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزية

(١) في (ز) : السريع السير ، والتحقيق موافق لما في الصحاح .

في المعنى ) - فتقول في نحو : منطلق : مطلق ، بحذف النون ، وإبقاء الميم ، لأنها زیدت للدلالة على اسم الفاعل .

( أو اللفظ ) - فتقول في جمع استخراج : تخارج ، بالتاء ، وتحذف السين ، لأن تخارج نظير تماثل ، وسخارج لا نظير له ، لأن سفاعيل مفقود .

( ومالا يغنى حذفه عن حذف غيره ) - فتقول في حَيَزُون : حزاين ، بحذف الياء ، وإبقاء الواو ، فتقلب بانكسار ما قبلها مع سكونها ؛ وإنما أوثرت الواو بالبقاء ، لأنها لو حذفت ، لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء ، لأن بقاء الياء مفوّت لصيغة منتهى الجمع .

( فإن ثبت التكافؤ ، فالحذف مَخِير ) - نحو : حَبْطَى ، النون والألف زائدتان ، ولازمة لأحدهما على الآخر ، لأن النون فضّل بالتقدم ، والألف بنية الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، فإن شئت قلت : حَبَاطَى ، وإن شئت : حبانط .

( وميم مقعنس ونحوه أولى بالبقاء من الملحق ) - فإذا كان أحد الزائدين يماثل أصلاً ، والآخر يخالفه ، وهو ميم سابقة ؛ فمذهب سيوييه حذف المماثل ، وإبقاء الميم ، فتقول في مقعنس : مقاعس ، وذلك لتقدم الميم وإفادتها للدلالة على الفاعل .

( خلافاً للمبرد ) - في حذفه الميم ، وإبقاء المماثل ، فتقول : قعاسس ، لأن السين للإلحاق ، فأشبهت الأصلي ، وهو لا يحذف ، فكما تقول في محرّج : حراجم ، تقول في مقعنس : قعاسس ؛ ورُدّ

بأنه حرف زائد ، فيفضله الزائد الذى له معنى ومُقَدَّم ، والنون على القولين محذوفة ، والمذهبان فى التصغير أيضا .

( ولا يُعامل انفعال وافتعال ، معاملة فِعال ، فى تكسير ولا تصغير ) - فإذا كُسِّرَ أو صُغِّرَ مصدرٌ فى أوله همزة وصل ، حذفت للزوم تحرك ما بعدها ، ثم إن كان على انفعال ، كانطلاق ، أو افتعال كافتدار ، كُسِّرَت أو صُغِّرَت على اللفظ الباقي بعد حذف الهمزة ، فتقول : نَطَالِيق ونُطِيلِيق ، وَقَتَادِير (١) وَقُتِيدِير ، وهذا مذهب سيبويه ؛ وَثُرِدَاء افتعال المبدلة إلى أصلها ، فتقول فى اضطراب : ضَتَارِيب وضُتِيرِيب .

( خلافاً للمازنى ) - فإنه يحذف مع الهمزة فى انطلاق ، النون ، فيصير طِلاقاً ، على وزن فِعال ، ثم يُكسَّر على هذا اللفظ أو يُصَغَّر ، فيقول : طَلَالِيق وطُلِّيق ؛ وحجته فى ذلك أن يَفْعَالاً مفقود (٢) ، وقد أثبتته ابن جنى ، فلم يُتَّفَق على فقده ، وقد قيل فى تَفْرَاح : إنه تَفْعَال ، وكلام المصنف يقتضى مخالفة المازنى فى انفعال وافتعال ، وخصَّ الخلاف فى غير هذا الكتاب ، بانفعال ، وكلام الناس على هذا ، وقد ردَّ على المازنى فى ما (٣) احتجَّ به ، بأنه يقتضى أن لا يقال فى افتقار (٤) :

(١) فى (ز) : وتبادير وتبيدير ، وواضح أنه سهو .

(٢) فى (ز) : وحجته فى ذلك تفعالا (هكذا) ، وظاهر أنه نقص فى النسخ .

(٣) فى (ز) : على المازنى ما احتجَّ به ، وهو كالسابق .

(٤) فى (ز) : أن لا يقال : قبيعر .

فتيقير ، لأن فتعالاً<sup>(١)</sup> ليس من كلامهم ، وهو يقتضى موافقة المازنى عليه .

( وإن تعذر أحد المثالين ببعض الأصول ، حذف خامسها مطلقاً ) - كقولك فى سفرجل : سفارج ، وفى شمردل : شمارد ؛ وقوله : مطلقاً ، معناه : وافق الرابع بعض الزوائد ، لفظاً أو مخرجاً ، أو لم يوافق ، على ما سيأتى ؛ ومنع ابن ولاد تكسير الخماسى الأصول ؛ وقال سيبويه : لا يكسرونه إلا على استكراه .

( ورابعها ، إن وافق بعض الزوائد لفظاً ) - نحو : خدرنق ، وهو بالخاء المعجمة ، والبدال المهملة : العنكبوت ، فإن شئت حذف الخامس فقلت : خدارن ، وإن شئت حذف الرابع ، لأن النون ، وإن كانت فيه أصلاً ، هى مثل الزائدة من حيث اللفظ ، فتقول : خدارق ، والأول أجود .

( أو مخرجاً ) - أى وافق بعض الزوائد فى المخرج ، فكانا من مخرج واحد ، فتقول فى فرزدق : فرارِد ، بحذف الخامس ، وإن شئت : فرازق ، بحذف الرابع ، لأن الدال توافق التاء فى المخرج ، والتاء من حروف الزيادة ، والأول أجود . وأوجب المبرد وغيره حذف الخامس ، ولم يُجوز حذف الرابع فى الموضعين المذكورين ، وجعل ما قيل من فرازق غلطاً ، قال : وما كان غلطاً لا يتعدى به اللفظة المسموعة ، والأول قول سيبويه .

(١) فى (ز) : لأن فيعلا .

( ولا يُعامل بذلك ما قبل الرابع ) - فلا يحذف الثالث ، لتأتي الزنة ، كما فعل في الخامس أو الرابع بشرطه ، فلا يقال في فرزدق وخدرنق : فرادق وخدانق .

( خلافاً للكوفيين والأنخفش ) - في إجازتهم ذلك ، وكأنهم شَبَّهوا الثالث بواو فدَوَكس ، حيث يقال : فداكس ، وهو ضعيف ، فلا وجه لهذا .

( ولا يستبقى ، دون شِدوذ ، في هذا الجمع ، مع أربعة أصول زائِد ) - بل يحذف أولاً كمدحرج ، وثانيا كقنفخر ، وثالثاً كَفَدَوَكس ، ورابعاً كَصِفَصِيل ، وخامساً كَسِبَطْرَى ، وسادساً كعنكبوت ، فتقول : دحارج وقفآخر وفداكس وصفاصيل وسباطر وعناكب . واحترز بدون شِدوذ ، من بقائه شِدوذاً في قول الشماخ (١) :

\* حوامى الكراع، المؤيدات العشاوز (٢) \*

(٢٢٨)

(١) الشماخ بن ضرار الديباني .

(٢) من الطويل ، من قصيدة طويلة ص ١٧٣ وما بعدها من الديوان - تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي - دار المعارف - مصر ، صدره :  
\* حَذَاها من الصَيْدَاء نَعْلًا طِرَاقُها \*

قال في الحاشية : وفي الخصائص واللسان : المؤيدات بدل المؤيدات ؛ وفي بعض المصادر ضبطت : المؤيدات بفتح الياء ، أى القويّة ، وفي بعضها بكسرها ، أى العظام ، والمعنيان قريبان ؛ وفي اللسان - عثر : المقفرات العشاوز ؛ وفي شرح فصيح ثعلب ، لابن درستويه : كساها بدل حذاها ... طراق الحوامى والكراع العشاوز .  
وفي اللسان - صيد : الصيداء : الحصا ؛ قال ياقوت في معجم البلدان ٥ / ٤٠٣ - : أى حذاها حَرّة ، نعالها الصخور ، وطراق النعل : جلدها ، وقيل : =

فعشاوز جمع عَشَوَزَن ، وهو الشديد الغليظ ، ونونه أصلية ،  
 كما نصَّ عليه سيبويه وغيره ، والواو زائدة للإلحاق ، وقد أبقاها في  
 العشاوز ، وحذف النون وهي أصل ، كما حذف في قوله :  
 \* وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ <sup>(١)</sup> \* (١٩٣) مكرر

لكن ناقش المبرد سيبويه في زعمه <sup>(٢)</sup> أصالة النون ، وقال : إنها  
 زائدة ، بدليل العشاوز ، وردَّ عليه تلميذه ابن ولَّاد ، وجعل البيت على  
 ماسبق ، من حذف الأصل للضرورة ، كقوله : وَلَاكِ اسْقِنِي <sup>(٣)</sup> ، ونحوه .  
 ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ لَيْنٍ رَابِعاً ) - فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ كَذَلِكَ لَمْ  
 يَحْذَفْ ، سواء كان حرف مدٍّ أم لا ، بل إن كان ياءً أُقِرَّ بحاله ،  
 كقِنْدِيلٍ وقِنَادِيلٍ ، وغَرْنِيقٍ وغَرَانِيقٍ ؛ وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء

= ما طبقت عليه فخرزت به ، وحوامى الكراع : ما يحميه من الصخور ، والكراع :  
 كل أنف سال فتقدَّم من جبل أو حَرَّةٍ ؛ والعشاوز جمع عشوزن ؛ وقال ابن فارس في  
 مقاييس اللغة ٤ / ٣٢٧ : العشوزن من المواضع : ما صلب مسلكه وخشن ، والجمع  
 العشاوز ... يريد الشاعر أن العير سلك بهذه الأتن طريقاً صعبة خشنه . والشاهد في  
 قوله : العشاوز جمع العشوزن .

(١) من الطويل ، للنجاشي الحارثي ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، من  
 مقطوعة في وصف ذئب ، وصدره :  
 \* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ \*

والشاهد في قوله : وَلَاكِ اسْقِنِي .. أصله : ولكن اسقني ، فحذفت النون  
 ضرورة ، لاجتماع الساكنين ، وإقامة الوزن .  
 (٢) في (ز) : في درعه .  
 (٣) في (ز) : ستغني .

نحو : سراح وسرايح ، وعصفور وعصافير ، وفردوس وفراديس ؛  
 وخرج بلين ، الصحيح نحو : قَرَشَب ، فإنه يحذف نحو : قرشب ؛  
 وخرج أيضا ماهو حرف علة لالين نحو : كَنَهَوْر <sup>(١)</sup> وزنه : فَعْلُول ،  
 قالوا : وزائده رابعة وتحذف ، فيقال : كناهـر ، لأنها حرف علة لالين  
 لتحركها ، وحرف اللين ما كان ساكناً ، سواء تحرك ما قبله بمجانسه ،  
 أم لا ، لكن <sup>(٢)</sup> إن تحرك ما قبله بمجانسه ، يسمى حرف مدّ ولين ؛ هذا  
 ما شرح به كلام المصنف ، وهو الموافق لظاهر <sup>(٣)</sup> لفظه وإظهار كلام  
 سيويه في الجمع ، ولكن قال سيويه في التصغير : إنك تقول في  
 كنهـور : كناهـير ، ولا تحذف الواو ، وكذا قال غير واحد .

( وجائز أن يعوّض مما حذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم  
 يستحقها لغير تعويض ) - فتقول في منطلق : مطاليق ، وفي  
 فدوكس <sup>(٤)</sup> : فداكيس ، وفي سفرجل : سفاريج ؛ وخرج مااستحق  
 الياء لغير التعويض نحو : لُغَيَزَى <sup>(٥)</sup> ، يحذف لجمعه الألف ، ويُفك

(١) في الصحاح - كهر : والكَنَهَوْرُ : العظيم من السحاب .

(٢) في (ز) : يمكن ام ...

(٣) في (ز ، غ) : للفظه ولكلام سيويه .

(٤) في الصحاح : الفدوكس : الأسد ، مثل الدّوكس ؛ وفدوكس أيضا :  
 رهط الأخطل الشاعر ، وهم من بنى جشم بن بكر ؛ وفي القاموس : هو الأسد ،  
 والرجل الشديد .

(٥) في الصحاح - لغز : وأصل اللغز : جحر لليربوع .. واللُّغَيَزَى بتشديد  
 الغين مثل اللغز ، والياء ليست للتصغير ، لأن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما هي  
 بمنزلة حُضَارَى للزرع ..

الإدغام ، وتأتى قبل ما صار آخراً <sup>(١)</sup> ، بالياء التى كانت فى المفرد ، فتقول : لغاغيز ، فقبل الآخر ياء لغير تعويض من المحذوف ، لأنها التى كانت فى المفرد ، فلا يجوز فيه ماذكر من التعويض ، استغناء بما كان فى المفرد .

( وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة ) - فيقال فى حبنطى : حبانيط وحبانطة ، وفى عفرئى : عفارين وعفارنة ، بتعويض الياء والتاء .

( وهى أحق بما حذف منه ياء النسب ) - نحو : أشعئى وأشاعته ، ومهلبى ومهالبة ؛ والهاء المذكورة ، أحق بهذا من غيره كحبانطة .

( وتلحق لغير تعويض ، العجمى كثيراً ) - كموزج <sup>(٢)</sup> وموازنة .

( وغيره قليلاً ) - كحجر وحجارة ، وفحل وفحولة .

( فصل ) : ( تجوز مماثلة مامائل مفاعيل ، لمفاعل ) - فتقول فى سرايل : سرايل وسرايل ، وفى عصفور : عصافير وعصافر ، بحذف الياء فيهما .

( وكذا العكس ) - فتقول فى درهم وصيرف : دراهم

(١) فى (ز) : أخيراً .

(٢) فى الصحاح : والموزج معرب ، والجمع الموازنة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : والموزج : الخُف .

وصيارف ، وإن شئت : دراهيم وصياريف ، بإثبات الياء ، وهذا قول الكوفيين في المسألتين ، وجعلوا من ذلك : « ما إن مفتحه » (١) ، « ولو ألقى معاذيره » (٢) ، وقالوا : هما لمفتاح ومعدرة ، وخصّ البصريون ذلك بالضرورة ، وقالوا : مفاتيح لمفتح ، ومعاذير لمعذار ، ووافق الجرمي الكوفيين في إثبات الياء ، فأجاز قياساً مطرداً في كل ما يجمع على فعالل : فعاليل .

( في غير فواعل ) - ظاهره يقتضى منع فواعيل في فواعل ، اسماً كان المجموع بذلك أو صفة ، ويجوز حمله على الصفة ، بقرينة ماسياتي من كلامه ، وقد نصّ سيويوه على أن من العرب من يقول : دوانيق وخواتيم وطواييق ، لكنه قال : إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم نحو : ملاح ، والمستعمل لمحة ، قال : غير أنهم قالوا : خاتام . انتهى . ونصّ الجرمي على أنه يجوز في خاتم : خواتيم ، وفي طابق : طواييق .

( مالم يشذ كسوايغ ) - هذا التمثيل قد (٣) يشعر بتخصيص ذلك بالصفة ، فلا يقال في ضوارب : ضواريب ، وأشار بما ذكر إلى قوله :  
(٢٢٩) \* سوايغ بيض ، لا يُخرقُها النَّبْلُ (٤) \*

(١) القصص / ٧٦ .

(٢) القيامة / ١٥ .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في ش . ش . العيني ٤ / ١٥٢ : من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى -

ديوانه ١٠٣ - صدره :

= \* عليها أسود ضاريات ، كبوسهم \*

( وردّ غيره <sup>(١)</sup> ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة  
فعالّى جائز ) - أى غير فواعل ، فخرج جوارٍ وغواشٍ ونحوهما ، فلا  
يقال : جوارى وغواشى ، وخرج أيضا نفس <sup>(٢)</sup> مفاعل نحو : الملاهى  
والمغازى ، فلا يقال : الملاهى والمغازى ، وخرج بالمعتلّ ، الصحيح ؛  
وندر فى الليالى الليلالى ، وفى الأهالى الأهالى ، وذلك نحو : ذفار <sup>(٣)</sup>  
وذفارى ، وعلاق <sup>(٤)</sup> وعلاقى .

( ولا يُفتتح هو ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده ) - فما  
كان أول الاسم المجموع مماثل <sup>(٥)</sup> مفاعل ومفاعيل ، يكون أولهما ،  
نحو : درهم ودرهم ، وأكلب وأكلب ، ونحو : عصفور وعصافير ،  
وأنعام وأناعيم .

( ولا يُختم <sup>(٦)</sup> بحرف لين ، ليس فى الواحد هو ) - كما فى

---

= أى على الخيل أسود ، جمع أسد ، والضاريات جمع ضارية ، من ضرى إذا اجتراً ،  
ولبؤسهم مبتدأ ، وسوايغ خبره ، أى كوامل ، وفيه الشاهد ، فإنه شاذ ، والقياس :  
سوايغ ، بدون الياء ، لأنه جمع سايغة ، وبيض صفته ، أى صقيلة ، ولايخرقها النبل ،  
صفة أخرى ، والنبل : السهم .

(١) أى إرجاع غير فواعل ، كما يأتى فى الشرح ، وفى نسخة ناظر الجيش .  
(٢) فى (د) : نحو .

(٣) جمع ذفرى ، وهو العظم الشاخص خلف الأذن ، وقال الصبان : الموضع  
الذى يعرق من قفا البعير ، خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بدرهم .

(٤) جمع علقى : اسم نبت ، وألفه للإلحاق بجعفر .

(٥) فى (ز) : بمماثل .

(٦) فى النسخة المحققة من التسهيل : ولايختم .

حَذَرِيَّةٌ (١) فتقول : حَذَارِي ، وجارية وجواري .  
 ( ولا ماأبدل منه ) - كما في عَرْقُوة (٢) وعَرَاقِي (٣) ،  
 وسِغْلَاة (٤) وسَعَالِي .

( وما ورد بخلاف ذلك فهو في (٥) الأصل ، لواحد قياسي مهمل ) - فمثال ما افتتح بما لم يفتتح واحده : مذاكير وملاح ،  
 يقدر كونهما جمع مذكر وملمحة ، بمعنى ذكر ولمحة ، وإن كان  
 مذكر وملمحة مهملتين ؛ ومثال ماختم بحرف لين ، ليس في الواحد  
 هو ولا ما أبدل منه ، قولهم في كيكاة (٦) : كياكي ، فيقدر كونها  
 جمع كيكاة كمؤماة ، وإن كانت مهملة .

( أو مستعمل قليلاً ) - فالأول كقولهم : أظافير ، والمشهور في  
 الواحد : ظفر ، وقالوا أيضاً : أظفور في معنى ظفر ، إلا أن ظفراً  
 أشهر (٧) ، فجاء أظافير على مراعاة أظفور ، والثاني كقولهم :  
 الليالي ، والمشهور : ليلة ، وقالوا : ليلات ، فجاء الليالي على مراعاة  
 القليل .

( وقد يكون للمعنى اسمان ، فيجتمع (٨) أحدهما على

(١) هي القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة - قاموس .

(٢) الحشبة المعترضة على رأس الدلو - تصریح .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في القاموس : السَّغْلَاةُ والسَّغْلَاءُ ، بكسرهما : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) هي البيضة .

(٧) في (د) : أكثر .

(٨) في (ز) : فيجتمع .

مايستحقه الآخر ) - وذلك نحو : سوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ،  
واتفقوا على جمعه في الكثرة على سُور ، وهو قياس المكسور ، كخِوان  
وُخُون (١) ، وليس قياس المضموم ، وكذلك (٢) صُوار ، ضمُّوا أوله  
وكسروه ، وقالوا في الكثرة : صِيران وهو قياس المضموم ، كغُلام  
وغُلَّمان (٢-) ، لا قياس المكسور .

( ولا يقتصر في ذلك على السماع ، وفاقاً للفرَّاء ) - وقد فعلوا  
نظير ذلك في الجمع (٣) بالألف والتاء ، قالوا : شاة لجة ، بسكون  
الجيم ، وفتحوها أيضاً ، ولم يقولوا في الجمع إلاَّ لجات ، بفتح الجيم .  
( وربما قُدِّر تجريدُ المزيد فيه ، فعومل معاملة المجرد ) - وذلك  
نحو : رُعْبُوب (٤) ، هو ملحق بَعْصُفُور ، وقالوا في جمعه : رُعْب ،  
كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا فَعَلًا مِثْلًا كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ ، وكذا أَشْهَادٌ فِي شَهِيدٍ ، كَأَنَّهُمْ  
جَعَلُوهُ كَنَمِرٍ وَأَنْمَارٍ .

( فصل ) : ( من أسماء (٥) الجمع ، ما لا واحد له من  
لفظه ) - كقوم ورهط .  
( وما له واحد ) - كما سيأتى بيانه .  
( فَمِنْ ذَلِكَ ) - أى ماله واحد من لفظه .

(١) سقطت من (د) .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في الصحاح : والرُعْبُوب : الضعيف الجبان ، والرُعْبُوبَةُ من النساء الشطبة  
البيضاء .

(٥) في بعض نسخ التسهيل : من أمثلة الجمع .

( فَعَلَ ، لنحو : رَاكِبٌ وَعَائِدٌ وَنَائِحَةٌ وَتَمْرَةٌ وَآلَةٌ وَزَنْجِيٌّ ) -  
 قالوا : رَكِبَ وَعَوِذَ وَنَوَّحَ وَتَمَرَّ وَأَلَّ وَزَنَجَ ، وقد سبق قول الأخفش في  
 مثل فاعل وفَعَلَ : إنه جمع تكسير ؛ والآلَةُ : الحربة في نصلها عرض ،  
 وقالوا في تكسيروها : إِلَالٌ ، كَجَفَنَةٍ وَجِفَانٍ .

( وَفَعَلَةٌ لنحو : رَاجِلٌ <sup>(١)</sup> وَكَمَاءٌ ) - قالوا : رَجَلَةٌ وَكَمَاءَةٌ ،  
 وهما اسماء جمع لراجل وَكَمَاءٌ ، وبعض العرب يجعل كمأة للمفرد ، وَكَمَاءٌ  
 للجمع .

( وَفَعَلَ ، لنحو : خَادِمٌ وَرَائِحٌ وَغَائِبٌ وَنَاشِئَةٌ ، وَأَدِيمٌ وَبَعِيدٌ  
 وَعَمُودٌ وَإِهَابٌ وَحَلَقَةٌ وَشَجَرَةٌ وَفَاقَةٌ وَحَبَشِيٌّ ) - قالوا في اسم الجمع :  
 خَدَمَ وَرَوَّحَ وَغَيَّبَ ، وَلَمْ يُعْلَوْا الْغَيْنَ ، وَنَشَأَ وَأَدَمَ وَبَعَدَ وَعَمَدَ  
 وَأَهَبَ <sup>(٢)</sup> وَحَلَقَ وَشَجَرَ وَفَاقَ وَحَبَشَ .

( وَمِنْهَا : فُعْلَةٌ ، لنحو : صَاحِبٌ وَفَارُهُ وَأَخٌ ) - قالوا للجمع :  
 صُحْبَةٌ وَفُرْهَةٌ وَأُخُوَةٌ ، بضم الفاء في الثلاثة ، وسكون العين .  
 ( وَمِنْهَا : فَعِلٌ ، لنحو : نَبَقَةٌ وَلَبِنَةٌ وَظَرِبَانٌ <sup>(٣)</sup> ) - قالوا : نَبَقَ  
 وَلَبَنَ وَظَرِبَ .

---

(١) في الصحاح : وَالرَّاجِلُ : خلاف الفارس ، والجمع : رَجُلٌ ، مثل صاحب  
 وصَحْب .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، ومفردوها موجود في الأصل .

(٣) في الصحاح : وَالظَّرِبَانُ ، مثال القَطْرَانِ : دُويبة كاهرة منتنة الريح ..  
 وكذلك الظَّرْبِيُّ على وزن فَعَلَى ، وهو جمع مثل حَجَلَى ، جمع حَجَلٍ .

( ومنها : فَعِيل ، المذَكَّر ) - أَخْرَجَ المؤنَّث ، فإنه جمع تكسير  
كَعَبِيدَ وَحَمِير ، فيقال : هي العبيد والحمير ، ولا يقال : هو ؛ فإن  
ذُكِّرَ فَعِيل ، فهو اسم جمع كالكلب والحجيج .

( لنحو : ضأن ويد ومَعَزَ وغاز وجريدة وسفينة ) - قالوا :  
ضئِنَ وَيَدِيَّ وَمَعِيزٍ وَغَزِيٍّ <sup>(١)</sup> وَجَرِيدٍ وَسَفِينٍ .

( ومنها : فَعْلَاء ، لنحو : قَصَبَةٌ وَحَلْفَةٌ وَطَرْفَاءُ وَشَيْءٌ ) -  
قالوا : قَصَبَاء ، وَحَلْفَاء <sup>(٢)</sup> ، والواحدة قال أبو زيد : حَلْفَةٌ مثل  
قَصَبَةٍ ، وقال الأصمعي : حَلْفَةٌ بكسر اللام ، وَطَرْفَاء <sup>(٣)</sup> ، قال  
سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ، ويقال : طرفاء واحدة ، وطرفاء كثير ،  
ومثال الواحدة : طَرْفَةٌ ، وبها سمي طَرْفَةُ بن العبد ؛ وأشياء ، وماذهب  
إليه المصنف ، من أنه فعلاء ، هو أحد أقوال ثلاثة في وزن أشياء ،  
وعلى هذا هو مقلوب ، والأصل : شَيْئَاء ، وهو قول سيبويه ،  
والثاني : وزنها : أفعلاء .

والثالث : أفعال ؛ ويأتي الكلام عليها في التصريف ، إن شاء  
الله تعالى .

( ومنها : مفعولاء لنحو : بَعَلَ <sup>(٤)</sup> وشيخ وعِلَجَ وكبير وأتان ) -

(١) في الصحاح : ورجل غَاَزٍ ، والجمع غُزَاةٌ ، مثل قاض وقضاة ، وَغُزِيٌّ مثل  
سابق وسُبُق ، وَغَزِيٌّ مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، وَغُزَاءٌ مثل فاسق وفُسَّاق .  
(٢) نبت في الماء .

(٣) والطَّرْفَاءُ شجر .. واحدٌ وجميع .

(٤) في (د) : بعل ، بالعين المهملة ، ولم أجدها في مفعولاء بالصحاح ، وفي  
(ز) : فعل .. قالوا : مفعولاء ، ولم أجدها أيضا في الصحاح ، وفي الصحاح =

قالوا : مَبْغُولَاءَ ومشيوخاء ومعلوجاء ومكبوراء ومأتوناء .

( ومنها : فَعُل ، لنحو : سَمُرَةٌ وَعَبْدٌ ) - قالوا : سَمُرٌ وَعَبْدٌ ،  
وعليه قراءة : « وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ » (١) .

( ومنها : مَفْعَلَةٌ ، لنحو : عبد وسيف وشيخ وأسد ) - قالوا  
مَعْبَدَةٌ وَمَسِيفَةٌ وَمَشِيخَةٌ وَمَأْسَدَةٌ .

( ومنها ما يوحد بالتاء من فعال ) - نحو : سَحَابٌ وَسَحَابَةٌ .

( وفعال ) - نحو : عِمَامٌ وَعِمَامَةٌ .

( وفعال ) - نحو : جُمان (٢) وجُمانَةٌ .

( وفَعْلَى ) - نحو : أَرطَى (٣) وأرطاة .

( وفَعْلَى ) - نحو : دَفَلَى ، ودِفْلَاةٌ ، وهو نبت مُرٌّ ،

واستعملوا أيضاً دَفْلَى للواحدة ، فيكون على هذا واحداً وجمعاً ، وينون  
على أن الألف للإلحاق ، ويُترك تنوينه على أنها للتأنيث .

( وفُعْلَى (٤) - نحو : بُهَمَى (٥) وبُهماةٌ ، ودخول التاء فيه في

غاية الشذوذ ، لأن ألفه للتأنيث (٤-٤) ، وقال المبرد : إن بُهماة

= والمبغولاء ، بالغين المعجمة : جماعة البغال .

(١) المائدة / ٦٠ : « وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت » .

(٢) في الصحاح : الجُمانَةُ : حَبَّةٌ تُعْمَلُ مِنَ الْفِضَّةِ كَالدُّرَّةِ ، وجمعها : جُمان .

(٣) في الصحاح : الأَرطَى : شجر من شجر الرمل ، وهو فَعْلَى .. وألفه

للإلحاق للتأنيث ، لأن واحده : أرطاة .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

(٥) في الصحاح : وبُهمَى : نبتٌ ، قال سيبويه : تكون واحدة وجمعاً ، =

لا تعرف ، والمعروف بُهَمَى للواحد والجمع ، وتفرق بالوصف ، نحو :  
بُهَمَى واحدة ، وبُهَمَى كثيرة ؛ وقيل على إثبات بُهَماء : إن ألف  
بُهَماء للإلحاق .

( وفعالى ) - نحو : شُكاعَى <sup>(١)</sup> وشُكاعاة ، ودخول التاء  
شاذ غاية الشذوذ ، والمعروف شُكاعَى للواحد والجمع ، وهو قول  
سيبويه فيه وفي بُهَمَى ، وكلاهما نبتٌ .

( وغير ذلك ) - مما آخره ألف ، نحو : كمثرى وكمثرأة .

( ومنها <sup>(٢)</sup> : فعالة ، لنحو : صاحب وقريب وجَمَل <sup>(٢-)</sup> ) -  
قالوا : صَحابة <sup>(٣)</sup> وقرابة وجمالة .

( ومنها : فعالة ، لنحو : جَمَل ) - قالوا : جمالة <sup>(٤)</sup> ، لا  
يقال : يُحتمل كون التاء لتأنيث الجمع كحجارة ، فيكون جمالة جمع  
تكسير ، لا اسم جمع ، لأن قوله تعالى : « جمالات صُفَر » <sup>(٥)</sup> .

= وألفها للتأنيث ، فلا تنون ؛ وقال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة : بُهَماء ، وقال  
المبرد : هذا لا يعرف ، ولا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث .

(١) فى الصحاح : الشُّكاعَى نبت يُتداوى به ، قال سيبويه : هو واحد وجمع ،  
وقال غيره : الواحدة منها شكاعاة .

من (٢ - ٢) سقط من النسخ الثلاث ، وموجود بالنسخة المحققة من  
التسهيل .

(٣) هذا من تمثيل للعبارة الساقطة من النسخ .

(٤) فى الصحاح : قال الفراء : الجمل زوج الناقة ، والجمع ، جمال وأجمال  
وجمالات وجمائل ، قال ابن السكيت : يقال للإبل ، إذا كانت ذكورة ، ولم تكن فيها  
أنثى : هذه جمالة بنى فلان ، وقرئ : « كأنه جمالات صُفَر » .

(٥) المرسلات / ٣٣ : « كأنه جمالة صُفَر » .

يدل على أنه اسم جمع ، فاسم الجمع قد جمعوه لجريانه مجرى المفرد ،  
وجمع الجمع لا يطرد .

( وفَعْلان ، لنحو : مَرَجَانَة وصِنُو ) - قالوا : مَرَجَان  
وصِنُون ، بفتح الصاد .

( وأقربها من الاطراد ، الموحَّد بالتاء ، اسماً لمخلوق ، مبايناً فُعَلَى  
وفُعَالَى وشِبْهَهُمَا ) - كجوز وجَوْزَة ، وشعير وشعيْرَة ؛ وخرج  
بمخلوق : المصنوع كعمام وعمامة ، وسفين وسفينة ، فليس بمطرد ،  
وبماين ، بُهْمَى وشُكَاعَى ونحوهما .

وجعل المصنف مايينه وبين مفردة التاء <sup>(١)</sup> ، أو ياء النسب من  
أسماء الجموع ، مخالفاً لما عليه المغاربة ، من أنها أسماء أجناس ،  
فتقول : الدال على الجمع أربعة : جمع السلامة ، وجمع التكسير ،  
واسم الجمع ، واسم الجنس ، ويفسرون اسم الجنس ، بما بينه وبين  
مفردة التاء <sup>(١)</sup> والياء المشددة .

( وأغربها أَرَوَى <sup>(٢)</sup> ) - وهو اسم جمع ، والواحدة أَرْوِيَة ، وهي  
إناث تيوس الجبل ، والذكر وعَل ، فأَرْوِيَة <sup>(٣)</sup> ووعَل ، من باب جمل

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في الصحاح : الإَرْوِيَّة ، بالضم والكسر : الأنثى من الوعول ، وبها سميت  
المرأة ، وهي أفعولة في الأصل ، إلا أنهم قلبوا الواو الثانية ياءً ، وأدغموها في التي  
بعدها ، وكسروا الأولى لتسلم الياء ، وثلاث أَرَاوِي ، على أفاعيل ، وقد تخفف  
فيقال : أَرَاوٍ ، فإذا كثرت فهي الأروى ، وأَرَوَى أيضا اسم امرأة ، على أفعل بغير  
قياس .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وناقة ، وقيل : أَرَوَى جمع ، وقيل : مفرد ، مرادف أَرَوِيَة ، ومن نَوَّنَ أَرَوَى ، قال : وزنه أفعَل كأفضل ، ومن لم يَنَوَّنْ قال : وزنه فَعَلَى ، بدليل ما حكى الأخفش من أن تصغيره : أَرِيًّا .

( وَبَلْصُوص ) - والواحد بَلَنْصَى (١) ؛ وهذا قول أبي حاتم وغيره ، وقال سيبويه : الْبَلْصُوص واحد ، وَالْبَلَنْصَى اسم جمع ، وقيل : الْبَلْصُوص الذكر ، وَالْأُنْثَى الْبَلَنْصَى ، وقيل بالعكس ، ونون الْبَلَنْصَى زائدة ، بدليل الْبَلْصُوص ، والصاد في بَلْصُوص لِلإِلْحَاق بِقَرْبُوس (٢) ، وهو طائر قصير المنقار والرجلين ، كثير الصياح ، صليت الصوت .

( وَغُرَاعِر ) - قال ابن جنى في المحتسب : قرأت على أبي علي ، في بعض كتب أبي زيد قوله :

(٢٣٠) خلع الملوك ، وصار تحت لوائه شَجَرُ الْعُرَى ، وَغُرَاعِرُ الْأَقْوَامِ (٣)

قال أبو زيد : غُرَاعِر : جمع عرعة ، فقلت لأبي علي : كيف

(١) في الصحاح : الْبَلْصُوص : طائر ، والجمع : الْبَلَنْصَى ، على غير قياس ، قال سيبويه : النون زائدة ، لأنك تقول للواحد : الْبَلْصُوص .

(٢) في الصحاح : الْقَرْبُوسُ لِلسَّرَجِ ، وَلَا يَخَفُّ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، مثل : طرسوس ، لأن فَعْلُول ليس من أبنيتهم .

(٣) من الكامل ، للكُمَيْت - ديوانه ٧٢١ - ونسب في نسخ التحقيق لمهلل ، ونسبه في معجم شواهد العربية لمهلل بن ربيعة ، ثم قال في الحاشية : أَوْشَرَحِيلُ بْنُ مَالِكٍ ، ونسب في العين / ٩٩ إلى الكُمَيْت ، وقال : ديوان الكُمَيْت ٧٢١ ؛ وفي الصحاح : وَالْعَرَعْرُ : شَجَرُ السَّرْوِ ، واسم موضع ، وَالْعَرَعْرَةُ : لعبة للصبيان ، وَغُرَاعِرُ أَيْضًا ، وَغُرَعْرَةُ الْجَبَلِ بِالضَّمِّ : أَعْلَاهُ ، وكذلك السَّنام ، وَغُرَعْرَةُ =

يكون هذا ، وأوله مضموم ؟ فقال : يعنى : أبو زيد : إنه اسم للجمع . والبيت لمهلل ، ويروى بضم عين عراعر وفتحها ؛ وقال غير أبى زيد : من ضمَّ جعله واحداً ، ومن فتح جعله جمعا ؛ يقال للسيد : عراعر ، بالضم ، والجمع : عراعر بالفتح ، قال الكميت :  
(٢٣١) ما أنت من شجر العرى عند الأمور ، ولا العراعر<sup>(١)</sup>

بفتح العين ، أى ولا السادة ؛ والعرى جمع عروة ، والعروة من الشجر : الذى لا يزال باقياً فى الأرض لا يذهب ، وجمعه : عرى ، ويشبه به النبيل من الناس .

( فصل ) - ( يجمع العلم المرتجل والمنقول ، من غير اسم جامد مستقر له جمع ، جمع موازنه أو مقاربه ، من جوامد الأسماء الموافقة له فى تذكير وتأنيث ) - فالمرتجل ، هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كما سبق ، كأد وسعاد وزينب ؛ والمنقول من غير ماذكر ، يشمل مانقل من صفة كحامد ، أو فعل كضرب ، فتقول فى

= الأنف ، وجزور عراعر بالضم ، أى سمينة ، واسم موضع أيضا ، ومنه : ملح عراعرى ، والعراعر أيضا : السيد ، والجمع عراعر ، بالفتح ، قال الكميت :

ما أنت من شجر العرى عند الأمور ، ولا العراعر

وقال مهلهل : خلع الملوك وصار تحت لوائه .... الخ البيت .

والعراعر أيضا : أطراف الأسنة .

وقد جاءت رواية النسختين ( د ، ز ) : وسار تحت لوائه ، بالسين ، والمعنى

يعضد التحقيق .

(١) انظر ماسبق .

أَدَد : إِدَّان ، كما تقول في نُعْر : نِعْرَان (١) ، وفي سَعَاد : أَسْعُد ، كما تقول في كُرَاع : أَكْرُع ، وفي حَامِدَ عِلْمًا : حَوَامِد ، كما تقول في حَائِط : حَوَائِط ، وفي ضَرْبَ عِلْمًا : أَضْرَاب ، كما تقول في حَجَر : أَحْجَار ؛ ومثال المقارب كقولك في زَيْنَب : زِيَانِب ، كما تقول في أَرْنَب : أَرَانِب . وأعلم بقوله : في تذكير وتأنيث ، أن العلم المرتجل والمنقول المذكور (٢) ، إن كانا للمذكر ، جُمعا جمعَ اسم الجنس المذكر ، وإن كانا للمؤنث ، جُمعا جمعَ اسم الجنس المؤنث .

( ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر (٣) له جمع ، ما كان له )  
 - أى من الجمع ، فلو سميت بغراب ، لقلت في الجمع : أُغْرِبَة وغُرْبَان ، كحاله قبل العلمية ، وإن كان له جمعٌ مقيسٌ وغيره ، أثْبَع المقيسُ ، فأعزل عِلْمًا ، يُجمع على عُزْل ، فهو المقيسُ فيه قبل (٤) العلمية ، دون عُزْلٍ وَعُزَّالٍ وَأَعْزَالٍ (٥) ، كما قبل التسمية ، وإن لم يكن له مقيس ، فأنت بالخيار ، فغزال عِلْمًا ، يجمع على غُزْلَانٍ وَغَزَلَةٍ ، كما قبل التسمية ، ولم يكن واحدٌ منهما مقيسًا .

( فإن لم يستقر له جمعٌ ، عومل معاملة ما استقر له جمعٌ ، من

(١) والذي في الصحاح : الثُّعْرَة مثال الهمزة : واحدة الثُّعْر ، وهى طير كالعصافير حمر المناقير .

(٢) هكذا ورد هذا الوصف بالنسخ الثلاث ، على زعم أنه صفة للعلم ، على ما يبدو ، والسياق يناسبه التثنية : (المذكوران) صفة للمرتجل والمنقول ، يعززه الشرط الذى بعده .

(٣) ، (٤) ، (٥) : سقطت من (ز) .

أشبه الأسماء به ) - فلو سميت بمصدر كضرب ، قلت في الجمع :  
أضرب ، كما تقول : كلب وأكلب ، وضروب ، كما تقول : كعب  
وكعوب .

( ويستغنى عن التثنية والجمع ، بخلف : في نحو : سيبويه  
وبعلبك ) - والخلاف في جمع المركب تركيب مزج ، مختوماً بويه ، أو  
غير مختوم به معروف ، ومحله جمع السلامة ، واختيار المصنف وابن  
عُصفور في بعض كتبه ، وغيرهما المنع ، واختار الخضرأوى وابن أبي  
الربيع وغيرهما الجواز ، وأما التثنية ، فكلامه يقتضى إثبات الخلاف  
فيها ، وعلة منع الجمع يقتضى ذلك ، وهى أشبهها بالتركيب للأسماء  
المحكيّة ، ولا خلاف في منع جمع التكسير ، ولم يرد سماع بجمع هذا  
النوع ولا بتثنيته .

( وباتفاق في الجملة وشبهها ) - كتأبط شرّاً ، وبرق نحره ،  
وأنت وأنا <sup>(١)</sup> .

( بأن يضاف إليه ذو أو ذات ، مثنى أو مجموعاً ) - أى  
يُستغنى بأن يضاف ... ، فتقول : جاءنى ذوا <sup>(٢)</sup> سيبويه ،  
وللمؤنث : ذاتا <sup>(٣)</sup> سيبويه ، وفي الجمع : ذوو سيبويه ، وذوات  
سيبويه ، وكذا الباقي نحو : ذوا <sup>(٤)</sup> أنا .

(١) في ( ز ، غ ) : وإنما .

(٢) في ( ز ) : جاءنى ذو سيبويه .

(٣) في ( د ، غ ) : ذواتا .

(٤) في ( ز ، غ ) : ذو وإنما .

( وكذلك المعرب بإعراب المثني والمجموع على حدّه ) - فتقول  
 فى رجلين ، سمى كلّ منهما بزَيْدَيْن : جاءنى ذوا زَيْدَيْن ، وفى رجال  
 كلّ منهم اسمه زيدون : جاءنى ذوو زَيْدَيْن ؛ وكذا لو سميا <sup>(١)</sup> بزَيْدَيْن ،  
 لقلت : ذوا زَيْدَيْن ، أو سُمُوا <sup>(٢)</sup> بزَيْدَيْن ، لقلت : ذوو زَيْدَيْن .  
 ( إلّا ماندر ، كاثنين وأثنان ) - ثبت هذا الاستثناء فى نسخة  
 عليها خطه ، فجمعوا اثنين ، وهو معرب إعراب المثني ، على أثنان ،  
 ولم يتوصلوا بجمع « ذو » مضافةً ، وهو نادر .

( ويُتَحَيَّلُ لما أوهم جمعه ، فى وجه يلحقه بنظير ) - فما أوهم  
 أنه جمع ، وتعدّر ذلك فيه ، يُتَحَيَّلُ له فى وجه يلحقه بنظير ، إما بأن  
 يُقَدَّر مفرداً بوجه من الوجوه ، أو جمعاً لواحدٍ مقَدَّر ، وذلك نحو  
 قولهم : الفُتُكْرَيْنَ ، وهى الشدائد والدواهى ، يقال : لقيت منه  
 الفتكرين ؛ وحكاه يعقوب وغيره بضم الفاء والتاء ، والجمعية على هذا  
 متعذّرة ، لأن جُعْفَرًا مفقود ، فُيُخَرَّجُ على أصالة النون ، فيكون مفرداً  
 وزنه : فُعْلِيل كخُزْعِيل ؛ وحكاه ابن السّيد وغيره بفتح الفاء ، والتاء ،  
 وكونه جمعاً متعذّر ، لفقد جَعْفَر ، فيقَدَّر مفرداً كالأول ، لكن فتحت  
 الفاء اتباعاً لفتحة التاء ، وحكاه بعض اللغويين بكسر الفاء ، وبالواو ،  
 وهذا يمكن كونه جمعاً لِفَتَكْر ، تقديرًا ، وهو بناء موجود كقمطر <sup>(٣)</sup> .

(١) فى ( ز ، غ ) : لو سمى ، أى كل منهما .

(٢) أى الرجال .

(٣) فى الصحاح : قولهم : لقيت منه الفُتُكْرَيْنَ والفُتُكْرَيْنَ ، بكسر الفاء  
 وضمها ، والتاء مفتوحة ، والنون للجمع ، وهى الشدائد والدواهى .

( ويستغنى بتثنية المضاف وجمعه ، عن تثنية المضاف إليه وجمعه ) - أى إذا كان العلم مضافاً كعبدالله وأبى بكر ، استغنى بما ذكر ، فتقول : هذان عبدا الله وأبوا بكر ، وهؤلاء عبيد الله وآباء بكر ، وكذلك : جاءنى عابدا الكلب ، وعابدو الكلب .

( وكذا مالمس فيه التباس من أسماء الأجناس ) - فيفرد اسم الجنس ، وتظهر التثنية والجمع فى المضاف ، فتقول فى ابن (١) عرس : هذان ابنا عرس ، وهؤلاء بنات عرس ، وهؤلاء أبناء عم وبنو عم ؛ فإن التباس لم يفرد ، فتقول : هذان ابنا إنسانين (٢) صالحين ، وهؤلاء أبناء أناس (٣) صالحين ؛ لأنك لو أفردت عند إرادة هذا المعنى ، فقلت : هذان ابنا إنسان صالح ، أو أبناء ، لالتبس بقصد إنسان واحد .

( ولا يقال فى ابن كذا ، وأخى كذا ، وذى كذا ، مما لا يعقل ، إلا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا ) - فإذا كان المضاف إليه مما لا يعقل ، لم يَجُزْ عند الجمع فى المَصْدَرِ بـابن وماذكر معه ، جمع المذكر السالم ، بل يعامل معاملة المؤنث ، كان مالا يعقل نكرة كابن لبون (٤) ، وبنات مخاض (٥) ، أو فى علم ، كابن آوى (٦) ، وابن

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) فى (ز) : ابنا أناسين .

(٣) فى (ز) : إنسانين .

(٤) ولد الناقة إذا كان فى العام الثانى ، وصار لها لبن ، وقيل : هو الذى أكمل

الستين .

(٥) فى الصحاح : يقال للفصيل إذا استكمل الحول ، ودخل فى الثانية : ابن

مخاض ، والأنثى : ابنة مخاض .

(٦) نوع من فصيلة الثعلب ، مشهور بالعواء .

مِقْرَضٌ <sup>(١)</sup> ، فتقول : بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا .  
 ( وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكُنَى ) - فيقال في  
 أُمِّي زيد مثلاً ، عند قصد العلمية : هؤلاء <sup>(٢)</sup> آباء الزيدَين ، يعنى  
 جماعة ، كل واحد يكنى أبا زيد ؛ وهذا قول الكوفيين ، وكذلك  
 يفعلون في التثنية ، فيقولون : أبو الزيدَين ؛ ومذهب سيويهِ ويونس ،  
 ماسبق من الاقتصار على تثنية المضاف أو جمعه .

( وإن كان المضاف إليه أباً أو ابناً <sup>(٣)</sup> ، استغنى غالباً بجمعه  
 على مثال مفاعل أو مفاعلة ) - كالبواهِل <sup>(٤)</sup> والخنادِف <sup>(٥)</sup> فى أبناء  
 باهلة وخندف ، وكالمهالبة والأشاعثة فى أبناء المهلب وأبناء الأشعث ،  
 فيستغنى بالمثل المذكور ، عن أن يلفظ بالمضاف <sup>(٦)</sup> المذكور ؛ وأشار  
 بقوله : غالباً ، إلى أنه يجوز أن لا يُفعل ذلك ، بل يلفظ بالمضاف  
 جمعاً ، ويفرد المضاف إليه ، فتقول : بنو الأشعث ، وآباء <sup>(٧)</sup> بأهله .

(١) دوية تقتل الحمام .

(٢) فى ( ز ) : هذان أبناء الزيدَين .

(٣) فى ( د ، غ ، ) والنسخة المحققة من التسهيل ( : أو أمّا ، والتمثيل يعضد  
 التحقيق .

(٤) فى الصحاح : وباهلة : قبيلة من قيس عيلان ، وهو فى الأصل اسم امرأة  
 من همدان ، كانت تحت مَعْن بن أعصُر ، فنسب ولده إليها ، وهى أمهم .

(٥) وفى الصحاح : الخندفة : مشية كاهرولة ، منه سميت - زعموا -  
 خندفُ امرأة إِيَّاس بن مضر ، واسمها ليلى ، نسب ولد إِيَّاس إليها ، وهى أمهم .

(٦) فى ( ز ) : بالمثل

(٧) فى ( د ، غ ) : أبناء باهلة .

( أو بالواو والنون ) - نحو قولهم : الأشعر ، في بنى أشعر .  
 ( وقد يجمع بالألف والتاء ) - كالعَبَلات ، أولاد أُمَيَّة  
 الأصغر <sup>(١)</sup> ، والحَبِطات ، أولاد الحَبِط بن عمرو بن تميم ، واسمه <sup>(٢)</sup>  
 الحارث .

( فصل <sup>(٣)</sup> ) : ( يُكسَّر <sup>(٤)</sup> اسمُ الجمع ) - نحو : رهط  
 وأرهط ، وقوم وأقوام ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن جمع اسم الجمع لا  
 ينقاس ، ويظهر من كلام غيره قياسه .

( وجَمْعُ التَّكْسِيرِ ) - والأكثر على أنه ينقاس جمع الجمع  
 الذى بصيغة <sup>(٥)</sup> القلة ، وهى : أَفْعُلْ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ ، وقال ابن  
 عصفور : يقتصر فيه على ماسمِع ، وعليه حمل السيرافى كلام  
 سيبويه ، وهو قول الجرمى .

( غيرُ الموازن مفاعِلَ أو مفاعيلَ أو فُعْلَةٌ أو فَعْلَةٌ ) - فلا يجمع

(١) فى الصحاح : وَعَبَلَةٌ اسم جارية ، وأُمَيَّة الصُّغْرَى ، وهم من قريش ،  
 ويقال لهم : العَبَلات بالتحريك ، والنسبة إليهم : عَبَلَى ، بسكون الباء ، رجوعاً إلى  
 المفرد .

(٢) وفى الصحاح : يقال : حَبِطَت الشاة بالكسر ، إذا انتفخت بطنها من أكل  
 الذَّرِق ، ومنه سُمى الحارث بن عمرو بن تميم : الحَبِط ، لأنه كان فى سفر ، فأصابه  
 مثل ذلك ، وولده هؤلاء الذين يسمون : الحَبِطات ، من بنى تميم ، والنسبة إليهم :  
 حَبِطَى .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ز) .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : يجمع .

(٥) فى (ز) : يصنعه .

نحو : دراهم ، ودنانير وقُضاة وفجرة ؛ وقضية هذا الكلام ، جواز تكسير صيغ الجموع كلها ، ماعدا الأربع المذكورة ، وإن كانت للكثرة ؛ ولا خلاف أن جمع الكثرة لا يجمع قياساً ، كالمصادر وأسماء الأجناس ، إذا لم تختلف أنواعها ، فإن اختلفت ، فالصحيح ، وهو قول سيبويه : الاقتصار على ماسمِع ، لعلّة ماورد من ذلك ، قال المبرّد والرماني وغيرهما : يقاس .

( لما يُثنَّيان له ) - أى يجمعان لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما ، وهو اختلاف النوع ، فكما يقال : قومان ، عند إرادة : قوم كذا ، وقوم كذا ، يقال : أقوام لذلك ، وكذا الكلام في الجمع ؛ وأثبت ابن الشجريّ جمع جمع الجمع ، وجعل منه : أصايل ، وهى جمع آصال <sup>(١)</sup> ، وآصال أيضاً جمع أُصل ، جمع أصيل ؛ وقال أبو الحسن ابن الباذش وغيره : آصال جمع أصيل ، كيمين وأيمان ؛ وأصايل جمع أصيلة ، كسفينة وسفاين ، وقد حكى يعقوب : أصيلة في معنى أصيل .

( جمع شبيههما <sup>(٢)</sup> ، من مُثل الآحاد ) - فيقال في قوم : أقوام ، كما يقال في حوض : أحواض ، وفي رهط : أرهُط ، ككلب وأكلب ، وفي نَعَم : أنعام ، كحجر وأحجار ، ويقال في مصير : مُصران <sup>(٣)</sup> ،

(١) زاد هنا في (د) : العشايا .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل ، كما في بعض نسخ التسهيل : جمع شبيههما .

(٣) في حاشية شرح الكافية ٤ / ١٨٨٨ : المصران جمع مصير ، وهى

المِعى ، على وزن فعيل ، وخصّه بعضهم بالطير وذوات الخف والظلف .

ثم يُجمع مُصْران على مصارين ، كسلطان وسلاطين ، ويقال في  
عِقبان : عقاين ، كسرحان وسراحين ، ويقال في أعبد : أعابد ،  
وأفعل لانظير له في المفردات ، لكن له نظير فيها من حيث الزيادة  
وعدد الحروف ، كأَسْوَدَ ، فيجمع كما يجمع أسود<sup>(١)</sup> ، لأنه شبهه من  
هذه الحيشة .

( وربما جمع موازن مفاعل أو أفعل ، بالالف والتاء ) - كقولهم  
في صواحب : صواحبات ، وقوله :  
(٢٣٢) ترمى<sup>(٢)</sup> الفجاج والفيافي<sup>(٣)</sup> والقصا  
بأعينات ، لم يخالطها<sup>(٤)</sup> القذى<sup>(٥)</sup>  
جمع أعيناً بالالف والتاء .

( والواو والنون ) - نحو :  
(٢٣٣) \* قد جرت الطير أيامينا<sup>(٦)</sup> \*

(١) أى على أساود ، كما جمع أعيد على أعابد .

(٢) في ( د ، ز ) : يرمى .

(٣) في ( د ، ز ) : القصا ، بدون واو العطف .

(٤) في ( ز ، غ ) : لم يخالطهن .

(٥) في النسخ الثلاث : قذى ، والتحقيق من لسان العرب ، قال في لسان

العرب - عين :

وأنشد ابن برّى : \* بأعينات لم يخالطها القذى \*

وقال : العين حاسة البصر ... والجمع أعيان وأعين وأعينات - الأخيرة جمع الجمع ،  
والكثير عيون ، وفيها الشاهد ، حيث جمع أعيناً على أعينات ، كما جاء بالشرح .

(٦) قال في لسان العرب - يمين : وأما قوله :

- جمع أيامن ، وهو جمع أيمن ، جمع يمين ، ونحو :
- (٢٣٤) تَرَوِّحَ بالعشيِّ بكلِّ خِرْقٍ كريم الأعممين وكلِّ خالٍ (١)
- جمع أعمًا وهو أفعل ، جمع عَمَّ ، وفكَّ المضعفة .
- ( وقد يجمع أفعال وأفعلة ، بالألف والتاء ) - نحو : أبناء سعد وابناوات سعد ، ونحو : أغطية جمع غطاء وأعطيات .
- ( وفُعِّلَ ، بالواو والنون ) - قالوا : خُسِرَ وخُسِرُونَ .
- ( ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع ، مع الألف واللام ) -
- نحو قولهم : أهلك الناس ، الدينار الصفر ، والدَّرْهم البيض .
- ( والنفي ) - نحو : مقام رجل إلا زيد .
- ( وشبهه ) - نحو : لا تضرب أحداً (٢) إلا زيدا ، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ ؟

= قد جرت الطير أيامينا قالت : وكنت رجلا فطينا :  
 هذا ، لَعَمْرُ الله ، إسرائينا  
 قال ابن سيده : عندي أنه جمع يميناً على أيمن ، ثم جمع أيما على أيامين ، ثم أراد وراء ذلك جمعا آخر ، فلم يجد جمعا من جموع التكسير أكثر من هذا .. فرجع إلى الجمع بالواو والنون ... قال : وقد كان يجب لهذا الراجز أن يقول : أياميننا ، لأن جمع أفعال كجمع إفعال ... وفيه الشاهد .

(١) في اللسان - عم : وحكى ابن الأعرابي في أدنى العدد : أَعَمَّ وأَعْمُمُونَ ، بإظهار التضعيف ، جمع الجمع ، وكان الحكم : أَعْمُونَ ، لكن هكذا حكاها ، وأنشد : تَرَوِّحَ بالعشيِّ ... البيت ، والخِرْقُ من الفتيان : الظريف في سماحة ونجدة ، والكريم ...

(٢) في (د) : أحد .

( كثيراً ) - أى هذا الاستغناء فى المواضع الثلاثة كثير ،  
والنكرة المستعملة فى النفى وشبهه ، الصالحة للمفرد فقط ؛ ظاهره فى  
العموم ، عند النحاة وأهل الأصول ، ويحتمل إرادة الوحدة ، وإرادة  
الكمال ، والثالث أضعفها ، هذا إن لم تُوجد مِنْ ، فإن دخلت تَعَيَّنَ  
الأول .

( ودون ذلك قليلاً ) - أى يوجد الاستغناء المذكور بدون  
واحد من الثلاثة المذكورة ، لكنه قليل نحو : « علمت نفسٌ » (١) ،  
و « تمرة ، خير من جرادة » (٢) أى كل نفس ، وكل تمرة .

( فإن أضيف إليه العدد ، أو قصد معنى التثنية ، تطابق  
اللفظ والمعنى غالباً ) - فلا يقع الاستغناء بالواحد عن الجمع ، ولا  
عن التثنية حينئذ ، بل تقول : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل ، وما  
جاءنى رجلان ، ولا يجوز حينئذ : رجل . وخرج بغالب قوله :

(٢٣٥) \* فيه ثنتا حنظل \* (٣)

(١) التكوير / ١٤ : « علمت نفسٌ ما أحضرت » ، والانفطار / ٥ :  
« علمت نفسٌ ماقدمت وأخرت . »

(٢) الموطأ - حج - ٢٣٦ - برواية : « لتمرّة خيرٌ من جرادة . »

(٣) من الرجز ، لخطام المجاشع ، قال فى معجم شواهد العربية : أوجتدل ابن  
المنى ، أو سلمى الهذلية ، أو شماء الهذلية ، وصدره وبقية عجزه :  
كأنّ خُصِيَّه من التدلُّل ظرفٌ عجوز فيه ثنتا حنظل

قال فى الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثنتين هنا لأجل  
الضرورة ، وكان القياس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه =

فكان مقتضى القياس ، إذ أضاف إلى حنظل العدد ، أن  
يقال : ثنتا حنظلتين ، كثلاثة رجال ، وقوله :

(٢٣٦) حمامة بطن الواديين ، ترنمى سقاك من الغر الغواذى مطيرها (١)

حقه أن يقول : بطنى الواديين ، لأن لكل وادٍ بطناً ، فاستغنى  
بالواحد عن التثنية .

\* \* \*

= والرضى ، قال الأعلم : الشاهد فيه إضافة ثنتا إلى الحنظل ، وهو اسم يقع على  
جميع الجنس ، وحق العدد القليل ، أن يضاف إلى الجمع القليل ، وإنما جاز على تقدير :  
ثنتان من الحنظل ، وكان الوجه أن يقول : حنظلتان ، فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها  
إلى العشرة ؛ والتدليل : التعلق والاضطراب ؛ وإنما خصَّ العجوز ، لأنها لا تستعمل طيباً  
ولا غيره ، مما يتصنع به النساء للرجال ، يأساً منهم ، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من  
الأدوية ، وظرف العجوز : مزودها الذى تخزن فيه متاعها ؛ وفي البيت شاهد آخر ،  
وهو : خصيان مثنى خصية ، لضرورة الشعر ؛ وقد روى عن الخليل قوله : إن الخصية  
تؤنث مفردة ، فإذا ثنيت جاز فيها التأنيث والتذكير .

(١) من الطويل ، لتوبة بن الحمير ، ونسبه العينى إلى الشماخ ، وليس فى ديوانه ؛  
والشاهد فيه ، وضع المفرد موضع المثنى ، والأصل : بطنى الواديين ؛ قال أبو حيان :  
ومن العرب من يضع الجمع موضع الاثنين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع  
بين تثنيتين ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد ، لأنه  
أخف من الجمع ، وهذا قليل جداً لا يقاس عليه .

## ٧٥ - باب التصغير

ويقال أيضا : التحقير ؛ ويكون لمعانٍ : تحقير شأن الشيء ،  
 نحو : أعطني دُرَيْهَمًا ، لا يريد الصغر ، بل أعطني قليلاً ، وتقليل  
 ذاته ، نحو : كليب ، وكميته نحو : دُرَيْهَمَات ، وتقريب زمانه نحو :  
 قُبِيل وَبُعِيد ، أو مسافته (١) نحو : فُوقِ وَتُحِيت ، أو منزلته ، نحو :  
 صُدَيْقِي ؛ وقال الكوفيون : يأتي لتعظيم الشيء نحو :

(٢٣٧) فُوقِ جُبَيْل شاخ الرأس لم تكن لتبلغه حتى تَكِلَ وتعملا (٢)  
 وحملوا على ذلك : صُدَيْقِي وَأَخِيَّ ونحوهما .

( يُصَغَّرُ الاسم المتمكن ) (٣) - خرج الفعل والحرف ،

(١) سقطتا من ( ز ، غ ) .

(٢) من الطويل ، لأوس بن حجر - ديوانه ٨٧ - وفي المغنى ١ / ١٣٥

برواية :

فوق جبيل شاخ لن تناله بَقْنَتِهِ ، حتى تَكِلَ وتعملا

والشاهد في قوله : فوق جبيل شاخ ، حيث جاء التصغير هنا ، للدلالة على تعظيم  
 شأن الجبل ، بدليل قوله : شاخ .

(٣) سقط هذا القيد من نسخ التحقيق ، وثبت في النسخة المحققة من التسهيل ،  
 اعتماداً على بعض نسخ التسهيل ، وقد ورد في كلام الأشموني في شرحه على الألفية ، وفي  
 حديث الشارح بعد قليل .

فلا يُصَغَّران ، لأن التصغير وصف فى المعنى ؛ وسُمع تصغير أفعَل  
تعجُّباً ، ولا يطرد على الصحيح ، والمقصود فى تصغيره تعظيم المعنى ،  
مع الدلالة على صغر سِنِّ صاحبه ، فلا يقال للكبير : ما أُحْيِسِنُهُ !  
هكذا قيل ، وفى ذكر التعظيم نزعة كوفيّة .

( الخالى من التوغل فى شبه الحرف ) - أخرج مَنْ ومَ وأين  
ونحوها ، وفى احتراز عن أسماء الإشارة ، فإنها لم تتوغل فيه ، بل  
شابهت الأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، فلذا جاء  
تصغيرها ، كما سيأتى بيانه .

( ومن صيغ التصغير ) - احترز من كُمَيْت وكُعَيْت (١)  
ونحوهما .

( وشبهها ) - احترز من قليل ، فلا يجوز تصغيره ، لأن معنى  
التصغير فيه .

( ومنافاة معناه ) - احترز من كبير وجسيم ونحوهما ، ومن  
أسماء الله تعالى ، فلا يصغّر شيء من ذلك ؛ وكذا الأسماء الواقعة على  
ما يُعْظَم (٢) شرعاً ؛ ولا تصغّر أيضاً غير وسْوَى وسُوَى بمعناه ، والبارحة  
وأمس وغد وقَصُر (٣) ، بمعنى عشيّة ، وما يعمل عمل الفعل ، وفى

(١) وهو البلبل : طائر غريد .

(٢) فى (د) : على العظيم .

(٣) فى الصحاح : ويقال : أتَيْتُهُ قَصْراً ، أى عشيّاً .

إعمال اسم الفاعل مصغراً ، خلاف ؛ ولا يصغر حسب واحد وأخواته ، وأسماء الشهور ، وكل وبعض وأى ، والظرف الذى لا يتمكن كذات مرة ، والأسماء المحكيّة ، وجمع الكثرة ؛ وأجاز الكوفيون (١) أن يُصغّر منها ، ماله نظير فى الآحاد ، كما سيأتى ، كرغيفان فى : رُغِفان ، إذ هو كعثمان ؛ ومذهب سيويه وابن كيسان ، أن أسماء الأسبوع لا تصغر ، وأجاز الكوفيون (١) والمازنى والجرمى تصغيرها ؛ وقيل : إن قلت : اليوم السبت أو الجمعة ، فرفعت اليوم ، صغرت ، وإن نصبت فلا ، وقيل بالعكس .

( بضمّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ) - أى بعد الثانى ، نحو : دُرَيْهِم ودُنَيْيِر ؛ وزعم الكوفيون وابن الدّهان ، أن الألف يُجعل علامة للتصغير ، كقولهم : هُداهد فى هُدُهد ، ودُوَابَّة فى دَابَّة ، ولم يُثبت البصريون ذلك ، وأجيب عن هُداهد ودُوَابَّة ، بأنهما موضوعان للتصغير ، وليس من التصغير .

( يُحذف لها أول ياءَيْن ولياها ) - كقولك فى هُبَيْخ : هُبَيْخ .  
( وَيُقَلَّبُ ياءٌ ماوَلِيَّها من واو ، وُجُوباً إن سكنت ) - نحو : عَجِيز فى عَجوز ، وكأنَّ يُننى من القول اسماً على سِبَطَر ، فتقول : قَوُول ، فإذا صغرت قلت : قَوِيل .  
( أو اعتلّت ) - نحو : مُقِيم فى مقام ، وأصله : مُقَوْم .

(١) من (١ إلى ١) سقط من (ز) .

( أو كانت لاماً ) - نحو : غَزَى وَغَزَيَّةً وَعُشَيَّةً ، في تصغير غَزَوْ وَغَزَوَةً وَعَشَوَاء .

( واختياراً ، إن تحركت لفظاً في إفراد وتكسير ) - نحو : أَسْوَدَ وَأَسَاوَدَ ، وَجَدُولَ وَجَدَاوَلَ ، فَتَقُولُ في التصغير : أَسِيدَ وَجُدَيْلَ ، بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً ، وَالْإِدْغَامَ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَأَسِيدُ وَجُدَيْوَلَ ، بِإِقْرَارِ الْوَاوِ ، كَمَا أُقِرَّتْ في الجمع ؛ وَلَا فَرْقَ في ذَلِكَ بَيْنَ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُلْحَقَةِ في كَلِمَةِ رِبَاعِيَّةٍ ، وَأَمَّا الْخَمَاسِيَّةُ نَحْوُ : عَطَوْدٌ <sup>(١)</sup> ، فَسَيَبُوهُ يَجِيزُ فِيهَا : عُطِيدٌ ، بِحَذْفِ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ ، وَقَلْبِ الرَّابِعَةِ يَاءً ، وَالْإِدْغَامَ <sup>(٢)</sup> في يَاءِ التَّصْغِيرِ ، وَعُطِيِيدٌ ، بِإِدْغَامِ يَاءِ التَّصْغِيرِ في الْوَاوِ السَّاكِنَةِ ، وَقَلْبِهَا وَقَلْبِ الرَّابِعَةِ يَاءً <sup>(٢-)</sup> ؛ وَالْمَبْرَدُ يَعِينُ هَذَا ، وَيَقُولُ في عَثَوَّلٍ <sup>(٣)</sup> ، عِنْدَ سَيَبُوهٍ : عُثِيلٌ ، بِحَذْفِ اللَّامِ السَّاكِنَةِ وَتَقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً ، وَتَدْغِمُهَا في يَاءِ التَّصْغِيرِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : عُثِيلٌ ، وَهَمَا نَحْوُ : عَتَاوَلَ وَعَتَاوِيلَ ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ أَيْضًا ، وَهُوَ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْعَرَبِ ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدُ : يَجُوزُ عُثِيلٌ ، كَمَا قَالَ سَيَبُوهُ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا عُثِيلٌ ، وَاخْتَارَاهُ <sup>(٤)</sup> ، فَيَبْقَى اللَّامِينَ ، وَيُحْذَفُ الْوَاوُ ، لِأَنَّهَا مِنَ الزَّوَائِدِ

(١) في الصحاح : الْعَطَوْدُ : السَّيْرُ السَّرِيعُ .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) في الصحاح : رَجُلٌ عَثَوَّلٌ ، أَيْ فَدَمٌ مُسْتَرْخٍ ، مِثْلُ الْقَثَوَّلِ ، وَفِي كِتَابِ سَيَبُوهٍ : عَثَوَّلٌ وَعَثَوْتَلٌ مِثْلُهُ .

(٤) أَيْ الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدُ ، وَقَدْ سَقَطَتْ مِنْ (غ) .

للإلحاق ، وتفضلها اللام بأنها تكرير أصل ؛ وعُلم من مسألتى عطود وعثول ، أن ماذكر المصنف ، من جواز الوجهين في الواو المتحركة ، إنما هو بالنسبة إلى التي للإلحاق ، فيما إذا كانت في كلمة رباعية ، ويُعلم أيضا من مسألة عَطُود ، أن ماسبق من المصنف في الواو الساكنة ، ليس على إطلاقه ، بناء على ماسبق ، من إجازة سيويه الحذف نحو : عَطِيْد .

( ولم تكن لاماً ) - احترز من كروان ، فإنهم قالوا في الجمع : كراوين ، ومع هذا ، لا يقال في التصغير إلا كَرَيَّان أو كَرَيَّين ، بقلب الواو والإدغام ، والقولان عن أبي عليّ ، وكأنهم لم يعتدوا بكراوين لشذوذه ، وقال بعض المتأخرين من المغاربة : تقول في تصغير كروان : كُريوين ، لقولهم في الجمع : كراوين .

ويتعلق بالواو الواقعة بعد ياء التصغير متحركة ، مسألة أُخَوَى ، فإن صغرتة على لغة الإظهار قلت : أُخَيُّو (١) ، وتنوينه تنوين العوض ، ويعرب كأَعِيْم ، أو على لغة الإدغام ، قلت عند أبي عمرو : أُحَيّ ، وتحذف الياء الساكنة رفعاً وجراً ، تشبيهاً بياء أُعِيْم ، وثبتتها نصباً فتقول : رأيت أُحَيّ ، كما تقول : أُعِيْمِي ؛ وتقول عند عيسى بن عمر

---

(١) تصغير أُخَوَى ؛ قال في الصحاح : بغير أُخَوَى ، إذا خالط خضرته سواد وصُفْرَة ، وتصغير أُخَوَى : أُخَيُّو ، في لغة من قال : أُسَيُّود ؛ واختلفوا في لغة من أدغم ، قال عيسى بن عمر : أُحَيّ ، فصرف ، وقال سيويه : أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصُرف أَصَمُّ ، لأنه أخف من أُخَوَى ، ولقالوا : أَصَيِّم ، فصرفوا ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء : أُحَيّ ، كما قالوا : أُخَيُّو ، قال سيويه : ولو جاز هذا ، لقلت في عطاء : عَطَيّ ؛ وقال يونس : أُحَيّ ؛ قال سيويه : هذا هو القياس ، والصواب .

أَحَى ، بحذف الياء الأخيرة ، والصرف (١) ، نحو : هذا أَحَى ، ورأيتُ أَحْيَا ، ومررتُ بِأَحَى ، وإنما صرف لنقصان البناء ؛ وتقول عند يونس : أَحَى ، بحذف الياء الأخيرة (١) ، وترك الصرف ، لوجود الزيادة في أوله ، كما في يضع ، علماً ، وهو اختيار سيوييه والمبرد .  
( ويجعل المفتوح للتصغير ، واواً ، وجوباً ، إن كان منقلباً عنها ) - فتقول في مال وريح وريّان وقيمة (٢) : مُوَيْلٌ وَرُوَيْحٌ وَرُويّانٌ وَقُويمةٌ ؛ وشذّ في عيد : عُيَيْدٌ ، وقياسه : عُويِدٌ ، وهذا كما قالوا في الجمع : أعياد ، وقياسه : أعواد ، وأبدلوا الواو ياء لزوماً فيه ، فرقاً بين تصغيره وجمعه ، وتصغير عُود وجمعه .

( أو ألفاً زائدة (٣) ) - فتقول في ضارب وكاهل وقاصيعاء وخاتام وهابيل : ضُويْرِبٌ وَكُويْهَلٌ وَقُويْصِيعاءٌ وَخُويْتِمْ وَهُويْبِيلٌ .  
( أو مجهولة الأصل ) - نحو : صاب (٤) وعاج ، فتقول : صُويْبٌ وَعُويْجٌ .

( أو بدل همزة تلي همزة ) - نحو : رجل آدم ، هو أَفْعُلٌ من الأُدْمة (٥) ، فتقول في تصغيره : أُويْدَمٌ .

من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) في (ز) : قومة .

(٣) في (ز) : زائداً .

(٤) في الصحاح : والصَّابُ : عصارة شجر مُرٍّ ، وفي الحاشية : في القاموس :

وشجر مُرٍّ ، جمع صاب ، ووهم الجوهري في قوله : عصارة شجر .

(٥) في الصحاح : والأُدْمةُ بالضم : السُّمرةُ ، والأُدْمةُ أيضاً : الوسيلة إلى

الشيء ، عن الفراء ... والأُدْمةُ في الإبل : البياض الشديد ، يقال : بعير آدم ، وناقة أدماء ، والجمع : أَدَمٌ .

( وجوازاً مرجوحاً ، إن كان ياء ) - نحو : بُيِّت وشَيْخ ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو : بُيِّت وشَيْخ ، وقلبها واواً نحو : بُويت وشُويخ ؛ وحكوا عن العرب : بُويضة ؛ والتزم البصريون الأوّل ، وجعلوا بُويضة شاذّاً ، وعند إقرار الياء ، يجوز ضمّ الأوّل وكسره ، والضم أحسن . وكلامه يشمل الياء التي ليست عينا ، كياء مَيْت ، مخفّفاً من فيعل ، يقتضى جواز : مُييت ومُويت ، والنقل عن الكوفيين ، القلب في العين ، وعلى هذا يتعين على القولين ، الياء . ( أو منقلباً عنها ) - فتقول عند الكوفيين في ناب للسّنّ : نُيِّب ونُويِّب ، وعند البصريين : نيب لا غير ؛ وقالت العرب في المسنّة من الإبل : نُويب ، فهو عند البصريين شاذ ، من جهة قلب الياء ، ومن جهة سقوط التّاء ، وعند الكوفيين شذوذه من جهة الثانية فقط ؛ وناب السّنّ مذكّر ، يقال : نبت نأبه ، وناب المسنّة مؤنث . ( وللمجموع <sup>(١)</sup> على مثال مفاعل أو مفاعيل ، من هذا الجعل الواجب ، ما للمصغّر <sup>(٢)</sup> ) - فيُقلب فيهما إلى الواو ، على الحدّ المذكور في التصغير ، فتقول في ضاربة : ضوارب ، وفي خاتام : خواتيم ، وفي آدم : أوادم ، وفي ميزان : موازين . ( ويكسر ماولى ياء التصغير ، غير آخر ) - فتقول في دُرْهم : دُرَيْهم ، وإن كان مكسوراً أُقِرَّ على كسره ، كزُبَيْرج في زُبُرَج ، كما يقال في شُرْب : إنها كسرة المبنى للفاعل ، ويحتمل كونها فيهما

(١) في بعض النسخ : وللجمع .

(٢) في بعض النسخ : ما للتصغير .

متجددة ، بعد حذف تلك ، كالضمة في : يَأْمَنْصُ ، مُرَحَّمًا ، على لغة من لا ينتظر ؛ هكذا قيل ، وفيه بحث ؛ واستثنى الآخر ، لأنه مشغول بحركة الإعراب ، فلم يمكن كسره .

( ولا متصل بهاء التانيث ) - فإن كان متصلاً بها فُتِحَ ، نحو : نُمَيْرَةٌ ، وإلا كُسِرَ نحو : دُحَيْرَجَةٌ .

( أو اسم منزل منزلتها ) - فيُفْتَحُ المتصل به كُبُعَيْلَبُكْ بفتح اللام ، لأن العجز من هذا المركب ، كتاء التانيث من المؤنث .

( أو ألف التانيث ) - نحو : حُبَيْلَى في حُبَلَى .

( أو الألف قبلها ) - نحو : حُمَيْرَاءُ ؛ وخرج ما كان متصلاً بألف إلحاق ، أو بألف قبلها ، فإنه يُكْسَرُ ، فتقول في عَلْقَى وَعَلْبَاءُ : عَلِيقٌ <sup>(١)</sup> وَعُلَيْبَى .

( أو ألف أفعال ، جمعاً أو مفرداً ) - ثبت قوله : جمعاً أو مفرداً

(١) في (ز ، غ) : عَلِيقَى وَعُلَيْبَى ، وفي الكافية ٤ / ١٨٩٢ :

(٢٣٨)

وشبه فعلاء وفعلَى ، إن صُرِفَ صَعَّرَ بكسر لازم قبل الألف  
وفتَحَ ما لم ينصرف حتمً ، ففى عَلْقَى وغَوْغَاءُ ، كلاهما اقتضى

وفي الشرح ٤ / ١٨٦٥ : وإذا لم يكن ما ولى ياء التصغير ، حرف إعراب ، فحقه الكسر ، إن لم يمنع منه أحد الموانع التى تقدم ذكرها . وروى فى الغوغاء - وهى صغار الجراد - الصرف ، على أن يكون من باب صلصال ، فتصغيره على هذا : غُوَيْغَى ؛ وروى منع صرفه ، على أنه فعلاء ، فتصغيره : غُوَيْغَاءُ ؛ وروى فى عَلْقَى الصرف ، على أن ألفه للإلحاق ، فتصغيره على هذا : عَلِيقٌ ، وروى فيه ترك الصرف ، على أن ألفه للتانيث ، وتصغيره على هذا : عَلِيقَى ، كتصغير سَكْرَى .

في نسخة الرقي ، فالجمع نحو : أثَّاب في أثواب ، وأجَّمال في  
أجمال ، وأما مفرد أفعال ، فلا يكون أصلاً ، لفقده في المفردات ،  
فلو سميت بأجمال لقلت : أجَّمال ، كحالة الجمع .

( أو ألف ونون مزيدتين ) - كسكران فتقول : سُكَّران ، فإن  
كانت النون أصلية كحسَّان من الحسن ، كسرت ما قبل الألف ،  
فتنقلب ياء ، فتقول : حُسَّيسين .

( لم يُعلم جمع مافيه على فعالين ) - كسكران وعثمان ، فلم  
يقولوا في الجمع : سكارين ولا عثمانين ؛ وقيل لبعض العرب : كيف  
يجمع عثمان ؟ فقال : عثمانون . فقليل له : عثمانين . فقال : أيش  
عثامين ؟ على جهة الإنكار .

فإن علم ماذكر ، كسرحان وسلطان ، قيل : سُريحين  
وسُلَّيطين ، بكسر ما قبل الألف ، فتقلب ياء ، وكذا كِرَّوان ، إن لم  
يجعل كراوين شاذاً ، فتقول : كُرَّوين ، وهو أحد قولَي الفارسي ، كما  
سبق ؛ وفهم من كلامه أنه إذا لم يعلم ذلك ، لم يكسر ما قبل  
الألف ، إلحاقاً بالباب الأكثر ، وهو باب سكران .

( دون شذوذ ) - احترز من جمعه كذلك شذوذاً ، كغرائين  
في غرَّان<sup>(١)</sup> وأناسين<sup>(٢)</sup> في إنسان ، فهذان شاذَّان ، فلا يعتد بهما ،  
فلا يقال : غُرَّين ولا أُنَّيسين .

(١) في الصحاح : الغَرْتُ : الجوع ، وقد غَرَّتْ بالكسر ، يَغَرُّ فهو غَرَّان ،  
وقوم غَرَّي وغَرَّاي وغَرَّاث ، وامرأة غَرَّي ، ونسوة غَرَّاث .  
(٢) في (ز) : وأنَّيسين .

( إِلَّا فِي حَالٍ لَا يُصَغَّرُ فِيهَا ) - احترز من عقبان ، فإنه قيل فيه : عقابين في الجمع ، فصدق في عقبان أن فيه ألفاً ونوناً مزيدتين ، وقد جُمع على فعالين ، لكن حاله ينافي التصغير ، لكونه جمع كثرة ، وجمع الكثرة لا يُصَغَّرُ على لفظه ، بل يُرَدُّ إلى جمع القلة ، فلولا هذا ، لكان قياسه إذا صُغِّرَ على لفظه : عُقْبَيْنِ ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر .

( وَ يُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ فُعِيلٍ فِي الثَّنَائِ ، بِرَدِّ مَا حُذِفَ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ مَنْقُوصاً ) - سواء أكان المحذوف (١) فاءً كعدة (٢) ، أم عيناً كسِه (٣) ، أم لاماً كَيَدٍ (٤) ، فتقول : وَعَيْدَةٌ وَسُتَيْهِ ، وَيُدَيٌّ ؛ وتقول (٥) في سنة : سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ ، على اللغتين ؛ والمراد بمنقوص ، مانقصة منه حرف ، على الوجه المذكور ، لا المنقوص اصطلاحاً .

( وَإِلَّا فإِلْحَاقُهُ بِدَمٍ ، أَوَّلَى مِنْ إِلْحَاقِهِ بِأَفٍ (٦) ) - أَى وَإِلَّا يَكُنْ مَنْقُوصاً ، أَى مُحذَوْفاً مِنْهُ ، بَلْ هُوَ ثَنَائِيٌّ بِالْوَضْعِ ، كَمَنْ وَعَنْ ، فَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الْمَغَارِبَةُ ، أَنَّهُ عِنْدَ التَّصْغِيرِ ، يُجْعَلُ مِنَ الْمُحذُوفِ لَامُهُ ، وَأَنَّهُ حَرْفُ عِلَّةٍ ، إِدْخَالاً فِي الْبَابِ الْأَكْثَرِ ، (٧) ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ :

(١) فِي (ز) : الْمَنْقُوصُ ، وَهُوَ يَفِيدُ مَعْنَى الْمُحذُوفِ .

(٢) أَصْلُهُ : وَعْدَةٌ .

(٣) أَصْلُهُ : سِتَّةٌ .

(٤) أَصْلُهُ : يَدَيٌّ .

(٥) فِي (ز) : فَتَقُولُ .

(٦) فِي (ز) : أَوَّلَى مِنْ إِلْحَاقِ بِأَفٍ .

(٧) فِي (د) : الْأَكْبَرُ .

اللام إمّا ياء أو واو ، ومنهم من يعين الياء ، لكونها أكثر من الواو ،  
 فيقول في من اسمه : مِنْ أو عَنْ : مُنًى أو عُنًى ، وهذا هو معنى قوله  
 أن يلحق بِدَم ، وكلامه محتمل للقولين ؛ وزاد المصنف وجهاً آخر ،  
 وهو جعل المحذوف من لفظ الثانى ، فتقول : مُنًى وَعُنًى ، كما تقول  
 فى تصغير أَف : أَفًف .

( ولا اعتداد بما فيه من هاء تأنيث ) - كَعِدَة وَشَفَة .

( أو تائه ) - كأخت وذيت ، فلا يصير بذلك ثلاثيا ، بل هو  
 ثنائى ، يُرَدُّ إليه ما حُذِف منه ، فتقول : وَعِيدَة وَشَفِيهَة وَأُخِيَة وَذِيَّة .

( وتُرْأَل ألف الوصل مما هى فيه ) - وذلك لأن ثانى المصغّر  
 متحرك ، فلا حاجة إليها ، فتقول فى اسم وانطلاق واستضراب :  
 سُمًى وَنُطِيلِيق وَتُضَيِّرِب <sup>(١)</sup> ؛ وحكى الفارسي عن ثعلب ، أنه قال فى  
 تصغير <sup>(٢)</sup> اضطراب : أَضَيِّرِب ؛ حذف الطاء لكونها بدل تاء  
 الافتعال <sup>(٣)</sup> ، وأبقى الهمزة ، لأنها فضلتها بالتقدم .

( وإن تَأَتَّى فُعِيل بما بقى من منقوص ، لم يُرَدَّ إلى أصله ) -  
 نحو : هَارٍ <sup>(٤)</sup> وَمَيّت وَخَيْر ، فتقول : هُوَيْرٌ وَمَيّتٌ وَخَيْرٌ .

(١) فى هامش (ز) : وَتُضَيِّرِب .

(٢) حذف الجار والمجرور من (ز) .

(٣) فى (ز ، غ) : تاء افتعل .

(٤) وهو من الرجال : الضعيف الساقط من الكبر ، ومن الأرض : المتصدع  
 المشرف على السقوط .

( وما شَذَّ رُدُّه ، لم يُقَسَّ عليه ، خلافاً لأبي عمرو ) -  
 وحكى يونس أن بعضهم يقول في هارٍ ، هُوَيْثِر ، وعند سيبويه أنه  
 من تصغير ما لم يُنطق به ، كَرُوَيْجَل في رجل ؛ وحكى يونس عن  
 أبي عمرو أنه كان يجيز هنا رَدَّ المحذوف ، وقال به يونس أيضاً ،  
 وردّه سيبويه وقال : لا يجوز ، واحتج بقول العرب كلهم : نُؤَيْس .

( ويُتوصَّل إلى مثال فُعَيْل أو فُعَيْعِل ، فيما يُكسَّر على مثال  
 مفاعل أو مفاعيل ، بما تُوصَّل إليهما فيه ) - فكما تقول في خَدَبٌ :  
 خَدَابٌ ، وفي بهلول : بهليل ، وفي عطود : عطاود <sup>(١)</sup> وعطاويد ،  
 كذلك تقول في التصغير : خُدَيْب <sup>(٢)</sup> وبُهَيْلِيل <sup>(٣)</sup> وعُطَيْد <sup>(٤)</sup> .

( وللحذف فيه ) - أى في التصغير .

( من الترجيح والتخير ، ماله في التفسير ) - فتقول في  
 عَيْطُمُوس : <sup>(٥)</sup>عُطَيْمِيس ، كما تقول : عَطَامِيس ، وفي منطلق :  
 مُطَيْلِق ، كما تقول : مَطَالِق ، وفي استخراج : تُخَيْرِج ، كما تقول :  
 تخارِج ، وتقول في حَبْنَطَى : حُبْنِط وحُبَيْط ، كما تقول : حبانط

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (د ، ز) : خُدَيْب .

(٣) في (د) : وبهليل .

(٤) في (د ، ز) : وعُطَيْد .

(٥) في الصحاح : العَيْطُمُوس من النساء : التامة الخلق ، وكذلك من الإبل ،

والجمع : العطاميس ، وفي الضرورة : عطامس .

وحباطى ، وفى عَفَرْنَى : عُفَيْرِن ، وَعُفَيْر ، كما تقول : العَفَارَن (١)  
والعَفَارَى .

( إلا أن هاء التانيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، لا يُحذفن فى التصغير ) - فتحذف الهاء المذكورة للتكسير نحو : دحارج فى دحرجة ، دون التصغير ، فتقول : دُحَيْرْجَة ، وكذا ألفه الممدودة ، فتقول فى الجمع (٢) : قواصع ، وفى التصغير : قُويصعاء ؛ وخرجت المقصورة ، فلا تحذف فيها نحو : حَبَالَى وَحُبَيْلَى ؛ فإن كان قبل المقصورة أربعة فصاعداً نحو : قَرَقَرَى (٣) وشُقُقَارَى (٤) ، حُذفت فى الجمع والتصغير ، فتقول : قَرَاقِرْ وشَقَاقِرْ ، وقُرَيْقِرْ (٥) وشُقَيْقِرْ ، وكذا ياء النسب ، فتقول فى لَوْدَعَى (٦) ، فى الجمع : لواذع ، وفى التصغير : لُوَيْدَعَى ، وكذا مثل زعفران ، تقول فى جمعه : زَعَاغِرْ ، وفى تصغيره : زُعَيْفِرَان ، وكذا عَبْوُثْرَان يجمع على عبائر ، ولا تحذف فى التصغير الألف والنون (٧) .

(١) فى ( ز ، غ ) : العفارين .

(٢) لقاصعاء .

(٣) فى الصحاح : وقَرَقَرَى على فَعْلَلَى : موضع .

(٤) فى الصحاح : والشُقُقَارَى بالضم وتشديد القاف : نبت .

(٥) فى ( غ ) : وقُرَيْقِرْ وشُقَيْقِرْ .

(٦) فى الصحاح : واللودعى : الرجل الظريف الحديد الفؤاد .

(٧) فتصغّر على عُبَيْثْرَان ، قال فى الصحاح : العَبْوُثْرَان : نبت طيب الريح ،

وفيه أربع لغات : عَبْوُثْرَان وَعَبْوُثْرَان وَعَبَيْثْرَان وَعَبَيْثْرَان .

وقوله : بعد أربعة ، قيد في الألف والنون ، فلو كانتا بعد ثلاثة أحرف ، لم تحذفا في تكسير على مثال (١) المثالين ، ولا تصغير ، فتقول في سِرْحَان مثلاً : سَرَّاحِين وسُرَّيْحِين .

وقيد الزيادة أخرج النون الأصلية ، كنون أُسْطُوَانَة (٢) ، على الصحيح ، فوزنها : أَفْعُوَالَة ، فتقول في الجمع : أساطين ، وفي التصغير : أسيطينة ، وقيل : وزنها : أَفْعُلَانَة كَأُمْلُدَان (٣) ، وقيل : فَعْلُوَانَة كَعُنْفُوَان ، وقولهم : مُسَطَّنَة يُبْطَلُهُمَا (٤) .

( ولا يُعْتَدُّ بِهِ ) - أى بهاء التأنيث وما ذكر بعدها ؛ وكأنه إنما صغر دحرج وقاصيع ولودع وزعفر وعبوثر ، لأن التاء وباقيها (٥) ، ككلمة منفصلة - ؛ وإنما حذفت في المثالين ، لأنه لا يتوصل إليهما إلا بحذفها .

(١) في (ز) : على أحد المثالين .

(٢) في (ز ، غ) : أَسْطُوَانَة بالصاد ، وفي الصحاح : الأُسْطُوَانَة - بالسين - معروفة ، والنون أصلية ، وهو أَفْعُوَالَة ، مثل أَقْحُوَانَة ، لأنه يقال : أساطين مُسَطَّنَة . (٣) في الصحاح : غصن أُمْلُود ، أى ناعم ، ورجل أُمْلُود ، وامرأة أُمْلُودَة ، عن يعقوب ، وشاب أُمْلَد ، وجارية مَلْدَاء : بَيْنَا المَلْد ، والإمليد من الصحارى مثل الإمليس .

(٤) والذي في الصحاح : وهو أَفْعُوَالَة مثل أَقْحُوَانَة ، لأنه يقال : أساطين مُسَطَّنَة ، وكان الأخفش يقول : هو فَعْلُوَانَة ؛ وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة ، وإلى جنبها زائدتان : الألف والنون ، وهذا لا يكاد يكون ؛ وقال قوم : هو أَفْعُلَانَة ، ولو كان كذلك ، لما جُمع على أساطين ، لأنه ليس في الكلام أفاعين . (٥) في (د) : وما قبلها .

ومثل هذه في عدم الاعتداد في التصغير ، عَجَز المركب ،  
وعلاوة التثنية ، وعلاوة الجمع الصحيح ، فتقول : بُعَيْلِكَ وَمُسَيْلَمَيْنِ  
وَمُسَيْلَمَيْنِ وَمُسَيْلَمَات .

( ١ ) وتُحذف واو جَلُولَاء ( ١ ) وشِبْهها ) - وهو بَرَاكَاء ( ٢ )  
وَقَرِيْثَاء ( ٣ ) ، فتقول عند سيبويه : جُلَيْلَاء وَبُرَيْكَاء وَقُرَيْثَاء ، بحذف  
الواو والألف والياء ، تشبيهاً بألف مبارك ، وواو فِدْوَكْس ( ٤ ) ، وياء  
سَمَيْدَع ( ٥ ) ؛ فلو لم تشبه الواو واو جَلُولَاء ، بأن كانت متحركة ، كما  
لو فُرض اسمٌ على فَعُولَاء ، بسكون العين وفتح الواو ، لم تُحذف ( ٦ ) ،  
لكون فَعُولَاء كَقَرْمَلَاء ، فتكون الواو للإلحاق ، فتقول : مُعْيُولَاء ( ٧ ) ، لأن  
الواو بحركتها ، صارت كالأصلية ، وهذا كما يقال في جدول : جُدْيُول ،  
والواو فيه للإلحاق . واقتضى كلامه أن الواو لو كانت رابعة لم تُحذف ،  
وهو كذلك ، فتقول في مَعْلُوجَاء : مُعْيِلِجَاء ( ٨ ) .

- 
- ( ١ ) بلدة ببغداد ، قرب خانقين بمرحلة .  
( ٢ ) البراكاء : الثبات في الحرب والجدُّ ، وأصله من البروك .  
( ٣ ) في الصحاح : الكسائي : نخل قَرِيْثَاء ، وبُسْرٌ قَرِيْثَاء ، ممدود بغير تنوين :  
ضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْرًا .  
( ٤ ) الفدوكس : الأسد ، ورهط الأخطل الشاعر .  
( ٥ ) السَمَيْدَع بالفتح : السيد الموطأ الأكناف ، قال في الصحاح : ولاتقل :  
سَمَيْدَع بضم السين .  
( ٦ ) أي الواو .  
( ٧ ) في ( ز ) : مُعْيُولَاء  
( ٨ ) في الصحاح : العِلْج : العَيْر ، والعِلْج : الرجل من كفار العجم ، والجمع  
عُلُوج وأَعْلَاج وَمَعْلُوجَاء وَعِلْجَةٌ .

( خلافاً للمبرد ) - في إقراره الواو والياء والألف ، وتُدغم ياء التصغير فيها ، بعد قلب الواو ياء ، فتقول : جُلَيْلاء وبريكاء وقُرَيْثاء ، عامل مافيه الألف الممدودة ، معاملة مافيه تاء التأنيث ، فكما لا تُحذف الثلاثة في تصغير فروقة <sup>(١)</sup> ورسالة وصحيفة ، لا تُحذف في تصغير جُلُولاء وشبهه .

وحجة <sup>(٢)</sup> سيويه ، أن لألف التأنيث الممدودة <sup>(٣)</sup> شبهاً بتائه وبالمقصورة ، فبالحيثية الأولى ، بقيت في التصغير ، كما تبقى التاء ، وبالثانية أسقطت الأحرف الثلاثة ، لأنها كألف حباري ، فقليل : جُلَيْلاء ، بال حذف ، كما يقال : حُبَيْرِي كذلك ، ويُن أن الممدودة مخالفة للتاء ، من وجه جعلهم الممدودة كالملحقة ، فقالوا : صحراء وصحاري ، كما قالوا عِلْباء <sup>(٤)</sup> وعَلَابِي ، كما فعلوا في المقصورة ذلك ، دون مافيه التاء .

( ونحو : ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علماً ، مُلَحَقٌ بجُلُولاء ) -

(١) في الصحاح : والفرق بالتحريك : الخوف ؛ وقد فرّق بالكسر ، وامرأة فَرُوقَة ، ورجل فَرُوقَة أيضاً ، ولا جمع له ، وفي المثل : « رَبُّ عَجَلَةٍ تَهْبُ رَيْثاً ، وَرُبُّ فَرُوقَةٍ يُدْعَى لَيْثاً » .

(٢) في المقتضب ٢ / ٢٦٢ وما بعدها ، يخطئ المبرد سيويه في تصغير بَرُوكاء وبراكاء وخُراسان ، وفي الحاشية بيان برأى سيويه ، وردّ المبرد على حجة سيويه ، ورد ابن ولّاد على المبرد ، بما يزيد المسألة وضوحاً .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في الصحاح : والعِلْباء : عصب العنق ، والجمع : العَلَابِي ... وعِلْباء : اسم رجل .

هذا ثبت في نسخة الرقي ، فتقول في التصغير عند سيبويه : ثَلَيْثَيْنِ وَظُرَيْفَيْنِ وَظُرَيْفَيْنِ ، وكذا ظُرَيْفَاتٍ عَلَمًا ، فتحذف الألف والياء ، كما حذفت واو جَلُولَاءَ ، لأن علامة التثنية وجمعى التصحيح ، عند العلمية ، كالأصل ، فأشبه ما هما فيه ، علامة التأنيث المشبهة بألف الإلحاق ، وكذا الزيادة اللاحقة لثلاثين ونحوه ، وإن لم يكن علمًا ، لأنها لا تنفصل منها . قال سيبويه : وسألت يونس عن تصغير ثلاثين ، فقال : ثَلَيْثَيْنِ ، ولم يثقلها ، شبهها بواو جَلُولَاءَ ، لأن ثلاثا لا يستعمل مفردة على حد ما يستعمل ظريف ، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين . انتهى .

وخالف المبرد ، فقال : أقول : ثَلَيْثَيْنِ بالثقل ، وهو القياس ، وما قاله يونس خطأ . انتهى .

وحكى الفارسي أن ثَلَيْثَيْنِ بالتخفيف ، قول جميع العرب ، وهذا يبطل قول المبرد في المسألتين . وقد عرفت معنى إطلاق المصنف القول في ثلاثين ، وأما تقييده في ظريفين ، فلا بُدَّ منه ، فلو صَغُرَتْ مُثْنَى أو جمع تصحيح ، قبل العلمية ، وكان مثل المذكور لثقلت ، فقلت : ظُرَيْفَانِ وَظُرَيْفُونِ وَظُرَيْفَاتٍ ، ولم تحذف كما حذفت في جَلُولَاءَ ؛ وقد سبق في كلام سيبويه ، ما يرشد إلى الفرق .

( فصل ) : ( يُرَدُّ إلى أصله في التصغير والتكسير ، على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فِعَالٌ <sup>(١)</sup> ، ذو البدل

(١) سقط من (ز) .

الكائن آخراً مطلقاً) - أى سواء أكان حرف لين كملهى ، أصله : ملهو ، أم غيره كماء ، أصله : ماه (١) ، والهمزة بدل الهاء ، فتقول فى التصغير : الملىهى ومويه ؛ وكذا يرد فى الجمع على الصيغ المذكورة ، نحو : الملاهى والصحارى (٢) وأمواه وأسقية ومياه .

( فإن لم يكن آخراً ، فيشترط كونه حرف لين ، بدل غير همزة تلى همزة ) - فتقول فى موقن : مُيَقِّن ، بقلب الواو ياء ، لأنه من اليقين ، وإنما قلبت الياء فيه واواً ، للسكون وانضمام ما قبلها ، فلما زال السكون ، رُدَّتْ إلى الأصل ، وتقول فى قيراط : قُرِيرِيط وقرارِيط ، بالياء بدل الراء ، فرجعت الياء فى التصغير والجمع ، والصورتان يشملهما قوله : حرف لين ، بدل غير ماذكر .

وفهم من كلامه ، أن تُخَمَّة ، وإن كانت التاء فيه بدل غير ماذكر ، لا يرد إلى أصله ، لأن المبدل ليس حرف لين ، فتقول : تُخَيْمَة بالتاء ، لا وَخَيْمَة بالواو ، وكذا أُباب فى عُباب ، فتقول فيه : أُبَيْب ، لا عُبَيْب .

وخرج بقوله : غير كذا : أئمة (٣) ، فتقول فى تصغيره : أُيْمَة

(١) وأصله : مَوَه ، تحركت الواو والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(٢) فى (ز) : وأحاحى ، وفى (غ) لفظ غير واضح ، والتحقيق من (د) موافقاً لما جاء بهمع الهوامع فى هذا الموضع .

(٣) فى الصحاح : الأيَامى : الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء ، وأصلها : أَيْائِم ، فقلبت ، لأن الواحد رجلٌ أَيْم ، سواء كان تزوج من قبل ، أو لم يتزوج ، وامرأة أَيْم أيضاً ، بكرةً كانت أو ثيباً ، وقد آمَت المرأة من زوجها ، تميم أَيْمَة وأَيْماً وأَيْوماً ، وفى الحديث أنه كان يتعوذ من الأَيْمَة .

بالياء ، وإن كانت الياء بدلاً ، لأنها بدل همزة تلى همزة ، فلم تُردّ استثقلاً للهمزة تتوالى ؛ فإن كان حرف اللين بدل همزة لا تلى همزة ، رددته إلى أصله ، فلو سميت بذوائب <sup>(١)</sup> ، ثم صغّره ، لقلت : ذُوَيْب ، بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها ، لأن الواو بدل همزة لا تلى همزة ، وإنما قلبت في الجمع استثقلاً ، لاجتماع همزتين بينهما ألف ، وهي تشبه الهمزة ، فكان كاجتماع ثلاث همزات .

( وما ورد بخلاف ذلك ، فمن مادة أخرى ) - كقولهم : فُسَيْطِيط <sup>(٢)</sup> وفَسَاتِيط ، فليست التاء بدل الطاء في فسطاط ، وإنما هما مادتان ، قالوا : فُسْتَاط بمعنى فُسْطاط <sup>(٣)</sup> .

( أو شاذ ) - كقولهم في عيد : عُيَيْدٌ وأَعْيَادٌ ، والقياس : عُويِدَ وأعواد ، لأنه من العَوْد ، وقالوا في دِيَمَاسٍ ودِيَابِجٍ : دِيَامِيس ، ودِيَابِيج ، ودِمَامِيس <sup>(٤)</sup> ودَبَابِيج .

(١) في الصحاح : والدُّوَابَةُ من الشَّعَر ، والجمع : الذَّوَاب ، وكان الأصل : ذَائِب ، لأن الألف التي في ذُوَابَة ، كالألف التي في رسالة ، حَقُّها أن تبدل منها همزة في الجمع ، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف بين الهمزتين ، فأبدلوا من الأولى واواً ؛ والدُّوَابَةُ أيضاً : الجلدَةُ التي تعلق على آخِرَةِ الرَّحْلِ ، يقال : غَبِيطَ مُذَابٌ ، وغلَامٌ مُذَابٌ : له ذُوَابَة .

(٢) في ( د ، غ ) : فُسَيْطِيط .

(٣) جاءت هذه العبارة في الجمع ٢ / ١٨٩ هكذا : كقولهم : فُسَيْطِيط ، فهو تصغير فُسْتَاط ، لغة في فسطاط ، وفُسَيْطِيط ، بالطاء ، لتصغير فُسْطاط ، فهما مادتان .

وفي الصحاح : الفُسْطَاط : بيت من شَعَر ، وفيه ثلاث لغات : فُسْطَاط وفُسْتَاط وفُسَّاط ، وكسر الفاء لغة فيهنّ ، وفُسْطَاط : مدينة مصر .

(٤) اضطربت هذه العبارة في النسخ ؛ ففي ( ز ) : دِمَامِيس ودِيَابِيج ، =

( ولا تغيّر تاء مُتَعَدٍ ومُتَسِّرٍ ونحوهما ، خلافاً لقوم ) -  
والأصل : مُوتَعِدٍ ومُيتَسِّرٍ ، لأنهما من الوعد واليُسْر ، فقلِبَ حرفُ  
العلة تاء ، لأجل تاء مفتعل ، فلما صُغِرَ حُذِفَت تاء مفتعل ،  
لزيادتها ، كتاء مكتسب ، فزال مُوجِبُ قلب حرف العلة تاء ؛ فقال  
السيرافي : تبقى التاء ، ولا تُرَدُّ إلى الواو والياء ، فتقول : مُتَيَعِدٍ  
ومُيَسِّرٍ ، كما تقول : تُخَيِّمَةٌ وتُرَيِّثٌ <sup>(١)</sup> ؛ وقالوا : إنه قول سيبويه ،  
وهو ظاهر كلامه ؛ وقال الزجاج ومن وافقه ، تُرَدُّ الواو والياء ، فتقول :  
مُوتَعِدٍ ومُيَسِّرٍ ، نظراً إلى زوال موجب وجود التاء ؛ والراجح الأول ،  
لئلا يلتبس ، لو رُدَّ حرفُ العلة ، بتصغير : مُوتَعِدٍ ومُوتَسِّرٍ ، فإن من  
العرب مَنْ يقولهما .

( وإن صُغِرَ ذو القلب أو كُسِرَ ، فعلى لفظه لا أصله ) -  
فتقول في أَيْتَقَ : أَيْتَقَ وَأَيَّانِقَ ؛ وكذا جاه ، يُصَغَّرُ على جَوِيهِ ، لا  
وَجِيهِ .

( فصل ) : ( تلحق تاء التانيث في تصغير ما لم يشذ ، من  
مؤنث بلا علامة ، ثلاثي ) - نحو : دار وسِنَّ و يد ، فتقول : دَوِيْرَةٌ

---

= ودياميس ودياييج ، وفي (غ) : دمايس ودباييج ، ودياميس ودياييج ؛ وفي  
الصحاح : الدِّيماس : سجن كان للحجاج بن يوسف ؛ فإن فتحت الدال ، جمعته على  
دياميس ، مثل : شيطان وشياطين ، وإن كسرتها جمعته على : دماميس ، مثل : قِراط  
وقراريط ، وسُمِّيَ بذلك لظلمته ؛ والدِّيياج فارسيّ معرَّب ، ويجمع على : دَياييج ،  
وإن شئت دباييج ، بالباء ، إن جعلت أصله مُشَدَّداً ، كما قلنا في الدنانير ، وكذلك في  
التصغير .

(١) في تُخَيِّمَةٌ وتُرَيِّثٌ .

وَسُنَيْنَةٌ وَيُدَيَّةٌ ؛ وَشَذَّ تَرَكُّ التَّاءِ مِنْ أَلْفَاظٍ ، مِنْهَا : ذَوْدٌ (١) وَشَوَّلٌ (٢) وَنَصَفٌ (٣) .

( أَوْ رِبَاعِيٌّ بِمَدَّةٍ ، قَبْلَ لَامٍ مَعْتَلَّةٍ ) - نَحْوُ : سَمَاءٌ ، أَصْلُهُ : سَمَاوُ ، فَإِذَا صَغُرَتْ قُلْتُ : سُمَيَّةٌ ، لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الْمَطْرَفَةَ مِنَ الْيَاءَاتِ الثَّلَاثِ ، فَيَبْقَى ثَلَاثِيًّا ، فَتَلْحَقُهُ التَّاءُ .

( إِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَدَّرًا فِي الْأَصْلِ ) - كَحَرْبٍ ، فَالْأَصْلُ : هَذِهِ مُقَابِلَةُ حَرْبٍ ، أَيْ تَحْرِبُ الْمَالَ وَالنَّفْسَ ، يُقَالُ : حَرَبَ مَالَهُ ، أَيْ سَلَبَهُ ، تُوصَفُ بِالْمُصَدَّرِ ، ثُمَّ أَسْقَطَ الْمُوصُوفُ ، كَالْأَبْطَحِ ، فَلِذَا حِينَ صَغُرُوا ، لَمْ يَأْتُوا بِالتَّاءِ ، نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ ؛ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ : مَا لَمْ يَشُدَّ ، فَإِنْ هَذَا إِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ شَذُوذِهِ ، وَقَدْ عَدَّ سَيِّوِيهِ وَالْخَلِيلُ حَرْبًا مِنَ الشَّاذِّ ، تَصْغِيرُهُ بِلَا عِلَامَةٍ ، رَوَايَةٌ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَوْجِيهِهِ فِيهِ لِلْمَازِنِيِّ ، قَالَ : لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ ؛ قَالَ الْمُبَرِّدُ : وَقَدْ يُذَكَّرُ الْحَرْبُ ، وَأَنْشَدَ :

(١) فِي الصَّحَاحِ : الذَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَالكَثِيرُ أَذْوَادٌ .

(٢) فِي الصَّحَاحِ : الشَّوَّلُ : الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي أَسْفَلِ الْقَرْبَةِ ، وَالْجَمْعُ أَشْوَالٌ ؛ وَالشَّوَّلُ أَيْضًا : التُّوقُ الَّتِي خَفَّ لَبْنُهَا ، وَارْتَفَعَ ضَرْعُهَا ، وَأَتَى عَلَيْهَا مِنْ نَتَاجِهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَّةٍ ، الْوَاحِدَةُ شَائِلَةٌ ، جَمْعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

(٣) فِي الصَّحَاحِ : النَّصْفُ بِالتَّحْرِيكِ : الْمَرَأَةُ بَيْنَ الْحَدِثَةِ وَالْمُسْنَةِ ، وَتَصْغِيرُهَا : نُصَيْفٌ ، بِلَاهَاءٍ ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ ، وَنِسَاءُ أَنْصَافٍ ، وَرَجُلٌ نَصَفٌ ، وَقَوْمٌ أَنْصَافٌ وَنَصَفُونَ ، عَنْ يَعْقُوبَ ؛ وَالنَّصْفُ أَيْضًا : الْخُدَامُ ، الْوَاحِدُ نَاصِفٌ .

(٢٣٩) وهو إذا الحرب هفا عُقَابُهُ مَرْجَمُ حَرْبٍ، تلتظى حِرَابُهُ (١)

( ولا اسمَ جنس ، مذكَّرُ الأصل ) - نحو : ناب ، للمُسِينِ من الإبل ، قالوا في تصغيره : نُؤَيْب ، بلا تاء ، نظراً إلى الأصل ، فإنما سمي بالناب الذي هو الضرس ؛ ولا حاجة إلى هذا أيضاً ، وهو مما عُدَّ من الشاذ ، ومن ذكره سيويوه ؛ وبتقدير إثبات هذا التحرُّز ، يستغنى بقوله : اسم جنس مذكر الأصل (٢) ، عن قوله : إن لم يكن مصدراً في الأصل ، لأن المصدرَ اسمُ جنس مذكَّرُ الأصل ؛ ولذا سقط هذا من (٣) نسخة البهاء ، فقال : قبل لام معتلة ، إن لم يكن اسم جنس مذكَّرُ الأصل .

وقد ذكر في غير هذا الكتاب قيداً يُحتاج إليه ، أنه إنما تثبت التَّاءُ في الثلاثيَّ المذكور ، إذا لم يحصل التباسه بمذكر ، فإن حصل ، لم تثبت ، كعشر وتسع وباقيها ، فلا يقال فيها : عُشِيرَةٌ وَتُسَيْعَةٌ ، لئلا يلتبس بالمذكر ، وكذا شجر وبقر ، لا يقال فيهما : شُجَيْرَةٌ وَبُقَيْرَةٌ ، لئلا يلتبس بشَجَرَةٍ وَبُقْرَةٍ .

(١) من الرجز ، في الصحاح - حرب : الحَرْبُ تَوَثَّ ، يقال : وقعت بينهم الحرب ، قال الخليل : تصغيرها : حُرَيْب ، بلاهاء ، رواية عن العرب ؛ قال المازني : لأنه في الأصل مصدر ؛ وقال المبرد : الحرب قد تذكَّر ، وأنشد البيت ، ولم ينسبه هو ولا صاحب الصحاح ، رلا في معجم شواهد العربية ؛ والشاهد في قوله : إذا الحرب هفا عُقَابُهُ ، بتذكير الحرب ؛ والعُقَاب طائر ، وجمع القلة أعْقَب ، لأنها مؤنثة ؛ قال في الصحاح : وهفا الطائر بجناحيه ، أى خفق وطار ، وقال : \* وهو إذا الحرب هفا عُقَابُهُ \* وفي (ز) : إذا الحرب عفا عنانه ... تلتقى حرابه .

(٢) كما جاء في بعض نسخ التسهيل .

(٣) في (د) : من غير نسخة البهاء .

ومما (١) لا يُصَغَّرُ بالتَّاءِ من المؤنث الثلاثي لفظاً ، ما كان من صفات المؤنث بغيرها (٢) ، وصُغِّرَ تصغير ترخيم ، بحذف زوائده ، نحو : حائض وطامث ، فتقول : حَيَّضَ وطُمِثَ .

( ولا اعتبار في العلم ، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث ) - فلو سميت امرأة بُرُح ، لقلت : رُمِيحَة ، نظراً إلى ما صار إليه من التأنيث ، ولم تقل : رُمِيحاً ، نظراً إلى أصله ؛ وكذا لو سميت مذكراً بأُذُن ، لقلت : أُذِين ، لا أُذِينَة ، نظراً إلى الحال ، لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود .

( خلافاً لابن الأنباري ) - في اعتبار الأصل ؛ وهو منقول عن يونس في الصورة الثانية ، واحتج بقولهم : عُرْوَة بن أذينة ، وعُيَيْنَة ابن حصن ، ومالك بن نُؤيرة ؛ وأجاب مخالفيه ، وهم الجمهور ، أن (٣) التصغير بعد التسمية بالمكبر .

( ولا تلحق ، دون شذوذ ، غير ما ذكر ) - وهو الثلاثي والرباعي المذكوران ، فلا تلحق زينب وعقرب وسعاد وعناق ونحوها ؛

(١) في (ز) : وما لا يُصَغَّرُ .

(٢) أى بغير التَّاء .

(٣) في (د ، غ) : بمنع أن التصغير بعد التسمية بالمكبر ؛ قال الأشموني في شرحه على الألفية في هذا الموضع ، بعد أن بين خلاف ابن الأنباري في اعتبار الأصل : ويونس يُجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نُؤيرة وعُيَيْنَة وأُذِينَة وفُهَيْرَة - أسماء رجال - وليس ذلك بحجة ، لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

وخرج بشذوذ ، قولهم في قُدَّام وأمام : قُدَيْدِيمة (١) وأُمَيْمة ، وفي وراء : وُرَيْمة .

( إلا ما حذف منه ألف تأنيث خامسة وسادسة ) - أى ألف تأنيث مقصورة ، وسيذكر الممدودة ؛ فتقول في حُبَارَى ، إذا حذفت الألف : حُبَيْرَة ، وهذا قول أبى عمرو ، ويجعل التاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وغيره لا يعوض ، فيقول : حُبَيْرٌ ؛ ويجوز أن لا تحذف الألف التى للتأنيث فى حُبَارَى ، ونحوها ، مما ألف التأنيث فيه خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، بل تحذف المدة ، لأنها زائدة لغير معنى ، فتبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبَيْرَى ؛ ولا تعويض حينئذ ، لعدم حذف علامة التأنيث ، وهو واضح ؛ وتقول فى لُغَيْرَى ، عند أبى عمرو ، ومن أخذ بقوله كالمصنف : لُغَيْرَة (٢) ، بتعويض التاء عن الألف ، وعند غيرهم : لُغَيْرٌ ، بلا تعويض ؛ ولا بُدَّ من حذف ألف التأنيث ، فلا يأتى فيه ماسبق فى حُبَارَى (٣) ، كما لا تأتى فى قَرَقَرَى .  
والحاصل أن ألف التأنيث المقصورة تحذف خامسة فصاعداً ؛ وهل تعوض التاء عند حذفها ؟ قولان ، وإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، جاز أيضاً حذف المدة ، وإبقاء ألف التأنيث . وتلحق التاء أيضاً ، ماصُغَّر من عَلم المؤنث ، تصغير ترخيم ، كإتيانه على ثلاثة ، فيقال : عُنَيْقة وزُنَيْية وسُعَيْده فى عناق وزينب وسعاد .

(١) فى (د) : قديمية .

(٢) فى (غ) كما فى شرح الكافية : لُغَيْرَة .

(٣) من بقاء ألف التأنيث ، كما فى حُبَيْرَى .

( ولا تُحذف الممدودة فيعوض منها ، خلافاً لابن الأنباري ) -  
فأجاز أن يقال في باقلاء (١) وبرناساء (٢) : بُوقِلَّة وبرِنَسَة ، قياساً  
على المقصورة نحو : حُبيرة ولُغَيْزَة ؛ وقضية هذا القياس ، تخصيص  
ذلك في الممدودة ، بما إذا كانت خامسة أو سادسة ؛ كما مثل ؛ وغيره  
على أن الألف الممدودة لا تحذف ، لما سبق .

( وتُحذف تاء ما سُمِّي به مذكَّر ، من بنت ونحوه ، بلا  
عوض ) - فتقول في بنت وأخت ، علمي مذكر : بُنَيَّ وأُخَيَّ ،  
بحذف التاء ولا تعوض ، بل تصغرهما كتصغير ابن وأخ ، نظراً إلى  
حالهما في العلمية ، ولو سميت بهما مؤنثا ، لحذفت التاء التي فيهما ،  
وأُتيت بهاء التأنيث ، فتقول : بُنَيَّة وأُخِيَّة ، كما كنت تصغرهما لولا  
العلمية ، وذلك لعدم تخالف الحالين ، والعرب (٣) كذلك صغروهما  
قبل العلمية ، فيستمر ذلك لهما في حال العلمية - (٣) .

( فصل ) - ( تُصَغَّرُ أسماء الجموع ) - نحو : قُومٍ  
ورُهَيْط ؛ ويدخل عنده في أسماء الجموع تمر ونحوه ، فيقال : تُمَيْرُ  
وُتَبَّق .

( وجموع القِلَّة ) - نحو : أُكَيْلِب في أَكْلِب ، وأُرَيْغِفَة في  
أَرْغِفَة ، وَغُلَيْمَة في غِلْمَة ؛ وهذه سلك بها مسلك نظائرها

(١) في الصحاح : والباقِلَاء ، إذا شَدَّدَت اللام قَصُرَتْ ، وإذا خَفَّفَتْ مَدَّدَتْ .

(٢) في الصحاح : البرَنَسَاء : الناس ، وفيه لغات : برَنَسَاء مثال عقرباء ،  
وبرَناساء ، وبراساء .

من (٣ - ٣) سقط من (ز ، غ) .

في المفردات ، كما فعل ذلك في اسم الجمع واسم الجنس ؛ وقالوا في  
أَجْمَال جمع جَمَل : أَجْيَمَال ، ولو سلك به مسلك نظيره من  
المفرد ، لقليل : أَجْيَمِيل ، كما يقال في أَجْمَال مصدر أَجْمَل .

( ولا يُصَغَّر جمع كثرة ، تصغير مشاكلة من الآحاد ) -  
لنفاة الكثرة التصغير ، فإنه تقليل ، فالصيغتان متنافيتان <sup>(١)</sup> وضعاً ،  
فلا يجمع بينهما .

( خلافاً للكوفيين ) - وقد سبق ذكر مذهبهم ، واحتجاجهم  
بأَصْيَلَان ، وقولهم : هو تصغير أَصْلَان ، جمع أَصِيل ، مردود بأنه لو  
كان كذلك لقليل : أَصِيلَيْن ، كما يقال في مُصْرَان : مصارين ،  
والتصغير والتكسير من وادٍ واحد ، وإنما أَصْيَلَان بمعنى أَصِيل ، من  
المصغَّر على خلاف مكبَّره ، كمغْيَرِيَان في مَغْرِب .

( بل مع الرَّدِّ إلى تكسير قِلَّة ) - أى إن كان له جمع قلة ،  
نحو : فَلْس ، فتقول في تصغير فلوس : أَفَيْلْس ؛ وكذا تقول في تصغير  
فتيان : فُتْيَّة .

( أو تصحيح <sup>(٢)</sup> مفرد المذكور ، إن كان لمذكر عاقل ) -  
فتقول في زيود <sup>(٣)</sup> : زُيِّدُون ، وفي غلمان : غُلِّيمُونَ .

( مطلقاً ) - أى سواء أكان المفرد مما يجمع مكبوه بالواو والنون

(١) سقطت من (د) .

(٢) أى جمعه جمع تصحيح .

(٣) في (ز) : زيد .

كزید ، أم لا ، كغلام ، وسواء أكان له جمع قلة ، أم لا ؛ كغلمان  
ورجال ، فما له قلة ، يرد إلى القلة ويصغر ، أو إلى المفرد ويصغر ، ثم  
يُجمع بالواو والنون ، وما لا قلة له ، يتعين فيه الثاني .

( وإلا ، فجمع تصحيح الإناث ) - أى إن لم يكن جمع  
الكثرة لمذكر عاقل ، بأن كان لمذكر غير عاقل كدراهم ، أو لمؤنث  
مطلقاً كجوارٍ ورسائل ، فإنه يرد إلى المفرد ويصغر ، ويجمع بالألف  
والتاء نحو : ذرهمات وجويزيات ورُسِيَّلات .

( مطلقاً ) - أى سواء أكان مكبره يجوز جمعه بالألف والتاء  
كمفرد جوارٍ ، أم لا ، كمفرد دراهم ، وسواء أكان له جمع قلة  
كغواشٍ ، أم لا ، كدراهم ، إلا أنه إن كان له <sup>(١)</sup> ، جاز أيضاً الرد  
إليه ، فيقال : أغْيَشِيَّة .

( وإن كان جمعاً مكسراً ، على واحد مهمل ، وله واحد  
مستعمل ، رُدَّ إليه <sup>(٢)</sup> ) - نحو : مذاكير وملاميخ ، واحدهما  
المهمل : مذاكر وملمحة ، وواحدتهما المستعمل : ذكر ولحة ، فتردهما  
إلى المستعمل ، فتقول : ذُكُيرات ولُمِيحات ، لينطق بما تكلمت به  
العرب .

( خلافاً لأبى زيد ) - فى قوله : إنه يرد إلى الواحد المهمل

(١) زاد هنا فى (د) : قَلَّة .

(٢) زاد هنا فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى النسخة المحققة منه : لا إلى المهمل  
القياسى ، وسيأتى فى الشرح ما يغنى عنه .

نحو : مُذَيِّكَرَاتٍ وَمُؤَلِّمَاتٍ ؛ وَرُدَّ بِأَنَّهُ نُطِقُ بِمَا لَمْ يَنْطِقُوا بِهِ ، مع إمكان خلافه .

( فإن لم يكن له واحدٌ مستعمل ، رُدَّ إلى المهمل القياسي ، وعمول معاملة مستعمل ) - نحو : عباديد ، ليس له مفرد مستعمل ، فيرد للضرورة إلى المهمل القياسي كعبيد ، ثم يصغَّر ، فيعامل معاملة المستعمل ، فإن كان لمذكر عاقل ، فبالواو والنون ، أو لغيره فبالألِف والتاء ، فتقول : صار قومك عُبيدَدين ، وجواريك عُبيدات ؛ والعباديد : الفرق من الناس ، ذاهبين في كل وجه ، وكذا العبايد ، يقال : صار القوم عبايد ، وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له ، وواحدته على فعلول أو فعليل أو فعلال في القياس .

( وسُرِّيِّل في سراويل ، أجود <sup>(١)</sup> من سُرِّيَّلات ) - وذلك لأن الصحيح أنه ليس بجمع ، فصار سراويل <sup>(١)</sup> كدنانير علماً ، فكما تقول : دُثْنِير ، تقول : سُرِّيِّل ، فيصغَّر <sup>(٢)</sup> على لفظه ، وبعضهم يقول : سُرِّيْوِيل ، ومن قال إنه جمع ، رُدَّه إلى مفرده ، وهو سِرْوَالَة ، ثم صغَّر هذا ، وجُمع بالألف والتاء ، فيقال : سُرِّيَّلات ، وهو محكى عن يونس ، وأجاز أيضا : سُرِّيْوِيلَات .

( ويقال في رَكَب وسفر : رُكَيْب وسُفِير ) - لأن أسماء الجموع كالأسماء المفردة ، فتصغَّر على لفظها ، وكذا جاء السماع ؛ أنشد الأصمعي :

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٢٤٠) \* أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (١) \*

صَغُرَ رُكْبًا وَرَجُلًا عَلَى لَفْظِيهِمَا .

( لا رُؤْيُكْبُونَ وَمُسَيِّفُونَ ، خِلَافًا لِأَبِي الْحَسَنِ ) - وهذا بناء على أن رُكْبًا ونحوه جمع تكسير عند الأخفش ، فلذا رُدَّه إلى المفرد عنده وجمع ، فيقول على هذا في طير : طُورَات ، والسماع يَرُدُّ هذا عليه ؛ وقد سبق ذكر هذا الخلاف عنه ، وأن ما ذكر عنه هنا في التصغير ، كلامه في الأوسط على أنه قبيح .

( فصل ) : ( قد يُسْتَغْنَى بِمَصْغَرٍ عَنْ مَكْبَرٍ ) - فينطق باللفظ على صورة المصغر ، ولا يُنطق بالمكبر ، نحو : الكُمَيْت من الخيل والحمر ، وكأنه تصغيرُ أَكْمَت ، تصغيرُ ترخيم ، لأن قياس الألوان : أَفْعَل ؛ ونحو : الكُعَيْت ، وهو البلبل ؛ وقال المبرد : يُشَبِّهه وليس إِيَّاه ، وقالوا في الجمع : كِعْتَان ، فكأنه تصغيرُ كَعَت ، كَصُرْد ، ونحوه : الثَّيَّا للنجم المعروف ، والقُصَيْرَى أُخْرَى الأضلاع .

( وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ) - كقولهم في مغرب : مُغِيرَان ، وفي رجل : رُؤْيُجَل ، وكأنه تصغير : مَغْرِبَان

(١) في (د ، ز) : وَرُجَيْلًا ، وفي (ز) عادنا ، وفي ابن يعيش ٥ / ٧٧ : وأنشد أبو عثمان عن الأصمعي ، لأحيحة بن الجلاح :

بَنِيَّتُهُ بَعْصَبَةٌ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا

قال : هذا نص في محل النزاع ؛ ثم فصل هذا النزاع ؛ والشاهد في تصغير رُكْب وَرَجُل ، على رُكْبٍ وَرُجُلٍ .

وراجل ، ونظيره : مذاكير وأعاريض ، جمع ذَكَرٌ وعَرُوضٌ (١) .

( وتصغير أحد المترادفين ، عن تصغير الآخر (٢) ) - كَقَصْرَ  
بمعنى عَشَى ، يقال : أَتَيْتُهُ قَصْرًا ، أى عَشِيًّا ، ولم يَصْغُرُوا قَصْرًا ،  
استغناء بتصغير عَشَى ، وقالوا فى تصغير عَشَى : عُشَيَّان ، على غير  
مكْبَرِهِ ، كأنهم صَغُرُوا عُشَيَّانًا ، والجمع : عُشَيَّانَات (٣) ، وقالوا أيضا  
فى تصغيره : عُشَيَّشَيَّان ، والجمع - (٣) : عُشَيَّشَيَّانَات ، وهذا كما قالوا  
فى تصغير عَشِيَّة : عُشَيَّشِيَّة ، والجمع : عُشَيَّشِيَّات .

( ويطرد (٤) ذلك فيهما جوازًا ، إن جمعهما أصل واحد ) -  
فلك أن تستغنى بتصغير أحد المترادفين ، عن تصغير الآخر ، بالشرط  
المذكور ، نحو : جليس ومجالس ، يجمعهما الاشتقاق من الجلوس ،  
فيجوز أن تستغنى بجليس عن مجيلس ، وبالعكس .

(١) فى الصحاح : العَروض : الناقاة التى لم تُرَضْ ، والعَروض : ميزان الشعر ،  
والعَروض أيضا : اسم الجزء الذى فيه آخر النصف الأول من البيت ، ويجمع على  
أعاريض ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا إغريضًا ، وإن شئت جمعته على أعارِض ،  
والعَروض : طريق فى الجبل ... وبعيرٌ عَروض ، وهو الذى إذا فاته الكلاء ، أكل  
الشوك ، قال ابن السكيت : يقال : عرفت ذلك فى عَروض كلامه ، أى فى فحوى  
كلامه ومعناه ، والعَروض : الناحية ، يقال : أخذ فلانٌ فى عَروض ما تعجبني ، أى فى  
طريق وناحية ... والعَروض : المكان الذى يُعارضك إذا سرت ، وقولهم : فلان  
رَكُوضٌ بلا عَروض ، أى بلا حاجة عَرَضَتْ له .

(٢) فى (ز) : الأخير .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) .

(٤) فى (ز) : ونظير ذلك .

( وقد يكون للاسم تصغيران : قياسي وشاذ ) - نحو :  
 صُبِيَّة ، جمع صَبِيٍّ ، قالوا في تصغيره : صُبِيَّة ، على لفظه ، وهو  
 القياس ، لأن جمع القلة يُصَغَّر على لفظه ، وقالوا : صُبِيَّة ، على غير  
 قياس ، كأنه تصغير أصْبِيَّة ، ولم يتكلموا بهذا المكبر ، لكنه قياس  
 جمع فعيل في القلة ، كقَفِيز <sup>(١)</sup> وأَقْفِزة ؛ وقالوا أيضا : غِلْمَة في جمع  
 غلام ، وقالوا في التصغير : أُغْلِمَة ، كأنه تصغير أُغْلَمَة ، وهو قياس  
 القلة في فُعَال <sup>(٢)</sup> ، كغراب وأغربة ، ولكنه لم يستعمل في غلام في  
 التكثير <sup>(٣)</sup> ؛ قال الخضراوي : ولم يصغروا أغلَمَة . انتهى . وليس  
 كذلك ، بل قالوه ، ومن ذكره ، الجوهري ، قال : استغنوا بغلَمَة عن  
 أغلَمَة ، وتصغير الغلَمَة : أُغْلِمَة ، على غير مكبره ، كأنهم صغروا  
 أغلَمَة ، وإن كانوا لم يقولوه <sup>(٤)</sup> ، كما قالوا : أُحْيِيَّة <sup>(٥)</sup> في تصغير  
 حبيبة ، قال : وبعضهم يقول : غُلِيْمَة ، على القياس .

( فصل ) : ( لا يُصَغَّر من غير المتمكن إلا إذا والذى وفروعهما  
 الآتي ذكرها ) - أي أسماء الإشارة والموصولات، وذلك لشبهها الأسماء  
 المتمكنة في أنها تُوصف ويُوصف بها ، كما تقدّم ، والمراد بغير المتمكنة ،  
 ما يراد بالمتوغلة في البناء ، وهي التي لم يكن لها تمكّن قط ، أي إعراب ،  
 فخرج معدى كرب ، في لغة البناء ، فإنه يُصَغَّر بإدخال ياء التصغير

(١) في (ز) : كفقير وأفقرة .

(٢) في (ز) : في أفعال .

(٣) في (د) : في التكبير .

(٤) في (ز) : لم يقولوا .

(٥) في (ز) : أُحْيِيَّة في تصغير : خيبة ، بالخاء المعجمة .

فى الصدر نحو : بُعَيْلِكَ ؛ وخرج المبنى للنداء ، فإنه يصغر نحو :  
 يَأْزِيدُ ، وَيَجْعِفُ ، وكذا عمرويه ونحوه ، إن قلنا : لا يُعرب بحال ،  
 فيقال : فيه عُمَيْرُوه ، لأن البناء إنما عرض بويه ، فكان كالمنادى المفرد  
 المعرفة ؛ وذكر ابن العِلاج أنه يقال : أُويّه من كذا ، وأنه تصغير <sup>(١)</sup>  
 أوه ، فيضاف هذا <sup>(٢)</sup> إلى أسماء الإشارة والموصولات ، وذكر أنه يقال  
 بفتح الأول ، كما فعلوا فى المبهمة .

( فيقال : ذِيًّا وَثِيًّا ) - فى تصغير ذا وتا ، والأصل : ذِيًّا <sup>(٣)</sup>  
 وَثِيًّا ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية ياء التصغير ،  
 والثالثة اللام <sup>(٤)</sup> ، فاستثقل اجتماع ثلاث ياءات ، فحذفوا واحدة ،  
 وسيأتى بيان المحذوفة ، وأطبقوا <sup>(٥)</sup> على فتح الذال والتاء .  
 ( وَاللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ ) - فى تصغير الذى والتى ، واللام فيهما  
 مفتوحة ، عند جمهور العرب .

( وَذِيَّانَ وَثِيَّانَ ) - فى <sup>٦</sup> تثنية ذا وتا .  
 ( وَاللَّذِيَّانَ وَاللَّتِيَّانَ ) - فى تثنية <sup>٦-</sup> الذى والتى .

(١) فى (ز) : يصغر .

(٢) فى (د) : فتضاف هذه الأسماء .

(٣) فى شرح الكافية : ذِيًّا وَثِيًّا ، بضم الذال والتاء ، فتكون رجوعا إلى  
 الأصل العام فى التصغير .

(٤) أى لام الكلمة .

(٥) أى أجمعوا .

(٦) أى تصغير مشاهما ، فى الموضعين .

( وأَلْيَا ) - فى تصغير الألى .

( وأَلْيَاء ) - فى تصغير أولاء .

( واللَّذِيُون واللَّذِيُون ، فى اللَّذين ) - والأول قول سيبويه ، فيقول : حذفت الألف من اللذياً عند الجمع ، لا لالتقاءها مع علامة الجمع على السكون ، بل للتخفيف والفرق بين المتمكن وغيره ، فيقول : اللَّذِيُون ، بضم الياء ، واللَّذِيين ، بكسرها ، لأنه لا يُقدَّرُ الألف ؛ والثانى قول الأنخفش والمبرد ، لأنهما يقدَّران الألف ، ويقولان : إنما حذفت لالتقاء الساكنين ، هى وعلامة الجمع ، ولم تقلب ، فرقاً بين المتمكن وغيره ، فيقولان : اللَّذِيُون واللَّذِيين ، لأن الألف عندهما مقدَّرة ؛ ولم يرد عن العرب سماع بهذا ولا هذا ، وكأن المصنف رأى أن لكل من القولين وجهاً بلا ترجيح واحد ، فلذا خير .

( واللَّتِيَات واللَّوَيْتَا فى اللاتى ) - فاللَّتِيَات تصغير اللاتى ، على معنى أنه ردّ اللاتى إلى واحده ، ثم صغّر وجمع ، واللَّوَيْتَا تصغير اللاتى على لفظه ، ولم <sup>(١)</sup> يثبت تصغير اللاتى على لفظه <sup>(٢)</sup> ، قال : اللاتى لا يُحقَّر ، استغنوا بجمع الواحد المحقَّر السالم ، إذا قلت : اللَّتِيَات . انتهى . وأجاز الأنخفش تحقير اللاتى على اللَّوَيْتَا .

( واللَّوِيَاء (٢) واللَّوِيُون فى اللاتى واللاتين ) - فاللَّوِيَا

(١) من (١ - ١) سقط من (د).

(٢) جاء فى ( د ، ز ) والأشمونى فى ، بدون همز ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح الكافية ٤ / ١٩٢٦ - قال فى شرح الكافية : وفى اللاتين : اللوِيُون واللويئين ، ولك أن تأتى بالياء ... وفى تصغير اللاتى واللاتى بمعناها : اللَّوَيْتَا واللَّتِيَات .

تصغير اللآي (١) غير مهموز ، وهو قول الأخفش ؛ وأجاز بعضهم تحقيره مهموزاً ، فتقول : اللَوَيْثَا ، وتحقر اللآئين ، فتقول : اللَوَيْثُونَ ؛ والحق أن ما سُمع من ذلك قليل ، ، وإلا فلا ؛ لأن تحقير المتوغل في البناء ، خارج عن القياس .

(٢) فوافقت المتمكن في زيادة الياء الثالثة بعد فتحة ( - أى ياء التصغير ، وكونها الثالثة في الذى والتى ظاهر ، وأما فى ذا وتا ، فسياًتى تقريره .

( وخالفته بترك الأول على حاله ، وزيادة ألف ) - فجعلوا زيادة الألف فى آخره عوضاً عما فات من ضمّ أوله ، وقلبت فى أولياء همزة ، لأجل الألف قبلها ، لأن الهمزة ألف فى الأصل ، ففعل فيه ما فعل فى حمراء ؛ وهذا قول الزجاج ؛ وقال المبرد : أدخلوا الألف التى تُزاد فى تصغير المبهم ، فى هذا قبل آخره ، ليقع الفرق بين أولى المقصور (٣) والممدود ، لأنهم إذا صغروا الممدود (٤) ، فجعلوا الياء بعد اللام ، قلبت الألف التى قبل الهمزة ياء ، وكُسرت ، فتقلب الهمزة ياء ،

(١) فى النسخ الثلاث اللآي .

(٢) فى ( د ، ز ) : فوافق .

(٣) فى الأشموى مع الصبان ٤ / ١٧٣ : وقالوا فى أولى بالقصر : أولياً ، وفى أولاء بالمدّ : أولياء .

(٤) سقطت من ( ز ، غ ) والشرح يعضد إثباتها .

ثم تحذف إحدى الياءات ، كما في تصغير عطاء<sup>(١)</sup> ، ثم تدخل الألف ، فتصير الياء على لفظ المقصور ، فترك ذلك ، وأدخلت الألف قبل الآخر ، بين الياء المشددة ، والياء المنقلبة من الهمزة ، ثم قلبت الياء المتطرفة همزةً ، لأن قبلها ألفاً .

وثبت في نسخة الرقي بعد هذا ، (٢) قوله :

( عوضاً منه ) (٣) - والضمير للضم الحاصل بالتصغير ، المدلول عليه بقوله :

( وخالفته بترك الأول ) - إذ معناه : بعد (٤) ضم التصغير .  
( وأصل ذياً وتياً : ذِيّاً وتِيّاً ، فخففاً بحذف الياء الأولى ) -  
وقد سبق تقرير أن الأصل كذا ؛ وهو إنما يتمشى على قول البصريين :  
إن ذا وتا على ثلاثة أحرف تقديراً ، وأن الأصل مثلاً : ذِيّ أو ذَوِي ؛  
وأما على قول الكوفيين ، وهو أن الاسم الذال ، وأن الكلمة  
وضعت على حرف واحد ، كبعض المضمرات ، فلا ؛ وإليه ذهب  
السُّهَيْلِيُّ أيضاً ، لكن يحتاج إلى النظر في هذه الياء التي مع ياء

(١) في (د) : غطاء ، بالغين المعجمة .

(٢) سقطتا من (غ) ، والمقصود : بعدما جاء بالمتن الأخير .

(٣) وثبت هذا في النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) في (د) : بعدم ، وفي (ز) : تقدّم .

التصغير ؛ ويجوز أن تكون هي الألف الزائدة في ذا <sup>(١)</sup> ، بناءً على معتقدهم فيها ، وقلبت ياء لأجل ياء التصغير ، ثم حصل الإدغام ؛ ويلزم على هذا ، إمّا وقوع ياء التصغير ثانية ، إن قُدِّرت أن المنقلبة عن الألف هي الثانية ؛ وإمّا وقوع ياء التصغير متحركةً بعد ساكن ، إن قُدِّرت المنقلبة عن الألف هي الأولى ؛ وكلاهما مخالف لما استقرَّ من أن ياء التصغير لا تكون إلّا ثلاثة ساكنة بعد فتحة .

ويجوز أن يرجح الأول ، بأن غاية ما فيه وقوع ياء التصغير ثانية في غير الممكن ، ولا بُعْدَ في أن يخالف به في هذا القدر ، كما خولف في غيره ؛ وامتناع وقوعها ثانية <sup>(٢)</sup>، إنما كان ، لأن ما قبلها لا يكون إلّا مفتوحاً ، والأول لا بُدَّ من ضمه للتصغير ، فإذا سقط ضم الأول ، فلا مانع من وقوعها ثانية ؛ وأما فتح ما بعدها ، فلأجل الألف المعوضة من الضمة ، كما في اللذّيّا ونحوه ؛ وما ذكره من أن المحذوف الياء الأولى ، تقريره أن الثانية ياء التصغير ، ولا تحذف ، لدالتها على معنى ، والثالثة يحتاج إليها ، لأجل الفتحة المستحقّة للألف الزائدة عوضاً ، فأشبهت بذلك ماله معنى ، فلم تحذف ، فتعيّنت الأولى ؛ وأيضاً لو حذفت الثالثة ، للزم تحريك ياء التصغير ، لأجل الألف الزائدة ، وهي لا تتحرك .

(١) في (د ، غ) : في ذا و تاء على معتقدهم .

(٢) في (ز ، غ) : ثلاثة .

( ولهما ولأولياء وأولياء ، من التنبيه والخطاب ، ما هنَّ في التكبير ) - فيثبت (١) لِدَيَّا وَتَيَّا وما ذكر من فروعهما ، ما كان في التكبير ، من لحاق هاء التنبيه وكاف الخطاب (١-) ، مع اللام ودونها ، ومع التشديد والتخفيف ، فتقول : هاذيَّا وذَيَّاك وهاذيَّاك وذَيَّاك ؛ ولا يجوز : ها ذَيَّاك ، كما لا يجوز : هذالك ، وكذا تَيَّا ؛ وتقول : هاذيَّا وذَيَّاك وهاذيَّاك ، وذَيَّاك ، بتشديد النون ، أو إبدال إحدى النونين ياءً ، وتمتنع هاء التنبيه ، عند التشديد أو البدل ، وتقول : هاوَلَيَّا وأوَلَيَّاك وهوَلَيَّاك بالقصر ، وقالوا : هوَلَيَّاك (٢) ، قال :

(٢٤١) ياما أُمَيْلَحَ غَزَلَانًا شَدَنَّا لَنَا

من هوَلَيَّاكَنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ (٣)

واستدلَّ به على أن أولئك (٤) ليس للبعد ، لوجود هاء التنبيه في مصغره .

من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) في (ز) : هوَلَائِكَ .

(٣) من البسيط ، نسبه في معجم شواهد العربية للعرجي ، أو كثير عزة ، وذكر أنه في ديوان العرجي ص ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ص ١٦٨ ؛ وفي حاشية ابن يعيش ٣ / ١٣٤ : اضطرب العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم : هو من أبيات لكاهل الثقفي ، وقال العيني : هو من قصيدة للعرجي ، ونسبه جماعة للمجنون ، وقوم ينسبونه لذي الرمة ، وناس يذكرون أنه للحسين بن عبد الله ؛ والضَّال : السَّدر البري ، واحده : ضالَّة ، والسَّمْر بفتح فضم : شجر الطلح ؛ وشَدَنَ الغزال : قوى وطلع قرناه . والشاهد في هذا الموضع ، على أن التصغير في هوَلَيَّا شاذ ، لأن التصغير لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة .

(٤) في (د) : أوليائك ، وفي (غ) : ألياك .

( وَضُمُّ لَامِ اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا ، لُعْيَّةٌ ) - فتقول : اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا ،

بضم اللام ، وهو قياس التصغير ، وغير القياس هنا ، لتعويضهم من الضم الألف ، فيلزم على لغة مَنْ ضُمَّ سقوط الألف ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، ولم يسقطوها ، فإما أن يقال ، بأنها ليست عوضاً عن الضم ، أو يقال : إن هذا شذوذ ؛ وقال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا ، إلا الأخفش ، فإنه أجاز اللتيا . انتهى .

وقوله : أجاز ، يشعر بأن ذلك على جهة القياس ، جريا على قاعدة الباب ، إذ يجوز ذلك ، والأخفش حكى ذلك في الأوسط سماعاً ، فقال : وقد ضُمَّ بعضهم .

( فصل ) : ( تصغير الترخيم : جعل المزيد فيه مجرداً ، معطى ما يليق به من فُعِيلٍ أو فُعَيْعِلٍ ) - وسمى بهذا الاسم ، لأن في حذف الزائد تسهيل الكلمة ، بتقليل لفظها ؛ والتخيم لغة : التسهيل ، فتقول في أزهر : زُهَيْرٌ ، وفي منطلق : طَلِيقٌ ، وفي مستخرج : خُرَيْجٌ ، وفي مدحرج : دُحَيْرَجٌ ، فتجعل ، إن كانت الأصول <sup>(١)</sup> ثلاثة ، على مثال <sup>(٢)</sup> فُعَيْلٍ ، أو أربعة على مثال : فُعَيْعِلٍ ؛ وكثيراً ما يستوى إذ ذاك ، تصغير الترخيم ، وخلافه من التصغير ، وقد يفترقان ، فتقول في زعفران ، في تصغير الترخيم : زُعَيْفَرٌ ، وفي غيره : زُعَيْفَرَانٌ ؛ ودخل في كلامه زيادة الإلحاق ، فتقول في مُقْعَنْسَسٍ : قُعَيْسٌ .

(١) في (غ) : الأول .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

( ولا يخص الأعلام ، خلافاً للفرء ) - وثعلب ، وعزى للكوفيين ؛ فلا يجوز في حارث ، غير علم ، إلا حُوِثَ ؛ وأجاز ذلك البصريون ، فتقول عندهم : حُرِثَ ، علماً كان أو غيره ، ويشهد لهم قول العرب : يجرى بُلَيْقٌ وَيَذُمُّ ؛ وهو تصغير أبلق .

( ولا يستغنى فُعِلَ عن هاء التأنيث ، إن كان لمؤنث ) - فتقول في سَعَادَ لمؤنث : سَعِيدَةٌ ، وكذا في حمراء : حُمَيْرَةٌ ، وفي حُبَلَى : حُبَيْلَةٌ ، إذا كانا لمؤنثين ؛ فلو سميت مذكراً بسعاد مثلاً ، ثم صغرت ، على هذا الحد ، لقلت : سَعِيدٌ ، بلا تاء ؛ وكذا لا تدخل التاء في المصغَّر كذلك ، من صفات المؤنث بلا تاء ، كطامث ، فتقول : طُمَيْثٌ ، لاطْمَيْثَةٍ ، وناقَة ضُمَيْرٌ ، لا ضُمَيْرَةٌ ؛ كما أنك إذا صغَّرت نصفاً ، وهى المتوسطة السن من النساء ، لا تأتى بالتاء ، بل تقول : نُصَيْفٌ .

( ولا يمتنع صرفه ، إن كان لمذكر ) - فلو صغَّرت أحمد ، علمَ مذكراً ، تصغير ترخيم ، لقلت : حُمَيْدٌ ، مصروفاً ؛ وسبق بباب منع الصرف ، ما يغنى عن بعض البسط هنا .

( وقد يُحذف لهذا التصغير ) - أى تصغير الترخيم .

( أصلٌ يشبه الزائد ) - نحو : بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ ، فى إبراهيم وإسماعيل ، حذفت الهمزة والميم واللام ، واشتمل الحذف على زائد وغيره ، وغير الزائد باتفاق : الميم واللام ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة زائدة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، وينبنى على هذا تصغير غير

الترخيم ، فتقول عند سيويه : بُرْهيم وسُميعيل ، وعند المبرد : أُبِيرْه (١)  
و أُسَمِّع (٢) ؛ والصحيح قول سيويه ، وهو المسموع ؛ قال أبو زيد  
وغيره : إن العرب تصغر إبراهيم : بُرْهيم ؛ واتفقوا في تصغير الترخيم  
على بُرْيه وسُمِّع .

\* \* \*

---

(١) في (ز) : بریه .

(٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ١٧٠ : أبيريه وأسيميع .

تَمَّ بفضل الله وتوفيقه ، الجزء الثالث من شرح التسهيل ، لابن عقيل :  
المساعد على تسهيل الفوائد

بتمام باب التصغير ، ويليه إن شاء الله تعالى : الجزء الرابع والأخير ،  
أوله : باب التصريف .  
والحمد لله رب العالمين .

\* \* \*



# الفهارس

صفحة

- |     |                               |
|-----|-------------------------------|
| ٥٣٥ | ١ - فهرس الأبواب والفصول .    |
| ٥٣٨ | ٢ - فهرس الموضوعات .          |
| ٥٧٦ | ٣ - فهرس الشواهد القرآنية .   |
| ٥٩١ | ٤ - فهرس شواهد الحديث .       |
| ٥٩٣ | ٥ - فهرس شواهد الشعر والرجز . |

## أولاً : فهرس الأبواب والفصول

الموضوع	الصفحة
(٦٢) باب منع الصرف	٥
( يمنع صرف الاسم ، ألف التأنيث مطلقاً )	٥
فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين	٢٦
فصل : مأمُنع صرفه دون علمية ، مُنْع معها	٢٨
فصل : يُنَوَّن في غير النصب ، ما آخره ياء ، تلى كسرة	٣٠
فصل : قد يضاف صدر المركب ، فيتأثر بالعوامل	٣٢
فصل : العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على آخر	٣٣
فصل : يصرف مصغراً ، مالا يصرف مكبراً	٤١
فصل : يصرف مالا ينصرف ، للتناسب أو للضرورة	٤٣
(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ما كان	٤٥
( لما سمي به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً ) ..	٤٥
(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله	٥٩
( يرفع المضارع ، لتعريه من الناصب والجازم )	٥٩
فصل : يُنْصَب الفعل بأن لازمة الإضمار	٧٧
فصل : وتُضمَر أن الناصبة أيضاً ، لزوماً بعد واو الجمع	٩٠
فصل : تظهر أن وتضمير ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح	١٠٦
فصل : تُزاد أن جوازاً بعد لَمَّا	١١٠
فصل : المنصوب بعد حتى ، مستقبل أو ماض في حكمه	١١٦
(٦٥) باب عوامل الجزم	١٢١
وهي قسمان : مايجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعلين	١٢١
فصل : قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى	١٥٣
فصل : لأداة الشرط صدر الكلام	١٦٣
فصل : لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه	١٨٨

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا ولي لَمَّا فعل ماض ، لفظاً ومعنى ، فهي ظرف ...	١٩٧
(٦٦) باب تميم الكلام ، على كلمات مفتقرة إلى ذلك	٢٠٣
فصل : تكون قد اسماً لكفى	٢٠٨
فصل : حروف التحضيض : هلاً وألاً ولولاً ولوما	٢٢٠
فصل : ها و يا ، حرفا تنبيه	٢٢٦
فصل : من حروف الجواب نعم	٢٣٠
فصل : كلاً حرف ردع وزجر	٢٣٣
فصل : قد يقوم مقام : مايفعل أحد : أقل	٢٤٠
فصل : مُنعت التصرف أفعال	٢٤٤
(٦٧) باب الحكاية	٢٥٩
فصل : إن سأل بالهمزة ، عن مذكور ، منكر ...	٢٧٢
فصل : إذا نطق بكلمة ، متذكر . غير قاصد للوقف	٢٧٧
(٦٨) باب الإخبار	٢٧٩
(٦٩) باب التذكير والتأنيث	٢٨٩
فصل : الغالب في الصفات المختصة بالإناث	٣٠٠
فصل : لا تلحق التاء غالباً ، صفة على مفعال	٣٠٢
(٧٠) باب ألفى التأنيث	٣٠٨
(٧١) باب المقصور والممدود	٣٢٩
(٧٢) باب التقاء الساكنين	٣٣٤
فصل : تُفتح نونُ من ، مع حرف التعريف وشبهه	٣٤١
فصل : استصحب بنو تميم ، إدغام الفعل المضعف اللام	٣٤٤
(٧٣) باب النسب	٣٥١
فصل : يقال في فعيلة : فعلى	٣٦٥
فصل : لا يُجبر في النسب ، من المحذوف الفاء أو العين ...	٣٧٠
فصل : تُبدل همزة ، ياء نحو : سقاية وحولاً	٣٧٥
فصل : قد تلحق ياء النسب ، أسماء أبعاد الجسد	٣٨٢

الموضوع	الصفحة
(٧٤) باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به ، مما لم يسبق ذكره	٣٨٧
فصل : تكسير الواحد الممتاز بالتاء ، محفوظ	٣٩٣
فصل : أفْعَل ، لاسم على فَعْل ، صحيح العين ...	٣٩٩
فصل : أفْعَال ، لاسم ثلاثي ، لم يطرد فيه أفْعَل	٤٠٢
فصل : أفْعَلَة ، لاسم مذكر ، رباعي ، بمدَّة ثلاثة	٤٠٧
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل	٤١٣
فصل : من أمثلة الكثرة : فِعَال	٤٢٨
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل	٤٣٧
فصل : غير فواعل وفعاليل ، من المساويهما في البنية	٤٦٠
فصل : تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل ، لمفاعِل	٤٦٩
فصل : من أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه	٤٧٣
فصل : يُجمع العلم المرتجل والمنقول ...	٤٨٠
فصل : يُكسر اسم الجمع ، وجمع التكسير	٤٨٦
(٧٥) باب التصغير	٤٩٢
فصل : يُردُّ إلى أصله في التصغير والتكسير	٥٠٨
فصل : تلحق تاء التأنيث ، في تصغير ما لم يشذ	٥١١
فصل : تُصَغَّرُ أسماءُ الجموع ، وجموع القلة	٥١٦
فصل : قد يُستغنى بمصغَّر عن مكبَّر	٥٢٠
فصل : لا يُصَغَّرُ من غير المتمكن ، إلَّا ذا والذى وفروعهما	٥٢٢
فصل : تصغير الترخيم	٥٢٩

الموضوع	الصفحة
(٦٢) باب منع الصرف	٥
يمنع صرف الاسم ، ألف التأنيث مطلقا ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل ...	٥
ويمنع صرفه أيضا عدله ، صفة أو كصفة أو كعلم ..	٧
أو كونه صفة على فعّالان ذا فعلى ، بإجماع ..	٨
ويمنع صرف الاسم أيضا ، وفاقه الفعل فيما يخصه ..	١٠
ولا يؤثر وزن مستوي فيه ، وإن نُقل من فعل ، خلافاً لعيسى ..	١٤
وربما اعتبر تقدير الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى ..	١٥
ويمنع أيضا مع العلمية ، زيادتا فعّالان ، فيه وفي غيره ..	١٥
أو ألف الإلحاق المقصورة	١٦
أو تركيب يضاهي لحاق هاء التأنيث ..	١٧
أو عدل عن مثال إلى غيره ، أو عن مصاحبة الألف واللام	١٧
إلى المجرد منهما ، أو عجمة شخصية ، مع الزيادة على ثلاثة أحرف ..	١٨
ويمنع مع العلمية أيضا ، تأنيث بالهاء ، أو بالتعليق على مؤنث ..	١٩
وبعدم سبق تذكير انفرد به ، وبعدم احتياج مؤنثه إلى تأويل	٢٠
لا يلزم ، وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر	٢١، ٢٠
وربما ألغى التأنيث ، فيما قل استعماله في المذكر	٢٢
ولا اعتداد في منع الصرف ، بكون العلم مجهول الأصل ، أو مختوماً بنون	٢٥
أصلية ، تلي ألفاً زائدة ، ولا اكتراث بإبدال ما لولاه ، وجب	٢٥
منع الصرف .	٢٥
فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ، ومنعه ، مبنيان على	٢٦
المعنى	
فصل : مأمّن صرفه دون علمية ، مُنّع معها	٢٨

الموضوع	الصفحة
وبعدها أيضا ، إن لم يكن أفعل تفضيل ، مجرداً من « مِنْ »	٢٨
وما لم يُمنع إلا مع العلمية ، صُرف منكرًا ، بإجماع	٣٠
فصل : يُنَوَّن في غير النصب ، ما آخره ياء تلي كسرة من الممنوع الصرف	٣٠
فصل : قد يضاف صدر المركب ، فيتأثر بالعوامل ، مالم يعتل ..	٣٢
وقد يننى هذا المركب ، تشبيهاً بخمسة عشر	٣٣
فصل : العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على آخر مقابل آخرين ،	٣٣
وعلى موازن فعال ومفعول ، من عشرة وخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما	٣٤
قياساً .	
ولا يجوز صرفها ، مذهوباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ،	٣٤
ولا مُسمًى بها ، خلافاً لأبي على وابن برهان ، ولا منكراً ، بعد التسمية	٣٥
بها ، خلافاً لبعضهم .	
والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية ، في فعل توكيداً ؛	٣٥
ومع العلمية ، في سحر ، الملازم للظرفية ، وفيما سمي به من المعدولات	٣٦
المذكورة ، ومن فعل المخصوص بالنداء ، وفي فعل المعدول عن فاعل	٣٦
علمًا ..	
وطريق العلم به ، سماعه غير مصروف ، عارياً من سائر الموانع ، وفي	٣٧
حكمه عند تميم ، فعال معدولا علماً لمؤنث كركاش .	٣٧
وبينيه الحجازيون كسراً ، ويوافقهم أكثر تميم ، فيما لامه راء	٣٨
واتفقوا على كسر فعالٍ أمراً أو مصدرًا أو حالاً ، أو صفة جارية	٣٨
مجرى الأعلام ، أو ملازمة للنداء ؛ وكلها معدول عن مؤنث .	٣٩
فإن سمي ببعضها مذكر ، فهو كعناق ، وقد يجعل كصباح ،	٤٠
وإن سمي به مؤنث ، فهو كركاش ، على المذهبيين .	٤١
فصل : يُصَرَّف مصغراً ، مالا يُصَرَّف مكبراً ... وقد يكمل موجب	٤١
المنع في التصغير ، فيُمنع مصغراً ، ماصُرف مكبراً	٤٢
فصل : يُصَرَّف مالا ينصرف ، للتناسب ، ويُمنع صرف المنصرف ،	٤٣
اضطراراً .	

الموضوع	الصفحة
(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ماكان	٤٥
أى بلفظ أى لفظ .	٤٥
لما سُمى به ، من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً أو إتباعاً ،	٤٥
أو تركيب حرفين ، أو حرف واسم ، أو حرف وفعل ؛ ماكان له	٤٥
قبل التسمية ، ولا يضاف ، ولا يصغر ، والمعطوف بحرف دون	٤٦
متبوع ، كالجملة ؛ ويعرب ما سوى ذلك .	٤٦
ويجرى نحو : حاميم مجرى هاويل ، وإن كان ماسمى به حرفى هجاء ،	٤٨
ضعف ثانيهما ، إن كان حرف لين	٤٨
وإن كان حرفاً واحداً ، كمل بتضعيف مجانس حركته ، إن كان	٤٩
متحركاً ..	
وإن يكنه ، وهو ساكن ، فبالحرف الذى كان قبله ، على رأى ..	٤٩
ويجعل فو فماً ، وذو العرب ، ذواً أو ذواً	٥٠
وتقطع همزة الوصل ، إن كان ماهى فيه فعلاً .. ويُجبر الفعلُ	٥٠
المحذوف آخره ، أو ما قبل آخره ، والمحذوف الفاء واللام ، أو العين	٥١
واللام .	٥١
وتُحذف هاء السكت مما هي فيه ؛ ويدغم المفكوك للجزم أو الوقف ..	٥٢
وإعراب ما جرّ من حرف وشبهه ، كائن على أكثر من حرف ، وإضافته	٥٣
إلى مجروره ، معطى ما له مستقلاً بالتسمية ، أجود من حكايتهما .	
ويلحق نحو : أسلمت وأسلموا ويسلمان وأسلموا ويسلمون ، فى لغة :	٥٣
يتعاقبون فيكم ملائكة ، بمسلمة ومسلمين ومسلمين ، مسمى بها .	
وإن سمي مذكر بينت أو أخت ، صُرف عند الأكثر ،	٥٥
وتُردّ هنت إلى هنته ، لفظاً وحكماً	٥٥
ويُنزَع من الألى ، الألف واللام ، وكذا من الذى والتى واللائى واللائى .	٥٦
وتُجعل الياء منهن حرف إعراب ، إن ثبتت قبل التسمية ، وإلا	٥٦
فما قبلها ؛ وما ذكر من اسم حرف ، فموقوف ، فإن صحب عاملاً	٥٧

الموضوع	الصفحة
اختير جريه مجرى موازنه مسمى به ؛ وقد يُحكى المفرد المبني	٥٧
مسمى به ، وكذا الفعل غير المسند على رأى	٥٨
(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله	٥٩
والمراد بالفعل : المضارع ، فلا يعرب من الأفعال غيره	٥٩
يرفع المضارع ، لتعريه من الناصب والجازم	٥٩
ويُنصب بأن ، مالم تَلِ علماً أو ظناً ، فتكون مخففة من أنَّ	٥٩
وقد تخلو من العلم والظن ، فتليها جملة ابتدائية ..	٦١
ولا يتقدم معمول معمولها عليها	٦٢
ولا تعمل زائدة ، خلافا للأخفش ، ولا بعد علم غير مؤول ،	٦٣
ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم ، مجراها بعد الظن	٦٤
وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه ..	٦٥
ولا يجزم بها ، خلافا لبعض الكوفيين	٦٥
وينصب المضارع أيضا بلن ...	٦٦
وتقديم معمول معمولها عليها ، دليل على عدم تركيبها من لا أن	٦٧
وينصب أيضا بكى نفسها ، إن كانت الموصولة ؛ وبأن بعدها مضمرة ،	٦٨
غالبا ، إن كانت الجارة .	٦٨
ولا يتقدم معمول معمولها ؛ ولا يُبطل عملها الفصل ..	٧٢، ٧١
وينصب غالبا ، بإذن مصدره ..	٧٢
وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف ، اختياراً ..	٧٤
وربما نصب بها بعد عطف ، أو ذى خبر	٧٥
مسألة : ولا يجوز حذف المنصوب في هذا الباب ، وإبقاء الناصب ..	٧٦
فصل : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار ، بعد اللام المؤكدة لنفى	٧٧
في خبر كان ..	
وبعد حتى	٧٩
المرادفة لإلى أو كى الجارة أو إلا أن	٧٩
وتضمير أيضا أن لزوماً بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن	٨٠

الموضوع	الصفحة
ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن ، ولا بشرط ماض ..	٨٤
وتضمّر أيضا ، لزوماً ، بعد فاء السبب	٨٤
جوابا لأمر أو نهى أو دعاء أو لاستفهام ،	٨٥
أو لنفى محض أو مؤول أو عرض أو تحضيض ، أو تمن أو رجاء .	٨٧
ولا يتقدم ذا الجواب على سببه ، خلافاً للكوفيين	٨٩
وقد يحذف سببه بعد الاستفهام	٩٠
ويلحق بالنفى ، التشبيه الواقع موقعه	٩٠
وربما نفى بقد ، فينصب الجواب بعدها	٩٠
فصل : وتضمّر أن الناصبة أيضا لزوماً ، بعد واو الجمع ،	٩٠
واقعة في مواضع الفاء	٩١
فإن عطف بهما أو بأو ، على فعل قبل ،	٩٣
أو قصد الاستئناف ، بطل إضمار أن	٩٣
ويميز واو الجمع ، تقدير « مع » موضعها	٩٥
وفاء الجواب ، تقدير شرط قبلها ، أو حال مكانها ؛	٩٥
وتنفرد الفاء ، بأن ما بعدها في غير النفي ، يُجزم عند سقوطها ،	٩٦
بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط ، لا بإن مضمرة ..	
ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف	٩٧
والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه بفعله ، في	٩٨
جزم الجواب ، لا في نصبه ، خلافاً للكسائي ...	
فإن لم يحسن إقامة : إن تفعل ، وإن لاتفعل ، مقام الأمر والنهى ،	٩٩
لم يُجزم جوابهما	
وتضمّر أن الناصبة ، بعد الواو والفاء ، الواقعتين بين مجزومى	١٠٠
أداة شرط ؛	١٠٢
أو بعدهما ، أو بعد حصر بإنما ،	
أو بعد حصر بإلا	١٠٤
وقد يُجزم المعطوف على ما قرّن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم	١٠٤

الموضوع	الصفحة
والمنفَى بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب	١٠٥
فصل : تظهر أنَّ وتضمّر ، بعد عاطف الفعل ، على اسم صريح ،	١٠٦
وبعد لام الجرّ ، غير الجحودية	١٠٨
مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار	١٠٩
ولا تنصب أنَّ محذوفةً في غير المواضع المذكورة ، إلا نادراً	١٠٩
وفي القياس عليه خلاف	١١٠
فصل : تُزاد أنَّ جوازاً بعد لَمَّا ، وبين القسم ولو ،	١١٠
وشذوذاً بعد كاف الجرّ	١١١
وتفيد تفسيراً بعد معنى القول ، لا لفظه ،	١١٢
وتفيدة ، أى غالباً ، فيما سوى ذلك ، وتقع بين مشتركين	١١٣
في الإعراب ، فتُعَدُّ عاطفةً على رأى	١١٤
وإن ولى أنَّ الصالحة للتفسير ، مضارعٌ معه لا ، رُفِعَ على النفى ،	١١٤
وجُزِمَ على النهى ، ونُصِبَ على جعل أنَّ مصدرية	١١٤
ولا تفيد أنَّ مجازاة ، خلافاً للكوفيين ، ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم	١١٥
فصل : المنصوب بعد حتى مستقبل ، أو ماضٍ في حكمه	١١٦
وإن كان الفعلُ حالاً أو مؤوّلاً به ، رُفِعَ	١١٧
(٦٥) باب عوامل الجزم	١٢١
وهى قسمان : مايجزم فعلا واحدا ؛ وما يجزم فعلين	١٢١
منها : لام الطلب ..	١٢١
ومنها : لا الطلبية ، وقد يليها معمول مجزومها	١٢٦
ومنها : لم ولَمَّا أختها	١٢٧
وقد يلى لم معمول مجزومها ، اضطراراً	١٣١
وقد لا يُجزم بها ، حملاً على لا	١٣١
ومنها - أى من عوامل الجزم - أدوات الشرط ؛	١٣٢

الموضوع	الصفحة
وهى : إنَّ وَمَنْ وما ومهما وأى ،	١٣٣
وأئى ، ومتى وأيان ، وهما ظرفا زمان	١٣٥، ١٣٤
وجوزى بكيف ، معنى ، لا عملا ، خلافا للكوفيين	١٣٧
ومن أدوات الشرط : إذما ، وحيثما ، وأين	١٤٠، ١٣٩
وما سوى إنَّ أسماء ، وفى اسمية إذما خلاف ،	١٤١
وقد ترد ما ومهما ظرفى زمان	١٤١
وأى بحسب ماتضاف إليه	١٤٣
ولا يتقدم فيها الاسم ، مع غير إنَّ ، إلَّا اضطراراً	١٤٥
وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً	١٤٦
وتلزمه الفاء ، فى غير الضرورة ، إن لم يصح تقديره شرطاً	١٤٦
وإن صُدِّر بمضارع صالح للشرطية ، جُزم فى غير الضرورة ،	١٤٧
وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً	١٤٧
وجوازاً ، إن كان ماضياً	١٤٨
وإن صُدِّر بمضارع ، صالح للشرطية ، جُزم ، وقد يرفع بكثرة ، إن	١٥٠
كان الشرط ماضى اللفظ ، أو منفياً بلم ، وبقلة إن كان غيرهما ،	
وإن قرن بالفاء ، رُفع مطلقاً	١٥١
وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما	١٥٢
ولا على الجوار ؛ خلافاً لزاعمى ذلك	١٥٣
فصل : قد يُجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى ،	١٥٣
وتُهمَل متى ، حملاً على إذا ،	١٥٦
وقد تُهمَل إنَّ ، حملاً على لو	١٥٦
والأصح امتناع حمل لو على إنَّ	١٥٦
وقد يُجزم مسبب عن صلة الذى ، تشبيهاً بجواب الشرط	١٥٧
ويجوز نحو : إن تفعلْ ، زيدٌ يفعلْ ، وفاقاً لسيبويه	١٥٨
ونحو : إن تنطلقْ ، خيراً تُصِيبْ ، خلافاً للفراء	١٥٩

الموضوع	الصفحة
وقد تنوب بعد إن ، إذا المفاجأة ، عن الفاء ، في الجملة الاسمية ، غير الطلبية	١٦١
فصل : لأداة الشرط صدر الكلام	١٦٣
ويُحذف الجواب كثيراً ، لقرينة ، وكذا الشرط ..	١٦٩
ويُحذفان بعد إن ،	١٧٠
في الضرورة	١٧١
وقد يسد مسد الجواب ، خبر ما قبل الشرط	١٧٢
وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما	١٧٢
وثاني الشرطين لفظاً ، أولهما معنى في نحو : إن تُثب ، إن تُذنب ، تُرحم .	١٧٥
وربما استغنى بجواب الشرط ، عن جواب قسم سابق ؛	١٧٦
ويتعين ذلك ، إن تقدّمهما ذو خبر ،	١٧٧
أو كان حرف الشرط لو أو لولا	١٧٨
وإن توسط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائز الحذف ، غير صفة ،	١٧٩
أبدل من الشرط ، إن وافقه معنى ،	
وإلا رُفع ، وكان في موضع الحال	١٨١
واتصال ما الزائدة بأن وأى وأين وأيان وكيف ومتى ، جائز	١٨١
وكون فعلى الشرط ماضيين وضعاً ، أو بمصاحبة لم ، أحدهما أو	١٨٣
كليهما ، أو مضارعين ، دون لم ، أولى من سوى ذلك ،	
ولا يختص نحو : إن تفعل فعلت ، بالشعر .	١٨٤
وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بلم ،	١٨٥
إلا قليلاً ؛ ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان أو	١٨٦
غيرهما ، إلا مؤوَّلاً .	
وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ،	١٨٧
ظاهرة أو مقدّرة .	
ولا ترد إن بمعنى إذ ، خلافاً للكوفيين .	١٨٨

الموضوع	الصفحة
فصل : لو حرف شرط ، يقتضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه .	١٨٨
واستعمالها في المضى غالبا .	١٨٩
فلذا لم يُجزم بها إلا اضطراراً	١٩٠
وزعم اطراد ذلك ، على لغة	١٩٠
وإن وليها اسم ، فهو معمول فعل مضمر ، مفسر بظاهر بعد الاسم	١٩٠
وربما وليها اسمان مرفوعان .	١٩١
وإن وليها أن ، لم يلزم كون خبرها فعلا	١٩٣
وجوابها في الغالب ، فعل مجزوم بلم ، أو ماض منفي بما ،	١٩٤
أو مثبت مقرون غالبا بلام مفتوحة ،	١٩٤
ولا تحذف غالبا ، إلا في صلة ، وقد تصحب ما النافية	١٩٤
وإن ولي الفعل الذى وليها جملة اسمية ، فهي جواب قسم مغن عن	١٩٦
جوابها	
فصل : إذا ولي لماً فعل ماض لفظاً ومعنى ، فهي ظرف بمعنى إذ ،	١٩٧
فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضى	
فيما مضى ، وجوبا لوجوب ..	١٩٨
وجوابها فعل ماض ، لفظاً ومعنى ، أو جملة اسمية ،	١٩٩
مع إذا المفاجأة ، أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً	١٩٩
بالفاء ، وقد يكون مضارعاً .	٢٠٠
(٦٦) باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك	٢٠٣
يستفهم بكيف عن الحال ، قبل ما يستغنى به ، وعن الخبر قبل	٢٠٣
مالا يستغنى به ؛ ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفاً	٢٠٤
وربما صحبتها على ، وجرت بإلى ويعن ، لكن هذا كله شاذ ..	٢٠٦
ولجوابها ، وللبدل منها ، النصب في الأول ، والرفع في الثانى ، إن	٢٠٧
عدم نواسخ الابتداء ؛ وإلا فالنصب ؛	
ولا يجازى بها قياساً ، خلافاً للكوفيين ومن وافقهم .	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
وأنتى مرادفة لها أو لأين أو متى	٢٠٨
فصل : تكون قد اسماً لكفى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال	٢٠٨
وترادف حسباً ، فتوافقها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم	٢٠٨
وتكون حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع ، لا يشبه الحرف ،	٢١٠
لتقريبه من الحال ، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف	٢١١
تنفيس ، لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تُفصل	
من أحدهما بغير قسم ؛ وقد يغنى عنه دليل ، فيوقف عليها .	٢١١
ويسوِّغ اقترانها بالمضارع ، تأوُّله بالماضى كثيراً	٢١٢
وترادفها هل ، وتساوى همزة الاستفهام ، فيما لم يصحب نافيةً ، ولم يُطلب به تعيين	٢١٣
ويكثر قيام مَنْ ، مقرونةً بالواو ، مقام النَّافى ، فيجاء غالباً بـأَلَا ، قصداً للإيجاب	٢١٤
وقد يُقصدُ بَأَيِّ نفىً ، فيعطف على مافى حيزها بـوَلَا	٢١٥
ولأصالة الهمزة ، استأثرت بتمام التصدير ، فدخلت على الواو والفاء	٢١٦
وثم ، ولم يدخلن عليها ، ولم تُعدَّ بعد أم بخلاف هل وسائر أخواتها .	
ويجوز أن لا تعاد هل ، لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن تعاد ، لشبهها بأخواتها الاسمية ، في عدم الأصالة .	٢١٨
وقد تدخل عليها الهمزة ، فتتعيَّن مرادفةً قد .	٢١٩
وربما أبدلت هاؤها همزة	٢٢٠
فصل : حروف التحضيض : هَلَّا وأَلَّا ولولا ولوما .	٢٢٠
ولا يليهنَّ غالباً ، إِلَّا فعلاً ظاهراً ،	٢٢٠
أو معمول فعل مضمر ، مدلول عليه ، بلفظ أو معنى .	٢٢١
وقلماً يخلو مصحوبها من توبيخ ، وإذا خلا منه ، فقد يغنى	٢٢٢
عنهنَّ لو وأَلَّا ؛ وتدل أيضاً لولا ولوما على امتناع لوجوب ، فيختصان بالأسماء .	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
ويقتضيان جواباً كجواب لو	٢٢٣
وقد يلى الفعل لولا ، غير مفهمة تحضيضاً ، فتؤول بلو لم ، أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة أن مقدرة .	٢٢٥
فصل : ها و يا حرفا تنبيه	٢٢٦
وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة ،	٢٢٧
وأكثر مايلي يا نداء أو أمر	٢٢٨
أو تمن أو تقليل ؛ وقد يُعزى التنبيه إلى ألا وأيا ، وهما	٢٢٨
للاستفتاح مطلقا ؛ وكثر ألا قبل النداء ، وأما قبل القسم ،	٢٢٩
وتبدل همزتها هاء أو عينا .	٢٢٩
فصل : من حروف الجواب نعم ، وكسر عينها لغة كنانية	٢٣٠
وقد تبدل حاء ، وحاء حتى عيناً ، وهى لتصديق مخبر ، أو إعلام	٢٣٠
مستخبر ، أو وعد طالب ؛ وإى بمعناها ، مختصة بالقسم ، وإن وليها	٢٣١
الله ، حذفت ياؤها ، أو فتحت أو سكنت ،	
وأجل لتصديق الخبر ؛ وبلى لإثبات نفى مجرد ،	٢٣١
أو مقرون باستفهام ، وقد توافقها نعم بعد المقرون	٢٣١
فصل : كلاً حرف ردع وزجر ، وقد تؤول بحقاً ، وقد تساوى إى	٢٣٢
معنى واستعمالاً	
ولاتكون لجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم .	٢٣٣
وأما حرف تفصيل ، مؤول بمهما يكن من شىء ، فلذا تلزم الفاء	٢٣٤، ٢٣٣
بعد مايلها ؛ ولا يليها فعل ، بل معموله ، أو معمول مأشبهه ، أو	٢٣٤
خبر أو مخبر عنه .	
أو أداة شرط ، يغنى عن جوابها ، جواب أما	٢٣٥
ولا تفصل الفاء بجملة تامة ، ولا تحذف فى السعة ، إلا مع قول يغنى	٢٣٥
عنه محكيه	
ولا يمتنع أن يلى أمّا ، معمول خبر إن ، خلافاً للمازنى	٢٣٦

الموضوع	الصفحة
وقد تبدل ميمها الأولى ياء	٢٣٧
وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله ، أو مشتق فيه ، فينصبه الحجازيون	٢٣٧
مطلقا ، ويرفعه التميميون معرفة ، وينصبونه نكرة ، وقد يرفعونه ، والنصب على تقدير : إذا ذكرت ، والرفع على تقدير : إذا ذكر واستعمال العلم بالوجهين ، موضع هذا المصدر ، جائز على رأى	٢٣٨
فصل : قد يقوم مقام : مايفعل أحد : أقل ، ملازماً للابتداء ، والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر	٢٣٩ ، ٢٤٠
لازم كونها فعلا ، أو ظرفا ، وقد تجعل خبرا ؛ ولا بد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها ؛ ويساوى أقل المذكور ، قل رافعا مثل	٢٤١
المجرور .	٢٤١
ويتصل بقل ، ما كافة عن طلب فاعل ، فيلزم في غير ضرورة ، مباشرتها الأفعال .	٢٤٢
وقد يراد بها حينئذ التقليل حقيقة	٢٤٣
وقد يُدَلَّ على النفي بقليل وقليلة .	٢٤٣
فصل : منعت التصرف أفعال ، منها المثبتة في نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء والتعجب وما يليه	٢٤٣
ومنها : قل النافية ، وتبارك	٢٤٤
وسُقِطَ في يده ؛ وهذَّكَ من رجل ؛ وعَمَرْتُكَ الله ؛	٢٤٥ ، ٢٤٦
وكذَّبَ في الإغراء ، وينبغي	٢٤٧ ، ٢٤٨
ويَهِيْطُ ، وَأَهْلُمُ ، وَأَهَاءُ ، وَأَهَاءُ بمعنى آخذ وأعطى ، وهَلُمُ التيميَّة ، وهَاءُ وهَاءٍ بمعنى خذ ، وعِمُ صباحا ، وتعلَّمُ بمعنى اعلم	٢٤٩ ، ٢٥٠
وتعلَّمُ بمعنى اعلم	٢٥١
وفي زجر الخيل : أقْدِمْ واقْدُمْ	٢٥١
وهَبْ ، وأَرْجَبْ ، وهَجِدْ	٢٥٢

الصفحة	الموضوع
٢٥٤	وليست أصواتا ، ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة ،
٢٥٤	واستغنى غالبا ، بترك عن : وذَرَّ وودَعَ ، وبالترك ، عن الودَرِ والودَع
٢٥٨	(٦٧) باب الحكاية
٢٥٨	وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده ؛ ثم المحكى
٢٥٨	إما أن يكون بعد القول ، أو لا ؛
	أما الذى بعد القول ، فقد سبق ، وأما غيره ، فهو المقصود هنا ،
	والباب معقود للحكاية بغير القول ، بأى وبمن .
٢٥٨	إن سئل بأى ، عن مذكور منكّر عاقل أو غيره ، حكى فيها مطلقاً
٢٥٩	مايستحقه من إعراب ، وتأنيث ، وتثنية ، وجمع تصحيح موجود فيه ، أو صالح لوصفه .
٢٦٠	واختلف فى حركة أى فى الحكاية
٢٦١، ٢٦٠	وإن سئل عنه فى الوقف بمنْ ، فكذلك ، ولكن تشيع الحركات فى نونها
٢٦١	حال الأفراد ، وتسكن قبل تاء التأنيث ، حال التثنية ، وربما سكنت
٢٦١	فى الأفراد ، وحركت فى التثنية ، وقد يستعملان مع غير المفرد المذكر استعمالهما معه .
٢٦٣	ولا يُحكى غالباً معرفةً ، إلا العلم ، غير المتيقن نفى الاشتراك فيه فيحكيه الحجازيون ، مقدراً إعرابه بعد مَنْ .
٢٦٤	غير مقرونة بعاطف ، ولا يقاس عليه سائر المعارف ، ولا يُحكى فى الوصل بمنْ ، خلافاً ليونس فى المسألتين .
٢٦٥	ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف فلا يجوز فيه الحكاية ، على المختار ؛ وأجاز بعضهم فيه الحكاية ..
٢٦٦، ٢٦٧	وفى حكاية العلم ، معطوفاً أو معطوفاً عليه ، خلاف ..
٢٦٧، ٢٦٨	ولا يُحكى موصوف بغير ابن ، مضاف إلى العلم .
٢٦٨	وربما حكى الاسم دون سؤال .

الموضوع	الصفحة
وربما حكى العلم ، والمضمر . بمن ، حكاية المنكر .	٢٦٩
وربما قيل : ضرب مَنْ منه ؟ ومَنْو مَنْ ؟ لمن قال : ضرب رجلُ امرأة ، ورجلُ رجلاً .	٢٦٩
ويقال في حكاية التمييز ، لمن قال : عندى عشرون : عشرون ماذا ؟ وعشرون أيّاً ؟ على رأى .	٢٧٠
ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حُكمٌ هو للفظه ، أو يجرى بوجوه الإعراب .	٢٧٠
فصل : إن سأل بالهمزة ، عن مذكور ، مُنكرٌ اعتقاد كونه على مذكر ، أو بخلافه ، حكاة غالباً ، ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً ، في الوقف ، جوازاً ، بمدّة تجانس حركته ، إن كان متحركاً .	٢٧١
والمراد بهذا الفصل ، ذكر حرف الإنكار ، ويأتى في الفصل بعده ذكر حرف التذكر ..	٢٧١
أو بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان تنويناً .	٢٧٣
أو نون إن ، تلى المحكى توكيداً للبيان .	٢٧٣
وربما وليت دون حكاية ، ما يصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أنا إنيه ؟	٢٧٤
وقد يقال : أذهبْتوه ؟ لمن قال : ذهبْتُ .	٢٧٤
وأنا إنيه ؟ لمن قال : أنا فاعل	٢٧٥
فإن فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو نحوه ، أو كان السائل واصلاً ، أو غير منكر ولا متعجب ، لم تلحق هذه الزوائد .	٢٧٥
فصل : إذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد الوقف ، وصل آخرها بمدة تجانس حركته ، إن كان متحركاً .	٢٧٦
وبياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً .	٢٧٦
ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ، لأن المنكر قاصد الوقف ، والمتذكر لا يقصده .	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
( ٦٨ ) باب الإخبار	٢٧٨
وضع أهل الغريبة هذا الباب ، ليعلم به ضبط المتعلم ما تعلمه من أبواب النحو ، وكذلك باب المخاطبة .	٢٧٨
شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب ، إمكان الاستفادة ، والاستغناء عنه بأجنبي ، وجواز استعماله مرفوعا ، مؤخرا ، هو أو خلفه المنفصل ، مثبتا ، منوبا عنه بضمير .	٢٧٨ ، ٢٧٩
لا يطلبه بالعود شيئا ؛ وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين ، في حكم جملة واحدة ؛ وإن كان معطوفا أو معطوفا عليه ، فيشترط اتحاد العامل ، حقيقة أو حكما .	٢٨٠ ، ٢٨١
فإن استوفى الشروط ، أخبر عنه مطلقا ، بما يوافقه من الذي وفروعه ؛ وبالألف واللام ، إن صدرت الجملة التي هو منها بفعل موجب ، يصاغ منه صلة لهما ، وذلك بتقديم الموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم أو خلفه خبرا ، وجعل ما بينهما صلة ، عائدا منها إلى الموصول ضمير يخلف الاسم في إعرابه الكائن قبل .	٢٨٢ ، ٢٨٣
وفي الإخبار عن ضمير المتكلم والمخاطب خلاف ...	٢٨٥
فإن كان الاسم ظرفا متصرفا ، قرن الضمير بفي ، إن لم يتوسّع فيه قبل .. وفي الإخبار عن المفعول له ، خلاف .	٢٨٥
فإن كان الموصول الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضمير لغيرهما وجب إبرازه ..	٢٨٥
وهذا الاستعمال جائز في خبر كان .	٢٨٥
وفي بعض نسخ التسهيل : والإخبار عن خبر كان ، جائز على ضعف ، خلافا لمن منع ، لا في البدل المفرد من متبوعه ، خلافا لقوم .	٢٨٦
وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل ، لم يغيّر الترتيب ، ما لم يكن الموصول الألف واللام ، والمخبر عنه ، غير المتنازع فيه . فإن كان ذينك ،	٢٨٧

الموضوع	الصفحة
قُدِّمَ المتنازعُ فيه ، معمولًا لأول المتنازعين ، وإن كان قبلُ معمولًا لِلثاني : وهذا أولى من مراعاة الترتيب ، بجعل خبر أول الموصولين ، غير خبر الثاني .	٢٨٧
(٦٩) - باب التذكير والتأنيث .	٢٨٨
أصل الاسم التذكير ، فاستغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث .	٢٨٨
وعلامته في الاسم المتمكن ، تاء ظاهرة .	٢٨٨
أو مقدرة ، أو ألف مقصورة ، أو ممدودة ، مبدلة همزة .	٢٩٠
ويُعلم تأنيثُ ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ، أو وصفه ،	٢٩٠
أو ضميره ، أو الإشارة إليه ، أو عدده ، أو جمعه على مثال يخص المؤنث .	٢٩١
أو يغلب فيه ؛ وبقي مما يعرف به التأنيث ، لحاق التاء الفعل .	٢٩١
وأكثر مجيء التاء ، لفصل أوصاف المؤنث ، من أوصاف المذكر ،	٢٩٢
والآحاد المخلوقة من أجناسها ، وربما فصلت الأسماء الجامدة ،	٢٩٢
والآحاد المصنوعة ؛ وربما لحقت الجنس ، وفارقت الواحد ،	٢٩٣
وربما لازمت صفات مشتركة ،	٢٩٣
أو خاصة بالمذكر ، لتأنيث ما وصف بها في الأصل ،	٢٩٤، ٢٩٣
أو تنبيهًا على أن المؤنث أولى بها من المذكر ، وتجيء أيضًا	٢٩٤
لتأكيد التأنيث ، أو الجمع ، أو الوحدة ، أو لبيان النسب ،	٢٩٥، ٢٩٤
أو التعريب ، أو المبالغة ، أو عوضًا من محذوف لازم الحذف ،	٢٩٦
أو معاقب .	٢٩٦
وتقدَّر منفصلة ، ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظر .	٢٩٧
والجنس المميز واحده بها ، يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميون والنجديون .	٢٩٨
فصل : الغالب في الصفات المختصة بالإناث ، إن لم يُقصد بها معنى الفعل ، أن لا تلحقها التاء ،	٢٩٩

الموضوع	الصفحة
لتأديتها معنى النسب ، أو لتذكير ما وصف بها فى الأصل ، وربما جاءت كذلك .	٣٠١،٣٠٠
فصل : لا تلحق التاء غالبا ، صفةً على مفعال ، أو مُفَعِّل أو مُفَعِّل ،	٣٠١
أو فَعُول بمعنى فاعل ، أو فعيل بمعنى مفعول ،	٣٠٢
إلا أن يُحذف موصوف فعيل فتلحقه ،	٣٠٣
ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل ، قد يُحمل أحدهما على الآخر ، فى	٣٠٣
اللاحق وعدمه ؛ وربما حمل على فعيل فى عدم اللاحق ، فُعال ،	٣٠٣
وفُعِّل ؛ وصوغ فعيل بمعنى مفعول ، مع كثرته ، غير مقيس ؛	٣٠٥
ويجىء أيضا بمعنى مُفَعِّل ، ومُفَعِّل ، قليلا ، وبمعنى مُفَاعِل كثيرا ؛	٣٠٦
وقد يذكر المؤنث ، ويؤنث المذكر ، حملا على المعنى ، ومنه تأنيث	٣٠٧
الخبر عنه لتأنيث الخبر .	
(٧٠) باب ألفى التأنيث	٣٠٨
تعرف المقصورة بوزن حُبَلَى ، وحُبَارَى ، وشُقَّارَى ،	٣٠٨
وسُمَّهَى ، وفَيْضُوضَى ، وفَوْضُوضَى .	٣٠٩
وبُرَحَايَا ، وأُرْبَعَى وأُرْبُعَاوَى وهَرَنْوَى وَقَعُولَى وبَادَوَلَى .	٣١٠
وإِجْلَى وَسِبْطَرَى وحُذْرَى وعِرْضَى .	٣١١
وعِرْضَنَى ورهْبُوتَا وحَنْدُقُوقَا ودَوْدَرَى وهَبِيْحَى وَيَهْيَرَى ومَكُورَى .	٣١٢،٣١١
ومِرْقَدَى وشِفْصَلَى ، ومَرَحِيَا وبرَدْرَايَا وحَوْلَايَا أو مصدرا ، أو	٣١٤
جمعا ، وبِفْعَلَى مصدرا ، أو جمعا ؛	
فإن ذُكِّر ماسوى ذلك ، أو لحقته التاء دون نُدُورٍ ، أو صرف ،	٣١٥
فألفه للإلحاق	٣١٥
فإن كان فى صرفه لغتان ، ففى ألفه وجهان	٣١٦
وتُعرف الممدودة بوزن حمراء وبراكاء	٣١٦
وسِيرَاء وقصاصاء وقاصِيعاء وعشوراء وخَروراء	٣١٨،٣١٧

الصفحة	الموضوع
٣١٩	وَدَيْكُساءَ وِينابِعاءَ وَتَرْكُضاءَ ، وَتَفْرِجاءَ وَكَبِرياءَ وَبَرَّئِساءَ
٣٢٠	وَبَرَّئِساءَ .
٣٢١	وَقَرْفُصاءَ وَقَرْفُصاءَ وَعُنْصُلاءَ وَعُنْصُلاءَ وَمَشْيُوخاءَ وَمَشْيُوخاءَ
٣٢٣، ٣٢٢	وَمِرْعِزاءَ وَأَرْبِعاءَ وَأَرْبِعاءَ وَأَرْبِعاءَ وَمُزَيَّقياءَ
٣٢٤، ٣٢٣	ومثله مُطِيطاءَ وَسُلْخُفاءَ .
٣٢٥، ٣٢٤	ويشتركان في فَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَاءَ وَفَوَعَلَى وَفَعِيلَى
٣٢٦	وَفَعِيلَى وَفَعِيلَى وَفَاعُولاءَ وَإِفْعِيلَى وَفَعِيلَى .
٣٢٧، ٣٢٦	وَفَعْلُولَى وَفَعِيلًا وَفَعِيلَى ، وَفَعْنَلَى وَأَفْعَلَى وَيُفَاعِلَى وَفُعَالِلَى .
٣٢٧	وأما فَعَلَاءَ وَفَعَلَاءَ ، فَمَلْحَقانَ بِقِرْطاسَ وَقُرْناسَ .
٣٢٩	(٧١) باب المقصور والمدود
٣٢٩	المراد من هذا الباب ، ذكر ما يعرف به المقصور القياسي وغيره ،
٣٢٩	والممدود القياسي وغيره .
٣٢٩	كَلَّ معتل الآخر ، فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح ، لزوماً
٣٢٩	أو غلبةً ، فقصره مقيس ، كاسم مفعول مازاد على ثلاثة أحرف ...
٣٣٠	والمَفْعَلُ والمِفْعَلُ ، مراداً به الآلة ، وجمع فُعْلَةٌ وفِعْلَةٌ .
٣٣٠	وَالْفُعْلَى أَنثَى الْأَفْعَلِ .
٣٣٠	فإن لزم قبل آخر نظيره الصحيح أَلْفٌ أو غلب ، فمُدَّهُ مقيس ،
٣٣٠	كمصدر مأوله همزة وصل .
٣٣١	وموازن فَعَّالٌ وَتَفَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ صِفَةٌ ، وواحد أَفْعَلَةٌ ،
٣٣٢	وما لم يكن كذلك ، فمأخذ قصره ومدّه السماع .
٣٣٤	(٧٢) باب التقاء الساكنين
٣٣٤	لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض ، إِلَّا وأولهما حرف لين ، وثانيهما
	مدغم متصل لفظاً أو حكماً .
٣٣٤	وربما قُرَّ من ذلك ، بجعل همزة مفتوحة بدل الألف ،
٣٣٥	فإن لم يكن الثاني مدغماً متصلاً ، حذف الأول ، إن كان ممدوداً ،

الموضوع	الصفحة
أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لدن غالباً ،	٣٣٥
فإن كان غيرهن ، حُرِّك ، إلا أن يكون الثاني آخر كلمة ،	٣٣٦، ٣٣٥
فُيحرَّك هو ، مالم يكن تنويناً ، فيحرَّك الأول ،	٣٣٦
وربما حذف الأول ، إن كان تنويناً	٣٣٦
ويطرد حذف التنوين للالتقاء ، في الندبة	٣٣٦
وأثبت إن كان ألفاً ، ويتعين الإثبات ، إن أوتر الإبدال على التسهيل	٣٣٧
في نحو : الغلامُ فعل ؟	٣٣٨، ٣٣٧
وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل ، وقبل الساكن العارض	٣٣٨
تحريكه	
وأصل ما حُرِّك منهما الكسر ، ويعدل عنه تخفيفاً أو جبراً	٣٣٨
أو إتباعاً ، أو ردّاً للأصل ، أو تجنباً للبس	٣٣٩
أو حملاً على نظير ، أو إثارةً للتجانس	٣٤٠
فصل : تفتح نون منْ ، مع حرف التعريف وشبهه ، وربما حذفت	٣٤١
وتُكسر مع غيره ، والكسر معه أقل من الفتح مع غيره	٣٤٢
وتكسر نون عَنْ ، مطلقاً ، وربما ضُمَّتْ مع حرف التعريف ،	٣٤٢
وتضم الواو المفتوح ما قبلها ، إن كانت للجمع ، وإلا كُسرتْ	٣٤٢
وقد ترد بالعكس ، وربما فُتحت	٣٤٣
وتحذف نون لكن للضرورة	٣٤٣
فصل : استصحب بنو تميم ، إدغام الفعل المضعف اللام ، الساكنها	٣٤٤
جزماً ووقفاً ، في غير أَفْعَلْ ، تعجباً	
والتزموا فتح المدغم فيه ، في هَلُمَّ مطلقاً ؛ وفي غيرها	٣٤٤
قبل ها غائبة ، وضُمَّه ، وربما كسر ، وقد تفتح ، ولا يضم قبل	٣٤٥
ساكن ، بل يُكسر	
وقد يُفتح ؛ وإن لم يتصل بشيء مما ذكر ، فُتح أو كُسر	٣٤٦
أو أُتبع حركة الفاء ؛ وفكَّ الحجازيون كل ذلك ، إلا هَلُمَّ	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
والتزم غير بكر الفك قبل تاء الضمير	٣٤٧
وأخويه ، وتونيه المرفوعين	٣٤٨
وحذف أول المثلين عند ذلك ، لغة سليم	٣٤٩
(٧٣) - باب النسب	٣٥١
وبعضهم يقول : النسب في العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده .	٣٥١
وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ...	٣٥١
يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشددة ، تلي كسرة ،	٣٥١
ويُحذف لها عجز المركب غير المضاف	٣٥١
وصدر المضاف ، إن تعرّف بالثاني تحقيقاً أو تقديراً ، وإلا فعجزه	٣٥٣
وقد يحذف صدره خوف اللبس	٣٥٣
وقد يُفعل ذلك بعلبك ونحوه	٣٥٤
ولا تقاس عليه الجملة ، خلافا للجزمي	٣٥٤
ويُحذف الآخر ، إن كان تاء تأنيث ،	٣٥٥
أو زيادتى تصحيح ، أو شبيهتهما ، أو ياء منقوص غير ثلاثى ، أو ياء	٣٥٥
مشددة	٣٥٦
بعد أكثر من حرفين ، أو ألفاً للتأنيث رابعة ، أو فوقها	٣٥٦
مطلقا ، أو واواً ، تلى مضموما ثالثاً فصاعداً ، أو حرف لين	٣٥٦، ٣٥٧
مع نون تسقط للإضافة	٣٥٧
ويقلب واواً ، ماتليه ياء النسب ، من ألف ثالثة ، أو رابعة	٣٥٧
لغير التأنيث ، أو همزة ، أبدلت من ألف التأنيث ، وفي همزة غيرها ،	٣٥٨
تلى ألفاً ، وجهان	
أجودهما في الأصلية ، التصحيح	٣٥٨
وربما حذفت الألف الرابعة ، كائنة لغير التأنيث ،	٣٥٨
وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه	٣٥٨

الموضوع	الصفحة
وقد تزداد ألف قبل بدّلها ، وبدل الرابعة التي للإلحاق	٣٥٩
ولا تقلب ألف معلّى ونحوه من المضاعف العين ، خلافاً ليونس	٣٥٩
والنسب إلى شجّ وحىّ وعلىّ وتحيّة ونحوهن ، كالنسب إلى فتىّ	٣٥٩
ويُفتح ويصحح ثانياً حتى	٣٦١
وشذ نحو : حَيّ وأُميّّ	٣٦١
وقد يعامل نحو : قاض ومرمى ، معاملة شجّ وعلىّ	٣٦٢
وأشدّ من هذا قولهم في النسب إلى العالية : عُلوّى	٣٦٢
ويحذف أيضاً لياء النسب ، ما يليه المكسور لأجلها ، من ياء مكسورة مدغم فيها	٣٦٣
وشدّت العرب في طيّء ، فقالوا : طائيّ	٣٦٣
وقد يبنى من جُزءى المركب : فعلل ، بفاء كل منهما وعينه	٣٦٤
فإن اعتلت عين الثانى ، كمل البناء بلامه ، أو بلام الأول ، وينسب إليه ،	٣٦٤
وربما تُنسب إليهما معاً ، مُزاًلاً تركيبيهما	٣٦٤
أو صيغاً على زنة واحدة	٣٦٤
أو شُبّها به ، فَعُومِلاً معاملته	٣٦٥
فصل : يقال في فعيلة : فعَلّى ، وفي فعيلة وفَعُولَة : فُعَلّى ،	٣٦٥
مالم يضاعفن ، أو تعدم الشهرة ، أو تعتل عين فَعُولَة أو فَعِيلَة ،	٣٦٦
صحيحة اللام	
وقد يقال : فُعَلّى وفَعَلّى ، في فُعِيل وفَعِيل ، صحيحة اللام ، ولا يقاس عليه	٣٦٧
وفَعُولَة المعتل اللام ، كالصحيحة ، لا كَفَعُول ، خلافاً للمبرد في المسألتين	٣٦٧
وتُفتح غالباً ، عينُ الثلاثى المكسورة .	٣٦٨

الصفحة	الموضوع
٣٦٩	وقد يُفَعَّل ذلك بنحو : تغلب ؛ وفي القياس عليه خلاف ، ولا يغير نحو : جَنَدِل .
٣٧٠	فصل : لا يُجبر في النسب ، من المحذوف الفاء أو العين ، إلا المعتلّ اللام ، وأما المحذوفها ، فيجبر بردها
٣٧١	إن كان معتلّ العين ،
٣٧١	وكذا الصحيحها ، إن جُبر بردها في التثنية والجمع بالألف والتاء ؛ وإلا فوجهان
٣٧٢	وتفتح عينُ المجرور ، غير المضاعف ، مطلقا
٣٧٣	خلافًا للأخفش ، في تسكين ما أصله السكون
٣٧٤	وإن جُبر ما فيه همزة الوصل ، حذفت ، وإن لم يُجَبَّر ، لم تُحذف
٣٧٤	وإن كان حرف لين ، آخر الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث ، ضَعُف ، وإن كان ألفاً ، جعل ضعفها همزة
٣٧٥	فصل : تبدل همزة ، ياءٌ نحو : سقاية وحولايا ،
٣٧٥	وقد تُجعل واواً ، وفي نحو : غاية : ثلاثة أوجه ، أجودها الهمز
٣٧٦	ولا يُعَيَّر مالا مه ياء أو واو ، من الثلاثي الصحيح العين ، الساكنها ، باتفاق ، إن كان مجرداً ، وفاقاً ليونس ، لا إن كان واواً ، وفاقاً لغيره .
٣٧٧	وفي نسخة البهاء الرقي : وإن أنث بالتاء فكذلك ، خلافاً ليونس ، في فتح عينه ، وقلب يائه واواً .
٣٧٧	والنسب إلى أخت ونظائرها ، كالنسب إلى مذكراتها ، خلافاً ليونس ، في إيلاء ياء النسب التاء
٣٧٨	وتقول في فم ؛ ومن اسمه : فوزيد : فمى وفموى وفي ابنم : ابنمى وابنى وبنوى
٣٧٩	وينسب إلى الجمع ، بلفظ واحده ، إن استعمل ، وإلا فلفظه
٣٧٩	وربما نسب إلى ذى الواحد بلفظه ، لشبهه بواحد ،
٣٧٩	وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه :

الصفحة	الموضوع
٣٧٩	لشبهه بواحد في الوزن ، وصلاحيته للجمع .
٣٧٩	وحكم اسم الجمع ، والجمع الغالب ، والمسمى به ، حكم الواحد
٣٨٠	وذو الواحد الشاذ ، كذى الواحد القياسي ، لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبي زيد
٣٨٠	وَيُلْتَزَمُ فَتْحُ عَيْنِ ثَمَرَاتٍ ، وَأَرْضَيْنِ ، وَنَحْوَهُمَا ،
٣٨١، ٣٨٠	وَكَسْرُ فَاءِ سَنِينَ ، وَنَحْوَهُ ، إِنْ كُنَّ أَعْلَامًا .
٣٨١	وقد يُرَدُّ الجمع المسمى به ، إلى الواحد ، إِنْ أُمِّنَ اللبس .
٣٨٢، ٣٨١	وما غُيِّرَ في النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطراده ، لم يُقَسَّنْ عليه .
٣٨٢	فصل : قد تلحق ياء النسب ، أسماء أبعاد الجسد ، مبنية على فُعَالٍ ، أو مزيداً في آخرها أَلْفٌ وَنُونٌ ، للدلالة على عظمها
٣٨٢	وتلحق أيضاً ، فارقةً بين الواحد وجنسه ، وعلامة للمبالغة ، وزائدة ، لازمة ، وغير لازمة .
٣٨٣، ٣٨٤	ويستغنى عنها غالباً ، بصوغ فُعَالٍ ، من لفظ المنسوب إليه ، إِنْ قُصِدَ الاحتراف .
٣٨٤	وبصوغ فاعل ، إِنْ قُصِدَ صاحب الشيء .
٣٨٤	وقد يُقَامُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ ، وَغَيْرُهُمَا مَقَامَهُمَا
٣٨٦	وقد يُعَوَّضُ مِنْ إِحْدَى يَأَيَّ النِّسْبِ ، أَلْفٌ قَبْلَ اللَّامِ ،
٣٨٦	وَشَدٌّ اجْتِمَاعَهُمَا .
٣٨٦	وفتحوا تاء تِهَامٍ ، لخفاء العوض ، والقياس أن لا تفتح ، بل تبقى على كسرهما .
٣٨٧	(٧٤) باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به ، مما لم يسبق ذكره .
٣٨٧	أمثلة الأوزان التي وضعت للدلالة عليه كأفعال وفِعُولٌ وغيرهما ...
٣٨٧	كل اسم دال على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ، فهو جمع واحد مقدَّر ، إِنْ كَانَ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍّ بِالْجَمْعِ ، أَوْ غَالِبٍ فِيهِ ،

الموضوع	الصفحة
وإلا فهو اسم جمع ؛	٣٨٨
فإن كان له واحد يوافقه فى أصل اللفظ ، دون الهيئة ، وفى الدلالة ، عند عطف أمثاله عليه ، فهو جمع	٣٨٨
مالم يخالف الأوزان الآتى ذكرها ، أو يساو الواحد ،	٣٨٩
دون قبح ، فى خبره ووصفه والنسب إليه ، أو يَتميّز من واحده ، بنزع ياء النسب ، أو تاء التأنيث ، مع غلبة التذكير ؛	٣٩٠
فإن كان كذلك ، فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ، لا جمع ، خلافا	٣٩٠
للأخفش ، فى رَكْب ونحوه ، وللفرأء ، فى كل ماله واحد موافق فى أصل اللفظ ،	٣٩١
ومن الواقع على جمع مايقع على الواحد ، فإن لم يُثنَّ فليس بجمع ، وإن تُثنى فهو جمع مقدّر تغييره على رأى	٣٩٢، ٣٩١
والأصح كونه اسم جمع ، مستغنيا عن تقدير التغيير	٣٩٢
فصل : تكسير الواحد الممتاز بالتاء ، محفوظ ، استغناء بتجريدته فى الكثرة ، وبتصحّحه فى القلة ، وهى من ثلاثة إلى عشرة ، وأمثلتها : أفعل وأفعال وأفعلة ؛	٣٩٣
ومنها فَعْلَة ، لا من أسماء الجمع ، خلافا لابن السراج ، وليس منها فُعْل وفَعْل وفَعْلَة ، خلافا للفرأء ، بل هُنَّ وسائر الأمثلة الآتى ذكرها ، لجمع الكثرة وربما استغنى بما لإحداهما ، عن ما للأخرى ، وضعا أو استعمالا ، اتكالا على قرينة .	٣٩٤
وما حذف فى الأفراد من الأصول ، رُدَّ فى التكسير ، مالم يبق على ثلاثة ، فيكسّر على لفظه ؛ ويعنى غالبا ، التصحيح عن تكسير الخماسى	٣٩٥
الأصول ، وموازن مفعول ، والمشدّد العين من الصفات ، غير ثلاثى	٣٩٦
والمزيد أوله ميم مضمومة ،	٣٩٦

الموضوع	الصفحة
إِلَّا مُفْعَلًا وَمُفْعَلًا يَخْصُ الْمُؤَنَّثُ .	٣٩٧
واستغنى بمذكر التصحيح ، في بعض الثلاثي ، صفةً لمذكر عاقل ،	٣٩٧
وبمؤنثه فيما لم يكسر من اسم مالا يعقل مذكراً ،	٣٩٧
وقد يفعل ذلك به ، ثابتاً تكسيره ،	٣٩٨
ويكثر في صفاته مطلقاً ،	٣٩٨
وليس مطرداً في اسمه الخماسي فصاعداً ، مالم يكن مصدراً ذا همزة	٣٩٨
وصل ، خلافاً للفرء .	
وشدَّ قولهم : رمضانات وشوات .	٣٩٩
فصل : أَفْعُلْ ، لاسم على فَعْل ، صحيح العين ، أو مؤنث بلا	٣٩٩
علامة .	
رباعي ، بمدة ثلاثة ، ويحفظ في فِعْل مطلقاً ،	٣٩٩
وفي فَعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل ، أسماء ، وفي نحو : عَبْد	٤٠٠، ٣٩٩
وسيف وثوب وطحال ومكان وجنين .	٤٠١، ٤٠٠
وليس النأنيث مصححاً لاطراده في فَعْل ، خلافاً ليونس ،	٤٠١
ولا في فِعْل وفِعْل ، وما بينهما ، خلافاً للفرء .	٤٠٢
فصل : أفعال ، لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفْعُلْ .	٤٠٢
وقلَّ في فَعْل ، معتل العين ، ونذر في فَعْل ، ولزم في فِعْل ،	٤٠٢
وغلب في نحو : مَدَى وَلَبَّ وغمر وعضد وعنب وطُنَّب وفُلُو	٤٠٣
وعَدُو ؛ ويحفظ في فَعْل صحيح العين ؛ وليس مقيساً فيما فاؤه	٤٠٣
همزة أو واو ، خلافاً للفرء	٤٠٣
ويحفظ أيضاً ، في فَعِيل بمعنى فاعل	٤٠٤
وفعال وفَعْلَة وفَعْلَة ، ونحو : سَعَفَة وفَيْقَة ونَمِرَة وجِلْف .	٤٠٥، ٤٠٤
ونِضْوَة وحرّ وخلق وجُنَّب في لغة من جمعه ، ويقظ	٤٠٥
ونكِد وكُوود وقمّاط وغُثاء وخريدة وميت وميتة وجاهل	٤٠٦
ووادٍ وذُوطَة وأغيد وقحطان .	٤٠٧

الموضوع	الصفحة
فصل : أفعلة : لاسم مذكر رباعى ، بمدة ثلاثة ،	٤٠٧
فإن كانت ألفاً ، شدَّ غيرُه فيه ، معتلّ اللام أو مضاعفاً على فعال أو فعال .	٤٠٧
ويحفظ في نحو : شحيح .	٤٠٨
ونجى ونجد ووهى وسدّ وسدّ وقذح وقنّ وخال وقفا	٤٠٩، ٤٠٨
وجائر وناجية وظنين ونضيضة وعيى وجزة وعيل وعقاب .	٤١٠
وأذجى ورمضان وخوان لربيع الأول ،	٤١١
ويحفظ فَعْلَةٌ في فَعِيل وفَعَل وفَعَال ، وفَعَال وفَعَل .	٤١٢
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل ، وهو لأفعل وفعلاء وصفين متقابلين ،	٤١٣
أو منفردين ، لمانع في الخلقة ،	٤١٣
فإن كان المانع ، الاستعمال خاصة ، ففُعْل فيه محفوظ ،	٤١٤، ٤١٣
ويجوز في الشعر ، إن صحَّت لامه ، أن تُضمَّ عينه ، مالم تعتل أو تضاعف ،	٤١٤
ويحفظ أيضا في فَعِيل وفَعُول ، معتلّ اللام ، صحيحى العين ،	٤١٥
وفي نحو : سقف وورْد وخَوَّار وخَوَّارة ونَموم وعميمة وبازل وعائد وحاج وأسد وأظَلّ وبدنة ،	٤١٥، ٤١٦
وكثر في نحو : دار وقارة ،	٤١٦
وندر في رُعبوب .	٤١٦
ومنها : فُعْل ، ولا يكون لمعتل اللام ، وهو مقيس في فَعُول لا بمعنى مفعول ، وفي فَعِيل اسماً ، وفَعَال وفَعَال اسمين غير مضاعفين .	٤١٦
وندر عُتْن ووُطُط ،	٤١٧
ويحفظ في فَعْل وفَعَل وفَعِيل مطلقا ، وفي فَعِيل وفَاعِل .	٤١٧، ٤١٨
وفَعَال وفَعَال وفَعِيل أوصافا ، وفي فَعَال وفَعْلَة وفَعْل ،	٤١٨
أسماء ؛ ويجب في غير الضرورة ، تسكين عينه ، إن كانت واواً ، ويجوز إن لم تكنها ، ولم تضاعف ،	٤١٩

الموضوع	الصفحة
وربما سكنت مع التضعيف ؛ فإن كانت ياءً ، كُسرت الفاء عند التسكين .	٤٢٠
ومنها : فَعَلَ ، وهو لَفْعَلَةٌ وفُعْلَةٌ اسمين ، وللفُعْلَى أنثى	٤٢١
الأفعل ؛ ويحفظ في نحو : الرؤيا	٤٢١
وتَوْبَةٌ ، ولا يقاس عليهما ، خلافا للفرء .	٤٢١
ويحفظ أيضا ، في فُعْلَةٍ ، وصفاً ،	٤٢١
ونحو : تُخَمَّةٌ ونُفْسَاءٌ وَطَبَّةٌ ، وعُجَايَةٌ وقرية وحلية وعدو .	٤٢٢
واطرء عند بعض تميم وكلب في المضاعف المجموع على فُعْلٍ .	٤٢٣
ومنها : فَعَلَ ، وهي لِفْعَلَةٌ ، اسماً تاماً ،	٤٢٣
ويحفظ في فِعْلَى اسماً ، ونحو : ضَيْعَةٌ ، ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرء .	٤٢٣، ٤٢٤
ويحفظ باتفاق ، في فِعْلَةٍ ، واحد فِعْلٍ ، والمعوض من لامه تاء ،	٤٢٤
وفي نحو : معدة وقَشْعٌ وهضبة وقامة وهْدَمٌ وصورة ،	٤٢٤، ٤٢٥
وذِرْبَةٌ وعدو وحِدَاةٌ .	٤٢٥
والْحَقَّ المبرد بَفْعَلَةٍ وفِعْلَةٍ ، فَعَلًا وفِعْلًا مؤنثين ،	٤٢٧
ولا يكون في فِعْلٍ ولا فِعَالٍ ، لما فاؤه ياء ، إلا ماندر ، كيعار .	٤٢٨
فصل : من أمثلة الكثرة : فِعَالٍ ، وهو لِفْعَلٍ ، غير اليائى	٤٢٨
العين ؛ وَلَفْعَلَةٌ مطلقاً ؛ وَلَفْعَلٍ ، اسماً غير مضاعف ولا معتل اللام ،	٤٢٨
ولَفْعَلَةٍ ، ولا سم على فِعْلٍ أو فُعْلٍ ، مالم يكن كمُدَى أو حوت ،	٤٢٩
ولو وصف صحيح اللام ، على فَعِيلٍ أو فَعِيلَةٍ ، بمعنى فاعل أو فاعلة ،	٤٢٩
أو على فَعْلَانٍ أو فُعْلَانٍ أو فَعْلَى أو فُعْلَانَةٍ أو فُعْلَانَةٍ .	٤٢٩
ولم يجاوز في نحو : طويل وطويلة ، إلا للتصحيح .	٤٣٠
ويُحْفَظ في فَعُولٍ وفِعْلَةٍ وفَعِلٍ وفِعْلَةٍ وفَعَالَةٍ	٤٣٠
وفي وصف على فاعل أو فاعلة أو فُعْلَى أو فَعَالٍ أو فِعَالٍ أو فَعِيلٍ أو	
أَفْعَلٍ أو فَعْلَاءٍ أو فَعِيلٍ بمعنى مفعول .	٤٣١

الصفحة	الموضوع
٤٣٢	وفي اسم على فُعْلَة أو فُعْل أو فُعْل أو فِعْلَان أو فَعِيل أو فُعْل أو فَعْل .
٤٣٢	وندر في يائي العين أو الفاء .
	وفي أَيْصِر وِجْدَاة وَقَيْنَة .
٤٣٣	ويشاركه فُعُول قِيَّاساً ، في اسم على فَعْل ، ليس عينه واواً ، أو على فَعْل أو فُعْل ، غير مضاعف ، أو فَعْل ،
٤٣٤	وسماعاً في فاعل وصفاً ، غير مضاعف ، ولا معتل العين ، وفي نحو : فُسِّل ،
٤٣٤	وفوج وساق وبْدَرَة وشُعْبَة وَقْنَة .
٤٣٥	وشذوذاً في نحو : ظريف وأَسِينَة وآنَسَة .
٤٣٥	وانفرد مقيساً بنحو : كَبِد وبيت ،
٤٣٦	ومسموعاً بنحو : نُؤَى وطلل وعَنَاق وسماء وهراوة .
٤٣٦	وفاق فِعْلاً في فَعْل ، وفُعْل المخالف مُدْيَاً ،
٤٣٦	وفاقه فِعَال في فعل ، غير المضاعف ،
٤٣٦	وشاركه شذوذاً في نحو : ضيف ،
٤٣٦	وقد تلحقهما التاء .
٤٣٦	وقد يستغنى عنهما بفَعِيل وفُعَال .
٤٣٧	والأصح أنهما مثلاً تكسير ، لا اسماً جمع ،
٤٣٧	فإن ذُكِّرَ فَعِيل ، كَعَزَى ، فهو اسم جمع .
٤٣٧	فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل ، وهو لفاعل وفاعلة ، وصفين ،
٤٣٧	ويشاركه فُعَال ، قِيَّاساً ، في المذكر .
٤٣٧	وسماعاً في المؤنث .
٤٣٨	ويَقْلَان في المعتل اللام ، وندرا في سَخْل ونَفْسَاء ، وفُعْل في نحو : أعزل وسُرَّوْء وخريدة ،
	وفُعَال في حَكَم وحفيظ .
٤٤٠	ومنها : فَعْلَة ، لفاعل ، وصفاً مذكراً صحيح اللام ،
٤٤٠	ويَقْل فيما لا يعقل ،

الموضوع	الصفحة
وندر في خبيث وبرّ وخيّر ، وأجوق .	٤٤٠
ومنها : فُعْلة ، لفاعل ، وصفاً لمذكر عاقل ، معتل اللام ،	٤٤١
وندر في نحو : غَوِيّ وعريان وعدو وهادر ورَذِيّ وباز	٤٤١
ومنها : فِعْلة ، لاسم صحيح اللام ، على فُعْل كثيرًا ، وعلى فَعْل	٤٤٢
وفِعْل ، قليلا	
وندر في نحو : عِلج ووقعة وهادر	٤٤٢
ومنها : فَعَلَى لفعيل ، بمعنى ممت أو موجه	٤٤٣
ويُحْمَل عليه مادلاً على ذلك من فعيل وفِعْل وفَعْلان وفَيَعْل وأفعل	٤٤٣
وفاعل .	
وندر في كَيّس وذَرِب وجَلد .	٤٤٣
ومنها : فَعَلَى لَحَجَل وظَرْبان .	٤٤٣
ومنها : فُعْلاء ، لفعيل ، وصفاً لمذكر عاقل ، بمعنى فاعل أو مُفْعِل أو	٤٤٤
مُفاعِل .	
وَحْمَل عليه خليفة ، وما دلّ على سجيّة مدح أو ذم من فُعال أو	٤٤٥
فاعل ؛ فإن ضوعف فعيل المذكور ، أو اعتلت لامه ، لزم أفعلاء ، إلا	
ماندر .	
وندر فُعْلاء في رسول ووُدود وحَدَث .	٤٤٥
وفي نحو : سفينة وأسير وسمَح وخَلْم .	٤٤٦
ويحفظ أفعلاء في نحو : نصيب وصديق وظنين وهَيّين .	٤٤٦
وقَرّ ؛ ونذر في صديقة .	٤٤٧
ومنها : فِعْلان ، لاسم على فُعْل أو فُعال أو فَعْل مطلقاً ، أو فُعْل ،	٤٤٧
واوَيّ العين	
ويحفظ في اسم على فِعْل أو فُعال أو فُعال أو فُعول .	٤٤٨، ٤٤٧
أو فَعِيل أو فاعِل أو فِعْلة أو فَعْل أو فَعْلة	٤٤٨
وفي وصف على فَعْل أو فُعال .	

الموضوع	الصفحة
وندر في كروان وفَلْتان وضيْفَنّ .	٤٤٨
ومنها : فُعْلان ، لاسم على فَعِيل ، أو فَعَل ، صحيح العين ، أو فَعَل أو فَعْل .	٤٤٩
ويحفظ في فاعل وأفعل فَعْلَاء .	٤٤٩
ونحو : حُوار وزُقاق وثُنَى وقعيد وجذَع ورخل .	٤٥٠
ومنها : فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسي ، ويفصل عينه من لامه ياءً ، إن انفصلا في الأفراد .	٤٥٠
وشذّ نحو : دواخن وحوائج وفوارس .	٤٥١
ومنها : فَعَالِي ، لاسم على فَعْلَاء ، أو فَعْلَى أو فَعْلَى ،	٤٥٢
ولوصف على فَعْلَى ، لأنثى أفعل ، أو على فَعْلان أو فَعْلَى .	٤٥٢
ويحفظ في نحو : حَبِطَ ويَتيم وأَيِّم وطاهر وعذراء ومَهْرَى ،	٤٥٢
وشاة رئيس ، وفَعَالِي في وصف على فَعْلان أو على فعلى راجح ،	٤٥٣
وفي غير يتيم من نحو : قديم وأسير ، مستغنى به ، وفي غير ذلك مستغنى عنه .	٤٥٣
ويغنى الفَعَالِي عن الفَعَالِي ، جوازاً ، في فَعْلَى وماقبلها ، ونحو : عذراء ومَهْرَى ؛ ولزوماً في نحو : حَذَرِيَّة وسِعْلَاة .	٤٥٣
وعَرْقُوة والمَأَق ؛ وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبْنَطِي وعَفْرَنِي وعدُولِي وقَهْوَبَاة وبُلْهَنِيَّة وقلنسوة وحُبَارَى .	٤٥٤
وندر في أهل وعشرين وليلة وكيكة .	٤٥٥
ومنها : فَعَالِي ، لثلاثي ساكن العين ، زائد آخره ياء مشددة ، لا لتجديد نسب ،	٤٥٥
ولنحو : علباء وقُوبَاء وحَوْلَايا ،	٤٥٦
ويحفظ في صحراء ، وعذراء وإنسان وظربان .	٤٥٦

الموضوع	الصفحة
ومنها : فعائل ، لفعيلة ، لا بمعنى مفعولة ،	٤٥٧،٤٥٦
ولنحو : شمأل وجُرأئض وقرِثاء وبرأكاء وجُلولاء ،	٤٥٧
وحُبَارَى وحزَابية ، إن حذف مازيد بعد لاميها ،	٤٥٧
ولفَعُولَة وفعَالَة وفعَالَة وفعَالَة ، اسماً ،	٤٥٨
وإن خلَوْنَ من التاء ، مع انتفاء التذكير ، حفظ فيهنّ ،	٤٥٨
وأحقهنّ به فَعُول ؛ وقد يثبت له وَلَفْعَال وفعِيل ، مذكرات ،	٤٥٩
وقد يثبت لِفعِيل وفعيلة ، بمعنى مفعول ومفعولة ،	٤٥٩
ولنحو : ضَرَّة وظَنَّة وحرّة .	٤٦٠
فصل : غير فواعل وفعائل من المساويهما في البنية ، لكل مازاد على ثلاثة أحرف ، لا بمدة ثانية ،	٤٦٠
ولا بهمزة أفعَل فعلاء ، مستعملة أو مقدّرة ، ولا بعلامة تأنيث رابعة ،	٤٦٠
ولا بالّف ونون ، يضارعان أَلْفَى فعلاء ، فيما لم يشذ ،	
ولايفك المضعف اللام ، في هذا الجمع ، إن لم يفك في الأفراد مطلقا ، خلافا لمستثنى ماكان ملحقا ،	٤٦١
وما رابعه حرف لين ، غير مدغم فيه إدغاما أصليا ، فُصل في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة ؛ وقد تعاقبها هاء التأنيث .	٤٦٢،٤٦١
ويحذف من ذوات الزوائد ، مايتعذّر ببقائه أحدُ المثالين ،	٤٦٢
فإن تأتّى بحذف بعض ، وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزية في المعنى	٤٦٢
أو اللفظ ، ومالا يغني حذفه عن حذف غيره .	٤٦٣
فإن ثبت التكافؤ ، فالحاذف مخير .	٤٦٣
وميم مقعنسس ونحوه ، أولى بالبقاء من الملحق ، خلافا للمبرد .	٤٦٣
ولا يعامل انفعال وافتعال ، معاملة فعال ، في تكسير ولا تصغير ، خلافا للمازني .	٤٦٤
وإن تعذّر أحدُ المثالين ، ببعض الأصول ، حذف خامسها مطلقاً ،	٤٦٥
ورابعها ، إن وافق بعض الزوائد ، لفظا أو مخرجا .	٤٦٥

الموضوع	الصفحة
ولا يعامل بذلك ما قبل الرابع ، خلافا للكوفيين والأخفش ،	٤٦٦
ولا يستبقى ، دون شذوذ ، في هذا الجمع ، مع أربعة أصول ، زائد ،	٤٦٦
إلا أن يكون حرف لين رابعا .	٤٦٧
وجائز أن يعوض مما حذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم يستحقها	٤٦٨
لغير تعويض .	
وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة ،	٤٦٩
وهي أحق بما حذف منه ياء النسب	٤٦٩
وتلحق لغير تعويض ، العجمي كثيرا ، وغيره قليلا .	٤٦٩
فصل : تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل ، لمفاعل ، وكذا العكس ،	٤٦٩
في غير فواعل ، مالم يشذ ، كسوايغ .	٤٧٠
وردّ غيره ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة فعالي جائز ،	٤٧١
ولا يفتح هو ، ولا مماثل مفاعيل ، بما لم يفتح واحده ، ولا يختم	٤٧١
بحرف لين ، ليس في الواحد هو ، ولا ماأبدل منه ، وما ورد	٤٧٢، ٤٧١
بخلاف ذلك ، فهو في الأصل ، لواحد قياسي مهمل ، أو مستعمل	٤٧٢
قليلا .	
وقد يكون للمعنى اسمان ، فيجمع أحدهما على ما يستحقه الآخر ،	٤٧٣، ٤٧٢
ولا يقتصر في ذلك على السماع ، وفاقا للقرءاء ،	٤٧٣
وربما قدّر تجريد المزيد فيه ، فعومل معاملة المجرد .	٤٧٣
فصل : من أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه ، وماله واحد ؛	٤٧٣
فمن ذلك : فَعَلَ ، لنحو : راكب وعائد ونائمة وتمرّة وآلة وزنجي ،	٤٧٣
وفَعَلَة لنحو : راجل وكمّء ،	٤٧٤
وفَعَلَ ، لنحو : خادم ورائح وغائب وناشئة وأديم وبعيد وعمود	٤٧٤
وإهاب وحلقة وشجرة وفاقة وحبشي ؛	
ومنها : فُعْلَة ، لنحو : صاحب وفاره وأخ .	٤٧٤
ومنها : فَعِل ، لنحو : نَبَقَة وَلَبَنَة وظَرَبان .	٤٧٤

الموضوع	الصفحة
ومنها : فَعِيل ، المذَكَّر ، لنحو : ضَانٌ ويد ومَعَزٌ وغاز وجريدة وسفينة .	٤٧٥
ومنها : فَعْلَاء ، لنحو : قَصَبَةٌ وحَلْفَةٌ وطَرْفَاءٌ وشيء .	٤٧٥
ومنها : مَفْعُولَاء ، لنحو : بَغْلٌ وشيخٌ وعلجٌ وكبيرٌ وأتان .	٤٧٥
ومنها : فَعْلٌ ، لنحو : سَمُرَةٌ وعَبْدٌ .	٤٧٦
ومنها : مَفْعَلَةٌ ، لنحو : عبدٌ وسيفٌ وشيخٌ وأسدٌ .	٤٧٦
ومنها ما يُؤخَدُ بالتاء ، من فَعَالٍ وفَعَالٍ وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى	٤٧٦
وفُعْلَى وغير ذلك ، مما آخره أَلْفٌ ، نحو : كمثرى وكمثرأة .	٤٧٧
ومنها : فَعَالَةٌ ، لنحو : صاحبٌ وقريبٌ وجَمَلٌ .	٤٧٧
ومنها : فَعَالَةٌ ، لنحو : جَمَلٌ .	
وفُعْلَانٌ ، لنحو : مَرْجَانَةٌ وصِنُو .	٤٧٨
وأقربها من الاطراد ، المُوَحَّدُ بالتاء ، اسماً لمخلوق ، مابيناً فُعْلَى وفُعْلَى وشبههما .	٤٧٨
وأغربها أُرْوَى ،	٤٧٨
وبلصُوصٍ وعُراعرٍ .	٤٧٩
فصل : يجمع العلم المرتجل والمنقول ، من غير اسم جامد مستقر له جمعٌ ، جمعٌ موازنه أو مقاربه ، من جوامد الأسماء ، الموافقة له في تذكير وتأنيث .	٤٨٠
ولا يُتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمعٌ ، ما كان له ؛	٤٨١
فإن لم يستقر له جمعٌ ، عومل معاملة ما استقر له جمعٌ ، من أشبه الأسماء به .	٤٨١
ويُستغنى عن التثنية والجمع ، بخُلْفٍ ، في نحو : سيبويه وبعليكَ ، وباتفاق ، في الجملة وشبهها ، بأن يضاف إليه ذو أو ذات ، مثني أو مجموعاً .	٤٨٢
وكذلك المعرب بإعراب المثني والمجموع على حدّه .	٤٨٣
إلا ماندر ، كاثنين وأثنانين .	

الموضوع	الصفحة
وَيُتَحَيَّلُ لما أوهم جمعه ، فى وجه يلحقه بنظير .	٤٨٣
وَيُسْتَعْنَى بثنية المضاف وجمعه ، عن ثنية المضاف إليه وجمعه .	٤٨٤
وكذا ماليس فيه التباس من أسماء الأجناس .	٤٨٤
ولا يقال فى ابن كذا ، وأخى كذا ، وذى كذا مما لا يعقل ، إلا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا .	٤٨٤
وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكنى .	٤٨٥
وإن كان المضاف إليه أباً أو ابناً ، استغنى غالباً بجمعه على مثال تفاعل أو مفاعلة ، أو بالواو والنون .	٤٨٥
وقد يجمع بالألف والتاء .	٤٨٦
فصل : يُكسَّر اسمُ الجمع ، وجمعُ التكسير ، غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فَعْلَة أو فَعْلَة ، لما يُثْنِيَان له ، جمعَ شبههما ، من مثل الآحاد .	٤٨٦
وربما يُجمع موازن مفاعل أو أفْعَل ، بالألف والتاء ، والواو والنون .	٤٨٦
وقد يجمع أفعال وأفْعلة ، بالألف والتاء ، وفُعِّل بالواو والنون ، ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع ، مع الألف واللام ، والنفى وشبهه كثيراً ،	٤٨٧
ودون ذلك قليلاً .	٤٨٨
فإن أضيف إليه العدد ، أو قصد معنى الثنية ، تطابق اللفظ والمعنى غالباً .	٤٨٩
(٧٥) باب التصغير	٤٩٠
ويقال أيضاً : التحقير ؛ ويكون لمعانٍ ...	٤٩٢
يُصَغَّر الاسمُ المتمكن ، الخالى من التوغل فى شبه الحرف ، ومن صيغ التصغير وشبهها ، ومنافاة معناه ،	٤٩٣، ٤٩٢
بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ،	٤٩٣
يُحَذَف لها أول ياءين وليّاه ، ويُقَلَب ياءٌ ، ما قد وليّها من واو	٤٩٤

الصفحة	الموضوع	ثانياً - الفهرس التفصيلي للموضوعات	٥٧٢
٤٩٥	وجوباً إن سكنت ، أو اعتلت ، أو كانت لاماً ؛ واختياراً ،		
٤٩٥	إن تحركت لفظاً ، في أفراد وتكسير ،		
٤٩٦	ولم تكن لاماً ؛ ويُجعل المفتوح للتصغير واواً وجوباً ، إن كان		
٤٩٧	منقلبا عنها ، أو ألفاً زائدة ، أو مجهولة الأصل ،		
٤٩٧، ٤٩٨	أو بدل همزة تلي همزة ، وجوازاً مرجوحاً ، إن كان ياءً ، أو منقلبا عنها ،		
٤٩٨	وللمجموع على مثال مفاعل أو مفاعيل ، من هذا الجعل الواجب ما للمصغر .		
٤٩٨	ويكسر ماولى ياء التصغير ، غير آخر ، ولا متصل بهاء التأنيث ،		
٤٩٩	أو اسم منزل منزلتها ، أو ألف التأنيث ، أو الألف قبلها ،		
٥٠٠	أو ألف أفعال ، جمعاً أو مفرداً ، أو ألف ونون مزيديتين ،		
٥٠١	لم يُعلم جمع مافيه على فعالين ، دون شذوذ ، إلا في حال لا يُصغر فيها .		
٥٠١	ويُتوصّل إلى مثال فُعِيل في الثنائي ، برّد ما حذف منه ، إن كان منقوصاً.		
٥٠١	وإلا ، فإلحاقه بدم ، أولى من إلحاقه بأف ،		
٥٠٢	ولا اعتداد بما فيه من هاء التأنيث أو تائه .		
٥٠٢	وتُزال ألف الوصل مما هي فيه ،		
٥٠٢	وإن تأنّى فُعِيل بما بقى من منقوص ، لم يردّ إلى أصله ،		
٥٠٣	وما شذّ رده ، لم يُقس عليه ، خلافاً لأبي عمرو .		
٥٠٣	ويُتوصّل إلى مثال فُعَيْل أو فُعَيْعِل ، فيما يكسر على مثال مفاعل أو مفاعيل ، بما تُوصّل إليهما فيه ؛ وللحذف فيه		
٥٠٣	من الترجيح والتخير ، ماله في التكسير ،		
٥٠٤	إلا أن هاء التأنيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون		
٥٠٥	المزيدتين ، بعد أربعة أحرف فصاعداً ، لا يُحذفن في التصغير ، ولا يُعتدّ بهنّ ،		

الموضوع	الصفحة
وتحذف واو جُلُولاء وشبهها ، خلافا للمبرد ؛	٥٠٦
ونحو : ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علماً ، ملحق بجلولاء .	٥٠٧
فصل : يُردُّ إلى أصله في التصغير والتكسير ، على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فِعال ، ذو البديل الكائن آخراً مطلقاً ، فإن لم يكن آخراً ، فيشترط كونه حرفَ لين ، بدل غير همزة تلي همزة .	٥٠٨
وما ورد بخلاف ذلك ، فمن مادة أخرى ، أو شاذ .	٥٠٩
ولاتغير تاء متَّعد ومُتَّسر ونحوهما ، خلافاً لقوم .	٥١٠
وإن صُغِّر ذو القلب أو كُسِّر ، فعلى لفظه ، لا أصله .	٥١١
فصل : تلحق تاء التانيث في تصغير مالم يشذ ، من مؤنث بلا علامة ، ثلاثي ، أو رباعي بمدة ، قبل لام معتلة ،	٥١١
إن لم يكن مصدراً في الأصل ، ولا اسم جنس ، مذكّر الأصل ؛	٥١٢
ومما لا يُصغَّر بالتاء من المؤنث الثلاثي لفظاً ، ما كان من صفات المؤنث بغيرها ،	٥١٤
وصُغِّر تصغير ترخيم ، بحذف زوائده ، نحو : حائض وطامث .	٥١٤
ولا اعتبار في العلم ، بما نقل عنه ، من تذكير أو تانيث ،	٥١٤
خلافاً لابن الأنباري .	٥١٤
ولا تلحق ، دون شذوذ ، غير مذكّر ، إلا ما حذف منه ألف تانيث خامسة وسادسة ؛	٥١٤
ولا تحذف الممدودة فيعوض منها ، خلافا لابن الأنباري ؛	٥١٦
وتحذف تاء ماسمي به مذكر ، من بنت ونحوه ، بلا عوض .	٥١٦
فصل : تُصغَّر أسماء الجموع ، وجموع القلة ،	٥١٦
ولا يصغر جمع كثرة ، تصغير مشاكله من الآحاد ، خلافا للكوفيين ،	٥١٧
بل مع الردّ إلى تكسير قلة ، أو تصحيح مفرد المذكور ، إن كان لمذكر عاقل مطلقاً .	٥١٧

الموضوع	الصفحة
وإلا ، فجمع تصحيح الإناث مطلقا ،	٥١٨
وإن كان جمعا مكسرا ، على واحد مهمل ، وله واحد مستعمل ، رُدَّ إليه ، خلافا لأبي زيد .	٥١٨
فإن لم يكن له واحد مستعمل ، رُدَّ إلى المهمل القياسي ، وعومل معاملة مستعمل ؛ وسُرَّيِّل في سراويل ، أجود من سُرَّيِّلات ،	٥١٩
ويقال في رَكْب وسِفَر ، رُكِب وسُفِر ، لازوَيَكِبون ومُسَيِّفرون .	٥١٩
فصل : قد يُستغنى بمصغَّر عن مكبَّر ، وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ،	٥٢٠
وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، ويطرد ذلك	٥٢١
فيهما جوازاً ، إن جمعهما أصل واحد .	٥٢١
وقد يكون للاسم تصغيران ، قياسي وشاذ .	٥٢٢
فصل : لا يصغر من غير الممكن ، إلا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها .	٥٢٢
فيقال : ذِيًّا وَثِيًّا ، واللذيان واللثيان ، وذيان وتيان ،	٥٢٣
واللذيان ، واللثيان ، وأوليًّا ، وأليًّا ،	٥٢٤، ٥٢٣
واللذِيَّون ، واللذِيَّون ، في الذين ؛ واللثيات ، واللويتا في اللاتي ، واللويَّاء ، واللويثون .	٥٢٤
في اللائي واللائين ؛ فوافقت الممكن في زيادة الياء ثلاثة بعد فتحة ،	٥٢٥، ٥٢٤
وخالفته بترك الأول على حاله ، وزيادة ألف .	٥٢٥
وثبت في نسخة الرق ، بعد هذا ، قوله :	٥٢٦
عوضا منه ، وخالفته بترك الأول .	٥٢٦
وأصل ذِيًّا وَثِيًّا : ذِيًّا وَثِيًّا ، فخففا بحذف الياء الأولى .	٥٢٦
ولهما ولأوليًّا وأوليًّا ، من التنبيه والخطاب ، مالهنَّ في التكبير .	٥٢٨
ولا يجوز : هاذِيًّا لك ، كما لا يجوز : هذا لك ، وكذا تِيًّا ..	٥٢٨

الموضوع	الصفحة
وَضَمُّ لَامِ اللَّذَيَا وَاللَّتِيَا لُغِيَّةً .	٥٢٩
فصل : تصغير الترخيم : جعلُ المزيد فيه مجرداً ، معطى ما يليق به من فُعِيلٍ أَوْ فُعِيلٍ ..	٥٢٩
ولا يَخْصُ الأعلام ، خلافاً للقراء .	٥٣٠
ولا يَسْتَغْنِي فُعِيلٌ عَنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ ، إِنْ كَانَ لِمَوْثٍ ،	٥٣٠
ولا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ ، إِنْ كَانَ لِمَذَكَّرٍ .	٥٣٠
وقد يُحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد .	٥٣٠

\* \* \*

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
(٦٢) باب منع الصرف			
٨	« أولى أجنحة مشنى وثلاث ورباع »	١	فاطر
١٨ هـ	« وقالت اليهود : عَزَّيْرُ ابن الله »	٣٠	التوبة
٤٣	« سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً »	٤	الإنسان
٤٤ هـ	« وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة قدروها		
	تقديرا »	١٥ ، ١٦	الإنسان
(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ما كان			
٤٨	نحو : « حاميم » - « حم »		أوائل سور : غافر، وفصلت،
			والشورى ، والزخرف
			والدخان ، والجاثية ،
			والأحقاف
٤٨	كطاسين - « طس »		أول سورة : النمل
٤٨	وياسين - « يس »		أول سورة : يس
٥٦	« صراط لذين »	٧	الفاحة
٥٧	نحو : أَلِف لام ميم - « آلم »		أول سورة : البقرة ،
			وآل عمران ، والعنكبوت .
(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله			
٥٩	« عَلم أن سيكون منكم مرضى »	٢٠	المزمل
٦٠	« أحسب الناس أن يُتركوا »	٢	العنكبوت
٦١	« أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا » ؟	١٠٥ ، ١٠٤	الصفات
٦١	« وأن لا إله إلا هو »	١٤	هود
٦١	« لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
٦٣	« إني لكما لمن الناصحين »	٢١	الأعراف

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٦٣	« وما لنا أن لا نقاتل »	٢٤٦	البقرة
٦٣	« ومالنا لا نؤمن بالله »	٨٤	المائدة
٦٣	« فلما أن جاء البشير »	٩٦	يوسف
٦٤	« أن لا يرجع »	٨٩	طه
٦٧	« فلن أكلّم اليوم إنسياً »	٢٦	مريم
٦٧	« إنهم لن يُعْثُوا عنك من الله شيئاً »	١٩	الجاثية
٦٧	« لا تستأخرون عنه ساعة »	٣٠	سبا
٦٧	« إنَّ لك أن لا تجوع »	١١٨	طه
٦٧	« فلن أكون ظهيراً »	١٧	القصص
٦٨	« لكى لا تأسوا »	٢٣	الحديد
٧٢	« كى لا يكون دولة »	٧	الحشر
٧٥	« فعلتها إذا ، وأنا من الضالين »	٢٠	الشعراء
٧٥	« فعلت فعلتك التى فعلت »	١٩	الشعراء
٧٥	« فإذن لا يؤتون الناس »	٥٣	النساء
٧٦	« وإذن لا يلبثون »	٧٦	الإسراء
٧٦	« وجوه يومئذ ناضرة »	٢٢	القيامة
٧٧	« وما كان هذا القرآن أن يُفترى »	٣٧	يونس
٧٩	« حتى يرجع إلينا موسى »	٩١	طه
٨٥	« ولا تطعوا فيه ، فيجَلَّ »	٨١	طه
٨٥	« ربنا اطمس على أموالهم ، واشدد على قلوبهم ، فلا يؤمنوا »	٨٨	يونس
٨٦	« فهل لنا من شفعاء ، فيشفعوا »	٥٣	الأعراف
٨٦	« من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ، فيضاعفه » ٢٤٥،		البقرة ،
		١١	والحديد
٨٦	« لِمَ تلبسون الحق بالباطل ؟ وتكتمون »	٧١	آل عمران
٨٧	« لا يُقضى عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٨٨	« ياليتنى كنت معهم ، فأفوز »	٧٣	النساء
٨٨	« لو أن لنا كرة ، فنتبرأ »	١٦٧	البقرة
٨٨	« ودُّوا لو تُذهِنُ فيدهنوا » - فى بعض المصاحف ٩		القلم
٨٩	« لعلى أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطلع إلى		
	إله موسى »	٣٧، ٣٦	غافر
٨٩	« وما يدريك لعلَّ يزكى . أو يذكُر ، فتنفعه		
	الذكرى »	٤ ، ٣	عبس
٩١	« ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحق »	٤٢	البقرة
٩٢	« ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم		
	الصابرين »	١٤٢	آل عمران
٩٢	« ياليتنا نُردُّ ، ولا نكدبَ بآيات ربنا ، ونكونَ »	٢٧	الأنعام
٩٤	« ولا يُؤذَنُ لهم ، فيعتذرون »	٣٦	المرسلات
٩٤	« لا يُقضَى عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر
١٠١	« ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ، ثم		
	يدركه الموت »	١٠٠	النساء
١٠٢	« وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به		
	الله ، فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء . »	٢٨٤	البقرة
١٠٢	« وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ،		
	ويكفر عنكم من سيئاتكم . »	٢٧١	البقرة
١٠٢	« إذا قضى أمرا ، فإنما يقول له : كن فيكون »	٤٧	آل عمران
١٠٣	« ذرهم يأكلوا ويتمتعوا »	٣	الحجر
١٠٤	« من يضل الله ، فلا هادى له ، ويذرهم »	١٨٦	الأعراف
١٠٧	« وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء		
	حجاب ، أو يُرسل رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء »	٥١	الشورى
١٠٨	« أن تضل إحداهما ، فتذكر إحداهما الأخرى »	٢٨٢	البقرة
١٠٩	« لئلا يعلم أهل الكتاب »	٢٩	الحديد

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١١٠	« قل أغير الله تأمروني أعبد »	٦٤	الزمر
١١٠	« وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل ، لا تعبدون إلا الله »	٨٣	البقرة
١١٠	« فلما أن جاء البشير »	٩٦	يوسف
١١٠	« ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ، سىء بهم »	٣٣	العنكبوت
١١٢	« وانطلق الملائمة منهم ، أن امشوا واصبروا على آهتكم » ٦		ص
١١٣	« ماقلت لهم إلا ماأمرتني به ، أن اعبدوا الله »	١١٧	المائدة
١١٣	« وآخر دعواهم ، أن الحمد لله رب العالمين »	١٠	يونس
١١٤	« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
١١٦	« أن يؤتى أحدٌ مثل ماؤتيتم »	٧٣	آل عمران
١٢١	(٦٥) باب عوامل الجزم		
١٢١	« ثم ليقضوا تفتهم ، وليوفوا نذورهم »	٢٩	الحج
١٢١	« ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذهبن كيده مايعيط ؟ »	١٥	الحج
١٢٢	« اتبعوا سبيلنا ، ولنحمل خطاياكم »	١٢	العنكبوت
١٢٣	« قل لعبادى الذين آمنوا ، يقيموا الصلاة »	٣١	إبراهيم
١٢٤	« قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فليفرحوا »	٥٨	يونس
١٢٦	« ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا »	٢٨٦	البقرة
١٢٧	« ولنحمل خطاياكم »	١٢	العنكبوت
١٢٩	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر ، لم يكن شيئا مذكوراً »	١	الإنسان
١٢٩	« ولم أكن بدعائك رب شقياً »	٤	مريم
١٣٣	« مهما تأتينا به من آية »	١٣٢	الأعراف
١٣٤	« نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم »	٢٢٣	البقرة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٣٥	« وما يشعرون أيان يُبعثون »	٢١ ،	النحل
١٣٥	» » » »	٦٥	النمل
١٣٦	« يسألونك عن الساعة ، أيان مُرساها ؟ »	١٨٧ ،	الأعراف
١٣٦	» » » »	٤٢	النازعات
١٣٦	« وقالوا : مهما تأتنا به من آية ، لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين »	١٣٢	الأعراف
١٣٧	« مايفتح الله للناس من رحمة ، فلا ممسك لها »	٢	فاطر
١٣٨	« مانسخ من آية ، أو ننسها ، نأت بخير منها أو مثلها »	١٠٦	البقرة
١٤٣	« أيما الأجلين قضيت »	٢٨	القصص
١٤٣	« أيأ ماتدعوا »	١١٠	الإسراء
١٤٣	« وإن أحد من المشركين استجارك »	٦	التوبة
هـ ١٤٤	« إنما تُجزون ماكنتم تعملون »	١٦ ،	الطور
هـ ١٤٤	» » » »	٧	التحریم
١٤٦	« إن تُبدوا الصدقات فينعما هي »	٢٧١	البقرة
١٤٦	« إن كنتم تحبون الله ، فاتبعوني يُحببكم الله »	٣١	آل عمران
١٤٦	« فإما يأتينكم منى هدى ، فمن تبع هُداى ، فلا خوف عليهم »	٣٨	البقرة
١٤٦	« قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل »	٧٧	يوسف
١٤٦	« إن كان قميصه قد من قبل ، فصدقت »	٢٦	يوسف
١٤٦	« ومن يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتى الله بقوم »	٥٤	المائدة
١٤٧	« وإن تصبكم سيئة ، يفرحوا بها »	١٢٠	آل عمران
١٤٩	« من كان يريد حرث الآخرة ، نرذ له فى حرثه »	٢٠	الشورى
١٥١	« أينما تكونوا ، يدرككم الموت »	٧٨	النساء
١٥١	« ومن عاد ، فينتقم الله منه »	٩٥	المائدة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٥١	« فمن يؤمن بربه ، فلا يخاف بخساً ولا رهقا »	١٣	الجن
١٥٣	« والنجم إذا هوى »	١	النجم
١٥٣	« والليل إذا يغشى »	١	الليل
١٥٤	« وإذا ما غضبوا ، هم يغفرون »	٣٧	الشورى
١٥٦	« فإمّا ترين من البشر أحداً »	٢٦	مريم
١٥٧	« ما دّلّهم على موته ، إلّا دابة الأرض تأكل منسأته »	١٤	سبا
١٥٨ هـ	« فمن ذا الذى ينصركم من بعده »	١٦٠	آل عمران
١٥٨ هـ	« أمّن هذا الذى هو جند لكم ينصركم »	٢٠	الملك
١٥٨ هـ	« إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة »	٦٧	البقرة
١٥٨ هـ	« قل بئسما يأمركم به »	٩٣	البقرة
١٥٨ هـ	« إنّما يأمركم بالسوء والفحشاء »	١٦٩	البقرة
١٥٨ هـ	« الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء »	٢٦٨	البقرة
١٥٨ هـ	« أياّمركم بالكفر ؟ »	٨٠	آل عمران
١٥٨ هـ	« إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات »	٥٨	النساء
١٥٨ هـ	« وما يُشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون »	١٠٩	الأنعام
١٦٢	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
١٦٢	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
١٦٤	« لكن لم يرحمنا ربنا ، ويغفر لنا »	١٤٩	الأعراف
١٦٩	« وإن كان كبيرٌ عليك إعراضهم ، فإن استطعت أن تتبغى نفقاً فى الأرض ، أو سلماً فى السماء ، فتأتهم بآية »	٣٥	الأنعام
١٦٩	« وإن أحدٌ من المشركين استجارك »	٦	التوبة
١٧١	« تحبسونهما من بعد الصلاة »	١٠٦	المائدة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٧٢	« وإنا إن شاء الله لمهتدون »	٧٠	البقرة
١٧٤	« وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ، ولا يسألكم أموالكم . إن يسألكموها فيحلفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم »	٣٦ ، ٣٧	محمد ﷺ
١٧٥	« ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن »	٣٢	يوسف عليه السلام
١٧٧	« لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ، ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك »	٢٨	المائدة
١٧٧	« ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك »	١٤٥	البقرة
١٨١	« وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولاً ميسوراً »	٢٨	الإسراء
١٨١	« وإما ينزغنك من الشيطان نزغٌ ، فاستعذ بالله »	٢٠٠	الأعراف
١٨١	« » » » » » » »	٣٦	فصلت
هـ ١٨٢	« فإما يأتينكم مني هدى »	١٢٣	طه
١٨٢	« أيّا ماتدعوا ، فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
١٨٢	« أينما تكونوا ، يدرككم الموت »	٧٨	النساء
١٨٣	« فبما رحمة من الله لنت لهم »	١٥٩	آل عمران
١٨٣	« أيّما الأجلين قضيت »	٢٨	القصص
١٨٣	« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم »	٧	الإسراء
١٨٣	« إن تصيبك حسنة تسوهم »	٥٠	التوبة
١٨٦	« إن كنت قلته ، فقد علمته »	١١٦	المائدة
١٨٦	« إن كان قميصه قدّ »	٢٦	يوسف
١٨٦	« ولا يجرمكم شنان قوم ، أن صدوكم عن المسجد الحرام »	٢	المائدة

[illegible]

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٩٧	« ولو أن قرآنا سُيِّرَتْ به الجبال ، أو قُطِّعَتْ به الأرض ، أو كُلِّمَ به الموتى »	٣١	الرعد
١٩٧	« وما أنت بمؤمن لنا ، ولو كنا صادقين »	١٧	يوسف
١٩٧	« فلن يُقبلَ من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً ، ولو افتدى به »	٩١	آل عمران
١٩٩	« فلما قضينا عليه الموت ، مادَّلهم على موته »	١٤	سبأ
١٩٩	« فلما نجاهم إلى البرِّ ، إذا هم يُشركون »	٦٥	العنكبوت
١٩٩	« فلما أن جاء البشير ، ألقاه على وجهه »	٩٦	يوسف
١٩٩	« فلما أحسُّوا بأسنا ، إذا هم منها يركضون »	١٢	الأنبياء
٢٠٠	« دَعُوا اللهَ مخلصين له الدين ؛ فلما نَّجاهم إلى البرِّ ، فمنهم مُقتصد »	٣٢	لقمان
٢٠٠	« وما يجحد بآياتنا إلا كلُّ ختار كفور »	٣٢	لقمان
٢٠٠	« فلما ذهبوا به ، وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجبِّ »	١٥	يوسف
٢٠١	« فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ ، وجاءته البشرى ، يجادلنا في قوم لوط »	٧٤	هود
٢٠٢	(٦٦) باب تميم الكلام ، على كلمات مفترقة إلى ذلك		
٢٠٥	« أفلا ينظرون إلى الإبل ، كيف خُلِفَتْ ؟ »	١٧	الغاشية
٢٠٥	« ألم ترَّ إلى ربك ، كيف مدَّ الظِّلَّ ؟ »	٤٥	الفرقان
٢١١	« قد نرى تقلُّبَ وجهك في السماء »	١٤٤	البقرة
٢١١	« قد نعلم ، إنه ليحزنك »	٣٣	الأنعام
٢١١	« قد يعلم ماأنتم عليه »	٦٤	النور
٢١١	« هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر »	١	الإنسان
٢١٢	« ألم نشرح لك صدرك ؟ »	١	الشرح
٢١٣	« وهل نجازى إلا الكفور ؟ »	١٧	سبأ

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢١٣	« كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله وعند رسوله » ؟	٧	التوبة
٢١٣	« ومن يغفر الذنوب إلا الله » ؟	١٣٥	آل عمران
٢١٣	« قال : ومن يقنط من رحمة ربه ، إلا الضالون » ؟	٥٦	الحجر
٢١٥	« أو لا يرون أنهم يُفْتَنُونَ » ؟	١٢٦	التوبة
٢١٥	« أو كلما عاهدوا عهداً ، نبذه فريق منهم » ؟	١٠٠	البقرة
٢١٥	« أفلم يسيروا » ؟	١٠٩	يوسف ،
٢١٥	« » » »	٤٦	الحج ،
٢١٥	« » » »	٨٢	غافر ،
٢١٥	« » » »	١٠	محمد ﷺ
٢١٥	« أفلا يشكرون » ؟	٧٣ ، ٣٥	يس
٢١٥	« أئنم إذا ما وقع آمنتم به ؟ آلآن ؟ وقد كنتم به تستعجلون » ؟	٥١	يونس
٢١٧	« قل : هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور » ؟	١٦	الرعد
٢١٩	« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة »	١٢٢	التوبة
٢١٩	« فيقول : ربّ لولا أخرتني إلى أجل قريب »	١٠	المنافقون
٢٢٠	« فلولا إذ جاءهم بأسنا ، تضرّعوا »	٤٣	الأنعام
٢٢١	« لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء »	١٣	النور
٢٢١	« ولولا إذ سمعتموه ، قلتم »	١٦	النور
٢٢١	« لوما تأتينا بالملائكة »	٧	الحجر
٢٢١	« لولا أخرتني إلى أجل قريب »	١٠	المنافقون
٢٢١	« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة »	١٢٢	التوبة
٢٢٣	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكي منكم من أحد »	٢١	النور

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٢٣	« ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لممت طائفة »	١١٣	النساء
٢٢٤	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله تواب حكيم »	١٠	النور
٢٢٥	« فلا صدق ولا صلى »	٣١	القيامة
٢٢٥	« فلولاً كانت قرية آمنت »	٩٨	يونس
٢٢٦	« ياليتني مت قبل هذا »	٢٣	مريم
٢٢٦	« ها أنتم أولاء تحبونهم »	١١٩	آل عمران
٢٢٧	« ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض »	٢٥	الثل
٢٢٧	« ياليت بيني وبينك بُعد المشرقين »	٣٨	الزخرف
٢٢٨	« هلاً يا اسجدوا »	٢٥	الثل
٢٢٩	« ليسجننّه حتى حين »	٣٥	يوسف
٢٢٩	« فتربصوا به حتى حين »	٢٥	المؤمنون
٢٢٩	« فذرهم في غمرتهم حتى حين »	٥٤	المؤمنون
٢٢٩	« فتولّ عنهم حتى حين »	١٧٤	الصفافات
٢٢٩	« وتولّ عنهم حتى حين »	١٧٨	الصفافات
٢٢٩	« وفي ثمود إذ قيل لهم : تمتعوا حتى حين »	٤٣	الذاريات
٢٣٠	« ويستنبئونك : أحقّ هو ؟ قل : إى ورى »	٥٣	يونس
٢٣١	« وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريّتهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ألست بربكم ؟ قالوا : بلى »	١٧٢	الأعراف
٢٣٣	« أطلع الغيب ؟ أم اتخذ عند الرحمن عهداً ؟ »	٧٨	مريم
٢٣٣	« فأما من أعطى واتقى »	٥	الليل
٢٣٣	« وأما من بخل واستغنى »	٨	الليل
٢٣٤	« فأما اليتيم فلا تقهر »	٩	الضحى

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٣٥	« فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ »	٨٩، ٨٨	الواقعة
٢٣٦	« فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ، أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟ »	١٠٦	آل عمران
٢٤٢	« رَبِّمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ »	٢	الحجر
٢٤٣	« وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »	٦	التوبة
٢٤٤	« فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ »	١٤	المؤمنون
٢٤٤	« ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ »	٦٤	غافر
٢٤٥	« وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا ، قَالُوا : لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا ، وَيَغْفِرَ لَنَا ، لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ »	١٤٩	الأعراف
٢٥١	« يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »	٩٨	هود
٢٥٤	« مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ » بالتخفيف	٣	الضحى
٢٥٨	(٦٧) - باب الحكاية		
٢٦٨	« قَالُوا : سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ ، يَقَالُ لَهُ : إِبْرَاهِيمُ »	٦٠	الأنبياء
٢٧٤	« مُوسَى الْكِتَابِ »	٥٣	البقرة ،
٢٧٤	» »	٨٧	البقرة
٢٧٤	» »	١٥٤	الأنعام ،
٢٧٤	» »	١١٠	هود ،
٢٧٤	» »	٢	الإسراء ،
٢٧٤	» »	٤٩	المؤمنون ،
٢٧٤	» »	٣٥	الفرقان ،
٢٧٤	» »	٤٣	القصص ،
٢٧٤	» »	٢٣	السجدة ،
٢٧٤	» »	٤٥	فصلت

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٧٨	(٦٨) باب الإخبار		
٢٧٩	« ولباسُ التقوى ، ذلك خير »	٢٦	الأعراف
٢٨٨	(٦٩) باب التذكير والتأنيث		
٢٨٩	« قالت نملة »	١٨	النمل
٢٩١	« هذه جهنم التي كنتم توعدون »	٦٣	يس
٢٩١	« هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون »	٤٣	الرحمن
٢٩٨	« أعجاز نخلٍ منقعرٍ » ،	٧	القمر
٢٩٨	« أعجاز نخلٍ خاوية »	٢٠	الحاقة
٢٩٨	« مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقومٍ . فمالتون منها البطون .	٥٣، ٥٢	
	فشاربون عليه من الحميم »	٥٤	الواقعة
٣٠٠	« يوم ترونها تذهل كُلُّ مُرضعة عما أرضعت »	٢	الحج
٣٠٢	« وذللناها لهم ، فمنها رَكوبُهُم ، ومنها يأكلون »	٧٢	يس
٣٠٥	« لَنُحْيِيَّ بِهِ بَلَدَةً مَيِّتَةً ، وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَاماً		
	وَأَناسِيَّ كَثِيراً » .	٤٩	الفرقان
٣٠٦	« عذابٌ أليمٌ »	١٠ ، ١٠٤ ،	
		١٧٤	من البقرة وغيرها
٣٠٧	« ثم لم تكن فتنتهم ، إِلَّا أن قالوا ... »	٢٣	الأنعام
٣٠٧	« إِلَّا أن يكون ميتةً ، أو دماً مسفوحاً »	١٤٥	الأنعام
٣٠٨	(٧٠) باب ألفى التأنيث		
٣٢٢	« من نطفة أمشاج »	٢	الإنسان
٣٢٨	« وشجرةٌ تخرج من طور سيناء »	٢٠	المؤمنون
	(٧١) باب المقصور والممدود		
٣٢٩	« حور مقصورات في الخيام »	٧٢	الرحمن

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٣٤	(٧٢) باب التقاء الساكنين		
٣٣٤	« قل : إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين »	١٦٢	الأنعام
٣٣٤	« فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان »	٣٩	الرحمن
٣٣٥	« ولا الضالين »	٧	الفاتحة
٣٣٥	« وقيل : ادخلا النار مع الداخلين »	١٠	التحریم
٣٣٥	« أفي الله شك ؟ »	١٠	إبراهيم
٣٣٥	« وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن »	٥٣	الإسراء
٣٣٦	« قل : هو الله أحد . الله الصمد »	٢ ، ١	الإخلاص
٣٣٦	« ولا الليل سابق النهار »	٤٠	يس
٣٣٧	« فانت عنه تلّهي »	١٠	عبس
٣٣٨	« ومالكم لا تنصرون »	٢٥	الصفات
٣٣٩	« ألم . الله لا إله إلا هو الحي القيوم »	٢ ، ١	آل عمران
٣٣٩	« قم الليل ، إلا قليلا »	٢	المزمل
٣٣٩	« قل : ادعوا الله ، أو ادعوا الرحمن ، أيا ما تدعوا ، فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
٣٣٩	« بل الله يُزكى من يشاء ، ولا يُظلمون فتيلا .		
	انظر كيف يفترون على الله الكذب »	٥٠ ، ٤٩	النساء
٣٤٣	« وسيحلفون بالله ، لو استطعنا ، لخرجنا معكم »	٤٢	التوبة
٣٤٣	« لو اطلعت عليهم ، لوليت منهم فرارا »	١٨	الكهف
٣٤٣	« اشتروا الضلالة بالهدى »	١٦ ، ١٧٥	البقرة
هـ ٣٤٧	« واغضض من صوتك »	١٩	لقمان
٣٤٧	« ولا تَمْنُنْ تستكثر »	٦	المدثر
٣٤٧	« ومن يحلل عليه غضبي ، فقد هوى »	٨١	طه
٣٤٧	« ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم »		
		٢١٧	البقرة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٥٠	« فظلمت تفكّهون »	٦٥	الواقعة
٣٥١	(٧٣) - باب النسب		
٣٨٨	« وما ربك بظلام للعبيد »	٤٦	فصلت
٣٩١	(٧٤) - باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره		
٣٩٤	« سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ ، وَيُوَلُّونَ الدِّبَرِ »	٤٥	القمر
٣٩٥	« إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ »	١٠	فاطر
٣٩٥	« أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ »	٢٠	القمر
٣٩٦	« حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ ، وَجَرَيْنَ بِهِمْ »	٢٢	يونس
٣٩٩	« وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نَعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً »	٢٠	لقمان
٣٩٩	« غَرَفَ مَبْنِيَّةٍ »	٢٠	الزمر
٣٩٩	« وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ »	١١	المرسلات
٣٩٩	« ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ »	٢٢٨	البقرة
٤٠٤	« تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا »	١٤	القمر
٤١٢	« فَلَمَّا اسْتِأْذَنُوا مِنْهُ ، خَلَصُوا نَجِيًّا »	٨٠	يوسف
٤٢٠	« وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ؛ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ »	٢٦	الحج
٤٢٦	« وَهَزَى إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ ، تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا »	٢٥	مريم
٤٣١	« وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ »	١٢	الرعد
هـ ٤٥١	« وَمِنَ النَّخِيلِ مِنْ أَلْعُنَاقِهَا قِوَانِ دَانِيَةٍ »	٩٩	أنعام
٤٧٤	« مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُزُومٍ بِالْعَصَبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ »	٧٦	القصص
٤٧٤	« وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ »	١٥	القيامة
٤٨٠	« وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ »	٦٠	المائدة
٤٨١	« كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صَفَرٌ »	٣٣	المرسلات
٤٩٤	« عَلِمْتَ نَفْسَ مَا أَحْضَرْتَ »	١٤	التكوير
٤٩٤	« عَلِمْتَ نَفْسَ مَا قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ »	٥	الانفطار

الصفحة	الحديث	المرجع
٥	(٦٢) باب منع الصرف	
٤٥	(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ماكان	
٥٣	« يتعاقبون فيكم ملائكة ... »	رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ١ / ١٣٤
٥٩	(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله	
٧٦	« فيذهب كيما ، فيعود ظهره طبقاً واحداً - بخارى - عند الحديث على قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .	
٨٠	« حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ... » - بخارى - قدر / ٣ ، ومسلم - قدر / ٢٢ - ٢٥ .....	
١٠٠	« فلا تقرب مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم » مسلم - مساجد / ٧١ ، وبخارى كفالة / ٤	
١٢١	(٦٥) باب عوامل الجزم	
١٢٢	« قوموا ، فلاصَلَّ بكم ، أو لكم »	بخارى - صلاة / ٢ ، ومسلم مساجد / ٢٦٨
١٢٤	« ولتُزْرَه بشوكة »	بخارى صلاة / ٢ ، نسائي قبلة / ١٥
١٢٤	« ولتأخذوا مصافكم »	أحمد ٣٤٢/٥ ، ترمذى تفسير سورة / ٣٨
١٤٤	« الناس مجزيون بأعمالهم ... »	كشف الخفاء ج ١ ص ٣٣٢
١٥٦	« إن أبا بكر رجل أسيف ... »	فتح البارى ٦ / ٤١٧ ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى - الإيمان ص ٧
١٥٦	« فإنك إن لاتراه ، فإنه يراك »	مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى ص ٧
١٦٩	آخر حديث : « الناس مجزيون ... »	وقد مضى تخريجه .
١٨٤	« من يقم ليلة القدر ... »	بخارى ، عن أبي هريرة ١ / ١٢

الصفحة	الحديث	المرجع
١٨٩	« أعطوا السائل ، وإن جاء على فرس » الفتح الكبير للنبيهاني ١ / ١٩٩	
٢٠٢	(٦٦) باب تتميم الكلام ...	
٢٤٦	« كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ... »	من حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .
٢٥١	« أقدم حَيْرُوم »	بخارى - مغازى
٢٥٤	« ذروا الحبشة ما وذرتكم »	لم أجده بالمراجع التى تحت يدى
٢٥٥	« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعة »	مسلم الجمعة / ٤٠ ، نسائي الجمعة / ٢ أحمد ١ ، ٢٣٩ برواية : « عن ودعهم الجمععات »
٢٥٨	(٦٧) باب الحكاية	
٢٧٨	(٦٨) باب الإخبار	
٢٨٨	(٦٩) باب التذكير والتأنيث	
٣٠٨	(٧٠) باب ألفى التأنيث	
٣١٧	« أرسل النبي ﷺ إلى عمر بجلعة من حريز أو سبراء ... »	بخارى بيوع / ٤٠ ، أحمد ٣ / ١٤٤
٣٢٣	« إذا مشيت أمتى المطيطاء ... »	فيض القدير ١ / ٤٤٥ ، ترمذى عن ابن عمر .
٣٢٩	(٧١) باب المقصور والممدود	
٣٣٤	(٧٢) باب التقاء الساكنين	
٣٥١	(٧٣) باب النسب	
٣٨٧	« الزبير ابن عمتى ، وحوارى من أمتى »	فيض القدير ٤ / ٧١ ، ومسند أحمد .. عن جابر
٣٩١	(٧٤) باب أمثلة الجمع ...	
٤٥١	« أرسلوا إلى أصدقاء خديجة » .	بخارى مناقب الأنصار / ٢٠ ، الترمذى فى البر / ٦٩ ، والمناقب / ٦١ ، أحمد ٦ / ٢٧٩ ، مسلم فضائل الصحابة / ٧٥

## خامسا - شواهد الشعر والرجز

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
الهمزة المفتوحة			
١٦٧	١٠٢	إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً يَلْقَى فيها جاذراً وظباءً	الأعشى أو الأخطل
٦٥	١٧	لن ، مارأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال ، وأشهد الهيجاء	—
الهمزة المضمومة			
٩٢	٤٠	ألم أك جاركم ، ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء ؟	الخطيئة
٣٣٣	١٨٧	سُغْنِيْنِي الذي أغناكَ عَنِّي فلا فقر يدوم ، ولا غناء	—
٢١٨	١٤٢	فلا ، والله ، لا يُلْفَى لما بي مسلم بن معبد	
		ولا للما بهم ، أبداً ، دواء الوالبي	
الهمزة المكسورة			
٤١٨	٢١٨	* ألا ياحمز ، للشرف التواء *	—
الباء الساكنة			
٤٢٦، ٤٢٥	٢٢٢	ياسيد الناس ، وديان العرب أعشى	
		إليك أشكو ذربة من الذرب بنى مازن	
٣٤١	١٩١	ليس بين الحي والميت سبب	
		إنما للحي ملَمِيت النَّصب	
٣٤٦	١٩٥	فغض الطرف ، إنك من ثمير	—
		فلا كعباً بلغت ، ولا كلاباً جرير	
١٨٤	١٢١	إن تصرمونا ، وصلناكم ، وإن تصلوا	
		ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً	—

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
٢١٨ ١٤٣	فأصبحن لايسألته عن بما به أصعد في علو الهوى ، أم تصوبا	الأسود بن يعفر أو ابن جعفر
الباء المضمومة		
١٩١ ١٢٢	أحلاى ، لو غير الحمام أصابكم عتبت ، ولكن ماعلى الدهر معتب	الغطمش الضبي
٢٥٩ ١٦٩	بأى كتاب ؟ أم بآية سنة ترى حُبهم عاراً على ؟ وتحسب ؟	الكُميت بن زيد
٧٩ ٢٥	سموت ، ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيع قد يصاب	_____
٣٠١ ١٧٨	فليت أميرنا ، وعزلت عنا مُخضبةً أناملها ، كعاب	_____
٤١٣ ٢١٥	طويلُ اليدين ، رهطه غير ثنية أشتم ، كريم ، جازه لايرهب	الأعشى
١٢٣ ٥٣	فلا تستطل منى بقاءى ومُدنى ولكن يكن للخير منك نصيب	_____
الباء المكسورة		
١٠٦ ٤٦	لولا توقّع معترّ ، فأرضيه ماكنت أوتر إتراباً على ترب	_____
٤٠٩ ٢١١	وما بجنبى من صفح وعائدة عند الأسدّة ، إن العى كالعضب	_____
٦٥ ١٨	إذا ماغدونا ، قال ولدانُ أهلنا:	
١٥٩ ٩٦	تعالوا ، إلى أن يأتنا الصيّد ، نخطب وللخير أيام ، فمن يصطبر لها	امرؤ القيس
٢٣٦ ١٥٨	ويعرف لها أيامها ، الحير تُعقب فأما القتال ، لاقتال لديكم	طفيل الغنوى الحارث
	ولكن سيراً ، فى عراضِ المواكب	ابن خالد المخزومى

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٤٧	١٦٣	كذب العتيق ، وماء شت بارد إن كنت سائلتي غبوقاً ، فاذهبي	عنتره أوخز بن لوزان
التاء المضمومة			
٣٣٢	١٨٦	فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساة	رويشد
٣٠٦	١٨٣	يأيها الراكب المزجي مطيئة سائل بني أسد : ماهذه الصوت ؟	ابن كثير الطائي
التاء المكسورة			
١٨٢	١١٨	زعمت ثماضير أننى إمّا أمث	عبد الله بن الحرّ
١٨٠	١١٧	متى تأتنا ، ثلّم بنا ، فى ديارنا تجد حطبا جزلاً ، وناراً تأججاً	أو الحطيئة
٢٢٥	١٥٠	ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُحماً	عبد الله ابن الزبعرى
١٠٤	٤٤	سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فاستريحا	المغيرة بن حبناء أو ابن حنين
٨٥	٣١	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا	أبو النجم العجلي
٢٩٤ م	٣١	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا	
١٨٠	١١٧	متى تأتنا ، ثلّم بنا ، فى ديارنا تجد حطبا جزلاً ، وناراً تأججاً	أبو النجم
٢٢٦	١٥٠	ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُحماً	عبد الله بن الزبعرى
١٠٤	٤٢	سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فاستريحا	المغيرة بن حبناء أو ابن حنين

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٨٥	٢٩	ياناق ، سيري عنقا فسيحا	أبو النجم العجلي
٢٩٥	٢٩ م	ياناق ، سيري عنقا فسيحا	أبو النجم
		إلى سليمان ، فنستريحا	
الحاء المضمومة			
١٨٩	١٢٢	ولو أن ليلي الأخيلية سلمت	
		علّي ، ودوني جندل وصفائح	
		لسلمت تسليم البشاشة ، أو زقا	
		إليها صدى ، من جانب القبر صائح	ثوبة بن الحمير
٦٢	١١	ربيته ، حتى إذا تمعددا	
		وآض نهذاً ، كالحصان أجردا	
		كان جزائ ، بالعصا ، أن أجلدا	العجاج
٣٩١	٢٠٧	وأق رُكيّب ، واضعون رحاهم	
		إلى أهل نار ، من أناس ، بأسودا	—
٢٢٨	١٥٤	يارب سار بات ماتوسدا	
		إلا ذراع العنسي ، أو كف اليدا	—
المضمومة			
١٥٥	٩٢	إذا وجدت أوار الحب في كبدى	
		أقبلت نحو سقاء القوم أبترد	—
٣٦٢	١٩٩	وكيف لنا بالشرب ؟ إن لم يكن لنا	عمارة بن عقيل
		دراهم عند الحانوي ، ولا نقد	أو الفرزدق أو ذو
			الرمة
١٤٤	٧٧	يشنى عليك ، وأنت أهل ثنائ	عبد الله بن عنمة
١٦٥	٧٧ م	ولديك ، إن هو يستردك ، مزيد	الضبي

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
الدال المضمومة			
١٧٠	١٠٥	متى تُؤخذوا قسراً ، بظنة عامر ولا ينج ، إلا في الصفاد ، يزيد	أنشده ابن مالك في شرح الكافية
الدال المكسورة			
٣٩	٦	وذكرت من لبن المخلق شربة والخيل تعدو بالصعيد بداد	النابعة الجعدى أو حسان بن ثابت
٤٣٧	٢٢٥	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد	القطامي
١٥٤	٨٩	فاذا ، وذلك لا انتهاء لذكره والدهر يُعقب صالحاً بفساد	أنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى
٣٠٠	١٧٦	كمرضعة أولاد أخرى ، وضيعت	
١٦٨	١٠٤	بنى بطنها ، ذاك الضلال عن الرشيد ولست بحلال التلاع ، مخافة	بنو بطنها
٢٠٧ هـ	١٣٦	* قدنى من نصر الحبيبين ، قدى *	ولكن متى يسترفد القوم أرفد أبو نخيلة
٢٠٨ م	١٣٦	* قدنى من نصر الحبيبين ، قدى *	أو حميد الأرقط أو أبو مجدلة
١٣٠	٥٩	أفد الترحل ، غير أن ركابنا	» » »
٢١١ م	٥٩	أفد الترحل .... الخ وكأن قد	النابعة الذبياني
١٥٤	٨٠	ترفع لى خندف ، والله يرفع لى	» »
٣٥٤	١٩٨	ناراً ، إذا خمدت نيرانهم ، تقد تزوجتها ، رامية هرمزية	الفرزدق
		بفضل الذى أعطى الأمير من النقد	_____

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
١٣٥ ٦٥	متى تأتته ، تعشؤ إلى ضوء ناره	
١٨١ ٦٥ م	متى تأتته ..... الخ خير موقد	الخطيئة
٢٢٦ ١٥٣	ها ، إن ذى عذرة ، إن لا تكن نفعت	الخطيئة
	فإن صاحبها ، مشارك النكد	الباغية
١٠٩ ٤٦	ألا أيهذا الزاجري ، أحضر الوغى	الذبياني
	وأن أشهد اللذات ، هل أنت مُخلدى ؟	الذبياني
٢٩٤ ١٢٨	فلو كان حمدٌ يُخلد الناس ، لم تمت	طرفة
	ولكن حمد الناس ليس بمخلد	زهير
٢٢٧ م ١٥٢	ها ، إن تا عذرة ، إلا تكن نفعت	النابعة
	فإن صاحبها ، قد تاه في البلد	الذبياني
٢٢٧ ١٥١	* أبا حكم ، ها أنت نجم ، فجالد *	أنشده الفراء
٢٢٤ ١٤٩	لا درّ درك ، إني قد رميتهم	الجموح الظفري
	لولا حُددت ، ولا عُذرى لمحدود	أوراشد السلمي
الذال المفتوحة		
٤٨٨ ٢٣٢	ترمى الفجاج والفيافي والقُصا	أنشده
	بأعينات ، لم يخالطها القذى	ابن برى
الراء الساكنة		
٨ ٢	يُفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا	
	بمثنى الرّفاق المترعات ، وبالجزر	امرؤ القيس
٤٨٠ ٢٣١	مأنت من شجر العرى	
	عند الأمور ، ولا العراعر	الكميت

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤١٤	٢١٦	أيها الفتيان ، في مجلسنا جَرَدُوا منها ، وِرَاداً وشُقُرْ	طرفة بن العبد
٣٨٥	٢٠٣	ولستُ بِلَيْلِي ، ولكني نَهْرُ لا أُدْلِجُ الليلَ ، ولكن أبتكرُ	_____
٣٨٥	٢٠٤	* يتبعن جَاباً ، كَمُدَّقِ المعطيرِ *	العجاج
<b>الرَّاء المفتوحة</b>			
١٨٢	١٢٠	متى ماتلقني فَرْدَيْنِ ، ترتجفُ روانف أَلَيْتِيكَ ، وتُسْتَطَارا عنترة	_____
٣٤٢	١٩٢	أعارتُ عينه ، أم لم تَعَارا عمرو بن أحمـر الباهلي المطعمين لدى الشتاء سدائفاً	_____
٢٢٨	١٥٦	مَلْنِيْبٍ غَرًّا ..... * أما والله ، أن لو كنتُ حُرًّا *	_____
١٣٥	٦٦	أيان تُؤمّنك ، تأمّنُ غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأَمَنَ منّا ، لم تزل حذرا	_____
١٩٦	١٣١	قالت سلامة : لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء ، حتى تُعذّرا	_____
٨١	٢٩	لو كان قتلٌ ، ياسلام ، فراحَةٌ لكن فررت ، مخافةً أن أوسرا	_____
٤٢٥	٢٢١	فَسَرِ في بلاد الله ، والتجسس الغنى تعش ذا يَسارٍ ، أو تموت فتُعذّرا	_____
٧٦	٢٤	أشَبَّهَنَ من بقر الخُلصاءِ أعينَها وهُنَّ أحسنُ من صيرانها صوراً	ذو الرّمة
٤٣	٩	لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا	نسب لرؤبة
		فأتاها أُحَيْمَرُ ، كأخى السهم بعضب ، فقال : كوني عقيرا	أمية ابن أبي الصلت

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
<b>الراء المضمومة</b>		
٨٠ ٢٧	حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو أن يبين جميعاً ، وهو مختار	يزيد بن حمار السكوني
١٦٦ هـ ١٠٠	على حين من تلبث عليه ذنوبه يرث شره ، إذ في المقام تدابر	ليبيد أنشده ابن مالك
٤١٩ ٢١٩	والمسجدان ، وبيت أنت عامره لنا ، وزمزم ، والأحواض ، والستر	عن الفارسي
١٠٧ ٤٧	إني ، وقتلي سليكا ، ثم أعقله كالثور ، يضرب ، لما عافت البقر	أنس بن مدركة
١٤٥ ٨٠	* أم هل كثير بكى ، لم يقض عبرته إثر الأحبة ، يوم الين ، معذور	أوس أو علقمة الفحل
<b>الراء المكسورة</b>		
١٣٢ ٦٢	لولا فوارس من جرم ، وأسرهم يوم الصلفاء ، لم يوفون بالجار	—
١٩٢ ١٢٣	لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالغصان ، بالماء اعتصاري	عدى بن زيد
٣٧ هـ ٥	رب راء من بن ثعل مخرج كفيه من ستره	امرؤ القيس
٢٣٧ ١٥٩	* وأيما العجز منها ، فلا يجري *	
٢٩١ ١٧١	وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت برىء من قباتلها العشر	النواح الكلابي
٣٠٦ ١٧١ م	وإن كلاباً هذه ... الخ العشر	»
٢٠٠ ١٣٤	فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيء ، ولاناه أخاه عن الغدر	الأخطل

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
<b>الراء المكسورة</b>			
٢٠٠	١٣٤	فصَّبَ عليكم تغلب ابنة وائل	
		فكانوا عليكم مثل راغية البكر	الأخطل
٢٥١	١٦٥	تعلَّم شفاء النفس قهرَ عدوِّها	زياد
		فبالغ بلطف في التحيُّل والمكر	ابن سيار
٥٢٨	٢٤١	ياما أميلح غزلانا ، شدنَّ لنا	العرجي ،
		من هؤوليا تَكُن الضَّالِّ والسَّمر	أو كثير عزة ....
٤٢٦	٢٢٣	ألا يا سلمى ، ياهند ، هند بنى بدر	
		وإن كان حيَّانا عدى ، آخر الدهر	الأخطل
٣٥١	١٩٦	إذا ما كنت ملتمساً لغوث	
		فلا تصرخ بكنتى كبير	—
٣٣٥	١٨٨	تنتهض الرعدة في ظهري	
		من لدن الظهر إلى العَصير	رجل من طيء
١٤٩	٨٤	دست رسولاً ، بأن القوم إن قدروا	
		عليك ، يشفوا صدوراً ذات توغير	الفرزدق
<b>الزَّاي المضمومة</b>			
٤٦٦	٢٢٨	حذاها من الصَّيداء نعلًا طراقها	الشمّاخ بن ضرار
		حوامى الكراع ، المؤيدات العشاور	الذبياني
<b>السين المضمومة</b>			
١٠٥	٤٥	لو كنت ، إذ جئتنا ، حاولت رؤيتنا	أنشده
		أتيتنا ماشيا ، لا يعرف الفرس	الفراء
١٣٩	٧٠	إذ مأتيت على الرسول فقل له	
		حقا عليك ، إذا اطمأنَّ المجلس	
		ياخير من ركب المطى ، ومن مشى	من أبيات
		فوق التراب ، إذا تُعدُّ الأنفس	سيبويه

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
<b>السين المكسورة</b>			
٦٩	٢٢	كى لتقضىنى رُقِيَّةٌ ما وعدتنى ، غير مختلس	ابن قيس الرقيات
٤٣٨	٢٢٦	رھط ابن أثعل ، فى الخطوب أذلة	
		دَنَسو الثياب ، قنأثم لم تُضرس	
		بالهمز ، من طول النفاق ، وجارهم	
		يُعطى الظلامه ، فى الخطوب الحُوس الحطيئة	
٢٠٨	١٣٧	عددت قومى ، كعديد الطَّيس	
		إذ ذهب القومُ الكرامُ ، لى روبة	
<b>العين الساكنة</b>			
١٥٧	٩٤	لا تحفرن بئرا ، تريد أخا بها	
		فإنك فيها ، أنت من دونه ، تقع	
		كذاك الذى ييغى على الناس ظالما	أنشده
		تصبه على رغم ، عواقبُ ماصنع	ابن الأعرابي
١٥٧	٩٤ م	رواية أخرى :	
		وكل امرئ ييغى على الناس ظالما	أنشده
		تصبه على رغم ، عواقبُ ماصنع	المرزبانى
<b>العين المفتوحة</b>			
٦٨	٢٠	فقلت : أَكُلَّ الناس أصبحت مانحا	
		لسانك ، كيما أن تُغرَّ وتخدعا	جميل
١٤٥	٩٩	فمن نحن نُؤمِّنه ، يث وهو آمن	
		ومن لائجره ، يُمس منا مفزعا	هشام المرى

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		<b>العين المفتوحة</b>	
١٧٤	١١١	فإن عثرت بعدها ، إن وألث	
١٩٨	١٣٢	نفسى من هاتا ، فقولا : لا لعا إني لأرجو محرزاً ، أن ينفعا	ابن دريد
١٤٢	٧٦	إياى ، لما صرت شيخاً قلعا وإنك مهما تُعطِ بطنك سؤله	————
٨٨	٣٤	وفرَجك ، نالا منتهى الدم ، أجمعا يابن الكرام ، ألا تدنو ؟ فتبصر ما	حاتم الطائي
٢٢٠	١٤٤	قد حدثوك ، فما راءِ كمن سمعا تعدون عقر التيب أفضل مجدكم	
		بنى ضوطرى ، لولا الكمى المقنعا	جرير
		<b>العين المضمومة</b>	
١٣٩	٧١	فاذ ماترينى اليوم ، مُزجى مطيتى أصعد سيرا ، فى البلاد ، وأفرع	
٣٨٣	٢٠١	فإنى من قوم سواكم ، وإنما رجالى فهم بالحجاز ، وأشجع	عبد الله ابن همام السلولى
١٤٨	٨٣	أنا الصلتانى الذى قد علمتم إذا ماتحكمم ، فهو بالحكم صادع	الصلتان العبدى
١٦٤	٩٩	ياأقرع بن حابس ، ياأقرع إنك ، إن يُصرع أخوك ، تُصرع	جرير البجلّى أو عمرو العجلّى
٣٧٢	٢٠٠	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم رى ، أن بيتى واسع وما الناس إلا كالديار ، وأهلها	————
		بها ، يوم حلّوها ، وغدوا ، بلاقع	ليبد

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
العين المضمومة			
٣٠٥	١٨١	أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي ، وَأَصْحَابِي هَجُوعُ	عمرو ابن معدى كرب
العين المكسورة			
٦٩	٢١	أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركها شَنًّا ، ببيداءً بلقع	العباس
٤٤	١٠	فما كان حصنٌ ، ولا حابس يفوقانِ مرداسَ ، في مجمع	ابن مرداس
٢٦٨		محمرّة ، عقب الصباح ، عيونهم بمَرَى هناك ، من الحياة ، ومسمع	الحادرة
٩١	٣٦	أتيتُ رِيَّانَ الجفون ، من الكرى وأيت منك ، بليلة الملسوع ؟	الشريف الرضي
الفاء الساكنة			
٤٩٩ هـ	٢٣٨	وشبه فعلاء وفعلَى ، إن صُرِفَ صَغُرَ ، بكسر لازم ، قبل الألف	ابن مالك في شرح الكافية الشافية
الفاء المضمومة			
٢١٠	١٣٨	أخالد ، قد ، والله ، أو طأت عَشْوَةً وما قائل المعروف فينا يُعْنَفُ	أخو يزيد ابن عبد الله البجلي
الفاء المكسورة			
٤٩٩ هـ	٢٣٨	وفتح مالم ينصرف ، حَتَمٌ ، ففى علقى وغوغاء ، كلاهما اقْتَفَى	ابن مالك في شرح الكافية الشافية
الفاء المكسورة			
٣٨٧	٢٠٦	عليه من اللؤم سروالة فليس يَرْقُ لمستعطف	ميسون بنت بجدل الكلبيّة
١٠٢	٤٣	للبس عباءة ، وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوف	

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
١٠٦ ٤٣ م	للبس عباءة ... الخ الشفوف	
	القاف المضمومة	
٢٥٥	لقد زَرَقْتُ عيناك ، يابن مكعب	
	كما كلُّ ضَبِيٍّ ، من اللؤم أزرُقُ	_____
١٧١ ١٠٧	وإنسانُ عيني ، يحسُرُ الماءَ تارةً	
	فيبدو ، وتارات يَجُمُّ ، فيغرقُ ذو الرِّمَّة	
٦٠ ١١	فلو أنَّك في يوم الرِّخاءِ سألتني	
	طلاقك ، لم أبخلُ ، وأنتِ صديقُ	_____
	القاف المكسورة	
١٤٠ ٧٤	أين تضربُ بنا العُدَّة ، تجدنا	ابن همام
	نُصِرْفُ العيسَ نحوها للتلاقى	السلولي
٢٥٥ ١٦٨	إذا ما استَحَمْتُ أرضه من سماءه	خفاف
	جرى ، وهو مودوعٌ ، وواعدُ مَصْدَقِ	ابن نُدبة
١٠١ ٤٢	ومن لم يقدِّم رجله مطمئنةً	روى
	فيثبَّتْها في مستوى الأرض ، يزلق	لكعب بن زهير
١٩٥ ١٣٠	لو أنَّ بالعلم تُعطى ماتعيش به	
	لما ظفِرت من الدنيا بثُفُروق	_____
٢٢٨ ١٥٥	ألا يا قيسُ ، والضحَّاك ، سيرا	
	وقد جاوزتُما خمر الطريق	
	اللام الساكنة	
٢٩٣ ١٧٣	إنسانةً فتانةً بدرُ الدُّجى ، منها نحجلُ	_____
١٥٦ ٩٣	لو يَشَأْ ، طارَ به ، ذو مِيعَة	علقمة الفحل أو
	لأحِقُّ الآطال ، نَهْدٌ ، ذو حُصَلْ	امرأة من بنى الحارث

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
	اللام المفتوحة	
١٢٢ ٥٢	محمد ، تَفِدْ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا ما خِفَتْ من أمر تَبَالَا	نسب إلى حسان وإلى أبي طالب وإلى الأعشى
١٤٢ ٧٥	فماتَحَى ، لأَرْهَبْ ، وإن كنتُ جارِماً وإن عَدَّ أعدائى ، علىَّ لهم ذَخْلاً	الفرزدق
١٤٠ ٧٢	وإنك إذ ماتأتِ مانتِ آمراً به ، لاتَجِدْ من أنت تأمرُ ، فاعلاً	
٤٩٢ ٢٣٧	فُويقُ جُبَيْلٍ ، شاخِ الرأسِ ، لم تكن لتَبْلُغَه ، حتى تَكُلَّ وتعملاً	أوس بن حجر
٣٠٢ ١٧٩	ولا تلى فارقةً فعولا أصلاً ، ولا المفعال والمفعيلا ابن مالك في الألفية	
	اللام المضمومة	
٢٨٩ ١٧٠	أبوك خليفة ، ولدته أخرى وأنت خليفة ، ذاك الكمالُ	
٢١٤ ١٤٠	فاذهب ، فأئى فتى فى الناس أحرزه من حَفِه ظَلَمٌ ، دُعِجٌ ، ولا جَبُلُ	المتنخل الهذلى
	اللام المضمومة	
١٧٢ ١٠٨	والناسُ ، مَنْ يَلْقَ خيراً ، قائلون له مايشتى ، ولأَمَّ المخطىء الهبَلُ	القطامي
٤٧٠ ٢٢٩	عليها أسودٌ ، ضارياتٌ ، لبوسهم سوايغُ بيضٌ ، لا يخرقُها النَّبَلُ	زهير ابن أبى سلمى
٣٨٦ ٢٠٥	تهامون ، نجديون ، كيداً ونجدةً لكل أناسٍ ، من وقائعهم سَجَلُ	

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
اللام المضمومة			
١٦٨	١٠٣	ولكنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يُنُوبُهُ	أمية
١٩٩	١٣٣	بُعْدَتِهِ ، يَنْزِلُ بِهِ ، وَهُوَ أَعَزُّ حديث أناسي ، فلما سمعته	ابن أبي الصلت
٦١	١٢	إِذَا لَيْسَ فِيهِ مَا أُبَيِّنُ ، فَأَعْقُلُ رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَا بَعْدَ مَوْتِهِ	كعب بن زهير
		فَعَاشَ النَّدَا ، مِنْ بَعْدِ مَا هُوَ خَامِلُ	—
١٣٤	٦٤	خَلِيلِي ، أَتَى تَأْتِيَانِي ، تَأْتِيَا	—
١٤٤	٧٨	أَنْحَا ، غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا ، لَا يَحَاوُلُ وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها	السموئل
٧٩	٢٦	فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفَضُولِ سَمَاحَةً	ابن عاديء
		حَتَّى تَجُودَ ، وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ	المقتع الكندي
اللام المكسورة			
٣٨٤	٢٠٢	وَلَيْسَ بِذِي رَحْمٍ ، فَيَطْعَنَنِي بِهِ	—
٤٨٩	٢٣٤	وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ ، وَلَيْسَ بِنَبَالٍ تَرْوَحُ بِالْعَشِيِّ ، بِكُلِّ خِرْقٍ	امرؤ القيس
١٩٣	١٢٧	كَرِيمِ الْأَعْمَمِينَ ، وَكُلِّ خَالٍ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ	أنشده ابن الأعرابي
٣٠٥	١٨٠	كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانُ رِيحٍ	امرؤ القيس
		خَرِيقٍ ، بَيْنَ أَعْلَامٍ طَوَالٍ	الأعلم الهذلي

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
اللام المكسورة			
٤٢٧	٢٢٤	وتبلى الألى يستلثمون ، على الألى	أبو ذؤيب
١١٨	٥١	تراهنَّ يوم الروع كالجدل القبل يُعشَّونَ ، حتى مائهُرُ كلابهم	الهدلي
٤١٤	٢١٧	طوى الجديدان ماقد كنتُ أنشرهُ	حسان بن ثابت
٤٢٠	٢٢٠	أو خلفتنى ذوات الأعين الثجل أغرُ الثنايا ، أحْمُ اللثاتِ	أبو سعيد الخزومي
١٨٢	١١٩	يُحسنُها سوكُ الإسحل إذا النعجة ، الأدماء كانت بقفرة	عبد الرحمن ابن حسان
٢٢٣	١٤٧	فأيان ماتعدلُ بها الريحُ تنزل لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته	أنشده أبو زيد
٩٢	٣٩	لقد شربتُ دماً ، أحلى من العسل كذبتم ، وبيتَ الله ، نبزى محمداً	
٣٤٣	١٩٣	ولمَّا نُطاعنَ دونه ونناضل ونُسلمه ، حتى نُصرَّعَ حوله	أبو طالب عم النبي ﷺ
٤٦٧	١٩٣ م	ونُذهلَ عن أبنائنا والحلائل فلستُ بآتيه ، ولا أستطيعه	النجاشي الحارثي
٤٩٠	٢٣٥	ولاك اسقنى ، إن كان مأوك ذا فضل كأن خصيه ، من التدلل	قيس بن عمرو
٣١٩	١٨٥	ولا أستطيعه ... الخ البيت ظرفُ عجزٍ ، فيه ثنتا حنظل كأن دثاراً حلقتُ بلبونه	خطام المجاشعي أو سلمى الهدلية
١٣٤	٦٣	عقابُ تُنوفى ، لا عُقابُ القواعل أغرَّك منى ، أن حُبَّك قاتلي	امرؤ القيس
		وأنك مهما تأمرى القلبَ يفعل	امرؤ القيس

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
<b>اللام المكسورة</b>		
١٥٥ ٩١	استغني ، ما أغناك ربُّك ، بالغنى	عبد قيس بن خفاف
١٤٧ ٨٢	وإذا تُصَبِّكْ خَصَاصَةً ، فتَجَمَّلْ فإن يكُ قومٌ ، سرَّهم ماصنعتم	أو - حارثة بن بدر
١٣١ ٦١	ستحتلبوها ، لاقحاً ، غيرَ باهلٍ فأضحت مغانيها ، قفاراً رسومها	—
	كأن لم سوى أهل من الوحش تُؤهلِ	ذو الرمة
<b>الميم الساكنة</b>		
٢٣٧ م	* لا تفسدوا آبا لكم *	—
٦٣ ١٥	ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلم	باغت بن صريم اليشكري
١١٢ ١٥ م	ويوماً توافينا .. الخ البيت	أو أرقم اليشكري أو زيد بن أرقم » » »
<b>الميم المفتوحة</b>		
٣٩٣ ٢٠٨	لنا الجففاتُ العُرُ ، يلمعن في الضحى	حسان بن ثابت
١٠١ ٤١	وأسيافنا يقطرون ، من نجدة ، دَمَا ومن يقترب منا ، ويخضع ، نُؤوهِ	
٨٢ ٣٠	ولا يخش ظلماً ، ما أقام ، ولا هضمًا ولولا رجال ، من رزام ، أعزَّة	المتلمس أو
١٠٨ ٣٠ م	وآل سبيع ، أو أسوءك ، علقمًا ولولا رجال ... الخ البيت	الحصين بن الحمام » »
٨١ ٢٨	وكنث ، إذا غمرت قناة قوم	
	كسرت كعوبها ، أو تستقيما	زياد الأعجم

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
	الميم المضمومة	
٣٠٠ ١٧٥	تمخضت المئون له بيوم	عمرو بن حسان
	أنى ، ولكل حاملية تمام	أو خالد بن حق
١٥٠ ٨٦	وإن أتاه خليل ، يوم مسألة	
	يقول : لا غائب مالى ، ولا حريم	زهير
١٧٣ ١١٠	إن تستغيثوا بنا ، إن تذرؤوا ، تجدوا	
	منا ، معاقل عز ، زانها كرم	—
١٥٢ ٨٨ ،	فطلّقها ، فلست لها بكف	الأحوص محمد بن عبد
١٦٩ ٨٦ مكرر	وإلا ، يعل مفرقك الحسام	الله بن عاصم
	» » » » »	الأنصارى
١٦٧ ١٠١	وقدر ككف القرد ، لا مستعيرها	تميم
	يغار ، ولا من يأتها يتدسم	ابن مقبل
١٢٧ ٥٧	إذا ما خرجنا من دمشق ، فلا نعد	الوليد
	لها أبداً ، مادام فيها الجراضيم	ابن عقبة
١٧٢ ١٠٩	بنى نعل ، لاتنكعوا العنز شربها	
	بنى نعل ، من ينكع العنز ظالم	الأسدي
١٧٨ ١١٤	فأقسم ، أن لو التقينا ، وأنتم	المسيب
	لكان لكم يوم ، من الشر مظلم	ابن علس
٨٧ ٣٣	لم ألق بعدهم حيا ، فأخبرهم	زياد بن حمل
	إلا يزيدهم حبا إلى ، هم	أو زياد بن منقذ
٢٤٢ ١٦١	صددت ، فأطولت الصدود ، وقلما	عمر بن أوى ربيعة
	وصال ، على طول الصدود ، يدوم	أو المزار الفقعي
٢١٧ ١٤٠	هل ما علمت ، وما استودعت ، مكتوم ؟	
	أم حبلها ، إذ نأثك اليوم ، مصروم ؟	
٢١٧ ٨٠ م	أم هل كبير بكى ، لم يقض عبرته	علقمة الفحل
	إثر الأحبة ، يوم البين ، مشكوم ؟	

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الميم المضمومة	
١٩٣	١٢٨	ما أطيب العيش ! لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه ، وهو ملموم	تميم ابن مقبل
١٣٦	٦٧	متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ، أيتها الخيام	جرير
٩١	٣٧	لا تنة عن خلق ، وتأتى مثله عار عليك ، إذا فعلت ، عظيم	أبو الأسود
		الميم المكسورة	
١٦٢	٩٨	وكنث أرى زليلاً ، كما قيل ، سيداً إذا ، إنه عبد القفا واللهازم	—
١٦٠	٩٧	هل أنت بائعتي دمي بغلائه إن كنت زفرة عاشق لم ترحم	—
١٧٩	١١٦	ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يُغنيها يوماً من الدهر ، يُسأم	زهير
٤٧٩	٢٣٠	خلع الموك ، وصار تحت لوائه شجر العرى ، وعراعر الأقبام	الكميت أو مهلهل أو شرحبيل
٣٤٦	١٩٤	ذم المنازل ، بعد منزلة اللوى والعيش ، بعد أولئك الأيام	جرير
٢٤٦	١٦٢	عمرئك الله ، إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ، أيام ذى سلم ؟	الأحوص
٢٥١	١٦٤	يادار عبلة بالجواء تكلمى وعمى صباحاً ، دار عبلة ، واسلمى	عنتره
١١٥	٥٠	أتغضب ، أن أذنا قتيبة حزنا جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازم	الفرزدق
١٢٦	٥٦	وقالوا : أخانا ، لا تخشع لظالم عزيز ، ولا ذا حق قومك تظلم	—
١٣١	٦٠	احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب ، إن وصلت ، وإن لم	إبراهيم بن هرمة
١٣٧	٦٩	ومهما تكن عن امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم	زهير

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
٢١٨ ١٤١	سائل فوارس يربوع ، بشدتنا أهل رأونا بوادي القف ، ذى الأم	زيد الخير
النون الساكنة		
قالت بنات العم : ياسلمى وإن		
٢٢٢ ١٤٥	كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإن أتطمع فينا من أراق دماءنا	رؤية نسب إلى
٨٥ ٣٢	ولولاك ، لم يعرض لأنسابنا حسن رب وفقنى ، فلا أعدل عن	عمرو بن العاص
سنن الساعين في خير سنن		
النون المفتوحة		
٢٠٥ ١٣٥	* عن كيف ضيعتنا ؟ ذهل بن شيانا ؟ *	—
٩ ٣	أجز فعلى لفعلانا إذا استشيت حبلانا	ابن مالك
إلى قوله :		
وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا		
٤١٢ ٢١٤	وزد فيهن خمصانا على لغة ، وأليانا	المرادى
تري ثنانا ، إذا ماجاء ، بدءهم		
٤٨٨ ٢٣٣	وبدؤهم ، إن أتاننا ، كان ثنيانا قد جرت الطير أيا منينا	أوس ابن معراء
قالت : وكنت رجلا فطينا :		
هذا ، لعمر الله ، إسرائيلنا		
٣٣٨ ١٨٩	يا حب ، قد أمسينا ولم تنام العينا	أنشده الكسائي
٢٥٢ ١٦٦	نعلما : هبي وهلا وأرجب	الكميت
١٢٤ ٥٥	وفي ألياتنا ، ولنا ، أقتلنا لتقم أنت ، يابن قريش	ابن معروف
فتقضى حوائج المسلميننا		
٣٠١ ١٧٧	فلو جاءوا ببرة أو بهند	أنشد
لبايعنا أميرة مؤمنينا		
لابن همام		

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
	<b>النون المضمومة</b>	
٦٢ ١٤	وبعض الحلم عند الجهل ، للذلة إذعان	الفند الزماني
٣٥٢ ١٩٧	ولست بكنتي ، ولست بعاجن	
	وشر الرجال ، الكنتي وعاجن	الأعشى
	<b>النون المكسورة</b>	
١٤٩ ٨٥	تعش ، فإن عاهدتني ، لا تخونني	
	نكن ، مثل من ، ياذب ، يصطحبان	الفرزدق
١٤٧ ٨١	من يفعل الحسنات ، الله يشكرها	حسان بن ثابت
	والشر بالشر ، عند الله ، مثلان	أو ابنه عبد الله
		أو كعب بن مالك
٢٣ ٥	أعلنت في حب جمل ، أي إعلان	حاجب بن حبيب
	وقد بدا شأنها ، من بعد كتان	الأسدي
١٤٠ ٧٣	حيثما تستقم ، يقدرك الله — نه نجاحاً ، في غابر الأزمان	—
١٤ ٤	أنا ابن جلا ، وطلأ الثنايا	سحيم بن وئيل
	متى أضع العمامة تعرفوني	ابن يربوع
٩١ ٣٦	فقلت : ادعي ، وأدعو ، إن أئدى	الأعشى
	لصوت ، أن ينادي داعيان	أو الخطيئة
١٩٢ ١٢٦	لو في طهية أحلام ، لما عرضوا	
	دون الذي أنا أرميه ، ويرميني	جرير
١١١ ٤٩	أما والله ، أن لو كنت حراً	
	وما بالحر أنت ، ولا القمين	—
	<b>الهاء الساكنة</b>	
٥١٣ ٢٣٩	وهو إذا الحرب هفا عقابة	أنشده
	مرجم حرب ، تلتظي جرابة	المبرد
١٥٨ ٩٥	وإن امرأ ، لا يترجى الخير عنده	
	يكن شيئاً ثقيلاً ، على من يصاحبه	—

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
	الهاء الساكنة	
١٧٦ ١١٣	أم الحَلِيس ، لعجوز شَهْرَبَة	رؤية
١٧٩ ١١٥	ترضى من اللح — — — ، بعظم الرقبه فوالله ، لولا الله ، تُخَشَى عواقبه	امرأة
	لُرْعَزِعَ من هذا السرير جوانبه	في عهد عمر
٢٢٣ ١١٥ م	فو الله ، لولا الله .... الخ البيت	» » »
٢٥٥ ١٦٧	ليت شعري ! عن خليل ، ما الذى	أبو الأسود
	غاله فى الحب ، حتى ودَّعه	أو أنس بن زعيم
٢٩٩ ١٧٤	أيا جارتا ، بينى ، فإنك طالقَة	الأعشى
	كذاكِ أمورُ الناس ، غادِ وطارقَة	ميمون بن قيس
٦٦ ١٩	لن يَخِيبَ الآن من رجائك مَنْ	أنشده ابن الطراوة
٢٩٢ ١٧٢	حرَّك دون بابك الحلقة كلُّ حَيٍّ ، ظلَّ مغتبطا	لأعرابي
	غيرَ جيزانى ، بنى جبَلَه	
	هتكوا جيبَ فتاتهم ، لم	
	يُيالوا حُرْمَة الرَّجُلَة	
٣١٠ ١٨٤	* قاربت أمشى القَعُولَى والفتجَلَة *	صخر بن عُمير
	الهاء الساكنة	
٧١ ٢٣	وأوقدت نارى ، كى لِيُبَصِّرَ ضوؤها	حاتم الطائي
	وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخلَة	أو التمرى
٤١٠ ٢١٢	* أولاد قوم ، خُلقوا أَقْنَة *	جرير
٤٠٨ ٢١٠	إنى إذا ما القوم كانوا أُنجِيَة	سُحيم
	واضطرب القوم اضطراب الأَرْشِيَة	ابن وئيل
	هناك ، أوصينى ، ولا تُوصى بيَة	اليربوعى
	الهاء المفتوحة	
٤١٠ ٢١٣	* ناجيةً ، وناجياً أباهَا *	

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		<b>الهاء المفتوحة</b>	
١٣٠	٥٨	أَجِدُّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ سَاعَةً	منصور أو منظور
		فترقدها مع رقادها	ابن مرثد الأسدي
١٢٣	٥٤	قَلْتُ لِبَوَّابٍ ، لَدَيْهِ دَارُهَا :	الصِّمَّةُ القشيري
		تَيْدَنْ ، فَإِنِّي حَمُوهَا وَجَارُهَا	أو المجنون
١٩٢	١٢٥	وَتُبِّئْتُ ، لَيْلِي أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ	أو ابن الدمينه
		إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلِي شَفِيعُهَا ؟	
٢١٩	١٢٥ م	وَتُبِّئْتُ ، لَيْلِي أَرْسَلْتُ .... الخ البيت	
٦٤	١٦	إِذَا مِتُّ ، فَادْفَنِي ، إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ	
		تُرَوِّ عِظَامِي ، بَعْدَ مَوْتِي ، عِرْوَقُهَا	
		وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاةِ ، فَإِنِّي	
		أَخَافُ ، إِذَا مَامِتُ ، أَنْ لَا أَذُوقَهَا	أبو محجن
		<b>الهاء المكسورة</b>	
٨٨	٣٥	لَوْلَا تَعَوِّجِينَ ، يَا سَلْمَى ، عَلَى دَنْفٍ	
		فَتُخَمِدِي نَارَ وَجْدٍ ، كَادَ يُفْنِيهِ	
		<b>الياء الساكنة</b>	
٢٢٣	١٤٦	لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَبَاقِي الدِّينِ ، عِبْتُكُمَا	ابن مقبل
		بِيعُضِ مَا فِيكُمَا ، إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي	
٣٠٧	١٨٢	ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ، وَثَلَاثُ ذُودٍ	
		لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي	الخطيئة
٢٢٤	١٤٨	أَلَا زَعَمْتُ أَسْمَاءُ ، أَنْ لَا أَحِبُّهَا	أبو ذؤيب
		فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يَنَازَعْنِي شُغْلِي	الهدلي
٢٢٧	١٥٣	أَلَا يَا سَلْمَى ، ثُمَّ اسْلَمِي ، ثُمَّ اسْلَمِي	
		ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكَلِمِي	

الصفحة رقم

الشاهد

قائله

الياء الساكنة

٢٣٢ ١٥٧

أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو

وإيانا ، فذاك بنا تداني

نعم ، وأرى الهلال كما تراه

ويعلوها النهارُ ، كما علاني

جحدر

ابن مالك

الياء المفتوحة

٤٥٩ ٢٢٧

له مارأت عينُ البصير ، وفوقه

سماءُ الإله ، فوق سبع سمائيا

أمية

امرأة

١٧٦ ١١٢

لئن كان ماحدثته اليومَ صادقا

أصمُّ في نهار القيظ ، للشمس ضاحيا

من عقيل

٥٢٠ ٢٤٠ بنيته بعصبة من ماليا أخشى رُكيباً أو رجلاً عاديا

أحيحة بن الجلاح

١٥٠ ٨٧

فإن كان لا يُرضيك حتى تردني

سوار

ابن المضرب

إلى قطري ، لا إخالك راضيا

قد عجبت مني ، ومن بُعيليا

٣١ ٦

لما رأتنى خلقاً مقلوليا

الفرزدق

١٣٦ ٦٨

مهما لي الليلة ، مهما لي

أو دى بنعلّي وسربالية

عمرو بن ملقط

الياء المضمومة

٢١٢ ١٤٠

أطرباً ؟ وأنت قنسرئ ؟

والدهرُ بالإنسان دَوَّارئ

العجاج

٣٨٣ ١٤٠ م

أطرباً ؟ وأنت قنسرئ ؟ .... الخ البيت

»